

الجامع الصحيح

وهو

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ

لَا بُدَّ عِيسَى مُحَمَّدٍ بَنِ عِيسَى بَنِ سَوْرَةَ

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ
هَذَا الْكِتَابُ فَكَانَ
فِي بَيْتِهِ بَيْتُ يَسْكُنُهُ

بِتَحْقِيقِ الْبُيُوتِ

لِأَخِي مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ

الْقَاضِي الشَّرْعِي

مكتبة الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
مصر - محمد إمام وشركاه - القاهرة

الجامع الصحيح

وهو

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ

لِإِبْنِ عِيسَى مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ

٢٠٩ - ٢٧٩ هـ

مَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ
هَذَا الْكِتَابُ فَكَانَ
فِي بَيْتِهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ

بِتَحْقِيقِ الْبُيُوتِ

لِإِبْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْخِ

الْقَاضِي الشَّرْعِي

الجزء الأول

مطبعة الطبع والنشر

شركة مطبعة ومطبعة ومطبعة المطابع المطبعة والمطبعة

مطبعة المطبعة والمطبعة - مطبعة

الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م

المقدمة

بقلم

أبي الأشبال

أحمد محمد شاكر

فيها

بحث واف عن التصحيح

والفهارس وأعمال المستشرقين

ومنها

ترجمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ

الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على أشرف خلقه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . الذي بعثه هادياً ونذيراً . أنقذ به الفروع الإنساني من ظلمات الجهالة إلى نور العلم ، وبصّرهم طريق الهدى والرشاد ، فكان بذلك رحمة للعالمين . وأنزل عليه الكتاب هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وأمره بأن يبين للناس ما نزل إليهم ، فكانت سنته هي البين الواضح المنير ، وأمر الناس كلهم بطاعة الرسول في شأنهم كله ، « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَوَاجاً مِمَّا قُضِيَتْ وَبُسَلُّوا تَسْلِيماً ^(١) » .

فصلى الله على نبينا كلما ذكره إذا كرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، وصلى الله عليه في الأولين والآخرين ، أفضل وأكثر وأزكى ماصلي على أحد من خلقه . وزكنا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضل مازكى أحداً من أمته بصلاته عليه ، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلًا عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا من الهلكة ، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذي ارتضى ، واصطافى به ملائكته ومن أنعم عليه من

(١) سورة النساء (٦٥) :

خلقه ، فلم يُمنس بها نعمة ظَهَرَتْ ولا بَطَنَتْ ، نِلْنَا بها حظًا في دينٍ ودنيا ،
أو دُفِعَ بها عَنَّا مكروهٌ فيها وفي واحدٍ منهما - إلّا ومحمدٌ صلى الله عليه سُبُّها ،
الثائِدُ إلى خيرها ، والمهادي إلى رُشدِها ، الذائِدُ عن الهلكة ، وموارد
السوءِ في خلافِ الرُشدِ ، المُنبِئُ للأسباب التي توردُ الهلكة ، القائمُ بالنصيحة
في الإرشاد والإنذار فيها . فصلى الله على محمد وعلى آل محمد ، كما صلى على
إبراهيم وآل إبراهيم ، إنه جيدٌ مجيدٌ ^(١) .

أما بعد :

فلإني منذ بضع وعشرين سنة ، أو على التحقيق ، في أواخر جمادى الآخرة
سنة ١٣٢٩ - : شرعتُ في كتابة شرح على [سنن الترمذى] ولم أكُد أبدأ
حتى وضعتُ القلم ، إذا وجدتنى أقدم على عمل لم تنمِ إلى أسبابه ، وكان نزوة
من نزوات الشباب . وما أقدمت عليه إلّا عن حُبِّ لهذا الكتاب ، ثم صار فكرة
تدور في رأسي ، وأمنية تجول في خاطري ، وكفت أرجو أن أوفق إلى إخراجها
في يوم من الأيام ، لما أيقنتُ في نفسي ، عن صراسٍ وخبرة وتجربة : أن هذا
الكتاب (كتاب الترمذى) أنفعُ كتب الحديث لعملاء هذا العلم ومُتعلميهِ ،
إذ جعله مؤلفه - رحمه الله - معلمًا لتعليل الأحاديث تعاليمًا عمليًا ، فيكشف
للقارئ عن درجة الحديث من الصحة أو الضعف ، مبينًا ما قيل في رجاله ممن
تُكلم فيهم ، مرجعًا بين الروايات إذا اختلفت . فإن فنَّ تعليل الأحاديث
أعوصُ أنواع (علوم الحديث) ، وأكبرُها خطرًا ، وأدقُّها مسالكًا ، لا يُحقِّقه
إلّا من رسخت قدمه في معرفة الطرق والرجال ، واستنارت بصيرته بالكتاب
والسنة . وكان أبو عيسى الترمذى من أساطين هذا الفن وأساتذته الكبار ،
تخرج فيه وتدرّب بين يدي أعرف الناس به في ذلك العصر - عصر النور والعلم

(١) اقتباس من كتاب [الرسالة] للإمام الشافعي (رقم ٣٩) .

في القرن الثالث - وفي مقدمتهم أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

ثم قوض الله لنا إخواننا الأفاضل أولاد المرحوم السيد مصطفى الحاي فتحدثنا في شأن [سنن الترمذي] ورغبوا في طبعه طبعة علمية محققة ، وأن يُشرح الكتاب شرحاً وسطاً ، فانفقنا على ذلك ، وحملت هذه الأمانة الخطيرة ، مستعيناً بالله ، مهتدياً به ، متوكلاً عليه ، ولست أدري أأفادتني السنن علماء إلى علم ، أم هي الثقة بالنفس والغرور بها ؟ ولكنني أقدمت وأمرى إلى الله ، وظنى برى أن يعمل فيتي خالصة لوجهه الكريم ، وبإخلاص النية يتقبل العمل ، و « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١) .

« فنسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها ، المديها علينا ، مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها ، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس : أن يرزقنا فهمًا في كتابه ، ثم سنة نبيه ، وقولاً وعملاً يؤدّي به عنا حقه ، ويوجب لنا نافلة مزيده »^(٢) .

نسخ الكتاب التي يبدى في التصحيح

طبع كتاب الترمذي في مصر مرة واحدة ، بطبعة بولاق سنة ١٢٩٢ بدون شرح ، في مجلدين لطيفين ، وسنمود لذكر هذه الطبعة فيما بعد . وقد طبع أخيراً بمصر مرة ثانية ، ومعه الشرح المسمى [عارضة الأحوذى] للقاضي أبي بكر بن العربي ، في ١٣ جزءاً ، طبع منها ٧ أجزاء بالطبعة المصرية سنة ١٣٥٠ وطبع

(١) حديث صحيح معروف ، رواه الشيخان : البخاري ومسلم في صحيحهما ، ورواه سائر أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٢) اقتباس من كتاب [الرسالة] للشافعي (رقم ٤٧) .

الباقى بمطبعة الصاوى سنة ١٣٥٢ وهذه الطبعة لا يوثق بشيء منها ، لكثرة
الغلط والخلط فيها من المصححين ، وقد كان حديق محمد أفندى محمد عبد اللطيف
صاحب المطبعة المصرية استعار منى المجلد الأول من نسختى من طبعة بولاق ،
ليصحح الكتاب عليها ، ثم لما رأيت الجزء الأول من المطبوع الجديد خشيتُ
أن تكون لى يدٌ فى إفساد كتب المسنة والقلاعب بها ، إذ وجدتُ الأغلاط
فيه لا حصر لها ، حتى لقد وجدت مصححيه أدخلوا فى متن الكتاب بعض
التعليقات التى كتبها بحاشية نسختى ، وجعلوها من كلام الترمذى ^(١) ، فاستمدتُ
ما أمرته بإيام ، أسفاً مثالاً ، ولذلك أعرضت من ذكر هذه الطبعة فى اختلاف
النسخ التى سأذكرها من كتاب الترمذى ، وإنما أشرتُ إليها فى هذا الموضع
اضطراراً ، نصيحةً للمسلمين ، والنصيحة لهم فرض لا يقضى تركه ، وإذ ذلك
نافلة خير لا يدعها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع حفظه ^(٢) .

وطُبِعَ الكتابُ أيضاً فى بلاد الهند مراراً ، مع تعليقات مفيدة لبعض
الأفاضل المقتنين من العلماء هناك ، وقد طبع أيضاً مع شرح وافٍ اسمه [تحفة
الأحوذى] .

والذى اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبعُ نسخ ،
ذكرتُ رموزَ ست منهن مع وصفها باختصار فى أول الكتاب (ص ٤)
وصأصفها كلها هنا وصفاً مفصلاً ؛ وهى :

(١) من أمثلة ذلك أننا نجد فى الجزء الأول (ص ١٣ س ٣) : « وأبو هريرة
اختلف [على نحو ثلاثين قولاً] فى اسمه » فإن جملة « على ثلاثين قولاً »
ليست من كلام الترمذى ، بل هى من تعليقاتى نقلاً عن الشيخ الرقاعى .
وفى (ص ٨٠ س ٨) جملة « رواه أحمد وأبو داود » وهذه من تعليقاتى
أيضاً ، وظاهر بداهة أنها ليست من قول الترمذى .

(٢) اقتباس من كلام الشافعى فى (الرسالة رقم ١٧٠) :

١ — نسخة من طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ كانت في ملك الأستاذ العالم الكبير الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، من كبار علماء الأزهر ، وقد نُصِحت محي وسائر كعبه إلى مكتبة الجامع الأزهر ، صوناً لها عن الضياع ، تبرعاً من ابنه الأستاذ الفاضل الشيخ علي الرفاعي (القاضي بالحاكم الشرعية الآن) ، وهي نسخة نفيسة جليلة ، قرأ الأستاذ الرفاعي الكبير الكتاب كله فيها قراءة درس وعناية ، ومصححاً تصحيحاً جيداً ، وضبط بقلمه كل ما كان موضعاً للإشكال والاشتباه .

وكتب في أولها بخطه ما نصه : « قال أحمد الرفاعي المالكي : أروى سنن الإمام الترمذي عن مشايخ ، منهم شيخنا العلامة الشيخ إبراهيم السقا الشافعي ، وهو يرويه عن مشايخ ، منهم الشيخ الأمير الصغير ، عن والده العلامة الأمير الكبير ، عن الشيخ العدوي ، عن الشيخ عقيلة المالكي ، عن الشيخ حسن العجيمي ، عن الشيخ أحمد بن محمد القشاش ، عن الشيخ أحمد بن علي الشناوي ، عن والده الشيخ علي بن عبد القدوس الشناوي ، عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني ، عن الشيخ زكريا بن محمد ، عن زين الدين المرائي العثماني ، عن شرف الدين إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي ، عن أبي الحسن علي بن عمر الوائلي ، عن الشيخ محي الدين محمد بن علي بن عربي الطائي الحاتمي ، عن عبد الوهاب بن علي بن سكينه البغدادي ، عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخي ، عن أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري المروزي ، عن عبد الجبار الجراحي ، عن أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، عن مؤلفه الترمذي أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى الضعك السلي الضيرير البوغزي نسبة إلى : بوغ : قرية من قرى ترمذ ، ضبط بفتح التاء والميم ، وبكسرهما ، وبضمهما ، والمتداول على ألسنة تلك المدينة فصح التاء وكسر الميم ، والمعروف قديماً كسر التاء

والهم . توفي الترمذى بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين ، ومولده سنة تسع ومائتين
والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكتبَ في آخر الجزء الأول بخطه ما نصه : « انتهى تصحيح هذا السفر
بحسب الطاقة مع عدة نسخ والمراجعة ، في ٣ رمضان من سنة ١٣١١ على يد
كاتبه أحمد الرظاي المالكي ، أحسن الله له وإخوانه والمسلمين بحسن الختام ،
ومعه مناجم كثير من الإخوان ، لطف الله بنا وبهم . »

وكتبَ في آخر الجزء الثاني بخطه ما نصه : « قد تم تصحيح هذا الجزء
مع التحري والمقابلة على عدة نسخ ، فصار كأصل سابقه بحسب الإمكان ،
في الثالث والعشرين من شوال سنة ألف وثلاثمائة وأحد عشر ، وكان ابتداء
القراءة مع جم كثير من الإخوان إلى المنتهى ، في رجب سنة تاريخه ، على
يد مالك أحد الرظاي المالكي الأزهرى ، لطف الله به وبالمسلمين . »

وهذه النسخة نرملها بحرف (ب) .

٢ - نسختي الخاصة من نفس طبعة بولاق ، وقد عنيتُ بها أشد العناية ،
وسمعتُ الكتاب فيها كله - إلا قوتاً يسيراً - من والدى الأستاذ الأكبر الشيخ
محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً ، وكتبْتُ في أولها على الجزء الأول
في وقت السماع ما نصه : « ابتداء سيدى الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل
مشيخة الأزهر في قراءة هذه السنن ، يوم الأحد ١٣ محرم سنة ١٣٣١ هجرية ،
وأنا وأخى الشيخ على^(١) نسمع منه ، وأنا مع ذلك أصحح هذه النسخة على

(١) هو شقيق السيد على محمد شاكر ، ولد بالقاهرة وقت أذان العصر من يوم
السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣١١ ونال شهادة العالمية من الجامع الأزهر
الشريف في يوم الإثنين ١٤ محرم سنة ١٣٣٩ وعين قاضياً بالمحاكم الشرعية
في رمضان سنة ١٣٤٠ وهو الآن قاض بمحكمة الزقازيق الابتدائية الشرعية
حفظه الله .

نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي للالكى ، فإنه قرأها وضبطها تمام الضبط ، وكتب عليها سنده . ثم نقلت صورة ما كتبه العلامة الرفاعي .

وكتبتُ عليها في آخر الجزء الأول مانصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، آمين وبعد : فقد فرغ مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر وكيل مشيخة الأزهر الشريف ومدير القسم الأولى للأزهر الشريف من قراءة هذا الجزء يوم الاثنين تاسع شهر المحرم من سنة ١٣٣٢ هجرية ، وقد سمعته منه عبر فوت يسير من أول : باب ما جاب في المرأة تمثقي ولها زوج ، إلى آخر : باب حدثنا الحسن بن عرفة . وكانت قراءته في نسخة مسموعة على الأستاذ الشيخ أحمد الرفاعي ، وهي طبع الهند ، وكانت معي في الدرس نسخة الأستاذ الرفاعي نفسه ، وعليها خطه ، وكلها مضبوطة بخطه ، فكنت أضبط نسختي هذه عليها ، وما أشبهنا فيه من الرجال والألناظ بمحنتنا عنه في مظانّه ، حتى برزت هذه بالنسخة تختال من الصحة والضبط في برد قشيب ، لا توازيها أخرى ولا تدانيها ، بل قد فافت - والحمد لله - نسخة مولانا الأستاذ الرفاعي رضى الله عنه ورحمه ، هذا عدا السهو والخطأ ، وقفنا الله تعالى لما فيه رضاه ، وأصلح أحوال أهل الإسلام ، ووقفنا للتمسك بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، آمين . »

وكتبتُ في آخر الجزء الثانى مانصه : « ختم مولانا الأستاذ الوالد السيد محمد شاكر قراءة هذا الجزء يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٣٢ هجرية^(١) ، وكانت قراءته في النسخة الهندية ، وكنت أقابل وأصحح هذه ، ومعى نسخة الشيخ الرفاعي رحمه الله ، فصارت هذه من أصح النسخ التي يعتمد عليها ، وقفنا الله سبحانه وتعالى إلى الخبرات ، وأصاح أحوال المسلمين ، آمين . »

(١) من طرائف الموافقات ومحاسنها أتى أنقل هذا الكلام هنا في يوم الأحد ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٧ أى بعد ٢٥ سنة كاملة .

وهذه النسخة هي التي نرملها بحرف (ب) .

٣ — نسخة مطبوعة في مدينة دهل في الهند سنة ١٣٢٨ هـ وبها شيتة شرح يسمى [نفع قوت المغتذى] للبحر موى ، وتعليقات لبعض الأفاضل من علماء الهند .

وهذه النسخة التي نرملها إليها بحرف (ق) .

٤ — نسخة مطبوعة في دهل أيضاً سنة ١٣٤١ — ١٣٥٣ في أربعة مجلدات كبار ، ومعها شرح [تحفة الأحوذى] تأليف العالم العلامة الشيخ محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم الميار كفورى ، من كبار علماء الحديث بالهند ، وهو شرح نفيس جداً ، وقد توفي مؤلفه منذ عامين تقريباً فيما بافنا ، رحمه الله ورضى عنه ، والفهوم من كلامه في مواضع من الشرح أنه كان يعمد في تصحيح متن الترمذى على النسخة السابقة المطبوعة بالهند وعلى نسخ أخرى مخطوطة . وقد ذكر في أثنائه أنه كتب مقدمة لهذا الشرح ، ولعله وصف فيها النسخ التي اعتمدها ، ولكن هذه المقدمة لم تصل إلينا ، وبلغنى أنها طبعت بالهند .

وهذه النسخة هي التي نرملها بحرف (ك) .

٥ — نسخة مخطوطة في أربعة مجلدات ، بقلم واضح جميل ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٦٤٨ حديث) والمجلد الأول والثالث ناقضان من أول كل منها ، وأول المجلد الأول فيها (باب ما جاء في مباشرة الخائن) في الصفحة (٢٣٩) في الجزء الأول من هذه الطبعة ، وعدد أوراق كل جزء منها كما ذكر بفهرس دار الكتب (٢٢٣ ، ٢٦٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧) وقد تمت كتابة هذه النسخة في ٣ رجب سنة ٧٢٦ وهى نسخة جودة ، يقلب عليها الصحة ، وخطوها قليل .

وهذه النسخة هي التي نرملها بحرف (م) وقد كتب خطأ في كشف الرموز (ص ٤) من هذا الجزء أنه حرف (ص) .

٦ - نسخة هي العمدة في تصحيح الكتب ، وهي ضمن مجموعة نفيسة ،
وقعت لي بالشراء في ربيع الأول سنة ١٣٥٥ : مجلد واحد ضخيم ، فيه من
الكتب ما أذكره : الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ،
وسنن الترمذي ، وسنن النسائي . ومجموع أوراقه ٥٧٥ ورقة ، وتفصيلها :
الموطأ (٥٠) ، والبخاري (١٥٤) ، ومسلم (١٢٠) ، وأبو داود (٦٤) ،
والترمذي (٩٩) ، والنسائي (٨٨) ، وذلك غير سانيه من الأوراق للبهوضاء
والفهارس وبعض فوائد وأسانيد ، وطول الورقة من أوراقه ٣١٥ سنتي ،
ومرضها ٢١ سنتي ، وهو مكتوب بخطوط مختلفة دقيقة ، وكلها مصحح يتقابل
على أصول معتدة ، قابلهما العالم للعظيم الشيخ محمد عابد السندي ، محدث
المدينة المنورة في القرن الماضي ، وقابلها كلها في نحو سبعة أشهر من سنتي
١٢٢١ ، ١٢٢٢ فقد أتم مقابلة الموطأ في يوم ٢٢ رمضان ١٢٢١ مع أن النسخ
أكمل نسخته في ١١ رمضان من تلك السنة ، وأتم مقابلة النصف الثاني من مسلم
في ٢٤ شوال ، والنسائي في ١٠ ذي القعدة ، والترمذي في ١٥ ذي الحجة ، كل
ذلك من سنة ١٢٢١ وأتم مقابلة أبي داود في صفر ، والنصف الأول من مسلم
في ٢ ربيع الأول ، والبخاري في ٤ ربيع الثاني ، كل ذلك من سنة ١٢٢٢
وكتب على للموطأ ما يفيد أن مقابلته كانت (في جامع صنعاء) .

ويظهر لي من كل هذا أن المجموعة كلها كتبت وقويت في صنعاء ،
لأن من المعروف أن أكثر ضيوخ الشيخ عابد السندي من اليمنيين ، ولأن
المدة ما بين ٢٢ رمضان سنة ١٢٢١ و ٤ ربيع الثاني ١٢٢٢ لا تكفي الكتابة
في الكتب الخمسة ومقابلتها مع السفر من صنعاء إلى المدينة . ومن الواضح أن
الناسخين كانوا يكتبون في وقت واحد تقريباً في هذه الكتب . وكلما أمموا
شيئاً قابله وصححه الشيخ عابد السندي ، الذي ينسخون الكتب برسمه ، ولذلك
تري أن النصف الثاني من صحيح مسلم قويل قبل النصف الأول .

والشيخ عابد ذكره شيخنا الحافظ الكبير السيد عبد الحى السكتاني
في كتابه [فهرس للمفهرس والأثبات] المطبوع بفاس سنة ١٣٤٦ ووصفه
بقوله (ج ١ ص ٢٧٠) : « شيخ شيوخنا ، محدث الحجاز ومسنده ، عالم
الحنفية به ، الشيخ محمد عابد بن أحمد بن علي السندي الأنصاري المدني الحنفي ،
المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٧ هـ » .

وهذه النسخة هي أصح النسخ التي وقعت لي من كتاب الترمذي ، على بعض
أغلاط قليلة فيها ، مما لا يخلو منه كتاب ، وفيها زيادات صحيحة ليست في سائر
النسخ ، تظهر للقارئ من الاطلاع على هذا الشرح ، وكعب ناسخها في آخرها ،
ما نصه : « حرر في النصف الأول من شهر الله الحرام القعدة عام إحدى
وعشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها وآله وصحبه أفضل
الصلوات ونوامي البركات ، في البُكر^(١) والعشيات » ولم يذكر فيها اسم
ناسخها ، لأنها مكتوبة بخط كاتبين ، ثم كتب الشيخ عابد السندي بخطه
ما نصه : « باغت مقابلته على أصل صحيح معتمد بحسب الطاقة البشرية ، وأرجو
الصحة ، وكان ذلك في ١٥ شهر الله الحرام ذي الحجة سنة ١٢٢١ هـ » .

وهذه النسخة هي التي ترمز إليها بحرف (ع) .

٧ — نسخة مخطوطة وقعت لي بالشراء بعد الشروع في طبع هذا الشرح ،
ابتداء من الباب (رقم ٨٥ ج ١ ص ١٩٨) وهي نسخة جديدة ، يظهر من
ورقها وخطها أنها مكتوبة في القرن العاشر أو الحادي عشر ، ويظهر أن ناسخها
نقلها من نسخة لأحد تلاميذ الحافظ ابن عساكر ، لأن في أولها ما نصه :
« أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ الثقة أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
الشافعي^(٢) أيده الله ، قراءة عليه ونحن نسمع ، في شهر سنة ثمان وخسين .

(١) « البكر » بضم الباء وفتح الكاف : جمع « بكرة » بضم الباء وإسكان
الكاف ، كغرفة وغرف .

(٢) هو الحافظ الكبير ، محدث الشام ، ابن عساكر الإمام صاحب التصانيف =

وخمسة ، بمدينة دمشق ، في جامعها ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل الأزرجي المروى قراءة عليه وإنا نسمع ببغداد ، فأقرأني^(١) ، قال : أخبرنا القاضي أبو عاصم محمود بن القاسم بن محمد الأزدي . وأبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياق وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي . قالوا : أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد الجراحي المروزي ، قال : أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل التاجر المروزي المحبوبي قال : أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ رحمه الله « فالذي يروى الكتاب من ابن عساكر سنة ٥٥٨ ليس كاتب النسخة قطما ، لأن خطها وورقها لا يناسب ذلك التاريخ ، وإنما نقل ناسخها الإسناد الذي وجدته فيما ينقل منه ، ولو كان آخر النسخة موجوداً لتبين ذلك في الغالب .

وهذه النسخة ناقصة من مضمين : أولها : من أثناء أبواب الحج ، مما يوازي السطر ١١ من الصفحة ١٦١ من الجزء الأول من طبعة بولاق ، إلى أثناء أبواب الجفائر ، مما يوازي السطر ١٧ من الصفحة ١٨١ من نفس الجزء . ثانيهما : من أثناء كتاب العلل ، مما يوازي السطر ٣ من الصفحة ٢٣٨ إلى آخر الكتاب ص ٣٤١ من الجزء الثاني من طبعة بولاق .

وهي نسخة معقودة الصفة ، ليست مما يعتمد عليه في التصحيح ، ولكنها أفادتني كثيراً في مواضع متعددة ، خصوصاً في الترجيح عند اختلاف النسخ ، وقد لاحظت أنها كثيراً ما توافق النسختين للطبوعتين في الهند ، ولم أجد على ما فيها من خطأ إلا في القليل النادر ، وإنما يُحفظُ الفاظُ على مَنْ غلب عليه الصواب .

= والكتب ، ومؤلف تاريخ دمشق ، في نحو من خمسين مجلداً كبيراً ، وهو موجود بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ولد ابن عساكر في أول سنة ٤٩٩ ومات في ١١ رجب سنة ٥٧١ ، وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي (٤ : ١١٨ - ١٣) .

(١) كذا في النسخة ، وهو خطأ من الناسخ ، صوابه « فأقرأه » كما هو ظاهر واضح .

وهذه النسخة هي التي نرمن إليها بحرف (هـ) .

تصحيح الكتب

تصحيح الكتب وتحقيقها من أشق الأعمال وأكبرها تبعاً ، ولقد صور أبو عمرو الجاحظ ذلك أقوى تصوير ، في كتاب (الحيوان) فقال (ج ١ ص ٧٩ من طبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي بمصر) :

« ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعاني : أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه . من أمثلة الكلام ، فكيف يطبق ذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين : قد أصلح الفاسدة وزاد الصالح صلاحاً ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، يسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تداوله الأيدي الجانية ، والأعراض المفسدة ، حتى يصير غلطاً صرفاً ، وكذباً مصمتاً ، فما ظنكم بكتاب تعاقبه الترجهون بالإفساد ، وتعاوره الخطاط بشرّ من ذلك أو مثله ، كتاب متقاوم اليلاد ، دهرى الصنعة ! »

وقال الأخفش : « إذا نسخ الكتاب ولم يمارض ، ثم نسخ ولم يمارض - : خرج أعجمياً (١) » .

وصدق الجاحظ والأخفش ، وقد كان الخطر قديماً في الكتب المخطوطة ، وهو خطر محصور ، لقلّة تداول الأيدي إيّاها ، مهما كثرت وذاعت ، فإذا كانا حائليّن لو رأيا ما رأينا من المطابع ، وما تهترحه من جرائم تسميها كتباً !!

(١) عن كتاب علوم الحديث لابن الصلاح طبعة المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥٠ (ص ١٧٦) .

ألقوا من النسخ من كل كتاب، تُنشر في الأسواق والمكتبات، تنافوا لما يدي
الناس، ليس فيها صحيح إلا قليلاً، يقرؤها العالم المتكبر، والمتعلم المستفيد،
والعامي الجاهل، وفيها أغلاط واضحة، وأغلاط مشككة، ونقص وتحريف:
فوضطرب العالم المثبت، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظر وتأمل، ويظن
بما علم الظنون، ويحشى أن يكون هو الخطأ، فيراجع ويراجع، حتى
يستبين له وجه الصواب، فإذا به قد أضاع وقتاً نفيساً، وبذل جهداً هو أحوج
إليه، ضحية لمب من مصحح في مطبعة، أو عمدة من ناشر أُمي، يأتي إلا
أن يؤسّد الأمر إلى غير أهله، ويأتي إلا أن يركب رأسه، فلا يكون مع
رأيه رأي: ويشبه الأمر على المتعلم الناشئ، في الواضح والمشكل، وقد
يثق بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويظنن إليه، ثم يكون إقناعه بنيره
عسيراً، وتصور أنت حال العامي بعد ذلك . . .

وأى كتب تبتلى هذا البلاء؟ كتب هي ثروة ضخمة من مجد الإسلام،
ومفخرة للمسلمين، كتب الدين والعلم: التفسير والحديث، والأدب
والتاريخ، وما إلى ذلك من علوم آخر . . .

وفي غمرة هذا العبث تضيء قلّة من الكتب، طبعت في مطبعة بولاق
قديماً، عند ما كان فيها أساطين المصححين، أمثال الشيخ محمد قسطنطين
والشيخ نصر الموريني، وفي بعض المطابع الأهلية كمطبعة الحلبي والخلجي .

وشيء نادر عني به بعض المستشرقين في أوروبا وغيرها من أقطار
الأرض، يمتاز عن كل ما طبع في مصر بالمحافظة الدقيقة - غالباً - على ما في
الأصول المخطوطة التي طبع منها، مهما اختلفت، وبذكرون ما فيها من خطأ
وصواب، يضمونه تحت أنظار القارئ، فرب خطأ في نظر مصحح الكتاب
هو الصواب الموافق لما قال المؤلف، وقد يقينه شخص آخر، من فهم ثاقب
أو دليل ثابت .

وتتمتاز طبعاتهم أيضاً بوصف الأصول التي يطبعون عنها ، وصفاً جيداً ،
يُظهرُ القارئ على مبلغ الثقة بها ، أو الشك في صحتها ، ليكون على بصيرة
من أمره .

وهذه ميزة أن تجدوها في شيء مما طبع بمصر قديماً ، بلغ ما بلغ من الصحة
والإتقان ، فهذه الطبعات الصحيحة المقتنة من نفائس المكتب المطبوعة
في بولاق ، أمثال الكشف والفخر والطبري وأبني السمود وحاشية زاده
على البيضاوي وغيرها من كتب التفسير ، وأمثال البخاري ومسلم والترمذي
والنسطائي والذوي على مسلم والأم للإمام الشافعي وغير ذلك من كتب
الحديث والفقه ، وأمثال لسان العرب والقاموس والصاحح وسيبويه والأغاني
وللزهر والخزانة الكبرى والعقد الفريد وغيرها من كتب اللغة والأدب ،
 وأمثال تاريخ ابن الأثير وخطط المقرئ ونفح العليق وابن خلدون وذيله
والجبرتي وغيرها من كتب التاريخ والتراجم ، إلى غير ذلك مما طبع من
الدواوين الكبار ، ومصادر العلوم والفنون : - أتجد في شيء من هذا دليلاً أو
إشارة إلى الأصل الذي أخذ منه ؟ !

وأقربُ مثل ذلك [ككتاب سيبويه] : طبع في باريس سنة ١٨٨١ م
(توافق سنّي ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ هـ) ثم طبع في بولاق في سنّي ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ
وتجد في الأولى اختلاف النسخ تفصيلاً بالحاشية ، ومقدمة باللغة الفرنسية
فيها بيان الأصول التي طبع عنها ، ونص ما كتب عليها من تواريخ
وسماعات ومصطلحات وغير ذلك حرفياً باللغة العربية ، ثم لاتجد في طبعة بولاق
حرفاً واحداً من ذلك كله ، ولا إشارة إلى أنها أخذت عن طبعة باريس .
فكان عمل هؤلاء المستشرقين مرشداً للباحثين من المحدثين ، وفي مقدمة
من قادم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكي باشا رحمه الله ، ثم من سار
سيرته واحتذى حذوه .

وعن ذلك كانت طبقات المستشرقين نفائس تُفَقِّهْنَ وأَعْلَافًا تُدْخِرُ ، وتعالى
 الداس وتعالىنا في اقتنائها ، على علو ثمنها ، وتصبر وجود كثير منها على رغبة .
 ثم غَلَّا قومُنا غلواً غيرَ مُستَسَاغٍ ، في تعجيد المستشرقين ،
 والإشادة بذكورهم ، والاستخذاء لهم ، والاحتجاج بكل ما يصدر
 عنهم من رأى : خطأ أو صواب ، يتقلدونه ويدافعون عنه ،
 ويجعلون قولهم فوق كل قول ، وكلمتهم عالية على كل كلمة ،
 إذ رأوهم أتقنوا صناعة من الصناعات : صناعة تصحيح الكتب ،
 فظنوا أنهم بلغوا فيما اشتغلوا به من علوم الإسلام والعربية الغاية ،
 وأنهم اهتدوا إلى ما لم يهتد إليه أحد من أساطين الإسلام وباحثيه ،
 حتى في الذين : التفسير والحديث والفقہ .

وجهلوا أو نسوا ، أو علموا وتناسوا - : أن المستشرقين طلائعُ
 المبشرين ، وأن جُلَّ أبحاثهم في الإسلام وما إليه إنما تصدر عن هوى
 وقصد دفين ، وأنهم كسابقيهم (يُحَرِّفُونَ الكلم عن مواضعه)
 وإنما يفضلونهم بأنهم يحافظون على النصوص ، ثم هم يحرفونها
 بالتأويل والاستنباط .

نعم : إن منهم رجالاً أحرارَ الفكر ، لا يقصدون إلى التعصب ،
 ولا يعملون مع الهوى ، ولكنهم أخذوا العلم عن غير أهله ، وأخذوه
 من الكتب ، وهم يبحثون في لغة غير لغتهم ، وفي علوم لم تقتزج
 بأرواحهم ، وعلى أسس غير ثابتة وضامها متقدموم ، ثم لا يزال
 ما نشئوا عليه واعتقدوا ، يغلِبُهم ثم ينحرف بهم عن الجادة ، فإذا هم

قد ساروا في طريق آخر، غير ما يؤدى إليه حرية الفكر
والنظر السليم .

ومعاذ الله أن أبخس أحدا حقه ، أو أنكر ما للمستشرقين من
جهد مشكور في إحياء آثارنا الخالدة ، ونشر مفاخر أعتنا العظماء .
ولكنى رجلا أريد أن أضع الأمور مواضعها ، وأن أقر الحق
في نصابه ، وأريد أن أعرف الفضل لصاحبه ، في حدود ما أسدى
إلينا من فضل ، ثم لا أجوز به حذمه ، ولا أعلو به عن مستواه .
ولكنى رجلا أتعصب لدينى ولغنى أشد العصبية ، وأعرف معنى
العصبية ، وحذها ، وأن ليس معناها العدوان ، وأن ليس في الخروج
عنها إلا الدل والاستسلام ، وإنما معناها الاحتفاظ بآثرنا ومفاخرنا ،
وحواطها والدود عنها ، وإنما معناها أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ،
وأعرف أنه « ما غزى قوم قط في عقر دارهم إلا ذلوا » وقد - والله -
غزينا في عقر دارنا ، وفي نفوسنا ، وفي عقائدنا ، وفي كل ما يقدره
الإسلام ويفخر به المسلمون .

وكان قومنا ضعافا ، والضعيف مغررى أبدا بتقليد القوى وتمجيده ،
فأروا من أعمال الأجانب ما بهر أبصارهم ، فقلوبهم في كل شيء ،
وعظومهم في كل شيء ، وكادت أن تمصف بهم العواصف ، لولا
فضل الله ورحمته .

غر الناس ما رأوا من إتقان مطبوعات المستشرقين ، فظنوا أن
هذه خطة اخترعوها ، وصناعة ابتكروها ، لاعلى مثال سبق ، ليس

لهم فيها من سلفٍ ، ووقع في وهمهم أن ليس أحداً من المسلمين
 بمستطيع أن يأتي بمثل ما أتوا ، بَلَّةَ أن يَبْزُهم ، إلا أن يكون تقليداً
 واتباعاً ، وراحوا يشقون بالأجنبي ، ويزدرون ابنَ قومهم ودينتهم ،
 فلا يمهّدون له يجلائل الأعمال وعظيماً ، بل دائماً : المستشرقون !
 المستشرقون !! وياقي الأجنبي منهم كلٌّ عون وتأيد ، إلى ماله
 في قومه وبلاده من عون وتأيد وقد يلتئون للمسلم والمصري فضلات
 من الثقة ، على أن يكون ممن يعلنون اتباعَ المستشرقين ، والافتداء بهم
 والاهتداء بهديهم على أن يكون ممن درسوا وتعلموا باللغات الأجنبية ،
 حتى فيما كان من العلوم إسلامياً وعربياً خالصاً ، وعلى أنه إذا عُهد
 لأجنبي ومصري بعمل واحد : كان الاسم كله للأول ، والثاني تابعٌ ،
 ولعله أن يكون الثاني أرسخَ قدماً فيما عهد إليهما على قاعدة « عَلمُهُ
 وَأَطِيعُ أَمْرَهُ » !!

وما كان هذا الذي نَصَفُ خاصاً بالعمل في الكتب وحدها ،
 وإنما هي ذلةٌ ضربت على المسلمين في شأنهم كله ، عن خطط تبشيرية
 ثم استثمارية ، رُصِمت ونُفذت ، في كل بلد من بلدان الإسلام ، وليس
 المقام مقامَ تفصيل ذلك ، ولكننا نعود إلى ما نحن بسببه من
 تصحيح الكتب .

لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكرى قواعد التصحيح ، وإنما
 سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون ، وكتبوا فيها فصولاً نفيسة ،
 نذكر بعضها هنا ، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد

لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وُجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب للعجاب، ونحن وارثو مجدهم وعزيم، وإليها انتهت علومهم، فلملنا نحفزهم من الإتمام ما بدعوا به.

تَبْنِيْ كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَبْنِيْ وَنَفْعَلُ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

قال أبو عمرو بن الصلاح^(١) في كتاب (علوم الحديث)، (ص ١٧١ - ١٨٥ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠): «إن على كتبة الحديث وطليقة صرف المهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم، على الوجه الذي رويوه، شكلاً ونقلاً يؤمن معهما الاتقياس. وكثيراً ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان ممرض للنسيان، وأول ناس أول الناس^(٢)، وإجماع المكتوب يمنع من استعجاله، وشككه يمنع من إشكاله. ثم لا ينبغي أن يتعنى بتعميد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: إنما يُشكَلُ ما يُشكَلُ.

وقرأت بخط صاحب كتاب [سمات الخط وزيرومه] على بن إبراهيم

(١) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الشافعي، ولد سنة ٥٧٧، ومات في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ وترجمه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٤: ٢١٤، ٢١٥). وفيهم من كلام الحافظ زين الدين العراقي - المتوفى سنة ٨٠٦ - أن كثيراً مما في هذا الفصل، أو أكثره - : أخذه ابن الصلاح من كتاب [الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع] للقاضي عياض، وهو الحافظ الإمام العلامة عالم المغرب القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى اليحصبي، ولد سنة ٤٧٦ وتوفي ليلة الجمعة ٩ ربيع الآخر سنة ٥٤٤ بمراكش، وهو صاحب كتاب [الشفاء بتعريف حقوق المصطفى].

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقُولَ فَخُذْ عَلَيْكَ كِتَابَ رَبِّكَ فَلَمَّا يَأْتِيَكَ بِهِ زُلْفَىٰ مُسْتَبَسْرًا لَّنِمْ قُلْ إِنِّي أَخْذُهُ وَإِنِّي اتَّخَذْتُهُ بِرَحْمَةِ رَبِّي أَوَّلَ عَهْدٍ وَإِنِّي أُخَذُ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَمَّا يَأْتِيَكَ بِهِ زُلْفَىٰ لَّعَلَّكَ تُبْغِي أَوْ تَتَذَكَّرُ أَنتَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ) سورة طه آية ١١٥.

البعدادى ، فيه - : إن أهل العلم بكرهون الإعجم والإعراب إلا فى الملتبس .
وحكى غيره عن قوم : أنه ينبغى أن يشكى ما يشكى وما لا يشكى ،
وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر فى العلم لا يميز ما يشكى مما لا يشكى ،
ولا ضوابط الإعراب من خطئه ، والله أعلم .

وهذا بيان أمور مفيدة فى ذلك :

أحدها : ينبغى أن يكون اعتناؤه من بين ما يملتبس بضبط الملتبس من
أسماء الناس أكثر ، فإنها لا تدرك بالمعنى ، ولا يستدل عليها بما قبل وبعد .
الثانى : يستحب فى الألفاظ المشككة أن يسكرر ضبطها : بأن يضبطها
فى متن الكتاب ، ثم يكتبها قبالة ذلك فى الحاشية مزودة مضبوطة ، فإن ذلك
أبلغ فى إبانها ، وأبعد من التباسها ، وما ضبطه فى أثناء الأسطر ربما داخله
نقط غيره وشككه ، بما فوقه وتحت ، لاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر ،
وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط ^(١) ، والله أعلم .

الثالث : يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه . روبنا عن حنبل

(١) هذا من أدق أنواع الاحتياط فى الضبط ، وأقدم ما رأيت من ذلك فى خطوط
العلماء : خط الربيع بن سليمان صاحب الشافعى ، فى كتاب [الرسالة]
للشافعى ، المكتوب كله بخط الربيع فى حياة الشافعى ، أى فى المدة بين سنة
١٩٩ وسنة ٢٠٤ ، فإنه عند ما تشبه الكلمة فى السطر ويخشى أن يخطئ
فيها قارئها ، يكتبها واضحة مرة أخرى بالحاشية . وقد اختار بعض العلماء
طريقة أدق من هذه : قال الحافظ الوراق فى شرحه على كتاب ابن الصلاح :
« اقتصر المصنف على ذكر كتابة اللفظة المشككة فى الحاشية مفردة مضبوطة
ولم يتعرض لتقطيع حروفها ، وهو متداول بين أهل الضبط ، وفائدته
ظهور شكل الحرف بكتابته مفردا ، كالنون والياء إذا وقعت فى أول الكلمة
أو فى وسطها ، ونقله ابن دقيق العيد فى الاقتراح عن أهل الإتيان فقال :
ومن عادة المتقين أن يبالغوا فى إيضاح المشكل ، فيفرقوا حروف الكلمة
فى الحاشية ويضبطوها حرفا حرفا » .

بن إسحق^(١) قال : رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطأً دقيقاً ، فقال :
لا تفعل ، أحوج ما تكون إليه يخونك^(٢) .

وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطأً دقيقاً قال : هذا خط من
لا يوقن بالخلف من الله ! والمذر في ذلك هو ، مثل أن لا يحد في الورق سعة ،
أو يكون رحاً لا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه محمل كتابه ، ونحو هذا ،
والله أعلم .

الرابع : يُختار له في خطه التحقيق ، دون المشق والتعليق . بلغنا عن
ابن قتيبة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : شرُّ الكتابة المشق ،
وشرُّ القراءة الهزيمة ، وأجود الخطأ أبينهُ . والله أعلم .

الخامس : كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط : كذلك ينبغي أن تضبط
المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال ، لئلا على عدم إجماعها . وسبيل الناس
في ضبطها مختلف : فمنهم من يقلب النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاء كلها
من المهملات ، فينقط تحت الزاء والصاد والطاء والعين ونحوها من المهملات^(٣) .
وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة
صفاً ، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي^(٤) .

(١) هو الحافظ حنبل بن إسحق بن حنبل بن هلال بن أسد ، ابن عم الإمام
أحمد بن محمد بن حنبل ، وهو تلميذه أيضاً ، مات في جمادى الأولى سنة
٢٧٣ وقد قارب الثمانين من عمره .

(٢) يعني أنه إذا كبرت سنه وضعف بصره ، واحتاج أن يعود إلى ما سمع في شبابه
ليسمعه منه تلميذه . : خاتمة الكتاب الدقيق ، ففسرت عليه قراءته .

(٣) قال الحافظ العراقي في تعليقه : « أطلق المصنف في هذه العلامة قلب النقط
العلوية في المعجمات إلى أسفل المهملات ، وتبع في ذلك القاضي عياض ،
ولابد من استثناء الحاء المهملة ، لأنها لو نقطت من أسفل صارت جima .

(٤) الأثافي : حجارة ثلاثة توضع عليها القدر ، واحدها « أثفية » بضم الهمزة
أو كسرهما مع إسكان الثاء المثناة وكسر الفاء وتشديد الياء .

ومن الناس من يحمل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، ومنهم من يحمل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة ، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين واليمين ، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك .

فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة .
وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من السكب القديمة ، ولا يظن له كثيرون ، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطاً صغيراً ، وعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة^(١) ، والله أعلم .

السادس : لا ينبغي أن بصطلح مع نفسه في كتابه بما لا يفهمه ، فيوقع غيره في حيرة ، كفعل من يجمع في كتابه بين روايات مختلفة ، ويرمز إلى رواية كل راوٍ بحرف واحد من اسمه أو حرفين ، وما أشبه ذلك . فإن بين في أول كتابه أو آخره مراده بتلك العلامات والرموز فلا بأس ، ومع ذلك فالأولى أن يتجنب الرمز ، ويكتب عند كل رواية اسم راويها بأكمله مختصراً ، ولا يقتصر على العلامة ببعض . والله أعلم .

السابع : ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز ، ومن بلغنا ذلك عنه من الأئمة : أبو الزناد ، وأحمد بن حنبل ، وإبراهيم

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذه العلامة على جعل خط صغير فوق الحرف المهمل ، وترك فيه زيادة ذكرها القاضي عياض في [الإلماع] فحكى عن بعض أهل المشرق أنه يعلم فوق الحرف المهمل بخط صغير يشبه النبرة ، فحذف المصنف منه ذكر النبرة ، والمصنف إنما أخذ ضبط الحروف المهملة بهذه العلامات من [الإلماع] للقاضي عياض ، وإذا كان كذلك فحذفه لقوله : يشبه النبرة : يخرج هذه العلامة عن صفتها ، فإن النبرة هي الهمزة ، كما قال الجوهري وصاحب المحكم ، ومقتضى كلام المصنف أنها كالنبرة لا كالهمزة . والله أعلم » .

بن إسحاق الحرابي ، ومحمد بن جرير الطبري ، رضى الله عنهم .
 واستعجب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غفلاً ، فإذا عارض فكل
 حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة ، أو يخط في وسطها خطأ .
 قال : وقد كان بعض أهل العلم لا يعتقد من سماعه إلا بما كان كذلك
 أو في معناه ، والله أعلم .

الثامن : يكره في مثل « عبد الله بن فلان بن فلان » أن يكتب « عبد »
 في آخر سطر والباقي في أول السطر الآخر ، وكذلك يكره في « عبد الرحمن
 بن فلان » ، وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبد لله تعالى : أن يكتب « عبد »
 في آخر سطر واسم « الله » مع سائر النسب في أول السطر الآخر .
 وهكذا يكره أن يكتب « قال الرسول » ، ويكتب في السطر الذي يليه
 « الله صلى الله عليه وسلم » وما أشبه ذلك . والله أعلم ^(١) .

التاسع : ينبغي له أن يحافظ على كعبته الصلاة والتسليم على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند ذكره ، ولا يسأم من تكرير ذلك عند تكرره ،
 فإن ذلك من أكر الفوائد التي يدهجها طلبه الحديث وكتبته ، ومن
 أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . وقد روينا لأهل ذلك منامات صالحة ،
 وما يكتبه من ذلك فهو دعاء يُستجاب ، لا كلام يرويه ، فلذلك لم يقيده فيه
 بالرواية ، ولا يقتصر فيه على ما في الأصل .

وهكذا الأمر في الثناء على الله سبحانه عند ذكر اسمه ، نحو « عز وجل »

(١) قال الحافظ العراقي : « اقتصر المصنف في هذا على الكراهة ، والذي ذكره
 الخطيب في كتاب [الجامع] امتناع ذلك ، فإنه روى فيه عن أبي عبد الله
 ابن بطة أنه قال : هذا كله غلط قبيح ، فيجب على الكاتب أن يتوقاه
 ويتأمله ويتحفظ منه . قال الخطيب : وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح
 فيجب اجتنابه ، انتهى . واقتصر ابن دقيق العيد في [الاقتراح] على جعل
 ذلك من الآداب ، لامن الواجبات . والله أعلم .

و « تبارك وتعالى » وما ضاعى ذلك ، وإذا وُجد شيء من ذلك قد جاءت به الرواية كانت العناية بإثباته وضبطه أكثر .

وما وُجد في خط أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضى الله عنه من إغفال ذلك عند ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم - : فلعل سببه أنه كان يرى التفتيد في ذلك بالرواية ، وعز عليه اتصالها في ذلك في جميع من فوقه من الرواة . قال الخطيب أبو بكر : وبلغني أنه كان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم نطقاً لا خطأ . قال : وقد خاله غيره من الأئمة المتقدمين في ذلك . ورؤى عن علي بن المديني وعباس بن عبد العظيم العنبري قالا : ما تركنا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث سمعناه ، وربما عجلنا نبييض الكتاب في كل حديث حتى يرجع إليه . والله أعلم .

ثم ليجتنب في إثباتها نقصين : أحدهما : أن يكتبها متوقفة صورة ، راءاً إليها بحرفين أو نحو ذلك . والثاني : أن يكتبها متوقفة معنى بأن لا يكتب « وسلم » ، وإن وُجد ذلك في خط بعض المتقدمين .

سمعت أبا القاسم منصور بن عبد المنعم وأمّ المؤيد بنت أبي القاسم بقراءتي عليهما ، قالا : سمعنا أبا البركات عبد الله بن محمد الفراءى لفظاً ، قال : سمعت المقرئ ظريف بن محمد يقول : سمعت عبد الله بن محمد بن إسحق الحافظ يقول : سمعت أبي يقول : سمعت حمزة الكِنَافِي يقول : كنت أكتب الحديث ، وكنت أكتب عند ذكر النبي « صلى الله عليه » ولا أكتب « وسلم » فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ، فقال لي : مالك لا تُتم الصلاة على ؟ فأكبت بعد ذلك « صلى الله عليه » إلا كتبت « وسلم » .

ووقع في الأصل في شيخ المقرئ ظريف « عبد الله » ، وإنما هو « عبد الله » بالقصير ، ومحمد بن إسحق أبوه هو « أبو عبد الله بن منده » فحوله « الحافظ » إذن مجرور .

قلت : وبكره الاختصار على قوله « عليه السلام » ، والله أعلم .

العاشر : على الطالب مقابلة كتابه بأصل سماعه وكتاب شيخه الذي يرويه عنه ، وإن كان إجازة .

روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرّضت كتابك قال : لا ، قال : لم تكف !

وروينا عن الشافعي الإمام وعن يحيى بن أبي كثير قال : من كتب ولم يمارض كمن دخل الماء ولم يستنج^(١) . وعن الأخفش قال : إذا نسخت الكتاب ولم يمارض ، ثم نسخ ولم يمارض - : خرج أعجمياً .

(١) قال الحافظ العراقي : « هكذا ذكره المصنف عن الشافعي ، وإنما هو معروف عن الأوزاعي وعن يحيى بن أبي كثير ، وقد رواه عن الأوزاعي أبو عمر بن عبد البر في كتاب [جامع بيان العلم] من رواية بقيسة عن الأوزاعي ، ومن طريق ابن عبد البر رواه القاضي عياض في كتاب [الاملاخ] بإسناده ، ومنه يأخذ المصنف كثيراً ، وكأنه سبق قلعه من [الأوزاعي] إلى [الشافعي] . وأما قول يحيى بن أبي كثير فرواه ابن عبد البر أيضاً ، والخطيب في كتاب [الكفاية] وفي كتاب [الجامع] من رواية أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير ، ولم أر لهذا ذكراً عن الشافعي في شيء من الكتب المصنفة في علوم الحديث ، ولا في شيء من مناقب الشافعي ، والله أعلم .

وانظر كتاب ابن عبد البر [جامع بيان العلم وفضله] (ج ١ ص ٧٧ ، ٧٨) ففيه ما ذكره العراقي هنا ، وزاد فيه أيضاً مانصه : « وذكر الحسن الحلواني في كتاب [المعرفة] قال : سمعت عبد الرزاق يقول : سمعت معمرًا يقول : لو عرّض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط ، أو قال : خطأ » . وابن عبد البر ولد بقرطبة في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٣٦٨ ، ومات ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ٤٦٣ بمدينة شاطبة بالأندلس ، فعاش ٩٥ سنة . والحسن الحلواني مات سنة ٢٤٢ وهجـد الرزاق مات سنة ٢١١ ومعمّر مات سنة ١٥٤ هـ .

ثم إن أفضل المعارضة أن يعارض الطالبُ بنفسه كتابه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حالة تحديثه إياه من كتابه ، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين ، وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها ، وما ذكرناه أولى من إطلاق أبي الفضل الجارودي الحافظ المروى قوله : أصدق المعارضة مع نفسك .

ويستحب أنه ينظر معه في نسخته من حضر من السامعين ممن ليس معه نسخة ، لاسيما إذا أراد النقل منها .

وقد روى عن يحيى بن معين أنه سئل عن لم ينظر في الكتاب والحدث يقرأ : هل يجوز أن يُحدَّث بذلك ؟ فقال : أما عندي فلا يجوز ، ولكن عامة الشيوخ هكذا سمعهم .

قلتُ : وهذا من مذهب أهل التشديد في الرواية ، وسيأتي ذكر مذهبهم شاء الله تعالى .

والصحيح أن ذلك لا يشترط ، وأنه يصح السماع وإن لم ينظر أصلاً في الكتاب حالة القراءة ، وأنه لا يشترط أن يقابله بنفسه ، بل يكفي مقابلة نسخته بأصل الراوى ، وإن لم يكن ذلك حالة القراءة ، وإن كانت المقابلة على يدي غيره ، إذا كان ثقة موثقاً بضبطه .

قلتُ : وجائز أن تكون مقابلته بقرع قد قوبل المقابلة المشروطة بأصل شيخه أصل السماع ، وكذلك إذا قابل بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، لأن الغرض المطاوع أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل سماعه وكتاب شيخه ؛ فسواء حصل ذلك بواسطة أو بغير واسطة ، ولا يجزئ ذلك عند من قال : لا تصح مقابلته مع أحد غير نفسه ، ولا يقلد غيره ، ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة ، وليقابل نسخته بالأصل بنفسه حرفاً ، حتى

يكون على فئة ويقتن من مطابقتها له ، وهذا مذهب متروك ، وهو من مذاهب أهل التشديد الرافضة في أعصارنا ، والله أعلم .

أما إذا لم يقابل أصله بالأصل أصلاً فقد مثل الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني عن جواز روايته منه فأجاز ذلك . وأجازه الحافظ أبو بكر الخطيب أيضاً ، وبين شرطه ، فذكر أنه يشترط أن تكون نسخة نقلت من الأصل ، وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض ، وحكى عن شيخه أبي بكر البرقاني أنه سأل أبا بكر الإسماعيلي : هل للرجل أن يحدث بما كتبت عن الشيخ ولم يعارض بأصله ؟ فقال : نعم ، ولكن لا بد أن يبين أنه لم يعارض ، قال : وهذا مذهب أبي بكر البرقاني ، فإنه روى لنا أحاديث كثيرة قال : فيها : أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل .

قلت : ولا بد من شرط ثالث ، وهو : أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل ، بل صحيح النقل قليل السقط . والله أعلم .

ثم إنه ينبغي أن يراعى في كتاب شيخه بالنسبة إلى من فوقه . : مثل ما ذكرنا أنه يراعيه من كتابه ، ولا يكون كطائفة من الطلبة إذا رأوا سماع شيخ لكتاب قرعوه عليه من أي نسخة اتفقت . والله أعلم .

الحادي عشر : المختار في كيفية تخريج الساقط في الحواشي ، وبسمي « الحق » بفتح الحاء . : أن تحط من موضع سقوطه من السطر خطاً صاعداً إلى فوق ، ثم يعطف بين السطرين عطلة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها الحق .

ويبدأ في الحاشية بكتابة الحق مقابلاً للخط المنعطف ، وليكن ذلك في حاشية ذات اليمين ، وإن كانت تلي وسط الورقة إن اتسعت له فليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة ، لا نازلاً به إلى أسفل .

قلت : وإذا كان الحق سطرين أو سطوراً ، فلا يبعدى بسطوره من

أسفل إلى أعلى ، بل يبتدىئ بها من أعلى إلى أسفل ، بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن الورقة ، إذا كان التخرج في جهة اليمين ، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة .

ثم يكتب عند انتهاء الحق « صح » ، ومنهم من يكتب مع « صح » « رجع » . ومنهم من يكتب في آخر الحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب في موضع التخرج ، ليؤذن باتصال الكلام ، وهذا اختيار بعض أهل الصنعة من أهل المغرب ، واختيار القاضي أبي محمد بن خلاد ، صاحب كتاب [الفاصل بين الراوى والواعى ^(١)] من أهل المشرق ، مع طائفة . وليس ذلك بمرضى ، إذ رُبَّ كلمة تجىء في الكلام مكررة حقيقة ، فهذا التكرير يوقع بعض الناس في توهم مثل ذلك في بعضه .

واختار القاضي ابن خلاد أيضاً في كتابه أن يمدَّ عطفة خط التخرج من موضعه حتى يلحقه بأول الحق بالhashية . وهذا أيضاً غير مرضى ، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان فهو تسخيم للكتاب ، وتسويد له ، لاسيما عند كثرة الإلحاقات . والله أعلم .

وإنما اخترنا كتبة الحق صاعداً إلى أعلى الورقة - : لتلايخرج بعده نقص آخر فلا يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له لو كان كتب الأول نازلاً إلى

(١) هو كتاب [المحدث الفاصل بين الراوى والواعى] و « الفاصل » بالصاد المهملة ، ويكتب في أكثر الكتب المطبوعة بالصاد المعجمة ، وهو خطأ وتصحيح : وهو أول كتاب ألف في علوم الحديث « المصطلح » على غالب الظن ، ومؤلفه : الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن ابن خلاد الفارسي الراهبرمزي القاضي ، له ترجمة في [تذكرة الحفاظ] (١١٣: ٣) وذكر فيها أنه أول سماعه للحديث كان في سنة ٢٩٠ ونقل عن ابن منده أنه عاش إلى قرب سنة ٣٦٠ وجزم صاحب كشف الظنون (٢ : ٣٩١) أنه مات سنة ٣٦٠ .

أسفل . وإذا كتب الأول صاعداً فما يجد بعد ذلك من نقص يجد ما يقابله من الحاشية فارغاً له .

وقلنا أيضاً : يخرج في جهة اليمين - لأنه لو خرج إلى جهة الشمال فرما ظهر بعده في السطر نفسه نقص آخر؛ فإن خرج قد آمله إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين التخريجين إشكال ، وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التفت عطفة تخرج جهة الشمال وعطفة تخرج جهة اليمين أو تقابلتا ، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما ، بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثاني إلى جهة الشمال ، فلا يلتصقان ولا يلزم إشكال .

الهام إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخرجه إلى جهة الشمال ، لقربه منها ، ولانتفاء العلة المذكورة ، من حيث إننا لا نخشى ظهور نقص بعده . وإذا كان النقص في أول السطر تأكد تخرجه إلى جهة اليمين ، لما ذكرناه من القرب مع ما سبق .

وأما ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل - : فقد ذهب القاضي الحافظ عياض رحمه الله إلى أنه لا يخرج لذلك خطأ تخرج ، أثلاً يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، وإنه لا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل ، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخرج كالضبة أو التصحيح ، إيدافاً به .

قلت : التخرج أولى وأدق ، وفي نفس هذا الخروج ما يمنع الإلباس . ثم هذا التخرج يخالف التخرج لما هو من نفس الأصل في أن خط ذلك التخرج يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط ، وخط هذا التخرج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خرج الخروج في الحاشية . والله أعلم .

الثاني عشر : من شأن الخُداق المتقنين العناية بالتصحيح ، والنضيب ،

والترخيص .

أما التصحيح فهو : كتابة « صح » على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيكتب عليه « صح » ليُعَرَف أنه لم يُقَوَّل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

وأما التوضيب ، ويسمى أيضاً « التريض » فيجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذاً عند أهلها بأماه أكثرهم ، أو مُصَحِّفاً ، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيمدُّ على ما عدا سبيله خطاً ، أو له مثل الصاد ، ولا يلزق بالكلمة للمعلم عليها ، كيلا يُظَنَّ ضرباً ، وكأنه صاد التصحيح يمدّها دون حائتها ^(١) كُتِبَتْ كذلك ليعرف به ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها . وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكل عليه التصحيح ، وكُتِبَ حرف ناقص على حرف ناقص ، إشاراً بفقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتبييناً بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ما هو عليه ، وأمل غيره قد يخرج له وجهاً صحيحاً ، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن ، ولو غير ذلك وأصلحه على ما عنده ، لكان متعريضاً لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين ، الذين غيروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والفاصل فيما أصلحوه .

وأما تسمية ذلك ضبة فقد بلغنا عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد اللغوي ، المعروف بابن الإقليل : أن ذلك لكون الحرف مقفلاً بها ، لا يتبعه لقراءة ، كما أن الضبة مقفلة بها . والله أعلم .

« (١) يعني ترسم هكذا « صح » فوق الكلمة . وهذه في معنى ما يكتبه المصححون في المطابع الآن من كلمة « كذا » عند المواضع التي من هذا النوع »

قلت : ولأنها لما كانت على كلام فيه خلل أشبهت الضبة التي تجعل على
كثير أو خال ، استُعير لها اسمها ، ومثل ذلك غير مستنكر في باب الاستعارات ^(١) .
ومن مواضع التضييب أن يقع في الإسناد إرسال أو انقطاع ، فمن عادتهم
تضييب موضع الإرسال والانقطاع ، وذلك من قبيل ما سبق ذكره ، من
التضييب على الكلام الناقص . ويوجد في بعض أصول الحديث القديمة ،
في الإسناد الذي يجمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض - : علامة
تشبه الضبة فيما بين أسماؤهم ، فيتوهم من لاخبرة له أنها ضبة ، وليست بضبة ،
وكانها علامة وصل فيما بينها ، أثبتت تأكيذاً للعطف ، خوفاً من أن تجعل
« عن » مكان « الواو » . والعلم عند الله تعالى .

ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح ؛ فجاءت صورتها تشبه صورة
التضييب . والفتنة من خير ما أوتيه الإنسان . والله أعلم .

الثالث عشر : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنبئ عنه بالضرب
أو الحك أو الحو أو غير ذلك ، والضرب خير الحك والحو .

روينا عن القاضي أبي محمد بن خلاد رحمه الله قال : قال أصحابنا :
الحك ثمة .

وأخبرني من أخبر عن القاضي عياض قال : سمعت شيخنا أبا بحر سفيان
ابن العماسي الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول : كان الشيوخ

(١) قال العراقي : « قلت : وفي هذا نظرو بعد ، من حيث إن ضبة القدح وضعت
جبراً للكسر ، والضبة على المكتوب ليست جابرة ، وإنما جعلت علامة
على المكان المغلق وجهه ، المستهيم أمره ، فهي بضبة الباب أشبه ، كما تقدم
نقل المصنف عن أبي القاسم الإقليلي ، وقد حكاه أبو القاسم هذا عن شيوخه .
من أهل الأدب ، كما وجدته في كلامه ، وحكاه القاضي عياض في [الإلماع]
فقال : من أهل المغرب ، بدل قوله : من أهل الأدب ، والمذكور في كلام
أبي القاسم ما ذكرته ، والله أعلم . »

يكرهون حضور السكّين مجاس السماع ، حتى لا يُبشّرُ شيء ، لأن ما يُبشّرُ منه ربما يصحّ في رواية أخرى ؛ وقد يُسمع الكتابُ مرةً أخرى على شيخ آخر ، يكون ما بُشّرَ وحكّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر - : فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشّرَ ؛ وهو إذا خُطّ عليه من رواية الأول ، وصحّ عند الآخر - : ا كُتِبَ بعلامة الآخر عليه بصحته .

ثم إنهم اختلفوا في كيفية للضرب : فروينا عن أبي محمد بن خلّاد قال : أجود للضرب أن لا يطمس المضروب عليه ؛ بل يخطّ من فوقه خطاً جيداً يتّكأ ، يدلّ على إبطاله ، ويُقرأ من تحته ما خُطّ عليه .

وروينا عن القاضي عياض ما معناه : إن اختيارات الضابطین اختلفت في الضرب : فأكثرهم على مدّ الخط على المضروب عليه ، مختللاً بالكلمات المضروب عليها ، ويسمى ذلك « الشقّ » أيضاً^(١) . ومنهم من لا يخطّه ، ويُثبتهُ فوقه ، لكنه يعطف طرفي الخطّ على أول المضروب عليه وآخره . ومنهم من يستقيم هذا ؛ ويراه تسويداً وتطليساً . بل يُحَوِّق على أول الكلام بنصف دائرة ، وكذلك

(١) قال العراقي : « الشقّ » : بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف . وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق ، ولم يذكره الخطيب في [الجامع] ولا في [الكفاية] ، وهو اصطلاح لأهل المغرب ، وذكره القاضي عياض ، في [الإلماع] ، ومنه أخذهُ المصنف . وكأنّه مأخوذ من الشقّ ، وهو الصدع ، أو من شقّ العصا ، وهو التفريق ، فكأنّه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت - : بالضرب عليها والله أعلم . ويوجد في بعض نسخ [علوم الحديث] : النشق : بزيادة نون مفتوحة في أوّلهِ وسكون الشين ، فإن لم يكن تصحيحاً وتغييراً من النسخ - : فكأنّه مأخوذ من نشق الظبي في حبالته : إذا علق فيها ، فكأنّه إبطال لحركة الكلمة وإعمالها ، يجعلها في صورة وثاق يمنعها من التصرف : والله أعلم .

في آخره ؛ وإذا كثر الكلام للضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره ، وقد يكفى بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع ومن الأشياء من يستقيم الضرب والتحويق ؛ ويكفى بدائرة صغيرة أول الزيادة وآخرها ، ويسمى « صفراً » كما يسميها أهل الحساب ^(١) . وربما كتب بعضهم عليه « لا » في أوله و « إلى » في آخره ؛ ومثل هذا يحسن فيما صح في رواية وسقط في رواية أخرى . والله أعلم .

وأما الضرب على الحرف المكرر ؛ فقد تقدم بالكلام فيه أبو محمد بن خلاد الرازمي رحمه الله ^(٢) ؛ على تقدمه ؛ فروينا عنه قال : قال بعض أصحابنا : أولاهما بأن يبطل الثاني ؛ لأن الأول كتب على صواب ، والثاني كتب على الخطأ ؛ والخطأ أولى بالإبطال .

وقال آخرون : إنما الكتاب علامة لما يقرأ ؛ فأول الحرفين بالإبقاء أدلها عليه وأجودها صورة .

وجاء القاضي عياض آخرًا ففصل تفصيلاً حسناً : فرأى أن تكرر الحرف إن كان في أول سطر فليضرب على الثاني ؛ صيانةً لأول السطر عن التسيو والنشويه . وإن كان في آخر سطر فليضرب على أولها ، صيانةً لآخر السطر ، فإن سلامة أوائل السطور وأواخرها عن ذلك أولى . فإن اتفق أحدهما في آخر سطر والآخر في أول سطر فليضرب على الذي في آخر السطر ؛ فإن أول السطر أولى

(١) رسم الصفر دائرة عند أهل الحساب إنما هو في اصطلاح أهل المغرب ، الذين منهم القاضي عياض ، وهم كانوا ولا يزالون إلى الآن يكتبون أرقام الحساب برسم الأرقام المعروفة عند الإفرنج ، بخلاف أرقام أهل المشرق .

(٢) « الرازمي » قال السمعاني في الأنساب : « بفتح الراء والميم بينهما الألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي المعجمة هذه النسبة إلى رامهرمز ، وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان » وقد سبق الكلام على ترجمته في (ص ٣١) .

بالمراعاة . فإن كان التكرار في المضاف أو المضاف إليه ؛ أو في الصفة أو في الموصوف ، أو نحو ذلك : لم نراع حينئذ أول السطر وآخره . بل يراعى الاتصال بين المضاف والمضاف إليه ونحوهما في الخط ، فلا تفصل بالضرب بينهما . ونضرب على الحرف المتطرف من المعكّر ، دون الوسط .

وأما الحرف فيقارب الكشط في حكمه الذي تقدم ذكره ؛ وتتنوع طرقه : ومن أغربها - مع أنه أسلم - : ما روى عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي ^(١) : أنه ربما كان كتب الشيء ثم لقيه . وإلى هذا يؤي ما روينا من إبراهيم النخعي رضى الله عنه أنه كان يقول : من الروءة أن يرى في نوب الرجل وشفتيه مداد ؛ والله أعلم .

الرابع عشر : ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه ، في كتابه ، جيّد التمييز بينهما ، كيلا يختلط وتشبه فيفسد عليها أمرها . وحيلته : أن يحمل أولاً متن كتابه على رواية خاصة ، ثم ما كانت من زيادة لرواية أخرى إلحاقاً ، أو من نقص أعلم عليه ، أو من خلاف كتبه ، إما في الحاشية ، وإما في غيرها ، مُؤيّنًا في كل ذلك من رواه ، ذاكرًا اسمه بتمامه ، فإن رَمَزَ إليه بحرف أو أكثر فعليه ماقدّمنا ذكره ، من أنه يبين المراد بذلك في أول كتابه أو آخره ، كيلا يطول هده به فينسى ، أو يقع كتابه إلى غيره فيقع من رموزه في حيرة وعنى .

(١) « سحنون » بفتح السين المهملة وضمها وسكون الحاء وضمّ النون ، وفي فتح السين وضمها كلام من جهة العربية ، وأصله اسم طائر حديد الدهن بالمغرب ، ولقب به تشبيهاً له به ، واسمه « عبد السلام بن سعيد التنوخي أبو سعيد » ولد في أول رمضان سنة ١٦٠ وقرأ على ابن القاسم وابن وهب وأشهب ، ومات يوم الثلاثاء ٩ رجب سنة ٢٤٠ وانظر ترجمته في ابن خلكان (١ : ٣٦٠ - ٣٦٧) .

وقد يُدْفَعُ إلى الاختصار على الرموز عند كثرة الروايات المختلفة، واكتفى بعضهم في التمييز بأن خصَّ الرواية للمحنة بالجرّة ، فعل ذلك أبو ذرّ المروّي من المشاركة ، وأبو الحسن القابسي من المخاربة ، مع كثير من المشايخ وأهل التقييد . فإذا كان في الرواية الملحقة زيادةٌ على التي في متن الكتاب كتبها بالجرّة . وإن كان فيها نقصٌ ، والزيادة في الرواية التي في متن الكتاب - : حَوَقَ عليها بالجرّة . ثم على فاعل ذلك تبيينٌ مَنْ له الرواية المعلّمة بالجرّة في أول الكتاب أو آخره ، على ما سبق والله أعلم .

الخامس عشر : غلب على كتّبة الحديث الاختصار على الرمز في قولهم « حدثنا » و « أخبرنا » ، غير أنه شاع ذلك وظهر ، حتى لا يكاد يلتبس . أما « حدثنا » فيكتب منها شطرها الأخير ، وهو الثاء والنون والألف ، وربما اقتصر على الضمير منها ، وهو النون والألف ^(١) . وأما « أخبرنا » فيكتب منها الضمير المذكور مع الألف أولاً ^(٢) . وليس بحسن ما يفعله طائفةٌ ، من كتابة « أخبرنا » بألف مع علامة « حدثنا » للذكورة أولاً ^(٣) ، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله . وقد يكتب في علامة « أخبرنا » راء بعد الألف ، وفي علامة « حدثنا » دال في أولها ^(٤) . ومن رأيت في خطه الدال في علامة « حدثنا » الحافظ أبو عبد الله الحاكم ، وأبو عبد الرحمن الشافعي ، والحافظ أحمد البيهقي ، رضي الله عنهم . والله أعلم ^(٥) .

(١) يعني تكتب « ثنا » أو « نا » .

(٢) يعني تكتب « أنا » .

(٣) أي تكتب « أما » بدون نقط ، لأنها توقع القارئ في الاشتباه واللبس .

(٤) يعني أن تختصر « حدثنا » « دثنا » ، و « أخبرنا » « أرنا » .

(٥) وأقدم ما رأيت أنا في اختصار « أخبرنا » - : خطّ الربيع بن سليمان

صاحب الشافعي ، في كتاب [الرسالة] للشافعي ، فهو يختصرها « أرنا » .

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما سوره ح وهي حاء مفردة مهملة، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها، غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي اللوثي البخاري والفقهاء الحديث أبي سعد الخليلي رحمهم الله في مكانها بدلاً عنها : « صح » صريحة . وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى « صح » ، وحسن إثبات « صح » ههنا لئلا يقوم أن حديث هذا الإسناد سقط، واغلاير كُتب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجمل إسناداً واحداً . وحكى لي بعض من جمعت في إياه الرحلة بخراسان ، عن وصفه بالفضل من الإصمعيانيين : أنها حاء مهملة من التصويل ، أي من إسناد إلى إسناد آخر . وذا كرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب ، وحكى له عن بعض من نفيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا « الحديث » ، فقال لي : أهل المغرب - وما عرفت بينهم اخلاقاً - يجعلونها حاء مهملة ، ويقول أحدهم إذا وصل إليها : « الحديث » ، وذكر لي أنه سمع بعض البغداديين يذكر أيضاً أنها حاء مهملة . وأن منهم من يقول إذا انتهى إليها في القراءة - : « حاء » ويمر . وسألت أبا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي رحمه الله عنها ؟ فذكر أنها حاء من « حائل » أي : تحول بين الإسنادين ، قال : ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء [إليها] في القراءة ، وأفكر كونها من « الحديث » وغير ذلك ، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخي ، وفيهم عدد كانوا يحفظ الحديث في وقته .

قال المؤلف : وأختار أنا - والله الموفق - أن يقول القارئ عند الانتهاء إليها « حاء » ويمر ، فإنه أحوط الوجوه وأعدلها . والعلم عند الله تعالى .
السادس عشر : ذكر الخطيب الحافظ : أنه ينبغي للطالب أن يكتب بمد تليسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه ، وكنيته ونسبه ، ثم يسوق ما سمعه

منه على لفظه . قال : وإذا كتب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق
سطر التسمية أسماء من سمع معه ، وتاريخ وقت السماع ، وإن أحب كتب
ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب ، فكلما قد فعله شيوخنا .

قالت : كِتَبَةُ التسميع جنب ذكره أحوط له وأحرى بأن لا يحنى على من
يحتاج إليه . ولا بأس بكتبه آخر الكتاب ، وفي ظهره ، وحيث لا يحنى موضعه .
وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به ، غير مجهول الخط ،
ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب الشيخ المسموع خطه بالتصحيح . وهكذا
لا بأس على صاحب الكتاب - إذا كان موثقاً به - أن يقتصر على إثبات
سماعه بخط نفسه ، فطالباً فعل الثقات ذلك .

وقد حدثني بمرؤ الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المروزي عن
أبيه عن حديثه من الأصهبانية : أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن متدة قرأ
ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي ، وسأله خطه ، ليكون حجة له ، فقال له
أبو أحمد : يا بني ، عايك بالصدق ، فإنك إن عرفت به لا يكذبك أحد ،
وتصدق فيما تقول وتنقل ، وإذا كان غير ذلك فلو قيل لك : ما هذا خط
أبي أحمد الفرضي ، ماذا تقول لهم ١٩ .

ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط ، وبيان السامع والمسموع
منه بلفظ غير محتمل ، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه ، والحد من إسقاط
اسم واحد منهم لفرض فاسد . فإن كان مثبت السماع غير حاضر في جميعه ،
لكن أثبت معتدداً على إخبار من يثق بخبره من حاضريه - : فلا بأس بذلك
إن شاء الله تعالى .

ثم إن من ثبت سماعه في كتابه فقيح كتابه إياه ، ومنه من نقل
سماعه ومن نسخ الكتاب ، وإذا أعاره إياه فلا يبطئ به .

روينا عن الزهري قال : إِيَّاكَ وَغُلُولَ السَّكَّابِ ، قِيلَ لَهُ : وَمَا غُلُولُ
السَّكَّابِ ؟ قَالَ : حَبْسُهَا عَنْ أَصْحَابِهَا .

وروينا عن القُشَيْرِيِّ بن عِيَّاض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ
أَهْلِ الْوَزْعِ وَلَا أَفْعَالِ الْحُكَّامِ - : أَنْ يَأْخُذَ سَمَاعٌ رَجُلًا وَكِتَابَهُ ، فَيَحْبِسَهُ
عَنْهُ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ .

فَإِنْ مَنَعَهُ إِيَّاهُ : فَقَدْ رَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِالسَّكُوفَةِ سَمَاعًا مَنَعَهُ
إِيَّاهُ ، فَتَجَاكَرَا إِلَى قَاضِيهَا حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ، فَقَالَ لِصَاحِبِ السَّكَّابِ : أَخْرِجْ
إِلَيْنَا كِتَابَكَ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ سَمَاعِ هَذَا الرَّجُلِ بِحُطِّ يَدِكَ أَلْزَمَكَ ، أَوْ مَا كَانَ
بِحُطِّهِ أَهْمَيْنَاكَ مِنْهُ .

قَالَ ابْنُ خُلَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيَّ عَنْ هَذَا ، فَقَالَ : لَا يَجِيءُ
فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا ، لِأَنَّ خَطَّ صَاحِبِ السَّكَّابِ دَالٌّ عَلَى
رِضَاهُ بِاسْتِمَاعِ صَاحِبِهِ مَعَهُ . قَالَ ابْنُ خُلَادٍ : وَقَالَ غَيْرُهُ : لَيْسَ بِشَيْءٍ .
وَرَوَى الْخَطِيبُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي : أَنَّهُ
تَحَوَّرَ كَمَّ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، فَأَطْرَقَ مَلِيًّا ، ثُمَّ قَالَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ : إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ
فِي كِتَابِكَ بِحُطِّكَ فَيَلْزِمُكَ أَنْ تَعِيرَهُ ، وَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِحُطِّ
غَيْرِكَ فَأَنْتَ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ مَعْدُودٌ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) ،
وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ مِنْ أُمَّةِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ (٢) ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ لَسَانُ

(١) هَذَا فِي ابْنِ الصَّلَاحِ « جَعْفَرُ بْنُ غِيَاثٍ » وَهُوَ خَطَأً . وَقَدْ مَضَى قَرِيبًا عَلَى
الصَّوَابِ « حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ » وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمِنْ شُيُوخِ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَلَدَ سَنَةَ ١١٧ هـ وَوَلَّى قَضَاءَ الْكُوفَةِ ١٣ سَنَةً ، وَقَضَاءَ
بَغْدَادَ سَنَتَيْنِ ، وَمَاتَ سَنَةَ ١٩٤ هـ .

(٢) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الزُّبَيْرِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ [الْكَافِي] -

أصحاب مالك وإمامهم^(١) ، وقد تماضت أقوالهم في ذلك ، ويرجع حاصلها إلى أن سماع غيره إذا ثبت في كتابه برضاه فيلزمه إعارته إياه . وقد كان لا يقين لي وجهه ، ثم وجهته بأن ذلك بمنزلة شهادة له عنده ، فعليه أدائها بما حوته ، وإن كان فيه بذل ماله ، كما يلزم متعصل الشهادة أدائها ، وإن كان فيه بذل نفسه بالسمي إلى مجالس الحكم لأدائها . والعلم عند الله تعالى .

ثم إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخه إلا بعد المقابلة المرضية . وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ ، أو يُثبت فيها عند السماع ابتداءً - : إلا بعد المقابلة المرضية بالسموع ، كيلا يفتّر أحدٌ بقلك النسخة غير القابلة ، إلا أن يُبين مع النقل وعنده كون النسخة غير مقابلة . والله أعلم .



هذا آخر ما قال أبو عمرو بن الصلاح في هذا الفصل ، وقد طال جداً ، ولكنه نفيس كله ، وفيه فوائد جمة ، ودقائق بديعة ، وقد كتب العلماء بعده في ذلك الشيء الكثير ، منهم المختصر ، ومنهم المطيل ؛ وذكروا وجوهاً وتفاسيل آخر ؛ وكلها في تصحيح المخطوطات كما أسلفنا ؛ ولسنا نحب أن نطيل فيه أكثر من هذا الآن ؛ خشية الملل والسآمة .

وهذه القواعد التي ذكر ابن الصلاح يصلح أكثرها في تصحيح

— في فقه الشافعي : قال النووي : « مات قبل سنة ٣٢٠ » وله ترجمة في [تاريخ]

بغداد [للخطيب (٨ : ٤٧١)] و [تهذيب الأسماء] للنووي (٢ : ٢٥٦) .

(١) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم ، ولد سنة ٢٠٠

ومات في أواخر ذي الحجة سنة ٢٨٢ ، وله ترجمة في [الديباج المذهب]

(ص ٩٢ - ٩٥) .

الكتب المطبوعة ، وهي كلها إرشادٌ للمصحح عند النقل من الكتب
المخطوطة ، حتى يعرف قيمة الأصول التي يطبع عنها ؛ أمي مما يوثق
به ؛ أم مما يحاط في الأخذ عنه ؟

ولو كانت الفرص مواتية لحُرِّرت قواعد التصحيح المطبعي ؛
ووضعت له القوانين الدقيقة على أساس مارسم لنا أئمتنا المتقدمون ؛
وعلاؤنا الأعلام الثقات ؛ لتكون دستوراً للمطابع كلها ؛ ومرشداً
للمصححين أجمع ؛ وعسى أن أفعل ؛ إن شاء الله ؛ بتوفيقه ؛ وهدايته
وعونه .

الفهارس المعجمة

ومما امتازت به مطبوعات المشرقين أن عُنُوا بوضع الفهارس المرشدة
للقارئ أتم عناية ، في أغلب أحيانهم وتفننوا في أنواعها ، مرتبة على حروف
المعجم : فن فهرس للأعلام ، ومن فهرس للشعراء ، ومن فهرس للقبائل ، ومن
فهرس للأسانيد ، ومن فهرس للآيات القرآنية ، ومن فهرس للألفاظ النبوية ،
ومن فهرس للمسائل العلمية - على اختلاف مناحي الكتب التي تعمل لها الفهارس ،
واختلاف علومها ^(١) . وهذا عمل قيم جليل ، لا يدرك خطره وفائدته ، إلا
من ابتلى بالعناء في البحث والمراجعة ، وعجز أو وصل إلى ما يربد البعث عنه .
وقد تبعهم في ذلك كثير من المصححين المحدثين عندنا ، تقليداً لهم ، على

(١) ومن المستغرب النادر أن أجل الكتب وأصحها بعد كتاب الله ، وهو :
صحيح البخاري ، وهو أشد الكتب حاجة إلى الفهارس المعجمة ، لصعوبة
البحث فيه إلا على من تحقق به ، وطالت له ممارسته - : هذا الصحيح
طبعه المستشرقون ولم يضعوا له الفهارس كعادتهم !!

اضطراب فيما يصنعون وتقليل ، فمنهم من يُتقن ، ومنهم من يمجز ، ومنهم
من يوفق ، ومنهم من يَفشل ، ومَرَدُّ ذلك إلى إسهاد العمل لغير أهله أحياناً ،
وإلى ضنّ الناشرين بالنفقة والأجر غالباً .

وأما دور الطباعة القديمة عندنا - وفي مقدمتها مطبعة بولاق - فلم يُعنَ
مصححوها بهذا النوع من الفهارس أصلاً ، وما أظنهم فكروا في شيء منه ،
مع أن مطبوعات المستشرقين كانت موجودة معروفة . ومن أمثلة ذلك :
[سيرة ابن هشام] نشرها المستشرق [وستفيلد] في سنتي ١٨٥٩ - ١٨٦٠
ومعها فهرس مفصلة ، ثم طبعت في بولاق سنة ١٢٩٥ هـ (توافق سنة ١٨٧٨ م)
بدون فهرس . وأنا أستبعد جداً أن لا تكون طبعة [وستفيلد] في يد
مصححي مطبعة بولاق عند طبع الكتاب !!

وصنع الفهارس على - ذا الذخو ابتكار طريف ، والفهارس مفاتيح
الكتب ، والمستشرقين الفضل الأول في تطبيقه على المطبوعات العربية ،
أعانهم على ذلك وجود الطابع .

وكما اغترّ الناس بصناعة المستشرقين في التصحيح اغترّوا بصناعتهم
في الفهارس ، بل كانوا أشد بهم اغتراراً ، وأكثرهم خنوعاً وخضوعاً ،
ووقع في وهمهم اليقين بأن هذه الفهارس شيء لم يعرفه علماء الإسلام
والعربية ، بل ظنوا أن أنواع المعاجم كلها من ابتكار الإفرنج ، وأن
ما عندنا منها تقليد لهم واقتباس منهم .

وأول من علمناه نفى هذه الأسطورة ، وأكذب هذا الوهم - : صديقنا
الأخ العلامة الأستاذ « محمد أحمد الغمراوي » المدرس بكلية الطب المصرية ،
في كتاب [مرشد المعلم ^(١)] الذي ترجمه عن اللغة الإنكليزية ، وألحق به
فصلاً بقلمه في « كتب المراجعة في اللغة العربية » وصف فيه كثيراً من المعاجم

(١) طبع بمطابع دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤ .

العربية ، وذكر تاريخ مؤلفيها ، ثم قال (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) : « ولعلك لاحظت في وصف هذه القواميس ^(١) أنها هجائية ، أى مرتبة ترتيباً هجائياً على حروف المعجم : الألف فالهاء فالفاء وهلم جرّاً ، في جميع حروف الكلمة ، على نسق المعاجم الإفريقية . لكن المعاجم الإفريقية في هذا تتابع غير متبوعة ، فهي في ذاتها متأخرة النشوء ، نشأت بعد عهد النهضة ، أى بعد القرن الخامس عشر ، والترتيب الهجائي جاء بعد ذلك ، كخطوة في تاريخ نشوئها ، حتى أن أول قاموس هجائي إنجليزي لم يظهر إلا في القرن السابع عشر ، ولم يكن قاموساً بالمعنى المعروف ، إنما كان مجموعة كلمات صعبة دراسية . وإذا تنزلنا في استعمال كلمة « قاموس » وأطلقناها على مثل هذه المجموعة - : فإن مولد القواميس الهجائية في اللغة العربية قديم جداً . لكن استعمال « قاموس » بهذا المعنى فيه تجوز كبير ، ولاداعي له فيما نحن بصدده ، من أى اللاتين أسبق إلى الترتيب الهجائي : الشرق أم الغرب ؟ فإن أقدم القواميس العربية التي ذكرنا لك ظهرت في القرن الخامس الهجري ^(٢) ، أو الحادي عشر للميلادى .

ثم قال « فتاريخ القواميس العربية الهجائية يرجع على الأقل إلى القرن العاشر ، أى نحو سبعة قرون قبل تاريخ أول مجموعة كلمات إنجليزية هجائية ، وأكثر من ثلاثة قرون قبل أول قاموس هجائي لاتيني ظهر في أوروبا حين كانت اللاتينية لغة الأدب في أوروبا ، قبل أن يكون لأوروبا لغات أدبية . فالعرب هم أسبق الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي ، ومع ذلك فإن أكثر المؤرخين يمتنعون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفريق ، واختصت به القواميس الإفريقية » .

(١) اقرأها دائماً : « المعاجم » .

(٢) يشير بذلك إلى كتاب [المفردات في غريب القرآن] للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد المتوفى سنة ٥٠٢ . ولكن سنذكر فيما يأتي معاجم عربية أقدم منه كثيراً :

فإذن : أول معجم لطيفي^(١) ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر
للميلادى أو بعده ، وأول مجموعة هجائية للكلمات الانجليزية ظهرت في القرن
السابع عشر أو بعده .
فالشرق شرق ، والغرب غرب ، الشرق دائماً ابتكار وإنشاء .
والغرب دائماً تقليد ثم تنظيم ١١ .

وإنما أعان الغرب على الظهور ؛ وعلى تثبيت قدمه في العلوم
والصناعات ، وعلى امتلاك أعنة الدنيا - : أن نهضته - المكتسبة من
الشرق - افترنت باختراع الآلات الميكانيكية وباختراع البارود ،
والذين عرفوا البارود أولاً هم العرب ، وحاربوا الإفرنج بالمدافع
في أواخر عهد الفردوس المفقود « الأندلس » ، وعرف العرب أيضاً
مبادئ الميكانيكا ، ولو تأخرت كارثة هزيمتهم وتفردهم قليلاً حتى
يتهيأ لهم استكمال ما عرفوا أو بدءوا في معرفته - : ما قامت للإفرنج
قائمة ؛ ولكانت أوربة كلها بلاداً إسلامية ؛ أو في حماية الإسلام .
ولكن هكذا قدر فكان ، وربما دار الفلك دورته ، فوصل
المسلمون من أسباب مجدهم وعزم ما انقطع ، وهاهى البشائر تلوح
في الآفاق ، لا يحجبها إلا غيايات من الضعف والتفرنج ، إذا ما هبت
عليها نسائم الإسلام انقشعت ، ثم يثب الأسد وثبته ، إن شاء الله .
ونعود إلى ابتكار العرب المعجم والفهارس :

(١) هذا هو التعريب الصحيح للقديم لكلمة « لانيئي » .

فأول من فعله فكر في ذلك : الخليل بن أحمد^(١) ، إمام اللغة والعربية ،
ومخترع العروض ، في أواسط القرن الثاني الهجري ، فإنه ألف [كتاب الدين]
في اللغة^(٢) وفي أوله ما نصه :

« هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري ، رحمة الله عليه ، من حروف
ا ب ت ث مع ما تكلمت به ، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم ، ولا يخرج
منها عنه شيء . وقد أراد أن تعرف بها العرب أشعارها وأمثالها ومخاطباتها ،
وأن لا يشذ عنه شيء من ذلك . فأعمل فكره فيه ، فلم يمكنه أن يبتدئ
بالتأليف من أول ا ب ت ث وهو الألف ، لأن الألف حرف معقل .
فلما فاتته الحرف الأول كره أن يبتدئ بالثاني ، وهو الباء ، إلا بعد حجة
واستقصاء النظر ، فدبر ونظر إلى الحروف كلها ، وذاقها ، فصير أولها بالابتداء
أدخل حرف منها في الحلق . وإنما كان ذوقه إياها أنه كان يفتح فاه بالألف .
ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أث ، أخ ، أع ، أغ . فوجد العين
أدخل الحروف في الحلق ؛ فجعلها أول الكتاب ، ثم ما قارب منها ، الأرفع
فالأرفع ، حتى أتى على آخرها ، وهو الميم . فإذا شئت عن كلمة وأردت أن
تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة ، فهما وجدت منها واحداً
في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب . وقلب الخليل ا ب ت ث فوضعها

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم القراهمدي ، ولد سنة ١٠٠ ومات
سنة ١٧٠ ، وقيل ١٧٥ . أي في القرن الثامن الميلادي ، لأن سنة ١٧٥ هجرية
توافق سنة ٧٩١ - ٧٩٢ ميلادية . وقد نقل علاء الدين البسنوي
في [محاضرة الأوائل] (ص ٦٩) عن السيوطي قال : « أول من وضع
اللغة على الحروف الخليل بن أحمد » .

(٢) هو من كنوز العرب النادرة المفقودة ، وكان العلامة الأب أنستاس الكرمل
قد شرع في طبع ما وجد منه قبل الحرب العظمى ، منذ بضع وعشرين
سنة ، فطبع ببغداد قطعة منه في ١٤٤ صفحة ، وهي عزيزة الوجود :

على قدر مخرجها من الحلق ، وهذا تأليفه : ع ح ه ، خ غ ، ق ك ، ج ش ض ،
ص س ز ، ط ت د ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، و ا ي . .

هذا ما في صدر [كتاب العين] وسواء أكان من قول تلميذه وراويته
كتابه الليث بن المظفر بن نعيم بن سيار ، أم من قول الخليل نفسه ، على عادة
المقدمين في كتبهم في التحدث عن أنفسهم بضمير الغائب - : فإن ذلك
لا ينقص من دلالة شيئا ، إنه يدل على أن الخليل أول من فسّر في التأليف
على حروف المعجم ، ووضع الفقه عليها .

وقد حكى تلميذه الليث حكاية تأليف الكتاب ، نقلها محمد بن إسحاق
النديم [في الفهرست] ^(١) عن الكسروي (ص ٦٤ - ٦٥ طبعة مصر سنة ١٣٤٨)
وحكاها ياقوت أيضاً في [معجم الأدباء] عن الكسروي (٦ : ٢٢٧ طبعة
مرجلبوت سنة ١٩٣٠) وبين الروايتين فروق ضئيلة في الألفاظ ، وشيء من
الخطأ والتعريف ، جمعت ما بينهما ، وأصلحت ما استطعت لإصلاحه :
قال ابن النديم : « قال أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي ^(٢) : حدثني
محمد بن منصور المعروف بالزجاج ^(٣) الحديث ، قال : قال الليث بن المظفر بن نصر

(١) الفهرست ألفه ابن النديم سنة ٣٧٧ .

(٢) له ترجمة في [معجم الأدباء] (٥ : ٤٢٧ - ٤٣٢) وكان موجوداً سنة ٢٩٨
وقال ابن أبي طاهر : « وكان الكسروي أدبياً ظريفاً حافظاً ، راوية شاعراً
علماً بكتاب [العين] خاصة » .

(٣) « زاج » بالزاي والجيم ، كما في القاموس وكتب الرجال ، وفي ياقوت « زاج »
بالمهملتين ، وهو خطأ مطبعي . ويظهر أن الكسروي أخطأ اسم شيخه
فسماه « محمد بن منصور » والصحيح أنه « أحمد بن منصور » وله ترجمة
في [تاريخ بغداد] للخطيب (٥ : ١٥٠ - ١٥١) و [التهذيب] (١ : ٨٢ -
٨٣) ومات الزجاج هذا في يوم الخميس ١٠ ذى الحجة سنة ٢٥٧ .

بن سيار : كُتِبَ أصبَرُ^(١) إلى الخليل بن أحمد ، فقال لي يوماً : لو أن إنساناً
 قَصَدَ وأَلَفَ حروفَ ا ب ت ث على ما أمَثَّلَهُ لاسْتَفْوَيْتَ في ذلك جميعَ كلامِ
 العرب ، قَهِيماً له أصل لا يخرج عنه شيءٌ منه بقاءً . قال : فقلتُ له : وكيف يكون
 ذلك ؟ قال : يؤلفه على الثنائِي والثلاثِي والرابعِي والخامسِي ، وإنه ليس
 يُعرف للعرب كلامٌ أكثرُ منه . قال الليث : فجِئْتُ أَسْتَفْهِمُهُ ويَصِفُ لي ،
 ولا أَتَفُ على ما يَصِفُ . فَاخْتَفْتُ إِلَيْهِ في هذا اللَّعْنَى أَيَّاماً ، ثُمَّ اعْمَلْ وَحَجِجْتُ ،
 فَمَازَلْتُ مُشْفَقاً عَلَيْهِ ، وَخَشِيتُ أَنَّهُ يَمُوتَ في عَاقِبَةِ ، فَيَبْطُلُ ما كَانَ يَشْرَحُهُ لي ،
 فَجِئْتُ مِنَ الْحِجِّ وَصَرْتُ^(٢) إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَلَفَ الحروفَ كُلَّهَا ، عَلَى مَا فِي
 صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ ، فَكَانَ يَمْلِي عَلَيَّ ما يَحْفَظُ ، وَمَا شَكَّ فِيهِ يَقُولُ لي : سَلْ
 عَنْهُ ، فَإِذَا صَحَّ فَأَنْبِئْتَهُ ، إِلَى أَنْ عَمِلْتُ الْكِتَابَ^(٣) ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ مَهْدِيٍّ : فَأَخَذْتُ

(١) في الفهرست « أسير » بالسين ، وهو تصحيف .

(٢) في الفهرست « وسرت » بالسين ، وهو تصحيف .

(٣) هكذا هذه الرواية ، وليس من ههنا أن نحقق الخلاف في تأليف كتاب
 [العين] ، وهو خلاف قديم معروف ، ولكن الذي أَرْضَاهُ وَأَرْجَحُهُ ؛
 مما قرأتُ وفهمتُ : أن الخليل وضع الكتاب جملة ، فرسم حدوده ، وبني
 هيكله ، وملاً أكثر المواد بمفرداتها ، أو كثير أمتها ، إملاء على تلميذه
 الليث بن المظفر ، ثم زاد فيه الليث ما صحَّ عنده مما أذن له به الخليل .
 وقد وجدت عند كتابة هذا ما يشير إلى قوته وتأنيده ، فيما نقل ابن خلكان
 في ترجمة الخليل (١ : ٢١٦) عن حمزة بن الحسن الأصبهاني قال :

« وبسبب ذلك ، فإن دولة الإسلام لم تُخْرِجْ أبدعَ للعلوم التي لم يكن
 لها عند علماء العرب أصولٌ - من الخليل ، وليس على ذلك برهانٌ
 أوضح من علم العروض ، الذي لا من حكيم أخذَه ، ولا على مثال تقدِّمه
 احتذاه ، وإنما اخترعه من تمرَّنه بالصفارين ، من وَفَّعَ مطرقةً على =

من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب ، وهي [العين] انتسخها محمد بن منصور بن الوليد بن المظفر » .
ثم جاء العلماء بعد الخليل ، فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم ، إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عنق وإرهاق ، لا يتقنه إلا من كان مثل الخليل ، ورأوا أن الألف كما تكون حرفاً معطلاً تكون همزة ، أى حرفاً غير معتل ، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة ، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر ، فرتبوا على ترتيب المعجم ، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بمد نقي الزوائد عنها ، ثم رتبوا : فمنهم من رتب على أوائل الكلمات ، فبدأ بما أوله الهمزة ، وهكذا ، كترتيب [الصباح المنير] مثلاً ، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات ، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف ، ثم رتب كل باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات ، وهكذا ، كترتيب [الصبح] و [القاموس] مثلاً . وكلهم راعى الترتيب في الحروف المتوسطة في الكلمات أيضاً ، فإما كان ثانيه ب متقدم على ما كان ثانيه ت وهكذا .

= طست ، ليس فيها حجة ولا بيان يؤدیان إلى غير خليتهما ، أو يفتران غير جرهما ، فلو كانت أيامه قديمة ، ورسومه بعيدة - : أشك فيه .
بعض الأمم ، لصنعت ما لم يصنعه أحد ، منذ خلق الله الدنيا ، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره ، [ومن تأسيسه بناء كتاب العين] ، الذي يحضر لغة أمة من الأمم قاطبة ثم من إمداده سيديوه من علم النحو بما صنف معه كتابه ، الذي هو زينة لدولة الإسلام .

وإن شئت الإسهاب بعد هذا فاقرأ الفهرست لابن النديم (٦٣ - ٥٥) ومعجم الأدباء لياقوت (١٨١ : ١٨٣ - ٦ : ١٩٧ - ١٩٨) و (٢٢٢ - ٢٢٧) وبغية الوعاة للسيوطي (٢٤٣ - ٢٤٥ و ٣٨٣) ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (٩٤ : ٩٦) وكشف الظنون (٢ : ٢٨٩ - ٢٩١ طبعة الاستانة) .

ومعاجم اللغة بمسر حصرها ، وليس هذا أيضاً بموضعه ، وإنما يهمننا أن يعرف القارئ أن المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات قديمة وكثيرة ، لما وقع في وهم كثير من الناس أن جعلها مرتب على أواخر الكلمات ، لما اشتهر بينهم من الصحاح والقاموس ولسان العرب .

وفي كلام الأخ الأستاذ الفمراوي - الذي قلنا آنفاً (ص ٤٥) - ما يوم القارئ أن كتاب [المفردات] للراغب الأصفهاني أقدم المعاجم المرتبة على أوائل الكلمات وليس كذلك ، فإن هذا الترتيب قديم جداً ، ومن أقدم ما وصل إلينا منه كتاب [جمهرة اللغة] لابن دريد ، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، مات في رمضان سنة ٣٢١ ، وهو مطبوع في حيدرآباد ، في ثلاث مجلدات كبار ضخام ، طبع في سني ١٣٤٤ - ١٣٤٦ ، وقد قال في خطبته ما نصه :

« فارتجلت الكتاب المنسوب إلى [جمهرة اللغة] ، وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة ، التي هي أصل تفرع منها جميع كلام العرب ، وعليها مدار تأليف وإليها مال أبيته . وبها معرفة مقاربه من متباينه ، ومنقاده من جامعها ، ولم أجري في إنشاء هذا الكتاب إلى الإضرار بعلمائنا ، ولا لالطم في أسلافنا ، وأنى يكون ذلك ؟ وإنما على مقالهم تحتذي ، وبسبيلهم نقتدي ، وعلى ما أصابوا نبتني . وألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الزهرودي رضوان الله عليه [كتاب العين] فأنتب من تصدي لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالنصف له بالقلب معترف ، والمعادن مكسلف ، وكل من بعده له تبع ، أقر بذلك أم جحد ، ولكنه رحمه الله تعالى ألف كتاباً مشكلاً ، انقوب فهمه ، وذكاء فطنة ، وحادثة أذهان أهل دهره . وأما هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، والعجز لم شامل ، إلا خصائص كدرارى النجوم ، في أطراف الأنقى ، فسملنا وعمره ، ووطأ ما شأزه ^(١) . وأجربناه على تأليف الحروف المعجمة ، إذ

(١) « الشأز » : المكان الغليظ المرتفع .

كانت بالقلوب أعقب^(١) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الخيرة ، مُشْفِياً على المراد . . .
 وكتاب [غريب القرآن] لأبي بكر محمد بن عزيز^(٢) السجستاني ،
 لتوفى سنة ٣٣٠ ، وهو كتاب معروف ، طبع بمصر في سنة ١٣٢٥ ، وأوله
 بعد الحمد والصلاة : « هذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم ،
 ليقرب تناولوه ويسهل حفظه على من أراد » . وذكر الحافظ عبد الغنى الأزدي
 المصري المتوفى سنة ٤٠٩ في كتاب [المؤلفات والمختلفات] - : ابن عزيز هذا
 فقال : « صاحب كتاب غريب القرآن على حروف المعجم » .

وترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساس والأصل للفهارس ، ثم
 اخترع علماء الإسلام - قياساً عليه - ترتيب الأعلام على حروف المعجم ، وأول
 من علمناه فعل ذلك الإمام أبو عبد الله البخاري^(٣) في كتابه [الجامع الصحيح]
 قال : « باب تسمية من سُمي من أهل بدر ، في الجامع الذي وضعت »

(١) « أعقب » أى ألزق .

(٢) « عزيز » بضم العين المهملة وفتح الزاى وآخره راء ، هذا هو الراجح ،
 وضبطه بعضهم كذلك ولكن آخره زاي . قال الذهبي في المشتبّه (ص
 ٣٦١) : « قال ابن ناصر وغيره : من قال بزيين صحف » . وقال أبو البركات
 ابن الأنباري في نزهة الألباء (ص ٣٨٦) : « وسمعت شيخنا أبا منصور
 موهوب بن أحمد الجواليقي يحكى عن أبي زكرياء يحيى بن علي التبريزي
 أنه قال : رأيت بخط أبي بكر بن عزيز ، عليه علامة الراء غير معجمة ،
 وصنف كتاب غريب القرآن ، وأجاد فيه ، ويقال : إنه صنفه في خمس
 عشرة سنة ، وكان يقرأه على أبي بكر بن الأنباري ، فكان يصلح له فيه
 مواضع » . وانظر أيضاً بغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٢ - ٧٣) .

(٣) توفى البخاري ليلة السبت أول شوال سنة ٢٥٦ (٢ سبتمبر سنة ٨٧٠) .

أبو عبد الله ، على حروف المعجم^(١) » فذكر أولاً النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم ساق أسماء الصحابة على الحروف ، وفي بعض روايات البخاري ذكرُ أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ - وحدهم قبل سائر الصحابة . ولعله قد سبق البخاري غيره إلى ذلك مما لم أعلم به ، أو مما غاب عن علمه الآن .

ثم ألف العلماء ما لاحصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنماطها ومراميها - : على حروف المعجم . وأول من عني بذلك فيما علمت علماء الحديث ، فقد صنفوا ما لم يصنع أحدٌ ، ووصلوا إلى ما لم يصل إليه أحدٌ ، ألقوا في تراجم رجال الحديث والرواية مؤلفات ضخمة واسعة ، صغيرة وموجزة ، لم يطبع منها إلا النزر اليسير ، وهذا النزر في ذاته كثير خطير ، وعندى في مكتبتى من ذلك لمؤلف واحد ٣٢ مجلداً^(٢) . وهو الإمام الكبير الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري ، شيخ الإسلام وقاضي القضاة ، المعروف ليلة السبت ٢٨ ذى الحجة سنة ٨٥٢ (٢٢ فبراير سنة ١٤٤٩ ميلادية) وله في ذلك مؤلفات أخرى لم تطبع .

وأقدم كتاب عرفته في رجال الحديث مرتب على الحروف - : [كتاب الضمفاء الصغير] للبخاري الإمام ، وهو مطبوع على الحجر بالهند . طبعة قديمة بدون تاريخ ، في ٣٤ صفحة ، ثم [كتاب الضمفاء والمتروكين] للنسائي صاحب السنن^(٣) ، وهو مطبوع مع كتاب البخاري أيضاً ، في ٢٢ صفحة ، ثم كتاب :

(١) البخاري (٥ : ٨٧ من الطبعة السلطانية و ٧ : ٢٥١ من فتح الباري طبعة بولاق) :

(٢) بيانها : الإصابة في تمييز الصحابة ٨ مجلدات ، تهذيب التهذيب ١٢ مجلداً ، لسان الميزان ٦ مجلدات ، الدرر الكامنة ٤ مجلدات ، تقريب التهذيب مجلد واحد ، تعجيل المنفعة ، مجلد واحد .

(٣) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ولد سنة ٢١٥ ، ومات بفلسطين يوم الاثنين ١٣ صفر سنة ٣٠٣ .

[الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعطل الحديث] للإمام الحافظ عبد الله بن عديّ الجرجاني ، المتوفى في أول جمادى الآخرة سنة ٣٦٥ (٥ فبراير سنة ٩٢٦ م) ، وهو كتاب كبير لم يطبع ، ومنه أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية .

وقد كانت كتب التراجم في العصور الأولى مرتبةً على السنين والطبقات^(١) ، مثل [كتاب الطبقات الكبير] لمحمد بن سعد المتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٣٠ (فبراير أو مارس سنة ٨٤٥) وهو مطبوع في أوربة في ثمانية مجلدات كبار ، ومثل تواريخ البخارى الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهذا الصغير مطبوع في الهند .

ومن مارس كتب التراجم وأطال القراءة فيها وجد أن مراتب منها على السنين والطبقات أجلُّ نفعاً وأعلى فائدة للمستفيد ، من الكتب المرتبة على الحروف ، لأن القارئ يدرس رجال العصر الواحد وأحوالهم متقارنةً متقاربةً ، ومتتابعةً متواليةً ، فيعرف العظائم والأفراح ، والشيوخ والتلاميذ ، فيستفيد صورة مجموعة غير مفرقة ، بخلاف ما رتب على الحروف ، فند يرغم هذا الترتيب الموافق على أن يأتي رجل من الطبقة الأولى بعد رجل من الطبقة المباشرة مثلاً ، فلا يجد القارئ فيها تناسباً بين ما يقرأ .

وإنما اضطر المتقدمون - رحمهم الله - إلى معاجم الأعلام ، لأن المطابع لم تكن وجدت ، وأرادوا التيسير على القراء والباحثين ، لأن الكتب والمعاجم أسرع دلالة للباحث على ما يطلب من التراجم . وأنا أظن - بل أكاد أوقن - أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة ،

(١) وصنع ذلك بعض المتأخرين أيضاً كالحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ في كتابيه [تاريخ الإسلام] و [تذكرة الحفاظ] ،

بين أيدي أئمتنا المتقدمين^(١)، لكانوا أكثر انتفاعاً بها منا، ولوضعوا كتبهم في التراجم - كلها أو جلها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا من فهارس؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث .

ومنه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتباً على معنى الفهارس، فإنك تجدهم يذكرون الراوى للترجم، وبذلكرون أين روايته من كتب السنة، خصوصاً فيما صنع لتراجم الرواة في الصحاح الستة أو السبعة المعروفة^(٢)، وفيما ألحق بها من مؤلفات مؤلفيها، واصطلحوا على رموز لهذه الكتب يضعونها بجوار اسم الراوى المذكور فيها، فتجد في كتاب [تهذيب التهذيب] للحافظ ابن حجر - مثلاً - الرموز التي اعتمدها الحافظ المزني مؤلف أصله، وهو [تهذيب الكمال]^(٣)، وهي (ع) للكتب الستة، و (د) لأصحاب السنن، و (خ) للبخاري، و (م) لمسلم، و (د) لأبي داود، و (ت) للترمذي، و (س) للنسائي، و (ق) لابن ماجه، و (خت) للبخاري في التعليل، و (بخ) له في الأدب المفرد، و (ي) له في جزء رفع اليدين، و (عخ) له في جزء خلق أعمال العباد، و (ز) في جزء القراءة خلف الإمام، و (مق) لمسلم في مقدمة كتابه، و (مد) لأبي داود في المراسيل، و (قد) له في جزء الفدر، و (خد) له في الناسخ والنسوخ، و (ف) له في التفرد،

(١) البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقد يلحق بها الموطأ .

(٢) [تهذيب التهذيب] لابن حجر في ١٢ مجلداً، وهو اختصار إلى الثلث من [تهذيب الكمال] للمزني، وهو الحافظ الأوحده، محدث الشام، الإمام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزني - بكسر الميم والزاي، نسبة إلى «المزة» وهي قرية بجوار دمشق - ولد سنة ٦٥٤ ومات في ١٢ صفر سنة ٧٤٢ .

و (ض) له في فضائل الأنصار ، و (ل) له في المسائل ^(٩١) ، و (ك) له في مسند مالك ، و (تم) للترمذي في الشمائل ، و (س) للنسائي في عمل اليوم والليلة ، و (كن) له في مسند مالك ، و (ص) له في خصائص علي ، و (وعس) له في مسند علي ، و (مق) لابن ماجه في المختصر . ثم إذا أراد أن يترجم راوياً وضع بجوار اسمه رموز الكتب التي له فيها رواية ، ثم يذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه . وقد تبع في ذلك ما صنعه الحافظ الزمعي ، ولكنه اختصر منه وحذف ، فإن الزمعي يذكر في كتابه كل شيوخ الراوي وكل تلاميذه ، ويضع فوق اسم كل شخص منهم بالحرارة رمز الكتب التي فيها روايته ، وهذا أقرب إلى نوع فهارس ، لأن الراوي قد يروي عن مشر بن شيخان مثلاً ، وروايته في كل الكتب الستة ، ولكنه يروي عن فلان في البخاري ، وعن فلان في مسلم ، وهكذا ، ويكون لكل شيخ من شيوخه تلاميذ آخرون رووا عنه في أبي داود أو الترمذي

(١) هو كتاب [مسائل الإمام أحمد] تأليف أبي داود صاحب السنن ، سليمان ابن الأشعث ، المولود سنة ٢٠٢ ، والمتوفى يوم ١٦ شوال سنة ٢٧٥ (قبره سنة ٨٨٩ م) . وهذا الكتاب أسئلة لأبي داود سأل عنها شيخه الإمام أحمد بن حنبل في الحديث والفقه ، فكتب أبو داود المسائل وأجوبتها ، وقد طبع في مصر بمطبعة المنار سنة ١٣٥٣ بتفقه الأخ الشيخ إبراهيم بن حمد الصنيع التاجر مجددة . ومنه في المكتبة الظاهرية بدمشق نسخة عتيقة كاملة ، هي من أقدم الكتب المخطوطة في الدنيا ، لأنها بخط أحد تلاميذ المؤلف ، وكتبت في حياته سنة ٢٦٦ وقد أخبرت عنها صديق الأستاذ الكبير العلامة الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب المصرية ، ورجوته أن يأمر باستحضار نسخة منها مصورة بالتصوير الشمسي ، فأجاب حفظه الله الرجاء ، وجاءت النسخة المصورة إلى دار الكتب ، ولا أعرف كتاباً مخطوطاً أقدم منها ، إلا كتاب [الرسالة] للشافعي ، المحفوظ بدار الكتب ، بخط الربيع بن سليمان ، كتبه في حياة الشافعي ، أي قبل آخر شهر رجب سنة ٢٠٤ . (يناير سنة ٨٢٠ م) .

- مثلاً - فيكون تحديد موضع الرواية في كل راوٍ أشدَّ تقريباً لمعنى الفهارس ،
يدرك ذلك تمام الإدراك من عانى هذه الصناعة ، وولج مضايقتها ، ودرس طرقها .
ولذلك كثيراً ما أمتنى أن أوفق إلى ناشر يميني على طبع [تهذيب الكمال]
للزّبي ، لأبين فيه موضع رواية كل راوٍ في الكتب السبعة وغيرها بأرقام
الصحف ، ليكون الكتابُ كتاباً وفهرساً لها معاً ، ويكونَ هذا تحقيقاً
لمقصد مؤلفه من التسهيل والتيسير .

وعما يؤيد أن هذه الكتب في الرجال إنما وُضعت على معنى الفهارس ،
وأنه لم يمتنعهم من جعلها فهارس تامةً إلاّ عدم وجود المطابع - : أنهم كثيراً
ما يذكرون في ترجمة الراوي موضع حديثه في الكتاب الذي روى له ، إذا
كان الراوي حديث أو حديثان ، ولم يذكروا مواضع أحاديث الرواة الذين
في روايتهم كثرة ، ومع ذلك فقد يدئون على بعضها إذا كان في الإسناد
معنى يحتاج إلى تدبير أو إيضاح .

ومثل ذلك : أن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر المقدسي ^(١) ألف [كتاب
الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر الأصبهاني في رجال البخاري
ومسلم ^(٢) مرتباً على الحروف ، والتزم في كل راوٍ مُقِلّ أن يدل على موضع
حديثه من الصحيحين ، فيقول مثلاً في ترجمة « سعيد بن يحيى » : « سمع
ابن عباس عند البخاري ، والبراء عند مسلم . روى عنه مطروق بن طريف
عند البخاري في فضل الصحابة ، ومالك بن مِقْوَلٍ عند مسلم في الفرائض »
فهو في المثلين فهرسٌ تامٌّ ، لا ينقصه إلاّ الدلالة على موضعه برقم الصفحة ، ولم
يكن ذلك ميسوراً في المخطوطات وقد يدل على موضع بعض الحديث من رواية

(١) ولد سنة ٤٤٨ ومات يوم الجمعة منتصف ربيع الأول سنة ٥٠٧ (٣٠)

أغسطس سنة ١١١٣ م) :

(٢) طبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٣ :

الراوى الكثير ، انفاذة ، كما فى ترجمة « أحمد بن محمد بن حنبل الإمام »
 إذ يقول : « روى عنه مسلم بغير واسطة بينهما ، وروى البخارى عن أحمد
 بن الحسن الترمذى عنه حديثاً واحداً فى آخر المغازى ، فى مسند يزيدة قوله :
 إنه فزا مع النبى صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة . وقال فى كتاب
 الصدقات : حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا أبى ثناء ثمامة ، الحديث ،
 ثم قال عقبه : وزادنى أحمد بن حنبل عن محمد بن عبد الله الأنصارى . وقال
 فى كتاب النكاح : قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله ، ولم يقل حدثنا ولا
 أخبرنا ، وهو حديث الثورى عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال : حرم من النسب سبع ، الحديث . فهذا فهرس من
 وجه ، ولا ينقصه أيضاً إلا رقم الصفحة .

ثم لم يكتب علماء الحديث بهذا ، فى سبيل الترفه على الناس والتيسير
 لهم ، إذا ما أرادوا البحث عن الأحاديث فى دواوينها ، فابتدعوا نوعاً آخر
 طريفاً من الفهارس ، سموه « الأطراف » ، فيجمع أحدهم أحاديث
 الصحيحين - البخارى ومسلم - أو أحاديث السنن الأربعة - لأبى داود
 والترمذى والنسائى وابن ماجه - أو أحاديث كتب غيرها ، ويجمع أحاديث
 المكعب الستة ، ثم يفرد روايات كل صحابى وحده ، ويرتب أسماء الصحابة
 على حروف المعجم ، ويذكر أحاديثهم حديثاً حديثاً باختصار ، ويبين موضع
 كل حديث فى الكتاب الذى هو فيه ، كأن يكون فى البخارى فى أبواب الصلاة ،
 أو فى مسلم فى أبواب الطهارة ، وهكذا ، ويشير إلى إسناده باختصار أيضاً ،
 وإذا تكررت الحديث بأسانيد متعددة أشار إليها كلها وبين مواضعها .

ومن أقدم هذه الكتب : كتاب [أطراف الصحيحين] للإمام الحافظ
 خليف بن حمدون الواسطى ، المتوفى سنة ٤٠١هـ (سنة ١٠١٠ - ١٠١١ م) .
 وكتاب [أطراف الفرائد والأفراد] للإمام الحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر

المقدس ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، وهو يجمع أطراف الكتب الستة ، رتب فيه كتاب [الأفراد] لدارقطني على حروف المعجم ، وكتاب [الأطراف] للحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكر الدمشقي المتوفى ليلة الاثنين ٢١ رجب سنة ٥٧١ هـ (فبراير سنة ١١٧٦ م) .

ومن أحدث كتب الأطراف : كتاب [ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث] للعلامة الصالح العارف بالله الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي المتوفى يوم الأحد ٢٤ شعبان سنة ١١٤٣ (مارس سنة ١٧٣٠) ، وهو أكثر كتب الأطراف فائدة ، مع الإيجاز القام ، وقد جعله أطرافاً للكتب الستة وموطأ مالك .

وكان هذا الكتاب نادر الوجود جداً ، وحين كنت ببلد الله الحرام لأداء فريضة الحج في سنة ١٣٤٧ وجدت نسخة جيدة منه ، مكتوبة بخط أحد أحفاد المؤلف ، وتاريخ نسخها سنة ١٢١٥ ، فاستعرتها من صاحبها الصديق الفاضل النبيل الشيخ عبد الوهاب الدهلوي ، أحد كبار الأعيان والعلماء من الهند بمكة ، على أمل أن أبذل في وسعي في السعي لطبعه ، وقد وفق الله لنشره الأخ الشيخ محمود ربيع أحد علماء الأزهر ، ولكنه طبعه طبعاً على غير ما كتبت أرجو . وكتب الأطراف كثيرة ، بعضها مخطوط بدار الكتب المصرية ، وبعضها في مكاتب أخرى ، ولم يطبع منها إلا [ذخائر المواريث] .

ثم لم يكتف العلماء بهذا أيضاً ، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطي^(١) نوعاً آخر من التفهارس لكتب الحديث ، رتب الأحاديث فيه على حروف المعجم ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وعمل في ذلك كتباً كثيرة ،

(١) توفي السيوطي ليلة الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة ٩١١ (أكتوبر سنة

أشهرها [الجامع الكبير] أو [جمع الجوامع] ولم ينفع ، و [الجامع الصغير] وقد طبع مراراً^(١) .

وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة في عصر السيوطي لوضع عمله عملاً كاملاً ، ولجعل هذه الكتب فهرس لكتب السنة على الطراز الحديث . ومنذ بضع عشرات من السنين صنع محمد الشريف بن مصطفى الثوقادي من علماء الاستانة ، كتابين ، هما [مفتاح صحيح البخاري] و [مفتاح صحيح مسلم] ، فرغ من تأليفهما سنة ١٣١٢ ، وطبع في الاستانة سنة ١٣١٣ ، رتب أحاديث كل واحد منهما على الحروف ، باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم ، وأشار إلى موضع كل حديث في [مفتاح البخاري] بالأبواب والكتب ، وبأرقام الأجزاء والصفحات ، لمن البخاري وشرحه لابن حجر والعيني والقسطلاني ، وفي [مفتاح مسلم] كذلك لمن مسلم وشرحه للنووي .

وهذه أثاره من علم عما عمل علماء الإسلام في سبيل الفهارس ، يوقن قارئها أنهم فكروا كثيراً وعملوا كثيراً ، وأنهم بذلوا كل الجهد في هذا السبيل ، فوصلوا على ضوئها ما بأيديهم من الآلات ، وأن الإفرنج لم يصنعوا إلا أن اقتبسوا عملهم في المخطوطات فقلدوه في المطبوعات ، مع شيء من التحوير والتنظيم ، ثم راح ناس منّا جاهلوا آثار سلفهم الصالح ، واستهوتهم أوربة يجبروتها وقوتها حتى عبدوها ، وحتى كادوا أن يفقدوا مقومات الأمم ؛ من دين ولغة ؛ وعصبية

(١) السيوطي هو أول من ابتدع هذا النوع ، ولم يسبق إليه ، كما نص على ذلك العلامة علاء الدين البسنوي ، في كتابه [محاضرة الأوائل ومسامرة الأواخر] الذي فرغ من تأليفه سنة ٩١٨ (ص ٦٧ طبعة بولاق سنة

١٣٠٠) .

ومجد، ليكونوا - زعموا - مجددين ومثقفين !! اراح هؤلاء هيجيرام
 ودينهم الإشادة بالمستشرقين، ولا تصحيح إلا ما صبح المستشرقون؛
 ولا فهارس إلا ما صنع المستشرقون ! ولا علم إلا ما قال المستشرقون،
 ولا لغة إلا ما ارتضى المستشرقون، الرأى الصحيح فى فهم القرآن
 ما فهم المستشرقون؛ والحديث الثابت ما أثبت المستشرقون !! وقروا
 فى نفوسهم؛ وأشربوا فى قلوبهم أن كل المستشرقين، « حذام »؛
 والقول ما قالت حذام !!

بالله لقد لعبت أياماً طوالاً؛ فى إقناع بعض إخوانى بأن نسخة
 [الرسالة] للشافعى؛ القديعة المحفوظة بدار الكتب المصرية -
 مكتوبة كلها بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعى؛ وأنه كتبها
 فى حياة مؤلفها؛ على كثرة ما جادلهم بالدلائل الصحاح؛ والحجج القاطعة؛
 حتى اقتنعوا أو كادوا؛ وهم ذوو نظر ثاقب؛ وفكر سليم؛ وعلم
 ومعرفة؛ وليسوا من عبّاد الإفرنج؛ وما كان بهم إلا أن القواعد التى
 زعم المستشرقون لتأريخ الخطوط العربية لا تستقيم مع ما ادعى؛ وإلا
 أن المستشرق « موريتس » أرخ هذه النسخة فى مجموعة الخطوط
 العربية بأنها كتبت نحو سنة ٣٥٠ فكان من العسير الاقتناع
 بما يخالف ما وجد من القواعد؛ وما قال رجل يقلده مثات وألوف
 من العلماء والباحثين^(١)؛ وهكذا أثرت التقليد . واستهواؤه للنفوس؛

(١) سأفصل القول فى شأن [الرسالة] بإسهاب إن شاء الله، فى مقدمتها، إذ أقوم
 بتحقيقها وطبعها عن نسخة الربيع بمطبعة أولاد السيد مصطفى الحلبي رحمه الله.

عَصَمَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُ . وَقَدِيمًا قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مِنْ
أَغْفَلَ مِنْهُمْ ؛ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(١) » .

عملي في تصحيح الكتاب

ولقد اتبعتُ في تصحيح كتاب الترمذی هذا أصحَّ قواعد التصحيح
وأدقَّها ، واجتهدتُ في إخراج نصِّه صحيحًا كاملاً ، على ما في الأصول التي وصفتُ
من اضطراب واختلاف ، وعلى أنه لم يقع لي منه نسخة يصحُّ أن تُسمَّى
« أصلاً » بحق ، كأن تكون قريبةً من عهد المؤلف ، أو تكون ثابتة القراءة
والأسانيد ، على شيوخ ثقات معروفين ، ولكن مجموع الأصول التي في يدي
يخرج منها نصُّ أقرب إلى الصحة من أيٍّ واحدٍ منها . ولم أكتب فيه حرفاً
واحداً إلا عن ثبت ويقين ، وبعد بحثٍ واطمئنان ، وذكرتُ كلَّ ما في هذه
النسخ من زيادات ، بين قوسين هكذا [] مع الإشارة في التعليل إلى مصدر
الزيادة ، إلا أن تكون الزيادة خطأ صرفاً ، فإني لا أزيدُها في المتن ، ولكن
أذكرها في التعليل ، مبيّناً وجه الخطأ فيها . وذكرتُ كلَّ ما في النسخ من
اختلاف ، سواء أكان صحيحاً أم خطأ ، وإنما أذكر في المتن ما أراه أصحَّ
من غيره في نظري ؛ مع إيضاح وجه الترجيح ، إن كان هناك وجه له .
وقد فعلتُ هذا كله احتياطاً ، فقد يكون ما رأيتُه خطأ يراه غيري
صواباً ، وأكون أنا الخطيئ ، وقد يكون ما طعنتمُ راجحاً مرجوحاً في الحقيقة ،
وإنما احتطتُ في عملي أشدَّ الاحتياط ، وبذاتُ ما في وسعي من جهدٍ .
ولا أستثنى من النسخ شيئاً فيما فعلتُ إلا النسخة للرموز لها بحرف (ره)

(١) عن كتاب [الرسالة] في الفقرة (١٣٦) .

فإني لم أذكر جميع ما فيها من مخالفة لغيرها ، إذ لم أثنى بصحتها ، كما قلت .
آنفاً في وصفها .

وكان القارئ في هذه الطبعة من [سنن الترمذی] يقرأ في جميع النسخ التي
وصفت ، عن ثقة ويقين واطمئنان نفس ، إن شاء الله .

وقد جعلت للكتاب نوعين من الأرقام ، من أوله إلى آخره : أحدهما
لأبواب الكتاب ، ليكون حصراً صحيحاً لها ، ولنستعين به في أنواع من
الفهارس ، والآخر للأحاديث ، ليكون حصراً لها أيضاً ، ولتكون أكثر
الفهارس عليه ، فإني أرى أن عدد الأحاديث بالأرقام المسلسلة في طبع كتب
السنة واجب ، لتكون فهارسها منظمة متقنة ، ولتختلف الفهارس
باختلاف الطبقات ، ولتكون الأرقام كأنها أعلام للأحاديث ، وليسهل
أيضاً على السالكين والمؤلفين إذا أرادوا الإشارة إلى حديث - : أن يشيروا
إليه برقة ، وفوائد أخرى يدركها القارئ والباحث .

أما الفهارس فإني لم أضع مع هذا الجزء الأول إلا فهرس الأبواب التي فيه ،
وشيثاً يسيراً عن بعض أبحاثي في الشرح ، تخيرتها من الأبحاث التي لي فيها رأي
خاص ، أو تحقيق لم أجده غيري صمّعه فيما قرأت ، وكذلك سأفعل إن شاء الله
في سائر الأجزاء ، ثم أضع للفهارس العامة المفصلة جملة واحدة في آخر الكتاب ،
إن شاء الله ، وستكون على أنواع مختلفة ، منها : فهرس للصحابة الذين لهم
أحاديث في الكتاب ^(١) ، وآخر للصحابة الذين أشار إليهم بقوله « وفي الباب » ،
وآخر لرجال الإسناد الذين تسلم عليهم الترمذی أو تسلمت عنهم في الشرح ،
من جهة التوثيق والتضعيف ^(٢) ، وسأفكر في أنواع أخرى من الفهارس عند
أوانها إن شاء الله ، ولست أعد بشيء من ذلك الآن ، فكل شيء في أوانه .

(١) فيكون هذا الفهرس كأنه مسند للصحابة الذين روى لهم الترمذی ، ويستفاد

منه أيضاً معرفة عدد ما لكل صحابي من الأحاديث عنده .

(٢) فيكون هذا الفهرس كأنه كتاب « معجم » في الجرح والتعديل .

إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف ؛
ومثلاً يحتذى في التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثقاً به حجة ؛ وليعلم
الناس أننا نتقن هذه الصناعة ؛ من تصحيح وفهارس ونحوهما - :
أكثر مما يتقنها كل المستشرقين ؛ ولا أستثنى . وما أبغى بهذا
غفراً ؛ ولا أقوله غروراً بالنفس ؛ وإنما أقول ما أراه حقاً ؛ لي أوعى ؛
وقد صححت قبل هذا الكتاب كتباً ؛ منها كتابان كادا أن يبلغنا من
الاتقان الغاية ؛ في نظري ورأى علي الأفل ؛ وفي نظر كثير من
إخواني من أهل العلم والمعرفة .

أولهما : كتاب [الخراج] تأليف يحيى بن آدم القرشي ؛
المتوفى سنة ٢٠٣ ؛ وقد كان أول ما نشر ؛ بمطبعة بريل في مدينة ليدن ؛
نشره المستشرق العلامة الدكتور « ث . و . جوينبول » سنة ١٨٩٦ م
(١٣١٤ هـ) ثم رغبت المطبعة السلفية في إعادة نشره في سنة ١٣٤٧ ؛
فعهد إلي الصديقان الأخوان ؛ السيد محب الدين الخطيب حفظه الله ؛
والسيد عبدالفتاح قتلان رحمه الله - : بتحقيقه وتصحيحه ؛ ولم يكن
معي من الأصول منه إلا النسخة المطبوعة في ليدن ؛ فصححته ؛
وحققت كل كلمة منه ، وكتبت عليه حواشي نفيسة مختصرة ،
وما هو في أيدي الناس ، فمن شاء فليقرأه وليقارن بينه وبين طبعة
أوربة ، ثم يحكم بما يرى ، وقد ألحقت به فهرس متقنة دقيقة ؛
للأبواب ، ثم للرجال ، ثم لشيوخ يحيى بن آدم ، ثم للقبائل والأمم ،

ثم للأما كن ، ولم تكن هذه الفهارس كلها في الطبعة الأولى ، بل كان فيها بعضها غير صحيح ولا مستوفى .

ثانيهما : كتاب [لباب الآداب] تأليف « الأمير أسامة بن منقذ » المولود سنة ٤٨٨ ، والمتوفى سنة ٥٨٤ ، نشره صديقي الفاضل الأديب لويس سر كيس : في سنة ١٣٥٤ ، ولم يكن بيدي منه إلا صورةٌ شمسية عن نسخة كتبت في حياة المؤلف ، في (صفر سنة ٥٧٩) وأهداها لابنه « الأمير مرهف بن أسامة » وعليها وثيقة الإهداء بخط الأمير مرهف ، ثم وجدتُ بدار الكتب المصرية نسخة أخرى في أثناء طبع الكتاب ، وهي نسخة جديدة غير جيدة ولا صحيحة . وقد ألحقت به من الفهارس فهرس الأبواب ، وآخر للأعلام ، وآخر لأيام العرب وآخر للأما كن ، وآخر للقوافي ، ولست أقول في مدحه إلا أن أحيل القارئ عليه .

وقبل أن أختم هذا البحث أرى واجباً عليّ - لمناسبة الكلام في الفهارس - أن أنوّه برجلٍ نابغةٍ مدهشٍ ؛ مجهولٍ مغمورٍ في هذا البلد ، هو الأستاذ الشيخ مصطفى علي ييومي . هذا الرجل قد نبغ في فن الفهارس وصناعاتها نبوغاً عجيبيّاً ، وأنا أشهد له - شهادة خالصة لله - أنه قد فاق في هذا كل من علمناه ، ممن تقدم أو تأخر . هذا الرجل لو كان في بلد لم يُبتَلَّ بتقديس الأجانب ، وعلم الأجانب ،

وعمل الأجانب ، ولغة الأجانب - : لكان له شأن أي شأن ، ولمهد إليه بوضع الفهارس لدور الكتب ، ولما فيها من علوم ومعارف ، وتراجم وتواريخ . ولو كان لي شيء من السلطان لعرفت كيف أظهر علمه ونبوغه ، ولعرفت كيف أنظم عمله ، وكيف أوجه التوجيه الصحيح ، ولكن ...

طريقتي في الشرح

كتاب الترمذي يمتاز بأمر ثلاثة ، لا تجدها في شيء من كتب السنة الأصول ، الستة أو غيرها :

أولها : أنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين روي عنهم أحاديث فيه ، سواء أكانت بمعنى الحديث الذي رواه ، أم بمعنى آخر ، أم بما يخالفه ، أم بإشارة إليه ولو من بعيد . وهذا أصعب ما في الكتاب على من يريد شرحه ، وخاصة في هذه العصور ، وقد عديمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث ، الذين كانوا مفاخر العصور السالفة . فنحاول استعفاء هذا ، ونخرج كل حديث أشار إليه الترمذي أحجزه ، وفاته شيء كثير^(١) . وقد حاول الشيخ البار كفوري رحمه الله ذلك في شرحه ، فلم يكتنه تخريج كل الأحاديث . وقد فكرت في أن أتبعه فيما صنع ، ثم وجدته سيكون عملاً ناقصاً ، ووجدتني

(١) رأيت في ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ أنه ألف كتاباً سماه « الباب : في شرح قول الترمذي : وفي الباب » ولم أره ، ولا أعلمه موجوداً في مكتبة من المكاتب : ولو وجد هذا الكتاب أغنى عن كثير من العناء ، وأفاد أكبر الفائدة ، لحفظ مؤلفه وسعة اطلاعه والثقة بنقله .

مما أنسب أحاديث إلى كتب لم أرها فيها بنفسى ، وما كون فيها مقبلاً
غيرى ، فأبئت^(١) .



ثانيها : أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل
الفقمية ، وكثيراً يشير إلى دلائلهم ، وبذكر الأحاديث المتعارضة في المسئلة .
وهذا مقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، إذ هو الفاية الصحيحة من علوم الحديث ،
تميز الصحيح من النضيف ، للاستدلال والاحتجاج ، ثم الاتباع والعمل .
وقد بدا لي أول الأمر أن أوفى القول في ذلك ، ثم أحججت ، إذ لو فعلت
طال الكتاب جدّاً ، ونخرج عن كل تقدير قدرناه له في طبعه ، ولم أجد من
الوقت ما يوسع القيام به على الوجه الذى أريد ، فاقصرت على مسائل قليلة ، من
دقائق مسائل الخلاف ، مما اختلقت فيه أنظار العلماء ، ودق وجه الصواب
فيه ، وجملتها كالمثال للمالم أذكر ، تحتذيه العالم والمتعلم ، والمفيد والمستفيد .

وعلى النهج القويم سار عليه أعتنا من أهل الحديث سرت
فيما عرضت له من مسائل الخلاف : لاجحة إلا فيما قال الله أو قال
رسوله ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ، (وما كان
لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة
من أمرهم^(٢)) . (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُواكَ فِيمَا سَجَرَ

(١) والشيخ المباركفوري رحمه الله إنما خرج ماخرج من الأحاديث مقلداً
غيره أيضاً من أصحاب الكتب الجامع والمخرجات ، كالمتنقى للمجد بن تيمية ،
وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ، والتلخيص والفتح للحافظ ابن حجر ،
ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلاً أو لضرورة .

(٢) سورة الأحزاب (٣٦) .

بينهم، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(١).
 لَا تَقْلُدْ دِينَنَا الرِّجَالُ، وَلَا تَفَرِّقْ بَيْنَ مَا جُمِعَ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَا تَجْمَعْ
 مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ، وَلَا تَقُولُ: مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؛ [لَأَنَّ قَوْلَ
 مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟ وَفِي مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ: لَا يَمْدُو أَنْ يَكُونَ
 جَهْلًا مِمَّنْ قَالَ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ
 بِاتِّبَاعِهِ^(٢)].

فقد أمرنا الله باتِّباع نبيه، وجعل طاعته والرضا بحكمه شرطًا
 في صحة الإيمان به، فاجاء من سنَّته فيما فيه نصُّ كتاب فهو بيان للكتاب،
 بيان لعمامته وخاصته، وناسخه ومنسوخه، ونحو ذلك. [وما سنَّ رسولُ الله
 فيما ليس لله فيه حكمٌ - : فبحكم الله سنَّه. وكذلك أخبرنا الله
 في قوله: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ^(٣)) وقد
 سنَّ رسولُ الله مع كتاب الله، وسنَّ فيما ليس فيه بعينه نصُّ كتاب
 وكلُّ ما سنَّ فقد ألزَمنا الله اتِّباعه، وجعل في اتِّباعه طاعته، وفي
 العُتُودِ^(٤) عن اتِّباعها معصيته التي لم يَمْدِرْ بها خلقًا، ولم يَحْمِلْ له من
 اتِّباع سنَّ رسول الله تخرُّجًا، لما وصفتُ، وما قال رسولُ الله.

(١) سورة النساء (٦٥) :

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٥ / ٥) .

(٣) سورة الشورى (٥٢ - ٥٣) .

(٤) العتود - بضم العين المهملة - : العتو والطغيان ، أو الميل والانحراف :
 وفعله من أبواب : « نصر وسمع وكرم » وأما العتود فإنه مصدر سماعى .

أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر^(١) مولى عمر بن عبد الله سمع
عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله قال : « لا ألفين
أحدكم منكثاً علي أريكته يأتيه الأمر من أمري ، مما أمرت به
أو نهيت عنه . » فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه^(٢) [
وقال الشافعي أيضاً :] فيما وصفت من فرض الله علي الناس اتباع أمر
رسول الله دليل على أن سنة رسول الله إنما قبلت عن الله ، فمن اتبعها
فبكتاب الله تبعها ، ولا نجد خيراً ألزمه الله خلقه نصاً بيناً : إلا كتابه
ثم سنة نبيه ، فإذا كانت السنة كما وصفت ، لا شبه لها من قول
خلق من خلق الله . : لم يجوز أن ينسخها إلا مثلاً ، ولا مثل لها غير
سنة رسول الله ، لأن الله لم يجعل لأدبي بعده ما جعل له ، بل فرض
علي خلقه اتباعه ، فالزمهم أمره ، فالخلق كلهم له تبع ، ولا يكون للتابع
أن يخالف ما فرض عليه اتباعه ، ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله
لم يكن له خلافها ، ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئاً منها^(٣) .

فلا عذر لأحد يعلم حديثاً صحيحاً أن يخالفه ، لا تقليداً
ولا اجتهداً ، ولا استحساناً ولا استنباطاً ، كما قال الشافعي . وهو

(١) هكذا في أصل الريع من [الرسالة] ، وهو صحيح عربية ، كما أوضحناه
في شرحنا عليها .

(٢) من كلام الشافعي في [الرسالة] رقم (٢٩٢ - ٢٩٥) وهذا الحديث
الذي رواه الشافعي حديث صحيح .

(٣) [الرسالة] رقم (٢٢٦) .

ناصرُ الحديثِ حقاً - : [لا يجوز لأحدٍ علمه من المسلمين - عندي - أن يتركه إلا تاسياً أو ساهياً^(١)] . وكما قال أيضاً : [وأما أن يخالف حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه - : فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله . وليس ذلك لأحدٍ ، ولكن قد يجهل الرجلُ السنةَ فيكونُ له قولٌ يخالفها ، لا أنه عمداً خلافاً ، وقد يغفلُ المرءُ ويخطئُ في التأويلِ^(٢)] .



نالتها : أنه - أعني للترذئ - يُغنى كل - العناية في كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيقٌ عمليٌ لقواعد علوم الحديث ، خصوصاً علم المال ، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم ، والمهتدي والباحث ، في علوم الحديث .

ولقد عُتبت بهذا الأمر كما عني ، ورأيت أن أجل خدمة لهذا الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل ، تقريباً لها في أذهان القارئ ، وإرشاداً للمستفيدين ، وتسهيلاً للباحثين ، ليكون ذلك حافزاً لطلاب الحديث علي أن ينوصوا في أعماق فنونه ، ويستخرجوا منها الدرر الغالية ، التي بها يفقهون كتاب الله حقَّ فقهه ، ويؤدُّون أمانة الله حقَّ أدائها ، حتى يسمُّوا بذلك إلى الذروة العليا في العلم

(١) كتاب [اختلاف مالك والشافعي] تأليف الشافعي ، وهو ملحق بكتاب

[الأم] [ج ٧ ص ١٨٦] .

(٢) [الرسالة] رقم (٥٩٨ - ٥٩٩) .

والعمل في الدين والدنيا ، [فإن من أدرك علمَ أحكامِ الله في كتابه نصاً واستدلالاً ، ووقفه الله للقول والعمل بما عِلِمَ منه : فاز بالفضيلة في دينه ودنياه ، وانتفت عنه الرِّيبُ ، ونوّرت في قلبه الحكمة ، واستوجبَ في الدين موضعَ الإمامة ^(١)] .

وَلْيَعْلَمْ مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ : مِنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِلْمَعْصِيَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ قِيَادَهُ : حَتَّى مَلَكَتْ عَلَيْهِ رَأْيُهُ ، وَغَلَبَتْهُ عَلَى أَمْرِهِ ، فَخَادَتْ بِهِ عَنْ طَرِيقِ الْهُدَى : أَوْ مِنْ رَجُلٍ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ فَدَاخَلَهُ الْغُرُورُ ، إِذْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ ، فَتَجَاوَزَ بِهَا حَدَّهَا وَظَنَّ أَنَّ عَقْلَهُ هُوَ لِلْعَقْلِ الْكَامِلِ ، وَأَنَّهُ « الْحَكَمُ الْفَرَضِيُّ حُكُومَتُهُ » فَذَهَبَ يَلْعَبُ بِأَحَادِيثِ النَّبِيِّ . يُصَحِّحُ مِنْهَا مَا وَافَقَ هَوَاهُ وَإِنْ كَانَ مَكْذُوبًا مُوضُوعًا ، وَيُكَذِّبُ مَا لَمْ يَعْجِبْهُ وَإِنْ كَانَ الثَّابِتَ الصَّحِيحَ : أَوْ مِنْ رَجُلٍ اسْتَوَلَى الْمُبْشَرُونَ عَلَى عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ ، فَلَا يَرَى إِلَّا بِأَعْيُنِهِمْ ، وَلَا يَسْمَعُ إِلَّا بِأَذَانِهِمْ ، وَلَا يَهْتَدِي إِلَّا بِهَدْيِهِمْ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَّا عَلَى ضَوْءِ نَارِهِمْ يَحْسِبُهَا نُورًا ، ثُمَّ هُوَ قَدْ سَمَّاهُ أَبْوَاهَ بِاسْمِ إِسْلَامِيٍّ ، وَقَدْ عُدَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ عَلِيمٍ - فِي دِفْطَرِ الْمَوْلِيدِ وَفِي سَجَلَاتِ الْإِحْصَاءِ ، فَيَأْتِي إِلَّا أَنْ يَدَافِعَ عَنْ هَذَا الْإِسْلَامِ الَّذِي أَلْبَسَهُ جَنْسِيَّةً وَلَمْ يَتَّقِدْهُ دِينًا ، فَتَرَاهُ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ لِيَخْضَعَهُ لِمَا قَلَّمَ مِنْ أَسْتَاذِيهِ ، وَلَا يَرْضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ حَدِيثًا يَخَالِفُ آرَاءَهُمْ وَقَوَاعِدَهُمْ ، يَحْتَشِي أَنْ تَكُونَ حُجَّتُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ قَاعَةً ! إِذْ هُوَ

(١) [الرسالة] رقم (٤٦) ؛

لا يفتقه منه شيئاً : أَوْ مِنْ رَجُلٍ مِثْلٍ سَابِقِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ أَرَاهُ نَفْسَهُ ،
 فَاغْتَنَقَ مَا نَفَسُوهُ فِي رُوحِهِ مِنْ دِينٍ وَعَقِيدَةٍ ، ثُمَّ هُوَ يَأْتِي أَنْ يَعْرِفَ
 الْإِسْلَامَ دِينًا ، أَوْ يَعْتَرِفَ بِهِ ، إِلَّا فِي بَعْضِ شَأْنِهِ ، فِي التَّسْمِيَةِ بِأَسْمَاءِ
 الْمُسْلِمِينَ ، وَفِي شَيْءٍ مِنَ الْأَنْكَحَةِ وَالْمَوَارِيثِ وَدَفْنِ الْمَوْتَى : أَوْ مِنْ
 رَجُلٍ مُسْلِمٍ عُلِّمَ فِي مَدَارِسٍ مَنْسُوبَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَعَرَفَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ
 كَثِيرًا ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ مِنْ دِينِهِ إِلَّا نَزْرًا أَوْ قَشُورًا ، ثُمَّ خَدَعَتْهُ
 مَدِينَةُ الْإِفْرَنْجِ وَعُلُومُهُمْ عَنْ نَفْسِهِ ، فَظَنُّهُمْ بَلَّغُوا فِي الْمَدِينَةِ الْمِكْمَالَ
 وَالْفُضْلَ ، وَفِي نَظَرِيَّاتِ الْعُلُومِ الْيَقِينَ وَالْبِدَاهَةَ ، ثُمَّ اسْتَخَفَّهُ الْغُرُورُ ،
 فَوَعَمَ لِنَفْسِهِ أَنَّهُ أَعْرِفَ بِهَذَا الدِّينِ وَأَعْلَمُ مِنْ عُلَمَائِهِ وَحَفِظْتَهُ
 وَخُلُصَاتِهِ ، فَذَهَبَ يَضْرِبُ فِي الدِّينِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يَرْجُو أَنْ يَنْقُذَهُ
 مِنْ جُودِ رَجَالِ الدِّينِ !! وَأَنْ يُصَفِّيَهُ مِنْ أَوْهَامِ رَجَالِ الدِّينِ !! : أَوْ مِنْ
 رَجُلٍ كَشَفَ عَنْ دُخِيلَةِ نَفْسِهِ ، وَأَعْلَنَ إِحْلَادَهُ فِي هَذَا الدِّينِ وَعِدَاوَتَهُ ،
 مِمَّنْ قَالَ فِيهِمُ الْقَاتِلُ : « كَفَرُوا بِاللَّهِ تَقْلِيدًا » : أَوْ مِنْ رَجُلٍ مِمَّنْ ابْتَلَيْتَ
 بِهِمُ الْأُمَّةَ الْمِصْرِيَّةَ فِي هَذَا الْمِصْرِ ، مِمَّنْ يَسْمِيهِمْ أَخَوْنَا الزَّانِبَةُ الْأَدِيبُ
 الْكَبِيرُ كَامِلُ كِيلَانِي « الْمُجَدِّدِينَاتُ ^(١) » ... أَوْ مِنْ رَجُلٍ

أَوْ مِنْ رَجُلٍ

(١) هكذا - والله - سماهم هذا الاسم العجيب ، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : هذا جمع غنث سالم !! فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشد الحاجة إلى هذا الجمع في هذا الزمن !!

ليُعلموا هؤلاء كلُّهم ، وليعلم مَنْ شاء مِنْ غيرِهِمْ : أَنَّ المحدثين كانوا مُحدثين مُلهمين ، تحقيقاً لمعجزة سيد المرسلين ، حين استنبطوا هذه القواعد المحكَّمة لتقدروا رواية الحديث ، ومعرفة الصحاح من الزِّيَافِ ، وأنهم ما كانوا هازلين ولا مخدوعين ، وأنهم كانوا جادين علي هدى وعلى صراطٍ مستقيم ، فكانت تلك القواعد التي ارتضوها التوثيق من صحة الأخبار أحكم القواعد وأدقّها ، ولو ذهب الباحثُ المُستَبْتُّ يُطبِّقُها في كل مسألة لا إثبات لها إلاَّ صحة النقل فقط - : لَأَتَتْهُ ثمرتها للناضجة ، ووضعت يده على الخبر اليقين . وعلى ضوء هذه القواعد سار علماءنا المتقدمون في إثبات مفردات اللغة وشواهدِها ، وفي تحقيق الوقائع التاريخية الخطيرة ، ولن تجد من ذلك شيئاً ضعيفاً أو باطلاً إلاَّ ما أبطلته قواعدُ المحدثين ، وإلاَّ فيما لم يَنَلِ العناية بتطبيقها عليه ^(١) .

(١) انظر فيما يتصل بهذا البحث وتفصيله باب « الرواية والرواة » ج ١ ص ٢٧٣ وما بعدها من كتاب [تاريخ آداب العرب] لإمام الكتاب في هذا العصر وحجة العرب ، السيد مصطفى صادق الرافعي رحمه الله ورضي عنه .

أما بعد :

فقد حدثت أمورٌ لا خيارَ لي فيها ، أرغمتني على المدول عن إتمام هذا الشرح الآن : اكتفاءً بتصحيح متن الترمذى وتحقيقه فقط ، وأرجو أن أوفق لإتمام ذلك على النحو الذى رسمتُ ، وعلى النحو الذى ظهر به هذا الجزء الأول ، غيرَ متعبدٍ بالشرح والتحقيق والتفريع . وأسأل الله العونَ والتوفيقَ والسدادَ .

عن كبرى الفبة بمصر

وكتب

أبو الهيثم

أحمد محمد رشيد

فى يوم الثلاثاء ٩ جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٩ أغسطس سنة ١٩٣٨

ترجمة الترمذی

بسم

الحمد لله رب العالمين

مصادر ترجمة الزمدي

- ١ — تهذيب الكمال للعافظ المزني . مخطوط بدار الكتب
- ٢ — تهذيب التهذيب للعافظ ابن حجر ٣٨٩ - ٣٨٧ : ٩
- ٣ — ميزان الاعتدال للعافظ الذهبي ١١٧ : ٣
- ٤ — تذكرة الحفاظ للذهبي ١٨٨ - ١٨٧ : ٢
- ٥ — الأنساب للسمعاني ورقة ١٠٦٠٩٥
- ٦ — وفيات الأعيان لابن خلكان ٦١٣ - ٦١٢ : ١
- ٧ — نكت المديان للصلاح الصفدي ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- ٨ — معجم البلدان لياقوت ٣٨٣٤٣٠٧ : ٢
- ٩ — الكامل لابن الأثير ١٦٥ - ١٦٤ : ٧
- ١٠ — النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٨٢ - ٨١ : ٣
- ١١ — مفتاح السعادة لمطاش كبرى زاده ١١ : ٣
- ١٢ — شذرات الذهب لابن العماد ١٧٥ - ١٧٤ : ٢
- ١٣ — شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة للعافظ أبي الفضل المقدسي مخطوط
- ١٤ — شروط الأئمة الخمسة للحازمي جزء صغير مطبوع
- ١٥ — كشف الظنون ٣٧٥ : ١
- ١٦ — الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥
- ١٧ — شرح ملا على القاري على الشامل ٨ - ٧ : ١
- ١٨ — شرح محمد بن قاسم جسوس على الشامل ٤ : ١
- ١٩ — غرصة الأحوذى للقاضي أبي بكر العربي ٦ - ٥ : ١

ترجمة الترمذی

نسبه ومولده ونسبته

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورَة^(١) بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي^(٢)
البُغوي الترمذی الضرير .

هكذا ذكر نسبه في أكثر الروايات ، وهو الذي اعتمده الأئمة الطلاء ،
وحُكي في نسبه قولان آخران : « محمد بن عيسى بن سَورَة بن شدَّاد^(٣) »
و « محمد بن عيسى بن يزيد بن سَورَة بن السَّكَن^(٤) » .

ولد سنة ٢٠٩ ولم أجد من نصَّ على ذلك صريحاً إلا ما كتبه العلامة
الشيخ محمد عبد السندی بخطه على نسخة من كتاب الترمذی ، التي وصفنا
آنفاً^(٥) ، ولعله نقل ذلك استنباحاً من كلام غيره من المتقدمين ، أو من كتاب
آخر لم يصل إلينا ، وقد صرح بذلك أيضاً جَسُّوس في شرحه على الشَّمال ،
وشأنه شأنُ سابقه . وقد ذكر الحافظ الذهبي في [ميزان الاعتدال] أنه مات
سنة ٢٧٩ وقال : « وكان من أبناء السبعين » . وقال العلامة ملا علي القاري
في شرح [الشَّمال] بعد أن ذكر وفاته سنة ٢٧٩ : « وله سبعون سنة » .
وقال الصلاح الصفَّدي في [نكت المهيان] : « ولد سنة بضع ومائتين »
فإنه أعلم بصحة ذلك .

(١) سورة : بفتح السين المهملة وإسكان الواو .

(٢) السُّلَمي : بضم السين المهملة وفتح اللام .

(٣) الأنساب للسمعاني ، ورقة (٩٥) وورقة (١٠٦) :

(٤) تهذيب الكمال للزمزلي :

(٥) ص (١٣ - ١٤) من هذه المقدمة :

وقد قيل إنه ولد أكمة^(١) ، وهذا خطأ يردّه ما عرف من ترجمته ،
مما سيأتى إن شاء الله .

ولا نعرف أين ولد ، أفي قرية « بُوغ » أم في بلدة « ترمذ » ؟ فقد قال
السمعاني في تعليل نسبه إلى « بُوغ » : « لما أنه كان من هذه القرية ،
أو سكن هذه القرية إلى أن مات^(٢) » . ونقل ملا على القاري عن الترمذي
أنه قال : « كان جدّي مَرَوَزِيّاً في أيام ليث بن سَيَّار ، ثم انتقل منه
إلى ترمذ^(٣) » .

و « بُوغ » بضم الباء الموحدة وإسكان الواو وآخرها غين معجمة ،
قرية من قرى « ترمذ » بينهما ستة فراسخ ، فمن المحتمل أن يكون من أهل
هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها ، وهو الأقرب ، إذ يبدو أن يكون
من أهل البلدة فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة .
و « ترمذ » اخلاف في ضبطها كثيراً ، والمعروف المشهور على الألسنة
كسر التاء والميم وبينهما راء ساكنة ، بوزن « إمد » كما ضبطها صاحب
القاموس . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ١٠٥) : « والناس مختلفون
في كيفية هذه النسبة : بعضهم يقول بفتح التاء المقطوعة بنقطتين من فوق ،
وبعضهم يقول بكسرها ، والتداول على لسان تلك البلدة ، وكنت أقتُبها
أني عشر يوماً : فتحُ التاء [وكسر الميم^(٤)] ، والذي كنّا نعرفه قديماً فيه

(١) نقل ذلك الحافظ المزي في التهذيب وابن العماد في الشذرات وغيرهما :

(٢) الأنساب ورقة (٩٥) .

(٣) شرح الشمائل (١ : ٨) .

(٤) الزيادة لم تذكر في نسخة الأنساب ، ولعلها سقطت من النسخ ، وقد أثبتنا

ابن خلكان (١ : ٥٧٩) وياقوت في معجم البلدان (٢ : ٣٨٢)

والفيروز آبادي في القاموس في مادة « ترمذ » : نقلوها عن السمعاني .

كسر التاء والميم جميعاً ، والذي يقوله المتنوقون^(١) وأهل المعرفة بضم القاء والميم ، وكل واحد يقول معنى لما يدعيه . وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ : « قال شيخنا ابن دقيق العيد : وترمز بالكسر هو المسقيض على الألسنة ، حتى يكون كالماتوا^(٢) » .

وهذه البلدة « ترمذ » قال السمعاني : « مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جَيْحُون^(٣) » . وقال ابن خلكان : « سألت مَنْ رآها . هل هي في ناحية خُوارزْم ، أم في ناحية ماوراء النهر ؟ فقال : بل هي في حساب ماوراء النهر من ذلك الجانب^(٤) » . وقال ياقوت : « مدينة مشهورة من أمهات المدن ، رابكة على نهر جيحون من جانبه الشرقي ، مقصلة العمل بالصغانيان^(٥) ، ولها قَهَنْدَر^(٦) ورَبَضٌ ، يحيط بها سور ، وأسواقها مفروشة بالآجر ، ولم شرب يمرى من الصغانيان ، لأن جيحون يستقل عن شرب قُرَاهم » .

(١) في القاموس : « تثيق في مطعمه وملبسه : تجوّد وبالغ كتنوّق » والكلمة كتبت خطأ في الأنساب « المفتيون » وفي معجم البلدان « المتأنقون » والصواب ما هنا نقلا عن ابن خلكان .

(٢) (٢ : ١٨٨) .

(٣) ورقة (١٠٥) .

(٤) وفيات الأعيان (١ : ٥٧٩) ،

(٥) قال ياقوت في المعجم : « صغانيان : بالفتح وبعد الألف نون ثم ياء مثناة من تحت وآخره نون ، والعجم يبدلون الصاد جيمًا ، فيقولون : جغانيان ، ولاية عظيمة بما وراء النهر متصلة الأعمال بترمذ » ثم قال : « وقد نسبوا إليها على لفظين : صغاني ، وصاغاني » .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في القاموس ، بضم القاف والهاء والدال ، وقال ياقوت في المعجم : « بفتح أوله وثانيه وسكون التثنية وفتح الدال وزاى ، وهو في الأصل اسم الحصن أو القلعة في وسط المدينة ، وهي لغة كأنها لأهل خراسان وماوراء النهر خاصة ، وأكثر الرواة يسمونه قهندز - يعني كحبط القاموس - وهو =

شيوخه وتلاميذه

أدرك للترمذي كثيرًا من قدماء الشيوخ وسمع منهم ، وكان عصره عصر النهضة العلمية العظيمة في علوم الحديث ، وهي النهضة التي نرى أن الذي أنارها أو كانت له اليد الطولى في إحيائها وبثها - : هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطليبي ناصر الحديث (١) ، إذ علم الناس عامة ، وأهل العراق ثم مصر خاصة ، معنى الاحتجاج بالسنة ، ومعنى العمل بها مع القرآن ، وحدد أصول ذلك وحررها ، وأقام الحججة على مناظريه بوجوب الأخذ بالحديث وألغى عنهم ، وعن ذلك ترى أن الأئمة أصحاب الكتب الستة نبغوا في الطبقة التالية لعصر الشافعي مباشرة ، وإن لم يدركوه رؤية وسماعاً ، لتتكم موته ، ولكنهم أدركوا أقرانه ومعاصره ومناظريه وكبار تلاميذه ، وهالك بياناً عن تواريخ مولد كل منهم ووفاته ، لتظهر للمقارنة بينهم واضحة .

البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله : ولد في شوال سنة ١٩٤ ، ومات يوم السبت غرة شوال سنة ٢٥٦ .

مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين : ولد في سنة ٢٠٤ ، ومات في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ .

الترمذي محمد بن عيسى أبو عيسى : ولد في سنة ٢٠٩ ، ومات في ١٣ رجب سنة ٢٧٩ .

= تعريب كهنتز ، معناه القلعة العتيقة ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن كهن : هو العتيق ، و : دز : قلعة ، ثم كفر حتى اختص بقلاع المدن ، ولا يقال في القلعة إذا كانت مفردة في مدينة غير مشهورة .

(١) ولد للشافعي سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني : ولد سنة ٢٠٢ ، ومات في ١٦
شوال سنة ٢٧٥ .

الفسائي أحمد بن شعوب أبو عبد الرحمن : ولد سنة ٢١٥ ، ومات في ١٣
صفر سنة ٣٠٣ .

ابن ماجه محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله : ولد سنة ٢٠٩ ، ومات
في ٢٢ رمضان سنة ٢٧٣ .

وقد روى هؤلاء الأئمة الستة عن شيوخ كثيرين ، فنفرد بعضهم
بالرواية عن بعض الشيوخ ، واشترك بعضهم مع غيره في الرواية عن آخرين ،
واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ قط ، وهم :

محمد بن بشار : بُدَّارٌ : ولد سنة ١٦٧ ومات سنة ٢٥٢

محمد بن المثنى أبو موسى : د د ١٦٧ د د ٢٥٢

زياد بن يحيى الهنائي : مات سنة ٢٥٤

عباس بن عبد العظيم العنبري : د د ٢٤٦

أبو سعيد الأشج : عبد الله بن سعيد الكندي : د د ٢٥٧

أبو حفص عمرو بن علي الفلاس : ولد بعد سنة ١٦٠ ومات سنة ٢٤٩

يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ولد سنة ١٦٦ د د ٢٥٢

محمد بن مَعْقَر القَيْسِي الجَحْرَانِي : مات سنة ٢٥٦

نصر بن علي الجَنْهَضِيُّ : د د ٢٥٠ (١)

(١) حصر هؤلاء الشيوخ وجدته في [مجموعة فوائد حديثية] بخطوطه قديمة ،
يخط أحمد تلاميذ الحافظ أبي المعالي محمد بن رافع الهلالي - ينشيد للام -
(اللواد في ذي القعدة سنة ٧٠٤ والمتوفى في ١٨ جمادى الأولى سنة ٧٧٤)
وأظن أنها بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ، لأنها تشبه خطه شها قويا ،
وهي في مكتبة أستاذنا العلامة الكبير أحمد تيمور باشا رحمه الله ، وقد نقلت =

وقد أدرك أبو عيسى الترمذى شيوخاً أقدم من هؤلاء ، وسمع منهم
وروى عنهم في كتابه هذا ، منهم :

عبد الله بن مارية الجُمَيْحِيّ : مات سنة ٢٤٣ وقد جاوز المائة .

علي بن حُجْر المروزي : مات سنة ٢٤٤ وقد قارب المائة .

سُوَيْدُ بن نَهْر بن سُوَيْد المروزي : مات سنة ٢٤٠ عن ٩١ سنة .

قُتَيْبَةُ بن سعيد الثقفي أبو رجاء : ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٤٠ .

أبو مُصَنَّب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني : ولد سنة ١٥٠ .

محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَّارِب : مات سنة ٢٤٤ .

إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الحرَّوي : ولد سنة ١٧٨ ومات سنة ٢٤٤ .

إسماعيل بن موسى الفزاري السُّدِّيّ : مات سنة ٢٤٥ .

وغير هؤلاء أيضاً ، وكثير منهم من شيوخ البخارى . والترمذى تلميذُ
البخارى وخزيجه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وتفقَّ فيه ومَرَّانَ بين يديه ،
وسأله واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه ، كعادة هؤلاء العلماء ، في اتباع الحق
حيث كان ، وفي إنكار التقليد والإعراض عنه ، كما ترى في الحديث (رقم ١٧)
من هذا الكتاب ، إذ يرى الترمذى اختلاف الرواة في حديث ، فيسأل عنه

= المجموعة بخطى في شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٤ ، وفي ضمتها جزء صنفه
في شروط أصحاب الكتب الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وهو
أحد مصادر هذه الترجمة . وهذه الفائدة التى هنا سبق أن نشرتها في المجلة
السلفية في العدد الأول منها ، الذى صدر في شهر ربيع الثانى سنة ١٣٣٥
(فبراير سنة ١٩١٧) . وفي هذه الفائدة هناك أيضاً شيخ عاشر ، وهو
إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وذكر كاتبها أن في رواية البخارى عنه
نزاعاً ، ولم أذكره هنا ، لأنى لم أجد أى دليل يدل على أن البخارى
روى عنه .

الحافظ الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ، ويسأل عنه البخاري : أي الروايات فيه أصح ؟ فلم يرجح واحداً منها شيئاً ، ثم تروى البخاري يختار إحدى الروايات ويضعها في كتابه « الجامع الصحيح » ، ثم لا يرضى الترمذي أن يقلد شيخه البخاري فيما رآه أشبه ، فيرجع هو رواية أخرى ، بما قام لديه من دليل .

وقد طاف أبو عيسى البلاد ، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، كما في التهذيب ، ولكن لا أظنه دخل بغداد ، إذ لو دخلها لسمع من سيد الحديثين وزعيمهم : الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (الولود سنة ١٦٤ والمتوفى سنة ٢٤١)^(١) ، ولترجم له الحافظ أبو بكر الخطيب في [تاريخ بغداد] . والرواة عن أبي عيسى الترمذي كثيرون ، ذكر بعضهم في تذكرة الحفاظ وفي التهذيب ، وأهمهم عندنا ذكر المحبوثي راوي كتاب الجامع عنه ، ترجم له ابن العماد في شذرات الذهب (٢ : ٣٧٣) فقال : « أبو العباس المحبوثي محمد بن أحمد بن محبوب المروزي ، محدث مرو ، وشيخها ورئيسها ، توفي في رمضان [سنة ٣٤٦] وله سبع وتسعون سنة ، روى جامع الترمذي عن مؤلفه ، وروى عن سعيد بن مسعود صاحب الفضر بن شميل وأمثاله » . ووصفه السمعاني في الأنساب (ورقة ٥٦١) بأنه « شيخ أهل الثروة من العجار بخراسان ، وإليه كانت الرحلة » .

وقد أراد البخاري أن يشهد لتلميذه الترمذي شهادة قيمة فسمع منه حديثاً واحداً ، كفادة كبار الشيوخ في سماعهم من هو أصغر منهم ، رحم الله الجميع .

(١) ذكرت فيما مضى في ص (٧) من هذه المقتضية ما يفهم منه أن الترمذي لقي الإمام أحمد بن حنبل ، وهذا خطأ أعترف به وأستغفر الله منه .

قول العلماء فيه وفي كتابه

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي^(١) : « أخبرنا الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندي مناولاً ، أخبرنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعيد^(٢) عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ قال : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ الضريع ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ . قال الإدريسي : سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن الحرث المروزي الفقيه يقول : سمعت أحمد بن عبد الله أبا داود المروزي يقول : سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول : كنت في طريق مكة ، وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ ، فرأيت بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ؟ فقالوا فلان ، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين مني ، وسمعت مني في محلي جزءين كنت أظن أنهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرت به وسألته أجابني إلى ذلك ، أخذت الجزءين فإذا هما بياض ، فتحيّرت ، فحمل الشيخ يقرأ علي من حفظه ثم ينظر إلي ، فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تسمعني مني ؟ قلت : لا ، وقصصت عليه القصة وقلت : أحفظه كله ، فقال : اقرأ ، فقرأت جميع ماقرأ علي في الولاء ، فلم يصدقني ، وقال : استظهرت قبل أن نمجي ؟ قلت : حدثني بغيره ، فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : ها تقرأ ، فقرأت عليه

(١) في الجزء المخطوط في شروط الأئمة الحفاظ أصحاب الكتب الستة ، الذي

أشرت إليه في التعليق رقم (١) من الصفحة (٨١) من هذه المقدمة .

(٢) في الأصل « أبو سعد » وهو خطأ ، والإدريسي هذا هو محدث سمرقند

ومصنف تاريخها ، مات سنة ٤٠٥ وله ترجمة في الأنساب (ورقة ٢٢)

وتذكرة الحفاظ (٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠) .

من أوله إلى آخره كما قرأ ، فما أخطأت في حرفٍ ! فقال لي : ما رأيتُ
مثلك (١) ! ! .

ووصفه السمعاني في الأنساب بأنه « إمام عصره بلا مدافعة » ، صاحب
التصانيف « وبأنه » أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث .
ونحو ذلك ، قال ابن خلكان .
ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ ، والصفدي في نكت الهميان ، والمزني
في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال : « كان بمن جمع وصنف »
وحفظ وذاكراً .

ووصفه المزني في التهذيب بأنه « الحافظ صاحب الجامع وغيره من
المصنفات ، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » .
وقال الذهبي في الميزان « الحافظ العَلَم ، صاحب الجامع ، ثقة مجمع عليه ،
ولا الثقات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال :
إنه مجهول (٢) ، فإنه ما عرّف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل له » .
وقال الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب : « وأما أبو محمد بن حزم فإنه

(١) هذه الحكاية منقولة أيضاً في الأنساب وتذكرة الحفاظ والتهذيب .
(٢) ابن حزم هو الإمام الحافظ الحجة الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد
ابن سعيد بن حزم الأندلسي ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ ومات في ٢٨ شعبان
سنة ٤٥٦ وكتابه [الإيصال] ذكره الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ
(٣ : ٣٢٢) وسماه [الإيصال] إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع
الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع [وقال : أورد فيه أقوال الصحابة
فن بعدهم والحجة لكل قول] ووصفه في (ص ٣٢٦) بأنه ٢٤ مجلداً ،
مع أنه ذكر قبل ذلك أن المحلى ٨ مجلدات ، والمحلى مطبوع معروف ،
فالإيصال ثلاثة أضعاف المحلى . وقد ذكر ابن حزم في المحلى الحديث الذي
في إسناده الترمذي (٩ : ٢٩٥ - ٢٩٦) وضعفه ، ولكن لم يذكر مطعناً
في الترمذي .

نادى على نفسه بعدم الاطلاع ، فقال في كتاب الفرائض من الإيصال^(١) محمد بن عيسى بن سورة مجهول . ولا يقولن قائل : له ما عرّف الترمذى ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه . فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ ، كأبي القاسم البغوى ، وإسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم ، وغيرهم . والعجب أن الحافظ بن الفرضى ذكره في كتابه للمؤلفات والخلاف ونبة على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ! . وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ بن حجر على ابن حزم ، ولعله لم يعرف الترمذى ولا كتابه ، بل لعل الحافظ الذهبى أخطأ نظره حين نقل ما نقل من كتاب الإيصال ، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال ونقل منه ، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبى ، والله أعلم .

وقال العلامة طاش كبرى زاده^(٢) في كتاب مفتاح السعادة : « وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحة ، أخذ الحديث عن جماعة من الأئمة ، وأبى الصدر الأول من المشايخ » .

وقال ابن العماد الحنبلى^(٣) في شذرات الذهب : « كان مبرزاً على الأقران ، آيةً في الحفظ والإتقان » .

ونقل الحاكم أبو أحمد^(٤) عن أحد شيوخه قال : « مات محمد بن إسماعيل

(١) في التهذيب « الاتصال » وهو تصحيف .

(٢) هو المولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ، توفي سنة ٩٦٢

(٣) هو أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ، ولد في ٨ رجب سنة ١٠٣٢ ، ومات في ١٦ ذى الحجة سنة ١٠٨٩ .

(٤) هو محدث خراسان الإمام الحافظ الجيهنذ الحاكم أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد

ابن إسحق النيسابورى مات سنة ٣٧٨ عن ٩٣ سنة ، وله ترجمة في التذكرة

(٣: ١٧٤-١٧٦) وهو غير تلميذه الحاكم أبى عبدالله صاحب المستدرک ، =

البخارى ولم يختلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ،
بكى حتى عصى ، وبكى ضرباً شديداً .

وفي التهذيب : « قال أبو الفضل البيهقي : سمعتُ نصر بن محمد الشيركوهي
يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول : قال لي محمد بن إسماعيل - يعني
البخارى - ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتُ بي . »
وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين وأمير المؤمنين في الحديث
في عصره .

ونقل في التهذيب عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال : « آخر
أبو عيسى في آخر عمره . »

وهذا مع ما تقدم مما نقل الحاكم أبو أحمد ومن حكاية الترمذي مع
الشيخ الذي اختبر حفظه - : يرد على من زعم أنه ولد أكمة .
وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان إماماً حافظاً ، له تصانيف حسنة ،
منها الجامع الكبير ، وهو أحسن الكتب . »

وفي كشف الظنون في الكلام عن [الجامع الصحيح] للترمذي :
« وهو ثالث الكتب السبعة في الحديث ، وقد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه ، فيقال :
جامع الترمذي ، ويقال له : السنن أيضاً ، والأول أكثر . »

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : « سمعتُ الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد
الأنصاري^(١) بهراة ، وجري بين يديه ذكرُ أبي عيسى الترمذي وكتابه ،

= ذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع
وبالحاكم ، ولد في ربيع الأول سنة ٣٢١ ومات في صفر سنة ٤٠٥ وله
ترجمة في التذكرة (٣ : ٢٢٧ - ٢٣٣) .

(١) هو شيخ الإسلام الهروي ، الحافظ الإمام الزاهد ، صاحب منازل السائرين
سمع جامع أبي عيسى من عبد الجبار بن محمد الجراحي عن محبوب عن
الترمذي ، ولد سنة ٣٩٦ ، ومات في ذي الحجة سنة ٤٨١ ، وله ترجمة
في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٥٤ - ٣٦٠) .

فقال: كتابه عظيم أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا ينفك على الفائدة منهما إلا المبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس» .

ونقل أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي عن الترمذي أنه قال في شأن كتابه [الجامع]: «صنفت هذا الكتاب فمرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبى يتكلم» (١) .

وقال العلامة طاش كبرى في ترجمة الترمذي: له تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث، من الصحيح والحسن والعرب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب الغلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي وحده فكتاباه على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم، وقسم على شرط الثلاثة دونهما (٢)، كما بيناه، وقسم آخر لأخذية، أبان عن علمه ولم يغفل، وقسم رابع أبان مواعنه، قال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء (٣)، وهذا شرط واسع، فإن على هذا الأصل كل حديث

(١) نقل ذلك الذهبي في التذكرة، وابن حجر في التهذيب، وطاش كبرى زاده في مفتاح السعادة .

(٢) يريد أبا داود والنسائي وابن ماجه، ولستأوافق أبا الفضل على هذا التقسيم بتفصيله، ونظن أنه أراد به التقريب والتمثيل فقط .

(٣) نقل الذهبي في التذكرة من هذه القطعة إلى هنا، ولكنه نسبها إلى أبي نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفي، وأظنه خطأ في اسمه،

احتمج به محتج أو عمل بموجبيه عامل أخرجه ، سواءً صَحَّ طريقه أو لم يصح .
وقد أزاح عن نفسه الكلام ، فإنه شفى في تصنيفه ، وتكلم على كل حديث
بما يقتضيه ، وكان من طريقه - رحمه الله - أن يترجم الباب الذى فيه
حديث مشهور عن صحابي قد صحح الطريق إليه وأخرج من حديثه في الكتب
الصحيح ، فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من
حديثه ، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول ، إلا أن الحكم صحيح ،
ثم يذمعه بأن يقول : وفي الباب من فلان وفلان ، وبعد جماعة فيهم ذلك
الصحابي المشهور وأكثر ، ولعلنا بسلك هذه الطريقة إلا في أبواب
معدودة . والله أعلم .

وللقاضى أبى بكر بن العربى فى أول شرحه على الترمذى ، الذى سماه
[عارضة الأحوذى^(١)] - : فصل نفيس فى مدح كتاب الترمذى ووصفه ،
ولكن طابعه حرفه حتى لا يكاد يفهم ، وسأقله هنا بشيء من الاختصار
والتصرف ، لنصل إلى المراد منه ، قال : « اءلموا - أنار الله أئدنتكم - أن كتاب
الجنى^(٢) هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والموطأ هو الأول والباب ، وعليهما
بناء الجميع ، كالقشيري^(٣) والترمذى فن دونهما . . . وليس فيهم مثل كتاب

- وأنه « عبد الرحيم بن عبد الخالق بن أحمد أبو نصر اليوسنى » وهو
أخو « عبد الحق بن عبد الخالق » كما فى الشذرات (٤ : ٢٤٨) .
وعبد الرحيم هذا مات بمكة سنة ٥٧٤ هـ ، ويظهر أنه نقل هذه الجملة عن
أبى الفضل المقدسى ، فظنها الذهبى من كلام أبى نصر :
(١) قال ابن خلكان (١ : ٦١٩) : « أما معنى عارضة الأحوذى : فالعارضة
القلبة على الكلام ، يقال : فلان شديد العارضة : إذا كان ذا قدرة على
الكلام . والأحوذى : الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى
المشمر فى الأمور القاهر لها ، الذى لا يشذ عليه منها شيء . وهو بفتح المهملة
وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الدال المعجمة وفى آخره ياء مشددة » -
(٢) يريد به صحيح البخارى . (٣) يريد به صحيح مسلم .

أبى عيسى، حلاوة مقطع، ونفاضة منزج، وعدوبة مشرح. وفيه أربعة عشر علماً، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وصنف، وعدّد الطرق، وجرح وعدّل، وأنتهى، وأكثى^(١)، ووصل، وقطع، وأوضح المسول به والمترك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لأناره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه. فالقارئ له لا يزال في رياض موفقة، وعلوم متفقة متسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير.

كتبه الأخرى

وصفه العلماء فيما مضى بأنه «صاحب التصانيف» وسمّوا كتباً من مؤلفاته، ولكننا لم نر منها إلا كتابين: [الجامع الصحيح] وكتاب [الشامل] وهو كتاب نفيس معروف مشهور، ولعل باقي كتبه فقد فيما فقد من نفائس المؤلفات، وكنوز الأئمة العلماء. وفي التهذيب: «ولأبي عيسى كتاب الزهد مفرد، لم يقع لنا، وكتاب الأسماء والكنى». وهذا بيان مؤلفاته، كما ظهر لنا من أقوال العلماء:

١ الجامع الصحيح .

٢ الشامل .

٣ العلل^(٢) .

٤ التاريخ^(٣) .

٥ الزهد .

(١) يقال: «سمّاه وسمّاه وأسمّاه» بمعنى . ويقال: «كنّاه وكنّاه»

وأكنّاه» بمعنى .

(٢، ٣) ذكرهما ابن النديم في الفهرست، وكتاب العلل هذا غير

«كتاب العلل» الذي في آخر الجامع الصحيح:

ولعل له كتباً أخرى لم يصل إلى خبرها حين أكتب هذا .

وفاته

اختلف في تاريخ وفاته اختلافاً غير جيد ، فقال السمعاني في الأنساب في مادة « الترمذى » : « توفي بقرية بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين ، إحدى قرى ترمذ » وقال في مادة « البوغى » : « مات بقرية بوغ سنة ٢٧٥ » . وياقوت قلّد السمعاني في الأولى ، وابن خلكان قلده في الثانية . وذكر الشيخ عابد السندى بخطه على نسخة الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ ، وعاش ٦٨ سنة ، ومات سنة ٢٧٧ ، وهذا خطأ .

والصواب ما نقل الحفظ المزي في التهذيب عن الحافظ أبى العباس جعفر بن محمد بن المعتمر^(١) المستغفرى أنه قال : « مات أبو عيسى الترمذى بترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة ٢٧٩ » . وهو الذى اعتمده العلماء ، فأرخوه في هذه السنة ، والمستغفرى مؤرخ كبير ، وقد رحل إلى خراسان ، وأقام طويلاً بتلك النواحي ، كما يدل على ذلك ترجمته في الأنساب للسمعاني (ورقة ٥٢٨) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٢٨٣) .

ومن كل ما تقدم نرجح أن الترمذى ولد بقرية « بوغ » ومات بها ، وأن الذين قالوا إنه ولد ومات ببلدة « ترمذ » - إنما تجهّزوا ، فأرادوا القرية القريبة منها ، التابعة لها ، ومثل هذا كثير .

(١) « المعتمر » بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقية والزاي ، كما ضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٤٨٩) وقد كتب محرفاً في كثير من الكتب ، كتذكرة الحفاظ والأنساب ، والصواب ما كتبنا ، والحمد لله رب العالمين .

كلمة عن والدي

الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر

وأرى من الواجب علىّ قبل أن أختم هذه المقدمة أن أترجم ترجمة موجزة لوالدي، تنويهاً بقدره ، وإشادةً بذكره ، ورعايةً لحقه ، إذ هو والدي وأستاذي ومعلمي ، وله علىّ وعلىّ مثالي - بل ألوف - من إخواني ومشايخي الأيادي البيضاء ، والنعم ، السابغات ، وبمناسبة أنه أستاذي في هذا الكتاب ، كتاب الترمذي ، قرأه لي وإخواني قراءة درسٍ وتحقيقٍ .

هو الإمام الجليل ، والنايف العظيم ، والكاتب القدير ، والشاعر الملمهم ، والسياسي الخطير ، شيخ الشيوخ ، وزعيم العلماء ، مجدد مجد الأزهر ، العالم العلامة ، السيد الشريف : محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر بن عبد الوارث ، من آل أبي علياء : أسرة كريمة معروفة ، من أشرف الأسر وأكرمها بمدينة « جرجا » .

ولد بها في منتصف شوال سنة ١٢٨٢ (مارس سنة ١٨٦٠ م) وحفظ بها القرآن ، وتلقى مبادئ التعليم . ثم رحل إلى القاهرة ، إلى الأزهر الشريف ، فالتقى العلم عن كبار الشيوخ في ذلك العهد ، ثم صار أميناً للفتوى ^(١) ، مع أستاذه العظيم ، الشيخ العباسي المهدي ، وأصهر إلى جدتي ، لأختي ، العلامة الكبير ، إمام العربية غير مدافع ، العارف بالله « الشيخ هرون بن عبد الرازق » ^(٢) .

(١) صدر قرار تعيينه في ١٥ رجب سنة ١٣٠٧ (مارس ١٨٩٠) .

(٢) ولد بقرية « بنجا » وهي قرية قديمة من قرى مركز طهطا بمديرية جرجا ، في يوم الخميس ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٩ ، وتوفي فجر يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ رضى الله عنه .

ثم ولى منصب « نائب محكمة مديرية القليوبية »^(١) ومكث فيه نحو سبع سنين ، إلى أن اختير قاضياً لقضاء السودان في سنة ١٣١٧^(٢) .

وهو أول من ولى هذا المنصب ، وأول من وضع نُظْم القضاء الشرعي في السودان ، على أوثق الأسس وأقواها .

ثم عُيِّنَ في سنة ١٣٢٢ شيخاً لعلماء الإسكندرية ، فوضع القواعد الثابتة لتنظيم المعاهد الدينية الإسلامية ، حتى تؤتَى نحرها ، وتخرج للمسلمين رجالاً هداة ، يعيدون للإسلام مجده في أنحاء الأرض .

ثم عُيِّنَ وكيلاً لمشيخة الجامع الأزهر الشريف^(٣) ، فبذَرَ فيه بذور الإصلاح ، وتعهَّد غرسه حتى قوى واستوى ، أو كاد .

إلى أن سُمِّ الدسائس تحاك حوله ، داخل الأزهر وخارجه ، فانتَهَزَ فرصة لإنشاء الجمعية التشريعية في (سنة ١٩١٣ م) فسعى إلى أن صار عضواً فيها ، معيّناً من قِبَل الحكومة المصرية ، وبذلك ترك المناصب الرسمية ، وأبى أن يعود إلى شيء منها ، ولم يخضع بعد ذلك لشيء من مقرراتها ، بل حَصَلَ أن يُمِش حرُّ الرأي والعمل ، والقلب والقلم .

وكانت له في الصحف ، أثناء الحرب العظمى ، جولاتٌ صادقة ، ومقالاتٌ نيرة ، لا يزال صداها يدوي في أذهان كثير ممن عُنُوا بالشئون السياسية في ذلك الوقت ، إذ كان مرمى كتاباته كلها إلى الدفاع عن بيضة الإسلام ، وردِّ كيد المهاجرين ، من المعتدين والخائنين ، خشية أن يكون ما كان ، من تقطُّع أوصال

(١) صدر بذلك الأمر العالي في ٧ شعبان سنة ١٣١١ (١٣ فبراير سنة ١٨٩٤) .

(٢) صدر بذلك الأمر العالي في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١١ مارس سنة ١٩٠٠) .

(٣) صدرت بذلك الإرادة السنية في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ (٢٩ أبريل سنة ١٩٠٩) .

الأمة الإسلامية ، وتفرقها أئمة متباينة ، ببدعة القوميات التي اخترعتها أوربة ،
 لتفترق بها كلمة المسلمين ، وتضرب بعضهم ببعض ، ولتفتنهم عن المبدأ السيامي
 والاجتماعي السليم ، الذي وضعه الله لهم ، وأمرهم باتباعه والعض عليه بالنواجذ :
 (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)^(١) . (وَإِنَّ هَذِهِ
 أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)^(٢) . (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ،
 وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ، قَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا
 يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ، سِيَامًا فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ،
 ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ، وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ
 فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَمْوَى عَلَى سُوقِهِ ، يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ،
 وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)^(٣) .
 ثم قامت الثورة المصرية في سنة ١٩١٩ م ، فضرب فيها بسهم واحد ،
 وتبعه أهل الأزهر قاطبة ، فكان هو الروح الوثابة فيهم ، وكان هو القائد ،
 وكان هو الزعيم .

وكتب في الشؤون السياسية المصرية عشرات من المقالات في الصحف ، أبانت
 عن بعد نظره ، وصدق فراسته ، حتى لقد توقع فيها كثيراً مما حصل بعد سنين ،
 إذ درس مرامي السياسة الإنكليزية في شؤون الأمة المصرية والأمة الإسلامية ،
 وعرف كيف يستعون إلى نيل مقاصدهم ، حتى لقد كنا في العهد القريب ، إذا
 أدلهم الخطب ، واضطربت الأمور : رجعنا إلى مقالاته في الظروف المشابهة

(١) سورة الأنبياء (٩٢) .

(٢) سورة المؤمنون (٥٢) .

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

لها ، فوجدنا أنه يكاد يصف ما نحن فيه ، وكأنه يكتب حين قرأناه ، وكأنه ينظر إليه بنور الله .

ولم يفكر يوماً واحداً في خوض معترك الأحزاب المصرية ، بل كان يترفع عن أن يُسلم مقادّه إلى أحدٍ من الناس ، كأنه من كان ، كما أبى من قبل أن يعودَ إلى إسارِ المفاصل الحكومية ، وكان يقول للزملاء والقادة قولة الحق ، فينقد خطأ الخطي ، ويمدح صواب المصيب ، وعن ذلك كان يظن كثير من الناس أن له هوى أو ضلعاً مع بعض الأحزاب أو الزعماء ، إذ كان يكثر خطأ الخطي ، فيكثر من نقده والنصيحة له ، فيظن المنقذ أو أنصاره وأتباعه أن القادح من خصومه ، أو من أنصار خصومه .

وبجانب هذا لم يدع مسألة شرعية أو اجتماعية أثرت في الصحف مما يتعلق بشئون الإسلام والمسلمين - : إلا قال فيها ما يراه حقاً وصواباً ، وصَدَعَ بما أمر الله به الدعوة والهداة ، وأعرض عن المنكرين ، ثقةً بربه ، وتوكلاً عليه ، إذ كان أبرز سجاياه أنه صلب في دينه ، صلب في عقيدته ، صلب في رأيه ، شجاع غير جبان ، لا يهرب أحداً من الناس : ولا يخشى إلا الله . أما من الوجهة العلمية فإنه أقوى رجل ظهر في الأزهر في العلوم العقلية كلها ، ولذلك لم يكن يضمد له أحدٌ في مناظرة أو جدال ، لإبداعه في إقامة الحجج وإخغام المناظر ، تلخص ذهنه وتسلسل أفكاره ، وانتظامها على قواعد المنطق الصحيح السليم .

وقد قرأ لنا من الكتب والعلوم الكثير الطيب ، قرأ لنا التفسير مرتين : تفسير البغوى ، وتفسير النذرى . وقرأ لنا من كتب السنة : صحيح مسلم ، وسنن الترمذى ، وسنن النسائى ، وشيئاً من صحيح البخارى . ومن العلوم الأخرى :

الهداية في فقه الحنفية ، وجمع الجوامع في الأصول ، والخبيص في للنطق ،
والرسالة البيانية في البيان ، وكثيراً من الرسائل الصغيرة في علوم مختلفة .

وهذا غير ما قرأه من الكتب ، ولم أكن من حاضريه ، بعد إتمامي
الدراسة واشتغالي بالمناصب الحكومية .

ومنذ بضع سنين اعتزل الدنيا ، فأقعدته المرض في المنزل ، بل ألزمه
الفراش ، إذ أصابه الفالج ، فأحمله صابراً محتسباً ، راضياً عن ربه وعن نفسه ،
موقناً أنه قضى دينه ، فقام بما وجب عليه خبر قيامه ، نحو دينه ونحو أمته ،
منظراً دعوة ربه لعباده الصالحين : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي
إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . فَادْخُلِي فِي عِبَادِي . وَادْخُلِي جَنَّاتِي ^(١)) .

تولاه الله بعونه ورعايته وتعلمه بمفوه ورحمته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

أبو الأشبال

عفا الله عنه

الثلاثاء } ٢٧ جادى الثانية سنة ١٣٥٧
٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٨

(١) سورة الفجر (٢٧ - ٣٠) :

جريدة المراجع

التفسير

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تفسير الطبري	٣٠	محمد بن جرير ٣١٠	١٣٢٣ بلاق
» البيضاوي		القاضي البيضاوي ٦٨٥	١٢٨٣ » }
حاشية الشهاب	٨	الشهاب الخفاجي ١٠٦٩	
الدر المنثور	٦	الجلال السيوطي ٩١١	١٣١٤ مصر
المصاحف	١	ابن أبي داود ٣١٦	١٣٥٥ »

الحديث والمصطلح

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
جميع البخاري	٩	البخاري ٢٥٦	١٣١٣ بلاق
فتح الباري ^(١)	١٣	ابن حجر العسقلاني ٨٥٢	١٣٠١ »
شرح العيني على البخاري	٢٥	العيني ٨٥٥	١٣٤٨ مصر
شواهد التوضيح على البخاري	١	ابن مالك ٦٧٢	١٣١٩ الهند
جميع مسلم	٢	مسلم بن الحجاج ٢٦١	١٢٩٠ بلاق
» »	٨	» » »	١٣٣٤ الاسكندرية

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات البخاري فلأنما نريد به المتن الذي بحاشية [فتح الباري] وإذا أردنا غيره ذكرناه صريحاً :

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
شرح النووي على مسلم	١٨	النووي	مصر ١٣٤٩
سنن أبي داود ^(١)	٤	أبو داود السجستاني	{ الهند ١٣٢٣
هون المعبود		شمس الحق العظيم آبادي	
معالم السنن	٤	أبو سليمان الخطابي	حلب ١٣٥١
سنن الترمذي		ذكرنا نسخها تفصيلاً في أول المقدمة	
سنن النسائي	٢	النسائي	مصر ١٣١٢
» ابن ماجه	٢	ابن ماجه	» ١٣١٣
الموطأ	٣	الإمام مالك	{ » ١٣٤٣
شرح السيوطي		جلال الدين السيوطي	
الموطأ	١	محمد بن الحسن	الهند ١٣٢٨
مسند أحمد ^(٢)	٦	الإمام أحمد بن حنبل	مصر ١٣١٣
مسند الطيالسي	١	أبو داود الطيالسي	الهند ١٣٢١
المستدرک	٤	الحاكم أبو عبد الله	» ١٣٣٤
سنن الدارمي	٢	الدارمي	دمشق ١٣٤٩
المفتي	١	ابن الجارود	الهند ١٣٠٩
سنن الدار قطنی	١	الدار قطنی	» ١٣٩٠
السنن الكبرى	١٠	البيهقي	{ » ١٣٤٤
الجواهر النقي		ابن التركاوي	
شرح معاني الآثار	٢	الطحاوي	» ١٣٠٢

(١) كل ما أشرنا فيه إلى صفحات أبي داود فإنما أردنا به هذه الطبعة التي مع الشرح :

(٢) نذكر في الشرح كثيراً أرقاماً للأحاديث التي من مسند أحمد ، وهذه الأرقام إنما وضعناها في تسخني من أجل الفهارس المفصلة التي شرعت في عملها للمسند منذ بضع سنين .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
اختلاف الحديث	١	الإمام الشافعي	٢٠٤ بولاق ١٣٢٦
التحقيق في أحاديث الخلاف	١	ابن الجوزي	٥٩٧ خط ٦٢٤
المنتقى	١	المجد بن تيمية	٦٥٢ خط ٧١١
»	٢	» » »	١٣٥٠ مصر
نيل الأوطار	٩	الشوكاني	١٢٥٥ مصر ١٣٤٤
قيام الليل	١	ابن نصر الروزي	٢٩٤ الهند ١٣٢٠
تأويل مختلف الحديث	١	ابن قتيبة	٢٧٦ مصر ١٣٢٦
عمل اليوم واليلة	١	ابن اللثقي	٣٦٤ الهند ١٣١٥
الامل	٢	ابن أبي حاتم	٣٢٧ مصر ١٣٤٣
بلوغ الرام	١	الحافظ ابن حجر	٨٥٢ مصر ١٣٥٢
تلخيص الخبير	١	» » »	الهند ١٣٠٣
جمع الفوائد	٢	ابن سليمان القاسي	١٠٩٤ الهند ١٣٤٥
مجمع الزوائد		الحافظ الهيثمي	٨٠٧ مصر ١٣٥٢
الترغيب والترهيب	٤	الحافظ المنذري	٦٥٦ مصر الطبعة الأخيرة
نصب الرابة	٢	الحافظ الزيلعي	٧٦٢ الهند ١٣٠١
الخراج	١	يحيى بن آدم	٢٠٣ مصر ١٣٤٧
ذخائر الوارث	٤	العلامة القنابلي	١١٤٣ مصر ١٣٥٢
مفتاح البخاري	١	محمد الشريف المتوقادي	{ الأستانة ١٣١٣
مفتاح مسلم		الحافظ المراقي	٨٠٦
طرح التثريب	٨	وابنه أبو زرعة	{ مصر ١٣٥٣
الجامع الصغير	٢	السيوطي	٩١١ » ١٣٥٢
علوم الحديث		ابن الصلاح	٦٤٣
وشرحه	١	الحافظ المراقي	{ حلب ١٣٥٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تذريب الراوى	١	السيوطى	مصر ١٣٠٧
الألفية فى المصطلح	١	»	» { ١٣٥٣
وشرحنا عليها	١	أحمد محمد شاكر	» { ١٣٥٥
اختصار علوم الحديث	١	الحافظ ابن كثير	» { ١٣٥٥
لابن كبير وشرحنا عليه	١	أحمد محمد شاكر	» { ١٣٥٥

الفقه على المذاهب

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الرسالة	١	الإمام الشافعى	مصر ١٣٥٧
الأم	٧	» »	بولاق ١٣٢٦
مختصر المزنى		المزنى	بها مش الأم
المدونة	١٦	سحنون بن سعيد	مصر ١٣٢٤
المغنى	١٢	ابن قدامة	» ١٣٤١
بداية المجتهد	٢	ابن رشد	» ١٣٢٩
الحلى	١١	ابن حزم	» ١٣٤٧
المجموع	٩	النووى	» ١٣٤٥
مسائل أبى داود	١	أبو داود السجستانى	» ١٣٥٣

التراجم ورجال الحديث

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تهذيب الكمال	١٢	الحافظ للمزنى	خط بدار الكتب
تهذيب التهذيب	١٢	الحافظ ابن حجر	الهند ١٣٢٧
تقريب التهذيب	١	» » »	» ١٣٢٠

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الإصابة	٨	الحافظ ابن حجر	مصر ١٣٢٧
تعجيل المنفعة	١	» » »	الهند ١٣٢٤
لسان الميزان	٦	» » »	» ١٣٢٩
خلاصة أسماء الرجال	١	الخزرجي ألفه	بولاق ١٣٠١
ميزان الاعتدال	٣	الحافظ الذهبي	مصر ١٣٢٥
تذكرة الحفاظ	٤	» »	الهند ١٣٣٣
المشقة	١	» »	ليدن ١٨٦٣ م
الجمع بين رجال الصحيحين	٢	ابن طاهر المقدسي	الهند ١٣٢٣
التاريخ الصغير	١	البخاري	» ١٣٢٥
الأنساب	١	السماعني	ليدن ١٩١٢ م
الطبقات	٨	ابن سعد	» ١٣٢٢
المؤتلف والمختلف	١	عبد الغني الأزدي	الهند ١٣٢٧
تاريخ بغداد	١٣	الخطيب البغدادي	مصر ١٣٤٩
وفيات الأعيان	٢	ابن خلكان	بولاق ١٢٥٩
الديباج المذهب	١	ابن فرحون	مصر ١٣٢٩
معجم الأدباء	٧	ياقوت الحموي	» ١٣٢٣
يفية الوعاة	١	السيوطي	» ١٣٢٦
طبقات علماء إفريقية	١	أبو العرب الإفريقي بعد	باريس ١٣٢٢
الاشتقاق	١	ابن دريد	غوتنجن ١٨٥٤ م
الاستيعاب	٢	ابن عبد البر	الهند ١٣١٨
أسد الغابة	٥	ابن الأثير	مصر ١٢٨٠
تاريخ أصبهان	١	أبو نعيم الأصبهاني	ليدن ١٩٣١ م
الكنى والأسماء	١	الدولابي	الهند ١٣٢٢
فتوح مصر	١	ابن عبد الحكم	ليدن ١٩٢٠ م

اللفظة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
لسان العرب	٢٠	ابن منظور	٧١١ بولاق ١٣٠٠
مشارك الأنوار	٢	القاضي عياض	٥٤٤ فاس ١٣٢٨
الصحيح	٢	الجوهري	٣٩٣ بولاق ١٢٨٢
الجمهرة	٣	ابن دريد	٣١١ الهند
غريب القرآن	١	ابن عَزِيز السجستاني	٣٣٠ مصر ١٣٢٥
مفردات القرآن	١	الراغب الأصفهاني	٥٠٥ مصر ١٣٢٤
المعين	١	الخليل بن أحمد	١٧٥ بغداد
القاموس	١	الفيروز آبادي	٨١٧ خط ١٠٤٣
القاموس	٢	د د	١٢٧٢ بولاق
شرح القاموس	١٠	الزبيدي	١٢٠٥ مصر ١٣٠٧
النهاية	٤	ابن الأثير	٦٠٦ مصر ١٣١١
الفائق	٢	الزنجشيري	٥٣٨ الهند ١٣٣٤

علوم مختلفة

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
الحيوان	٧	الجاحظ ٢٥٥	مصر ١٣٥٧
جامع بيان العلم	٢	ابن عبد البر ٤٦٣	مصر ١٣٤٦
محاضرة الأوائل	١	هلاء الدين البسنوي في العاشر	بولاق ١٣٠٠
مرشد المعلم	١	الدكتور الغمراوي حفظه الله	دار الكتب ١٩٣٤ م
شرح الأشموني على الألفية	٣	أبو الحسن الأشموني ٩٠٠	بولاق ١٢٧٣
شرح ابن يعيش على المفصل		أبو اليقاء بن يعيش ٦٤٢	مصر للطبعة المنيرية
المزهر		السيوطي ٩١١	بولاق ١٢٨٢
معجم البلدان	٨	ياقوت الحموي ٦٢٦	مصر ١٣٢٣
الفهرست	١	ابن التديم من أواخر الرابع	مصر ١٣٤٨
مفتاح السعادة	٢	طاش كبرى زاده ٩٦٢	الهند ١٣٢٩
كشف الظنون	٢	حاجي خايفة ١٠٦٧	الأستانة ١٣١٠
نتيجة الجيب الرسمية للحكومة المصرية			١٣٤٥ ، ١٣٥٦

قال أبو عيسى الترمذی :

« صَنَّفْتُ هَذَا الْكِتَابَ وَعَرَضْتُهُ عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ
وخراسانَ فَرَضُوا بِهِ . وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ هَذَا الْكِتَابُ
فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِهِ نَبِيٌّ يَقُولُ » .

تذكرة الحفاظ (٢ : ١٨٨) .

تهذيب التهذيب (٩ : ٣٨٩) .

مفتاح السعادة (٢ : ١١) .



قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في (شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة)
وهو جزء مخطوط :

« سَمِعْتُ الْإِمَامَ أَبَا إِسْمَاعِيلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ بِهَرَّاتٍ ،
وَجَرَى بَيْنَ يَدَيْهِ ذِكْرُ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ وَكِتَابُهُ » فَقَالَ :
كِتَابُهُ عِنْدِي أَنْفَعُ مِنْ كِتَابَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ ، لِأَنَّ كِتَابِي
لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ لَا يَقِفُ عَلَى الْفَائِدَةِ مِنْهُمَا إِلَّا الْمُهَيَّجَرُ الْعَالِمُ ،
وَكِتَابُ أَبِي عَيْسَى يَصِلُ إِلَى فَائِدَتِهِ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ » .
وأبو إسماعيل الأنصاري . هو شيخ الإسلام المروى صاحب كتاب « منازل السائرين » .

رموز نسخ الترمذی التي اعتمدنا عليها في التصحيح وأشرفنا إلى اختلافها في التعليق

- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ وقد تلقيت الكتاب فيها سماها من مولای الوالد الأستاذ
الأكبر الشيخ محمد شاكر ، مع مقابلتها على نسخ أخرى
مطبوعة في الهند ومخطوطة ، وذلك في سنتي ١٣٣١
و ١٣٣٢ .
- ب طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ نسخة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي ، وقد
قرأ الكتاب فيها درساً وصحها وضبطها بخطه
في سنة ١٣١١ .
- ج مخطوطة الشيخ عابد السندي عمدة المدينة المنورة في القرن الماضي ، وقد قرأته
وصحها بنفسه في سنة ١٢٢١ ، وهي من أصح النسخ .
- د مخطوطة بدار الكتب المصرية وتاريخها سنة ٧٢٦ .
- ه طبعة دلهي بالهند سنة ١٣٢٨ .
- و طبعة الهند بفتح العلامة الباركفوري سنة ١٣٤١ - سنة ١٣٥٣ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو عيسى محمد بن سَوْرَةَ الترمذی :

أبواب الطهارة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب

مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّالَةَ عَنْ سَمَّاكَ بْنِ حَرْبٍ ^(١)

وَحَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ إِسْرَافِيلَ عَنْ سَمَّاكَ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَعْدٍ
عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ » ،

(١) هذه حاء مهمة مفردة ، يكتبها علماء الحديث عند الانتقال من إسناد إلى إسناد . وهي مأخوذة من التصويل . أو من الحائل بين الإسنادين . أو عبارة عن قوله « الحديث » قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ١٦٣) : « ومن الناس من يقوم أنها حاء مصحمة ، أي إسناد آخر ، ولاشهور الأول ، وحكى بعضهم الإجماع عليه » . فالمراد هنا أن الترمذی روى الحديث عن قتيبة بإسناده إلى سمالك ، ثم تحول منه إلى إسناد آخر رواه به عن هناد إلى سمالك أيضا ، ثم اجتمع الإسنادان في سمالك بن حرب ، ونس على هذا كل ما رواه في هذا الكتاب وفي سائر كتب الحديث .

وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ^(١) . قَالَ هَذَا^(٢) فِي حَدِيثِهِ : « إِلَّا بِطُهْرٍ »^(٣) .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ^(٤) . وَفِي
 الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيعِ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسَ . وَأَبُو الْمَلِيعِ بْنُ
 أَسَامَةَ أَنَّهُ « عَامِرٌ »^(٥) . وَيُقَالُ « زَيْدُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْمَذَلِيُّ » .

٢ بَاب

مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهْرِ

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَوْسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عَدِيٍّ [الْقَزَازِ]^(٦)،

(١) طهور : يجوز فيها ضم الطاء وفتحها . والغلول - بضم الغين - : الخيانة في الماتم ،
 والسرقة من النخلة ، وكل من خان في شيء خفي فقد غل . وسميت غلولا لأن الأيدي
 فيها مغلولة أي ممنوعة . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « فالصدقة من مال حرام
 في عدم قبول واستحقاق المقاب كالمصلاة بغير طهور في ذلك » . وفي صحيح مسلم
 (١ : ٨٠) في رواية هذا الحديث : أن عبد الله بن عمر دخل على ابن عمر يعود
 وهو مريض ، فقال : « ألا تدمو الله يا ابن عمر » فروي له هذا الحديث ، ثم قال :
 « وكنت على البصرة » يعني أنك كنت والياً على البصرة . وخشى ابن عمر أن يكون
 ابن عمر أصاب في ولايته شيئاً من الظلم التي لا يخلو منها الولاية ، وأن يكون مافي يده
 من الأموال دخله شيء مما يدخل على الولاية من المال من غير حله . ولعل ابن عمر أراد
 بترك الدعاء له وبهذا الدليل أن يؤدبه ، ويبينه له ما يخشى عليه من الفتنة ، ويحذره على
 الخروج مما في ماله من الحرام ، ليلقى الله طاهراً .

(٢) في نسخة هند ب « وقال » .

(٣) الحديث رواه : مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٤) سيأتي قريباً أن في الباب عن أبي هريرة ، وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عنه مرفوعاً :
 « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وهو أصح من حديث ابن عمر هذا .
 فوصف الترمذي له بأنه أصح شيء في الباب ، فيه نظر .

(٥) في ح « عامر بن أسامة » .

(٦) الزيادة من ح . ونسخة هند ب .

حدثنا مالك بن أنس^(١)، ع حدثنا قتيبة عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَرَضَا الْعَبْدُ لِلسُّلْمِ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ لَهَا بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا^(٢)، وَإِذَا^(٣) غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ^(٤)، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

[قال أبو عيسى^(٥)]: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ سُهَيْلٍ هُوَ «أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ»، وَاسْمُهُ «ذَكْوَانُ» وَأَبُو هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَ^(٦) فِي اسْمِهِ، فَقَالُوا: «عَبْدُ كَيْسٍ» وَقَالُوا: «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» وَهَكَذَا قَالَ عُمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ^(٧).

[قال أبو عيسى^(٨)]: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَانَ [بن عفان^(٩)]، وَثَوْبَانَ، وَالضَّنَّاجِيَّ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبَّسَةَ، وَسَلْمَانَ^(١٠)، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

(١) هو في الموطأ رواية يحيى في «باب جامع الوضوء» (١ : ٥٣).

(٢) قوله «أَوْ نَحْوَ هَذَا» ليس في الموطأ.

(٣) في نسخة عند س و ع «فَإِذَا»، وهو الموافق للموطأ.

(٤) في الموطأ زيادة: فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مِثْلَهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ

آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، وهذه الزيادة في مسلم أيضا (١ : ٨٥).

(٥) الزيادة من ع

(٦) في ع «اختلفوا».

(٧) في ع «وهذا أصح».

(٨) سلمان لم يذكر في ع.

سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ ^(١) عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ^(٢) : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الظُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » ^(٣) .

قال أبو عيسى : لهذا الحديث ^(٤) أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن ^(٥) .
وعبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّد بنِ عَقِيل هو صدوقٌ ، وقد تكلم فيه بعضُ أهل العلم من قبل حفظه .

[قال أبو عيسى ^(٦)] : وسمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُول : كَانَ أَحَدُ ابْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَمِيدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ . قال محمد : وهو مُقَارِبُ الْحَدِيثِ ^(٧) .
[قال أبو عيسى ^(٨)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ .

(١) هو مُحَمَّد بنُ عَلِي بنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ ، وَأُمُّهُ : خَوْلَةُ بِنْتُ جَعْفَرٍ الْخَنْفِيَّةُ ، أُمٌّ مِنْ بَنِي خَنْفَةَ ، فَاشْتَهَرَ مُحَمَّدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمِّهِ .

(٢) في ع : « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَالتَّانُصِيُّ وَالْبَزَّازُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْبَنِّ السَّكَنَ .

(٤) في ع : « حديث علي رضي الله عنه أصحُّ شيء وأحسن في هذا الباب » .

(٥) هذا هو الصواب . وَرَجَّحَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ حَدِيثَ جَابِرٍ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، فَإِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ بِرَتْمٍ [(١٥٧١٥) ج ٣ ص ٣٤٠] مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى الْاَنْصَارِيِّ ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي حَدِيثِهِ إِنْ . وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ [الْبَابِ] مِنْ رِوَايَةِ الْمُؤَلِّفِ .

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ ع :

(٧) « مُقَارِبٌ » يَجُوزُ فِيهِ فَتْحُ الرَّاءِ ، بِمَعْنَى أَنْ غَيْرَهُ يُقَارَبُهُ فِي الْهَفْظِ . وَيَجُوزُ كَسْرُهَا [] . بِمَعْنَى أَنَّهُ يُقَارَبُ غَيْرَهُ . فَمَنْ فِي الْأَوَّلِ مَفْعُولٌ ، وَفِي الثَّانِي فَاعِلٌ ، وَلِلْفَعْلِ وَاحِدٌ ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ . وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هُوَ ، لِاحْتِجَاجِهِ لِمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ . بَلْ هُوَ أَوْفَقُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

٤ - [حدثنا أبو بكر محمد بن زنجويه البغدادي وغير واحد، قال (١)
حدثنا الحسن بن محمد حدثنا سليمان بن قرم عن أبي يحيى الفخّار عن مجاهد
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« مفتاح الجنة الصلاة ، ومفتاح الصلاة الوضوء » (٢)] .

٤

باب

ما يقول إذا دخل الخلاء

٥ - [حدثنا قتيبة وهناد كلا حدثنا وكيع عن شعبة عن عبد العزيز
بن صهيب عن أنس بن مالك قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا
دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ - قَالَ شُعْبَةُ : وَقَدْ قَالَ (٣) مَرَّةً أُخْرَى :
أَعُوذُ (٤) بِكَ - مِنْ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ . أَوْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ (٥) » .

(١) كذا في الأصل والصواب « قالوا » .

(٢) الزيادة من ج ويؤيد صحتها أن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٨٠) نسبها إلى الترمذي . وأبو بكر شيخ الترمذي هو محمد بن عبد الملك بن زنجويه القزالي .

(٣) في ج « وقال » .

(٤) في ج ونسخة عند ب « أعوذ بالله » .

(٥) « الحب » الأولى بإسكان الباء الموحدة ، والثانية بضمها « هكذا ضبطه الحافظ في الفتح في رواية الترمذي . وقال الخطابي في معالم السنن : « الحب بضم الباء : جماعة الخبيث ، والخبائث : جمع الخبيثة ، يريد ذكر الكائنات الشياطين وإنسانهم . وعامة أصحاب الحديث يقولون : الحب حاكمة الباء ، وهو غلط ، والصواب مضمومة الباء ، وقال ابن الأعرابي : أصل الحب في كلام العرب : المكروه ، فإن كان من السلام فهو الشتم ، وإن كان من اللئيم فهو الكفر ، وإن كان من الطمأنينة فهو الحرام ، وإن كان =

[قال أبو عيسى ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَجَابِرِ بْنِ مَسْمُودٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُهُ .
وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ أَضْطِرَابٌ : رَوَى ^(٢) هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ
وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ : [فَقَالَ سَعِيدٌ ^(٣)] : عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ هَوَافٍ
الشَّيْبَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ هِشَامٌ [الدَّسْتَوَائِيُّ ^(٤)] : عَنْ قَتَادَةَ مِنْ
زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ . فَقَالَ ^(٥)
شُعْبَةُ : عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ . وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَبِيهِ [عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٦) .

[قال أبو عيسى : سألتُ محمداً عن هذا ؟ فقال : يحتملُ أن يكون قَتَادَةُ
رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعاً ^(٧)] .

٦ — أَخْبَرَنَا ^(٨) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا سَمَاءُ بْنُ زَيْدٍ
عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٩)

== من العراب فهو الضار » وزعم الخطابي أن رواية المحدثين خطأ ليس بجيد ، فإن
لهذا نظائر في اللغة ، مثل « كتب وكتب » بإسكان التاء وضمها . والرواية حاكمة
على الرأي . وتفسير الحبث والحباث بالمعنى الأهم الذي نقله عن ابن الأعرابي هو الأول
بالصواب ، ولا دليل على تقييده بنوع خاص مما يدخل تحت المعنى الوضعي .

(١) الزيادة من ج ونسخة عند س .

(٢) في ج « وروى » .

(٣) الزيادة من ج ونسخة عند س وفي أخرى « وقال » .

(٤) الزيادة من ج .

(٥) في ج « وقال » .

(٦) الزيادة من نسخة بهامش س .

(٧) في ج ونسخة عند س « حدثنا » .

(٨) ما هنا هو الذي في ج ونسخة في ب وفي أصل س « عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخُبَائِثِ .
[قال أبو عيسى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٢) .

باب

ما يقول ^(٣) إذا خرج من الخلاء

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ^(٤) عَنْ إِسْرَائِيلَ
[بن يونس ^(٥)] عَنْ يَوْسَفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثَائِثَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانُكَ » ^(٦) .
[قال أبو عيسى ^(٧)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ^(٨) ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ عَنْ يَوْسَفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) رواه أحمد والبخاري وسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٣) في نسخة عند س « ما يقول الرجل » .

(٤) محمد بن إسماعيل هو البخاري ، ومالك بن إسماعيل هو ابن درهم الترمذي الحافظ ، وفي ت .

« حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا حميد حدثنا مالك بن إسماعيل » وفي هـ و ك « حدثنا »

محمد بن حميد بن إسماعيل حدثنا مالك بن إسماعيل » وكلاهما خطأ ، فإنه ليس في الشيوخ

شيخ يدعى « حميد » ويروى عن مالك بن إسماعيل ، ويروى عنه البخاري ، وليس فيهم

أيضا من يدعى « محمد بن حميد بن إسماعيل » والصواب ما هنا ، وهو الموافق لما في ع .

(٥) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارمي ، وأخرجه ابن حبان وابن

خزيمة وابن الجارود والحاكم في صحيحهم ، وصححه أبو حاتم ، وقال الذهبي في شرح

المهذب : « هو حديث حسن صحيح » . وغرابته لا تفراد إسرائيل ، وإسرائيل

ثقة حجة .

(٦) في ك « غريب حسن » .

وأبو بردة بن أبي موسى ^(١) اسمه: «عاصم» بن عبد الله بن قيس الأشجري،
ولا نعرف ^(٢) في هذا الباب إلا حديث عائشة [رضي الله عنها] من
النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣).

باب

[في ^(٤)] النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول

٨ — حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، حدثنا سيفيان بن عيينة
عن الزهري عن عطاء بن يزيد ^(٥) اللثمي عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَكَلْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَوَقَّعُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ
وَلَا بِوَلٍ، وَلَا تَسْتَقْبِرُوا، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرُّوْا»، فقال ^(٦)
أبو أيوب: «قَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيطَ قَدِ بُنِيتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ
فَنَحَرَفْنَا عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ» ^(٧).

[قال أبو عيسى ^(٨)]: وفي الباب عن عبد الله بن الحرث بن جزء

(١) في ب «وأبو بردة بن موسى» وهو خطأ.

(٢) في هـ و ك «ولا يعرف» بالبناء للمجهول.

(٣) الزيادة من ع.

(٤) الزيادة من ع. وفي نسخة عند ب «ما جاء في النهي».

(٥) في ب «عطاء بن أبي يزيد» وهو خطأ.

(٦) في ع ونسخة عند ب «قال».

(٧) رواه أحمد والبيهقي.

(٨) الزيادة من ع ونسخة عند ب.

الرَّبِيدِيُّ ، وَمَعْقِلُ بْنُ أَبِي الْحَيْثَمِ ^(١) ، وَيُقَالُ مَعْقِلُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ ،
وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَسَهْلُ بْنُ حَنْفِيٍّ .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : حديث أبي أيوب أحسنُ شئٍ في هذا الباب وأصحُّ .
وأبو أيوب اسمه « خالد بن زيد » . والزهرِيُّ اسمه « محمد بن مسلم
بن عبيد الله بن شهاب الزهرِّي » [وكفيته ^(٣)] « أبو بكر » .

قال أبو الوليد المكنى : قال أبو عبد الله [محمد بن إدريس ^(٤)] الشافعي :
إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ الْعَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا
بَبُولٍ » ^(٥) وَلَا تَسْعُدْ بِرُوحَهَا : إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيْكَاثِ ، وَأَمَّا ^(٦) فِي الْكَنْفِ
لِلْبَغِيَّةِ لَهُ رُخْصَةٌ أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا . وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ [بن إبراهيم ^(٧)] .
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ [رحمه الله ^(٨)] : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اسْتِعْدَادِ بَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ . وَأَمَّا ^(٩) اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا ^(٨) . كَأَنَّهُ لَمْ يَرِ فِي الصَّخَرَاءِ وَلَا فِي الْكَنْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ
الْقِبْلَةَ ^(٩) .

(١) هنا في س زيادة « وأبي أمامة » وهو خطأ ، لأنه سيذكره فيما بعد .

(٢) الزيادة من ح ونسخة عند س .

(٣) الزيادة من نسخة عند س .

(٤) في نسخة عند س « ولا يولي » .

(٥) في ح « فأما » .

(٦) الزيادة من ح .

(٧) في ح ونسخة عند س « فأما » .

(٨) يجوز فيه الرفع والجزم .

(٩) ح « أن تستقبل القبلة » بالبناء للمجهول .

٧

باب

[ما جاء من ^(١)] الرخصة في ذلك

٩ — حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن أثنى قالا حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق عن أمان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : « رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن تستقبل القبلة ^(٢) بيئول ، فرأيت أنه قبل أن يقبض بعمامة يستقبلها ^(٣) » .

وفي الباب من أبي قتادة وعائشة وعمار [بن ياسر ^(٤)] .

[قال أبو عيسى ^(٥)] : حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب .

١٠ — وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر عن أبي قتادة : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم بيئول مستقبلاً للقبلة ^(٦) » حدثنا بذلك قتيبة حدثنا ابن لهيعة .

وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح من حديث ابن لهيعة .

(١) الزيادة من ج .

(٢) مكنا روايتنا سماها ، وهو موافق لبعض النسخ ، وفي ج و ب « تستقبل القبلة » بالبناء للفعول .

(٣) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبرزاري والبخاري وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني ، وحسنه البرزاري وصححه ابن السكن ، كما نقله الدوكاني .

وابن لهيعة ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ
[مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ ^(١)]

١١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا عَمْرَدَةُ [بِنُ سَالِمَانَ ^(٢)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ عَمَرَ ^(٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ^(٤) عَنْ عَمَّةٍ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ
أَبْنِ ^(٥) مُرَّةٍ قَالَ : « رَأَيْتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَنْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَعْدِّ بِرِ السَّكْبَةِ » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٦)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٧) .

(١) الزيادة من ع . وابن لهيعة . فجعل اللام وكسر الهاء . هو عبد الله بن لهيعة بن
عبد القافي ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه ، وهو ثقة صحيح الحديث . وقد
تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه ، وقد قلنا كثيرا من حديثه ، وقلنا
كلام العلماء فيه ، فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ، وأن ما قد يكون في الرواية من
الضعف إنما هو من فرقه أو من دونه ، وقد يخطئ هو كما يخطئ كل عالم وكل راو .
وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : « ومن كان مثل ابن لهيعة يحرص في كثرة
حديثه وضبطه وإتقانه ؟ » . وقال سفيان الثوري : « عند ابن لهيعة الأصول وعندنا
الفرع » . وهذا الحديث الذي أحله الترمذي بابن لهيعة إنما أحله لأنه رواه عن أبي الربيع
عن جابر عن أبي هذابة ، وغيره رواه عن عمار عن جابر فقط ، ولا مانع من صحة
الروایتين ، كما تراه في كثير من الأحاديث ، وليست إحداهما بنافية للأخرى .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في س « عمرو » وهو خطأ .

(٤) « حبان » بفتح الهاء المهملة . وضبط في بعض الطباعات بالكسر ، وهو تصحيف
وخطأ .

(٥) في ب « من مر » وهو خطأ ، صحناه في نسخة من نسخة خطية ، وكذلك صحناه
من ع . والحديث معروف في كتب السنة أنه حديث ابن عمر .

(٦) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والبيهقي وابن ماجه ، كلهم من حديث
ابن عمر .

٨

باب

[ما جاء في ^(١)] التَّهْنِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا

١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ الْقَدَامِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ . مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا ^(٢) » :

[قَالَ ^(١)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ، وَبُرَيْدَةَ ^(٣) [وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ ^(٤)] .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي الْبَابِ وَأَصَحُّ .

وَحَدِيثُ عُمَرَ إِذَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْخُبَّارِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَأَنَا ^(٢)] يَبُولُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ، لَا تَبْلُ قَائِمًا . فَمَا بُلْتَ قَائِمًا بَعْدُ .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ

(١) الزيادة من ع .

(٢) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

(٣) في ب « عن عمرو بن بريدة » وهو خطأ غريب « صححه في نسخة » وكذلك هو على الصواب في سائر الأصول .

(٤) الزيادة من ع وهي صحيحة ، وحديثه في مسند أحمد (٤ : ١٩٦) وكذلك رواه

أبو داود والنسائي وابن ماجه . وقال الحافظ في التتبع (١ : ٢٨٢) . « هو حديث صحيح ، صححه الدارقطني وغيره » .

أَبِي الْخَارِقِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ : ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ
وَتَسَكَّلَ فِيهِ ^(١) .

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ عُمَرُ [رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ] ^(٢) : مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أُسَلِّتُ ^(٣) .

وهذا أصح من حديث عبد الكريم .

وحديث بُرَيْدَةَ في هذا غيرُ مُحْفُوظٍ ^(٤) .

ومعنى النهي عن البول قائماً : على التأديب لا على التحريم . وقد
رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : إِنْ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ ^(٥) .

(١) حديث عمر هذا رواه ابن ماجه (١ : ٦٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٠٢) .
وأبو أمية عبد الكريم بن أبي الخارق متفق على ضعفه .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) هذا الأثر نقله الطبري في معجم الزوائد (٢ : ٢٠٦) ونسبه للبزار وقال : « رجاله
ثقات » ، وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٨٣) : « قد ثبت من عمر وطلح وزيد بن
ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً ، وهو حال على الجواز من غير كرامة إذا أمن الرشايش
والله أعلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء » .

(٤) قال البيهقي في شرح البزار (٣ : ١٣٥) : « في قول الترمذي هذا نظر ، لأن البزار
أخرجه بسند صحيح قال : حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد
ابن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من الجفاء أن يبول الرجل قائماً » . الحديث . وقال : لأعلم رواه عن ابن بريدة إلا
سعيد بن عبيد الله » .

قال العلامة البار كنفوري : « الترمذي من أئمة هذا الشأن ، فقله حديث بريدة في هذا
غير محفوظ - يعتمد عليه ، وأما إخراج البزار حديثه بسند ظاهره الصحة فلا يتناقض
كونه غير محفوظ » .

(٥) هذا الأثر مطلق بدون إسناد ، قال النجاشي : لم أقف على من وصله .

٩ باب

الرخصة في ذلك

١٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ
حُذَيْفَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَّاطَةَ ^(١) قَوْمٍ قَبَالَ عَلَيْهَا
قَائِمًا ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوءٍ ^(٢) فَذَهَبْتُ لِأَتَأَخَّرَ عَنْهُ ^(٣) ، فَدَعَانِي حَقٌّ كُنْتُ
عِندَ عَمِّيهِ ^(٤) [فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ^(٥)] .

قال أبو عيسى : وَسَمِعْتُ ^(٦) الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا
الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ ؛ ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ : هَذَا ^(٧) أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَيْتُ
[عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ ؛ وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارَ الْحُسَيْنِ بْنَ خُرَيْشٍ

(١) السُّبَّاطَةُ - بضم السين - : المكناسة .

(٢) بفتح الواو ، وهو الماء الذي يتوضأ به .

(٣) كلمة « عنه » ليست في ج .

(٤) في س « عَمِّيهِ » ، بالإفراد ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٥) الزيادة من ج و ه و ز و ك ونسخة هند ب . ، والمحدث رواه أحمد والبخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، وقد زعم بعضهم أن يجوز البول قائما منسوخ بحديث
عائشة التي سبق في الباب الماضي ، قال ابن حجر في المفتح (٩ : ٧٨٥) : « والصواب
أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها ، فيجوز على ما وقع
منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة ، وهو من
كبار الصحابة » . وما قاله هو الحق والصواب .

(٦) في ج « سمعت » .

(٧) في س « هو » .

يقول : سمعتُ وكَيْمًا ، فذكر نحوه ^(١)] .

[قال أبو عيسى ^(٢)] وَكَذَا رَوَى ^(٣) منصورٌ وَعَبِيدَةُ الضُّبِّيُّ عَنْ

أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلْيَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ ^(٤) عَنْ وَائِلٍ عَنِ الْمَغِيرَةِ

بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ
أَصَحُّ ^(٥) .

وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا .

[قال أبو عيسى : وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرِو السَّلْمَانِي رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ

(١) الزيادة من ع . ومن أول قوله « قال أبو عيسى وسمعت الجارود » إلى هنا لا يوجد
عنده ولا في س ، والذي في س « ثم قال وكيع : هو أصح حديث روى عنه عليه
السلام » وهذا خطأ واضح ، وما هنا هو الصواب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « رواه » .

(٤) في س « عاصم بن أبي بهدلة » وهو خطأ .

(٥) قال الحفاظ في الفتح (١ : ٢٨٣) : « روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصمًا
رواه له عن أبي وائل عن المغيرة ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن
حذيفة ، وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب ، قال شعبة : فسألت عنه منصورًا
فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة ، يعني كما قال الأعمش . وقال الترمذی : حديث أبي
وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وإن جنح ابن
خزيمة إلى تصحيح الروایتين ، لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصمًا على قوله عن المغيرة
بأن يكون أبو وائل سمعه منها ، فيصح القولان معًا ، لكن من حيث الترجيح
رواية الأعمش ومنصور لانفاهما : أصح من رواية عاصم وحماد ، لكونهما في حفظهما
مجال ، اهـ . من الاختصار . أقول : والذي رجحه ابن خزيمة هو الصواب ، لأن
احتمال الخطأ في الحفظ من عاصم رتبة متابقة لحماد له ، كما هو ظاهر ، وبعبارة أخرى
على الخطأ ، والراوى الثقة إذا خيف من خطائه وتابعه غيره من الثقات تأيدت
روايته وصحت .

وَعَبِيدَةٌ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ ؛ يُرَوَّى عَنْ عَبِيدَةٍ أَنَّهُ قَالَ : أَسْلَمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَنَتَيْنِ . وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ : هُوَ عَبِيدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ ^(١) لِلضَّبِّيِّ ، وَيَكْنَى أَبُو عَبْدِ الْكَرِيمِ ^(٢)] .

١٠

باب

[ما جاء ^(٣)] فِي الاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

١٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ جَرْبٍ [اللَّائِي ^(٥)] عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ تَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ ^(٦) » .
[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٧)] : هَكَذَا رَوَى ^(٨) مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ .

(١) « معتب » بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء المثناة المكسورة وآخره باه موحدة وفي الأصل « مقبرة » وهو خطأ .
(٢) الزيادة من ع . والترمذي يريد بهذا البيان الفرز بين شيخين يمشى من العطفيهما ، أحدهما شيخ لإبراهيم النخعي ، والآخر تلميذ للنخعي ، فالأول « عبيدة » بفتح العين المهملة « بن عمرو الساماني » والآخر « عبيدة » بضم العين المهملة « بن معتب الضبي » والأول من كبار التابعين الثقات ، والآخر من أتباع التابعين ، وهو سمي الحافظ ضعيف الرواية .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « بن سعيد » لم تذكر في ع و ه و ه .

(٥) الزيادة من ع وهو بضم الميم وتخفيف اللام .

(٦) رواه الحارثي في السنن (١ : ١٢١) .

(٧) الزيادة من ع و ه .

(٨) في ع « رواه » وما هنا أحسن .

وَرَوَى وَكِيعٌ وَ [أَبُو يَحْيَى^(١)] الْحَمَّانِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ^(٢)» .

وَكَلاَّ الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي . فَذَكَرَ مِنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ .

وَالْأَعْمَشُ أَسَمُهُ «سَلَمَانُ بْنُ مِهْرَانَ^(٣)» أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ ، وَهُوَ مَوْلَى كُمٍّ^(٤) . قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي جَمِيلًا^(٥) قَوْرَةً بِسَرُوقَ .

(١) الزيادة من ع و «الحماني» بكسر الحاء المهملة وتهديد الميم .

(٢) حديث وكيع ورواه أبو داود في السنن (١ : ٧) من وكيع عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر ، ثم قال : «رواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف» يعني لأن الأعمش لم يسمع من أنس .

(٣) «مهران» بكسر الميم .

(٤) يعني : مولى لبي كاهل .

(٥) الجميل - بفتح الحاء المهملة - : الذي يحيل من بلده صغيراً ولم يولد في الإسلام ، ومنه قول عمر رضي الله عنه في كتابه لله شريح : «الجميل لا يورث إلا بيعة» ، سمي جميلاً لأنه يحيل صغيراً من بلاد العدو ولم يولد في الإسلام ، قاله في اللسان ، وقال الشارح : «وفي توريثه من أمه التي جاءت معه وقالت إنه هو ابنها : خلاف ، فعند مسروق أنه يرثها ، فلذلك ورث والد الأعمش ، أي جعله وارثاً ، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه» . قال محمد بن الحسن في الموطأ (س ٣٢١) : «أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن سعيد بن المسيب قال : أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد في العرب» قال محمد : وبهذا فأخذ ، لا يورث الجميل الذي يسي وتسي معه امرأة فتقول : هو ولدني ، أو تقول : هو أخي ، أو يقول : هي أختي ، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بيعة إلا الوالد والولد ، فإن ادعى الوالد أنه ابنه وصده فهو ابنه ، ولا يحتاج في هذا إلى بيعة .

١١

باب

[ما جاء^(١)] في [كراهة^(٢)] الاستنجاء باليمين

١٥ — حدثنا محمد بن أبي عمر السكيّ حدثنا سفيان بن عيينة عن مَعْمَر
عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم نَهَى أَنْ يَمْسُ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ» .
وفي [هذا^(٣)] الباب عن عائشة ، وسلمان ، وأبي هريرة ، وسهل
بن حنيف .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٤) .
وأبو قتادة [الأنصاري^(٥)] [أَتَيْهُ الْحَرِثُ بْنُ رَبِيعٍ^(٦)]
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ [عَامَّةِ^(٧)] أَهْلِ الْعِلْمِ ذَكَرُوا الْاِسْتِجْاءَ بِالْيَمِينِ .

(١) الزيادة من ج .

(٢) قال الشارح : وأخرجه الشيخان بلفظ « إذا شرب أحدكم فلا ينفذ في الإناء ، وإذا
أتى الحلاء فلا يمس ذكره يمينه ، ولا يمسح بيمينه » . أقول : وأما الرواية التي هنا
فأخرجها أبو داود (١٢ : ١) من طريق أبيان عن يحيى بن أبي كثير . قال المنذرى :
« وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطوّلًا ومختصرًا » .

(٣) « روى » بكسر الراء وإسكان الباء الموحدة وكسر الهمزة وتشديد الياء آخر
الحروف .

١٢

باب

الاستنجاء بالحجارة

١٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ^(١) عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ
عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : « رَقِيعَ السَّلْمَانَ : قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(٢) كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخُرَاءَةَ ؟ فَقَالَ ^(٣) سَلْمَانُ : أَجَلٌ ؛
هَئَانَا أَنْ نَسْقُبِلَ الْقَبِيلَةَ بِفَانِطٍ أَوْ بَوَلٍ ^(٤) ؛ وَأَنْ ^(٥) نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ؛
أَوْ [أَنْ] ^(٦) نَسْتَنْجِيَ أَحَدَنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ [أَنْ] ^(٧)
نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيمٍ أَوْ بِعَظْمٍ ^(٨) .
[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٩)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ؛
وَجَابِرٍ ، وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ ^(١٠)] حَدِيثُ سَلْمَانَ [فِي هَذَا الْبَابِ ^(١١)] حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ

(١) في نسخة عند ح زيادة « وهو محمد بن غلام » و « خازم » بالخاء المعجمة .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في هـ « قال » .

(٤) في هـ « أو بول » .

(٥) في هـ « أو أن » .

(٦) الزيادة من هـ .

(٧) في س « أو عظم » . والرجيم : هو الروث والفضة .

بَعْدَهُمْ : رَأَوْا أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالسَّاءِ ؛ إِذَا
أَنْتَقَى أَنْثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، وَبَدَرَ بِقَوْلِ الْفُجُورِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ
وَأِسْحَقَ .

١٣

باب

[ما جاء في ^(١)] الاستنجاء بالحجرين

١٧ — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَقُتَيْبَةُ ^(٢) قَالَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ مِنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ
أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ ؛ فَقَالَ : أَلْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ بِمَحَجَرَيْنِ
وَرَوْثَةٍ ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرُّوثَةَ ، وَقَالَ : إِنَّهَا رِكَسٌ ^(٣) » .
[قال أبو عيسى ^(١)] : وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ

(١) الزيادة من ع .

(٢) هكذا في أكثر الأصول وهو الصواب ، وقُتَيْبَةُ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ، وَفِي س « قُبَيْبَةُ » .
بِفَتْحِ الْقَافِ وَالضَّادِ ، بَدَلُ « قُتَيْبَةُ » وَهُوَ خَطَأٌ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ مَنْ يُسَمَّى
« قُبَيْبَةُ » إِلَّا قُبَيْبَةُ بْنُ عُبَيْدِ السَّوَّائِيِّ ، وَهُوَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ وَكَيْعٍ ، وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ الْجَرَّاحِ
وَالِدِ وَكَيْعٍ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ مُبَاشَرَةً إِلَّا الْبُخَارِيُّ .

(٣) الرِّكَسُ - بِكَسْرِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ الْكَافِ - أَشْبَهَ الْمَعْنَى بِالرَّجِيمِ . قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَقَالَ
الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (١ : ٢٢٥) « قِيلَ هِيَ لُغَةٌ فِي رَجَسٍ بِالْجِيمِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ ابْنِ
مَاجَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمَا بِالْجِيمِ » .

عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن عمرو حديث إسرائيل .
وَرَوَى مَعْمَرُ بْنُ زَيْدٍ ^(١) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ عِلَالَةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .
وَرَوَى زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ
[الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ ^(٢)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .

وَرَوَى زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ
عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ .
وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ [الْعَبْدِيُّ ^(٣)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ^(٤)
عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَذَكَّرُ مِنْ
عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا ^(٥) .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٦)] : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ^(٧) : أَيُّ
الرَّوَايَاتِ ^(٨) فِي هَذَا [الْحَدِيثِ ^(٩)] عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَصَحُّ ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْئًا .
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا ^(١٠) عَنْ هَذَا ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْئًا . وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ .

(١) بتقديم الراء على الزاي وبالضمير .

(٢) للزيادة من نسخة عند س ومن ه .

(٣) الزيادة من ح .

(٤) في ح و ه « عن شعبة » .

(٥) هذا الإسناد مؤخر في ح و ه في آخر الباب . وفي ح هنا زيادة نصها : « قال أبو عيسى : وأبو عبيدة لا يعرف اسمه » ، ولا داعي إليها لأنها مكررة لما سبق .

(٦) الزيادة من ح و ه .

(٧) هو أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب السنن .

(٨) في ح « الروايعين » وهو غير جيد ، فإنه الروايات هنا أكثر من اثنتين .

(٩) هو محمد بن إسماعيل البخاري الإمام .

عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبيد الله : أشبهه ،
بوضعه في كتاب « الجامع »^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وأصح شيء في هذا عندي^(٣) حديث إسرائيل
يوقس عن أبي إسحاق [عن أبي عبيدة عن عبد الله ، لأن إسرائيل أثبت
وأحفظ لحديث أبي إسحاق^(٤)] من هؤلاء ، وتأبى علي ذلك قيس بن الربيع .
[قال أبو عيسى^(٥)] : وسَمِعْتُ أبا موسى محمد بن الأشعث يقول : سمعت
عبيد الرحمن بن مهدي يقول : ما فاتني الذي فاتني من حديث سفيان الثوري عن
أبي إسحاق إلا لما أتتكم يد علي إسرائيل ، لأنه كان يأتي بيدهم^(٥) .

(١) في ع و ه « كتابه الجامع » ، والكتاب هو « الجامع الصحيح البخاري » والحديث
من رواية زهير في صحيح البخاري في « باب لا يستجى بروث » انظر فتح الباري
(١ : ٢٢٦) وترجيح البخاري رواية زهير عن أبي إسحاق أقوى من ترجيح الترمذي
- فإسنادي - رواية إسرائيل عن أبي إسحاق ، ورواية زهير موصولة ، ورواية
إسرائيل منقطعة ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود ، وقد أطال الحفاظ
ابن حجر في مقدمة فتح الباري (ص ٣٤٦ - ٣٤٨ طبعة بولاق) في بيان طرق الحديث
والترجيح بينها حتى قام الدليل الناصح على صحة ما رجحه البخاري ، فارجع إليه فإنه بحث
فحس دقيق .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) هنا في ع زيادة « في هذا الباب » ، وليست بحيدة .

(٤) الزيادة من ع و ه وهي ضرورية ، بدونها يفسد معنى الكلام .

(٥) إسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق ، فأبو إسحاق جده لأبيه ، وكان كثير الرواية
عن جده . قال أخوه عيسى : « كان أصحابنا سفيان وشريك - وعبد الحميد - إذا
اختلفوا في حديث أبي إسحاق يبحثون إلى أبي ، فيقول : اذهبوا لي إلى أبي إسرائيل ،
فهو أروى عنه مني ، وأجمل لما مني ، هو كان قائد جده » . ويظهر من مجموع
الروايات أن هذا الحديث كان عند أبي إسحاق بأسناد متعددة عن عبد الله بن مسعود
ويؤيده رواية البخاري « عن أبي إسحاق : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن
بن الأسود » الخ . قال ابن حجر في المنتج : « لما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن =

قال أبو عيسى : وزهير في أبي إسحق^(١) ليس بذلك^(٢) لأن سماعه منه بآخرة^(٣).

[قال : و^(٤)] سمعتُ أحمد بن الحسن [الترمذی^(٥)] يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تُبالي أن لا [تسمعه^(٦)] من غيرهما إلا حديث أبي إسحق.

وأبو إسحق اسمه : عمرو بن عبد الله السديعيُّ الهمدانيُّ .
وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه^(٧) . ولا يُعرف اسمه^(٨).

= أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له . : لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة ، بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة ... فراد أبي إسحق هنا بقوله : ليس أبو عبيدة ذكره . : أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة ، وإنما أرويه عن عبد الرحمن .

(١) في ع « عن أبي إسحق » .

(٢) في ح « بذلك » .

(٣) هكذا الرواية والضبط الصحيح ، قال الشارح : « أي في آخر عمره ، وفي نسخة ثنية صحيحة بآخره » .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في ب « تسمع » .

(٦) في ب : « ولم يسمع أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه » .

(٧) كذلك قال الترمذی ، وفي هامش ع مائنه : « سمع مسلم بن الحجاج في الكنى بأنه عامر » وهذا هو الصحيح ، انظر التهذيب وغيره من كتب التراجم .

١٤

بَاب

[ما جاء في ^(١)] كراهية ما يُسْتَنْجَى بِهِ

١٨ — حَدَّثَنَا هناد حدثنا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْمِظَامِ ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » .

وفي الباب عن أبي هريرة ، وسلمان ، وجابر ، وابن عمر .
[قال أبو عيسى ^(٢)] : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُلُقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجَنِّ » الْحَدِيثَ بِطَوِيلٍ ، فَقَالَ ^(٣) الشَّعْبِيُّ : إِنَّ النَّبِيَّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَسْتَنْجُوا بِالرَّوْثِ وَلَا بِالْمِظَامِ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجَنِّ » .
وَكَانَ رِوَايَةُ إِسْمَاعِيلَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ ^(٥) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و ه .

(٣) هـ ع « مع رسول الله » .

(٤) هكذا في ع و ه وهو أحسن ، وفي ب « وقال » .

(٥) في ع و ه « رسول الله » .

(٦) رواية لإسماعيل بن إبراهيم وهو المعروف بابن عليه : صديقه المؤلف بإسناده فيما يأتي =

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ هُرَيْرٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(۱)] .

۱۵

بَابُ

[مَا جَاءَ فِي ^(۲)] الْاسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

۱۹ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ بْنِ [الْبَغْرِيِّ ^(۳)]
قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُعَاذَةَ ^(۴) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « مَرُنَّ

== فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَحْقَافِ (۲ : ۲۱۹ . طَبْعَةُ بُولَاقِ وَ ۴ : ۱۸۳
مِنَ الشَّرْحِ) ، وَكَذَلِكَ رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (۱ : ۱۳۱) وَالْفَرَقُ بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ
أَنَّ زَوَايَةَ حَفْصٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ جَمَعَ فِيهَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي التَّهْنِ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالرُّوْثِ وَالْعِظَامِ مُوصُولًا بِذِكْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَرَوَايَةُ ابْنِ هَالَةَ
وَمِنْ مَعَهُ فِيهَا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مَرْسَلٌ مِنَ الشَّعْبِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ رَجَحَ
الترمذی هنا رواية ابن علي ، وهو غير جيد ، فإن حفص بن غياث ثقة حافظ والراوي
قد يصل الحديث وقد يرسله ، ولم ينفرده حفص بوصول هذا التهي فيما رواه عن داود ،
فقد تابعه أيضا عبد الأمل بن عبد الأمل ، وهو ثقة ، فرواه عن داود بن أبي هند
موصولاً ، وهو هند مسلم (۱ : ۱۳۱) في حديث طويل عن ابن مسعود ، قال فيه :
« فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهَا فَإِنَّهَا طَعَامٌ لِخَوَافِكُمْ » وَهَذَا
يُؤَيِّدُ رَوَايَةَ حَفْصٍ .

(۱) الزيادة من ج . وقوله « وفي الباب » الخ كذا في جميع الأصول وهو تكرار لما سبق .

(۲) الزيادة من ج .

(۳) هذا هو الضواب ، وفي « معاذة » وهو خطأ ، ومعاذة هي بنت عبد الله المدنية .

أَزْوَاجَكُمْ أَنْ يَسْتَطِيعُوا بِالْمَاءِ^(١)، فَإِنْ اسْتَطَاعُوا^(٢)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ^(٣) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرٍ^(٤) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ^(٥) وَأَنْسٍ^(٦) وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، [قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ^(٧)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَخْتَارُونَ الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الْاسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يُجْزَى عِنْدَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ اسْتَطَاعُوا^(٨) الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ . وَيُرِيدُ يَقُولُ سَفَهَانُ الثَّوْرِيُّ^(٩) وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْمَاعِيلُ .

١٦

بَابُ

مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْتَدَأَ فِي الْمَذْهَبِ .
٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ

(١) الاستطابة والإطابة : كناية عن الاستنجاء ، سمي بها من الطيب ، لأنه يطيب جسد .

إِذَا رَأَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَثِ بِالْاسْتِنْجَاءِ ، أَيْ يَطْهَرُهُ ، فَلَهُ فِي الْخَتْمَةِ .

(٢) كفاي أكثر الأصول ، وفي س « وإن » .

(٣) الحديث رواه أحمد وأحمد والنسائي .

(٤) في س « جابر » وهو خطأ .

(٥) كلمة « البجلي » ليست في س .

(٦) الزيادة من س و هـ .

(٧) في س « وأنهم يسمعون » ، وما هنا أحسن ، وهو الذي في سائر الأصول ونسخة .

هذه س .

(٨) كلمة « الثوري » لم تذكر في س .

بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة قال : « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتُهُ فَأَهْدَى فِي الْمَذْهَبِ ^(١) . »

[قال ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَيُحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ .
[قال أبو عيسى ^(٣)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَيُرْوَى ^(٤) عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا ^(٥) » .

وَأَبُو سَلَمَةَ : اسْمُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزَّهْرِيُّ .

١٧

بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ

٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى مَرْدَوَيْهِ ^(١)

(١) « المذهب » إما مصدر ميمي ، وإما مكان المذهب . . والأول هو المنقول عن أهل العربية واقى الحزم به صاحب النهاية . والحديث رواه أيضاً الدارمي وأبو داود والسنائي وابن ماجه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و ه ونسخة عند س .

(٤) في ع و ه و روى .

(٥) « يرتاد لبوله » : أى يطلب لبوله مكاناً لئلا يرجع عليه رشاش بوله ، قاله في النهاية

وهذا الحديث لم أجده من رواه بهذا اللفظ .

(٦) كلمة « مردوي » ليست في ه . وفي س « بن مردويه » وهو خطأ ، فإن « مردويه »

لقب عرف به أحمد بن محمد بن موسى السمار .

قَالَ أَخْبَرَنَا [عبد الله^(١)] بن المبارك رَوَى مَعْمَرٌ عَنْ أَشْعَثَ [بن عبد الله^(٢)] عَنْ الحسن بن عبد الله بن مَعْقِلٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحِمَّةٍ . وَقَالَ : إِنْ عَامَّةَ الرُّسُواسِ^(٣) مِنْهُ » .
 [قال^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْغُومًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَيُقَالُ لَهُ : أَشْعَثُ الْأَعْمَى^(٥) .
 وَقد كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبُؤْلَ فِي الْمَسْكِلِ ، وَقَالُوا : عَامَّةُ الرُّسُواسِ حُثَّةٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ سِيرِينَ ، وَقِيلَ لَهُ : إِنْهُ يُقَالُ لِلْعَامَةِ الرُّسُواسِ مِنْهُ ؟ فَقَالَ : رَبُّكَ اللَّهُ لَا تَخْشَرُكَ لَهُ .
 وَقَالَ^(٦) ابْنُ الْمُبَارَكِ : قد وُثِّقَ فِي الْبُؤْلِ فِي الْمَسْكِلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ .
 [قال أبو عيسى^(٧)] : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحَدُ ابْنِ عَبْدِ الْعَمَلِ^(٨) عَنْ تَجْلِبَانِ^(٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الرُّسُواسُ : يَجُوزُ فِي الرِّوَاوِ الْأَوَّلِ النِّفْعُ وَالْكَسْرُ ، وَهُوَ بِالْكَسْرِ الْمُسْتَرْجِىءُ وَالنِّفْعُ الْأَسْمُ ، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَرَوَاهُ أَيْضًا النِّسَاءُ فِي الطَّهَارَةِ .

(٤) أَشْعَثُ : ثِقَّةٌ . وَالْإِسْتِادُ صَحِيحٌ .

(٥) فِي ع « قَالَ » بِدُونِ الْوَاوِ .

(٦) الزيادة من ع و ه وَاسْخُفَ عَنْهُ س .

(٧) الْعَمَلِ : بِالْمَدِّ وَضَمِّ الْمِيمِ ، مَجْلِبَةٌ إِلَى دَآمِلٍ ، مَدِينَةٌ بِطَابْرِسَاقَانَ .

(٨) حَبَانٌ : بِكَسْرِ الْمَاءِ الْهَمْلَةُ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ الْفُرْقَانَةُ . وَهُوَ ابْنُ مُوسَى بْنِ سَوَّازٍ الْهَمْلِيُّ .

(٩) لِي ع « بِن » بِدَل « مِنْ » وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ .

١٨

باب

مَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا هَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو
 مِنْ ^(١) أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « تَوَلَّوْا أَنْ أَسْأَلَ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسُّؤَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » .
 [قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٢)] : وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ
 بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 [وَحَدَّثَ أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)] كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ . وَحَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ
 إِنَّمَا صَحَّ ^(٤) لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ .
 وَأَمَّا مُحَمَّدٌ [بْنُ إِسْمَاعِيلَ ^(٥)] فَزَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ
 بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ .

(١) في ح . بن . بدل « عن » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ح و ه .

(٣) الزيادة من ح و ه ، وهي زيادة ضرورية ، بدونها لا يستقيم الكلام .

(٤) كذا في ح . وهو الصواب . وفي هـ « وحديث أبي هريرة إنما صحح » ولا بأس

بها . وفي س « وحديث أبي هريرة أصح » . وهو خطأ ، لأن الترمذی اختار صحة

الحديثين جميعاً ، فلا يستقيم أن يرجح أحدهما على الآخر بعد ذلك .

(٥) الزيادة من ح . ومحمد بن إسماعيل : هو البخاري الإمام .

[قال أبو عيسى^(١)] : إِنْ فُيَ الْبَابِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُدْبِقِ ، وَعَلِيٍّ ، وَوَحَائِشَةَ ،
وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ ، وَأَنْسَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ،
وَابْنَ عَمْرٍو^(٢) ، وَأُمَّ حَبِيبَةَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَتَمَّامَ بْنَ عَبَّاسٍ^(٣) ،
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَنْظَلَةَ ، وَأُمَّ سَلَمَةَ وَوَائِلَةَ [بْنِ الْأَشْتَعِ^(٤)] وَأَبِي مُوسَى .

٢٣ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [بْنُ سَالِمٍ^(٥)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ [الجهني^(٦)] قَالَ :
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي
لَأَمَرْتُهُمْ بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ
اللَّيْلِ . قَالَ : فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَاةَ فِي السَّجْدِ وَيَتَوَكَّأُ
عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا اسْتَنْ
ثُمَّ رَدَّ^(٥) إِلَى مَوْضِعِهِ » .

[قال أبو عيسى^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) ابن عمر لم يذكر في ج ، وذكر في هـ بعد أم حبيبة .

(٣) تمام : بفتح التاء المثناة وتشديد الميم ، وهو ابن عباس بن عبد المطلب ، أسير أولاده
المشركين ، رأى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لم يسمع منه فرواجه عنه مرسلة .
وحديثه هذا الذي أشار إليه الترمذي رواه أحمد في المسند (رقم ١٨٣٥ ج ١ ص ٢١٤)
وفي إسناده أبو علي الصيقل الزرادي ، وهو مجهول .

(٤) الزيادة من ج و هـ .

(٥) في ج « يردّه » . واستن : مناه استعمل الدواك ، من الاستناب ، وهو انفعال من
الاستناب ، أي يبره عليها .

(٦) الحديث رواه أحمد وأبو داود ، ونقل في عون المعبود (١ : ١٧) عن المنذري أن
النسائي رواه أيضاً ، ولم أجده في سنن النسائي .

١٩

باب

[ما جاء ^(١)] إذا استيقظ أحدكم من منامه ^(٢)

فلا يمس يده في الإناء حتى يغسلها

٢٤ - **عنه** أبو الوليد أحمد بن بكار الدمشقي [يقال : هو ^(٣)]
 من ولد بسر بن أرطاة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) حدثنا الوليد
 بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من
 الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثا ، فإنه
 لا يدري أين باتت يده » ^(٥) .

وفي الباب عن ابن عمر ، وجابر ، وعائشة .

[قال أبو عيسى : و ^(٦)] هذا حديث حسن صحيح .

قال الشافعي : وأحب لكل من استيقظ من النوم ، فائتة كائنت أو غيرها :

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) في س « من لونه » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن بسر بن أرطاة . وانظر

ترجمته في التهذيب (١ : ٥٢) وقارن به بغداد (٤ : ٢٤١) .

(٥) الحديث رواه أحمد والباقون ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٦) الزيادة من ع و ه .

رَأَى لَا يَدْخُلُ يَدُهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يُغْسِلَهَا نِجَاسًا أُدْخِلَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يُغْسِلَهَا
مَكَرًا فَبَدَأَ ذَلِكَ لَهُ. وَلَمْ يُغْسِلْهُ إِلَّا ذَلِكَ الْمَاءَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ نَجَاسَةٌ لَيْسَ
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : إِذَا اسْتَيْقَظَ (١) مِنَ النَّوْمِ (٢) فَلَا مَوْزِئَ الْيَمِينِ
فَادْخُلْ (٣) يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ قَبْلَ أَنْ يُغْسِلَهَا فَإِنَّ جِبَدَ الْإِلَهِ إِلَى يَمِينِهِ (٤) الْيَمِينِ.

وقال إسحق : إذا امتنع من النوم بالليل يقولون اللهم ارحم فلان بئس خلق
يهدى وضوئهم حتى يغفلوا عما : راجع من صلاة : من صلاة

١٢٠ (٧) ١٢١

U.S. DEPARTMENT OF AGRICULTURE

2.

باب

[ما جاء في التسمية عند المصنفين] (٧)

٢٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ [الأنصاري] (٢٨) [وإشرب بن معاوية القمدي] (٢٩)
قَالَ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَةَ عَنْ أَبِي ثَيْمَالٍ الْأَرَمِيُّ (٣٠)

[illegible]

عن رَبَّاحٍ^(١) بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُوَيْطِبٍ^(٢) عن جَدِّهِ عن أبيها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَالِدَهُ^(٣) » .

[قال^(٤)] : وفي الباب عن عائشة ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة^(٥) ، وسهل بن سعد ، وأنس .

قال أبو عيسى : قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد^(٦) .

وقال إسحاق : إن ترك التسمية عامداً أعاد الوضوء ، وإن^(٧) كان ناسياً أو متأولاً : أحزاه .

(١) بفتح الراء وتخفيف الياء الموحدة .

(٢) حويطب : بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الطاء المهملة .

(٣) رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ٨١) وزاد في أوله : « لأصلاة لمن لا وضوء له » ونسبه الحافظ في التلخيص أيضاً (ص ٢٢) إلى أحمد والبخاري والدارقطني والعليل والحاكم . ورواه البيهقي في المعجم الكبير بإسنادين (١ : ٤٣) .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في هـ تقديم أبي هريرة على أبي سعيد .

(٦) إسناده حديث الباب ، وهو حديث سعيد بن زيد : إسناده جيد حسن ، فأبو قتال المروزي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : « في القلب من حديثه هذا ، فإنه اختلف فيه عليه » . ورواه ابن عبد الرحمن فاضل المدينة ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وجدته هي « أسماء بنت سعيد بن زيد » قال الحافظ في التلخيص : « قد ذكرت في الصحابة وإن لم يثبت لها حجة فثلمها لا يسأل عن حالها » وقال أيضاً بعد ترجيح ماورد في الباب من الأحاديث : « والمظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً » وقال أبو بكر بن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله .

(٧) في س « فإن » .

قال محمد بن إسماعيل^(١) : أحسن شيء في هذا الباب حديث ربّاح بن عبد الرحمن .

قال أبو عيسى : وربّاح بن عبد الرحمن عن جدّه^(٢) عن أبيها . وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل .

وأبو نيفال المُرِّي اسمه « ثُمَامَةُ بن حُصَيْن^(٣) » .

وربّاح بن عبد الرحمن هو « أبو بكر بن حُوَيْطِب » مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هذا الحديث ، فقال « عن أبي بكر بن حُوَيْطِب » فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ .

٣٦ - حَدَّثَنَا^(٤) الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ^(٥)

عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضَ^(٦) عَنْ أَبِي نِفَالٍ الْمُرِّيِّ عَنْ رَبَّاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ عَنْ جَدِّهِ يَزِيدَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِثْلَهُ^(٧) .

(١) الزيادة من ع و هـ .

(٢) جدته اسمها « أسماء » كما صرح بذلك البيهقي في السنن وابن حجر في التلخيص نقلًا عنه

ومن الحاكم ، وكذلك سماها في التهذيب والإصابة . ونقل في الإصابة (٦ : ٨ - ٧)

أن الدارقطني روى حديثها في كتاب العال وجمله من روايتها عن النبي صلى الله عليه

وسلم سماه .

(٣) هو « ثُمَامَةُ بن وائل بن حُصَيْن » فَنَسَبَهُ الْمُؤَلِّفُ إِلَى جَدِّهِ .

(٤) في ع « وحدَّثَنَا » .

(٥) في س « بشر بن هرون » وهو خطأ ، فإنه ليس في رواية الكتب الستة من هذا

اسمه ، وإنما هو يزيد بن هرون ، وهو الذي يروى عن يزيد بن عياض ، ويروى عنه

الحسن بن علي الخلواني .

(٦) يزيد بن عياض هذا ضعيف جدا ، رماه مالك وابن معين وغيرهما بالكذب ، وكان

الأجدر بالترمذي أن يدع رواية حديثه ، وقد سبق أن رواه بإسناد جيد ، لأن

عبد الرحمن بن حرملة راوى الإسناد الأول ثقة ، فلا حاجة إلى الانتقال بعده إلى راو

آخر غير ثقة .

(٧) هذا الإسناد لا يوجد في هـ ولا د .

٢١

باب

ما جاء في المضمضة والاستنشاق

٢٧ - حدثنا قتيبة [بن سعيد] (١) حدثنا حماد بن زيد وجابر بن منصور عن هلال بن يساف (٢) عن سلمة بن قيس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْقِزْ» (٣)، وَإِذَا اخْتَضَعْتَ فَأَوْرِزْ» (٤)، قَالَ (٥): وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَانَ، وَأَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ (٦)، وَأَبِي هَاشِمٍ، وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدَى كَرَبٍ، وَوَالِيلِ بْنِ حُجْرٍ (٧)، وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمَضْمَضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ، فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضوءِ حَتَّى مَلَأَ أَعْيُنُ الْعِلْمِ فِي الْوُضوءِ. وَرَأَوْا ذَلِكَ فِي الْوُضوءِ وَالْمَضْمَضَةِ

(١) الزيادة من .

(٢) بكسر الياء وتخفيف السين المهملة، على الأخرى، وقال أيضا بفتح الياء، وقال

«إِسَافٌ» بكسر الهجمة. وصرح النووي بأنه الأشهر عند أهل اللغة، كما قال

الزبيدي في شرح القاموس، ولكن الأشهر عند رواة الحديث «يساف»، بكسر الياء.

(٣) قال القاضي أبو بكر بن العربي: «أَيِ أَدْخَلَ الْمَاءَ فِي الْأَنْفِ»، أَخُوذُ مِنَ الْفَتْحَةِ

وَهُوَ الْأَنْفُ.

(٤) الحديث رواه النسائي (١: ٢٧) وابن ماجه (١: ٨٢)، ورواه أحمد في المسند

(٤: ٣١٣ و ٣٢٩).

(٥) كلمة «قَالَ» ليست في هـ.

(٦) «أَقِيطِ» بفتح اللام وكسر القاف وآخره طاء مهملة، و«صَبْرَةَ» بفتح الصاد المهملة

وكسر الباء الواحدة.

(٧) يضم الحاء المهملة وإسكان الميم.

(٨) بضم الميم وإسكان الميم.

سواء . وبه قول ابن أبي ليلى ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد ، وإسحق .
وقال أحمد : الاستشاق أو كد من المضطربة .

وقال أحمد : الأسطشق أو لد من الصمصم .
قال [أبو عيسى ^(١)] : وقالت طائفة من أهل العلم : يُعْمِدُ فِي الْجَنَابَةِ ،
وَلَا يُمْعِدُ فِي الْوُضُوءِ . وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ .

وقالت طائفة : لا بعيد في الوضوء ولا في الجنابة ، لأنهما سنة من (٧)
 النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تجب الإعادة على من تركها في الوضوء ولا
 في الجنابة . وهو قول مالك والشافعي [في آخره (٨)] .

55

باب

الغرضية والاستشاق من كفة واحد

٢٨ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا إبراهيم بن موسى [الرازي^(٤٦)]
حدثنا خالد بن عبدالله^(٤٧) عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد^(٤٨) قال :

(١) الزيادة من **هـ** .
(٢) في النسخة المطبوعة مع شرح ابن العربي (هـ) ومع خط لا يوافق أي أصل من الأصول.

(٣) الزيادة من ٤٠٠ مالِك والشافعي رحمه الله

(٢) الزيادة من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ في سنة ١٩٨٠

(۱) کتاب : «تواریخ و حقایق ایران» - جلد اول - صفحه ۲۰

(٦) حماد بن زيد عندهم بركة كعب بن مالك بن عوف بالملقاني، وهو غيب

« عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة الخزرجي » صاحب الجليلية المأخوذة من ربه.

انہما واحد قد اخطا .

« رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمُضًا وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ ^(١) ، فَعَمِلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا » .

قال [أبو عيسى ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ .

(١) في جميع الأصول « واحد » بالتذكير إلا في س فإن فيها « واحدة » بالتأنيث وأخفى أن يكون هذا من تصرف للمصحفين في مطبعة بولاق ، ومن المصنف أن عنوان الباب في كل النسخ بما فيها س « من كف واحد » بالتذكير ، والكف يذكر ويؤنث ، كما لله في عون المعبود (١ : ٤٦) عن أبي حاتم الجبتي ، وتقول السيد مرتضى في شرح القاموس عن شيخه ابن الطيب الفاسي قال : « هي مؤنثة » وتذكيرها غلط غير معروف ، وإن جوزته بعضهم تأويلاً . وقال بعض : هي ائمة قليلة . فالصواب أنه لا يعرف ، « ولم يعرفه ابن الطيب عرفه غيره ، والمرة بالأصول الصحيحة ، أما صحيح مسلم فإن جميع الأصول التي عندي من مخطوطة ومطبوعة فيها هذا الحديث « كف واحدة » بالتأنيث (انظر طبعة بولاق ١ : ٨٣) وأما صحيح لأخاري فإن في النسخة اليونانية (الطبعة السلطانية ١ : ٤٩) « كفة واحدة » بالتأنيث فيها وبهاشيتها « كف واحدة » وورسها برمز ابن عساكر ، وكتب بجوارها « قل الأصيل » ، ورواه من كف واحد من الفرع ، وعندي نسخة أخرى مخطوطة تاريخها سنة ٨٣٤ هـ وهي مقروءة على الحافظ إبراهيم بن محمد الخنجي بديره ، وفيها أن رواية ابن عساكر « كف واحد » بالتذكير ، وفي سلك أبي داود في أكثر النسخ « واحدة » بالتأنيث ، وفي بعضها « واحد » بالتذكير ، كما نقله في شرح عون المعبود . وفي سنن النسائي في حديث عبد خير عن علي في صفة الوضوء بإسنادين « ثم مضمض واستنشق بكف واحد » (١ : ٢٧) وكذلك هو في نسخة مخطوطة منه صححها عدت المدينة الشيخ عابد السندی . وفي أبي داود في رواية أخرى من حديث عبد خير من علي (١ : ٤١) « فمضمض وثر من الكف الذي يأخذ فيه » وفي رواية النسائي لهذا الحديث « ثم مضمض واستنشق ثلاثاً من الكف الذي يأخذ به الماء » (١ : ٢٧) وكذلك في مخطوطة للشيخ عابد السندی ، فشكل هذه الأصول الصحيحة تؤيد أن « الكف » يذكر ويؤنث ، وتكون الأصول التي هنا بتذكير كلمة « واحد » : صحيحة مشددة . والحديث رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ٨٢) .

(٢) الزيادة من ح و هـ .

قال أبو عيسى : وحديثُ عبد الله بن زبدرٍ حسنٌ غريبٌ^(١) .
وقد رَوَى مالكٌ وابنُ عيينةٌ وغيرُ واحدٍ هذا الحديثُ عن عمرو بن يحيى
ولم يذكروا هذا الحرفَ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مضطربٌ وأستغشَقَ
حينَ كَفَرٍ وَاحِدٍ^(٢) » ، وإنما ذكره خالدُ بنُ عبد الله ، وخالد [بنُ عبد الله^(٣)]
ثقةٌ حافظٌ عند أهل الحديث^(٤) .
وقال بعضُ أهل العلم : المضطربةُ والاستغشاقُ من كَفَرٍ وَاحِدٍ^(٥) يُجْزِئُ ،
وقال بعضهم : تَقْرِيبُهُمَا^(٦) أَحَبُّ إِلَيْنَا . وقال الشافعيُّ : إنَّ جَمْعَهُمَا في كَفَرٍ
وَاحِدٍ^(٧) فَهُوَ جَائِزٌ ، وإنَّ فَرَقَهُمَا فهو أَحَبُّ إِلَيْنَا .

-
- (١) تبين لك مما مضى أن الحديث رواه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق خالد بن عبد الله
فهو حديث صحيح .
(٢) في س « واحدة » .
(٣) الزيادة من ع .
(٤) قال القاضى أبو بكر بن العربي : « إذا انفرد الحافظ بزيادة فهي مسألة من أصول الفقه
والصحيح قبولها ووجوب العمل بها ، كما بيناه هناك . وانظر تفصيل القول في ذلك
في اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحنا عليه (ص ٥٥ - ٥٨) ولأنما استغرب
الترمذي هذا الحديث لزيادة خالد هذا الحرف ، والرابطة لاتنابق الصيغة كما هو معروف
في علم المصطلح ، وقد قال الترمذي في كتاب الملل من هذا الكتاب (٢ : ٣٤٠ طبعه
بولاق) : « ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، ولأنما تصح إذا كانت
الزيادة ممن يعتمد على حفظه » فهذا وجه صنعه هنا .
(٥) في ه « يفرقهما » .

٢٣

باب

ما جاء في تحليل الأحيية

٢٩ - حدثنا ابن أبي عمير^(١) حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية عن حسان بن علي قال: «رأيت عمار بن ياسر نوحاً فخلل الأحيية»، فقول له: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال^(٢): «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

٣٠ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن علي عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في سلمة^(٣).

(١) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر المديني - بالعين والهمزة المهملةين المفتوحين. وفي نسخة: حدثنا ابن عمير.

(٢) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٣) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١: ٨٥) بالإسنادين عن ابن أبي عمير، ورواه الحاكم في المستدرک (١: ١٤٩) عن طريق هرون بن يوسف عن ابن أبي عمير بالإسنادين أيضاً. ورواه أبو داود الطيالسي (رقم ٦٤٥) عن سفيان بن عيينة بالإسناد الأول فقط.

(٥) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٦) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٧) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٨) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

(٩) في نسخة: «لو قال: تخلل الأحيية لحييتك؟ قال: «وما يمنعني؟ ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلل الأحيية».

قال [أبو عيسى^(١)] : وفي الباب عن ثمان^(٢) ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأنس ، وابن أبي أوفى ، وأبي أيوب .
قال أبو عيسى : وسَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ : قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ :
قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ : لَمْ يَسْمَعْ عَبْدِ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّغْلِيلِ^(٣) .
وقال محمد بن إسماعيل : أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَاصِرِ بْنِ شَقِيقٍ
عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عُثْمَانَ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) «ثمان» لم يذكر في هـ ولا ك . وفي س «وعن عائشة» ، وذكر عثمان هنا جيد ، لأن حديثه سيرويه الترمذي نفسه في هذا الباب .

(٣) أما عبد الكريم فإنه أبو أمية عبد الكريم بن أبي الحارث البصري ، وهو ضعيف جداً ، وطبقته عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد ، وهو ثقة ، ورواى هذا الحديث هو الأول ، أعني أبو أمية ، كما صرح به المؤلف هنا ، وكذلك في إسناد ابن ماجه «عن عبد الكريم أبي أمية» . وقد نقل الترمذي هنا عن ابن عينة أن عبد الكريم لم يسمع هذا الحديث من حسان بن بلال ، وكذلك ابن حجر في التذهيب نقل مثله في ترجمة أبي أمية (٦ : ٣٧٧) من ابن عينة والبخاري . وأما رواية الحاكم في المستدرک فثبتها «عن عبد الكريم الجزري» . وهذا خطأ ، لخالفته سائر الروايات الأخرى . وأما الإسناد الثاني - رواية سعيد بن قتادة - فإنه إسناد صحيح لا مطعن فيه ، وقد نقل ابن أبي حاتم في كتاب اللعل (١ : ٣٧) عن أبيه أنه أخاه بطلا لا تراهما فادخله في مصنفه . لأنه قال : «لم يحدث بهذا أحد سواي ابن عينة عن ابن أبي مَرْبُوبَةَ» . قال ابن أبي حاتم : «صحيح» قال : لو كان صحيحاً لشكان في مصنفات ابن أبي مَرْبُوبَةَ ولم يذكر ابن عينة في هذا الحديث ؟ وهذا أيضاً مما يوهنه «وآخر الكلام فطلب لم يزل يروى» : «ولم يذكر ابن عينة في هذا الحديث سمعاً» أو نحو هذا . وأعله الحافظ ابن حجر بطله ضعيفاً أيضاً فقال في التلخيص (مر ٣٦) : «لم يسمعه ابن عينة من سعيد ، ولا قتادة من حسان» وهذه دعوى ! وأين الدليل عليها ؟ ! ومع ذلك فقد صرح ابن عينة فيه بالسماح ، ففي رواية الحاكم في المستدرک : «قال شقيقان : فحدثنا سعيد بن أبي عروبة» ولذلك صحح الحاكم الحديث وأقره الذهبي فلم يجمعها في تصحيحه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وقال بهذا أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : رأوا تحليل اللحية . ويدّ بقول الشافعي . وقال أحمد : إن سمها عن تحليل اللحية فهو جائز .

وقال إسحاق : إن تركه ناسياً أو مُتَأَوِّلاً أجزاءه ، وإن تركه عامداً أعاد .

٣١ - **حديث** ^(٢) يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل بن عمار بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ » .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث مقدم في ه . قبل قوله « وقال محمد بن إسماعيل » الخ .

(٣) الزيادة من ع و ه .

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٥) وابن الجارود في الملتقى مطولاً (ص ٤٣) والمحام في الاستدراك مطولاً أيضاً من طريق أحمد بن حنبل (١ : ١٤٩) . وقال : « هذا إسناد صحيح » . قد احتجنا - يعني البخاري ومسلم - بجميع روايته غير عاصم بن شقيق ، ولا أحمد بن حنبل في شقيق طمنا بوجه من الوجوه . و نسبنا الحفاظ في الملتقى (ص ٣١) لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ، ونقلنا في التهذيب (٥ : ٦٩) تصحيحه من ابن خزيمة وابن حبان ، ونقلنا فيه عن الملل الكبير للترمذي : « قال محمد : أصح شيء في التحليل عندى حديث عثمان . قلت : إنهم يكلمون في هذا ؟ فقال هو حسن » ، وعاصم بن شقيق ضعفه ابن معين ، وقال النسائي : « ليس به بأس » وذكره ابن حبان في الثقات . وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة .

٢٤

باب

ما جاء [في (١)] مَسْحِ الرَّأْسِ
أَنَّهُ (٢) يَبْدَأُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ

- ٣٢ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ [بْنُ عِيسَى الْقَزَّازِ (٣)] حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ يَمِينًا وَأُذُنًا: بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يَمِينًا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهَا [حَتَّى رَجَعَ (١)] إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (٤) » .
- قال أبو عيسى: وفي الباب عن مُعَاوِيَةَ، وَالْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَةَ، وَعَائِشَةَ .
- قال أبو عيسى: حديثُ عبد الله بن زيد أصحُّ شيء في الباب وأحسنُ .
وبه يقول الشافعيُّ وأحمد وإسحاق .

(١) الزيادة من ع و هـ .

(٢) في ب « أن » .

(٣) الزيادة من ب .

(٤) هذا مختصر من حديث في الموطأ زواية يحيى (١ : ٣٩ - ٤١) ولغظة هنا موافق لما هناك . وهو في موطأ محمد بن الحسن (ص ٤٦ - ٤٧) مع خلاف في بعض الألفاظ .
والحديث رواه أيضاً أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والبيهقي وابن ماجه وغيرهم .

٢٥٠

باب

ما جاء أنه يبدأ بموخر الرأس

٣٣ - حدثنا قتيبة [بن سعيد^(١)] [حدثنا بشر بن الفضل عنعبد الله بن محمد بن عقیل عن الربیع بنت مَعُوذٍ بن عَفْرَاء^(٢) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين : بدأ بموخر رأسه ثم بمقدمه ، وبأذنيه كلتيهما : ثم ورهما وبطونيهما^(٣) » .قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود إسناداً^(٤) .

وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث ، منهم وكيع بن الجراح .

(١) الزيادة من ج .

(٢) « الریم » ضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المكسورة . و « معوذ » ضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الواو المكسورة وآخره ذال معجمة . و « عفراء » ضم العين المهملة وإسكان الفاء . والربيع صحابية أنصارية كانت من المبايعات تحت الشجرة ، وأبوها « معوذ بن الحرث بن رقاعة بن الحرث بن سواد » ونسب إلى أمه عفراء بنت عبيد بن ثعلبة « فاشتهر بذلك » .

(٣) الحديث رواه أحمد في السند (٣٥٨٠ - ٣٥٩) بأسانيد وألفاظ مختلفة . ورواه أبو داود مطولاً (٤٨ : ١) عن مسدد عن بشر ، ورواه ابن ماجه (٨٦ : ١) وروى الحاكم منه مسح الأذنين فقط (١٥٢ : ١) .

(٤) حديث الربيع حديث صحيح ، وإنما انصرف الترمذی على تحسينه ذهباً منه إلى أنه يعارض حديث عبد الله بن زيد ، ولكنهما عن حادثين مختلفين ، فلانماض بينهما =

٢٦

باب

مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً

٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُفَرَّرٍ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِتِ مُعَوِذٍ [ابن عَفْرَاءَ^(١)] : « أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَتَوَضُّأً ، قَالَتْ : مَسَحَ رَأْسَهُ ، وَمَسَحَ مَا أَمْلَلَ مِنْهُ وَمَا أَذْبَرَ ، وَصُدَّغِيهِ وَأَذْبَغِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً » .

قال : وفي الباب عن علي ، وَجَدْتُ طَلْحَةَ بْنَ مُصَرِّفٍ [بن عمرو^(٢)] .

قال أبو عيسى : [و^(٣)] حَدِيثُ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقد رَوَى مِنْ غَيْرِهِ وَجَدْتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً » .

= حن يحتاج إلى الترجيح ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يبدأ بتقديم الرأس ، وكان يبدأ بمؤخره ، وكل جائز .

وأما الفارح العلامة المباركفوري رحمه الله فإنه فهم أن الترمذي حثه للخلاف في عبد الله ابن محمد بن عقييل ، وليس كذلك ، لأن ابن عقييل ثقة ، وقد سبق الكلام عليه في الحديث (رقم ٣) . وآية ذلك أن الترمذي في الباب الآتي صحح حديث الربيع بن طريق ابن عقييل ، وهو نفس هذا الحديث برواية أخرى .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم . وبه يقول جعفر بن محمد ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ،
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : رأوا مسح الرأس مرة واحدة .
حدثنا محمد بن منصور الكلبي قال : سمعت سفيان بن عيينة يقول :
سألت جعفر بن محمد ^(١) عن مسح الرأس : أيجزى مرة ؟ فقال : إيا والله .

٢٧

باب

ما جاء أنه يأخذ رأسه ماء جديدا

٣٥ - حدثنا علي بن خنيسم أخبرنا عبد الله بن وهب حدثنا
عمر بن الحرث عن حبان بن واسع ^(٢) عن أبيه عن عبد الله بن زيد :
« أنه رأى النبي ^(٣) صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ ، وأنه مسح رأسه بماء غير
فَضَّلَ يَدَيْهِ ^(٤) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١) هو جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم .

(٢) حبان : بفتح الحاء المهملة .

(٣) في ح « أن النبي » .

(٤) رواه مسلم مطولا (١ : ٨٣) من طريق ابن وهب ، ورواه أبو داود من طريقه

مختصرا (١ : ٤٦ - ٤٧) .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي لَيْثَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوَّضًا ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ ^(١) » .

(١) هكذا في ح وهي من أصح الأصول . وفي هـ و ك « بماء غير فضل يديه » وفي س « بماء غير من فضل يديه » . وهذا الموضع من المواضع المشككة في كتاب الترمذی ، وتحقيقه عسير ، فإن الترمذی عقد الخلاف في هذا الحرف بين عمرو بن الحارث وبين ابن لهيعة ، ففسده أن رواية كل منهما تخالف الأخرى ، ولذلك رجح رواية ابن الحارث ، وبفهم من كلامه أن رواية ابن لهيعة تدل على أن مسح الرأس لم يكن بماء جديد ، بل كان بفضل الماء ، أعني بالبلل الذي في اليدين ، وقد اضطرب الشراح هنا في ضبط للكلمة ، فبعضهم ضبطها « بماء غير فضل يديه » وجعل « ما » موصولة و « غير » بفتح التين والباء ، أى فعلا ماضيا . وأعرب « فضل » بالياء بدلًا من « ما » الموصولة وهو تمكثف شديد . والقدی أظنه أن نسخة الترمذی إما أن تكون « بماء غير من فضل يديه » أى بما بقي ، لأن « غير » معناها « بقى » والغابر : الباقي . هذا إذا ثبت في النسخ حرف « من » ، وإذا لم يثبت كان الراجع « بماء غير فضل يديه » وتضبط « غير » بضم التين ولما كان الباء ، وهي بمعنى الباقي ، قال في اللسان : « وغير كل شيء بقيته » . وهذا كله لضبط الرواية عند الترمذی على ما فهمه هو من التفسير بين روايتي ابن الحارث وابن لهيعة . وقد أخطأ الترمذی في هذا ، أو أخطأ أحد شيوخه الذين بينه وبين ابن لهيعة في الرواية ، وهو لم يذكرهم حتى يتعرف درجاتهم من الضبط والإتقان . والصراب أن رواية ابن لهيعة كرواية عمرو بن الحارث . فقد رواه الدارمی في مسنده (١ : ١٨٠) قال : « حدثنا يحيى بن حسان ثنا ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد المازني قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مَوْضًا بالحنفة ، فتمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثًا ، ثم غسل يديه ثلاثًا ثم مسح رأسه ، وغسل رجله حتى أغطاها ، ثم مسح رأسه بماء غير فضل يديه » قال أبو محمد - هو الدارمی - : يريد به تفسير مسح الأول . هذا نص رواية الدارمی ، وهو إمام ثقة حجة ، وشيخه يحيى بن حسان كان ثقة مأمونًا عالمًا بالحديث . وقد فهم الدارمی الحديث على وجهه ، وأنه كرواية عمرو بن الحارث ، ولذلك جعل عنوان الباب الذي ذكره فيه « باب : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ لرأسه ماءً جديدًا » ورواه أحمد في المسند (٤ : ٣٩ و ٤٠) وصريتن عن موسى بن داود عن ابن لهيعة ، وفيه « بماء غير فضل يديه » ورواه أيضاً مرة ثالثة (ص ٤١) عن =

ورواية عمرو بن الحرث عن حبان أصح ، لأنه قد روي من غير وجه
 هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أخذ لرأسه ماء جديداً » .
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وأول أن يأخذ لرأسه ماء جديداً .

٢٨

باب

[ما جاء في ^(١) مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما]

٣٦ - حدثنا حدثنا عبد الله بن إدريس عن [محمد ^(٢)]
 بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس : « أن النبي
 صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه : ظاهرهما وباطنهما ^(٣) » .
 [قال أبو عيسى ^(٤)] : وفي الباب عن الربيع .

= الحسن بن موسى عن ابن لهيعة ، قريباً من رواية الدارمي ، ورواه مرة رابعة
 (من ٤٩ - ٤٢) عن علي بن إسحق وعتاب عن ابن المبارك عن ابن لهيعة ، وفيه :
 « بماء من غير فضل يده » . فظهر لنا من كل هذا أن نقل الترمذي عن ابن لهيعة أن
 روايته بخالفة لرواية ابن الحرث : نقل غير صواب ، والله أعلم .

(١) الزيادة من ع . و .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) رواه النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وابن حبان ، وصححه ابن خزيمة وابن منده .

(٤) الزيادة من ع .

قال أبو عيسى: [و^(١)] حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحَّحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : يَرَوْنَ مَسْحَ الْأَذْنَيْنِ : ظُهُورَهُمَا
وَيَطْوِيَهُمَا .

٢٩

باب

مَا جَاءَ أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ

٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَانَ بْنِ دَرَيْمَةَ عَنْ
شَهْرِ^(٢) بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَفَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَقَالَ : الْأَذْنَانِ
مِنْ الرَّأْسِ » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٣)] : قَالَ : قُتَيْبَةُ قَالَ حَمَادٌ : لَا أَدْرِي ، هَذَا مِنْ قَوْلِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ ؟
قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ^(٤)] لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِذَلِكَ^(٥) الْقَائِمُ^(٦) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) شهر : بفتح العين اللجمة وإسكان الملهة ج .

(٣) الزيادة من ج و هـ .

(٤) الزيادة من ج .

(٥) في ج « بذلك » .

(٦) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٠) عن مسدد وقتيبة عن حماد بن زيد . وهمل شك =

والعجل هل هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

== حماد كما نقله الترمذی . ورواه أيضاً عن سليمان بن حرب عن حماد ، وقال : « قال سليمان بن حرب : يقولها أبو أمامة » . ورواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن محمد بن زياد عن حماد بن زيد بإسناده بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأذنان من الرأس » ، وكان يمسح رأسه مرة ، وكان يمسح الأذنين » . وهذا اللفظ لا يخلو أن تكون كلمة « الأذنان من الرأس » مدرجة في الحديث ، بل هو نص في أنها من اللفظ النبوي . وقد أطال العلماء البحث في هذه الكلمة : وهل هي مدرجة من كلام أبي أمامة أو مرفوعة ؟ ورجح كثير منهم الإدراج . انظر التلخيص (ص ٣٣) ونصب الراية (١ : ١٠ - ١٢) والراجح عندي أن الحديث صحيح . فقد روى من غير وجه بأسانيد بعضها جيد ، وبؤيد بعضها بعضاً . ونقل الزيلعي في نصب الراية عن كتاب الإمام لابن دقيق العيد أنه قال في حديث أبي أمامة : « وهذا الحديث معول بوجهين : أحدهما الكلام في شهر بن حوشب ، والثاني الشك في رفعه . ولكن شهر وثقه أحمد ويحيى والعجل يعقوب بن شببة . وسنان بن ربيعة أخرجه له البخاري ، وهو وإن كان قدلين فقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال ابن معين : ليس بالقوي » بالحديث عندنا حسن ، والله أعلم » . ثم نقل عن البيهقي في سننه أنه قال : « حديث الأذنان من الرأس » أشهر لإسناده فيه حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ، وكان حماد يشك في رفعه في رواية تلبية عنه ، فيقول : لأدري من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي أمامة ؟ . وكان سليمان بن حرب يرويه عن حماد بن زيد ويقول : هو من قول أبي أمامة » ثم قال الزيلعي : « قلت : وقد اختلف فيه على حماد ، فوقفه ابن حرب عنه ، ورفع أبو الربيع ، واختلف أيضاً على مسدد عن حماد ، فروى عنه الرفع » ، وروى عنه الواقفي ، ولما رفع ثقة حديثاً ووقفه آخر ، أو فعلهما شخص واحد في وقتين - ترجح الرابع ، لأنه أتى بزيادة ، ويجوز أن يسم الرجل حديثاً فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر . وهذا أولى من تليظ الراوي » . ثم نقل حديث « الأذنان من الرأس » من حديث عبد الله بن زيد مرفوعاً من سنن ابن ماجه ، وقال : « هذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواه » وهو كما قال . ثم نقله من حديث ابن عباس مرفوعاً أيضاً من سنن الدارقطني من طريق أبي كامل الجعدي عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . ثم قال : « قال ابن القطان : لإسناده صحيح لاتصاله وثقة رواه » قال : وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده ، وقال : لأن إسناده وهمه . ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم :

وَمَنْ بَعْدَهُمْ : أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(١) ، وَاحِدٌ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ ، وَمَا أَدْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ .

قَالَ إِسْحَاقُ : وَأُخْبِرْتُ أَنَّ يَمْسُحَ مُقَدِّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ ^(٢) ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ الرَّأْسِ .

[وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هَا سُنَّةٌ عَلَى جَيِّئِ لَهَا : يَمْسَحُهَا بِمَا جَدِيدٌ ^(٣)] .

== عليه وسلم مرسلًا ، وتبعه عبد الحق فذلك . وقال : إن ابن جريج القيادي الحديث عليه يروى عنه عن سليمان بن موسى عن الثوري عن أبيه وعلمه مرسلًا ، قال : وهذا ليس بقدر فيه ، وما يتم أن يكون فيه حديثان : مسند ومرسل . انتهى . ثم قال الأزهري : « فانظر كيف أعرض البيهقي عن حديث عبد الله بن زيد وحديث ابن عباس هذين ، واشتغل بحديث أبي أمامة ؟ ! وزعم أن إسنادهم أشهر لإسناد لهذا الحديث ، وترك هذين الحديثين وهما أثبت منه ! ! ومن هذا يظهر نقاباه » . وكتب الحافظ ابن حجر بخطه على نسخة نصيب الراية المحفوظة بدار الكتب المصرية « انتهى » . لا يقال إن حديث أبي أمامة أشهرهما ، ولا يلزم من الشهرة الصحة ، ولا غيرها . وأما كون حديث ابن عباس وابن زيد أثبت منه فلا يلزم منه الشهرة الموجودة في حديث أبي أمامة ، فأمله . وهذا من الحافظ تكلف واضح في الدفاع عن البيهقي ، ولو كان يفهم أنه موافق على صحة حديثي ابن عباس وعبد الله بن زيد . ولا يخفى والله الأزهري دقيق مطابق للقواعد الصحيحة عند علماء هذا الفن .

(١) لم يذكره الشافعي في كتابه .

(٢) في نسخة : « م مع وجهه » .

(٣) الزيادة من ع .

٣٠

باب

[ما جاء في تحليل الأصابع]

٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَّادٌ قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ

أَبِي حَاشِمٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ^(١) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ^(ص)
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ » .قَالَ^(٢) : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْمُسْتَوْرِزِ ، وَهُوَ^(٣) ابْنُ شَدَّادٍ
الْقَهْرِيِّ^(٤) ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ .قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) « لقيط » : بفتح اللام وكسر القاف ، و « صبرة » : بفتح الصاد المهملة وكسر الباء .
الموحدة وفتح الزاء .

(٣) في ج « رسول الله » .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ و زهـ .

(٥) في ج « هو » بدون حرف المطف .

(٦) قوله « وهو ابن شداد القهري » ليس في هـ و زهـ .

(٧) الحديث رواه أحمد (٤٠ : ٣٣) عن وكيع . ورواه أبو داود مطولاً (٩ : ٥٤) -

٥٥ . ورواه النبائي (١ : ٣٠ - ٣١) وابن ماجه (٩ : ٨٧) كلاماً بلفظ

« أَسْبَغِ الْوُضُوءَ وَخَلِّلِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ » . ورواه الحاكم (٩ : ١٤٧ - ١٤٨) -

مطولاً بأسانيد متعددة وصحة ورواه مختصراً (٩ : ١٨٢) . ورواه ابن الجارود

(ص ٤٦) والبيهقي (١ : ٥١ و ٧٦) . ونسبه الشارح أيضاً لابن خزيمة وابن

حبان ، وقال : « وصحة البيهقي وابن القطان » . ورواه ابن حجر في الإصابة في ترجمة

الليط (٦ : ٨) بإسناده من طريق الفضل بن دكين عن الثوري ، وقال : « هذا حديث

صحيح » .

والمثل على هذا عند أهل العلم لأنه يُحَلَّلُ أصابع رجلاه في الوضوء وبه
يقول أحد وإسحق . وقال إسحق : يُحَلَّلُ أصابع يديه ورجليه في الوضوء .
وأبو هاشم اسمه « إسماعيل بن كثير المكي »^(١) .

٣٩ — حدثنا إبراهيم بن سعيد [هو ^(٢)] الجوهري ^(٣) حدثنا :

سعد ^(٤) بن عبد الحميد بن جعفر حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى
ابن عتبة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » .
قال أبو عيسى ^(٥) : هذا حديث حسن غريب ^(٦) .

٤٠ — حدثنا قتيبة حدثنا ابن لحيمة عن يزيد بن عمرو ^(٧) عن

أبي عبد الرحمن الحبلي ^(٨) عن السعفوري بن شداد الفهرري قال : « رَأَيْتُ
النبي صلى الله عليه وسلم إِذَا تَوَضَّأَ ذَلِكَ ^(٩) أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ يَخْتَصِرُهُ » .

(١) كلمة « المكي » ليست في هـ و ك .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) قوله « هو الجوهري » ليس في هـ و ك .

(٤) في ع « سعيد » وهو خطأ .

(٥) الزيادة من ع و هـ .

(٦) في ب « غريب حسن » . والحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٧) عن إبراهيم سعيد
شيخ الترمذي بهذا الإسناد ، ونقله : « إِذَا قُتِلَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ وَاجْعَلِ
الْيَمَاءَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . والحديث في إسناده صالح مولى التوأمة ، وقد
اختلف في آخر عمره ، ولكن موسى بن عتبة سمع منه قبل اختلاطه ، ولذلك حسنه
البخاري كما نقل الحافظ في التلخيص (ص ٣٤) .

(٧) في ع « عمر » وهو خطأ .

(٨) « الحبلي » بالماء المهملة والياء الموحدة المصومتين .

(٩) في ب « يخلل » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول : وهو أصح ، لأن الحافظ نقل
في التلخيص (ص ٣٤) أن « يخلل » رواية ابن ماجه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، (۱) غريب لا نعرفه (۲) إلا من حديث ابن لهيعة (۳) .

۳۱

باب

ما جاء : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »

٤٩ - جَرِّشَ قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » .

قال (٤) : وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وجابر ، وعبد الله

(١) كلمة « حسن » ليست في هـ و له .

(٢) في س « حتى لا نعرفه » وكلمة « حتى » لا موضع لها هنا .

(٣) الحديث رواه أحمد (٢٢٩ : ٤) بثلاثة أسانيد ، وأبو داود (٥٧ : ١) وابن ماجه

(٨٧ : ١) كلهم من طريق ابن لهيعة . وقد صرح الترمذی بإسراده به ، ولكنه

ليس كذلك ، فقد قال الخافظ في التلخيص (ص ٣٤) : « تابعه الليث بن سعد وعمر بن

بن الحرث ، أخرجه البيهقي وأبو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق

ابن وهب عن الثلاثة ، وصححه ابن القطان » . ورواه أيضاً ابن عبد الحكم في فتوح

ميجور (مج ٢٦١ نسخة إيدني سنة ١٦٢٠) من طريق ابن لهيعة .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ و له .

بن الحرث هو ابن^(١) جزء الزبيدي^(٢)، وممقيب^(٣)، وخالد بن الوليد،
وشرحبيل بن حسنة^(٤)، وعمرو بن العاص^(٥)، وزيد بن أبي سفيان.
قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح^(٦).
وقد روى^(٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ
وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ»^(٨).

(١) في ع «وابن» وهو خطأ واضح.

(٢) «جزء» بفتح الجيم وإسكان الزاي، و«الزبيدي» بضم الزاي وفتح الموحدة.
وكلمة «الزبيدي» ليست في ع وقوله «هو ابن جزء الزبيدي» ليس في ه و ك.
(٣) «ممييب» بضم الميم وفتح العين المهملة وقبل اللغاف وبها ياءان مثانان، وهو ممييب
بن أبي فاطمة الدوسي وفي ع «وممييب بن خالد بن الوليد» وهو خطأ.

(٤) «شرحبيل» بضم الشين المعجمة وفتح الراء وإسكان الجاء المهملة، وهو شرحبيل
ابن عبد الله بن المطاع. و«حسنة» بجاء وسين مهملتين مفتوحتين - لئلا يُلغى لها أمه
وقيل لأنها تبنته هو وأخاه عبد الرحمن.

(٥) في س «العاصي».

(٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

(٧) في ع و ه «وروى».

(٨) قال المنذرى في الترغيب (١ : ١٠٤). «هذا الحديث الذي أشار إليه الترمذي رواه
الطبراني في الكبير وابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي
مرفوعاً، ورواه أحمد مرفوعاً عليه». وكذلك نسبة الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٤٠).
إلى الطبراني مرفوعاً وأحمد مرفوعاً. ولكن الحديث في مسند أحمد (٤ : ١٩١)
في موضعين من طريق ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن عتبة بن مسلم عن عبد الله
ابن الحرث قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا إسناده صحيح،
وكذلك رواه البيهقي في السنن الكبرى (٦ : ٢٠) من طريق يحيى بن بكير عن
الليث عن حيوة عن عتبة بن مسلم، وكذلك رواه ابن عبد الحكم في الفروع (١ : ٢٢٩).
(س ٢٩٩) من طريق الليث بن سعد وابن لهيعة ونافع بن يزيد كلهم عن حيوة عن
عتبة. وهذه أسانيد صحاح كلها.

قال: ^(١) وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْفَنَدَنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ أَوْ جُوزَ بَانٍ ^(٢) .

٣٣

باب

مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَدَادٌ وَفَقِيهَةٌ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ [ع قَالَ] ^(٣) : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ^(٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَمَّاهُ بَنِي بَسَّارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ^(٥) » .
قال أبو عيسى ^(٦) : وَفِي الْبَابِ مِنْ عُمَرَ ، وَجَابِرٍ ^(٧) ، وَزُبَيْدَةَ ، وَأَبِي رَافِعٍ ، وَابْنِ الْفَرَكَ ^(٨) .

(١) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ .

(٢) في ب « خفين أو جوربين » وهو الخن .

(٣) زيادة « ح » من ع و هـ وزيادة « قال » من ع .

(٤) في ب « من سفیان » وسفيان هو الثوري .

(٥) الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٦) قوله « قال أبو عيسى » ليس في هـ .

(٧) في ع « من جابر وعمر » .

(٨) ابن الفاكه هو : سبرة - بفتح السين المهملة وإسكان الباء الواحدة - بن الفاكه . =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وحديث ^(٢) ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

وروى رشدين بن سعد ^(٣) وغيره هذا الحديث عن الضحّاك بن شرحبيل عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حماد بن الخطّاب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرّة مرّة » .

قال ^(٤) : وليس هذا بشيء ^(٥) . والمعحيح ما روى ابن عجلان ، وهشام ابن سعد ^(٦) ، وسفيان الثوري ، وعبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

== وحديثه رواه البغوي في معجمه ، كما ذكره الميني في شرح البغاري (ج ٣ ص ٣) وفي إسناده عدي بن الفضل التيمي ، وهو ضعيف جدا .

(١) الزيادة من ع و هـ

(٢) في هـ « حديث » بدون واو المعطف .

(٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وكسر الدال .

(٤) كلمة « قال » ليست في هـ .

(٥) رواية رشدين التي أشار إليها الترمذي رواها ابن ماجه (١ : ٨٧) وإسنادهما

ضعيف ، لضعف رشدين بن سعد . ولكن الشارح أشار إلى أن ابن لهيعة رواها أيضاً عن الضحّاك ، ولم أعلم عليها ، فإن ثبت هذا صح إسنادهما ، لأن ابن لهيعة ثقة .

(٦) في ع « هشام بن سعيد » وهو خطأ .

٣٣

باب

ما جاء في الوضوء مرّتين مرّتين

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ [هُوَ^(٢)] الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(٣) » .
[قَالَ أَبُو عِيسَى : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ^(٤)] .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل ، وهو إسناد حسن صحيح^(٥) .

(١) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الواحدة وآخره موحدة أخرى .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٥٢) عن أبي كريب محمد بن عبد الله ، ورواه البيهقي (١ : ٧٩) من طريق الحسن بن علي بن عفان العاصمي ، كلاهما عن زيد بن حباب . ورواه ابن الجارود (ص ٤٣) عن محمد بن يحيى عن غبدة بن صالح العبلي عن عبد الرحمن بن ثابت .

(٤) كتب العلامة الفصح أحمد الرافعي بخطه بمحاكية لخطه عند قوله « حسن غريب » ما نصه « قلنا متعلق بالحديث ، وما يعمو بالإسناد ولا يلزم من قرابة الحديث قرابة الإسناد ولا عكسه ، وإيضاحه في مصطلح الحديث » .

وهذا غير جيد ، لأن المتن معروف من غير هذا الإسناد ، ولأنما القرابة في الإسناد =

قال أبو هبسى : [وقد روى همام عن عامر الأحول عن عطاء] عن
 أبي هريرة ^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً .

٣٤

باب

ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً

٤٤ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
 صفيان عن أبي إسحاق عن أبي حية ^(٢) عن علي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم
 توضأ ثلاثاً ثلاثاً » ^(٣) .

= حيث انفرد به ابن ثوبان ، ثم صحح الترمذي الإسناد نفسه ، ولا منافاة بين القراءة
 والصحة . وفي هذا الموضع في جميع الأصول : « وفي الباب عن جابر » حتى في نسخة ج .
 مع أنه سبق ذلك من قبل فيها ، والصواب حذفه إذا أثبتنا الأول ، أو حذف الأول
 وإثبات الثاني .

(١) هذا نص ما في ج . وفي باقي الأصول « وقد روى من أبي هريرة » وحدث أبي هريرة
 من رواية همام عن عامر زواة أحمد في المسند (رقم ٨٥٢٠ ج ٢ ص ٢٤٨) وإسناده
 صحيح . ولأبي هريرة حديث آخر في الباب عند ابن حبان (٨٣ : ١) من طريق
 ميمون بن مهران عن عائشة وأبي هريرة ، وإسناده صحيح أيضاً .

(٢) « حية » بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية . وأبو حية هو ابن قيس الزاهدي
 الهمداني الحارثي ، وهو ثقة ، ولا يعرف اسمه .

(٣) الحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وإسناده صحيح ، وصحاح مطبوع
 برقم (٤٨) .

قال أبو عيسى^(١) : وفي الباب عن عثمان ، وقائشة^(٢) ، والربيع ،
 وآبن عمر ، وأبي أمامة ، وأبي رافع ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاوية ،
 وأبي هريرة ، وجابر ، وعبد الله بن زيد ، وأبي [بن كعب^(٣)] .
 قال أبو عيسى : حديث على أحسن شيء في هذا الباب وأصح ، [لأنه
 قد روي من غير وجه من على رضوان الله عليه^(٤)] .
 والعمل على هذا عند عامة أهل العلم : أن الوضوء يُجزئ مرة [مرة^(٥)]
 ومرة^(٦) . أفضل^(٧) . وأفضلهُ ثلاث . وليس بعده شيء .
 وقال ابن المبارك : لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يأنم .
 وقال أحمد وأحمد : لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى .

- (١) « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ و ك .
 (٢) عائشة ذكرت في هـ و ك بعد ابن عمر ، وفي ب بعد أبي أمامة .
 (٣) الزيادة من ع . وفي هـ و ك « وأبي ذر » بدلا من أبي بن كعب ، وهو خطأ ،
 ويؤيد أن الصواب ما هنا أن الشوكاني في نيل الأوطار نقله عن الترمذي كما هنا .
 (٤) الزيادة من ع .
 (٥) الزيادة من ع و هـ .
 (٦) كذا في جميع الأصول ، وهو جائز : أن يكون معطوفا على ما قبله ، ولكن الأولى أن
 يكون مبتدأ مرفوعا .

٣٥

باب

[ما جاء ^(١) في الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً]

٤٥ — حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا شريك عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ^(٢) » قال : نعم .

٤٦ — قال أبو عيسى : وروى وكيع بهذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية قال : قلت لأبي جعفر : حدثك جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ^(٣) » قال نعم ^(٤) . [و ^(٥)] حدثنا بذلك هناد وقتيبة . قال : حدثنا وكيع عن ثابت [بن أبي صفية ^(٦)] .

[قال أبو عيسى ^(٥)] : وهذا أصح من حديث شريك ، لأنه قد روي

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) رواه أيضاً ابن ماجه من طريق شريك (٦ : ٨٣) .

(٣) في ب « توضأ بعد وضوئه مرة مرة » وزيادة « بعد وضوئه » خطأ صوفى ، لا معنى لها في الكلام ، وليست في الأصول الصحيحة .

(٤) الفرق بين رواية وكيع ورواية شريك أن وكيعاً ذكر الوضوء مرة مرة ، وشريكاً ذكره بالثلاثة الأحوال .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من ب .

من غير وجه هذا من ثابت نحو رواية وكيع . وشريك كثير الغلط^(١) .
وثابت بن أبي صفيّة هو « أبو حمزة الثمالي »^(٢) .

٣٦

باب

[ما جاء^(٣)] فيمن يتوضأ^(٤) بعد وضوئه مرتين

وبعضه ثلاثاً

٤٧ - حدثنا [محمد^(٥) بن أبي عمر] حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ : فغسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يديه مرتين مرتين ، ومسح برأسه ، وغسل رجليه [مرتين] »^(٥) .

(١) شريك هو ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، وهو ثقة مأمون كما قاله ابن سعد . والمطأ لا يأمن منه لسان ، ولكن زيادة الثقة مقبولة ، وإنما نلجأ إلى الترجيح بين الثقات إذا خالف بعضهم بعضاً ، أما إذا زاد أحدهم شيئاً لم يروم الآخر ، ولم يكن بين الروايتين تعارض : فلا موضع للترجيح ، بل نقبل الراءد ، إذ هو بمثابة حديث آخر رواه الثقة .

(٢) « الثمالي » يضم التاء المثلثة وتخفيف الميم ، نسبة إلى « ثمالة » بطن من الأزد . وثابت هذا ضعيف الحديث .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) ن ه و ك « توضأ » .

(٥) الزيادة نقلها الخارج من « نسخة قلمية عتيقة صحيحة » كما وصفها بذلك .

قال أبو عيسى: [و^(١)] هذا حديث حسن صحيح^(٢) .
وقد ذكر في غير حديث: « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ
بعض وضوئه مرة وبعضه ثلاثاً » .
وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك: لم يروا بأساً أن يتوضأ الرجل
بعض وضوئه ثلاثاً ، وبعضه مرتين أو مرة^(٣) .

٣٧

باب

[ما جاء^(٤)] في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟

٤٨ — حدثنا هناد وقتيبة^(٥) قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق
عن أبي حية قال: « رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقأهما ، ثم
مضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وذراعيه ثلاثاً ، ومسح
برأسه مرة ، ثم غسل قدميه إلى الكعبين ، ثم قام فأخذ فضل طهوره^(٦) »

(١) الزيادة من س .

(٢) قال المصنف: « أخرجه البخاري ومسلم مطولاً » .

(٣) في ع هنا زيادة « قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن زهد في هذا حسن صحيح »
وكذلك في س ولكن بدون كلمة « في » وهذا تكرار لم نجد وجهاً لإنباته
في أصل الكتاب .

(٤) الزيادة من ع و س .

(٥) في هـ و هـ « قتيبة وهناد » .

(٦) في س « فضل وضوءه » وما هنا هو الذي في سائر الأصول .

فَشَرِبَهُ وَهُوَ قَائِمٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَحَبُّتُ أَنْ ^(١) أَرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طَهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

[قَالَ أَبُو عَاسِي ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَارَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالزُّبَيْرِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَيْسٍ ، وَعَائِشَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(٣)] .

٤٩ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَسِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ : ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ قَالَ : « كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طَهُورِهِ بِكَفِّهِ ^(٤) فَشَرِبَهُ » . قَالَ أَبُو عَاسِي : حَدِيثٌ عَلَى رِوَاةِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ وَالْحَارِثِ ^(٥) عَنْ عَلِيٍّ . وَقَدْ رَوَاهُ ^(٦) زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَاقِمَةَ ^(٧) عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٨)] حَدِيثُ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ .

(١) في ج حذف « أن » .

(٢) الحديث مضمي مختصراً برقم (٤٤) .

(٣) الزيادة من ج . وفي هـ و ك حذف « قال أبو عيسى » .

(٤) الزيادة من ج . وعائشة ذكرت في ب بعد ابن عباس ، وفي هـ و ك بعد عبد الله بن عمرو .

(٥) في ب « بكفيه » وهو خطأ وخالف إسناده الأصول .

(٦) عبد خير هو الهمداني الكوفي ، والحارث : هو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي .

(٧) في ب « وقد روى » .

(٨) خالد بن علقمة كنيته « أبو حية » وهو وادعي همداني ، وهو غير « أبي حية بن قيس » .

الذي روى عن علي مباشرة حديث الوضوء فيما مضى (رقم ٤٤) .

(٩) الزيادة من ج .

وهذا حديث حسن صحيح .

[قال] : وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَائِثَةَ ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَأَسَمَ أَبَيْدَ ، فَقَالَ : « مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ » ^(١) ، [مَنْ عَيْدٌ خَيْرٌ مِنْ عَلِيٍّ] ^(٢) .
 قَالَ : وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ : عَنْ خَالِدِ بْنِ عَائِثَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ .
 [قَالَ] ^(٣) : وَرَوَى عَنْهُ : عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ ، وَثَلَّ بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحُ : « خَالِدُ بْنُ عَائِثَةَ » ^(٤) .

(١) « عُرْفُطَةُ » بِهَمْزٍ عَلَى الْمُهْمَلَةِ وَاسْتِثْنَاءِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْقَاءِ وَتَنْجِيزِ الْوَاوِ لِلْمُهْمَلَةِ .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) الزيادة من ت . وقوله « عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ » لم يذكر في ج .

(٤) هكذا ذهب القمي إلى أن شُعْبَةَ أَخْطَأَ فِي اسْمِ شَيْخِهِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ (١ : ٢٧) فَإِنَّهُ رَوَى حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَائِثَةَ ، ثُمَّ رَوَى حَدِيثَ شُعْبَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « هَذَا خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَائِثَةَ » ، لَيْسَ مَالِكُ ابْنِ عُرْفُطَةَ . وَكَذَلِكَ صَنَعَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤١ ، ٤٢) فَرَوَى الْحَدِيثَ مِنْ طَرَفَيْنِ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَائِثَةَ ، ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرَفَيْنِ شُعْبَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ عُرْفُطَةَ . ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : « وَمَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ إِذَا هُوَ خَالِدُ بْنُ عَائِثَةَ ، أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ أَبُو عَوَانَةَ يَوْمًا : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو الْأَغْضَبُ : رَحِمَكَ اللَّهُ أَيُّ هَوَانَةٍ إِذَا هَذَا خَالِدُ بْنُ عَائِثَةَ ، وَلَيْكُنْ شُعْبَةُ غَطَّى شَيْخَهُ ؟ فَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ : هُوَ فِي كِتَابِي خَالِدُ بْنُ عَائِثَةَ ، وَلَيْكُنْ قَالَ شُعْبَةُ هُوَ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَالِكِ ابْنِ عُرْفُطَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَسَمِعَهُ قَدِيمٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَائِثَةَ . وَسَمِعَهُ حَتَّى خَيْرٌ . كَأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى الصَّوَابِ » .
 وَهَذَا الَّذِي قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي شَأْنِ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ لَمْ يَوْجَدْ فِي كُلِّ نَسْنِ ، وَإِنَّمَا وَجَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْبَسَدِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ (٣ : ١٠٨) وَكَأَنَّهُ فِي عَوْنِ الْمَسْجُودِ عَنْ كِتَابِ الْأَطْرَافِ لِلْحَافِظِ الْمَزِينِيِّ .
 وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الْحَافِظُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْمِلَلِ (رَقْمُ ١٤٥٠ ج ١ ص ٥٦) =

« وم فيه شعبة » . قال ابن حجر في التهذيب : « وقال البخاري وأحمد وأبو حاتم وابن حبان في الثقات وجماعة : « وم شعبة في تسميته ، حيث قال مالك بن عرفة » . وطاب بعضهم على أبي عوانة كونه كان يقول خالد بن علفمة مثل الجماعة ، ثم رجع عن ذلك ، حين قيل له : إن شعبة يقول مالك بن عرفة ، وقال : شعبة أعلم مني . وحكاية أبي داود تدل على أنه رجع عن ذلك ثانياً إلى ما كان يقول أولاً ، وهو الصواب » .

وهذا الإسناد قد جعله علماء المصالح مثالا لتصحيح السماع ، أي أن الراوي يسمى الاسم أو الكلمة فتقع في أذنه على غير ما قال محدثه ، فيرويه عن مصنفه . انظر مقدمة ابن الصلاح يشرح العراق (ص ٢٤١) وتدريب الراوي (ص ١٩٧) وشرحنا على ألفية الصيوطي (ص ٢٠٥) وشرحنا على اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٢٠٧) . وقد روى أحمد بن حنبل في مسنده (٦ : ١٧٢) عن محمد بن جعفر وخفاف عن شعبة عن مالك بن عرفة عن عبد خير عن عائشة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحشم والزفت » ثم رواه أيضا (٦ : ٢٤٤) عن روح عن شعبة قال : حدثنا مالك بن عرفة « وقال أحمد : « إنما هو خالد بن علفمة الحمدي » ، وم شعبة » . وأما أحمد فقد كثيرا فيها قالوه هنا : أما زعم أن تغيير الاسم إلى « مالك بن عرفة » من باب التصحيف فإنه غير مفهوم ، لأنه لا شبه بينه وبين خالد بن علفمة في الكتابة ولا في النطق . ثم أين موضع التصحيف ؟ وشعبة لم ينقل هذا الاسم من كتاب ، إنما الشيخ شيخه ، رآه بنفسه ، وسمع منه يذله ، وتحقق من اسمه ! فم قد يكون عرف اسم شيخه ثم أخطأ فيه ، ولكن ذلك بعيد بالنسبة إلى شعبة ، فقد كان أعلم الناس في عصره بالرجال وأحوالهم ، حتى لقد قالوا عنه : إنه لا يروى إلا عن ثقة ، وفي التهذيب عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : « كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن » ، يعني في الرجال وبصره بالحديث وثبته وتثبتته للرجال » . وفيه من تاريخ ابن أبي خيثمة : قال شعبة : ما رويت عن رجل حديثاً إلا أثبتته أكثر من مرة ، والذي رويت عنه ، عفرة أثبتته أكثر من عشر مرار « فقل هذا الرجل في تحريره وتوفقه في شيوخه لا يظن به أن يجهل اسم شيخه الذي روى عنه وأما أكثر من مرة كما يقول . نعم قد يخطئ في شيء من رجال الإسناد ممن فوق شيخه ، أما في شيخه نفسه فلا . أما الحكاية عن أبي عوانة التي نقلها أبو داود ، فإنها إن صححت لا تدل على خطأ شعبة ، بل تدل على خطأ أبي عوانة ، وأما أنظنها غير صحيحة ، فإن أبا داود لم يذكر من حديثها عن أبي عوانة . ولما الثابت لإسناده أن أبا عوانة روى عن خالد بن علفمة ، وروى عن مالك بن عرفة ، فظاهر عندهما راويان . وأن أبا عوانة سمع من كل واحد منهما .

٢٨

باب

[مَا جَاءَ فِي] ^(١) التَّضَحُّعِ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٠ — حَدَّثَنَا نَعْرُ بْنُ عَلِيٍّ [الْجَنْهُمِيُّ ^(٢)] وَأَحَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ السَّلَمِيُّ ^(٣) اللَّبَصَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو قَتَيْبَةَ سَلَّمَ ^(٤) بْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « حَاكَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَضِحْ » ^(٥) .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [قَالَ ^(٦)] : وَصَحَّ مُحَمَّدًا يَقُولُ :
الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ ^(٧) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع . و « الجهمي » بفتح الجيم وإسكان الهاء وتفتح الصاد المعجمة .

(٣) بفتح السين المهملة وكسر اللام وبمدها ياء ثم هم . وكذلك هو في ع . وفي سائر الأصول « السلمي » بحذف الياء التي بعد اللام ، وهو خطأ .

(٤) « سلم » بفتح السين المهملة وإسكان اللام . وفي ع « سالم » وهو خطأ .

(٥) الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٨٩) عن أبي هريرة مرفوعا : « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَضِحْ » ليس فيه ذكر جبريل . والانتضاح : هو أن يأخذ قليلا من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء ، لينفي عنه الوسواس . قاله في النهاية .

(٦) الزيادة من س .

(٧) هو الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوح بن الحارث بن عبد اللطيف . وهو ضعيف جدا ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث هنا وفي ابن ماجه . وكان البخاري رفيق الصابرة فيما يجر به الرواة ، وأقضى ما يقول في الراوي : « منكر الحديث » . وقد لاقى ابن القطان عن البخاري قال : « كل من قلت فيه منكر الحديث فلا يحمل الرواية منه » . قاله القهفي في الميزان (١ : ٥) في ترجمة أبان بن جبهلة .

قال^(١): وفي الباب عن أبي الحكم^(٢) بن سفيان، وابن عباس، وزيد بن حارثة، وأبي سعيد [الخدري^(٣)]، وقال بعضهم: سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، واضطررنا في هذا الحديث^(٤).

٣٩

باب

ما جاء^(٥) في إسباغ الوضوء

٥١ - حدثنا علي بن حنبل أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله^(٦) صلى الله عليه وسلم قال:

(١) كلمة «قال» ليست في هـ و ك .

(٢) ق ح «عن الحكم» .

(٣) الزيادة من س .

(٤) أي اضطررنا في حديث الحكم بن سفيان . فقد اختلفوا في اسمه فنحن بجمعيته . وبعضهم سماه «أبا الحكم بن سفيان» وبعضهم «الحكم بن سفيان» وبعضهم «سفيان بن الحكم» . وقال بعض الرواة: «عن ابن الحكم عن أبيه» . والصحيح أن اسمه «الحكم بن سفيان» وأنه ليست له صحبة ، بل روى عن أبيه ، كما نقل في الإصابة (٢ : ٢٨) . وكأروى أحمد في المستدرك (رقم ١٥٤٥٠ ج ٣ ص ٤١٠) عن شريك قال : «سألت أهل الحكم بن سفيان فذكروا أنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم» . وحديثه هذا رواه أبو داود (١ : ٦٤ ، ٦٥) وابن ماجه (١ : ٨٩) وأحمد (٣ : ٤١٠) وانظر علال ابن أبي حاتم (رقم ١٠٣ ج ١ ص ٤٦) .

(٥) قوله «ما جاء» ليس في هـ و ك .

(٦) في ح «أن النبي» .

« أَلَا أُنَكِّمُكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ عَنْهُ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : إِسْتِغَاثُ الْوُضُوءِ عَلَى الْكَافِرِينَ ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ ، وَانتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ » .

٥٢ - وَحَدَّثَنَا قَعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعَلَاءِ نَحْوَهُ ، وَقَالَ قَعْبَةُ فِي حَدِيثِهِ : « فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ » ثلاثاً^(١) .

قال [أبو عيسى^(٢)] : يروى للباب عن عليٍّ ، وعبد الله بن عمرو^(٣) ، وأبي عباس ، وعبيدة - وَهَذَا عَنْ عُبَيْدَةَ - ابن عمرو^(٤) ، وعائشة ، وعبد الرحمن بن عائش الحضرمي ، وأنس .

قال أبو عيسى : [و^(٥)] حديث أبي هريرة [في هذا الباب^(٦)] حديث

حسن صحيح .

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ١٧٦) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً مسلم والنسائي وابن ماجه . وانظر الترغيب والترهيب (١ : ٩٧) .

(٢) الزيادة من ح ، والجملة كلها ليست في ه و ك .

(٣) كذا في ح و ه و ك « عبد الله بن عمرو » بفتح العين ، يعني ابن عباس ، وفي ب « عبد الله بن عمر » بضم العين ، يعني ابن الخطاب ، ولكل منهما حديث في إسباغ الوضوء ، حديث ابن عمرو بن العباس رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، انظر الترغيب (١ : ١٠٤) ، وحديث ابن عمر بن الخطاب رواه ابن خزيمة في صحيحه ، انظر الترغيب (١ : ٩٢) .

(٤) انطاب في اسمه ، فقيل « عبيد » بالتصغير وبدون الهاء ، وقيل « عبيدة » بالتصغير وزيادة الهاء ، وقيل « عبيدة » بفتح العين وبالهاء في آخره . وهو ابن عمرو السكاني ، وحديثه في مسند أحمد وأسانيد رجالها ثقات (٣ : ٤٨١ و ٤ : ٧٨ ، ٧٩) .

(٥) الزيادة من ح .

والملاء بن عبد الرحمن هو ابن يَمْقُوبَ الْجَمَّيِّ [الْحَرْقِيُّ ^(١)] وهو ثقةٌ
عند أهل الحديث .

٤٠

باب

ما جاء في التَّنْذِيلِ بعد الوضوء ^(٢)

٥٣ - حَرْشَانُ بْنُ وَكَيْعٍ بن الجراح حَدَّثَنَا عبد الله بن وهب
عن زيد بن حُبَابٍ ^(٣) عن أبي مُعَاذٍ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت :
« كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرْقَةٌ يُشَفُّ ^(٤) بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ » .
قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ . وَلَا يَصِحُّ مِنَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ .

(١) الزيادة من غ و ب . و « الحرق » بضم الحاء المهملة وفتح الراء ، نسبة إلى
« الحرق » بطن من جهينة ، كما رجحه ابن السمعاني في الأنساب ، ويؤيده ما قال
ابن دريد في الاعتقاق (ص ٣٢١) : « ومن قبائل جهينة : بنو حيس » يقال لهم
الحرق . وحيس : تصغير أحس ، والحرق : فلة من التحريق .

(٢) هكذا في ح . وفي ب « باب ما جاء في التنديل بعد الوضوء » ، وفي هـ و
« باب التنديل بعد الوضوء » . و « التنديل » بكسر الميم وفتحها ، و « التندل » بكسر
الميم مع فتح الدال : الميم الذي يمسح به . قيل هو من « التندل » الذي هو الوسخ ،
وقيل من « التندل » بمعنى التناول . و « تندلت » بالتنديل و « تندلت » : أي تمسحت
به من أثر الوضوء أو الطهور . قاله في اللسان .

(٣) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة .

(٤) في ب « يستشف » .

وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ : هُوَ « سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ^(١) .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ^(٢) .

٥٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا رِشْدِينَ ^(٣) بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ ^(٤)بْنِ أَنْعَمٍ ^(٥)عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْرٍ ^(٦)عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ ^(٧)عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ^(٨)صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ » .

(١) إسناده المؤلف هنا فيه « سليمان بن وكيم بن الجراح » وهو في نفسه ثقة صادق ، إلا أن ورقة أفسد عليه حديثه فأدخل عليه ما ليس منه . ونصح بغيره فلم يقبل ، فضعف حديثه باختلاطه بما ليس منه ، ولكنه لم يتفرد برواية هذا الحديث ، فقد رواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٤) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب . ورواه البيهقي (١ : ١٨٥) عن الحاكم وغيره من طريق ابن عبد الحكم ، وقد ضعف الترمذي هذا الحديث من أجل « سليمان بن أرقم » فإنه ضعيف ، ولكن الترمذي لم يجزم بأن أبا معاذ هو سليمان بن أرقم ، بل قال : « يقولون » ، والبيهقي تبع الترمذي في ذلك ، غير أنه جزم بأنه سليمان ، وأما الحاكم فقال : « أبو معاذ هذا هو الفضيل بن ميسرة ، بصري ، روى عنه يحيى بن سعيد وأثنى عليه » . وأقره الذهبي على ذلك ثم يتعقبه فيه . وبذلك يكون إسناده الحديث صحيحا . و « الفضيل » بالتصغير ، ووقع في نسخة المستدرک المطبوعة « الفضل » بالكسب ، وهو خطأ مطبعي .

(٢) كلمة « قال » ليست في هـ و هـ . والجملة كلها مقدمة فيهما وفي م ع عقيب حديث عائشة . وكلام الترمذي على حديث عائشة مؤخر في هـ و هـ فوضع فيهما بعد الكلام على حديث معاذ ، وقبل قوله « وقد رخص قوم » الخ .

(٣) « رشدين » بكسر الراء وإسكان الثين المعجمة وكسر الدال المهملة .

(٤) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .

(٥) « نسي » بضم النون وفتح السين المهملة وتشديد الياء .

(٦) « غنم » بفتح الغين المعجمة وإسكان النون .

(٧) في هـ و هـ « رسول الله » .

(٨) الحديث رواه البيهقي (١ : ٢٢٦) من طريق أبي العباس محمد بن إسحاق للتفني عن =

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف . **مُورِشْدِينُ**
بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي **يُضَمُّمَانِ فِي الْحَدِيثِ (١)** .
وقد رَخَّصَ قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وَمَنْ
بَعْدَهُمْ فِي التَّمَنُّدْلِ بَعْدَ الْوَضْوِءِ .

= **أَبُو رَجَاءٍ قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** . ثم قال : « قال أبو العباس : سمعت أبا رجاء يقول : سألت
أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فكُتِبَ » وتلويحته عنه في مسند أحمد فلم أجده .
(١) أما ورشدين بن سعد فإن ضعفه محتمل ، فقد روى الميوني أنه سمع أحمد بن حنبل يقول :
« ورشدين بن سعد ليس يبالى عن روى ، ولكنه رجل صالح . قال : لم يلقه الميوني بن
خارجة ، وكان في المجلس ، فبسم أبو عبد الله ، ثم قال : ليس به بأس في أحاديث
الرفاق » وقال أحمد أيضاً : « أرجو أنه صالح الحديث » . وقال ابن بولس : « كان
رجلاً صالحاً لا يشك في صلاحه وفضله ، فأدركته غفلة الصالحين ، غلط في الحديث ،
ومثل هذا يكره حديثه حسناً إذا لم نرقن بأنه أخطأ فيه . وأما عبد الرحمن بن زياد
بن أنعم فإنه ثقة ، ومن ضعفه فلا حجة له . قال أبو داود : « قلت لأحمد بن صالح :
يجوز بحديث الإفريقي ؟ قال : نعم . قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم » . وقال
أبو بكر بن أبي داود : « إنما تكلم الناس في الإفريقي وضعفه لأنه روى عن مسلم
بن يسار ، فقيل له : أين رأته ؟ فقال : بإفريقية ، قالوا له : ما دخل مسلم بن يسار
إفريقية قط ، يعنون البصري ، ولم يعلموا أن مسلماً بن يسار آخر يقال له أبو عثمان
الطنبلي ، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً » . وقال أبو العرب التميمي في كتاب طبقات
علماء إفريقية (٢٧) : « سمع من جلة التابعين ، وكان قد ولي قضاء إفريقية ،
وكان عدلاً صلباً في قضائه ، وأنكروا عليه إحداهن » ثم ذكر الأحاديث الستة التي
أنكرت عليه . وروى أبو العرب من عيسى بن مسكين عن محمد بن سعد بن
« قلت لسعد بن : إن أبا حفص الفلاس قال : ما سمعت يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ؟ فقال سعد بن : لم يصنع شيئاً ، عبد الرحمن ثقة » .
وأهل بلد الرجل أعرف به وأعلم ، والذي ظهر لي بالتتبع أن كثيراً من علماء الجرح
والتهذيب من أهل المغرب كانوا أحياناً يخطئون في أحوال الرواة والعلماء من أهل
المغرب : مصر ومما يليها إلى المغرب .

وَمَنْ كَرِهَهُ إِنَّمَا كَرِهَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقِيلَ : إِنْ الْوُضُوءُ يُوزَنُ .
 وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزَّهْرِيِّ :
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ [الْوَائِلِيُّ ^(١)] حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ عَنِّي ، وَهُوَ عِنْدِي نَقْلٌ ^(٢) عَنْ ثَمَلَةَ ^(٣) مِنَ الزَّهْرِيِّ قَالَ : إِنَّمَا كُرَّةٌ لِلْمُتَدَايِلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ يُوزَنُ ^(٤) .

٤١

باب

فِيمَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٥ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرَانَ التَّنْعَاهِيُّ ^(١) الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدٌ

(١) الزيادة من ج .

(٢) هذا الإسناد من باب « من حدث ونسى » فإن جريرا روى الأمر عن ثملبة ، ثم حدث به فسمعه منه علي بن مجاهد ، ثم نسيه جرير وسمعه من علي فحدث به عن نفسه عن ثملبة به .

(٣) هو ثملبة بن سهيل الديلمي الطهوي - بضم الطاء المهملة وفتح الهاء ، نسبة إلى « طيبة » - وهو ثقة .

(٤) هذا تعاميل غير صحيح . فإن ميزان الأعمال يوم القيامة ليس كوازين الدنيا ، ولا هو مما يدخل تحت الحس في هذه الحياة . وإنما هي أمور من القلب التي يؤمن به كما ورد . واعلم أن القاضي أبا بكر بن العربي ذكر في شرحه هنا عقب هذا الباب « باب ما يستحب من التيمن في الظهور » وهو أشبه جدا ، ويظهر أنه في روايته أو نسخه في هذا الموضع . ولكنه في كل الأصول التي بأيدينا لمذكور في أواخر كتاب الصلاة فهو في ج ١ ص ١١٨ - ١١٩ وفي هـ (ج ١ ص ٧٨) وفي هـ (ج ١ ص ٤١٤ ، ٤١٥) .

(٥) كذا في ج . وفي سائر الأصول « ما يقال » .

(٦) بالناء المثناة والعين المهملة وفتح اللام ، نسبة إلى « النماية » منزلة الحاجج بالبادية ، أو إلى قبيلة « ثملبة » .

بْنُ حُبَابٍ عَنْ معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان عن عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ^(١) عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْقَوَّامِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ - : فُتِّحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ الْجَنَّةِ ^(٢) بِذَلِكَ مِنْ أَيَّهَا شَاءَ » .

قَالَ [أبو عيسى ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ^(٤) .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ عُمَرَ قَدْ خُوِّلَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .
قَالَ ^(٥) : وَرَوَى ^(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ وَغَيْرُهُ عَنْ معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عُمَرَ ، وَعَنْ ربيعة عن أبي عثمان عن جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ^(٧) عَنْ عُمَرَ .
وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ . وَلَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) ق ح « وَأَنَّ مُحَمَّدًا » .

(٢) هذا هو الصواب بالإضافة ، وهو الموافق لسلك الروايات أو أكثرها ، وفي هـ هـ و هـ « ثمانية أبواب من الجنة » ولعله خطأ من الناسخين أو من بعض الرواة .

(٣) للزيادة من ح . والجملة كلها لم تذكر في هـ و هـ .

(٤) أما حديث أنس فرواه ابن ماجه (٩ : ٨٩ ، ٩٠) وأحمد في المسند (رقم ١٣٨٢٨ ج ٢ ص ٢٦٥) وفي إسناده زيد العمى وهو صدوق تسلموا في حفظه . وقد تسلمت على إسناده مفصلاً في تطبيق على المسند ، وأما حديث عقبة بن عامر فهو نفس الحديث الذي رواه الترمذی هنا كما سيظهر بيانه .

(٥) كلمة « قَالَ » ق ب فقط .

(٦) ق ب « ورواه » وهو خطأ واضح .

(٧) « جبیر بن نفیر » بالتصغير فيهما .

وسلم في هذا الباب كبير^(١) شيء .

قال محمد^(٢) : وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً^(٣) .

(١) كذا في ب « كبير » بالوحدة ، وفي هـ و « كبير » بالثنية وكلاهما صحيح .

(٢) في ب « أبو محمد » وهو خطأ .

(٣) أبو إدريس الخولاني اسمه « عائد الله بن عبد الله » وهو من كبار التابعين ، وقد اختلف في سمائه من معاذ بن جبل ، وقال ابن عبد البر : « سماع أبي إدريس من معاذ عندنا صحيح من رواية أبي حازم وغيره » . وهو يهمل ما رواه مالك عن أبي حازم عن أبي إدريس قال : « دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق للثنايا ، سألت عنه ؟ فقالوا : معاذ ، فلما كان النداء هجرت فوجدته يصل ، فلما انصرف سألت عليه » الحديث . ومما ذكره سنة ١٨ وممات سنة ٢٣ فقد أورد أبو إدريس يقينا ، والبخاري يمدد في شرطه في الرواية ، ويشترط التقى ، وسائر الحديثين مخالفونه ، ويكتفون بالمعاصرة ، إذا كان الراوي ثقة وبرئاً من التدليس ، وهكذا أبو إدريس رحمه الله ، ومع ذلك فإنه لم يرو هذا الحديث عن عمر ، بل رواه عن عقبة بن عامر ، كما سيجيء .

وأبو عثمان : اختلف فيه من هو ؟ فقال أبو بكر بن منجيوه « يجب أن يكون سعيد بن هاني الخولاني المصري » ، وكذلك قال أبو علي النسائي . وقال ابن حبان « يجب أن يكون حريز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - وآخره زاي - بن عثمان الرحبي » . وأيا كان فإنه ترد بين اثنين ، لا أثر له في صحة الإسناد .

وقد أخطأ الترمذي فيما زعم من اضطراب الإسناد في هذا الحديث ، ومن أنه لا يصح في الباب كبير شيء . وأصل الحديث صحيح مستقيم الإسناد ، ولما جاء الاضطراب في الأسانيد التي نقلها الترمذي - منه أو بمن حدثه بها - قال أحمد بن حنبل في المسند (٤ : ١٤٥ ، ١٤٦) : « ثنا أبو الملاء الحسن بن سوار ثنا ليث - يعني الليث بن سعد - عن معاوية - هو معاوية بن صالح - عن أبي عثمان عن جبير بن نفير ، وربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني ، وعد الوهاب بن بخت عن الليث بن سليم الجهني ، كلهم يحدث عن عقبة بن عامر . قال : قال عقبة : كنا نخدم المنعم ، وكنا نتداول =

== رعية الإبل بيننا ، فأصابني رعية الإبل ، فروحتها بشئ ، فأدركت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم يحدث الناس ، فأدركت من حديثه وهو يقول : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فركع ركعتين يقبل عليهما قبله ووجهه إلا وجبت له الجنة وغفر له . قال فقلت : ما أجود هذا ! قال فقال قائل بين يدي : التي كانت قبليما ياعقبة أجود منها ، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب ، قال فقلت : وماي يا أبا حفص ؟ قال : لأنه قال قبل أن تأتي : ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله إلا اجتمعت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء . هذا أصل الحديث ، وهذا أجود أسانيد ، وأوضحها . وأنت ترى من هذا الإسناد أن الحديث مبني من سماع عتبة بن عاصم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضه من سماع عتبة من عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه عن عتبة ثلاثة نفر : جبير بن نفير ، وأبو إدريس الخولاني ، والليث بن سليم الجهمي . وأما رواه عن هؤلاء الثلاثة ثلاثة آخرون ، فرواه أبو عثمان عن جبير ، ورواه ربيعة . يزيد عن أبي إدريس ، ورواه عبد الوهاب بن ميمون عن الليث . وأن معاوية بن صالح رواه عن الثلاثة الآخرين : أبي عثمان وربيعة وعبد الوهاب . كل منهم رواه له عن شيخه . ثم رواه الناس عن معاوية بن صالح ، فمن رواه عنه : الليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي ، وزيد بن الحباب ، وعبد الله بن صالح ، وعبد الله بن وهب . وخرجه علماء السنة في دواوينهم عن هؤلاء العلماء ، فنهج من ذكر كل أصانيد معاوية بن صالح فيه ، ومنهم من اقتصر على بعضها ، ومنهم من ذكر الحديث هؤلاء ، ومنهم من اختصره ، ومنهم من ذكر رواية عتبة عن عمر ، ومنهم من لم يذكرها وجعل الحديث من رواية عتبة ، فيكون مرسل صحابي ، وهو حجة عند العلماء . وسنقدم لك إلى أسانيد في كتب السنة لتعرف بما قلنا ، ولترجع إليها إن شئت . فقد رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ١٥٣) عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عتبة . ورواه مسلم في صحيحه (١ : ٨٢ ، ٨٣) عن محمد بن حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن أبي بكر ابن أبي شيبة عن زيد بن الحباب : كلاهما عن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن أبي عثمان عن جبير ، كلاهما عن عتبة . ورواه أبو داود (١ : ٦٥ ، ٦٦) عن أحمد بن محمد بن سعيد الممداني عن عبد الله بن وهب عن معاوية عن

== أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس ، كلاهما عن عقبة .
ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٧٨ و ٢ : ٢٨٠) من طريق أحمد بن حنبل
ياسانيد التي ذكرناها . ورواه أيضا (١ : ٧٨) من طريق يعقوب بن سفيان عن
عبد الله بن صالح الجهمي عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان عن جبير ، وعن معاوية عن
ربيعة عن أبي إدريس ، وعن معاوية عن عبد الوهاب بن بخت عن الثبت بن سليم الجهمي
ثلاثهم عن عقبة .

وهذه الروايات كلها مظنة على أن معاوية بن صالح رواه عن أبي عثمان مباشرة وأن
أبا عثمان رواه عن جبير عن عقبة ، وعلى أن معاوية رواه أيضا عن ربيعة عن أبي
إدريس عن عقبة ، وكذلك رواه زيد بن الحباب عن معاوية بالطريقين عند مسلم في
صحيحه على الصواب . ولكن جاءت بعض الروايات عن زيد بن الحباب تخالف ذلك ،
فلا ندري هل الاضطراب فيها من زيد بن الحباب أو من الرواة عنه ؟ فإني فُروى أبو داود
قطعة منه (٢ : ٣٤١) عن عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن معاوية
عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير عن عقبة . وهذا خطأ ، لأن أبا إدريس يرويه
عن عقبة مباشرة ، وأما جبير فإنه شيخ أبي عثمان . وروى النسائي منه قطعة أيضا
(١ : ٣٦) عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن زيد عن معاوية قال : « حدثنا
ربيعة بن يزيد الدهشقي عن أبي إدريس الحولاني وأبي عثمان عن جبير بن نفير الحضرمي
عن عقبة » . وهذا خطأ أيضا ، لأن عطف « وأبي عثمان » بالمرجع منه أن ربيعة
يرويه عنه وعن أبي إدريس معا ، وأنهما كلاهما يرويان عن جبير ، والصواب كما تقدم
أن أبا إدريس يروي عن عقبة ، وأن معاوية يروي عن أبي عثمان عن جبير عن عقبة .
ورواه البيهقي (١ : ٧٨) من طريق العباس بن محمد الدوري وأبي بكر بن أبي شيبة
كلاهما عن زيد بن الحباب عن معاوية عن ربيعة عن أبي عثمان عن عقبة . وهذا خطأ
جدا . لأن معاوية إنما يرويه عن ربيعة عن أبي إدريس عن عقبة ، ويرويه عن أبي
عثمان ، عن جبير عن عقبة ، وأبو عثمان لم يروه عن عقبة مباشرة . وأبو بكر بن أبي
حبيبة لم يخطئ في هذه الرواية ، إنما أخطأ فيها من رواها عنه ، لأن مسلما رواه عنه
على الصواب كما سبق . وهذا الخلط في الرواية عن زيد بن الحباب مع إلهام بعض
الأسانيد في هذا الحديث أوجب أن يخطئ الحافظ لازي في التهذيب وأن يتبعه الحافظ
فابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢ : ١٦٤) فقد زهما أن معاوية بن صالح لم يروه عن ==

== أي عثمان مباشرة ، وأن « الصحيح عن معاوية عن ربيعة عنه » وهذا خطأ واضح والصحيح من مقابلة الأسانيد بعضها ببعض ، وتفهم ألقاظها في الدواوين المختلطة : أن معاوية رواه عن أبي عثمان مباشرة كما أوضحنا .

وأما الرواية التي رواها الترمذی عن جعفر بن محمد الطجلي فإنها خطأ ، لا توافق عينا من الروايات الصحيحة . وكذلك الرواية التي نقلها معاذة عن عبد الله بن صالح ورواية عبد الله بن صالح رواها البيهقي على الصواب .

ويظهر أن الخطأ في روايات هذا الحديث جاء من بعض شيوخ الترمذی ، أو نقله نسي و هو ، ثم زعم أن الحديث في إسناده اضطراب . وقد نقل النووي في شرح مسلم (٣ : ١١٩) عن أبي علي الفسائي الخليلي قال : « وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين ، أحدهما : عن ربيعة بن يزيد عن أبي لإدريس عن عقبة ، والثاني : عن أبي عثمان عن جبير بن نفير على عقبة . وعلى ما ذكرنا من الصواب خرج أبو مسعود الدمشقي فصرح وقال : قال معاوية بن صالح : وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة » ثم نقل عنه أيضاً (٣ : ١٢٠) قال : « وقد خرج أبو عيسى الترمذی في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب ، عن شيخ له لم يقم لإسناده عن زيد وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب ، وزيد يرى من هذه المدة ، والوهوم ذلك من أبي عيسى . أو من شيخه الذي حدثه به ، لأننا قد منا من رواية أثمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى . والجدة » .

واعلم أن لهذا الحديث إسنادين آخرين يؤيدان الروايات « الصحيحة السابقة » ، وإن كانا في أنفسهما ليسا من صراح الأسانيد . أحدهما : رواية أبي عتيل زهرة بن معبد التيمي ، وهو تابعي ثقة ، عن ابن عم له أخى أبيه ، ولم يذكر اسمه ولم يعرف : « أنه سمع عقبة بن عامر » وعله هذا الإسناد جهالة الراوي له عن عقبة . وقد رواه عن أبي عتيل راويان : حيوة بن شريح وسعيد بن أبي أيوب ، ورواه عنهما عبد الله بن يزيد المقرئ . ورواه أحمد بن حنبل (٤ : ١٥٠ - ١٥١) عن عبد الله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب . ورواه أيضاً (رقم ١٢١ ج ١ ص ١١٩) ، وكذلك الدارمي (١ : ١٨٢) كلاهما عن عبد الله بن يزيد عن حيوة بن شريح . ورواه أبو داود (١ : ٦٦) عن الحسين بن عيسى ، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم ٢٩) عن النسائي عن سويد بن نصر : كلاهما عن عبد الله عن حيوة . والإسناد التالي : رواه ابن ماجه (١ : ٩٠) عن عثمة بن عمرو الدارمي عن أبي بكر بن عياش عن ==

٤٢

باب

[في^(١)] الوضوء بالمُدِّ

٥٦ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مَنِيْعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

== أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْجَبَلِيِّ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَنْبِيِّ عَنْ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ ثِقَةٌ ، وَلَكِنَّهُمْ عَلَّلُوا رَوَايَتَهُ عَنْ
عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِأَنَّهَا مَرْسَلَةٌ ، أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ . وَاقَّةٌ أَعْلَمُ الصَّوَابَ .

تنبيه : كل الروايات التي ذكرنا ليس فيها قوله « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين » إلا في رواية الترمذي وحدها . ولا يكفي ذلك في صحتها ، لما عرفت
من الاضطراب والخطأ فيها ، وإنما جاءت في حديث بهذا المعنى عن ثوبان مرفوعاً ،
نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٢٣٩) وقال : « رواه الطبراني في الأوسط والكبير
باختصار ، وقال في الأوسط : تفرد به مسور بن مروح ، ولم أجده من ترجمه فيه أحد
بن سهيل الوراق ، ذكره ابن حبان في الثقات . وفي إسناد الكبير : أبو سعيد البقال ،
والأكثر على تضعيفه ، ووثقه بعضهم » .

فائدة : قال الشارح المباركفوري (١ : ٥٩) : « ثم اعلم أن ما ذكره الحنفية
والشافعية وغيرهم من كتبهم من الدعاء عند كل عضو ، كقولهم : يقال عند غسل الوجه :
اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني
كفائي يميني وحاسبي حساباً يسيراً ، الخ - : فلم يثبت فيه حديث . قال الحافظ
في التلخيص : قال الرافعي : ورد بها الأمر من الصالحين . قال النووي في الروضة : هذا
الدعاء لأصل له ، وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث . قال الحافظ : روى فيه
عن علي من طرق ضعيفة جداً ، أوردها المستغفرى في الدعوات ، وابن عساكر في أماليه .
انتهى ، وقال ابن القيم في الهدى : ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير
التسمية ، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب محتق ، لم يقل رسول
الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ، ولا علمه لأمره ، ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله ،
وقوله : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين - : في آخره ، انتهى » .

(١) الزيادة من الخ و س .

عَلِيَّةٌ^(١) عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ عَنْ سَفِينَةَ^(٢) : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ^(٣) » .

قال^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٥) . وَأَبُو رِيحَانَةَ

اسمُهُ « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ » .

وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمُدِّ ، وَالْغَسْلَ بِالصَّاعِ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى^(٦)

التَّوْقِيفِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ : وَهُوَ قَدَرُ مَا يَكْفِي .

٤٣

بَابُ

[مَا جَاءَ فِي^(٧)] كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ^(٨)

٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ^(٩) حَدَّثَنَا خَارِجَةُ

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي ، عرف بابن علي ، وميأته ، أو جدته لأمه .

(٢) بنت الحسين المهمل . وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) بضم الميم وتشديد الدال المهملة - مكيال لأهل المدينة ، يسع رطلا وثلاث رطل بالبندادى . والصاع : مكيال آخر لهم ، وهو أربعة أمداد ، أى خمسة أطلال وثلاث رطل .

(٤) كلمة « قال » ليست فى هـ و ك .

(٥) الحديث رواه أحمد ومسلم وابن ماجه .

(٦) فى ن « عن » وهو خطأ .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) فى س « الاسراف فى الماء » وفى هـ و ك « الاسراف فى الوضوء » .

(٩) كلمة « الطيالسى » لم تذكر فى هـ و ك .

بن مُصَنَّبٍ عن يونس بن عُبيدٍ عن الحسن بن عُثَيٍّ بن ضَمْرَةَ ^(١) السَّعْدِيُّ
عن أبيّ بن كعبٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ الْوُضُوءَ شَيْطَانَانَا
يُقَالُ لَهُ : الْوَلَهَانُ ^(٢) ، فَانْقُؤَا وَسْوَاسَ ^(٣) الْمَاءِ ^(٤) » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن عمر ^(٥) ، وعبد الله بن مُغَفَّلٍ .

قال أبو عيسى : حديث أبيّ بن كعب حديث غريب ، وليس إسناده
بِالْقَوِيِّ [وَالصَّحِيح ^(٦)] عند أهل الحديث ، لِأَنَّا ^(٧) لَا نَعْلَمُ أَحَدًا اسْتَفْذَهُ غَيْرَ
خَارِجَةٍ . وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من غير وَجْهِ عن الحسن : قَوْلُهُ ^(٨) . وَلَا يَصِحُّ

(١) « عثي » بضم العين المهملة وفتح التاء المثناة وتفيد الياء . وفي « س » غثي » بالفتن
المعجمة والفتن ، وهو تصحيف . و « ضمرة » بفتح الصاد المعجمة وإسكان الميم . وهو
« عثي بن زيد بن ضمرة » كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ ص ١٠٦) .

(٢) بالواو واللام المفتوحتين ، كما ضبطه المصنف ، والزبيدي في شرح الفاعوس ، وغيرهما .
وأصله مصدر « وله » بكسر اللام . ومصدره أيضا « الوله » بفتح اللام . وهو الخزن
أو ذهاب العقل والنعيم من شدة الوجد ، وغاية العشق . وسمى به شيطان الوضوء
لإفائه الناس بالسوسنة في مهواة الحيرة ، حتى يرى صاحبه حيران لا يدرى كيف يلعب
الغيطان ، ولا يعلم هل وصل الماء إلى العضو أولا ، كما ترى عيانا في الموسوسين
في الوضوء .

(٣) بكسر الواو الأولى : المصدر ، ويفتحها : الاسم ، مثل : « الزلزال والزلزال » بفتح
الزاي وكسرها . وفي « وسواس » بالجمع . والصواب ما في سائر الأصول .

(٤) الحديث في مسند الطيالسي مختصرا (رقم ٥٤٧) ورواه أيضا ابن ماجه (١ : ٨٤)
عن محمد بن إسماعيل بن جهماد الإسناد . ورواه أحمد (٥ : ١٢٦) عن محمد بن المثنى عن الطيالسي .

(٥) في أكثر الأصول « عمرو » بفتح العين ، ولعبد الله بن عمرو حديثان في الباب عند
ابن ماجه (١ : ٨٤) . وفي « عمر » بضم العين ، وأبعد الله بن عمر حديث في الباب
أيضا عند ابن ماجه .

(٦) الزيادة من « س » .

(٧) كلمة « لأننا » لم تذكر في « س » .

(٨) أي أنه روى موقوفا من كلام الحسن البصري .

في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . وخارجة ليس بالقوى عند
أصحابنا ، وضعفه ابن المبارك^(١) .

٤٤

باب

[ما جاء في^(٢)] الوضوء لكل صلاة

٥٨ - حدثنا محمد بن حميد الرازي حدثنا سلمة^(٣) بن الفضل عن

محمد بن إسحاق عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر^(٤) . قال : قلت لأنس : فكيف
كنتم تصنعون أنتم^(٥) ؟ قال : كنا نتوضأ وضوءاً واحداً .

قال أبو عيسى : [و^(٦)] حديث [حميد عن^(٣)] أنس [حديث^(٦)]

(١) وقال ابن معين : « ليس بشيء » وقال النسائي وغيره : « متروك الحديث » وقال ابن
خبان : « لا يجوز الاحتجاج به » . وقال ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١٣٠) : « سئل
أبو زرعة عن هذا الحديث ؟ فقال : رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم منكر » .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) في س « أبو سلمة » وهو خطأ .

(٤) في س « وغير طاهر » بالمعطف بالواو .

(٥) في س « تصنعون لكل صلاة أنتم » . وزيادة « لكل صلاة » : لا معنى لها ، بل هي
خطأ يفسد المعنى .

(٦) الزيادة من ج و ه و د .

حسن غريب من هذا الوجه^(١) ، والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن قَامِرٍ [الأنصاري]^(٢) عن أنسٍ .

وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً ؛ لا على الوجوب .

٩٩ - وقد روى في حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِدَعَشْرَةِ حَسَنَاتٍ » قال : وروى هذا الحديث الإفريقي^(٣) عن أبي غطفان^(٤) عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا بذلك الحسين بن حُرَيْثِ المَرْوَزِيُّ حدثنا محمد بن يزيد الواسطي عن الإفريقي^(٥) . وهو إسناد ضعيف^(٦) .

قال علي [بن المديني^(٧)] : قال يحيى بن سعيد القطان : ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هذا الحديث فقال : هذا إسناد مشرقي^(٨) .

(١) في « حسن غريب من حديث جيد » وفي « و ك » « حسن غريب » فقط .

(٢) الزيادة من ع . وحديث عمرو هذا سيأتي برقم (٦٠) .

(٣) الإفريقي : هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو ثقة .

(٤) يضم التين المعجمة وتفتح الطاء المهملة ، وهو أبو غطفان الهذلي له ولا يعرف اسمه ، ويقال « غطفان » ويقال « غضيف » بالضاد بدل الطاء . ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث .

(٥) هناك في ع زيادة « عن النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ، لأن الإفريقي لم يروه مرفوعاً مباشرة .

(٦) لافراد أبي غطفان به ، وهو مجهول لئال ، لم أجده فيه جرماً ولا تعديلاً ، لا أقول البخاري في حديثه هذا : « لم يتابع عليه » . والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٢ - ٢٣) وابن ماجه (٢ : ٩٥) من طريق الإفريقي .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في ع « إسناده » . وقال الشارح : « أي رواه هذا الحديث أهل المشرق ، وم =

[قال : سمعتُ أحمد بن الحسن يقول : سمعتُ أحمد بن حنبل يقول : ما رأيتُ بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان ^(١)] .

٦٠ - **حديث** ^(٢) محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن هو ^(٣) ابن مَهْدِيٍّ قالَا حدثنا سفيان [بن سعيد ^(٤)] من عمرو بن عامر الأنصاري قال : سمعتُ أنس بن مالك يقول : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يَقُوضُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ . قُلْتُ : فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْنَمُونَ ؟ » قَالَ : كُنَّا نَعْلِي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نَحْدِثْ » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٥) ، [وحديث حميد عن أنس حديث جيدٌ غريبٌ حسن ^(٦)] .

= أهل الكوفة والبصرة . كذا في بعض النواحي . وهو كلام غير مفهوم ، إلا إن كان يريد أن الحديث معروف عندهم من رواية أبي غطفان ، ويشهد أن يريد رواية الأفرقي ، لأنه أولاً : مغرب ، وثانياً متأخر الوفاة بعد هشام بنحو ١٥ سنة .

(١) الزيادة من ج .

(٢) هذا الحديث في قوله « حسن صحيح » مقدم في هـ و ك بعد قوله فيما مضى « استجيباً لأعلى الوجوب » .

(٣) الزيادة من س .

(٤) الزيادة من هـ و ك .

(٥) رواه أحمد والطحاوي والدارمي والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٦) الزيادة من ج . وهي زيادة لأبأس بها . وحديث حميد عن أنس مقابلة جيدة

لرواية عمرو بن عامر ، واستقرب الترمذي له أوافقه عليه ، فإن الحديث الغريب هو الذي ينفرد به أحد الرواة ، وهذا لم ينفرد به حميد ، إلا إن كان يريد غرابه عن حميد نفسه ، ولذلك قيد قوله « غريب » في بعض النسخ بأنه « من هذا الوجه » وفي بعضها بأنه « من حديث حميد » . ولا عبرة بقول الخارج « انفرد به محمد بن إسحق » .

٤٥

باب

ما جاء أنه يُصَلِّي الصَّلَاةَ بوضوء واحدٍ

٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ
عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْوُضُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَاةَ
كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ . فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ
تَكُنْ فَعَلْتَهُ ؟ قَالَ : عَمْدًا فَعَلْتَهُ ^(١) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَزَادَ فِيهِ :
« تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » .

[قال ^(٢)] وَرَوَى سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ .

= وهو مدلس ، ورواه عن حميد معنعنا . فإن ابن إسحق لفة حجة جليل القدر ،
ومن تكلم فيه فلم يصنع شيئاً . قال شعبة : « محمد بن إسحق أمير المؤمنين في الحديث »
وقال أبو زرعة الدمشقي : « ابن إسحق رجل قد أجمع السكبراء من أهل العلم على
الأخذ عنه ، وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقاً وخيراً » .

(١) الحديث رواه مسلم (١ : ٩١) وأبنا داود (١ : ٦٦ - ٦٧) والنسائي (١ :

٣٢ - ٣٣) كلهم من طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد . ورواه ابن ماجه .

(١ : ٩٥) من طريق وكيع عن الثوري عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة

عن أبيه . وهي الطريق التي يشير إليها المؤلف فيما يأتي .

(٢) الزيادة من س .

عن سليمان بن ربيعة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ إكل صلاة». ورواه^(١) وكيع عن صفيان عن محارب عن سليمان بن ربيعة عن أبيه. قال^(٢): ورواه^(٣) عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن صفيان عن محارب بن دثار عن^(٤) سليمان بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا^(٥). وهذا أصح من حديث وكيع.

والعمل على هذا عند أهل العلم: أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد عالمًا يحدث. وكان بعضهم يتوضأ إكل صلاة: استحبابًا وإرادة الفضل.

(١) في س «وروى».

(٢) كلمة «قال» ليست في ه و ك.

(٣) في ع و ه و ك «وروى».

(٤) في ع «وعن» وهو خطأ.

(٥) كذا في ع ونسخة مخطوطة صحيحة عند ك. وفي سائر الأصول «مرسل» بالرفع، كأنه خبر لمبدأ محذوف، تقديره: وهذا مرسل، أو: وهو مرسل ولعله منسوب كعب بدون ألف على لغة ربيعة من الوقف على المنصب بصورة المرفوع والجرور. وانظر ما كتبناه على المحلى لابن حزم (٦: ١٢٢) وشرح ابن عيسى على التلخيص (٩: ٦٩ - ٧٠).

وخلاصة البحث فيما تعرض له الترمذي من أسانيد هذا الحديث: أن صفيان الثوري رواه عن شيخين: أحدهما علقمة بن مرثد عن سليمان بن ربيعة عن أبيه مرفوعًا موصولًا، وهذا لم يختلف فيه الرواة عن الثوري أنه موصول. والشيخ الثاني لثوري: عازب ابن دثار عن سليمان بن ربيعة، ولكن الرواة عن الثوري اختلفوا فيه. فبعضهم يقول: «عن سليمان بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم» وهذا مرسل، لأن سليمان ليس صحابي، وبعضهم يقول: «عن سليمان بن ربيعة عن أبيه» مرفوعًا، وهذا متصل، والذي رواه عن الثوري هكذا هو وكيع، وروايته عند ابن ماجه، كما قلنا آنفاً، وهذه الرواية جعلها الترمذي مرجوحة، ورأى أن رواية من رواه عن الثوري عن عارب عن سليمان مرسلًا - أصح. ولنا نوافقه على ذلك، لأن الحديث معروف عن سليمان عن أبيه، وكيع ثقة حافظ، فالظاهر أن الثوري كان تارة يروي الحديث عن عارب موصولًا، كما رواه عنه وكيع، وتارة مرسلًا، كما رواه عنه غيره.

وَبُرُوي عن الإفریقی عن أبي غُطَيْفٍ عن ابنِ عُمرَ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال : « مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ . وهذا إسنادٌ ضعیفٌ ^(١) .

وفي الباب عن جابر بن عبد الله : « أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ » .

٤٦

باب

ما جاء ^(٢) في وضوء الرجل والمرأة من إناء واحدٍ

٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو أُبَيٍّ عَنْ عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي الشَّامَةِ عَنْ أَبِي هَبَّاسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ : « كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ ^(٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهو قول عامة الفقهاء : أن لا بأس أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد . [قال ^(٢)] وفي الباب عن عليٍّ وعائشة ^(٤) ، وأنسٍ ، وأمِّ هانئٍ ،

(١) هذا الحديث سبق الكلام عليه في رقم (٥٩) .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، بألفاظ مختلفة .

(٤) فه ع « وعائشة » .

وَأُمُّ صُبَيْةَ [الْجَمْنِيَّةُ^(١)] وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَابْنُ مُحَرَّرٍ .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ « جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ » .

٤٧

باب

[ما جاء^(٣)] فِي كِرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ

٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ^(٤) قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي حَاجِبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَّارٍ^(٥) قَالَ : « نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ^(٧) » .
قَالَ^(٨) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ^(٩) .

قال أبو عيسى : وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ : وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ : كَرِهَا فَضْلَ طَهُورِهَا ، وَلَمْ يَرَوْا بِفَضْلِ سُورِهَا أَسْأ .

(١) الزيادة من ع . و « صبية » بضم الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المثناة
المتحبة المفتوحة .

(٢) الزيادة من س . ولكن فيها « أبو الشعثاء » بدون حرف الطاء .

(٣) الزيادة من ع وفي هـ و ك بحذف « ق » .

(٤) ق ع زيادة « ومحمد بن بشار » . وأخشي أن تكون خطأ .

(٥) هو الحكم بن عمرو الغفاري ، كما سيأتي في الحديث التالي .

(٦) ق ع « النبي » .

(٧) رواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن محمد بن جعفر عن سليمان التيمي . وسيأتي
الكلام على الحديث في الرواية التالية .

(٨) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٩) « سرجس » يجوز فيه الصرف والمنع من الصرف .

٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (١)
عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو
الْفِخَارِيِّ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ
طَهُورِ الْمَرَأَةِ » أَوْ قَالَ : « بِسُورِهَا » (٢) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وأبو حَاجِبٍ اسمه « شَوَادَةُ
بن عاصم » .

وقال محمد بن بشار في حديثه : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ » . ولم يشك فيه محمد بن بشار (٣) .

(١) أبو داود هو الطيالسي ، وهو سليمان بن داود بن الجارود ، أحد أعلام السنة ،
وحفاظ الإسلام .

(٢) الحديث في مسند الطيالسي الذي رواه عنه يونس بن حبيب برقم (١٢٥٢) ولكن
ليس في روايته تسمية الحكم بن عمرو ، بل فيه : « سمعت أبا حَاجِبٍ يحدث من رجل
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » ، ثم قال يونس عقب الحديث : « هكذا حدثنا
أبو داود . قال عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن عاصم عن أبي حَاجِبٍ عن
الحكم بن عمرو » . ورواه أحمد في المسند (٥ : ٦٦) عن الطيالسي عن شعبة ،
وسمى فيه الصحابي « الحكم بن عمرو » وكذلك رواه أبو داود (١ : ٣٠ - ٣١)
وابن ماجه (١ : ٧٨) كلاهما عن محمد بن بشار عن الطيالسي « كما رواه أحمد .
فيظهر أن الطيالسي كان في بعض أحيائه يصرح باسم الصحابي ، وفي بعضها يجهله .

(٣) أما محمد بن بشار فإنه لم يشك في اللفظ ، كما حكى عنه الترمذي ، وكما هو في رواية
أبي داود وابن ماجه . وكذلك لم يشك أحمد ويونس بن حبيب عن الطيالسي . ورواه
أحمد (٤ : ٢١٣) عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، على الشك . ورواه
أيضا (٤ : ٢١٣) عن وهب بن جرير عن شعبة ، فقال : « نهي أن يتوضأ الرجل
من سور المرأة » والمفهوم من الروايات أن المراد بالسور هو فضل الطهور ، لا فضل
الغراب ، فإن أصل السور هو البقية من كل شيء . وهذا الحديث حديث صحيح ،
قال الحافظ في الفتح (١ : ٢٦٠) : « أخرجه أصحاب السنن ، وحسنه الترمذي ،
وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه » .

٤٨

باب

ما جاء في (١) الرخصة في ذلك

٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مِنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ مِنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَغْتَسَلَ بِمَضُ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَفْنَةٍ ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ (٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ (٣) ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا ، فَقَالَ (٤) : إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ (٥) . »

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح (١) .
وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع « فَأَرَادَ النَّبِيُّ » .

(٣) أي من الماء الذي في الجفنة .

(٤) في س « قَالَ » .

(٥) يجوز فيها ضم الياء مع كسر النون ، وفتح الياء مع ضم النون . يقال « أَجْنَبَ » و « جَنَبَ » على وزن « قَرَبَ » . والمراد أن الماء لا يصير جنبا باغتسال الجنب من الإناء الذي فيه الماء .

(٦) الحديث رواه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدرقطنى ، وصححه ابن خزيمة ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٥٩) من طريق الثوري وشعبة عن سமாக بن حرب . وقال : « هذا حديث صحيح في الطهارة ولم يخرجاه ، ولا يحفظ له غلّة » ووافقه الذهبي . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٢٦٠) : « وقد أعله قوم بسماك بن حرب ، لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة ، وهو لا يحمل من مشايخه إلا صحيح حديثهم » .

٤٩

باب

ما جاء أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ

٦٦ - حَدَّثَنَا هَذَا وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ مُبَشِّرِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ خَدِيجٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : « قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَقَوَّضُ^(١) مِنْ بَثْرٍ بَضَاعَةٌ^(٢) ، وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ^(٣) وَطَحْمٌ

(١) « أَتَقَوَّضُ » بالنون ، أى نحن . كذا في الأصول المخطوطة والمطبوعة من الترمذى . وكذلك هو في النسخ التي كانت بين يدي الفارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٤) « أَتَقَوَّضُ : يَدَاهُ مِنْ مَشَاتَيْنِ مِنْ فَوْقَ ، خُطَابٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ثم استدل لصحة ذلك بما رواه النسائي (١ : ٦٢) من طريق أخرى عن أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « مَرَرْتُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقَوَّضُ مِنْ بَثْرٍ بَضَاعَةٌ ، قُلْتُ : أَتَقَوَّضُ مِنْهَا ؟ » الخ .

(٢) « بَضَاعَةٌ » بضم الباء ، وقد كسرهما بعضهم ، والأول أكثر . وهى : دار بنى ساعدة بالمدينة ، وبثرها معروفة ، قاله ياقوت . وقال أبو داود في سفنه (١ : ٢٥) : « سمعت قتبية بن سعيد قال : سألت قيم بثر بضاعه عن عمها ؟ قال : أ أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا نقص ؟ قال : دون المورة . قال أبو داود : وقد روت أنا بثر بضاعه بردائى : مددته عليها ثم ذرعت ، فإذا مرضها ستة أذرع ، وسألت الذى فتح لى باب البيت أن يَدْخُلَنِي إِلَيْهِ : هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون . »

(٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الياء : جمع « حيضة » بكسر الحاء مع مسد الياء ، وهى الحرة التي تستعمل في دم الحيض .

السِّكَلَابِ وَاللَّتْنِ^(١) ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن . وقد جرد أبو أسامة هذا الحديث ، فلم يرو^(٢) أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد^(٣) .

(١) يفتح التون وإسكان التاء ، وهو الفى اللتن . ويجوز كسر التاء أيضا .
(٢) قال الخطابي في معالم السنن (١ : ٣٧) : « قد يتوهم كثير من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة ، وأنهم كانوا يأثرون هذا الفعل لصدا وتعمدا ، وهذا لا يجوز أن يظن بذي ، بل يوثق ، فضلا عن مسلم . ولم يزل من عادة الناس قديما وحديثا ، مسلمهم وكافرهم - تنزيه المياه وصونها عن النجاسات ، فتكيف يظن بأهل ذلك الزمان ، وهم أعلى طبقات أهل الدين ، وأفضل جماعة المسلمين ، والماء في بلادهم أعز ، والحاجة إليه أوس - : أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتنانهم له ؟ وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تنوط في موارد الماء ومشارعه ، فكيف من اتخذ عبود الماء ومنابه رسدا للأفحاس ، ومطرحا للأقذار ؟ هذا مالا يليق بحالهم ، وإنما كان هذا من أجل أن هذه البئر في حدود من الأرض ، وأن السيول كانت تمسح هذه الأقدار من الطرق والأودية ، وتعملها فتاقيها فيها ، لو كان الماء لكثرة لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره . فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شأنها ، ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة ، فكان من جوابه لهم : إن الماء لا ينجسه شيء ، يريد الكثير منه ، الذي صفته صفة ماء هذه البئر ، وكثرة جماعه ، لأن السؤال إنما وقع عنها بعينها ، فخرج الجواب عليها . وهذا لا يخالف حديث الثقلين ، إذ كان معلوما أن الماء في بئر بضاعة يبلغ الثقلين ، فأبعد الحديثين يوافق الآخر ولا يناقضه ، والخامس يقضى على العام ، ويبيته ولا ينسخه . »
(٣) في هـ و هـ لم يرو .

(٤) نسبة ابن حجر في التلخيص (ص ٣ - ٤) للشافعي وأحد أصحاب السنن والدارقطني والحاكم والبيهقي . وقال : صححه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم ، وأطال الكلام في طرقة وتعليقه ، وأظهر بعض طرقة في مسند أحمد (١١٣٦ و ١١٢٧٧ و ١١٨٢٨ ج ٣ ص ١٥ و ٣١ و ٨٦) .

قال أبو عيسى : وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق ، قالوا : إذا كان الماء

== ويتعاطى فيه الغرب ، كالكيزان ونحوها . وقد تكون القلة الجرة الكبيرة التي يلقها القوي من الرجال ، إلا أن يخرج الخبر قد دل على أن المراد به ليس النوع الأول لأنه إنما سئل عن الماء الذي يكون بالقلة من الأرض ، في المصانع والوهاد والغدران ونحوها . ومثل هذه المياه لا تحل بالكوز والكوزين في العرف والمادة ، لأن أدنى النجس إذا أصابه نجس ، فلم أنه ليس معنى الحديث . وقد روى من غير طريق ابن داود من رواية ابن جريج : إذا كان الماء قلتين بقلل حجر . أخبرناه محمد بن حاتم حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج ، وذكر الحديث مرسل ، وقال في حديثه : بقلل حجر . فقال : وقلل حجر مشهورة الصنعة ، معلومة المقدار ، لا تختف ، كما لا تختف المسكائل والصبيان والغرب المنسوبة إلى البلدان ، المحدودة على مثال واحد ، وهي أكبر ما يكون من القلال وأشهرها ، لأن الحد لا يتم بالمجهول ، وتلك قيل : قلين « على لفظ الثنية » ولو كان وراءها قلة في الكبر لأحككت دلالة ، فلما تناها دل على أنه أكبر القلال ، لأن الثنية لابد لها من قاعدة ، وليست فائتها إلا ما ذكرناه . وقد قدر العلماء القلتين بخمسين قرب ، ومنهم من قدرها بخمسمائة رطل . ومعنى قوله : لم يحصل الخبث : أي ينفعه عن نفسه ، كما يقال : قلال لا يفسد الضيم : إذا كان يأباه وينفعه من نفسه . فأما من قال : مضاه أنه يصفى على حله فينجس : فقد أحال ، لأنه لو كان كما قال لم يكن إذن فرق بين ما بلغ من الماء قلتين وبين ما لم يبلغهما ، وإنما ورد هذا مورد الفصل والتعدد بين المفسدان الذي ينجس والذي لا ينجس ، ويؤكد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : فإنه لا ينجس . بن رواية عاصم بن المنذر .

أقول : لم يتكلم الترمذی على هذا الحديث ، وإنما ذكر أقوال العلماء الذين أخذوا به . وهذا يغير إلى صحة عندهم . وهو حديث صحيح ، أطال العلماء القول في تحليله ، لا اختلاف طرقه ورواته . وليس الاختلاف فيه مما يؤثر في صحته . وقد نسب الحفاظ في التلخيص (ص ٥) إلى الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان ولحاکم والدارقطني والبيهقي . وقال : « قال ابن منده : إسناده على شرط مسلم ، ومدايره على الوليد بن كثير ، فقليل منه : عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقيل عنه : عن محمد بن عباد بن جعفر ، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر . والجواب : أن هذا ليس اضطرابا قادحا ، فإنه - على تقدير أن يكون الجميع عفوفا - : اتفاق من ثقة إلى ثقة ، وعند التحقيق : الصواب =

قُلْتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْنَهُ شَيْءٌ ، مَا لَمْ يَتَقَدَّرْ بِهِ أَوْ طَعَمَهُ ، وَقَالُوا : يَكُونُ نَحْوًا
مِنْ خَمْسِي قَرِيب .

= أنه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر
- الكبير - وعن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - المصنف -
ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وم . وقد رواه جماعة عن أبي أسامة عن الوليد
ابن كثير على الوجهين . وما قاله الحافظ من التعليل غير جيد ، والذي يظهر من تلخيص
الروايات أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر
وأتهما كما رواه عن عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما .

والحديث لإسناد آخر صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٢٠) من طريق حماد بن سلمة
قال : « أخبرنا عاصم بن النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال حدثني أبي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان الماء قلتين فإنه لا نجس . قال أبو داود :
حماد بن زيد وقته عن عاصم . ورواه أيضاً الحاكم والبيهقي وغيرهما . وقل
الدارقطني أن إسماعيل بن علي رواه عن عاصم عن رجل لم يسمه عن ابن عمر موقوفا .
وقل الترمذي قال : « سئل يحيى بن معين عن حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن
النضر ؟ قال : هذا جيد الإسناد . فقل : فإن ابن علي لم يرفعه ؟ قال يحيى :
وإن لم يحفظه ابن علي فالحديث جيد الإسناد . وهذا قول حق : من حفظ حجة على
من لم يحفظ . وأما قول ابن منده الذي قاله الحافظ وزعمه أن مداره على الوليد بن كثير
فإنه غير صحيح : لأن الترمذي رواه هنا من طريق أبي إسحق عن محمد بن جعفر
ابن الزبير ، وهو مؤيد صحيح لرواية الوليد بن كثير ، ويدل على أنه لم ينفرد به
ثم زاده تأييداً رواية حماد بن سلمة عن عاصم عن عبيد الله بن عمر . وقال الحاكم عن
رواية الوليد بن كثير : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد احتجنا بها
بجميع رواه » ، وواقعه الذهبي ، وهو الصواب . وانظر بعض أسانيد الحديث
والكلام عليه في المستدرک (١ : ١٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (١ :
٢٦ - ٢٦٢) والتلخيص (ص ٥ - ٦) ومروني للبرود (١ : ٢٣ - ٢٤) وشرح
الباركفوري على الترمذي (١ : ٢٠ - ٢١) .

اتخذوا من الماء كراهية التبول فيه

باب

في كراهية التبول فيه

[ما جاء في (١)] كراهية التبول في الماء الراكد

٦٨ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن

عقاف عن جعفر بن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتبولن

في الماء الراكد»

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

٦٩ - حدثنا أحمد بن حنبل في مسنده عن مالك بن أنس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتبولن في الماء الراكد»

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

في الماء الراكد: في الماء الذي لم يمتزج بالريح ولا غيره من غير أن يمتزج به شيء من ذلك

حدثنا مَنْ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ شَيْبَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ أَبِي النَّضْرِ
الْأَزْدِيِّ (١) أَنَّ الْفَخْرَ بْنَ أَبِي بَرْزَاءَ رَوَاهُ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ أَحْبَبَهُ أَنَّهُ
سَمِعَ أبا حُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَالَ :
كَارَسُولُ اللَّهِ ، إِنَّا زَكَبُ الْفَخْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَتِيلَ مِنَ الْمَاءِ ، فَإِنْ
تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطَشْنَا ، أَفْتَوْضَأُ مِنْ [مَاءٍ (٢)] الْبَحْرِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ الطَّهُّورُ مَاوَهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ (٣) .

قال (٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَالْقُرَّاسِيِّ .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيح (٥)] لِمَنْ لَمْ يَرْوِهِ .

وهو قولُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْأَحْمَادِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مِنْهُمْ :

وَقَالَ فِي : ثَلَاثَةِ أَلْفٍ وَخَمْسِينَ : رَأَى شَيْئًا كَالْبَحْرِ .

(١) فِي الْوِطَاءِ (١ : ٤٤ - ٤٥) : مِنْ آلِهِ الْأَزْدِيُّ عَمِلَ هَذَا رِوَايَةً رَجُلَانِ أَوْ

(٢) الْبَزَادَةُ مِنْ مَجْ . وَلِی الْمَوْطَأُ : أَنْ تَطْوِيَهُ بِهِ .

(٣) فِي مَجْ : وَالْحِلُّ : بَزَادَةُ الْوَاوِ ، وَمَا هَذَا مَوَالِقُ الْقَوَامِ : بِإِسْنَادٍ فِي رِوَايَةِ الْبَزَادَةِ .

(٤) كَلِمَةٌ ، قَالَ : لَيْسَتْ فِي هَذَا .

(٥) الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١ : ٣١) وَالْفَخْرِيُّ (١ : ٢١) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٧٩)

وَالدَّارِمِيُّ (١ : ١٨٦) وَابْنُ الْبَرَادِ (٣٠) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١ : ١٤٠)

وَالْبَزَادِيُّ (١ : ١٤١) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ تَبَوَّأَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْبَزَادِيُّ (١ : ١٤١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي

إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

الْفَخْرَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ : وَقَالَ : وَ الْفَخْرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

مِنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

الْفَخْرَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبِي حَبِيبٍ عَنِ الْمَلَّاحِ - بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٦)

وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ الْحَاكِمُ وَرَوَى مُتَابِعَاتُهُ وَثَبَّتَهُ . وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي التَّهْذِيبِ (٤ : ٢٤)

صَحِيحٌ الْبُخَارِيُّ - فَمَا حَكَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَعْلَلِ الْفَرْدِ - : حَدِيثُهُ وَ وَكُنَّا صَحِيحُهُ

ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ .

أبو بكر، وعمر، وابن عباس : لم يروا بأساً بماء البحر .
وقد كره بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر ،
منهم : ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو . وقال عبد الله بن عمرو : هو نار^(١) .

٥٣

باب

[ما جاء في^(٢) التشديد في البيوت]

٧٠ - حدثنا حماد ، وقتيبة وأبو كريب ، قالوا : حدثنا وكيع
عن الأعمش قال : سمعت مجاهداً يحدث عن طاووس عن ابن عباس :
« أن النبي صلى الله عليه وسلم دبر على قبرين ، فقال : إنهما يعذبان ،
وما يعذبان في كبير : أما هذا فكان لا يستتر^(٣) من بوله ، وأما هذا
فكان يمشي بالنميمة^(٤) » .

(١) هذا رأى لعبد الله بن عمرو ، إل صح إسناده إليه .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) « يستتر » بفتح السين ثنتين فوقيتين ، من الاستتار ، كذا في أكثر الأصول هنا ،
وفي ج « يستتره » بتون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، من التتره وهو البعد . وهو
يوافق رواية في مسلم وأبي داود ، ومعنى « لا يستتر » أي لا يجعل بينه وبين بوله سترة
تحفظه من رشاشه ، فهي بمعنى « لا يستتره » ونقل الحافظ في الفتح (١ : ٢٧٤) أن
في رواية أبي نعيم في المستخرج « لا يحرق » وهي مفسرة المراد .

(٤) أخصر المؤلف آخر الحديث ، ولفظه في رواية البخاري (١ : ٢٧٨ فتح) « ثم أخذ
جريدة رطبة شقها لمعين ففرز في كل قبر واحدة ، قالوا : يا رسول الله : لم فعلت ؟ »

قال [أبو عيسى^(١)] وفي الباب^(٢) عن أبي هريرة ، وأبي موسى ،
وعبد الرحمن بن حسنة ، وزيد [بن ثابت^(٣)] ، وأبي بكرة^(٤) .
[قال أبو عيسى^(٥)] : هذا حديث حسن صحيح .
وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس ، ولم يذكر
فيه عن طاووس . ورواية الأعشى أصح .

== قال : لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا . قال الخطابي في معالم السنن (١ : ١٩ - ٢٠)
« ولوله لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا : فإنه من ناحية التبرك بأثر النبي صلى الله عليه وسلم
ودعائه بالتخفيف عنهما ، وكأنه صلى الله عليه وسلم جعل مدة بقاء الدناوة فيهما حداً
لما وقعت به المسئلة من تخفيف العذاب عنهما ، وليس ذلك من أجل أن في الجريد
المرطب معنى ليس في اليابس . والعامة في كثير من البلدان تفرش الخوص في قبور موتاهم ،
وأراهم ذهبوا إلى هذا ، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه » . وصدق الخطابي ، وقد
ازداد العامة إصراراً على هذا العمل الذي لأصل له ، وغلوا فيه ، خصوصاً في بلاد
مصر ، تقليداً للصارى ، حتى صاروا يضعون الزهور على القبور ، ويهدون بها بينهم ،
فيضعها الناس على قبور أقاربهم ومعارفهم تحية لهم ، وبجاملة للأحياء ، وحتى صارت
عادة شبيهة بالرسمية في المجاملات الدولية ، فتجد الكبراء من المسلمين ، إذا نزلوا بلدة
من بلاد أوروبا ذهبوا إلى قبور عظمائها ، أو إلى قبر من يسمونه : الجندي المجهول :
ووضعوا عليها الزهور ، وبعضهم يضع الزهور الصناعية التي لا تداءى فيها ، تقليداً
للأفرنج ، واتباعاً لسنن من قبلهم . ولا ينكر ذلك عليهم العلماء أشباه العامة ، بل
يرأى أنهم أنفسهم يصنعون ذلك في قبور موتاهم ، ولقد علمت أن أكثر الأوقاف التي تسمى
أوقافاً خيرية : موقوف ريعها على الخوص والريحان الذي يوضع في القبور . وكل هذه
بدع ومنكرات لأصل لها في الدين ، ولا يستند لها من الكتاب والسنة ، ويجب على
أهل العلم أن يشكروها ، وأن يطهروا هذه العادات ما استطاعوا .

(١) الزيادة من ح . وجملة « قال أبو عيسى » لم تذكر في ه و ك .

(٢) في ح « وفي هذا الباب » .

(٣) الزيادة من ه و ه و ك .

(٤) ترتيب هذه الأسماء مختلف بالتقديم والتأخير في النسخ .

(٥) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

قال (١) وسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي الْبَلْغِي [مُسْتَقْبَلِي وَتَكْلِي (٢)]
يقول : سَمِعْتُ وَكَيْفَا يَقُولُ الْأَمْسُ أَخْفَظُ لِإِسْتِثْنَاءِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَقْصُورِ (٣)

٥٤

باب

[مَا جَاءَ فِي (٤)] نَضَحَ يُولُ الثَّلَامَ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ

٧٦ - مَرْثَانُ قَتَيْبَةُ وَاحِدٌ مِنْ مَرْثِيَعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَبٍ عَنْ أُمِّ قَتَيْبَةَ بِنْتِ مَعْصَرٍ (٥)

- (١) كلمة قال ، ليست في هـ و هـ .
- (٢) الزيادة من هـ .
- (٣) رواية منصور بن عمار بن رواح البجلي (٢٧٣ : ١) وقال الحافظ في التلخيص : ع جاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس ، وقد سمع الكثير منه ، واشتهر بالاعتدال . لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد ، فأدخل بيته وبين ابن عباس طائوسا كما أخرجه المؤلف - يعني البخاري - بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضي صحتهما عنده ، فيجعل على أن مجاهدا سمعه من طائوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس . ويؤيده أن في سياقه عن طائوس زيادة على ما رواه عن ابن عباس . وصرح ابن حبان بصحة الطائوسين . ويؤيد صحة الروایتين أن شعبة رواها أيضا عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس بدون واسطة ، كما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٢٦٤٦) . وشعبة حجة كبير ، والفرواية تؤيد أن الأعمش رواه على الوجهين معا .
- (٤) الزيادة من ع و هـ و هـ .
- (٥) ع حصن ، بكسر لام وإسكان الماء للهواة وفتح الصاد للهواة ، وفي تحت مكشوفة ابن حصن .

٥٥

باب

ما جاء في بول ما يؤكل لحمه

٧٢ - حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة حدثنا حميد و قتادة وثابت عن أنس : « أن ناساً من عريضة ^(١) قدِمُوا المدينة فاجتَبَوْهَا ^(٢) ، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلٍ

= بول الذكر ويسفل من بول الأنثى . . . وتحدث أبو السمع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه مرفوعاً : « يسفل من بول الجارية ويرش من بول النمل » . فإن تأوَّل هؤلاء النضج والرش بأنه الفصل يحيل معنى الحديثين إلى أنه يسفل بول الجارية . ويسفل بول النمل ، وما أُظن أن أحداً له ماس بالعلم ، أو معرفة بالغة : يرضى أن يحمل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى . ونحن حديث الباب - حديث أم ليس بنت محسن - : في رواية البخاري فيه « فنضجه ولم يسفله » ، فهل معنى هذا أيضاً : فسفله ولم يسفله ؟ وقال العلامة ابن القيم في إعلام الموقعين : « وهذا من عاصن الشريعة وتعام حكمتها ومصلحتها . والفرق بين الصبي والصبية من ثلاثة أوجه : أحدها : كثرة حمل الرجال والنساء للذكر ، فدم البلوى بيوله ، فيبقى عليه غشله . والثاني : أن بوله لا ينزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقا ههنا . وههنا ، فيشق غسل ما أصابه كله ، بخلاف بول الأنثى . الثالث : أن بول الأنثى أخبث وأقبح من بول الذكر ، وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى ، فالحرارة تخفف من فتن البول وتذهب منها ما يحصل مع الرطوبة . وهذه صان مؤثرة يحسن اعتبارها في الفرق » . وسواء أسلم لابن القيم هذا التمثيل أم لم يسلم ، وسواء أعرفتنا الحكمة في الفرق بينهما أم لم نعرف . فإن الواجب على المتفتي أنه يتبع أمر رسول الله حيث وجده ، ولا يضرب له الأمثال .

(١) « مريضة » بضم الميم وفتح الراء : حى من جملة .

(٢) أى أصابهم البلوى ، وهو : رشح وذات الجوف إذا تناول ، وذلك إذ لم يوافقهم هواؤها واستوخموا ، ويقال : اجتويت البلد : إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نية . قاله في النهاية .

الصَّدَقَةِ ، وَقَالَ : اشْرَبُوا مِنَ الْبَائِنِهَا وَأَبْوَلْهَا . فَقَتَلُوا رَاعِيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاسْتَقَافُوا الْإِبِلَ ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَأَنَّى بِهِمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَطَعَ أَبْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، وَشَمَّرَ^(١) أَعْيُنَهُمْ ، وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ^(٢) . قَالَ أَنَسٌ : فَكُنْتُ^(٣) أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ الْأَرْضَ بِفِيهِ ، حَتَّى مَاتُوا . وَرُبَّمَا قَالَ مُخَادُّ : « يَكُدُّمُ الْأَرْضَ » بِفِيهِ ، حَتَّى مَاتُوا .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وقد رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجَدٍ عَنْ أَنَسٍ^(٥) .

وهو قول أكثر أهل العلم ، قالوا : لا بأس ببول ما يؤكل لحمه .

٧٣ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ [الْمَعْدَانِيُّ^(١)] حَدَّثَنَا بِمَجِيئِ بْنِ غَيْلَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَائِمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

(١) هكذا هو في كل الأصول « وشمر » بالراء ، قال الشارح : « وفي نسخة صحيفة قلبية : وسمل ، باللام » . والمعنى واحد . قال في النهاية في مادة « سمر » : « أي أحمر لهم مسامير الحديد ثم كحلهم بها » . وقال في مادة « سمل » : « أي فقاها بمعدية حمراء أو طيرها » . وقيل : هو فقاها بالشوك ، وهو بمعنى السمر ، وقد تقدم . ولما غفل بهم ذلك لأنهم فعلوا بالرعاة مثله وقتلهم ، فجازاهم على صنيعهم بمثله . وقيل : إن هذا كان قبل أن تنزل الحدود ، فلما نزلت نهى عن المثلة .

(٢) الحرة : أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة .

(٣) في « وكنت » .

(٤) « الكد » : الحك ، وبابه « رد » . و « الكدم » : الض ، وبابه « نصر » . و « ضرب » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ٢٠٠٢) عن هشام الدستوائي عن قتادة ، وأحمد في المسند (رقم ١٤١٠٦ و ١٤١٠٧ و ١٤١٣١ ج ٣ ص ٢٨٧ و ٢٩٠) ورواه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . وقد رواه الترمذي في مسانئ مرفعه : في كتاب الأطعمة (١ : ٣٣٩) وفي كتاب الطب (٢ : ٣) .

(٦) الزيادة من ب .

قال : **« إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدَهُمْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »**
 الرضاة **« ١٠٨ »** . **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »**
 قال أبو جهم : **« هَذَا [حَدِيثٌ] (١) غَرِيبٌ ، لَا نَعْلَمُ لِعَدَدَةِ كَوْنِهِ (٢) »**
 غير هذا الشيخ ابن سريج بن ذوق **« (٣) »** . **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »**
 وهو من قوله : **« (وَالْجُودُجُ قِصَاصٌ) (٤) »** و **« (قَدْ رَوَى مِنْ) »**
 محمد بن سيرين قال : **« إِنَّمَا قَدَّ جِئْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا كَقَوْلِهِ »**
« أَنْ تَقُولَ الْحُدُودُ (٥) » . **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »** . **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »**

- (١) الزيادة من **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »** .
- (٢) **« لِي ع وَ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ »** .
- (٣) الحديث رواه أيضا مسلم (٢ : ٢٦) والنسائي (٢ : ١٦٩) كلاهما عن الفضل بن
 سهل ، والمطاني في العالم (٢٩٩) عن الحسن بن يحيى عن أبي النضر عن الفضل بن
 (٤) سورة الباقية (٤٥) . ويريد الترمذي بهذا الإشارة إلى قول النبي صلى الله عليه وآله : **« إِنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ ذَلِكَ بِالرَّيِّضِينَ قِصَاصًا مِنْهُمْ لِيَاخُذَهُ بِالرَّمَاةِ »** ، كما قال
 ابن سريج في هذا الحديث .
- (٥) في **« ذاك »** . **« وَتَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »** .
- (٦) صنم الترمذي في رواية كذا ابن سيرين غير جيد ، لأنه رواها بصيغة التبرؤ إلى قوم
 ضعف إسنادهما إليه ، مع أن إسنادهما صحيح ، لأن أحمد روى الحديث (رقم ١٤١٣١)
 من بهز وعثمان بن عام عن قتادة عن أنس ، ثم قال في آخره : **« وَرَوَاهُ إِتَّحَادًا مِنْ عَمْرِو
 ابْنِ سِيرِينَ : إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ »** . وجبنا مؤصول بالإسناد قسمة (٥)
 وهو إسناده صحيح ثابت . والذي قال ابن سيرين هو الحق : أن هذا الحديث منسوخ
 بالحدود . وهو منسوخ أيضا بالنهي عن المثلة . قال الحافظ في التلخيص (١ : ٣٩٣) :
**« (٣٩٤) : « قَالَ ابْنُ شَاهِينَ عَنِ عَبْدِ حَدِيثِ عَمْرِاءَ بْنِ حَصِينٍ عَنِ النَّبِيِّ عَنِ الثَّلَاثَةِ هَذَا
 الْحَدِيثِ يَنْسَخُ كُلَّ مَثَلَةٍ . وَتَقْبِيهِ ابْنُ الْحَوْزِيِّ بِأَنَّهُ إِدْعَاءُ النَّسَخِ بِمَجْلَعِ الْحَدِيثِ »** . قالت :
 يدل عليه تلويح أبي داود في الجهاد عن حديث أبي هريرة عن النبي عن التبعيض بالنار
 بعد الإذن فيه ، وقصة الرنين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم التبعيض بالنار .

مجلس شورای ملی

[illegible]

05

[illegible]

ما جاء في قوله تعالى: ﴿فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرَّحْمَةِ رَبِّكَ رَبِّهِ﴾

٧٤ - **مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) [فَالْأَنْبِيَاءُ خَلْقٌ مُنْجِيٌّ وَمِنْهُمْ مَنْ شَقِيٌّ عَلَى**

مُتَوَلِّينَ أُولَئِكَ صَاحِبُ رِجَالٍ أَمِيرٌ عَنْ أَبِي مُرَيْزَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِمَا يُوعَدُونَ

[۱۰۰] قال ابو عیسیٰ و حدیث حسن صحیح [۱۰۱] -

٧٥ - (١) **مِنْ أَتَيْنَاكُمْ مَا أَفْضَلُ الْمَوَازِينِ** - عَمْدُكُمْ لَا تُهْلِكُكُمْ

ابن صالح^(١) من طريق عن أبي هريرة^(٢) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

• إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ الْيَتِيمَةِ^(٤) فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى

يَسْمَعُ صَوْتَنَا أَوْ يَجِدَ رَحْمَةً ۝

قال^(٦): [وفي الباب عن عبد الله بن زيد، وعلي بن حنبل، وعائشة،

وہیں طبعاً ہے [وہیں مشغول] ہوا بنی مسجد۔

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَبُحْرَانًا

« ما يقوله الجوع وما أظلمه »

(١٤) للزينة في حق الزوج - وهو المهر - ما لا يحد له من الزينة ، ولا لغيره .

(8) الرباطة من يدي بعد شرب الماء : دعوة عقد الصلاة : (٥٧) شيلة

(۳) الترمذی نے حج و عمرہ کے احکامات کو رد و الحاق میں جو احادیث و روایات جمع کیں ہیں،

(٤) الآية: جمع لقارئة العجزة، ولغيرهم من أمة نبيهم، وكان لسان

١٠٠٠

(٦) الزيادة من ٢ و ٣ .

(٧) الزيادة من ٢ . وهي زيادة جيدة ، إلى أن يحدث لنسبة $\frac{1}{2}$ من النسبة الأصلية (١٠٠٪)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وهو قول العلماء : أن لا يجب عليه الوضوء إلا من حدث : يسمع
صوتا أو يحد ريحا .

وقال [عبد الله] بن المبارك : إذا شك في الحدث فإنه لا يجب عليه
الوضوء حتى يستيقن استيقانا يقدر أن يخلف عليه . وقال : إذا خرج
من قبل طرأة الرياح وجب عليها الوضوء . وهو قول الشافعي وإسحق .

٧٦ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر
عن مهران بن ميمون عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إِنْ أَلَّه لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غريب] (٢) [حسن صحيح] (٣) .

= الزوائد (١ : ٢٤٢ - ٢٤٣) بالفظن ، وقال في الأول : « رواه الطبراني في الكبير
وفيه المجامع بن أوطاة ، وهو ثقة إلا أنه مدلس ، ولم يصرح بالسماح » وقال في الثاني :
« رواه الطبراني ، ورجاله موثقون » .

(١) خالفت النسختان هـ و ك سائر الأصول في موضع هذا الحديث ، فإنه فيها عقب
الحديث (رقم ٧٥) . ثم جاء عقبه قوله « هذا حديث حسن صحيح » ثم بعد ذلك قوله
« وفي الباب » الخ ، ثم بعد ذلك أعاد قوله « هذا حديث حسن صحيح » وقال المارح :
« كذا في النسخ الموجودة ، وهو تكرار » . ونتج من هذا أن الحديث (رقم ٧٥)
صار عندهما بدون بيان درجة صحته ، مع التكرار الذي لا موجب له ، ثم ختم الباب
عندهما بقوله : « وهو قول العلماء » الخ . والترتيب الذي هنا أضع وأجود .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) الحديث رواه أحمد والباقون وسلم وغيرهم .

٥٧

ب

[ما جاء في ^(١) الوضوء من النوم]

٧٧ - حدثنا إسماعيل بن موسى [كوفي ^(٢)] وعتاد وعبد
 بن عبيد الحارثي ، القمي واحد ^(٣) ، قالوا . حدثنا عبد السلام بن حرب
 [اللائي ^(٤)] عن أبي خالد الدالاني ^(٥) عن قتادة عن أبي العالبي عن
 ابن عباس : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قائم وهو ساجد ، حتى
 غطأ أو تفتح ، ثم قام بصلاتي ، فقلت : يا رسول الله ، إنك قد غنت ؟
 قال ^(٦) : « إن الموضوء لا يجيب إلا على من قام مضطجعا ، فإنه إذا
 اضطجع استرخت مفاصله ^(٧) » .

(١) الزيادة من ع .

(٢) يعني أن الفاظهم فيها اختلاف ، والقي واحد ، فاختار بعضها مكتفيا به .

(٣) الزيادة من ع ، و « اللائي » ضم الميم وتخفيف اللام ، نسبة إلى يوم الثلاثاء ، وهو جمع « ملالة » ضم الميم فيهما ، وهي اللحفة . ووقع في الأنساب لسماع بن ضبطة بفتح الميم ، وهو خطأ .

(٤) « الدالاني » فتح الدال وتخفيف اللام . وبالنسبة إلى « دالان » وهي قرية من عمدان .

(٥) في ع « قال » .

(٦) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣١٥ ج ١ من ٢٥٦) ، وأبو داود (٨٠ : ١) والبيهقي (١ : ١٢١) كلام من طريق عبد السلام بن حرب . ولم يحكم الترمذي هنا =

قال أبو عيسى : وأبو خالد اسمه « يزيد بن عبد الرحمن » .

== على هذا الحديث يعني من جهة أو ضعف إلا قوله فيما سألني : إن سعيد بن أبي مروة
رواه موقوفا ولم يذكر فيه أبا العالية ، وإنما هو حديث ضعيف . قال أبو داود : « قوله
الوضوء على من قام مضطجعا : هو حديث منكر » لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني
من قنادة ، وروى أrote جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا ، وقال
شريح بن ميمون في الإيضاح منه : « كذا التبريد عليه السلام عليه وسلم جعفر بن محمد وقال
عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : تنام ضجاء ولا تنام قلى . وقال شعبه : إنما
يسمى مضطجعا من أني أعالية أرضية الخواص : حديث يوشق بن سفيان ، وحديث ابن عمر
في الصلاة ، وحديث : القضاء للأولاد . وحدثني ابن عباس جمعني رجال من مشيخون منهم من
وأنكر ما في حديث عمر . قال أبو داود : وذكر حديث يزيد الدالاني لأحد بن خنبل
في أن يوشق في استقامته ، فقال : « ما الخبر الذي يوشق على أصحاب جماعة في أن يوشق
بالحديث » . وقال البيهقي : « ذكره بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن
أبو خالد الدالاني » . قال أبو عيسى الترمذي : « من في المثال القرد » : « صاحب الحديث
أبو جعفر الطوسي عن هذا الحديث في رواية : « هذا الحديث » كما هو في الحديث من أبي الحسن
من قنادة عن ابن عباس قوله ، ولم يذكر فيه أبا العالية ، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني
سمعا من قنادة . » ونقل في عون المعبود عن الحفاظ الحديث في حاله وقال أبو داود : «
تفرده به يزيد وهو الدالاني من قنادة ، ولا يصح . وذكر ابن حبان البيهقي أن يزيد
الدالاني كان كثير الخطأ ، فاحش الوم ، يخالف الثقات في الرواية ، حتى إذا سمعنا
المتقدم في هذه الصناعة علم أنها معلولة أو مخطوبة ، لا يجوز الاحتجاج بها . وأما
الثقات ، فكيف إذا انفرد عنهم بالمصالحات ؟ » وذكر أبو أحمد الترمذي : « هذا الدالاني
في هذا كان يوشق في بعض أحواله ، وحدث أبو عثمان الرازي عن سليمان بن علف : « قال :
عليه السلام عليه السلام وكان فيهم أحد بن خنبل بن يزيد بن أبي جهم » . وقال يحيى بن مهزيق وأبو
عبد الرحمن الدالاني : ليس به بأس . وقال البيهقي : فأما الحديث المجهول في هذا المكره
فإنه من أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ ، وإنما هو حديث من الثقات ، فحدثني محمد بن علف عن
إسماعيل البخاري وغيره . ولعل الشافعي وقف على هذا الأمر فقال : « سمعته » .
الجديد . هذا آخر كلامه . ولو فرض استقامة حال الدالاني كان فينا الحكم من الاستقام
(٨) : « في جامعنا » ، وأما الحديث المجهول في كلامه (أنه يرواه جماعة من بني عباس)
==

قال : وفي الباب من عائشة ، وابن مسعود ، وأبي هريرة .
٧٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَعَادَةَ
 عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 يَنَامُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ ، وَلَا يَقَوِّضُونَ » ^(١) .
 [قال أبو عيسى ^(٢)] : هذا حديث حسن صحيح .
 [قال : و ^(٣)] وسمعتُ صالحَ بنَ عبدِ اللَّهِ يقولُ : سألتُ عبدَ اللَّهِ
 بنَ المباركَ حَمْنٌ ^(٤) : نامَ قاعداً مُعْتَمِدًا ؟ فَقَالَ ^(٥) : لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ .
 قَالَ [أبو عيسى ^(٦)] : وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنْ
 أَبِي مَرْوَةَ عَنْ قَعَادَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهَا الْعَالِيَةُ ،
 وَلَمْ يَرْفَعَهُ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ : فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّ ^(٧) لَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ^(٨) حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا . وَبِهِ يَقُولُ
 الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَآخَرُونَ .

= وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ شَيْئًا مِمَّا اقْتَرَدَ بِهِ الدَّالُّانِ - : هُوَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلِ » وَفِيهِ
 « ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى انْفَجَحَ ، وَكَانَ إِذَا نَامَ انْفَجَحَ ، فَأَنَاهُ بِلَالٌ فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ فَصَلَّى
 وَلَمْ يَقُضْ » . وَهَذَا الصَّحِيحُ .

(١) الحديث رواه مسلم وأبو داود .

(٢) الزيادة من ع و ه و د ك .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في ع « من » .

(٥) في ع « قال » .

(٦) الزيادة من ع .

(٧) في ه و د ك « أنه » .

(٨) في ع « قائما أو قاعدا » .

[قال ^(١)] : وقال بعضهم : إذ نام حتى غلب على عقله وجب عليه الوضوء ، ويدّ يقول إسحق .
وقال الشافعي : من نام قاعداً فرأى رؤيا أو زالت مقمّدتة لوسن اللوم : فعليه الوضوء .

٥٨

باب

[ما جاء في ^(٢)] الوضوء ممّا غيّرت النار

٧٩ - حدثنا ابن أبي عمر قال حدثنا سفيان بن عيينة ^(٣) عن محمد بن عمرو ^(٤) عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الوضوء ممّا مسّت النار ، ولو من نور أقط» . [قال ^(٥)] : فقال له

(١) الزيادة من ب .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) ق ب « سفيان الثوري » وهو خطأ ، لأن محمد بن يحيى بن أبي عمر - شيخ الترمذي - لما يروى عن ابن عيينة ، ولم يذكر في ترجمته أنه روى عن الثوري ، وأيضاً فإن هذا الحديث رواه ابن ماجه (١ : ٩٢) مختصراً عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة بهذا الإسناد .

(٤) هو محمد بن عمرو بن عاقبة بن وقاص البجلي .

(٥) « الأقط » معجم الهمزة وكسر اللام : لبن مجفف يابس ، كأنه نوع من الجبن .
والنور : القطعة منه .

(٦) الزيادة من ب و ه و د .

ابن عباس : يا أبا هريرة ، أنتوضأ^(١) من الدهن ؟ أنتوضأ^(٢) من
الحميم^(٣) ؟ قال : قال أبو هريرة : يا ابن أخي ، إذا سمعت حديثاً عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تضرب له مثلاً^(٤) .

(١) ق ب « أنوضأ » بحذف النون من أوله .

(٢) « الحميم » : الماء الحار .

(٣) ق ع « من رسول الله » وفي هـ و ك « عن النبي » .

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا السياق إلا عند ابن ماجه (١ : ٩٢) مع شيء من الاختصار
واسناده هنا وهناك إسناد صحيح . وفي مسند أحمد حديث يشبهه في معناه ، رواه
في مسند ابن عباس (رقم ٣٤٦٤ ج ١ ص ٢٣٦) قال : « حدثنا عبد الرزاق وابن
بكر قالا أخبرنا ابن جريج قال أخبرني محمد بن يوسف أن سليمان بن يسار أخبره : أنه
سمع ابن عباس ورأى أبا هريرة يتوضأ ، فقال : أندري مما أنوضأ ؟ قال : لا ، قال :
أنوضأ من أنوار أقطأكتها . قال ابن عباس : ما أبالي مما توضأت . أشهد لرأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف لحم ثم قام إلى الصلاة وما توضأ . قال :
وسليمان حاضر ذلك منهما جميعاً . وهذا إسناد صحيح ، رواه أئمة ثلاث . وهو م
رواية الترمذي يدلان على أن الجدل في هذا كان شديداً بين ابن عباس وأبي هريرة ،
وأنه لم يفتح أحدهما بحجة الآخر . ويؤيد ذلك ما رواه أحمد في المسند (رقم ١٠٨٦٠
ج ٢ ص ٥٢٩) والنسائي (١ : ٣٩) واللفظه ، من طريق يحيى بن أبي كثير عن
الأوزاعي أنه سمع المطلب بن عبد الله بن حنطب يقول : « قال ابن عباس : أنوضأ من
حمام أجدته في كتاب الله حلالاً ، لأن النار سقته ؟ » الخ . أبو هريرة حمى فقال :
أشهد عده هذا الحمى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : توضأوا مما مست
النار . وروى البيهقي في السنن الكبرى (١ : ١٥٣) من طريق أبي أسامة عن
الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : « كنت مع ابن عباس في بيت
ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ، فجعل يعجب بمن يزعم أن الوضوء
مما مست النار ! ويضرب فيه الأمثال ، ويقول : إنا نستحم بالماء المسخن ونوضأ
به ، وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، ثم
قال : لقد رأيته في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ ثم لبس
ثيابه فجاء المؤذن ، فخرج إلى الصلاة ، حتى إذا كان في الحجرة خارجاً من البيت
لقيته هدية عضو من شاة ، فأكل منها لقمة أو لقمين ، ثم صلى وما من ماء » —

[قال^(۱)] : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأم سلمة ، وزيد بن ثابت ، وأبي طلحة ، وأبي أيوب ، وأبي موسى .

قال أبو عيسى : وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء مما غيّرت النار ، وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم : على ترك الوضوء مما غيّرت النار .

٥٩

باب

[ما جاء^(۲)] في ترك الوضوء مما غيّرت النار

٨٠ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عجيل سمع جابر^(۳) ، قال سفيان : وحدثنا^(۴) محمد بن الفضل عن جابر قال : «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه ، فدخل على امرأة من الأنصار ، فذبحت له شاة فأكل ، وأنته يقناع^(۵) من رطب .

= وهذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٠٨) عن أبي كريب عن أبي أسامة ، ولكنه لم يذكر لفظه ، بل أحال على حديث غيره . وسننكم على نسخ ذلك في آخر الباب الآتي ، إن شاء الله .

(١) الزيادة من ع و ت .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « سمع جابر بن عبد الله » .

(٤) في ب « وحدثناه » .

(٥) القناع - بكسر القاف - : الطبق الذي يؤكل عليه .

فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لَظْهَرِ وَصَلَّى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ ، فَأَتَتْهُ بِعِلَالَةٍ مِنْ حُلَالَةٍ (١) الشَّاةُ ، فَأَكَلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَقَوْضْ (٢) .

(١) العلالة - بضم العين لظلمة - : البقية ، أو ما يتطل به شيئاً بعد شيء ، من المال - بفتح العين - وهو المذهب بعد المغرب . وفي ح « غلالة » بالمعجمة - وهو خطأ .
(٢) هذا حديث صحيح ، ليست له علة . وقد حاول بعضهم أن يعلله ، فنقل البيهقي في المعرفة عن العاللي أنه قال : « لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر » . وهو مردود برواية ابن جريج عند أحمد (رقم ١٤٥٠٥ ج ٣ ص ٣٢٢) وأبي داود (١ : ٧٥) قال : « أخبرني محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ به ، ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . وهذا مختصر من حديث الباب . والذي دفعهم إلى هذه الشبهة في التعليل أن سفيان بن عيينة شك في سماع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر ، كما روى أحمد (رقم ١٤٣٤٩ ج ٣ ص ٣٠٧) عن سفيان : « سمعت ابن المنكدر غدير حمرة يقول : عن جابر ، وكأني سمعته مرة يقول : أخبرني من سمع جابراً ، وظففته سمعه من ابن عقيل ، وابن المنكدر وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً صلى ولم يتوضأ ، وأن أبا بكر أكل لباً ثم صلى ولم يتوضأ ، وأن عمر أكل لحماً صلى ولم يتوضأ » . والابن - بكسر اللام وفتح الباء - : أول الابن في النتائج . فهذا الإسناد يفهم منه أن سفيان سمعه من ابن المنكدر وابن عقيل كلاهما من جابر ، ثم شك في أن ابن المنكدر سمعه من جابر ، ولكن غيره لم يشك ، واليقين مقدم على الشك . وحديث جابر في هذا الباب روى عنه مختصراً ومطولاً بألفاظ مختلفة . وبأسانيد صحيحة ، ومن الروايات المفصلة رواية الطيالسي (رقم ١٦٧٠) عن زائدة عن ابن عقيل ، وهي بنحو رواية الترمذي ، ورواه أحمد مطولاً عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن زائدة (رقم ١٥٢٢٣ ج ٣ ص ٣٨٧) ، ومنها رواية البيهقي (١ : ١٥٦) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد وابن جريج عن ابن المنكدر . ومن الروايات المختصرة رواية أحمد من طريق علي بن زيد عن ابن المنكدر (رقم ١٤٣١٢ ج ٣ ص ٣٠٤) وعن سفيان عن ابن عقيل (رقم ١٥١٤١ ج ٣ ص ٣٨١) ورواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار وابن عقيل : ثلاثهم عن جابر (١ : ٩٢) ومن أوضح الروايات من جابر ما رواه أحمد (رقم ١٥٠٨٠ ج ٣ ص ٣٧٤) من طريق محمد بن إسحق قال : « حدثني عبد الله بن =

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي بكر الصديق^(٢) ، وابن عباس ،
وأي هريرة ، وابن مسعود ، وأبي رافع ، وأم الحَكَم ، وعمر بن أمية ،
وأم عامر ، وسُوَيْد بن النعمان ، وأم سلمة^(٣) .

== محمد بن عقيل بن أبي طالب قال : دخلت على جابر بن عبد الله الأنصاري أخى بنى سلمة ،
ومع محمد بن عمرو بن حسن بن علي ، وأبو الأسباط مولى لعبد الله بن جعفر كان يتبع
العسلم ، قال : فسالناه عن الوضوء مما مست النار من الطعام ؟ فقال : خرجت أريد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده ، فلم أجده ، فسأت عنه ، فقيل لي : هو
بالأسواف عند بنات سعد بن الربيع أخى بلعوث بن الحرث بن الخزرج ، يقسم بينهن
ميراثهن من أبيهن ، قال : وكن أول نسوة ورثن من أبيهن في الإسلام ، قال :
فخرجت حتى جئت الأسواف ، وهو مال سعد بن الربيع ، فوجدت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في صور من نخل ، قد رش له فهو فيه ، قال : فأتي بقداء من خبز ولحم قد
منه له ، فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكل القوم معه ، قال : ثم بال ثم
توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم للظهر ، وتوضأ القوم معه ، قال : ثم صلى بهم
للظهر ، قال : ثم قعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ما بقى من قسمته لمن ،
حتى حضرت الصلاة ، وفرغ من أمره منهن ، قال : فردوا على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فضل غداء من الخبز واللحم ، فأكل وأكل القوم معه ، ثم نهض فصلى
بنا العصر ، وما مس ماء ولا أحد من القوم . وهذا حديث مفصل ، وكأنه تفصيل
لرواية الترمذی ، أو هو اليقين عندي . وقوله فيه « الأسواف » آخره « فاء » وهو
وضع يمينه باليمين بالمدينة ، وبذلك ضبطه ياقوت وصاحب القاموس : ووقع في المسند
« الأسواق » بالفتح ، وهو خطأ . وقوله « في صور من نخل » الصور - بفتح الصاد
المهمل وإسكان الواو - : الجماعة من النخل ، ولا واحد له من لفظه . وسنذكر في آخر
الباب حديث جابر أيضا : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك
الوضوء مما مست النار » .

(١) الزيادة من ع . و س .

(٢) كلمة « الصديق » لم تذكر في ع .

(٣) من أول قوله « وابن عباس » إلى قوله « وأم سلمة » ذكر في ع . في هذا الموضع
وذكر في سائر الأصول بعد قوله فيما يأتي « ولم يذكر وانيه عن أبي بكر وهذا أصح »
ثم قال : « وفي الباب عن ابن عباس » الخ ، وما هنا أنسب لعادة الترمذی في كتابه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : ولا يصح حديث أبي بكر في هذا [الباب ^(٢)]
 مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَّامُ بْنُ مُصَكٍّ ^(٣) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ
 ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٤)] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . هَكَذَا
 رَوَى الْخَفَاطُ ^(٥) ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَّارٍ وَهَكَذَا وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَابْنُ
 عَطَاءٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ : « عَنْ أَبِي بَكْرٍ [الصديق ^(٤)] » ،
 وَهَذَا أَصَحُّ .

قال أبو عيسى : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَائِمِينَ وَمَنْ يَعْدُهُمْ ، مِثْلُ : سُفْيَانُ [الثَّوْرِيُّ ^(٦)] ،

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من ع و س .

(٣) « مصك » بكسر الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الكاف . وحسام بن مصك هذا
 ضعيف ، ضعفه عامة العلماء .

(٤) الزيادة من ه و ك .

(٥) الروايات التي أشار إليها الترمذي من حديث ابن عباس كلها في مسند أحمد ، وأرقامها
 (١٩٨٨ ، ٢٠٠٢ ، ٢١٨٨ ، ٢٢٨٦ ، ٢٢٨٩ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤١ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٦٧ ، ٢٥٤٥ ، ٢٩٤١ ، ٣٠١٤ ، ٣١٠٨ ، ٣٢٨٧ ، ٣٢٩٥ ، ٣٣١٢ ، ٣٣٥٢ ، ٣٤٣٣ ، ٣٤٥٣) وفيه أيضا روايات
 عن ابن جعفر محمد بن علي ، وعن يحيى بن يعمر ، وعن عمر بن عطاء بن أبي الحوار .
 كلهم عن ابن عباس ، وأرقامها (١٩٩٤ ، ٢٥٢٤ ، ٣٤٠٣ ، ٣٤٦٣)
 وأما رواية حسام بن مصك التي ضعفها الترمذي فهي في مجمع الزوائد (١ : ٢٥١)
 ونسبها لأبي يعلى والبخاري .

(٦) الزيادة من س .

وابن المبارك، والثانبي، وأحمد، وإسحاق: رأوا ترك الوضوء مما مست النار.
وهذا آخر الأئمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكان هذا
الحديث ناسخاً للحديث الأول: حديث الوضوء مما مست النار^(١).

(١) اختلف العلماء في وجوب الوضوء مما مست النار. والذي نرجحه ونذهب إليه عدم
الوجوب - إلا في لحوم الإبل - وأن أحاديث الرخصة ناسخة للأمر السابق لها بإيجاب
الوضوء منه. وقد تأول بعض أصحابنا من أهل العلم أحاديث الرخصة بأنها ليست نصاً
في نسخ الأمر، لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك خصوصية له،
ويرد عليه أن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح، وأيضاً فإن حديث جابر الفصل
الذي نقلناه من مسند أحمد (ج ٣ ص ٣٧٤) صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم
«أكل وأكل القوم معه» ثم نهض فصلى بنا العصر، وما مس ماء ولا أحد من القوم،
وهذا قاطع في نفي احتمال الخصوصية.

وأما الدليل على النسخ فعديتان: أولهما: رواه أحمد في المسند (رقم ٢٣٧٧ ج ١
٢٦٤) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق: «حدثنا محمد بن عمرو
ابن غطاء قال: دخلت على ابن عباس بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لقد
يوم الجمعة، قال: وكانت ميمونة قد أوصت له به، فكان إذا صلى الجمعة بسط له فيه
ثم انصرف إليه فجلس فيه للناس، قال: فسأله رجل وأنا أسمع عن الوضوء مما مست
النار من الطعام؟ قال: فرجع ابن عباس يده إلى عيبيه، وقد كف بصره، فقال:
بصر عيناى هاتان، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لصلاة الظهر في بعض
حجره، ثم دعا بلال إلى الصلاة فنهض خارجاً، فلما وقف على باب الحجر لقيه
هدية من خبز ولحم يث بها إليه بعض أصحابه، قال: فرجع رسول الله صلى الله
عليه وسلم بمن معه، ووضعت لهم في الحجر، قال: فأكل وأكلوا معه، قال:
ثم نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه إلى الصلاة، وما مس ولا أحد ممن
كان معه ماء. قال: ثم صلى بهم. وكان ابن عباس لما عقل من أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم آخره. وهذا فيه أيضاً رد على زعم الخصوصية. وقال الثاقفي
فيما رواه عنه الزهري: «لما قلنا لا يتوضأ منه، لأنه عندنا منسوخ، ألا ترى أن
عبد الله بن عباس، وإنما صحبه بعد الفتح: يروى عنه أنه رآه يأكل من كتف شاة
ثم صلى ولم يتوضأ، وهذا عندنا من آيين الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ،
أو أن أمره بالوضوء منه بالنسب للتنظيف. والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

= أنه لم يتوضأ منه ، ثم أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وعامر ابن ربيعة ، وأبى بن كعب ، وأبى طلحة : كل هؤلاء لم يتوضأوا منه « قله البيهقي . (١ : ١٥٥) .

وقد روى كثير من الصحابة حديث الأمر بالوضوء مما مست النار ، وروى غيرهم أحاديث الرخصة في ذلك ، والكن الذي كان يجادل منهم في المسئلة أبو هريرة وابن عباس ، فالأول يشدد في الوجوب ، والثاني يشدد في بيان الرخصة ، وكل منهما يرد على صاحبه ، ومع هذا فإن أبا هريرة روى أيضا حديث الرخصة ، ورد ذلك عنه بإسناد صحيح ، فقد روى أحد (٢ : ٣٨٩) حديثا عن عفان عن وهيب عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، ثم قال : « وهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة فضض وغسل يده وصلى . وهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل ثور أقط فتوضأ منه وصلى » . وهذا إسناد صحيح . وقد روى الطيالسي أيضا حديث الرخصة هذا (برقم ٢٤١١) ورواه غيره كذلك . فيظهر من هذا أن أبا هريرة سمع الحديثين من غيره من الصحابة ، ولعل إصراره على التشديد في الوجوب لاضطراب الروايتين عنده وعدم يقينه برجعان للنسخ ، أو لعله رأى الوضوء وسمع الأمر به ، ولم ينأه عن الحديث الآخر بل سمعه سمعا فلم يطمئن قلبه إلى ترك ما رآه بنفسه . وأصرح من كل هذا في النسخ حديث جابر قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » . وهو حديث صحيح ، رواه أبو داود (١ : ٧٥) والنسائي (١ : ٤٠) وابن الجارود (٢١ - ٢٢) والبيهقي (١ : ١٥٥ - ١٥٦) كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر . وهو حديث صحيح ، ليس في إسناده لمطعن ، وليست له علة . وقد أعلاه بعض الحفاظ بما لا يصح تعليلا ، فقال أبو حاتم فيما رواه عنه ابنه في الليل (رقم ١٦٨) : « هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفا ولم يتوضأ » . كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه » . وقال أبو داود في السان عقب روايته : « وهذا اختصار من الحديث الأول » . يعني الحديث الذي رواه قبله من طريق ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزا ولحما فأكل ، ثم دعا بوضوء فتوضأ به » . ثم صلى الظهر ، ثم دعا بفضل طاميه . فأكل ، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ » . فكان أبا داود يريد أن يفهم أن قول جابر - في رواية شعيب - « آخر الأمرين » . يعني به آخر القولين في هذه الواقعة المسنة : كان عمله الأول فيها أن توضأ بعد الأكل ، وعمله الثاني أن صلى =

٦٠

باب

[ما جاء^(١)] في الوضوء من لحوم الإبل٨١ - حدثنا هذا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله^(٢) بن

بعد الأكل ولم يقوضاً . ومن الواضح أن هذا تأويل بعيد جداً ، يخرج به الحديث عن ظاهره ، بل يحيل معناه عما يدل عليه لفظه وسياقه . وروى الرواة الثقات الحفاظ بالوهم بهذه الصفة ، ونسبة المصنف الباطل في ألفاظ الحديث إليهم حتى يحيلوها عن معناها - : قد يرفع من نفوس ضغائن العلم الثقة بالروايات الصحيحة جملة . وشعيب بن أبي حمزة الذي رواه عن ابن المنكدر : « ثقة متفق عليه حافظ أثبت عليه الأئمة » كما قال الحليل ، وعلى بن عياش الذي رواه عن شعيب : « ثقة حجة » كما قال الدارقطني . ونسبة الوهم إلى مثل هذين الراويين أو إلى أحدهما : يحتاج إلى دليل صريح أقوى من روايتهما . وهيئات أن يوجد . ولذلك قال ابن حزم في المحلى (١ : ٢٤٣) : « القطع بأن ذلك المصنف مختصر من هذا : قول بالظن ، والظن أكذب الحديث . بل هما حديثان كما وردا » . ثم إن التأويل الذي ذهب إليه أبو داود باختصار حديث شعيب من الحديث الآخر ، بمعنى أن المراد من « آخر الأمرين » آخر الفعلين في الواقعة الواحدة للعين - : يردده ما نقلنا عن المسند (رقم ١٥٠٨٠) من طريق محمد بن إسحق عن ابن عقيل ، فإن فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل هو ومن معه ، ثم بال ثم توضأ لظهوره ، وأنه أكل بعد ذلك هو ومن معه ثم صلوا العصر ولم يتوضأوا . فهذا يدل دلالة واضحة على أن الوضوء الأول كان للحدث ، وليس من أكل مامست النار ، حتى يصح أن يسمى الفعل الثاني بأكله ثم سلاته من غير أن يقوضاً « آخر الأمرين » لأنهما فعلان ليسا من نوع واحد . وأرى أن هذه الرواية فاطمة في نفي التأويل الذي ذهب إليه أبو داود . والمحدثه .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع « عبيد الله » بالصغير ، وهو خطأ .

عبد الله [الرازي ^(١)] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئِلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ^(٢) عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْخُومِ الْإِثْنِ عَشَرَ ؟ فَقَالَ ^(٣) : تَوَضَّؤُوا مِنْهَا . وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْخُومِ الْغَنَمِ ؟ فَقَالَ : فَقَالَ : لَا تَتَوَضَّؤُوا ^(٤) مِنْهَا ^(٥) » .

[قال ^(٦)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ . قال أبو عيسى : وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ^(٧) . وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

(١) الزيادة من ب .

(٢) في ع « سئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) في ب « قال » .

(٤) في ع « لَا تَوَضَّؤُوا » بِحَذْفِ إِحْدَى التَّمَايُنِ ، وَهُوَ جَائِزٌ .

(٥) حديث البراء رواه أحمد عن أبي معاوية (٤ : ٢٨٨) وعن عبد الرزاق عن سفيان

(٤ : ٣٠٣) كلاهما عن الأعمش . ورواه الطيالسي عن شعبة عن الأعمش (رقم

٧٣٤ و ٧٣٥) . ورواه أبو داود (١ : ٧٢ - ٧٣) وابن ماجه (١ : ٩٢)

كلاهما من طريق أبي معاوية عن الأعمش . ورواه ابن الجوزي (ص ٢٢) من طريق

عاضد الهمداني عن الأعمش . ورواه الشوكاني أيضاً لابن حبان وابن خزيمة ، ونقل

عن ابن خزيمة قال : « لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة

النقل لعدالة ناقله » .

(٦) الزيادة من ع و ب .

(٧) رواية الحجّاج بن أرتاة هذه رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) : ثنا محمد بن مقاتل

المروزي أنا عباد بن العوام ثنا الحجّاج عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم ، قال :

وكان ثقة ، قال : وكان الحكم يأخذ عنه ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أسيد

ابن حضير . . وعبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم هو الرازي .

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الصُّبَيْيُّ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ ذِي الْفَرَّةِ [الْجَهَنِيِّ^(٢)].

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، فَأَخْطَأَ فِيهِ ، وَقَالَ [فِيهِ^(٣)] : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ^(٥)] .

(١) « عبدة » مضر ، وهو ابن ممتب : بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللامنة المكسورة .

(٢) الزيادة من س . ورواية عبدة هذه رواها عبد الله بن أحمد في مسنده أبيه (٤ : ٤٠) : ٦٧ و ١١٢ (٥ : ١١٢) عن عمرو النافذ ، ولكن في (٤ : ٦٠) أن عبد الله رواه عن أبيه عن عمرو النافذ ، وهو خطأ من النسخ أو الطبع ، فإن الحديث معروف أنه من زيادات عبد الله على المسند ، كما ذكره ابن حجر في الإصابة (٢ : ١٧٦ - ١٧٧) ولبه أيضاً في نفوس وابن السكن .

(٣) الزيادة من س .

(٤) رواية حماد بن سلمة رواها أحمد في المسند (٤ : ٣٥٢) عن عفان عن حماد .

(٥) الزيادة من ع و ه و ك . وقال ابن أبي حاتم في العلل (رقم ٣٨ ج ١)

(٢٥) : « سألت أبي عن حديث رواه عبدة الصبي عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذى الفرة الطائي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحم الإبل ، قال : توضؤا . ورواه جابر الجعفي عن حبيب بن أبي ثابت عن سليك الططائي عن النبي صلى الله عليه وسلم . وحدثنا سعدويه قال : حدثنا عناد بن العوام عن الحجاج بن أرتاة عن عبد الله عن ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت لأبي : فأيهما الصحيح ؟ قال : ما رواه الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والأعمش أحفظ . وهذا موافق لما رجحه الترمذی . »

قال إسحاق : صَحَّ في هذا الباب ^(١) حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : حديثُ البراء ، وحديثُ جابر بن سمرة ^(٢) .
[وهو قولُ أحمدَ وإسحاق ^(٣) . وقد روى عن بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم : أنهم لم يَرَوْا الوضوءَ من لحوم الإبل . وهو قولُ سفيانَ الثوري وأهل الكوفة ^(٤)] .

(١) في هـ و ك « أصح ما في هذا الباب » .

(٢) حديث جابر بن سمرة رواه مسلم في صحيحه (١ : ١٠٨) : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتتوضأ من لحوم الضم ؟ قال : إن شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ . قال : أتتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الإبل » . ورواه الطيالسي (رقم ٧٦٦) وأحمد في المسند (٥ : ٨٦ و ٨٨ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨) .

(٣) وهذا القول هو الصحيح المؤيد بالأحاديث . قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٤٩) : « وهذا المذهب أقوى دليلاً ، وإن كان الجمهور على خلافه . وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . ولكن هذا الحديث عام ، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص ، والخامس مقدم على العام » . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي (١ : ١١٢) : « وحديث لحم الإبل صحيح مشهور ، وليس يقوى عنده ترك الوضوء منه » . وحاول بعضهم أن يتلمس حكمة لوجوب الوضوء من لحوم الإبل ، ولنا نذهب هذا المذهب ، ولكن نقول كما قال الشافعي في الأم (١ : ١٤) : « إنما الوضوء والغسل تميد » .

(٤) الزيادة من ج .

٦١

باب

الوضوء من مس الذكر

٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » (١) .

(١) أصل الحديث رواية مالك في الموطأ (١ : ٦٤) : « عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أنه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : ومن مس الذكر الوضوء ، فقال عروة : ما علمت هذا ، فقال مروان بن الحكم : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ . رواه الشافعي في الأم (١ : ٦٥) عن مالك . ورواه أبو داود (١ : ٧١) والنسائي (١ : ٣٧) من طريق مالك .

وروى أحمد (٦ : ٤٠٧) والنسائي (١ : ٣٨) من طريق شعيب بن الزهري قال : « أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم الأنصاري أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ذكر مروان في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر إذا أفضى إليه الرجل يديه فأنسكت ذلك عليه ، فقلت : لا وضوء على من مسه ، فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ما يتوضأ منه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ويتوضأ من مس الذكر . قال عروة : فلم أزل أماري مروان حتى دعا رجلاً من حرسه فأرسله إلى بسرة يسألها عما حدثت من ذلك ؟ فأرسلت بسرة بمنزل الذي حدثني عنها مروان . »

ثم أخذ عروة بن الزبير بهذا الحديث وصار يفتي به وينظر عليه ، فروى ابن الجارود في المنتقى (ص ١٩) من طريق سفيان بن عيينة : « عن عبد الله بن أبي بكر قال : تذاكر أبي وعروة ما يتوضأ منه » فذكر عروة وذكر ، حتى ذكر الوضوء من مس =

==
الذكر ، قال أبي : لم أسمعه به ، فقال : أخبرني مروان عن بسرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فليتوضأ ، قلنا : أرسل إليها ، فأرسل إليها حرسياً ورجلاً فجاء الرسول بذلك . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦) مختصراً عن صفيان وعن إسماعيل بن علي ، كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه .

وبسرة هي بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ، وكانت من الملبات المهاجرات ، وعمها ورقة بن نوفل . وهي جدة عبد الملك بن مروان . أم أمه . كما قال مالك بن أنس فيما رواه الحاكم عنه (١ : ١٣٨) .

وقد أراد عروة أن يزداد ثبوتاً في الحديث ، فقال عنه بسرة ، فصدقت ما روى عنها مروان ، وصار الحديث عند عروة من روايته عن مروان عن بسرة ، ومن روايته عن بسرة نفسها ، وكان الرواة يسمونه منه ويرويه عنهم غيرهم فثبت من يحكي الحديث تماماً على وجهه ، ومنهم من يختصر القصة ويروي أصل الحديث ، فتارة يجعلونه « عن عروة عن مروان عن بسرة » وتارة يجعلونه « عن عروة عن بسرة » ثم أخطأ بعض العلماء فحمل هذا الاختلاف على ضعف بها الحديث ، وهو صحيح لاهلة له كما ترى ، وزاد بعضهم أن هشام بن عروة لم يسمعه من أبيه ، وهو خطأ أيضاً ، فإن رواية الترمذي هنا صريحة في أن هشام سمعه من أبيه ، ثم لو صحت هذه اللفظة ما أثرت ، لأن غير هشام من الثقات رواه سماعاً عن عروة ، كما سبق من رواية عبد الله بن أبي بكر بن حزم .

وأما سماع عروة من بسرة فقد ثبت ذلك من رواية شعيب بن إسحق الدمشقي وريمة ابن عثمان ، والمنقر بن عبد الله الخزاعي ، وعنبسة بن عبد الواحد القرشي ، وأبي الأسود حميد بن الأسود البصري : كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ، وأن عروة سأل بسرة فصدقته . وهذه الروايات كلها في مستدرک الحاكم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) وبعضها رواه البيهقي (١ : ١٢٩ - ١٣٠) ورواية ربيعة بن عثمان رواها ابن الجارود (ص ١٩ - ٢٠) وأوضحها كلها رواية عنبسة بن عبد الواحد عن هشام عن أبيه قال : « قأنيت بسرة فحدثني كما حدثني مروان عنها : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك » .

وروى أحمد في المسند (٦ : ٤٠٦ - ٤٠٧) عن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : « حدثني أبي أن بسرة بنت صفوان أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ » . وهو إسناد صحيح متصل بإسناد هشام من أبيه ، وسماع أبيه عروة من بسرة .

[قال^(١)] : وفي الباب عن أم حبيبة ، وأبي أيوب ، وأبي هريرة ، وأزوي
ابنة أنيس ، وعائشة ، وجابر ، وزيد بن خالد ، وعبد الله بن عمرو .

= وهذه مناظرة جرت بين أئمة الحديث وأعلام هذا الشأن في عصرهم : فروى الحاكم في المستدرک (١ : ١٣٩) من طريق رجاء بن مرجى الحافظ ، وكان ثقة ثباتاً إماماً في علم الحديث وحفظه والمعرفة به . قال : « اجتمعنا في مسجد الحيف أنا وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني ، ويحيى بن معين ، فتناظرنا في مس الذكر . فقال يحيى بن معين : يتوضأ منه ، وقال علي بن المديني بقول الكوفيين وتقلد قولهم - يعني التزمه في المناظرة - واحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج علي بن المديني بحديث قيس ابن طلق عن أبيه ، وقال ليحيى بن معين : كيف تقيم له إسناد بسرة ؟ ومروان لما أرسل شرطياً حتى رد جوابها ؟ فقال يحيى : ثم لم يقيم ذلك هروة حتى أتى بسرة فسألها وشافته بالحديث ، ثم قال يحيى : ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق ، ولأنه لا يحتج بحديثه . فقال أحمد بن حنبل : كلا الأمرين علي ما قلنا ، فقال يحيى : مالك عن غاض عن ابن عمر : أنه توضأ من مس الذكر ، فقال علي : كان ابن مسعود يقول : لا يتوضأ منه ، ولأنما هو بضعة من جسدك . فقال يحيى : عن من ؟ فقال : عن سفيان بن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله ، ولأنما اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا ، فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال له أحمد بن حنبل : نعم ، ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه . فقال علي : حدثني أبو نعيم ثنا مسعر عن عمير بن سعيد عن حماد بن ياسر قال : ما بالي مسته أو أفتي . فقال أحمد : حماد وابن عمر استويا ، فمن شاء أخذ بهذا ، ومن شاء أخذ بهذا . فقال يحيى : « بين عمير بن سعيد وعمار مقالة » ورواها البيهقي أيضاً (١ : ١٣٦) .

وروى البيهقي عن علي بن المديني قال : « اجتمع سفيان وابن جريج فتذاكرا مس الذكر . فقال ابن جريج : يتوضأ منه . وقال سفيان : لا يتوضأ منه . فقال سفيان : رأيت لو أن رجلاً أسلك بيده منياً ، ما كان عليه ؟ فقال ابن جريج : ينسل يده . قال : أيها أكبر ؟ المني أو مس الذكر ؟ فقال : ما ألقاها على لسانك إلا الشيطان ١١ » .

وفي مسائل أبي داود لأحمد بن حنبل (٣٠٩) وهي مسائل سأل أبو داود عنها شيخه أحمد بن حنبل في الفقه والحديث ، وأصلها موجود بدمشق بالمكتبة الظاهرية ، وهو مكتوب في حياة أبي داود سنة ٢٦٦ قال : « قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح في مس الذكر ؟ قال : بلى هو صحيح ، وذلك أن مروان حدثهم ثم جاءهم الرسول عنها بذلك » .

(١) للزيادة من ع و ب .

(٢) في س « بدن » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

[قال ^(١)] : هكذا رواه ^(٢) غير واحد مثل هذا ^(٣) عن هشام بن عروة عن أبيه [عن بُسْرَةَ ^(٤)] .

٨٣ — [وروى أبو أسامة وغير واحد هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه ^(٥)] عن مَرْوَانَ عن بُسْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم [نحوه ^(٦)] . حدثنا بذلك إسحاق بن منصور حدثنا أبو أسامة بهذا ^(٧) .

٨٤ — وروى هذا الحديث أبو الزناد عن عروة عن بُسْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم . حدثنا بذلك علي بن حجر ^(٨) [قال ^(٩)] حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن بُسْرَةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١٠) نحوه .

وهو قول غير واحد من أصحاب النبي ^(١١) صلى الله عليه وسلم والعامة . وبه يقول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق .

قال محمد : [و ^(١٢)] أصح شيء في هذا الباب حديث بُسْرَةَ .

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) هكذا في ع وهو أ ، و س و ه و ك ، روى .

(٣) في س « مثل هذا الحديث » ، وما هنا أجود وأصح .

(٤) الزيادة من ع و ه و ك .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) رواية أبي أسامة عنه رواها ابن الجارود أيضا (ص ١٩) عن إسحاق بن منصور كرواية الترمذي .

(٧) الزيادة من س .

(٨) الإسناد من أول قوله « حدثنا بذلك علي بن حجر » إلى هنا سقط من ع .

(٩) في ع « رسول الله » .

(٩) — سنن الترمذي — (٩)

[و^(١)] قال أبو زُرْعَةَ : حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ صَحِيحٌ^(٢) ،
 وَهُوَ حَدِيثُ الْقَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ^(٣) مَكْحُولٍ عَنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ
 عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ .
 وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عَنبَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَرَوَى
 مَكْحُولٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَنبَسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .
 وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحاً^(٤) .

(١) الزيادة من ج و ه و ه .

(٢) ل و ه و ه « أصح » ، وما هنا أجود .

(٣) ق ج « بن » وهو خطأ .

(٤) حديث أم حبيبة رواه ابن ماجه (١ : ٩١) والبيهقي (١ : ١٣٠) من طريق
 الهيثم بن حميد عن القلاء بن الحرث ، ونسبه مجد الدين بن تيمية في المنتقى أيضاً للأثرم ،
 ونقل تصحيحه من أحمد وأبي زرعة ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٥٠) أن
 الحاكم صححه ، وأن الحلال نقل في الدلائل تصحيحه من أحمد ، وأن ابن السكن قال :
 « لأعلم له علة » ورد قول من قالوا : إن مكحولاً لم يسم من عنبة : بأن دعياً خالفهم
 « وهو أعرف بحديث الثاميين ، فأثبت سماع مكحول من عنبة » .

فائدة : أشار الترمذی إلى حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب : وهو حديث
 عمرو بن حبيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قُبَايِمَا
 رَجُلٌ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ ، رواه ابن الجارود
 (ص ٢٠) من حديث بقية بن الوليد قال « حدثني الزبيدي قال حدثني عمرو بن حبيب »
 وهذا إسناد صحيح ، لأن بقية بن الوليد ثقة ، وإنما يخفى من تدليس « وقد صرح
 هنا بالسماع من محمد بن الوليد الزبيدي ، وهو ثقة فخرجة » ، ورواه أحمد (رقم ٧٠٧٦
 ج ٢ ص ٢٢٢) من طريق بقية عن الزبيدي ولكن ليس فيه التصريح بالسماع .

ما جاء [في^(١)] ترك الوضوء من مس الذكر^(٢)

٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرِو^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ
عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ [هُوَ^(٤)] الْحَنْفِيُّ^(٥) عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ ؟ أَوْ بَضْعَةٌ^(٦) مِنْهُ^(٧) » .
[قال^(٨)] : وفي الباب عن أبي أُمَامَةَ .

قال أبو عيسى : وقد رُوِيَ عن غير واحدٍ من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ

- (١) الزيادة من ج .
- (٢) هو ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر السجسي « فهو يروى عن جده لأبيه وما تفان .
- (٣) الزيادة من س .
- (٤) نسبة إلى « بني حنيفة » قبيلة من البجيلة .
- (٥) « البضعة » بفتح الباء للموعدة وإسكان الضاد للمجعة : القطعة من اللحم . وقد عكس الباء أيضا في هذا المعنى ، كما في النهاية واللسان .
- (٦) الحديث رواه النسائي (١ : ٢٨) عن هناد شيخ الترمذي فيه ، وهو مطول ، ويظهر أن الترمذي اختصره ، ولفظ النسائي : « أخبرنا هناد عن ملازم قال حدثنا عبد الله بن بدير عن قيس بن طلح بن علي عن أبيه قال : خرجنا وقد أقم قدمنا على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فبإيضاة وصلينا معه ، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي . فقل : يا رسول الله ، ما ترى في رجل من ذكره في الصلاة ؟ قال : وهل هو إلا مضغة منك ، أو بضعة منك ؟ » . ورواه أبو داود (١ : ٧٢) وابن الجارود (٢٠ : ١٢٤) والبيهقي (١ : ١٢٤) من طريق ملازم بن عمرو بنعمه .
- (٧) الزيادة من ج وس .

عليه وسلم وبعض التابعين : أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر . وهو قول أهل الكوفة وأهل المهارك .

وهذا الحديث أحسن شيء روى في هذا الباب .

وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه ^(١) .

وقد تكلم بعض أهل الحديث في محمد بن جابر وأيوب بن عتبة . وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بذر أصح وأحسن ^(٢) .

(١) رواية أيوب بن عتبة عند الطيالسى (رقم ١٠٩٦) وأحمد في المسند (٤ . ٢٢) . ورواية محمد بن جابر عنده أيضا بإسنادين (٤ : ٢٣) وعند ابن ماجه (١ : ٩١) وأبو داود وابن الجارود .

(٢) حديث طلق من طريق ملازم حديث صحيح . وقد تكلم بعض أهل الحديث في قيس بن طلق ، فروى الزعفرانى عن الهافى قال : « سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره » نقله البيهقى (١ : ١٣٥) .

ولكن عرقه غيره ، فوقفه ابن معين والعجل وابن خبان . وقد اضطربت أقوال العلماء بين حديثي بسرة وطلق : في ترجيح أحدهما على الآخر من جهة الصحة ، وفي الجمع بينهما ، وأكثر علماء الشافعية ومن ذهب مذهبهم يصفون حديث طلق بن علي ، ولكنه حديث صحيح ، كما قلنا ، وقد صححه ابن حزم في المحلى ، وذهب الكثير من أهل العلم بالحديث والفقهاء إلى أنه مفتوح بإيجاب الوضوء من مس الذكر ، واستدلوا لذلك ببعض الروايات التي تدل على أن طلق بن علي إنما جاء المدينة في السنة الأولى من الهجرة ، حينما كان المسلمون يبنون مسجده رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأحسن ما رأيت في الدلالة على نسخه ما قال ابن حزم في المحلى (١ : ٢٣٩) . « وهذا خبر صحيح ، إلا أنهم لاحتاجة لهم فيه ، لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الأمر بالوضوء »

٦٣

باب

[مَا جَاءَ فِي (١)] تَرَكِ الْوُضُوءَ مِنَ الْقُبْلَةِ

٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، وَهَنَّادٌ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ ، وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ،
وَعُمَرُو بْنُ غَيْلَانَ ، وَأَبُو هَمَّازٍ [الْحَسَنِ بْنُ حُرَيْثٍ (١)] قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ
عَنِ الْأَمْشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَّلَ بِفَضْلِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ .
قَالَ : قُلْتُ : مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ ؟ [قَالَ (٢)] : فَضَحِكَتْ (٣) .

== من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فإذا هو كذلك فعليه مسح . فسوخ يقينا حين أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يعمل ترك ما يقين أنه
ناسخ ، والأخذ بما يقين أنه ملسوخ . وثانيها : أن كلامه عليه السلام « هل هو إلا
بضعة منك » دليل بين على أنه كان قبل الأمر بالوضوء منه ، لأنه لو كان بعده لم يقل
عليه السلام هذا السلام ، بل كان يبين أن الأمر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على
أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلا ، وأنه كاسر الأعضاء .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من س .

(٣) رواه أبو داود (١ : ٧٠) عن عثمان بن أبي شيبة ، وابن ماجه (١ : ٩٣ - ٩٤)
عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد ، والطبري في التفسير (٥ : ٦٧) عن
أبي كريب ، وأحمد في المسند (٦ : ٢١٠) كلهم عن وكيع عن الأعمش ، بهذا الإسناد .
ورواه الهارثي (س ٥٠) من طريق أبي هشام الرافعي وحاجب بن سليمان ويوسف
ابن موسى ، كلهم عن وكيع عن الأعمش . ورواه الطبري عن إسماعيل بن موسى
السدي عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه الهارثي (س ٥١) من طريق =

قال أبو عيسى : وقد روى نحو هذا عن ^(١) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين . وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، قالوا : ليس في القبلة وضوء .

وقال مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق : في القبلة وضوء ^(٢) ، وهو قول غير واحد [من أهل العلم ^(٣)] من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

وإنما ترك أصحابنا ^(٤) حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد .

قال : وسمعت أبا بكر المطار البصري يذكر عن علي بن المدبني قال : ضف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث [جدا ^(٥)] ، وقال : هو شبيهه لاشي ^(٦) .

إسماعيل بن موسى أيضا ، ورواه كذلك من طريق محمد بن الحجاج عن أبي بكر بن عباس عن الأعمش . ورواه (ص ٥٠) من طريق علي بن هاشم وأبي يحيى الخاني عن الأعمش . وكل هذه الروايات لم يذكر فيها نسب عروة ، إلا في رواية أحمد وابن ماجه ، فإن فيهما « عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير » . وهذا حديث صحيح لا علة له ، وقد علله بعضهم بما لا يظن في صحته ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله .

(١) في ع و ك « من » بدل « عن » .

(٢) في ع « الوضوء » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك .

(٤) يريد بهم أهل الحديث .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) روى الدارقطني (ص ٥١) عن أبي بكر النيسابوري عن عبد الرحمن بن بصر قال :

« سمعت يحيى بن سعيد يقول - وذكر له حديث الأعمش عن حبيب عن عروة - =

قال : وسمعتُ محمد بن إسماعيل يُضَعِّفُ هذا الحديث ، وقال : حبيبُ

بن أبي ثابت لم يَسْمَعْ من عروة ^(١) .

فقال : أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا ، زعم إن حبيباً لم يسمع من عروة شيئاً . ثم روى عن محمد بن مخلد عن صالح بن أحمد عن هل بن المديني قال : « سمعت يحيى - وذكر عنه حديثاً الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة : تسلي وإن قطر الدم على الحصى ، وفي القيلة - : قال يحيى : احك على أنهما شبه لاشئ » . وقال أبو داود في السنن : « قال يحيى بن سعيد القطان لرجل : احك على أن هذين - يعني حديث الأعمش هذا عن حبيب ، وحديثه هذا الإسناد في المستعاضة أنها يتوضأ لكل صلاة - قال يحيى : احك على أنهما شبه لاشئ » .

(١) قال أبو داود : « وروى عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدِّثهم عن عروة بن الزبير يعني » . قال أبو داود : « وقد روى حصة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » ، والحديث الذي يشير إليه أبو داود رواه الترمذي في المعجم (٢ : ٢٦١) طبعة بولاق ، و ٢ : ١٨٦ طبعة الهند) وقال : هذا حديث حسن غريب . قال : سمعت محمدًا يقول : « حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً » . وهذا يقل أولاً على أن عروة في هذا الإسناد هو عروة بن الزبير ، كما صرح بذلك في رواية أحمد وابن ماجه ، بخلاف من زعم أن عروة هنا هو عروة المزني ، لما روى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مفرأ . قال : « ثنا الأعمش قال : ثنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث » . وهذا ضعيف لأن عبد الرحمن بن مفرأ وإن كان من أهل الصدق إلا أن فيه ضعفاً ، وقد أنكر عليه ابن المديني أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات ، وقال الحاكم أبو أحمد : « حدث بأحاديث لا يتابع عليها » . وقد خالفه في روايته هنا الثقات من أصحاب الأعمش الحفاظ كما بينا في أسانيد الحديث ، ويدل كلام أبي داود قائماً على أنه يرى صحة رواية حبيب عن عروة ، ويؤيده أن حبيب بن أبي ثابت لم يعرف بالتدليس ، بل هو ثقة حجة ، وقد أدرك كثيراً من الصحابة ، وسمع منهم ، كابن عمر ، وابن عباس ، وأنس . وابن عمر مات سنة ٧٤ ، وابن عباس سنة ٦٨ ، وحاً أقدم وفاة من عروة ، فقد تولى بعد التسعين ، وحبيب مات سنة ١١٩ وعمره ٧٣ سنة أو أكثر . وقال الترمذي في نصب الراية (١ : ٣٨) : « وقد مال أبو عمر ابن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث . فقال : صححه الكوفيون وثبتوه ، لرواية =

= الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لغاؤه عروة ، لروايته عن هو أكبر ، من عروة وأقدم موتاً . وقال في موضع آخر : لاشك أنه أدرك عروة ، انتهى . ولما صرح من صرح من العلماء بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة ، تقليداً لسفيان الثوري ، وموافقة للبخاري في مذهبه .

وقد بين عما مضى أن سفيان أرسل الكلمة إرسالا من غير دليل يؤيدها ، وأن أبا داود خالفه وأثبت صحة رواية حبيب عن عروة . والبخاري شرطه في الرواية معروف ، وهو شرط شديد ، خالفه فيه أكثر أهل العلم .

ومع كل هذا فإن حبيباً لم ينفرد برواية هذا الحديث ، وقد تابعه عليه هشام بن عروة عن أبيه عروة بن الزبير . فروى الدارقطني (ص ٥٠) : « حدثنا أبو بكر التيسابوري نا حاجب بن سليمان نا وكيم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم ضحكت » قال الدارقطني : « نفرد به حاجب عن وكيم ، ووثق فيه ، والصواب عن وكيم بهذا الإسناد : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم ، وحاجب لم يكن إلا كتاب ، إنما كان يحدث من حفظه » . وهذا الإسناد صحيح لامعاً فيه . فإن التيسابوري إمام مشهور ، وحاجب بن سليمان النخعي - بفتح الميم وإسكان النون وكسر الباء الموحدة - ؛ ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى عنه النسائي وقال : « ثقة » ولم يطن فيه أحد من الأئمة إلا كلمة الدارقطني هذه ، وهو تحكم منه بلا دليل ، وحكم على الراوي بالخطأ من غير حجة ، فإن المنين خططان : بعض الرواة روى في قبلة الصائم ، وبعضهم روى في قبلة المتوضئ ، فهما حديثان لا يملأ أحدهما الآخر . وقد تابع أبو أؤيس وكيفا على روايته عن هشام عن أبيه . فروى الدارقطني عن الحسين بن إسماعيل عن علي بن عبد العزيز الوراق : « نا عاصم بن علي نا أبو أؤيس حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أنها بلغها قول ابن عمر : في القبلة الوضوء : فقالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا يتوضأ » ثم علله الدارقطني بقوله غريبة فقال : « لأعلم حدث به عن عاصم بن علي هكذا غير علي بن عبد العزيز » .

أما علي بن عبد العزيز ، فهو الحافظ أبو الحسن البغوي ، شيخ الحرم ومصنف للسند ، عاش بضعا وتسعين سنة ، ومات سنة ٢٨٦ وهو ثقة بحجة ، وقال الدارقطني : « ثقة مأثور » وانظر تذكرة الحفاظ (٢ : ٧٧٨) ومثل هذا يقبل منه ما ينفرد بروايته ، بل ينظر فيما يخالفه فيه غيره من الثقات ، فله يكون أحفظ منهم =

== وأرجح رواية . وأما عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ، فإنه شيخ البخاري ، قال أحده : « ما أصح حديثه عن شعبة والمعدني » وقال المروزي : « قلت لأحمد : إن يحيى بن معين يقول . كل عاصم في الدنيا ضعيف ؟ قال : ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً ، كان حديثه صحيحاً ، انظر مقدمة الفتح (ص ١٠) طبعة بولاق) وقال الذهبي في اللباز : « هو كما قال فيه الثعلبي أبو حاتم : صدوق » وقال أيضاً : « كان من أئمة السنة قولاً بالحق ، اخرج به البخاري » . ومات عاصم هذا سنة ٢٢١ ، وكان في عشرة التسعين .

وأما أبو أويس فهو عبد الله بن عبد الله بن أويس ، وهو ابن عم مالك بن أنس وزوج أخته ، وكان ثقة صدوقاً ، في حفظه شيء . قال ابن عبد البر : « لا يحيى عنه أحد جرحاً في دينه وأمانته » وإنما عابوه بسوء حفظه ، وأنه يخالف في بعض حديثه . وهو هنا لم يخالف أحداً ، وإنما وافق وكيعاً في رواية هذا الحديث عن هشام بن روة عن أبيه ، فرواه عنه مثله ، ووافقه أيضاً في أن الحديث عن عروة وكيع عن حبيب بن أبي ثابت .

وقد جاء الحديث بإسناد آخر صحيح عن عائشة ، قال ابن التركاوي في الجوهر النقي (١ : ١٢٥) : « قال أبو بكر البزار في مسنده : حدثنا إسماعيل بن يعقوب بن صحيح حدثنا محمد بن موسى بن أهين حدثنا أبي عن عبد الكريم الجزري ، عن عطاء ، عن عائشة : أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ . وعبد الكريم : روى عنه مالك في الموطأ . وأخرج له الشيطان وغيرهما ، ووثقه ابن معين وأبو حاتم ، وأبو زرعة وغيرهم . وموسى بن أهين : مشهور ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأخرج له مسلم . وابنه : مشهور . روى له البخاري . وإسماعيل : روى عنه النسائي ، ووثقه أبو عوانة الإسفرائي ، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه ، وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الكريم . وقال عبد الحق - بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البزار - : لأعلم له علة توجب تركه ، ولا أعلم فيه من ما تقدم أكثر من قول ابن معين : حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى لأنه غير محفوظ ، وانفراد الثقة بالحديث لا يضره » . وانظر أيضاً نصب الراية للزلمي (١ : ٣٨) ، فقد نقل هذا الكلام كله نصاً .

وهذا هو التحقيق الصحيح في تحليل الأحاديث من غير عصبية . فذهب ، ولا تقليد لأحد .

وقد جاءت متابعات أخرى وشواهد لهذا الحديث بعضها صحيح وبعضها يدارب الصحيح ==

وقد روى عن إبراهيم التيمي عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ »^(١) .
وهذا لا يصح أيضاً ، ولا تعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من^(٢) عائشة^(٣) .

= وأكثرها لامطناً فيه إلا احتمال الخطأ من بعض الرواة ، أو ادعاءه عليهم . وتضافرهم على الرواية برفع الاحتمال ، وينقض الادعاء ، وانظرها في الدارقطني (ص ٤٩ - ٥٢)
واصب الراية (١ : ٣٧ - ٣٩) ومن أحسنها ما رواه أحمد في المسند (٦ : ٦٢)
« ثنا أحمد بن فضال ثنا الحجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب السهمية عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ » . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شعبة عن محمد بن فضيل . ورواه الدارقطني من طريق عباد بن العوام من حجاج بإسناده . ورواه الطبري في التفسير (٥ : ٩٧)
عن أبي كريب عن حفص بن غياث عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن زينب مرفوعاً ، ولم يذكر فيه عائشة . والراوى قد يرسل الحديث وقد يصله ، وإسناده أحمد وابن ماجه والدارقطني لإسناده حسن . وقد أعله أبو حاتم وأبو زرعة بأن « الحجاج يدل على حديثه عن الضعفاء » ، ولا يحتاج بحديثه . نقله ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١٠٩) ، وأعله الدارقطني بأن « زينب هذه مجبولة » ، ولا تقوم بها حجة . أما الحجاج بن أوطاة فإنه عندنا ثقة ، ولا يطرح من حديثه إلا ما ثبت أنه دلس أو أخطأ فيه . ومع هذا فإنه لم ينفرد به عن عمرو بن شعيب ، فإن الدارقطني رواه بنحوه من طريق الأوزاعي : « نا عمرو بن شعيب » . وأما زينب السهمية فهي : زينب بنت محمد بن عبد الله بن عمرو ابن العاص ، تفرد عنها ابن أخيها عمرو بن شعيب ، وليس هذا بطارح روايتها بته ، فقد قال الذهبي في آخر اللباز : « فصل في النسوة المجهولات » ، وما عدت من النساء من اتهمت ولا من تركوها . كأنه يذهب إلى أن الجهالة بهن تجعلهن من المستعصوات المجهولات ، إذا روى عنهن ثقة . وهذا الإسناد بكل حال ليس أصل الباب ، ولكنه شاهد جيد أو متابع حثيث لحديث حبيب بن أبي ثابت عن عروة .

(١) حديث إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أحمد (٦ : ٢١٠) وأبو داود (١ : ٦٩)
والنسائي (١ : ٣٩) والدارقطني (ص ٥١ - ٥٢) كلهم من طريق الثوري عن
أبي زوق عن إبراهيم التيمي عن عائشة .

(٢) في ح . عن . بدل « من » .

(٣) قال أبو داود : « هو مرسل » وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً . وقال =

وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء (١).

الناسي : « ليس في هذا الباب حديث أحسن من هذا الحديث ، وإن كان بمرسلة » . وقال الدارقطني : « لم يرو عنه إبراهيم التيمي غير أبي روق عطية بن الحرث ، ولا تعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة . واختاب فيه : فأسنده الثوري عن عائشة ، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة ، وكلاهما أرسله ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ، ولا أدرك زمانهما ، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل لإسناده ، واختلف عنه في لفظه : فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو ضائم ، وقال عنه غير عثمان : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يقوض . ومن عجب أن الدارقطني بعد هذا وصل الحديث بإسنادين عن الثوري ، ثم بإسناد عن أبي حنيفة . ثم وصل رواية عثمان بن أبي شيبة في قبلة الصائم من طريق معاوية عن الثوري ، ثم لم يسند الرواية التي علقها عن « غير عثمان » عن معاوية بن هشام حتى يقين لنا إسنادهما ، والله يكون لإسنادهما صحيحا إلى معاوية بن هشام ! أفترك الحديث معلقا ، فلم يتمكن الحكم عليه بشيء ، وليس هذا من صنيع المنصفين ، وقد بحثت عن هذا الإسناد الذي أشار إليه وعلقه فلم أجده .

وأبو روق عطية بن الحرث قال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات . ومعاوية بن هشام الذي نقل الدارقطني أنه وصل الحديث - : وفقه أبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات . ومن هذا يبين أن رواية إبراهيم التيمي عن عائشة هنا لها أصل ، وليست من الضعيف الذي يعرض عنه .

(٢) أما هذا الباب « باب ترك الوضوء من القبلة » فقد صح فيه شيء ، وهو حديث عائشة من الطرق التي وضعناها وصححناها ، ومن طرق أخرى أشرنا إليها .

وأما أصل الباب ومرجع الخلاف فهو : هل يجب الوضوء من كل المرأة ؟ ذهب بعض الصحابة والتابعين ومن تبعهم من الفقهاء والمحدثين إلى الوجوب ، وذهب بعض الصحابة ومن بعدهم إلى عدم الوجوب ، وهو الصحيح الراجح .

وأصل الخلاف فيه تفسير اللبس من قوله تعالى في سورة المائدة :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى السَّكَمَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْمَرْءِ الْمَحْرَمِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصَلُّوا بِرُءُوسِهِمْ وَلَهُمْ أَلْفُ مَرَّةٍ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصَلُّوا بِرُءُوسِهِمْ وَلَهُمْ أَلْفُ مَرَّةٍ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصَلُّوا بِرُءُوسِهِمْ)

== مِنْكُمْ مِنَ الْفَاطِطِ أَوْ اسْتَمْتُمْ النِّسَاءَ فَلَمْ يَحْجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ،
فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) « آية ٦ » ، وكذلك في قوله تعالى في
سورة النساء : (أَوْ لَسْتُمْ للنِّسَاءِ) « آية ٤٣ » .

على القراءتين في الآيتين ، فقد قرأهما حمزة والكسائي وخلف : « لستم » بغير ألف ،
وقرأها باقي القراء العشرة : « لاستم » بالألف .

قال ابن رشد في بداية المجتهد (١ : ٢٩ - ٣٠) . « وسبب اختلافهم في هذه
المسئلة اشتراك اسم اللبس في كلام العرب . فإن العرب تطلقه مرة على اللبس الذي هو
باليد ، ومرة تسكني به من الجماع . فذهب قوم إلى أن اللبس الموجب للطهارة في آية
الوضوء هو الجماع ، في قوله تعالى : (أَوْ لَسْتُمْ للنِّسَاءِ) . وذهب آخرون إلى أنه اللبس
باليد » . ثم قال : « وقد احتج من أوجب الوضوء من اللبس باليد بأن اللبس ينطلق
حقيقة على اللبس باليد ، وينطلق مجازاً على الجماع ، وأنه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة
والمجاز : فالأول أن يحمل على الحقيقة ، حتى يدل الدليل على المجاز ولأولئك أن يقولوا
إن المجاز إذا كثرت استعماله كان أدل على المجاز منه على الحقيقة ، كالحال في اسم الفاعل
الذي هو أدل على الحدث - الذي هو فيه مجاز - منه على المطلق من الأرض ، الذي
هو فيه حقيقة . والذي اعتمد : أن اللبس وإن كانت دلالة على المشيئ بالسواء أو
قريباً من السواء - : أنه أظهر عندى في الجماع ، وإن كان مجازاً ، لأن الله تعالى قد
كنى بالمباشرة واللبس عن الجماع ، وما في معنى اللبس . وعلى هذا التأويل في الآية
يحتج بها في إجازة التيمم للجنب ، دون تقدير تقديم فيها ولا تأخير ، على ما سياتي بعده
وترفع المعارضة التي بين الآثار والآية على التأويل الآخر - يقصد ابن رشد بالآثار هنا
حديث عائشة في القبلة - وأما من فهم من الآية اللبس معاً فضعيف ، فإن العرب إذا
خاطبت بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها الاسم ،
لجميع المعاني التي يدل عليها . وهذا بين بنفسه في كلامهم » .

وهذا الذي قاله ابن رشد تحقيق دقيق ، ويبحث واضح نفيس ، فإن سياق الآيتين
لا يدل إلا على أن المراد المعنى المسكن عنه فقط ، وكذلك قال الطبري في التفسير بعد
حكاية القولين : « وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : عنى الله بقوله أَوْ لَسْتُمْ
النِّسَاءِ : الجماع ، دون غيره من معاني اللبس ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ » .

والقائمون على نصرة القول بأن اللبس يتنص ، وبالتعصب له والذب عنه ، من ==

== الفقهاء والمحدثين : هم علماء الشافعية ، والشافعي نفسه ، رضى الله عنه : ذهب إلى هذا المذهب وقال به ، ولكنه - فيما يبدو لي من كلامه - يفسر الآية بذلك على شيء من الحذر ، وكأنه يخرج من الجزم به ، إذ لم يصل إليه حديث صحيح في الباب ، فإنه قال في الأم (١ : ١٢ - ١٣) بعد ذكر آية المائدة : « فأحب أن يكون أوجب الوضوء من الغائط وأوجه من الملامسة ، وإنما ذكرها موصولة بالغائط بعد ذكر الجنابة ، فأشبهت الملامسة أن تكون اللمس باليد ، والقبلة غير الجنابة . أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء . قال الشافعي : وبلغنا عن ابن مسعود قريب من معنى قول ابن عمر : « فهذا التعبير من الشافعي ، وهو دقيق العبارة ، ولا يأتى الكلام جزاء ، ولا يرسل القول إرسالا . يقول : « فأشمت الملامسة أن تكون اللمس باليد » : قد فهم منه الحذر والتزدد ، لأنه لم يجد عنده في الباب حديثا مرفوعا صحيحا ، وإنما وجد أثرا صحيحا عن ابن عمر ، ووجد نحوه عن ابن مسعود ، ووجد الآية نحتل معنى قولهما ، فاحتياط لذلك ، وفسر الآية على تأويلي حادثة من الأثر عن الصحابة .

ومما يؤيد ما ذهب إليه في معنى كلام الشافعي : أن ابن رشد بعد أن نقل حديث حبيب بن عمرو عن عائشة - المذكور في هذا الباب - نقل عن ابن عمر الجوزي أنه مال إلى تصحيحه وأنه قال : « وروى هذا الحديث أيضاً من طريق معبد بن نباتة . وقال الشافعي : إن ثبت حديث معبد بن نباتة في القبلة لم أر فيها ولا في اللمس وضوءاً » . وأن الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٤) نقل نحوه ذلك عن الشافعي ، فقال : « قال الشافعي : روى معبد بن نباتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقبل ولا يتوضأ . وقال : لأعرف حال معبد ، فإن كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

فهذا نقل مشرق ، وقبله نقل مغرب : كلاهما عن الشافعي أنه لو صح عنده حديث عائشة لتحب إليه ولم يقل ينقض الوضوء من اللمس ، وهو يدل على أنه يرى أن تفسير اللمس بما فسره به ليس على سبيل الجزم والقطع . أما نحن وقد أثبتنا صحة الحديث . فلا ينبغي لنا أن نزدق تفسير الآية التفسير الصحيح : أن اللمس كناية عن الجماع ويجب علينا أن نأخذ بالحديث الصحيح : أن القبلة - وهي أقوى من اللمس المجرد - لا تنقض الوضوء .

وهذا الحافظ البيهقي ، وهو ناصر مذهب الشافعي ، وهو انتمصب له حقاً - يذكر بعض أسانيد حديث عائشة ، ويدللها بما يراه علة لها ، ثم يقول : « والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم ، فعلمه الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها ، ولو صح لإسناده لقنا به إن شاء الله تعالى » . فهو أيضاً لا يقطع بأن المراد باللمس في الآية ==

٦٤

باب

[مَا جَاءَ فِي ^(١)] الوضوء من التَّيِّءِ والرُّعَافِ

٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ ، [وَهُوَ أَحَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

= المعنى الحقيقي للكلمة ، لأنه يصرح بأنه لو صح حديث عائشة لقال به ، ولو قال به لاضطره ذلك إلى تفسير اللبس بالمعنى المجازى الصحيح في تفسيرها .
قائدة : وراد في الباب أيضا حديثان صحيحان :

الأول : رواه الشيخان وغيرهما من طريق مالك بن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت : « كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي ، وإذا قام بسطتها . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » (فتح الباري ١ : ٤١٣ و ٤٨٥) و (مسلم ١ : ١٤٥) قال الحافظ ابن حجر : « وقد استعمل بقولها غمزني على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء . وتعقب باحتمال الحائل ، أو بالخصوصية ١١١ .

ومن البين الواضح أن هذا التعقب لا قيمة له ، بل هو باطل . لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل صريح ، واحتمال الحائل لا يفسد فيه إلا متعصب !! .

الحديث الثاني : رواه النسائي (١ : ٣٨) من طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي ولاني لمقرضة بين يديه اعتراض الجنابة ، حتى إذا أراد أن يوتر مضى برجله . قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٤٨) : « لإسناده صحيح ، واستعمل به على أن اللبس في الآنية الجراح ، لأنه مسها في الصلاة واستمر . وهذا منه لإنصاف بعدم التسف الذي نقلناه عنه ، رحمه الله .

قائدة أخرى : حديث معبد بن نباتة الذي أشار إليه الشافعي فيما نقله عنه ابن عبد البر وابن حجر : لم أجده بعد طول البحث والتتبع ، وكذلك لم أجده ترجمة لمعبد هذا ، ولعلنا نوفق إلى ذلك في موضع آخر إن شاء الله .

(١) - الزيادة من ح .

المحدثان الكوفي^(١) [واسحق بن منصور، قال أبو عبيدة : حدثنا^(٢)] ، وقال
إسحاق : أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي^(٣) عن حسين القطم
عن يحيى بن أبي كثير [قال^(٤)] : حدثني عبد الرحمن بن عمرو والأوزاعي
عن يعيش بن الوليد الخزومي عن أبيه^(٥) عن معدان بن أبي طلحة عن
أبي الدرداء : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام [فأفطر^(٦)]
فتوضأ ، فلقيت ثوبان في مسجد دمشق ، فذكرت ذلك له^(٧) ، فقال :
صدق ، أنا صليت له وضوءه^(٨) » .

- (١) الزيادة من ع . و « السفر » بالسبب واقفاً للفتوحين .
(٢) كلمة « حدثنا » سقطت من ع وهو خطأ .
(٣) أبوه : هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمي الضبري .
(٤) الزيادة من ع و ه و هـ .
(٥) أبوه : هو الوليد بن هشام بن معاوية بن هشام بن عتبة بن أبي معيط — بالتصغير —
الأموي ، وهو من شيوخ الأوزاعي ، ولكن الأوزاعي روى هذا الحديث عن
ابنه يعيش عنه .
(٦) في س « أه النبي » .
(٧) الزيادة من ع ، ولا توجد في غيرها من نسخ الترمذي التي بيدي ، وفي مكتبة الرحوم
أحد تمرور بأشياء الجزء الأول من نسخة عتيقة من الترمذي مكتوبة بخط ألدلس في سنة
٥٥٧ هـ وعليها سماعات لبعض الحفاظ ، وفيها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قام فأفطر »
وفي هامشها بخط آخر مانعه : « في الأصل : قام فتوضأ » . وستنكلم على الخلاف
في هذين الحرفين عند الكلام على الحديث إن شاء الله .
(٨) في ع « فذكرت له ذلك » .
(٩) الحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٤٤٣) قال : « ثنا عبد الصمد قال : ثنا أبي قال :
ثنا الحسين عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني عبد الرحمن بن عمرو والأوزاعي عن يعيش
ابن الوليد بن هشام حدثه أن أباه حدثه قال : حدثني معدان بن أبي طلحة أن أبا الدرداء
أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فأفطر . قال : فلقيت ثوبان مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد دمشق ، فقلت : إن أبا الدرداء أخبرني أن =

رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فأنظر ، قال . صدق ، أنا صبيت له وضوءه .
ورواه الدارمی في سننه (١٤ : ٢) عن عبد الحميد بن عبد الوارث نحوه ، ورواه
الحافظ « بمشعل » بفتح الباء الموحدة وإسكان الحاء المهملة وفتح الدال المعجمة - واسمه
« أسلم بن سهل الواسطي » وهو « ثقة ثبت إمام » كما قال الذهبي في التذكرة ،
وهو صاحب كتاب « تاريخ واسط » المحفوظ منه نسخة مخطوطة عتيقة بمكتبة المرحوم
أحمد باشا تيمور ، رواه بمشعل في تاريخه هذا عن فضل بن داود بن سليمان بن داود
ابن درهم عن عبد الحميد بن عبيد الوارث عن أبيه . ورواه الطحاوي
(١ : ٣٤٧ - ٣٤٨) والحاكم (١ : ٤٢٦) والدارقطني (ص ٥٧ - ٥٨) وابن
الجارود (ص ١٥) والبيهقي (١ : ١٤٤) كلهم من طريق عبد الحميد بن عبد الوارث
عن أبيه ، ورواه أبو داود (٢ : ٢٨٣) والدارقطني (ص ٥٨ و ٢٣٨) والطحاوي
(١ : ٣٤٨) والبيهقي (١ : ٢٢٠) كلهم من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ،
ورواه هؤلاء أو بعضهم وكذلك أحمد في المسند (٥ : ٩٩٥ و ٢٧٧ و ٤٤٩ : ٦)
من طرق أخرى ، وكل الذين ذكرناهم رَوَوْه بلفظ « قائم فأنظر » إلا رواية أحمد في
(٦ : ٤٤٩) فلفظها : « ثقة عبد الرزاق ثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن يمين
ابن الوليد عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال : استقاه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأنظر ، فأتى بماء فتوضأ » . وحديث الباب نقله أحمد بن تيمية في المستقى
بلفظ : « قائم فتوضأ » ونسبه لأحمد والترمذي ، ولم أجده بهذا اللفظ في مسند أحمد .
واستدرك عليه الشوكاني (١ : ٢٣٥) بأنه عند أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن
الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ : « قائم
فأنظر » . وهذا الذي قاله الشوكاني نقله عن الحافظ ابن جبير في التلخيص (ص ٦٨٨) .
ونقله ابن حرم في المحلى (١ : ٢٥٨) بدون إسناد عن الأوزاعي بلفظ « قائم فتوضأ » .
ولم أجده بهذا اللفظ إلا في هذه المواضع التي ذكرتها . وقد ورد أصل الحديث عن
عوان بن طريق أخرى ، فرواه أحمد (٥ : ٢٧٦) : « ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
عن أبي الجودى عن بلج عن أبي شعبة المهرى ، قال : وكان غامر الناس بفسطاطينية ،
قال : قيل لثوبان : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قائم فأنظر » . وهذا إسناد صحيح : أبو الجودى الأسدي القاسم
زريل واسط وثقة ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات : وبلج - بفتح الباء وإسكان
اللام وآخره جيم - بن عبد الله المهرى ذكره ابن حبان في الثقات . وأبو شعبة المهرى
ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٩٣) عن شعبة ،
والطحاوي (١ : ٣٤٨) والبيهقي (٤ : ٢٢٠) كلاهما من طريق شعبة .

قال [أبو عيسى^(١)] : وقال إسحاق بن منصور : «معدان بن طلحة» .
قال أبو عيسى : و «ابن أبي طلحة أصح»^(٢) .

[قال أبو عيسى^(٣)] : و [قد] رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [وغيرهم من^(٤)] التَّابِيعِينَ : الوضوء من القىء والرَّعافِ . وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وابنِ الْمُبَارَكِ وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : ليس في القىء والرَّعافِ وضوء . وهو قول مالك والشافعي^(٥) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) وكذلك سماه ابن سعد في الطبقات «معدان بن أبي طلحة اليمامي» (ج ٧ ق ٢ ص ١٥٤) وهذا يخالف ما رجحه ابن معين ، فقد قال : «أهل الشام يقولون : ابن طلحة ، وفائدة هؤلاء يقولون : ابن أبي طلحة ، وأهل الشام أثبت فيه» . ومعدان هذا فائدة .

(٣) الزيادة من ج و هـ و هـ .

(٤) الزيادة عن س و هـ و هـ .

(٥) هذا هو القول الصحيح . والفائتون بالوضوء من القىء والرَّعافِ احتجوا بأحاديث ضعيفة وآثار عن الصحابة ، وليس في شيء من ذلك حجة . وأما حديث الباب فإنه لا يدل على وجوب الوضوء من القىء ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ لكل صلاة طاهراً وغير طاهر . ووجوب الوضوء أو تقض الوضوء : لا يثبت بالفعل فقط ، لأن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا أن يفعله ويأمر الناس بفعله ، أو ينسأ على أن هذا الفعل نافذ للوضوء . وهذا واضح بديهي .

وقد تبين لك مما روينا من ألفاظ حديث الباب : أن أكثر الروايات فيها : «قاء فأطهر» وفي بعضها . «قاء فتوضأ» وفي نسخة من الترمذي هنا : «قاء فأطهر فتوضأ» . وأن الراجح أن صحة الرواية : «قاء فأطهر» . وقد تمسك الشارح المباركفوري بنحو ذلك فقال : «فن يروم الاستدلال بحديث الباب على أن القىء نافذ للوضوء : لا بد له من أن يثبت أن لفظ : فتوضأ ، بعد لفظ : قاء - : محفوظ» . ونحن نوافقه على أنه غير محفوظ في اللفظ ، ولكنه على كل حال ثابت في المعنى ، لأن

وقد جَوَّدَ حَسَنُ أَلَمُّ هَذَا الْحَدِيثَ .

وَحَدِيثُ حَسَنِ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ ، فَقَالَ :
« عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ » وَلَمْ يَذْكُرْ
فِيهِ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَقَالَ : « عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ » وَإِنَّمَا هُوَ « مَعْدَانُ
بْنُ أَبِي طَلْحَةَ ^(١) » .

= قول ثوبان تصديقا لأبي الدرداء : « صدق ، أنا صبت له وضوءه » : دليل على أن
الوضوء مذکور في أصل الحديث ، وإن اختصر في الرواية ، لأن ثوبان يؤكد الرواية
بأنه هو الذي صب له الوضوء بعد الفاء ، والدة الصيغة هي ما ذكرنا أولا . وقد
أشار إلى نحو ذلك الشارح فقال : « قال أبو الطيب السندی في شرح الترمذي : الفاء
يدل على أن الوضوء كان مرتبا على الفاء وبسببه ، وهو المطلوب ، فنسكون للسببية ،
فيندفع به ما أجاب به القائلون بعدم النقص من أنه لادلالة في الحديث على أن الفاء
ناقض للوضوء ، لجواز أن يكون الوضوء بعد الفاء على وجه الاستصحاب ، أو على وجه
الاتفاق . انتهى . قلت : قوله : فاء فتوضأ : ليس لصا صريحا في أن الفاء ناقض
للوضوء ، لأجهال أن تكون الفاء للتعقيب من دون أن تكون للسببية . قال الطحاوي
في شرح الآثار : وليس في هذين الحديثين - يعني حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ :
فاء فأفطر - دلالة على أن الفاء كان مفطرا له ، لأنها فاء فأفطر بعد ذلك . انتهى .
أقول : ولو كانت الفاء للسببية لم تدل أيضا على نقض الوضوء أو الصوم بالفاء ، لأنه
قد يتوضأ الإنسان بعده من أجل النظافة وإزالة النقص الذي يبقى في الفم والأنف وعلى
بعض الأعضاء ، وقد يفطر لما ينوبه من الضعف والرخا ، مما لا يقطع مع احتمال
مشقة الصوم أو خشية الضرر والمرض . فالفاء سبب لهما ، ولكنه سبب مادي
طبيعي ، ولا يكون سببا شرعيا إلا بنص صريح من الشارع .

(١) رواية معمر ذكرناها فيما مضى نقلا عن مسند أحمد (٦ : ٤٤٩) . ولنا الوافي
الترمذي في ادعائه الخطأ على معمر ، وإنما هو عندنا إسناد آخر للحديث . وخالد
بن معدان تابعي ثقة معروف ، مات في أول القرن الثاني . روى عن كثير من الصحابة =

٦٥ باب

[ما جاء في ^(١)] الوضوء بالنبيذ ^(٢)

٨٨ - حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا شَرِيكَ عَنْ أَبِي قَزَازَةَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا فِي إِذَاؤُنِكَ ؟
فَقُلْتُ : نَبِيذٌ . فَقَالَ : تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ . قَالَ : فَتَوَضَّأُ مِنْهُ ^(٣) .
قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مُتَجَمُّولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، لَا يُتَرَفَّ ^(٤) لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ
هَذَا الْحَدِيثِ ^(٥) .

= منهم معاوية ، واختلف في سماعه من أبي الفرداء . ويعيش بن الوليد تابعي ثقة أيضا ،
وقد روى عن معاوية ، ومعاوية مات سنة ٥٩ . وأوس سنة ٦٠ ، ويعيش بن الوليد
وخالد بن معدان كلاهما من أهل الشام . فلا يبعد أن يروى أحدهما عن الآخر ،
ومصر حافظ ثقة متقن ، لا تحكم عليه بالخطأ الجزافا .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ح « من النبيذ » وهو خطأ .

(٣) الحديث رواه أبو داود (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ٧٩) وهو حديث ضعيف
كما سيأتي .

(٤) « تعرف » كنهت في ع بالتاء اللغوية وبالياء الصحفية ما ، وكلاهما صحيح . وفي
ه « تعرف » بالنون ، وهو صواب أيضا ، وتكون « رواية » بالنصب .
وفي س « لا تعرف له كبير رواية » . وزيادة « كبير » غير جيدة ، لأن أبا زيد
حفاظ لم يرو عنه إلا هذا الحديث الواحد .

(٥) أبو زيد ، يقال إنه الخزومي بولي عمرو بن حريث ، ولا يعرف اسمه ، وقال أبو داود : =

وقد رأى بعضُ أهل العلم الوضوء بالنَّيْبِذِ ، منهم : سفيانُ [الثوري^(١)] وغيره .

وقال بعضُ أهل العلم : لا يُتَوَضَّأُ بالنَّيْبِذِ ، وهو قولُ الشافعيِّ وأحمد وإسحق .
[و^(٢)] قال إسحاقُ : إن ابْتُلِيَ رجلٌ بهذا فتَوَضَّأَ بالنَّيْبِذِ وتيممَ^(٣) أَحَبُّ إِلَيَّ .

قال أبو عيسى : وقولُ مَنْ يقولُ « لا يُتَوَضَّأُ بالنَّيْبِذِ » : أقربُ إلى الكتابِ وأَشْبَهُ ، لأنَّ اللهَ تعالى قال^(٤) : « فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا »^(٥) .

= « كان أبو زيد نياذا بالكوفة » .

ونقل الريلمي في نصب الراية (١ : ٧٢) عن كتاب الضملاء لابن حبان قال :
« أبو زيد شيخ يروي عن ابن مسعود ، وليس يدرى من هو ، ولا يعرف أبوه ولا بلده ، ومن كان بهذا الثمت ثم روى خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس : استحق مجازة مارواه » .

ونقل عن ابن غدي عن البخاري قال : « أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنَّيْبِذِ : مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خلاف القرآن » .

ونقل عن ابن عبد البر في الاستيعاب قال : « أبو زيد مولى عمرو بن حريث مجهول غندم ، لا يعرف بغير رواية أبي فزارة ، وحديثه عن ابن مسعود في الوضوء بالنَّيْبِذِ منكسر لأصله ، ولا رواه من يوثق به ، ولا يثبت » .

وقال ابن أبي حاتم في الطل (رقم ١٤ ج ١ ص ١٧) : « سمعت أبا زرعة يقول :
حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وأبو زيد مجهول » .

وقد ضف الساعاوي في معاني الآثار أسانيد حديث ابن مسعود في هذا كلها ، واختار أنه لا يجوز الوضوء به في حال من الأحوال . انظر شرح معاني الآثار (١ : ٥٧ - ٥٨) .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و ه و هـ .

(٣) في نسخة عند هـ « تيمم » بحذف واو السلف .

(٤) في ج « يقول » .

(٥) سورة النساء ، الآية (٤٣) . وسورة السائدة ، الآية (٦) .

٦٦

باب

[في (١)] المضمضة من اللبن .

٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٢)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَذَعَا بِمَاءٍ فَضَمَضَ (٣) ، وَقَالَ : إِنَّ لَهُ دَسَمًا (٤) » .
[قَالَ (٥)] وَفِي الْبَابِ مِنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ [السَّاعِدِيُّ (٦)] ، وَأُمُّ سَلَمَةَ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ (٥)] هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ (٦)] صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ ، وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى
الِاسْتِحْبَابِ . وَلَمْ يَرَ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ .

= ومن أقوى حجج من منع الوضوء بالبيذ أن حديث ابن مسعود هذا إنما زعم رواه
أنه كان ليلة الجن في مكة ، ومضى قبل الهجرة ، فلو كان الحديث صحيحا - وهو غير
صحيح - لكان منسوخا بآتي النساء والدائنة ، وهما مدنيان بلا خلاف .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و س .

(٣) في س « فمضمض » .

(٤) قال الحافظ في الفتح (١ : ٢٧٠) هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة ، ومن :
الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي عن شيخ واحد ، وهو قتيبة ،

(٥) الزيادة من س .

(٦) الزيادة من س و ه و ه .

٦٧

باب

في كراهية^(١) ردّ السلام غير متوضي

٩٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَحَدَ
[مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَزَّيْنِيُّ^(٢)] عَنْ سَفْيَانَ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَمَانَ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ : « أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ
يَبُولُ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
وإنما يُكرهُ هذا عندنا إذا كان على الغائط والبول . وقد فسّر
بعضُ أهل العلم ذلك .

وهذا^(٤) أحسنُ شيءٍ رُوِيَ في هذا الباب .
[قال أبو عيسى^(٥)] : وفي الباب عن المُجَرِّجِ بْنِ قُنْفُذٍ ، وعبدِ اللَّهِ بْنِ
حَنْظَلَةَ ، وعَلْقَمَةَ بْنِ الْقَفَّوَاءِ^(٦) ، وجابرٍ ، والبراء .

(١) في ح « كراهية » .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) قال اللذاري : « أخرجه الجماعة إلا البخاري » .

(٤) في ح « هذا » .

(٥) الزيادة من ح و ب .

(٦) « القفواء » بفتح الفاء وإسكان القف المعجمة . كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في الإصابة =

٦٨

باب

ما جاء في سُورِ الْكَتَبِ

٩١ - حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَفِيرِيُّ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَيُّوبَ [يَحْدُثُ ^(١)] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْدِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « يُفَسِّلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَتَبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ : أَوَّلُهُنَّ ، وَأُخْرَاهُنَّ ^(٢) ، وَتُرَابٍ ، وَإِذَا وَلَغْتَ فِيهِ الْمَرْءُ غُسِلَ مَرَّةً ^(٣) » .

= (٤ : ٢٦٦) وصاحب القاموس ، وكذلك هو في الاستيعاب (ص ١٠) وأسد الغابة (٤ : ١٣) وطبقات ابن سعد (ج ٤ ق ٢ ص ٣٧ وج ٥ ص ٣٤٠) ولكنه حذف في الموضع الأول منها « الففواء » بالفاء والعين . ولكن ابن دريد سماه في الاشتقاق (ص ٢٨١) « هفوة بن الففوء » بدون اللام ، وقال : « والففوء : أول ما يبدو من نور الشجر إذا تفتح ، يقال : ففأ الشجر وأففى » ومنه اشتقاق الفاغية المرونة ، من النور . وأنا أظن أن أصله « الففواء » أيضا ، وأن الناسخ أخطأ في حذف اللام ، لما رأى من تفسير ابن دريد معنى المادة التي اشتق منها الاسم ، فظنه على لفظ المصدر . وأما التفتان فهو في الأصل اسم فاعل « الففواء » بالشين والفاء وهو خطأ واضح ، ولا وجه له .

(١) الزيادة من ج .

(٢) هذا هو الصواب ، وهو الذي في كل النسخ ما عدا س فإن فيها بدله « أو قال أولهن » وهو خطأ . لأن الحديث رواه الشافعي عن سفيان عن أيوب ، وفيه « أو أخراهن » انظر الأم (ج ١ ص ٦) ولأن الحافظ نقله في بلوغ المرام (رقم ١٢) عن الترمذي بلفظ « أخراهن » .

(٣) أصل الحديث - بدون ذكر المرة - رواه أيضا مالك وأحمد وأصحاب الكتب الستة =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق .

وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا ، ولم يذكر فيه (١) : « إِذَا وَلَعْتَ فِيهِ الْمَرْءُ غُسِلَ مَرَّةً » (٢) .

قال (٣) : وفي الباب عن عبد الله بن مفضل (٤) .

= وانظر الخلاف في رواياته وألفاظه في الفتح (١ : ٢٣٩ - ٢٤٢) والتلخيص (ص ٧ - ٨ و ١٤) وطرح التزييب (٢ : ١١٩ - ١٣٤) وقد أفانن في رواياته وقلبه .

(١) كلمة « فيه » ليست في ع .
(٢) هذه الزيادة رواها أبو داود (١ : ٢٧) عن مسدد عن معتمر بن سليمان بإسناده موقوفة . وفي شرحه عون المبرود : « قال المنذرى : وقال البيهقي : أدرجه بعض الرواة في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ووجهوا فيه ، والصحيح أنه في ولوغ الكلب مرفوع وفي ولوغ الهر موقوف . انتهى . وقال الزيلعي : قال في التلخيص : وعلمه أن مسددا رواه عن معتمر فوقفه ، رواه عنه أبو داود . قال في الإمام : والذي تلخص أنه مختلف في رفعه ، واعتمد الترمذى في تصحيحه على عدالة الرجال عنده ، ولم يلتفت لوقف من وقفه . والله أعلم » .

وهذا الذي قال العلامة ابن دقيق العيد في الإمام : صحيح جيد ، وأزيد عليه أن مسددا - في رواية أبي داود عنه - روى الحديث كله موقوفة ، في ولوغ الكلب وفي ولوغ الهر ، فلو كان هذا كله لكان دالة في الحديث كله ، ولكنه ليس ملة ولا شيئا بها ، بل الرفع من باب زيادة الثقة ، وهي مقبولة ، فما صنعه الترمذى من تصحيح الحديث هو الصواب .

(٣) كلمة « قال » ليست في ه و ك .

(٤) رواه مسلم (١ : ٩٢) بلفظ : « إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَغَسَلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، =

٦٩

باب

ما جاء في سُورِ الهَرَّةِ

٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَقْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(١) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ^(٢) عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ^(٣) مِنْ كَبْشَةَ^(٤) بِنْتِ^(٥) كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، وَكَانَتْ عِنْدَ^(٥) ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ^(٦) : أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، قَالَتْ : فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا ،

= وعفروه الثامنة بالتراب . ورواه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه . وفي المرح : « قال النووي في شرح مسلم : وأما رواية «وعفروه الثامنة بالتراب» : فذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهم بالتراب مع الماء ، فكان انتراب قائما مقام غسلة فسميت ثمانية لهذا . انتهى . وتعب ابن دقيق العيد على هذا القول بأن قوله وعفروه الثامنة بالتراب - : ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التعقيب في أوله قبل ورود الفسلات السبع : كانت الفسلات ثمانية ، ويكون إطلاق الفسلات على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تبين التراب في الأولى . انتهى . »

(١) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى بن يحيى (١ : ٤٥ - ٤٦) وفي موطأ محمد بن الحسن الذي رواه عن مالك (ص ٨٣) .

(٢) في هـ و له « ابنة » .

(٣) هذا هو الصواب ، وهو الذي رواه كل رواية الموطأ عن مالك ، ماعدا يحيى ، فإنه قال « حميدة بن أبي عبيد بن فروة » ، وهذا خطأ منه ، فإنها « حميدة بنت عبيد بن رفاع » ابن رافع بن مالك بن السجلان .

(٤) في الموطأ : « عن خالتها كبيعة » .

(٥) في الموطأ : « تحت » بدل « عند » والمعنى واحد .

(٦) في ع « عند أبي قتادة » ، وهو خطأ .

قالت : فجاءت هريرة تشرب^(١) ، فأصغى لها الإناء^(٢) حتى شربت ، قالت : كبشة : فرآني أنظر إليه فقال : أتعجبين يا بنت أخي^(٣) ؟ فقلت : نعم ، قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما ليئت بنجس^(٤) ، إنما هي من الطوائف^(٥) عنيكم^(٦) أو الطوائف^(٧) » .

[وقد روى بعضهم عن مالك : « وكانت عند أبي قتادة » ، والصحيح « ابن أبي قتادة »^(٨)] .

قال^(٩) : وفي الباب عن عائشة ، وأبي هريرة .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(١٠) .

(١) في ع « لتشرب » وفي رواية يحيى : « لتشرب منه » وفي رواية محمد : « ففريت منه » .

(٢) يعني : أماله لها ليسهل عليها العرب .

(٣) في الموطأين : « يا ابنة أخي » .

(٤) بفتح الجيم ، كما ضبطه المنذرى والنووى وابن دقيق العيد وابن سيد الناس وغيرهم ، و « النجس » : النجاسة ، وهو وصف بالمصدر ، يستوى فيه الذكر والمؤنث .

(٥) هكذا هو في أكثر الأصول « أو » التي للشك ، وهو الموافق لرواية يحيى ، وفي ب

« والطوائف » ، يوافق العطف ، وهو موافق لرواية محمد . والحديث رواه الشافعي

في الأم عن مالك (ج ١ ص ٦) والدارمي عن الحكم بن المبارك عن مالك (١ : ١٨٧) .

(٦) ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (ص ١٥) لأبي داود والنسائي وابن ماجه

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ، ونقل تصحيحه عن البخاري

والدارقطني والعميل . ونقل في بلوغ المرام (رقم ٩) تصحيحه أيضا عن ابن خزيمة .

(٧) الزيادة من ع وهي زيادة جيدة ، ونقل السيوطي في شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال :

« روى ابن المبارك عن مالك فقال : امرأة أبي قتادة . قال : وهذا وهم منه ، إنما هي

امرأة ابنه » . ثم نقل عن الرانسي أنه قال : « ويدل عليه أنه قال لها : يا ابنة أخي » ،

ولا يحسن تسمية الزوجة باسم الحرام .

(٨) كلمة « قال » ليست في ه و هـ .

وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم : مثل الشافعي وأحمد وإسحاق : لم يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَقَةِ بَأْسًا .
وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ [رُوي^(١)] فِي هَذَا الْبَابِ .
وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ .
وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ .

٧٠

باب

[فِي^(١)] الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٩٣ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَمْشَسِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَمَّامٍ
بْنِ الْحُرْثِ قَالَ : « بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ
لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا ؟ قَالَ : وَمَا يَمْنَعُنِي ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَفْعَلُهُ . قَالَ [إِبْرَاهِيمُ^(١)] : وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ ، لِأَنَّهُ إِسْلَامُهُ كَانَ
يَعْدُ نَزُولَ الْمَائِدَةِ^(٢) » [هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ ، يَعْنِي « كَانَ يُعْجِبُهُمْ »^(٣)] .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و ب .

(٣) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة . وسورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن .
ولعل إن جريراً أسلم سنة ١٠ ، وقيل قبل ذلك بقليل . وسورة المائدة فيها آية
الوضوء . فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم خبر جرير بهذا ، لأنهم كانوا قبل نزول آية =

قال^(١) : وفي الباب عن محمد ، وعلى ، وحذيفة ، والمغيرة ، وإبلال ،
وسعد ، وأبي أيوب ، وسلمان ، وبريدة ، وعمر بن أمية ، وأنس ، وسهل
بن سعد ، ويحيى بن مرة ، وعبد الله بن الصامت ، وأسامة بن شريك ،
وأبي أمامة ، وجابر ، وأسامة بن زيد : [وابن عباد ، ويقال « ابن
عمارة » ، و « أبي بن عمارة »^(٢)] .

قال أبو عيسى : [و^(٣)] حديث جرير حديث حسن صحيح .

٩٤ - ويروى عن شهر بن حوشب قال : « رأيت جرير بن عبد الله

= الوضوء لاحتمل أن المسح على الخفين منسوخ بالأمر بفصل الرجلين في آية المائدة ، أما
فعله بعد نزولها فإنه يدل على أنه مفسر أو مخصص لها .

(١) كلمة « قال » ليست في هـ و ك .

(٢) الزيادة من - ولم تذكر في هـ و ك ، وفي ع بدلها « وابن أبي عمارة » ويقال :

« ابن عمارة » ، وهو خطأ ، والصواب ما هنا . وحديثه رواه أبو داود (١ : ٩٦)

- (٩٧) وابن ماجه (١ : ١٠٧) والحاكم (١ : ١٧٠) وقال أبو داود : « وقد

اختلف في إسناده وليس بالقوي » - وهو حديث اتفقوا على ضعف إسناده وجهالاته

وأبي بن عمارة - بكسر العين ويقال بضمها - : صحابي مشهور . « وكان قد صلى مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القبلتين » كما في رواية أبي داود . وسماه بعضهم

« أبي بن عباد » بالدال بدل الراء ، والراجع الأول .

والمسح على الخفين ثابت بالتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال الزيلعي

في نصب الراية (١ : ٨٤) : « قال أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار : روى عن

النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين صحابيا . وفي الإمام : قال ابن المنذر

روينا عن الحسن أنه قال : حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين . ثم أخرج بعض طرقه عن أكثر من

خمين صحابيا بأسانيدها . وذكر السيوطي في التدريب أنه أخرجه في كتابه في الأحاديث

المؤثرة من رواية سبعين صحابيا ، وانظر بحث التواتر في شرحنا على ألفية السيوطي

في المصطلح (٤٦ - ٤٩) .

(٣) الزيادة من ع .

تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ . قُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوْضُأً وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ . قُلْتُ لَهُ : أَقْبَلَ الْمَائِدَةَ أَمْ ^(١) بَعْدَ الْمَائِدَةِ ؟ قَالَ : مَا أَسَلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ « . حَدَّثَنَا ^(٢) بِذَلِكَ قَتِيبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زَيْلَافٍ التَّرْمِذِيُّ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حُمَافٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ ^(٣) .

قَالَ ^(٤) : وَرَوَى ^(٥) بَقِيَّةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَمَ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حُمَافٍ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ جَرِيرٍ ^(٦) .

وهذا حديثٌ مُفَسَّرٌ ، لأنَّ بعضَ من أنكر المسحَ على الخُفَّيْنِ تأوَّلَ أَنَّ مَسَحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَّيْنِ ^(٧) كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ، وَذَكَرَ

(١) في هـ و ك « أو » .

(٢) في س « قال حدثنا » .

(٣) هنا في ح زيادة « بذلك » وهي غير جيدة . ورواية شهر هذا مستندة صحيحة . وقد تابعه عليها أبو زرعة بن عمرو بن جرير عن جده جرير بن عبد الله البجلي ، فروى أبو داود (١ : ٩٩) عن أبي زرعة : « أن جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين » ، وقال : ما يعني أن مسح وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح الخفين : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة ؟ قال : ما أحسنت إلا بعد نزول المائدة . ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٦٩) وصححه ووافقه الذهبي . ونقل الزيلعي في نصب الراية أن ابن خزيمة رواه أيضا في صحيحه .

(٤) كلمة « قال » ليست في ن .

(٥) في ح « ورواه » .

(٦) رواية بقية بن الوليد رواها البيهقي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) بإسنادين عنه ، وقال في أولهما : « حدثني إبراهيم بن آدم » فارتفعت شبهة الدليس في الرواية .

(٧) قوله « على الخفين » ليس في ح .

جرير في حديثه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين بعد
زُؤول الحائِدة .

٧١

باب

المسح على الخفين للمسافر والمقيم

٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ^(١)
عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ عَنْ خُزَيْمَةَ
ابْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟
فَقَالَ : لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ ^(٢) » .
وَذُكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ تَحَقَّقَ حَدِيثَ خُزَيْمَةَ [بِنِ ثَابِتٍ ^(٣)]
فِي الْمَسْحِ ^(٤) .

(١) سعيد هذا هو والد سفيان الثوري . والحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٢١٤)

و (٢١٥) عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي نعيم وعن عبدالرزاق كلهم عن سفيان الثوري
عن أبيه ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠١) من طريق وكيع عن سفيان .

(٢) مكذبا في ب وفي ج « للمسافر ثلاثة أيام ، والمقيم يوما وليلة » وفي هـ و
« للمسافر ثلاث ، والمقيم يوم » وفي نسخة عند هـ « للمسافر ثلاثا ، والمقيم يوما » .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) الجملة كلها لم تذكر في هـ و هـ وإثباتها هو الصواب .

وأبو عبد الله الجارلي أئمة : « عَبدُ بْنُ عَبْدِ » [ويقال : « عَبدُ الرَجَمِ بْنِ عَبْدِ » ^(١)] .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٢) .

وفي الباب عن علي ، وأبي بكر ^(٣) ، وأبي هريرة ، وصفوان بن عسال ^(٤) ، وموفق بن مالك ، وابن مخر ، وجري .

٩٦ - حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ عَامِرِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ زُرٍّ ^(٥) بْنِ حُبَيْشٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا تَنْزِعَ خِفَاتِنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالَيْنِ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ » ^(٧) .

= ويؤيده أن الزبلي نقل في نصب الراية (١ : ٩٢) كلام الترمذي بعد الحديث على النص والترتيب المذكورين هنا إلى قوله « هذا حديث حسن صحيح » .

(١) الزيادة من س و ح .

والجمله كلها من أول قوله « وأبو عبد الله الجارلي » مؤخره في ح عقب قوله « وليالين » في آخر حكاية قول الثوري ومن معه . وموضعها هنا أنسب ، وهو الثابت في ليل الزبلي عن الترمذي كما قدمنا .

وأبو عبد الله الجارلي هذا ثقة ، وثقه أحمد وابن معين وابن حبان ، وتكلم فيه بعضهم بما لا يقدح في صحة روايته . و « الجارلي » بالميم والدال المهملة المفعولتين .

(٢) في ح « هذا حديث خزيمة حديث حسن صحيح » .

(٣) في ح « وأبي بكر » وما هنا أصح ، وحديث أبي بكر رواه البيهقي (١ : ٢٧٦ و ٢٨١) ونسبه الزبلي (١ : ٨٨) لابن خزيمة في صحيحه والطبراني في معجمه .

(٤) صفوان ذكر في ح مؤخره بعد جرير .

(٥) « زُرٌّ » بكسر الزاي وتشديد الراء .

(٦) في ح « كان للنبي » .

(٧) الحديث لسببه ابن حجر في التلخيص (٥٨) إلى القاضي وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي . ورواه أيضا الخطابي بإسناده في معالم =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وقد روى الحكم بن عتيبة^(١) وحماد عن إبراهيم النخعي^(٢) عن
أبي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت . ولا يصح^(٣) .
قال علي بن المديني : قال يحيى [بن سعيد^(٤)] قال شعبة : لم يسمع
إبراهيم النخعي من^(٥) أبي عبد الله الجدلي حديث المسح^(٦) .

وقال زائدة عن منصور : كُفّا في حُجرة إبراهيم التيمي ، ومعنا إبراهيم
النخعي ، فحدثنا إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلي

= السنن (١ : ٦٠ - ٦٢) مطولا ، وشرحه شرحا جيدا ، وما قال هناك : « قوله :
لكن من غلط بول : كلمة « لكن » موضوعة للاستدراك » ، وذلك لأنه تقدمه نفي
واستثناء ، وهو قوله : كان يأمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من
جنابة . ثم قال : لكن من بول وغائط وانوم . فاستدركه بلمكن ليعلم أن الرخصة
إنما جاءت في هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، فإن المسافر الماسح على خفه إذا
أجنب كان عليه نزع الخف وغسل الرجل مع سائر البدن . وهذا كما نقول : ما جاء في
زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيدا لكن خالدا .

(١) « عتيبة » بضم العين المهملة ، وبالتاء المثناة الفوقية والياء الموحدة المفتوحين بينهما ياء
تحتيه ساكنة . وفي « عتيبة » وهو خطأ وتحرير .

(٢) في ح « عن إبراهيم بن خالد » وهو خطأ غريب ، وإبراهيم النخعي هو : إبراهيم
ابن يزيد بن قيس بن الأسود ، وإبراهيم التيمي هو : إبراهيم بن يزيد بن شريك .

(٣) رواية إبراهيم النخعي رواها الطيالسي (رقم ١٢١٩) عن شعبة عن الحكم وحماد ،
ورواها أحمد بأسانيد متعددة (٥ : ٢١٣ - ٢١٥) وأبو داود (١ : ٦٠) والبيهقي
(١ : ٢٧٨) كلهم من طريق الحكم وحماد .

(٤) الزيادة من ب .

(٥) في ح و « عن » بدل « من » .

(٦) في التهذيب (١ : ١٧٨) : « قال أحمد عن حماد بن خالد عن شعبة : لم يسمع النخعي
من أبي عبد الله الجدلي حديث خزيمة بن ثابت في المسح . وفي العلل الكبير للترمذي :
سمع إبراهيم النخعي حديث أبي عبد الله الجدلي من إبراهيم التيمي ، والتيمي لم يسمعه
منه » .

عن خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُلْفَيْنِ ^(١) .
 قَالَ مُحَمَّدٌ [بْنُ إِسْمَاعِيلَ] ^(٢) : أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ
 بْنِ عَسَّالٍ [الْمُرَادِي] ^(٣) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ^(٤) مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، مِثْلُ : سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ
 الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاحِدٌ : وَإِسْحَاقُ : قَالُوا : يَمْسَحُ الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً ،
 وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيْنَهُ .

قَالَ [أَبُو عِيسَى] ^(٥) : وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُمْ لَمْ يُؤَقِّتُوا
 عَلَى الْمَسْحِ عَلَى الْخُلْفَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ مَاثُثِ بْنِ أَنَسٍ .
 [قَالَ أَبُو عِيسَى] ^(٦) : [و] ^(٧) [التَّوَقُّفُ يُصَحِّهُ] .

(١) قصة زائدة بن قدامة عن منصور رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٧ : ٦) من طريق شعاع بن
 الوليد عن زائدة ، والكن فيهما : « كَذَا فِي حَجَرَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمَعْتَا إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ »
 وَالْأَمْرُ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضاً بِإِسْنَادَيْنِ : عَنْ أَبِي الصَّدِّ الْمَعْنِيِّ ،
 وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ التَّيْمِيِّ .

(٢) الزيادة من ع و س .

(٣) الزيادة من ع وقد نقل البيهقي (٢٧٦ : ٦) والزبلي (٨٨ : ٦) عن الترمذي
 في العلل الكبير قال : « سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَمْنَى الْبُخَارِيُّ - قُلْتُ : وَأَيُّ حَدِيثٍ عِنْدَكَ
 أَصَحُّ فِي التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُلْفَيْنِ ؟ قَالَ : حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ . وَحَدِيثُ ابْنِ
 أَبِي بَكْرَةَ حَسَنٌ » هَذَا لَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ . وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ (٦٠ : ١) عَنِ الْبُخَارِيِّ نَحْوَهُ .

(٤) كَذَا فِي س . وَفِي ع « بَعْضُ الْعُلَمَاءِ » ، وَفِي ه و ك « وَهُوَ »
 قَوْلُ الْعُلَمَاءِ .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) الزيادة من س .

(٧) الزيادة من ع و ه و ك .

وَدَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَيْضًا ^(١) مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ
عَاصِمٍ ^(٢) .

٧٢

باب

[مَا جَاءَ ^(٣) فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ : أَغْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ ^(٤)]

٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا ثَوْرُ
بْنُ يَزِيدَ عَنْ رَحَاءَ بِنْتِ حَمِيْوَةَ عَنْ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ عَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ : « أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ » .

(١) كلمة « أَيْضًا » لم تذكر في ح .

(٢) الزيادة من ب و ح . وقد أشار الترمذی بهذا إلى الرد على من زعم أن مدار هذا
الحديث على عاصم بن أبي النجود وادعى انفراده به .

وقال ابن حجر في التلخيص (ص ٥٨) عن ابن منده أنه تابع عاصمًا عليه عبد الوهاب
ابن نخت وإسماعيل بن أبي خالد وطلحة بن مصرف والنهال بن عمرو وعبد بن مسودة
وغيرهم . قال ابن حجر : « ومراهه أصلي الحديث ، لأنه في الأصل طويل مشتمل على
التوبة ، والمرء مع من أحب ، وغير ذلك » ، ولكن حديث طلحة عند الطبرانی بإسناد
لا بأس به . وقد روى الطبرانی أيضًا حديث المسح من طريق عبد الكريم أبي أمية
عن حبيب بن أبي ثابت عن زر ، وعبد الكريم ضعيف ، ورواه البيهقي من طريق
أبي روق عن أبي الثريفة عن صفوان بن عسال .

والحديث بمأوله سيأتي في هذا الكتاب في (أبواب الدعوات) في « باب فضل التوبة
والاستغفار » (ج ٢ ص ٢٦٩ طبعة بولاق) و (ج ٤ ص ٢٦٩ من شرح المجلد كنفوري) .
وقد رواه الخطابي مطولاً أيضًا كما أشرنا إليه .

(٣) الزيادة من ح .

(٤) كذا في كل الأصرف . قال الشارح : « أي أعلى كل واحد من الخفين وأسفله . وكان
لترمذی أن يقول : أعلاهما وأسفلهما ، أو يتركه : على الخف أعلاه وأسفله » .

قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
والتابعين [ومن بعدهم من الفقهاء ^(١)] وبه يقول مالك ، والشافعي ،
وإسحق ^(٢) .

وهذا حديث مملول ، لم يستند عنه ثور بن نور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .
[قال أبو عيسى ^(٣)] : وسألت أبا زرعة ومحمد [بن إسماعيل ^(٤)] عن
هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور
عن رجاء [بن حيوة ^(٥)] قال : حدثت عن كاتب المغيرة : مرسل ^(٦) عن
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه المغيرة ^(٧) .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س و ع زيادة « واحد » وهي زيادة غير جيدة ، لأن الترمذي سيفذكر في الباب
التالي أن أحمد ممن يقول بالمسح على ظاهر الخفين ، وكذلك نقل أبو داود في كتاب
(مسائل الإمام أحمد ص ٩) وهو كتاب ألفه أبو داود في مسائل سأل عنها شيخه أحمد
ابن حنبل وجمع فيه الأسئلة والإجابات عنها ، قال : « قالت لأحمد بن حنبل المسح في أعلى
الخف وأسفله ؟ قال : أرجو أن يجزئه أعلى الخف » ، وقد روى فيه عن غير واحد .
وظاهر صنيع الترمذي أن الشافعي ممن يقول بوجوب المسح على أعلى الخف وأسفله ،
وهو غير المعروف من مذهبه ، والنصوص عليه في مختصر الزئي (١ : ٥٠ - ٥١)
أنه إن مسح على باطن الخف وترك الظاهر أعاد ، وإن مسح الظاهر وترك الباطن
أجزأه . وكذلك قال النسوي في المجموع (١ : ٥٢١) : « إن مذهبنا استحباب
مسح أسفله ، وإن الواجب أقل جزء من أعلاه » .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) في نسخة عند ك « مرسل » وكلاهما صحيح .

(٥) الحديث رواه الشافعي (في مختصر الزئي ١ : ٥٠) عن ابن أبي يحيى عن ثور بن يزيد ،
ورواه أبو داود (١ : ٦٤) وابن ماجه (١ : ١٠١) وابن الجارود (ص ٤٨)
والدارقطني (ص ٧١) والبيهقي (١ : ٢٩٠) كلهم من طريق الوليد بن مسلم عن
ثور بن يزيد . وقال أبو داود : « بلني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء » .
وقال الدارقطني : « رواه ابن المبارك عن ثور قال : حدثت عن رجاء بن حيوة =

== عن كاتب الغيرة : وكذلك نقل البيهقى عن الدارقطى . وقال ابن حجر فى التلخيص (ص ٥٨) : قال الأئمة عن أحمد : لأنه كان يصفه ويقول : ذكرته لبعيد الرحمن ابن مهدى فقال عن ابن المبارك عن ثور : حدثت عن رجاء عن كاتب الغيرة ، ولم يذكر الغيرة . قال أحمد : وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور ، فقلت له : لئنا يقول هذا الوليد ، فأما ابن المبارك فيقول : حدثت عن رجاء . ولا يذكر الغيرة ؟ فقال لي نعم : هذا حديث الذى أسأل عنه ، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم : عن الغيرة ، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة فى الإسناد لأصل لها ، فجعل يقول الناس بعد ، وأنا أسمع : اضربوا على هذا الحديث .

فسلام أحمد وأبى داود والدارقطى يدل على أن الملة أن ثورا لم يسمه من رجاء ، وهو يناق ما نقله الترمذى هنا عن البخارى وأبى زرعة : أن الملة أن رجاء لم يسمه من كاتب الغيرة . وأنا أظن أن الترمذى نسي فأخطأ فيما نقله عن البخارى وأبى زرعة . وهذه الملة التى أعل بها الحديث ليست عندى بشئ .

أولا : لأن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظا متقنا ، فإن خالفه ابن المبارك فى هذه الرواية فإثما زاد أحدهما عن الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة .

وثانيا : لأن الدارقطى والبيهقى روياه من طريق داود بن رشيد - وهو ثقة - ورشيد بالتصغير : « لئنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة » فقد صرح ثور فى هذه الرواية بالسماع من رجاء .

وثالثا : لأن الشافى رواه عن إبراهيم بن أبى يحيى عن ثور كرواية الوليد عن ثور ، وإبراهيم بن أبى يحيى ضعه عامة المحدثين لأنه كان من أهل الأهواء ، بل زماه بعضهم بالكذب ، ولكن الشافى تلميذه أعرف به . فى تهذيب : « قال الربيع : سمعت الشافى يقول : كان إبراهيم بن أبى يحيى قدريا . قيل الربيع : فما حل الشافى على أن روى عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يجر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة فى الحديث . »

ونقل أيضا عن الشافى فى كتاب اختلاف الحديث أنه قال : « ابن أبى يحيى أحفظ من الأروادى » .

وليس فى حديث ثور عن رجاء ما يناق الروايات الأخرى الآتية فى المسح على ظاهر الخفين : لأن ثبوت المسح على أسفلهما زيادة ثقة ، ولأنها لا تدل على وجوب ذلك ، ولأن الأسمان جائزان ، والمسح على ظاهرهما فقط مجزئ ، وإن منبج أعلاهما وأسفلهما فقد أحسن .

٧٣

باب

[ما جاء ^(١)] في المسح على الخفين : ظاهرهما ^(٢)

٩٨ — حدثنا علي بن حجر قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة بن شعبة قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين : على ظاهرهما » .
قال أبو عيسى : حديث المغيرة حديث حسن ^(٣) . وهو حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة . ولا نقول أحداً يذكرون ^(٤) عن عروة عن المغيرة « على ظاهرهما » غيره ^(٥) .

== وكاتب التنبيه هو « وراد » — بفتح الواو وتشديد الراء — أبو سعيدان في « وقد اشتهر بهذا اللقب حتى صار كالمعلم عليه ، وقد صرح باسمه في رواية ابن ماجه في هذا الحديث .

- (١) الزيادة من ح .
- (٢) في ح « على ظاهر الخفين » .
- (٣) في ب « حسن صحيح » ، وزيادة « صحيح » مخالفة لسائر الأصول الصحيحة ، ويؤيد ذلك أن النووي في المجموع (١ : ٥١٧) وابن العربي في شرح الترمذي (١ : ١٤٦) والمذري فيما حكاه في عون المبرود (١ : ٦٣) والمجد بن تيمية في المنتقى (١ : ٢٣٢) من نيل الأوطار : « نقلوا عن الترمذي أنه قال : « حديث حسن » .
- (٤) في ح « يذكرون » .

(٥) الحديث رواه البخاري في التاريخ الأوسط فيما نقله عنه ابن حجر في التلخيص (ص ٥٩) ورواه أبو داود (١ : ٦٣) كلاهما عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ==

وهو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري ، وأحمد .
قال محمد : وكان مالك بن أنس ^(١) [يشير بعبد الرحمن
ابن أبي الزناد ^(٢)]

== وعندهما كما عند الترمذی هنا : « عن عروة بن الزبير » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٩٢)
عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة : « أن النبي صلى الله
عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه » ورواه النيهي (١ : ٢٩١) من طريق الطيالسي .
فاختلفت الرواية على ابن أبي الزناد من أبيه كما ترى : فقال بعضهم : « عن عروة
ابن الزبير » وقال بعضهم : « عن عروة بن المغيرة » قال البيهقي بعد ذكر رواية الطيالسي :
« كذا رواه أبو داود الطيالسي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، وكذلك رواه إسماعيل
ابن موسى عن ابن أبي الزناد . ورواه سليمان بن داود الهاشمي ومحمد بن الصباح وعلى
ابن حجر عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة » فإن كانت
الروايتان عقوطين ، وإلا كانت إحداهما والأخرى صواباً ، ولا ضرر في ذلك ،
لأنه تردد بين روايتين فقتل : عروة بن الزبير وعروة بن المغيرة .

(١) الزيادة من ع

(٢) قوله « يشير بعبد الرحمن » أي بصفه ويتكلم فيه . قال في التهذيب : « تكلم فيه مالك
لروايته عن أبيه كتاب السعة » ، يعني الفقهاء ، وقال : أين كنا عن هذا ؟ « وكلام
مالك فيه من كلام الأقران الذي نستخير الله في الإعراس عنه . قال الشافعي : « كان
ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذهب مالك » ، فهذا كما ترى ! وبمع ذلك
فإن موسى بن سلمة قال : « قدمت المدينة فأتيت مالك بن أنس ، فقلت له : إني قدمت
إليك لأسمع العلم وأسمع ممن تأمرني به ، فقال : عليك بابن أبي الزناد . وهذا صنيع
الرجال المنصفين . وقد ضعفه غير مالك أيضاً ، والحق أنه ثقة ولا حجة لمن ضعفه . قال
أحمد : « أحاديث صحاح » وقال ابن معين : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه
عن الأعرج عن أبي هريرة حجة » وثقه المعجل والترمذی ، وصحح عدة من أحاديثه ،
وقال في القياس : « ثقة حافظ » . كل ذلك قلعه من التهذيب . وكان على الترمذی
لأنه يصح حديثه أن يصحح هذا الحديث أيضاً ، فإن إسناده صحيح .

٧٤

باب

[مَا جَاءَ^(١)] فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّمْلِئِ

٩٩ - حَدَّثَنَا عَمَّادٌ وَعَمْرُو بْنُ غَيْلَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ
عَنْ أَبِي قَيْسٍ^(٢) عَنْ هُزَيْلٍ^(٣) بْنِ شُرَحْبِيلَ عَنِ الْمَغيرةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ :
« تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالتَّمْلِئِ^(٤) » .
قال أبو عيسى : هذا حديث^(٥) حسن صحيح^(٦) .

- (١) الزيادة من ع .
(٢) أبو قيس اسمه « عبد الرحمن بن مروان الأودي » وهو ثقة ثبت .
(٣) « هزيل » بضم الهاء وفتح الزاي ، وهو ثقة من كبار التابعين ، ويقال إنه أدرك الجاهلية .
(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ٦١ - ٦٢) والنسائي في روايته ابن الأعرابي ، وهو مذكور بحاشية النسخة المطبوعة (١ : ٣٢) وابن ماجه (١ : ١٠٢) كلهم من طريق وكيع عن الثوري . ورواه البيهقي (١ : ٢٨٣ - ٢٨٤) بإسنادين من طريق أبي عامر عن الثوري . ونسبه الزيلعي في نصب الراية (١ : ٩٦) إلى صحيح ابن جنيان .
(٥) في ع « حديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجورين :
حديث » الخ .

(٦) هكذا صحح الترمذي هذا الحديث ، وهو صحيح غيره أيضا ، وهو الملقب . وقد أعلاه بضمهم بما لا يدع في صحته : فقال أبو داود : « كل ذلك عبد الرحمن بن مهزي لا يحدث بهذا الحديث ، لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » وقال النسائي : « ما نعلم أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين » . ونقل البيهقي عن علي بن الحسين قال : « حديث المغيرة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة يوافقون في البصرة »

وهو قول غير واحد من أهل العلم . وبه يقول سفیان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق ، قالوا : يمسح على الجوربين وإن لم تكن نعلين ^(١) ، إذا كانا نعليين ^(٢) .

== ورواه هريز بن شرحبيل عن المغيرة ، إلا أنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس . ونقل البيهقي تضعيفه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن معين ومسلم بن الحجاج وغلا النووي غلوا شديدا ، فقال في المجموع (١ : ٥٠٠) بعد نقل ذلك : « وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث ، وإن كان الترمذی قال : حديث حسن ، فهؤلاء مقدمون عليه » ، بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذی باتفاق أهل المعرفة ^(٣) .

وليس الأمر كما قال هؤلاء الأئمة ، والصواب صريح الترمذی في تصحيح هذا الحديث ، وهو حديث آخر ، غير حديث المسح على الخفين . وقد روى الناس عن المغيرة أحاديث المسح في الوضوء ، فمنهم من روى المسح على الخفين ، ومنهم من روى المسح على العمامة ، ومنهم من روى المسح على الجوربين . وليس شيء منها يخالف للآخر ، إذ هي أحاديث متعددة ، وروايات عن حوادث مختلفة . والمغيرة يحب النبي صلى الله عليه وسلم نحو خمس سنين ، فمن المنقول أن يشهد من النبي وقائم متعددة في وصوته ويمسحها ، فيمسح بعض الرواة منه شيئا ، ويسمى غير شيئا آخر ، وهذا واضح بديهي .

(١) كذا في س و ج ، و هـ و ك « يكن » بالياء . وفي نسخة عند « يكون » ونقل عن شرح الشيخ سراج أحمد أنه وقع في بعض النسخ : « وإن لم يكونا » نعلين . وكل ذلك غير جيد في العبارة ، ما عدا الأخير ، والمراد واضح .

(٢) اشتراط أن يكونا نعليين ليس عليه دليل أصلا . وقد ثبت المسح على الجوربين من غير قيد بوصف معين ، فيبقى على الأصل في جوازه على كل جوربين ، وقد اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا ، وأطال الشارح الكلام عليه هنا (١ : ١٠٠ - ١٠٤) ، وانظر المحلى لابن حزم (٢ : ٨٤ - ٨٧) وقد صح القول به عن كثير من الصحابة ، قال أبو داود : « مسح على الجوربين على بن أبي طالب ، وابن مسعود ، والبراء بن عازب ، وأنس بن مالك » وأبو أمامة ، وسفيان بن سعد ، وعمرو بن حريث . وروى ذلك عن عمر بن الخطاب ، وابن عباس .

وبما صح من ذلك عن أنس ما نقله ابن حزم : « من طريق الضحاك بن مخلد عن الثوري حدثني هاشم الأحول قال : رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه . وعن ==

[قال^(١)] وفي الباب عن أبي موسى .

[قال أبو عيسى : سمعتُ صالح بن محمد الترمذي قال : سمعتُ أبا مقاتل السمرقندي يقول : دخلتُ على أبي حنيفة في مرضه الذي مات فيه ، فدعا بماء فعوضاً ، وعليه جوربان ، ففتح عليهما ، ثم قال : فمات اليوم شيئاً لم أكن أفتأله : مسحتُ على الجوربين وهما غير مُنْقَلَبَيْنِ^(٢) .]

== حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالاً جميعاً : كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والحقيين والعمامة . وهذا إسنادان صحيحان . ونقل الزبيدي في نصب الراية (١ : ٩٧ - ٩٨) عن عبد الرزاق في مصنفه قال : « أخبرنا مسدد عن قتادة عن أنس بن مالك : أنه كان يمسح على الجوربين » . وروى الدولابي في الكنى والأسماء (١ : ١٨١) عن النسائي عن الفلاس قال : « أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال : حدثنا الأزرق بن قيس قال : رأيت أنس بن مالك أحدث غسل وجهه ويديه ، ومسح على جوربين من صوف ، فقلت : أتدع عليهما ؟ فقال : لئنهما خفان ولستكنهما من صوف » . وهذا إسناد جيد ، سهل بن زياد : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : « مضعفه » وأما قول الأزدي « منكر الحديث » : فإنه لا يقبل منه انفراد بالجرح ، لأنه غير ثقة ، والأزرق ابن قيس : تابع ثقة مأثور .

وهذا الأثر عن أنس يدل على أنه - وهو من أهل الكوفة - يرى أن الجوربين يظان عليهما اسم « الحقيين » أيضاً ، وأن المقصود من ذلك ما يستر الرجلين ، من غير نظر إلى ما يصنع منه : جليداً أو صوفاً أو غير ذلك .

(١) الزيادة من - و ع .

(٢) الزيادة من ع . ويظهر أنها زيادة نادرة لم تذكر إلا في القليل من نسخ الترمذي . ولم يطلع عليها الحافظ المزي ، ولا الحافظ ابن حجر ، لأنهما لم يترجما « صالح بن محمد الترمذي » ، وترجما أبا مقاتل السمرقندي « في الكنى من التهذيب » ، ولم يذكرانه منه شيئاً .

وترجحه ابن حجر في لسان الميزان (٢ : ٢٢٢ - ٢٢٣) وسماه « حفص بن سلم » وقال : « وله ذكر في المال التي في آخر الترمذي وأغفله المزي » ، والموضع الذي أشار إليه هو في الترمذي (٢ : ٣٢٤ طبعة بولاق) فهذا يدل أيضاً على أن ابن حجر لم يطلع على هذه الزيادة التي هنا ، وهي قائمة لا بأس بها .

٧٥

باب

ما جاء في المسح على العمامة^(١)

١٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَمْعَانَ الْقَطَّانُ عَنْ
سُلَيْمَانَ النَّيْمِيِّ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ابْنِ الْغُبَيْرَةِ بْنِ
شُعْبَةَ^(٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ
وَالْعِمَامَةِ » . قَالَ بَكْرٌ : وَقَدْ سَمِعْتُ^(٣) مِنْ ابْنِ الْغُبَيْرَةِ .

(١) هذا هو الصواب الموافق لما في ح ونسخة مخطوطة عتيقة قتل عنها الفارخ .
وفي س و ه و ك في المسح على الجوربين والعمامة . وذكر « الجوربين » هنا
لاموضع له ، ولم يذكر في حديث الباب .

(٢) ابن الغبيرة بن شعبة في هذا الإسناد هو « حمزة » ، والغبيرة ابنا : حمزة وعروة ،
وكلاهما روى هذا الحديث ، ولكن رواية بكر المرزني إنما هي عن حمزة ، كما بين ذلك
في رواية النسائي والبيهقي . ورواه مسلم (١ : ٩٠ - ٩١) عن محمد بن عبد الله
ابن زريع عن يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر المرزني عن عروة بن الغبيرة عن
أبيه . قال الذوي (٣ : ١٧١) : « قال الحافظ أبو علي النسائي : قال أبو مسعود
الدمشقي : هكذا يقول مسلم في حديث ابن زريع عن يزيد بن زريع : عن عروة بن
الغبيرة ، وخافه الناس ، فقالوا فيه : حمزة بن الغبيرة ، بدل عروة . وأما أبو الحسن
الدارقطني فذهب الهم فيه إلى محمد بن عبد الله بن زريع ، لا إلى مسلم . والظاهر أن
رأى الدارقطني أرجح ، لأن النسائي رواه (١ : ٣٠) عن عمرو بن علي وحيد بن مسعدة
عن يزيد بن زريع ، ورواه البيهقي (١ : ٦٠) من طريق حميد بن مسعدة أيضا
و (١ : ٥٨) من طريق مسدد عن يزيد بن زريع ، وقالوا كلهم : « عن حمزة
ابن الغيرة » ، فقالوا محمد بن عبد الله بن زريع .

(٣) في ح و ه و ك « سمعته » وهو موافق لرواية النسائي ، وما هنا
موافق لرواية مسلم .

قال : وذكر محمد بن بشار في هذا الحديث في موضع آخر : أنه مسح على ناصيته وعمامة^(١) .

وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة : ذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ، ولم يذكر بعضهم « الناصية » .

وسمعت أحمد بن الحسن يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : عاريت بمعنى مثل يحيى بن سعيد القطان .

[قال ^(٢)] : وفي الباب عن عمرو بن أمية ، وسلمان ، وثوبان ، وأبي أمامة .

قال أبو عيسى : حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح . وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأنس . وبه يقول الأوزاعي ، وأحد ، وإسحاق ، قالوا : يمسح على العمامة .

وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . والغالبين : لا يمسح على العمامة إلا أن يمسح برأسه مع العمامة . وهو قول سفيان الثوري . ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، والشافعي .

[قال أبو عيسى ^(٣)] : وسمعت الجارود بن مكايد يقول : سمعت وكيع بن الجراح يقول : إن مسح على العمامة يحزنه للأثر^(٤) .

(١) رواية مسلم عن محمد بن بشار ومحمد بن حاتم كلاهما عن يحيى القطان لفظها : « نواضح ناصيته » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الزيادة من ع و س .

(٤) كلمة وكيع هذه ذكرت في س بين الحديثين (١٠١ و ١٠٢) وذكرت =

- ١٠١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ ^(١) » .
- ١٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ [بْنُ سَعِيدٍ ^(٢)] حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ

= ه و ك عتب حكاية قول من أجاز المسح على العمامة ، وقبل حكاية قول سفيان
الثوري ومن معه : وقد اختلفنا مكانها هنا موافقة لما في ج .

(١) هذا حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ٩١) من طريق أبي معاوية وعيسى بن يونس
وعلى بن مسهر كلهم عن الأعمش ، ورواه النسائي (١ : ٢٩) من طريق أبي معاوية
وعبد الله بن غير كلاهما عن الأعمش ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٢) من طريق عيسى
ابن يونس عن الأعمش ، ورواه البيهقي (١ : ٦١) من طريق أبي معاوية عن الأعمش ،
كلهم قال : « عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة
عن بلال » .

قال النووي في شرح مسلم (٢ : ١٧٤) : « اعلم أن هذا الإسناد الذي ذكره
مسلم رحمه الله مما تسكلم عليه الدارقطني في كتاب العلل ، وذكر الخلاف في طريقه ،
والخلاف عن الأعمش فيه ، وأن بلالا سقط منه عند بعض الرواة واقتصر على كعب
ابن عجرة ، وأن بعضهم عكسه فأسقط كعبا واقتصر على بلال ، وأن بعضهم زاد البراء
بين بلال وابن أبي ليلى ، وأكثر من رواه رواده كلاهما في مسلم ، وقد رواه بعضهم
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن بلال » .

ورواية من ذكر في الإسناد « البراء بن عازب » بدل « كعب بن عجرة » عند
النسائي من طريق زائدة وحفص بن غياث عن الأعمش ، ورواية من جعله « عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال » عنده أيضا من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم .
والصحيح الراجح رواية الأكرمين ، كما رواه الترمذی ومسلم . والحكم في هذا الإسناد
هو الحكم بن عتيبة .

[تنبيه : في حاشية ب في آخر هذا الحديث أن في نسخة « والعمامة » ولم
ييس كاتبها لأن كانت هذه الكلمة بدل « والخمار » أو زيادة في الحديث في بعض النسخ -
وعلى كل فإن هذه اللفظة لم أجدتها في سائر الروايات من هذا الحديث .

(٢) الزيادة من ج و ه و ك .

عبد الرحمن بن إسحاق [هو القرشي ^(١)] عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن تميم ^(٢) قال : « سألت جابر بن عبد الله عن المسح على الخفين ؟ فقال : السنة يا ابن أخي . » [قال ^(٣)] : وسألته عن المسح على العمامة ؟ فقال : أمس السمر الماء ^(٤) .

٧٦

باب

ما جاء في الغسل من الجنابة

١٠٣ — حدثنا هناد حدثنا وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد

(١) الزيادة من ع وهو : عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري القرشي ، وهو ثقة ، وثقه البخاري وابن معين وأبو داود وغيرهم .

(٢) أبو عبيدة بن محمد بن عمار هذا : اختلفوا فيه ، فبعضهم قال إنه هو « سلمة بن محمد ابن عمار » وخالقهم البخاري وغيره . وقال عبد الله بن أحمد في مسنده أبيه (رقم ٧٠٣٨ ج ٢ ص ٢١٩) : « أبو عبيدة هذا اسمه محمد : ثقة ، وأخوه سلمة بن محمد بن عمار : لم يرو عنه إلا علي بن زيد ولا أعلم خبره » . وأبو عبيدة وثقه أيضا ابن معين وغيره .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « أمس » أمر من الفعل الرباعي ، يقال « أمسسته الماء » . وما هنا هو الموافق لما في ع و س ونسخة بحاشية ه . وفي ه و ك : « مس الشعر » بحذف الهمزة في أوله وحذف كلمة « الماء » وهو أمر من « مس » فعل ثلاثي ، من يابى « فهم » و « رد » . ولذلك تعدى القول واحد فقط .

وهذا الحديث عن جابر إسناده صحيح . ولم أجده من رواه غير الترمذي ، نعم ، روى مالك في اللوطا (١ : ٥٦) : « أنه بلغه : أن جابر بن عبد الله الأنصاري سئل =

عن كُرَيْبٍ عن ابن عباسٍ عن خالته مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا»^(١)، فَأَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ: فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى بَيْمِهِ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَذْلَى يَدَهُ^(٢) فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى فَرْجِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْخَاطِطَ، أَوْ الْأَرْضَ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَأَسْتَفْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ^(٣) عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا^(٤)، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَفَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ^(٥) .

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن أُمِّ سَلَمَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

١٠٤ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ [بَنُ عَيْثِنَةَ^(٦)] عَنْ

هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ^(٧) قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَا

= عن المسح على العمامة ؟ فقال : لا ، حتى يمسح الشعر بالماء » ورواه محمد بن موطئه .

(س ٧٠) بلفظ « حتى يمس الشعر بالماء » .

[تنبيه] : هذا الحديث ذكر في هـ و ك بعد كلمة وكيع بن الجراح ، وختم الباب

فيهما بالحديث (رقم ١٠١) حديث بلال .

(١) « الفسل » بضم الفين وإسكان السين : الماء الذي يغتسل به ، كالأكل لما يؤكل ، قاله في النهاية .

(٢) في نسخة بحاشية ب « يديه » .

(٣) في هـ و ك « فأفاض » . وفي نسخة بحاشية ب « ثم أفاض الماء » .

(٤) كلمة « ثلاثا » لم تذكر في ع .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكعب الدنية .

(٦) الزيادة من ع و ب .

(٧) في هـ و ك « بدأ يغسل يديه » .

الإناء، ثُمَّ غَسَلَ^(١) قَرَجَهُ ، وَيَتَوَضَّأُ وَضوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُشْرِبُ^(٢) شَفْرَهُ الْمَاءَ ، ثُمَّ يَخْنِي بِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حُمَيَاتٍ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو الذي أَخْبَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْفُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ : أَنَّهُ يُتَوَضَّأُ وَضوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ دَرَاتٍ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ يَفْسِلُ قَدَمَيْهِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالُوا : إِنِ انْفَمَسَ الْجَمْبُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ .

٧٧

بَابُ

هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَفْرَهَا عِنْدَ الْفُسْلِ ؟

١٠٥ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مَوْسَى عَنْ .

(١) فِي هُوَ لَمْ « ثُمَّ يَفْسِلُ » وَمَا هُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي قَبْلَهُ هُوَ لِلْوَاقِفِ . لِسَائِرِ الْأَصُولِ وَلِلنِّسْجَةِ خَطِيئَةٌ صَحِيحَةٌ تَقُلُّ عَنْهَا الْفَارَحُ .

(٢) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ ، مِنَ التَّشْرِيبِ ، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا مِنْ لِسَانِ الشَّيْخِ مِنَ الْإِشْرَابِ . وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَفْسُوراً عِنْدَ مُسْلِمٍ (١ : ٩٩) مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ : « ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الثَّمَرِ ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقْنَهُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حُمَيَاتٍ ، ثُمَّ أَقْبَضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » .

(٣) « حُمَيَاتٍ حُمَيَاتٍ » وَ « حَتَّى يَخْنِي حُمَيَاتٍ » وَوَأَيُّ وَيَأْتِي . قَالَ فِي اللِّسَانِ : « وَهَلَاءُ أَعْلَى » . وَهُوَ الرَّمْيُ . « وَثَلَاثَ حُمَيَاتٍ » : أَيُّ ثَلَاثَ غُرَفٍ يَبْدِيهِ ، وَاحِدُهَا حُمَيَّةٌ ، قَالَ فِي . النِّهَايَةِ وَاللِّسَانِ . وَالحديث رواه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

[سميد^(١)] [المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة قالت : « قلت :
يا رسول الله ، إن امرأة أشد ضفر^(٢) رأسي ، أفأنتفضه لغسل الجنابة ؟ قال :
لا ، إنما يكفيك أن تحنن^(٣) » على رأسك ثلاث حثيات من ماء ، ثم

(١) الزيادة من ع و س .

(٢) « ضفر » بفتح الصاد المعجمة وإسكان الفاء : إما مصدر ، وهو نسيج الشعر أو غيره ،
والضفير مثله . وإما أن يكون اسماً ، قال في اللسان : « ويقال للذؤابة ضفيرة » . وكل
خصلة من خصل شعر المرأة تضفر على حدها ضفيرة ، وجمعها ضفائر . قال ابن سيده :
والضفر كل خصلة من الشعر على حدها » ثم قال : « والضفيرة كالضفر » .

ومن هذا يبين خطأ القاضي أبي بكر بن العربي في قوله في شرح هذا الحرف :
« يقرؤه الناس بإسكان الفاء ، وإنما هو بفتحها ، لأنه مسكن مصدر ضفر رأسه يضره
ضفرا ، وبالفتح هو الضى . المضمور » : لأننا أثبتنا أن الحرف بالإسكان يكون بمعنى
المصدر ، ويكون اسماً للمضمور ، ومعنى الكلام يستقيم عليهما .

وقال النووي في شرح مسلم (٤ : ١٨) : « هو بفتح الصاد وإسكان الفاء .
هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم
ومنه : أحكم نقل شعري . وقال الإمام ابن بري في الجزء الذي صنفه في لحن النحاة
من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : أشد ضفر رأسي ، بقولونه بفتح الصاد وإسكان
الفاء ، وصوابه بضم الصاد والفاء ، جمع ضفيرة ، كصفة وسفن . وهذه التي أنكروها
رحم الله ليس كما زعمه ، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معنى صحيح ،
ولكن يترجح ما قدمناه لكونه المروي المسموع في الروايات الثابتة المتصلة » .

(٣) في ع و ه و ه « أن نحنى » بحذف التون على إعمال « أن » الناصية . على الجارة
وما هنا صواب ، وله وجه في العربية ، وهو ثابت في بعض نسخ النسائي (١ : ٤٨)
قال شارحه السبدي : « وكأنه على إعمال أن ، تشبيها لها بما الصورية » .

وقد ورد مثل ذلك في الحديث كثيرا ، قال العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد
التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح طبع الهند من ١١٧٦ - ١١٨٠) : « وفي :
قاموا قياما حتى يروثه قد سجد لمشكال ، لأن حتى فيه معنى إلى أن ، والفعل مستقبل =

تَفِيضِينَ^(١) عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ^(٢) . أَوْ قَالَ : فَإِذَا أَنْتِ
خَلَدْتَ تَطْهَرِينَ^(٣) .

قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ
فَلَمْ^(٤) تَنْقُضْ شَعْرَهَا أَنَّ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تُفِيضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا .

== بالنسبة إلى الثيام ، فحقه أن يكون بلا نون ، لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة
من يرفع الفعل بعد أن حلا على أحدها ، كقراءة مجاهد ، لمن أود أن يتم الرضاعة ،
بضم الميم ، وكقول الشاعر :
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَبِحَكْمَا
مَنْ السَّلامِ وَأَنْ لَا تَقْرَأَ أَحَدَا
وكقول الآخر :

أَبَى عَمَاءُ النَّاسِ أَنْ يُخْصِرُونِي بِمَنْطِقَةِ خُرَّصَاءَ مِثْلِهَا حَجَرٌ
وَإِذَا جَازَ تَرَكَ لِعَمَالِهَا ظَاهِرَةً فَتَرَكَ لِعَمَالِهَا مَضْمَرَةً أَوَّلَ بِالْجَوَازِ . وَلَوْلَا : خَدِيتُ أَنْ
أُخْرِجَكُمْ فَنَمُشُونَ : عَلَى تَقْدِيرِ : فَأَنْتُمْ تَمُشُونَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَمْطُوقًا عَلَى أَنْ أُخْرِجَكُمْ
وَتَرَكَ نَصْبَهُ عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا ، فَيَكُونُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ
مَازِيدَ قَائِمًا وَلَا عَمْرُو مَنْطَلِقٌ ، فَيَجْعَلُ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ الْحِجَازِيَّةِ وَاللُّغَةِ التَّيْمِيَّةِ .
وَقَدْ اجْتَمَعَ الْإِعْمَالُ وَالْإِعْمَالُ فِي الْبَيْتِ الْمَبْدُوءِ بِأَنْ تَقْرَأَ .
وَالْكَلَامُ عَلَى : فَيَمْصُبُونَهُ ، كَالْكَلَامِ عَلَى : فَنَمُشُونَ . وَفِي حَدِيثِ النَّارِ : فَإِذَا
وَجَدْتَهُمَا رَاكِعَيْنِ فَصَلَّ عَلَى رُءُوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَقِظَا حَتَّى اسْتَقِظَا ، وَهُوَ مِثْلُ : حَتَّى
يَرَوْهُ سَجْدًا .

وَبَيْتُ الْأَفْئِيَةِ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ :
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَلَا عَلَى مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ : « ظَاهِرُ كَلَامِ النَّصِّفِ أَنَّ لِعَمَالِهَا مَقْبُوسٌ » . وَاقْتَضَى
شَرْحُ ابْنِ عِيْشٍ عَلَى الْفَصْلِ (٧ : ٩ وَ ١٥) :
(١) فِي هـ وَ ك « ثُمَّ تَفِيضُ » بِحَقْفِ النَّونِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي ع وَ ب وَ تَقِلُّ السُّنْدُ
لِإِبْتِهَا فِي بَعْضِ نَسْخِ النَّسَائِيِّ ، وَقَالَ : « وَكَانَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ » . وَالْوَجْهُ مَا حَكَيْنَا لَكَ
مَنْ قَبْلُ .

(٢) النَّونُ هُنَا ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ الْأَصُولِ ، قَالَ الشَّارِحُ « أَيْ غَاثٌ تَطْهَرِينَ » . وَلَا دَامِيَ لِذَلِكَ
مِمَّ لِإِبْتِ النَّونِ فِي كُلِّ مَاقِلَةٍ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

(٤) فِي ب « وَلَمْ » .

٧٨

باب

ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة

١٠٦ - حدثنا نصر بن علي حدثنا الحرث بن وحيه قال حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «تحت كل شعرة جنابة ، فاغسلوا الشعر وأتقوا البشر» (١) .
[قال (٢)] : وفي الباب عن علي ، وأنس .

قال أبو عيسى : حديث الحرث بن وحيه حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه .
وهو شيخ (٣) ليس بذلك (٤) . وقد روى عنه غير واحد من الأئمة .
وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار . ويقال «الحرث بن وحيه»
ويقال «أبو وحيه» (٥) .

(١) في س « البقرة » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولأكثر الروايات ، ولكنه يوافق رواية ابن ماجه (١ : ١٠٧) . والحديث رواه أيضا أبو داود (١ : ١٠٢) والبيهقي (١ : ١٧٥) .

(٢) الزيادة من س .

(٣) في س « وهو حديث » وهو خطأ مخالف لسائر الأصول ، وخالف لما نقله العلماء في كتب الرجال وغيرها عن الترمذي .

(٤) في ك « بذلك » .

(٥) « وحيه » بكسر الهمزة وباء ماية تحتية مشقة ، و « وحيه » بياسكان همزة مفتوحة =

٧٩

باب

[ما جاء ^(١) في ^(٢) الوضوء بعد الغسل

١٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ
بَعْدَ الْغُسْلِ ^(٣) » .

= الموحدة . والمحرف هذا هو أبو محمد الراسبي ، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث . قال أبو داود : « الحرف بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف » . وقال ابن حجر في التلخيص (من ٥٢) : « قال البار قطبي في اللعل : إنما يروى هذا عن مالك ابن دينار عن الحسن مرسلاً ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال : ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكره . ورواه أبان المطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة قوله وقال الشافعي : هذا الحديث ليس ثابت . وقال البيهقي : أنكره أهل العلم بالحديث : البخاري وأبو داود وغيرهما » .

والحديث الصحيح في هذا الباب حديث علي القتي أشار إليه الترمذي ، رواه أبو داود (١٠٣ : ١) وابن ماجه (١ : ١٠٧ - ١٠٨) عن علي قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ترك موضع شعرة من جنبه لم يغسلها فقل بها كذا وكذا من النار . قال علي : فن ثم عادت رأسي ، فن ثم عادت رأسي فن ثم عادت رأسي : وكان يجز شعره رضى الله عنه » . قال ابن حجر في التلخيص : « إسناده صحيح ، فإنه من رواية عطاء بن السائب ، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط . لكن قيل : إن الصواب وقفه على علي » . وهذا التعليل الأخير الذي أشار إليه ابن حجر ليس بشيء ، وسياق الحديث ينافيه ، كما هو ظاهر .

(١) الزيادة من ج .

(٢) كلمة « في » سقطت من هـ و ك .

(٣) الحديث رواه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : هذا ^(٢) حديث حسن صحيح ^(٣) .

قوله أبو عيسى : وهذا ^(٤) قول غير واحد من [أهل العلم : ^(٥)] أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين : أن لا يتوضأ بعد الغسل ^(٥) .

٨٠

باب

ما جاء : إذا التقي الختانان وجب الغسل

١٠٨ — حدثنا أبو موسى محمد بن لُثَيْمٍ حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت : « إذا جاؤا

(١) الزيادة من ع .

(٢) في س « وهو » .

(٣) في ه و ك لم يذكر كلام الترمذي على الحديث . ونقل الشارح عن الشوكاني كلام الترمذي هذا ثم قال : « ليس في النسخ الموجودة عندنا قول الترمذي » . وهذا اختلاف قديم في النسخ ، قال الشوكاني (١ : ٣١٠) : « قال ابن سيد الناس : إنها تختلف نسخ الترمذي في تصحيحه ، وأخرجه البيهقي بأصانيد جيدة » .

[تنبيه] : كلام الترمذي على الحديث ، مؤخر في ع إلى آخر الباب بعد حكاية أقوال العلماء .

(٤) في ع « وهو » .

(٥) الجملة كلها من أول قوله « قال أبو عيسى » سقطت من ك خطأ في الطبع فقط . لأن الشارح تكلم عليها ، فقال : « بل لم يختلف فيه العلماء ، كما مرح به ابن العربي » .

الْحَتَانُ الْخَمَانُ [فَقَدْ ^(١)] وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَحَمَلَتْهُ أُمَّا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْتَسَلْنَا ^(٢) » .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، ورافع بن خديج .

(١) الزيادة من س فقط . وهي ثابتة أيضاً في رواية أحمد في المسند ، وفي رواية ابن ماجه وغيرهما .

(٢) هذا حديث صحيح ، ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) أنه صحيحه ابن حبان وابن القطان . وسبأني تصحيح الترمذي الحديث عائشة بعد ذكر الإسناد الآخر له ، والظاهر أنه يريد صحة الحديث بالإسنادين ، وأنهما عنده صحيحان . والحديث من طريق الأوزاعي رواه الثاقفي في اختلاف الحديث (المطبوع بهامش الأم . ج ٧ ص ٩٠ - ٩١) : « أخبرنا الثقة عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، أو عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة » . ورواه المزني في مختصره (المطبوع بهامش الأم . ج ١ ص ٢٠ - ٢١) عن الثاقفي : « أخبرنا الثقة هو الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة » . ثم رواه المزني : « حدثنا موسى بن عامر الدمشقي وغيره قالوا : حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي في هذا الحديث مثله » . ورواه أيضاً أحمد في المسند (٦ : ١٦٦) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي ، كرواية الترمذي هنا ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٩) عن علي بن محمد الطائفي وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، كلاهما عن الوليد بن مسلم . وقال ابن حجر في التلخيص : « أهله البخاري بأن الأوزاعي أخطأ فيه ، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مراسلاً . واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال : سألت القاسم بن محمد : سمعت في هذا الباب شيئاً ؟ فقال : لا . وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ثم تذكر فحدث به ابنه ، أو كان حدث به ابنه ثم نسي . ولا يخلو الجواب عن نظر » . والجواب صحيح ، لأن الأوزاعي إمام حجة ، ونسيان القاسم محتمل وقد تأيد حفظ الأوزاعي برواية غيره له ، والله أعلم » .

وقوله : « إذا تجاوز الحتان الخمان » موقوف على عائشة في هذا الإسناد ، وسبأني مرفوعاً في الإسناد بعده ، وجاء مرفوعاً بأحاديث أخرى صحاح ، فتشيراً إليها إن شاء الله .

(٣) الزيادة من ح و س .

١٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ ^(١) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ ^(٢) عَنْ سَمِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ » ^(٤) .

(١) سفیان هنا هو الثوري ، والحديث رواه أيضاً سفیان بن عیینة عن علی بن زید ، كما سند كره .

(٢) علی بن زید بن جدهان ، بضم الجیم ولإسكان الدال وفتح العين المهملة ، وجدهان جده الأعلى ، واشتهر بالنسبة إليه ، وعلى هذا ثقة ، تسلم فيه ، بضمهم بغير حجة .
(٣) ق ه و ك « رسول الله » .

(٤) الحديث رواه الثانی فی اختلاف الحديث (٧ : ٩٠) عن إسماعیل بن إبراهيم عن علی بن زید بإسناده ، ورواه أيضاً فيه وفي الأم (١ : ٣١) عن سفیان بن عیینة عن علی بن زید عن سمید بن المسیب : « أن أبا موسى الأشعري سأل عائشة عن التقاء الختانين ! فقالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان أو مس الختان الختان فقد وجب الغسل » . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٤٧ و ٩٧ و ١٢٢ و ١٣٥) من طريق علي بن زید ، وفي بعض طرقه ذكر سؤال أبي موسى لعائشة . ورواه أيضاً أحمد (٦ : ١٢٣ و ٢٢٧ و ٢٠٩) بأسانيد من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن عبد العزيز بن النعمان عن عائشة مرفوعاً : « إذا التقى الختانان اغتسل » وفي الرواية الأخيرة « وجب الغسل » وهذه أسانيد صحاح ، لأن عبد الله بن رباح تابعي ثقة جليل ، وعبد العزيز بن النعمان وثقة ابن حبان . وقال البخاري : « لا يعرف له سماع من عائشة » . وهذا غير جرح كما هو معروف والمعاصرة تكفي ، ومع ذلك فإن عبد الله بن رباح سمع الحديث من عائشة أيضاً ، فقد روى أحمد (٦ : ٢٦٥) من طريق قتادة عن عبد الله بن رباح : « أنه دخل على عائشة فقال : إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإنني أستحيبك ؟ فقالت : سل ما بدا لك ، فإني أمك » . فقلت : يا أُمّ المؤمنين ، ما يوجب الغسل ؟ فقالت : إذا اختلف الختانان وجبت الغتابة . فكان قتادة يتبع هذا الحديث : أن عائشة قالت : قد فعلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعنسلنا . فلا أدري أشتى في هذا الحديث ؟ أم كان قتادة يقوله ؟ . يريد الراوي أن قتادة كان يذكر المرفوع بعد الموقف ، وأنه لا يدري . أهو بالإسناد عن عبد الله بن رباح عن عائشة ؟ أم هو مرسل رواه قتادة ولم يذكر لإسناده ؟ ! ويظهر من كل هذا أن عبد الله بن رباح سمع اللفظ موقوفاً من =

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

[قال ^(١)] : وقد روي هذا الحديث عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه : « إِذَا جَاوَزَ الْخِطَّانُ الْخِطَّانَ [فقد ^(٢)] وَجِبَ الْغُسْلُ » . وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ^(٣) صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعائشة - : والنقهاء من التابعين ومن بعدهم ، مثل : سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . قالوا : إِذَا تَلَقَّى الْخِطَّانُ وَجِبَ الْغُسْلُ .

٨١

باب

مَاجَاءُ : أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ ^(٤)

١١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا

= عائشة ، وسمعه مرفوعاً من عبد العزيز عنها . وأما سؤال أبي موسى لعائشة فإنه ثابت في صحيح مسلم (١ : ١٠٦ - ١٠٧) من رواية أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وفيه قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شِمْبَيْهِ الْأَرْبَعِ وَتَسَّ الْخِطَّانُ الْخِطَّانَ : فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ » .

(١) الزيادة من ع و ه و ك .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) و ه و ك « رسول الله » .

(٤) قال الشارح : مقصود التبرؤ من عقد هذا الباب لأن حديث « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » : =

يونس بن يزيد عن الزهري عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب قال :
 « لَمَّا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا » .

١١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا [عَبْدُ اللَّهِ^(١)] [بْنُ الْمُبَارَكِ]
 أَخْبَرَنَا مَقْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ^(٢) .

= منسوخ . وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري قال :
 « خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قِبَاءٍ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي
 بَيْتِ سَالِمٍ وَقَفَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ عَتَبَانَ ، فَصَرَخَ بِهِ ، فَخَرَجَ يَخْرُجُ
 لُزَارَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَجْعَلْنَا الرَّجُلَ » . فَقَالَ عَتَبَانُ : « أَرَأَيْتَ
 الرَّجُلَ يَجْعَلُ عَنْ أَمْرَاتِهِ وَلَمْ يَنْعَنْ ، مَاذَا عَلَيْهِ ؟ » فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « لَمَّا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » ، وَالْمُرَادُ بِالْمَاءِ الْأَوَّلِ مَاءُ الْفَيْسَلِ ، وَبِالْثَّانِي الْمَنَى ، وَفِيهِ جَنَاسٌ .
 تَامَ : اهـ .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد (١١٥ : ٥ - ١١٦) بأسانيد متعددة عن الزهري عن
 سهل بن سعد ، ورواه ابن ماجه (١ : ٦٠٩) من طريق الزهري أيضا ، ورواه
 أحمد من طريق رشدين بن سعد ، وأبو داود (٩ : ٨٦) من طريق ابن وهب ،
 كلاهما عن عمرو بن الحرف عن الزهري : « حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ أَرَضَى عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ
 أَنَّ أَبَا حَدَثَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهُمْ رُخْصَةً لِلْمُؤْمِنِينَ لِقَلَّةِ نِيَابِهِمْ ،
 ثُمَّ لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا بِدْ ، يَعْنِي قَوْلَهُمْ : الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » .
 هذا لفظ المسند . قال ابن حجر في التلخيص (ص ٤٩) : « وَجَزَمَ مُوسَى بْنُ هُرُونَ
 وَالدَّارِقُطِيُّ أَنَّ الزُّهْرِيَّ مِ يَسْمَعُهُ مِنْ سَهْلٍ . وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ : هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ
 يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ هُوَ أَبُو حَازِمٍ ، ثُمَّ سَأَلَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ عَنْ أَبِي :
 أَنَّ الْفَتَيَا الَّتِي كَانُوا يَقْتُونَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ - : كَانَتْ رُخْصَةً وَرُخْصَتُهَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أُمِرَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ : وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ
 خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ : أَخْبَرَنِي سَهْلٌ ، فَهَذَا يَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ
 لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ ، الْكُفَى قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ : أَهَابَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ غَلَطًا مِنْ عَمْدٍ
 ابْنِ جَعْفَرٍ الرَّائِي لَهُ عَنْ مَعْمَرٍ . قَالَتْ : أَحَادِيثُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَنْ مَعْمَرٍ يَقَعُ فِيهَا الْوَجْهُ ،
 فَكُنْ فِي كِتَابِ ابْنِ شَاهِينَ مِنْ طَرِيقِ مَعْلَى بْنِ مَنصُورٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ =

قال أبو حمزة : هذا حديث حسن صحيح .
 وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ، ثم تَسَيَّخَ بَعْدَ ذَلِكَ .
 وهكذا رَوَى غير واحد من أصحاب النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم ، منهم :
 أبي بن كعب ، ورافع بن خديج .
 والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم : قلَى أنه إذا جامع الرجل
 امرأته في الفرج وجبَ عليهما الغسل ، وإن لم يُنزِلَا .

== الزهري : حدثني سهل ، وكذا أخرجه يحيى بن مخلد في مسنده عن أبي كريب عن ابن
 المبارك . وقال ابن حبان : يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم للمي .
 سهلاً لخدمته ، أو سمعه من سهل ثم ثبت فيه أبو حازم ، ورواه ابن أبي شيبة من طريق
 شعبة عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عُميرة بن يثرب عن أبي
 ابن كعب نحوه . والإسناد الأخير الذي رواه ابن أبي شيبة لإسناد حسن لا بأس به :
 سيف بن وهب أنتمى أبو وهب البصري : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو عاصم :
 كان حسن الحديث ، وصفه يحيى بن سعيد والنسائي . وعُميرة — بفتح الدال وكسر
 الميم — بن يثرب : ذكر البخاري في التاريخ الصغير (ص ٤٥) أنه كان قاضي عمر بن
 الخطاب ، وترجم له ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ١٠٨) وقال : « كان على
 قضاء البصرة بعد كعب بن صحر الأزدي » ، وكان معروفاً قايلاً الحديث . ومثل هذا
 أقل أحواله أن يكون مستوراً مقبول الرواية ، إذ هو من كبار التابعين . وقد جاء
 الحديث من طريق أخرى صحيحة عن سهل بن سعد ، فروى أبو داود (١ : ٨٦) :
 حدثنا محمد بن مهران البرازي قال : ثنا ميسرة الحلبي عن محمد بن غسان عن أبي
 حازم عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي بن كعب : إن الفتيان التي كانوا يفتنون أن
 الماء من الماء — كانت رخصة وخصاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء
 الإسلام ، ثم أمر بالاعتسال بعد . ورواه الدارمي (١ : ١٩٤) عن محمد بن مهران ،
 ورواه البيهقي (١ : ١٦٥ - ١٦٦) من طريق أبي داود ومن طريق موسى بن
 هرون عن محمد بن مهران ، ووصفه بأنه إسناد موصول صحيح ، ونسبه الزيلعي في نصب
 الراية (١ : ٤٣) إلى ابن حبان في صحيحه .

(١) في هـ و ك « رسول الله » .

- ١١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْجَحَافِ ^(١)
عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ ^(٢) » .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ : سَمِعْتُ وَكَيْمًا يَقُولُ : لَمْ يَحْدِثْ
هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكِ .
[قَالَ أَبُو عَيْسَى ^(٣)] : [وَ ^(٤)] أَبُو الْجَحَافِ أَسْمُهُ « دَاوُدُ بْنُ
أَبِي عَوْفٍ » .
وَبُرُوقُ ^(٥) عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ [قَالَ ^(٦)] : حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَافِ
وَكَانَ مَرَضِيًّا .
[قَالَ أَبُو عَيْسَى ^(٧)] : وَفِي الْبَابِ ^(٨) عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَعَلِيِّ بْنِ
أَبِي طَالِبٍ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَطَلْحَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ : عَنْ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَنَّهُ ^(٩)] قَالَ : « الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » .

- (١) « أبو الجحاف » بفتح الجيم وتشديد الحاء المهملة وآخره فاء .
وقل حاشية - أن في بعض النسخ « أبي الحجان » وهو تصحيف ضعيف .
(٢) هذا رأي لابن عباس ، يتأول به الحديث ، ولعله لم يبلغه التفصيل الذي في الأحاديث
الأخرى ، كحديث أبي سعيد الذي نقلناه عن صحيح مسلم في أول الباب ، فإنه صريح
في نفي هذا التأويل .
(٣) الزيادة من ب و ع .
(٤) الزيادة من ه و ك .
(٥) ق ه و ك « وروى » .
(٦) الزيادة من ع و ه و ك .
(٧) الزيادة من ب و ع .
(٨) من هنا إلى آخر الباب مقدم في ه و ك قبل قوله « وأبو الجحاف » النخ .
(٩) لم يرد عنهم جميعا الحديث بهذا اللفظ ، وإنما أراد الترمذی أنهم رَوَوْا هذا المعنى =

أو ما يقاربه عن النبي صلى الله عليه وسلم : فروى البخارى في صحيحه (١ : ٣٣٨ - ٣٤٠ فتح) عن يحيى بن أبى كثير قال : « أخبرنى أبو سيلة أن عطاء بن يسار أخبره أنه سأل عثمان بن عفان ، فقال : أرايت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن ؟ قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره . قال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسألت من ذلك على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب فأمرؤه بذلك . قال يحيى : وأخبرنى أبو سيلة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبى أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم روى البخارى عن يحيى عن هشام بن عروة قال : « أخبرنى أبى قال : أخبرنى أبو أيوب قال : أخبرنى أبى أن يرسول الله ، إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويغسل » . وروى أحمد في المسند (٥ : ١١٥) عن يحيى بن آدم عن زهير وعبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحق : « عن يزيد بن أبى حبيب عن معمر بن أبى حنيفة عن عبيد بن رفاعة بن رافع عن أبيه رفاعة بن رافع وكان عقيبا يدريا ، قال : كنت عند عمر فقيل له : إن زيد بن ثابت يفتى الناس من المسجد يرايه فى التيم يجامع ولا ينزل ، فقال : اعجل به ، فأتى به فقال : يا عدو نفسه . أو قد بلغت أن تفتى الناس فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يرايك ؟ قال : مانعت ، ولكن حدثنى عمرو بن عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : أى عمرو منك ؟ قال : أبى بن كعب وأبو أيوب ورفاعة بن رافع . فالتفت لى : ما يقول هذا الفتى ؟ فقلت : كنا نضله فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فسأتم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كنا نفعله على عهد فلم نفعل . قال : فجعل الناس ، وانفق الناس على أن الماء لا يسكون إلا من الماء - : إلا رجلين على بن أبى طالب ، وسعاذ بن جبل ، قال : إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل . قال : فقال على : يا أمير المؤمنين ، إن أعلم الناس بهذا أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل لى حفصة ، فقالت : لا علم لى . فأرسل لى عائشة ، فقالت : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل . قال : فتحطم عمر ، يعنى تقيظ ، ثم قال : لا يبلغنى أن أحدا فعله ولا يغسل إلا أنه يكتمه عقوبة » . ورواه عبد الله بن أحمد عن أبى بكر بن أبى شيبة عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحق . ورواه الطحاوى فى معاني الآثار (١ : ٣٥ - ٣٦) من طريق عبد الله بن إدريس وعبد الأعلى بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن إسحق . ورواه أيضا من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب ، ولكن =

= ذكر أن الذي حضر مجلس عمر هو عبيد بن رفاعه ، استدلل به ابن حجر في الإصابة على أن عبيدا ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وأما أرجع أن هذا خطأ من بعض الرواة ، وأن الصواب ما ذكره ابن إسحاق أنه « عن عبيد بن رفاعه عن أبيه رفاعه » وروى الطحاوي أيضا نحو هذه القصة من طريق الليث بن سعد عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد الله بن عدي بن الحيار - بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الياء النعتية -

وهذه أسانيد كلها صحاح : معمر بن أبي حبيبة : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وعبيد بن رفاعه : مذهب تابعي ثقة ، وذكره بعضهم في الصحابة . وعبيد الله بن عدي بن الحيار تابعي ثقة من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة أيضا . وابن إسحاق وابن هبيرة : ثقتان عندنا وعند كثير من أهل العلم بالحديث ، وليس في واحد منهما مظن مقبول .

وقد كان الخلاف في هذه المسئلة بين الصحابة كما ترى ، ثم استمر بين العلماء بعدم إلى عصر المؤلفين من الأئمة ، حتى قال البخاري في صحيحه بعد الحديثين اللذين نقلنا عنه : « قال أبو عبد الله : الفصل أحوط ، وذلك الأخير ، لأننا بيننا لاختلافهم » وكان البخاري يحيل بهذا إلى أنه لم يثبت عنده السج ، ولكنه يرى أن الفصل أحوط فقط . وقد شنع القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي على البخاري ، زعما منه أن الإجماع انعقد على وجوب الفصل في ذلك ، فقال : « وانعقد الإجماع على وجوب الفصل بالتقاء الحائنين وإن لم يزل ، وما خالف في ذلك إلا داود ، ولا يبا به ، فإنه لولا الخلاف ما عرف !! » ولأن الأمر الصعب خلاف البخاري في ذلك ، وحسبكه أن الفصل مستحب !! وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء المسلمين معرفة وعدلا ، وما بهذه المسئلة خفاء ، فإن الصحابة اختلفوا فيها ، ثم رجعوا عنها ، واتفقوا على وجوب الفصل بالتقاء الحائنين وإن لم يكن لأزال .

ودعوى الإجماع لا يفتك عنها كثير من العلماء على غير وجهها ، ويشتنعون بها على خصومهم إذا أعوزتهم الحجة . وقد بينا خطئها وخطأها في كتابنا (نظام الطلاق في الإسلام) بيانا شافيا . والله الحمد .

والمجيب حقا أن الحفاظ ابن حجر ينقل عن القاضي أبي بكر دعوى الإجماع في هذه المسئلة محججا بكلامه ولا يمتقبه ، في كتابه التلخيص الحبير (ص ٤٩) . ثم ينقل ذلك عنه ويرد عليه ردا جيدا في الفتوح ذمعا عن البخاري !! والله الهادي إلى سواء السبيل .

ولا عبرة بما قال القاضي أبو بكر بن العربي عن داود الظاهري ، فإن عداوته للظاهرية معروفة مشهورة ، ولا يقبل مثل هذا عند أهل العلم .

وبما يرد دعوى الإجماع أن الشافعي قال في اختلاف الحديث (٧ : ٩١) : « وحديث الماء من الماء : ثابت الإسناد ، وهو عندنا منسوخ بما حكيت ، فيجب =

٨٢

باب

[ما جاء^(١)] فيمن يستيقظُ فيرسي^(٢) بللاً، ولا^(٣) يذكُرُ احتلاماً

١١٣ — حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَلِيطِيُّ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ [هُوَ الْعُمَرِيُّ^(١)] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

== الفصل من الماء ، ويجب إذا غيب الرجل ذكره في فرج المرأة حتى يوارى حشفته ثم قال
« نغالفنا بعض أصحاب الحديث ، من أهل فاحيتنا وغيرهم ، فقالوا : لا يجب على الرجل
إذا بلغ من إصرائه منشاء : الفصل ، حتى يأتي منه الماء الدافق ، واحتج بحديث
أبي بن كعب وغيره مما يوافقه ، وقال : أما قول عائشة : فقلعه أنا ورسول الله فأغسلنا
- : فقد يكون تطوعاً . منهما بالفصل ، ولم تقل إن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه الفصل .
قال الشافعي : فقلت له : الأغلب أن عائشة لا تقول إذا مسح الختان الختان أو جاوز
الختان الختان فقد وجب الفصل ، وتقول فقلته أنا ورسول الله فأغسلنا - : إلا خبراً
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجوب الفصل منه . قال : فيجوز أن تكون لما رأت النبي صلى الله
عليه وسلم اغتسل ورأته واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إيجابه ؟
قلت : نعم . قال : فليس هذا خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ؟ قلت : الأغلب
أنه خير عنه . »

إذن فقد كان الخلاف ثابتاً في المسئلة في عصر الشافعي ، وهيئات أن يثبت بعد ذلك
ادعاء الاجماع ، وقد انتشر العلماء في أقطار الأرض .

وأما النسخ فإنه ثابت بالأحاديث الصحاح التي ذكرناها وأشرنا إليها ، وحديث
عائشة قد ثبت من طرق صحيحة أنها روت مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ، ولم تكن
هذه الطرق قد وصلت للشافعي ، فلذلك قال لناظره : « الأغلب أنه خير عنه . »

(١) الزيادة من ع .

(٢) في هـ و ك « ويرى » .

(٣) في ع « ولم » .

عائشة قالت : « سئل رسول الله ^(١) صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجرد
البلل ولا يذ كر احتلاماً ؟ قال : يعقسل . وعن الرجل يرى ^(٢) الله
قد احتلم ولم يجد بللاً ؟ قال ، لا غسل عليه . قالت أم سلمة :
يا رسول الله ، هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم ، إن النساء
شقائق الرجال ^(٣) » .

قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله
بن عمر : حديث عائشة في الرجل يجرد البلل ولا يذ كر احتلاماً (وعبد الله
[بن عمر ^(٤)] ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفص [في الحديث ^(٥)] .

- (١) في هـ و ك هـ « النبي » .
(٢) في س « وعن الرجل أنه يرى » وزيادة « أنه » ليست جيدة ، ولا توجد في سائر
الأصول ، ولا في الروايات الأخرى للحديث .
(٣) قال الخطابي في المسالم (١ : ٧٩) : « أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع ،
فلكأنهن شقائق من الرجال » .

والحديث رواه أحمد في المسند (٦ : ٢٥٦) عن حماد بن خالد ، ورواه أبو داود
(١ : ٩٥ - ٩٦) عن قتيبة بن سعيد عن حماد بن خالد ، ولفظهما في آخره : وإنما
النساء شقائق الرجال » . ورواه الدارمي (١ : ١٩٥ : ١٩٦) عن يحيى بن موسى
عن عبد الرزاق عن عبد الله الصوري مختصراً . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٠) عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن حماد بن خالد مختصراً أيضاً .

- (٤) الزيادة من ج .
(٥) الزيادة من ح و هـ و ك . أما عبد الله وعبيد الله فهما أيضاً عمر بن حفص بن عاصم
بن عمر بن الخطاب . وكلاهما من علماء المدينة ، عبيد الله : اسمه مصغر ، وهو الأكبر
في العلم والسن ، وهو أحد الفقهاء السبعة مات سنة ١٤٧ . وعبد الله اسمه مكبر ،
وهو أصغر من أخيه سنا ، وشاركه في كثير من شيوخه ، وروى عنه أيضاً . قال
أحمد : « يروى عبد الله عن أخيه عبيد الله ، ولم يرو عبيد الله عن أخيه عبد الله
شيئاً . كان عبد الله يسأل عن الحديث في حياة أخيه فيقول : أما وأبو عثمان حمي فلاه .
ومات عبد الله سنة ١٧١ ، أو سنة ١٧٢ ، والحق أنه ثقة ، وإن كان في حفظه شيء .
روى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال فيه : « صالح ثقة » . فهذا إسناد صحيح .

وقال العوكانى في نيل الأوطار (١ : ٢٨٦) : « وقد خرف به المذكور - يريد القمى - عند من ذكره المصنف من المخترجين له ، ولم نجد عن غيره ، وهكذا زواه أحمد وابن أبي شعبة من طريقه ، فالحديث معلول بطنتين : الأولى العمري المذكور ، والثانية التفرد وعدم المتابعات ، فنصر عن درجة الحسن والصحة . »
ولم يفعل الشوكاني شيئاً فيما قال ، فإن العمري أقل حاله أن يكون حديثه حسناً ، وأما زعم التعليل بالتفرد فإنه غير صواب ، لأن العبارة في ذلك بتخالف الراوى غير ممن الرواة ، ممن يكون مثله أو أوثق منه ، وهناك ينظر في الجمع أو الترجيح ، وأما الانفراد وحده فليس بعتة . ومع ذلك فإن العمري لم ينفرد بأصل القصة ، وهي معروفة في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة : « جاءت أم سليم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ » الحديث (انظر صحيح مسلم ١ : ٩٨) وسيأتى في الترمذى برقم (١٢٢) ونحوه من حديث عائشة في مسلم أيضاً وأبي داود (١ : ٩٦ - ٩٧) ومن حديث أنس عند مسلم أيضاً .

وقد جاء ذلك من حديث أم سليم بنت ملحان ، وهي أم أنس بن مالك ، وهي التي سألت عن ذلك ، كما ثبت في أكثر الروايات : فروى أحمد في المسند (٦ : ٣٧٧) : « ثنا أبو المنيرة - أبو المنيرة هو عبد القدوس بن الحجاج المولاني ، ووقع في المسند : المنيرة ، وهو خطأ من الناسخ أو المصحح ، فليس بشيوخ أحمد ولا في تلاميذ الأوزاعي من يسمى المنيرة - قال : ثنا الأوزاعي قال : حدثني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن جده أم سليم ، قالت : كانت مجاورة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانت تدخل عليها ، فدخل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت أم سليم : يا رسول الله ، أرايت إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام ، أتغسل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداي يا أم سليم ، فغسلت النساء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ١ فقالت أم سليم : إن الله لا يستحي من الحق ، ولما إن سألت النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل علينا خير لنا من أن نكون منه على عياء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لأم سلمة : بل أنت تربت يداك ، نعم يا أم سليم ، عليها الفضل إذا وجدت الماء . فقالت أم سلمة : يا رسول الله ، وهل للمرأة ماء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فأني يشبهها ولها ؟ ٢ من شقائق الرجال . وهذا إسناده صحيح ، ولكن أعلاه الحافظ الهيثمي في جم الزوائد (١ : ٢٦٧ - ٢٦٨) فقال : « وهو في الصحيح باختصار ، وإسحق لم يسمع من أم سليم . » ثم وجدت أن الدارمي رواه في سننه (١ : ١٩٥) موصولاً ، وجملة من مسند أنس فقال : أخبرنا محمد بن كثير عن =

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين : إذا استيقظ الرجل قرأ أي بِلَّة^(١) أنه ينسى . وهو قول
سفيان [الثوري^(٢)] واحد .

وقال بعض أهل العلم من التابعين : إنما يجب عليه الغسل إذا كانت
البِلَّةُ بِلَّةً نُطْفَةً . وهو قول الشافعي وإسحاق .
وإذا رأى احتلاماً ولم يَرِ بِلَّةً فلا غُسل عليه عند عامة أهل العلم .

الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : دخلت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم سليم ، وعنده أم سلمة ، فقالت : المرأة ترى في منامها ما يرى
الرجل ؟ فقالت أم سلمة : تربت يداك يا أم سليم ، فضحت النساء . فقال النبي صلى الله
عليه وسلم منتصباً لأم سليم : بل أنت تربت يداك ، إن خبركن التي تسأل عما يعينها ،
لما رأيت الماء فلتغتسل ، قالت أم سلمة : وللنساء ماء يا رسول الله ؟ قال : نعم ، فإن
يشبهن الولد . إنما من شقائق الرجال . وهذا إسناد موصول ، ومن المروءات أن
أساسم هذه القصة من أمه أم سليم ، ورويت عنه مختصرة ، كما في صحيح مسلم
(١ : ٩٨) وفيه من طريق قتادة عن أنس ، ورويت عنه مطولة كما في رواية الدارمي
التي تقدمناها . وإسناد الدارمي إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، إلا شيخه محمد بن كثير فهو
الثفي الضعيف الدهقي ، ضعفه أحمد وغيره ، وثقه ابن معين وابن سعد وغيرهما ، وهذا
الإسناد يقوى رواية أحمد التي لم يذكر فيها أنس ، وبها يكون الحديث صحيحاً ثابتاً
عن أم سليم ، ويكون شاهداً قوياً لحديث عائشة من رواية الصري .

(١) « البلة » بكسر الباء وتشديد اللام : الندوة . وضبط في بعض الطباعات بفتح الباء ،
وهو الخ .

(٢) الزيادة من ح .

٨٣

باب

ما جاء في المني والمذي^(١)

١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ع [قَالَ ^(٢)] : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ
الْجُعْفِيُّ ^(٣) عَنْ زَائِدَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ ؟ فَقَالَ : مِنْ
الْمَذْيِ الْوُضُوءُ ، وَمِنْ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ » ^(٤) .

(١) قال ابن حجر في الفتح (١ : ٣٢٥) : « في المذي لغات : أفصحها ففتح الميم وسكون
الذال المعجمة وتخفيف الباء ، ثم بكسر الذال وتشديد الباء - أي يوزن : مني - وهو
ماء أبيض رفيع لرج يخرج عند اللابة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس
بمخرجه » .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في ع « الحسين بن علي الجعفي » .

(٤) الحديث رواه أحمد عن خلف بن أبي جعفر الرازي وخالد الطحان (رقم ٦٦٢ ج ١ ص ٨٧)
وعن هبيرة بن حميد (رقم ٨٦٩ ص ١٠٩ - ١١٠) وعن إسحاق بن إسماعيل عن
محمد بن فضيل (رقم ٨٩٠) وعن وهب بن بقية الواسطي عن خالد (رقم ٨٩١ ص ١١١)
وعن شيخان عن عبد العزيز بن مسلم (رقم ٨٩٣ ص ١١١ - ١١٢) ورقم ٩٧٧ ص
١٢١) كلهم عن يزيد بن أبي زياد . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٤) عن أبي بكر بن
أبي شعبة عن هعيم عن يزيد .

[قال (١)]: وفي الباب عن المقداد بن الأسود، وأبي بن كعب (٢).
قال أبو هيشم: هذا حديث حسن صحيح (٣).

(١) الزيادة من ج و س .

(٢) حديث المقداد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وحديث أبي بن كعب قال الشارح :
« أخرجه ابن أبي شيبة وغيره » وقد وجدته أيضاً عند ابن ماجه (١ : ٩٤) .

وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن سعد ، روى أحمد في المسند (٤ : ٣٤٢) :
« حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية ، يعني ابن صالح ، عن الملاء ، يعني ابن
الحريث ، عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد : أنه سأل رسول الله صلى الله
عليه وسلم عما يوجب الفصل ؟ وعن الماء يكون بعد الماء ؟ وعن الصلاة في بيتي ؟
وعن الصلاة في المسجد ؟ وعن مؤاكلة المائس ؟ فقال : لا ، لأن الله لا يستحي من الحق ،
أما أنا فإذا فطمت كذا وكذا ، فذكر الفصل ، قال : أتوضأ وضوئي للصلاة : أغسل
فرجي ، ثم ذكر الفصل . وأما الماء يكون بعد الماء فذلك الذي ، وكل فعل يعمد ،
فأغسل من ذلك فرجي وأتوضأ . وأما الصلاة في المسجد والصلاة في بيتي فقد ترى
ما أقرب بيتي من المسجد ، ولأن أسلي في بيتي أحب إلي من أن أسلي في المسجد ، إلا
أن تكون صلاة مكتوبة . وأما مؤاكلة المائس فأكلها . » ورواه أيضاً ابن سعد
في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٣) . وهذا إسناد صحيح . عبد الله بن سعد الأنصاري
صحابي معروف سكن دمشق . وابن أخيه حرام - يفتح الماء وتعفيف الراي - بن حكيم :
ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه المصنف في حزم في المحلى في المسألة
(رقم ٢٦٠) بغير مستند ، ووقع اسمه في بعض الروايات « حرام بن معاوية » فظنهما
البخاري رجلين ، قال الخطيب : « وهم البخاري في فصله بين حرام بن حكيم وبين حرام
ابن معاوية ، لأنه رجل واحد ، اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه » .
أقول : والاختلاف ليس على معاوية بن صالح ، بل هو على عبد الرحمن بن مهدي ،
لأن أحمد سماه في روايته عن ابن مهدي « حرام بن حكيم » وابن سعد سماه في روايته
عنه أيضاً « حرام بن معاوية » . والملاء بن الحريث : ثقة معروف .

وهذا الحديث روى الترمذي قطعة منه في مؤاكلة المائس (١ : ٢٨ - ٢٩ طبعه
بولاق و ١ : ١٢٥ شرح المباركفوري) وستأتي برقم (١٣٣) ورواه ابن ماجه
(١ : ١١٦) وروى ابن ماجه أيضاً قطعة منه في الصلاة في البيت (١ : ٢١٤ - ٢١٥)
كل ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدي . وروى أبو داود (١ : ٨٥) وابن الجارود
(س ١٤) قطعة منه في المذي ، من طريق عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح .
(٣) قال الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٧٥) : « في إسناد الحديث الذي صححه الترمذي =

وقد روى عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير

يزيد بن أبي زياد ، قال علي ويحيى : ضعيف لا يحتج به ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال أبو حاتم الرازي : ضعيف الحديث ، كل أحاديثه موضوعة وباطلة . وقال البخاري : منكر الحديث ذاهب ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ، وكان يلقن مالمقن ، فوكت المذاكير في حديثه ، فسمع من سمع منه قبل التغير صحيح . والترمذي قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها ، وفي حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ، وفي حديث : إن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مضطرباً ، وقد حزن أيضاً حديثه في حديث : أنها أدخلت العمرة في الحج . فعمل الصحيح والتحسين بمشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند ، من اشتها الثبوت ونحو ذلك ، وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح ؟ ! وأيضاً : الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي ، وقد قبل لأنه لم يسمع منه .

وقد أخطأ الشوكاني خطأ شديداً فيما قال ، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع من علي ، كما صرح به ابن معين فيما نقله في التهذيب ، وأيضاً فإن في رواية أحمد في المسند (رقم ٨٩٠) التي أشرنا إليها فيما مضى : « عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : سمعت علياً رضي الله عنه يقول « الحج . وابن أبي ليلى ولد قبل وفاة عمر بست سنين ، كما نقله ابن أبي حاتم في المراسيل بإسناده (ص ٤٧) وعمر قتل سنة ٢٣ فيسكون ابن أبي ليلى ولد سنة ١٧ تقريباً . وعلى قتل سنة ٤٠ فسكانت سن ابن أبي ليلى إذ ذاك نحو ٢٣ سنة . وأما ما نقله الشوكاني في الطعن في يزيد بن أبي زياد فإن أكثره لم نجده في كتب الرجال ، وأظن أنه اشتبه عليه الأصغر فنقل كلام بعضهم في « يزيد بن زياد » ويقال : ابن أبي زياد القرشي الدمشقي ، وهو خطأ ، فإن الذي معنا « يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي أبو عبد الله الكوفي » ويزيد هذا ضعفه بعضهم من قبل أنه شيعي ، ومن قبل أنه اختلط في آخر حياته ، والحق أنه ثقة ، قال ابن شاهين في الثقات : « قال أحمد ابن صالح المصري : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا ينبغي قول من تكلم فيه » وقال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٣٧) : « وكان ثقة في نفسه ، إلا أنه اختلط في آخر عمره بقاء بالعجائب » . ونقل الذهبي في اللباز عن شعبة أنه قال : « كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً » . ونقل عنه أيضاً أنه قال : « ما بأبي إذا كذبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحد » وهذا نهاية التوثيق من شعبة ، وهو إمام الجرح والتعديل ، والثقة إذا خالف غيره نظرنا في أمره ، ولم يخالف يزيد أحداً في هذا الحديث ، بل رواه غيره كروايته ، كما سيأتي ، فقد أصاب الترمذي في تصحيحه ، وأخطأ الشوكاني فيما صنع .

وَجْهٌ : « مِنْ الْمَذْنِيِّ الْوُضُوءُ ، وَمِنْ الْمَذْنِيِّ الْغُسْلُ » (١) .

(١) روى أحمد في المسند (رقم ٨٦٨ ج ١ من ١٠٩) « ثنا عبيدة بن حميد التيمي أبو عبد الرحمن حدثني ركين بن حصين بن قبيصة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً مفاءً ، فخطت أغسل في الشتاء حتى تشقق ظهري . قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، أو ذكر له ، قال : فقال : لا تغسل ، إذا رأيت المذي فاعسل ذكرَكَ وتوضاً وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاعسل » وهذا إسناد صحيح . و « عبيدة » بفتح العين المهملة ، وفي آخره هاء . وأبوه « حميد » بالتصغير ، ووقع في المسند « عبيدة بن عبيد » وهو خطأ . و « الركين » بضم الراء وفتح الكاف وهو « ابن الربيع القزاري » . و « حصين » بضم الحاء وفتح الصاد المهملة . و « قبيصة » بفتح القاف . وقوله « فضخت » هو بالضاد والحاء المعجمتين : أى دقت الماء ، والمضخ : الدفق .

وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود (١ : ٨٣ - ٨٤) عن قبيصة ، ورواه النسائي (١ : ٤٨) عن قبيصة وعلي بن حجر ، كلاهما عن عبيدة بن حميد . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٥) عن زائدة عن الركين بن الربيع . ورواه النسائي عن عبيدة بن سميد عن عبد الرحمن ، ورواه أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي الوليد ، كلاهما عن زائدة .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٤٧ ج ١ من ١٠٧) عن أبي أحمد الزبيري عن رزام - بكسر الراء - بن سميد التيمي عن جواب التيمي عن يزيد بن شريك التيمي عن علي . وهو إسناد صحيح ، لأن جواب - بتشديد الواو - بن عبيد الله التيمي ثقة ، تكلم فيه بعضهم بالتشيع والإرجاء ، وهذا لا يؤثر في صدق روايته على التحقيق .

ورواه أحمد أيضاً (رقم ٨٥٦ ج ١ من ١٠٨) عن أخو بن عامر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني بن هاني عن علي . وهو إسناد جيد أيضاً . هاني الهمداني ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : « ليس به بأس » .

فائدة : ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث علي أنه أمر المقداد بن الأسود بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، لاستجابه أن يسأله بنفسه لكان فاطمة منه . وفي رواية للنسائي أنه أمر عمار بن ياسر بذلك . وقال الحافظ في الفتح (١ : ٣٢٦) « جم ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ثم سأل بنفسه . وهو جم جيد لا بالنسبة إلى آخره ، لكونه مقابراً لقوله إنه استجابه عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة ، فيتمين جملة على الحجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل =

وهو قولُ عامةِ أهل العلم من ^(١) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين [ومن يَمدِّم ^(٢)] وبه يقولُ سفيانُ، والشافعيُّ : وأحمدُ، وإسحاقُ .

٨٤

باب

[ما جاء ^(٣)] في المَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ

١١٥ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ، هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ ^(٤)، عَنْ أَبِيهِ مِنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ قَالَ : « كُنْتُ أَلْقِي مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَفَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ لَأَسْأَلَ . فَنَدَّ كَرِهْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ بَعَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قَالَ : بِكَفِّكَ أَنْ تَأْخُذَ

= لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي . ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك : ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال : تذاكر على والمقداد وعمار المذي ، فقال علي : إني رجل مذاء ، فأسألا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله أحد الرجلين . وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد . وعلى هذا فتسبب عمار إلى أنه سأله عن ذلك بحجة على المجاز أيضاً . لكونه المقصود ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه .

(١) في س « عن » بدل « من » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة .

كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحُ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى ^(١) أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ ^(٢) .
 قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، [و ^(٣)] لا نعرفه إلا من
 حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا ^(٤) .
 وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب . فقال بعضهم : لا يجزئ ^(٥)
 إلا الغسل ، وهو قول الشافعي ، وإسحاق . وقال بعضهم : يجزئهُ النضج .
 وقال أحمد : أرجو أن يجزئهُ النضج بالماء .

٨٥

باب *

[ما جاء ^(٣)] في المنيّ يصيب الثوب

١١٦ — حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم

(١) في س و ع « حتى » بدل « حيث » وهو خطأ ، وما هنا هو الصواب ، وهو
 الموافق لسائر الأصول ولجميع روايات الحديث التي سنشير إليها بعد . وقوله « ترى »
 بضم التاء بمعنى تظن ، وبفتحها بمعنى تبصر .

(٢) رواه أحمد (٤٨٥ : ٣) والداري (١ : ١٨٤) وأبو داود (١ : ٨٤ - ٨٥)
 وابن ماجه (١ : ٩٤) وفي كل هذه الروايات - ماعدا الداري - صرح ابن إسحاق
 بسماحه من سعيد بن عبيد .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ه و ه ولا نعرف مثل هذا إلا عن حديث محمد بن إسحاق في المذي مثل هذا
 وهو تكرار غير جيد .

(٥) في ع « لا يجزئ » .

* تنبيه : من أول هذا الباب وقعت لنا نسخة مخطوطة من الترمذی ، لأبأس بها =

عن همام بن الحرث قال : « ضاقت عائشة ضيقاً ^(١) ، فأقررت له بملحفة صفراء ، فقام فيها ، فأحلم ، فلستحيا أن يرسل بها ^(٢) وبها أقر الإحتلام ، فغمسها في الماء ، ثم أرسل بها ، فثالت عائشة : ألم أفسد علينا قلوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفر كره بأصابعه . ورأينا قرنته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصابعي ^(٣) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ^(٤) .
وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم [والتابعين] ^(٥) .

= وليست بالعتيقة ، ويغاب على الظن أنها مكتوبة بعد القرن العاشر ، وهي ناقصة كراسة واحدة في أواخر (أبواب الحج) وثلاث ورقات في آخر الكتاب . ونرمز إليها من الآن بحرف (به) .

(١) أي نزل بها وصار لها ضيقا . وفي نسخة بهامش له « ضاقت عائشة ضيقا » وهو غير جيد إلا على تأويل ، لأن النعل الثلاثي هنا يكون أيضا بمعنى : طابت منه الضيافة . والاستعمال الصحيح في مثل هذا أن يكون من الرباعي « أضاف » بالهمزة ، لأنهم يقولون « أضفته وضيافته » بالهمزة وبالتضعيف : أي أنزلته ضيقا على وفريته ، وهذا الضيف هو عبد الله بن شهاب الخولاني ، فقد روى مسلم عنه (١ : ٩٤) أنه نزل على عائشة فاحلم في ثوبه الخ . ولكن في رواية أبي داود (١ : ١٤٣) من طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن همام بن الحرث « أنه كان عند عائشة فاحلم » الخ فالظاهر أنهما حادثان .

(٢) في هـ و له « أن يرسل إليها » : وفي به « أن يرسلها إليها » يوما هنا أمصح .

(٣) سيأتي تخريجه في آخر الباب .

(٤) في ح « حديث عائشة في فرك إلى هذا حديث حسن صحيح » . وهذه الزيادة غير جيدة . وفي هامش ما يفيد أن في بعض النسخ هنا زيادة « وفي الباب من ابن عباس » .

(٥) الزيادة من ح .

وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ^(١) ، مِثْلُ سَفْيَانَ [التَّنَوُّرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ]^(٢) ، وَاحِدًا ،
وَأَسْحَقَ ، قَالُوا فِي الَّذِي بَصِيبُ التَّوْبَةِ : يَجْزِيهِ الْفَرَكُ وَلَئِنْ لَمْ يُنْسَلْ^(٣) .
وَمِثْلُكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ عَائِشَةَ :
[مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ .
وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ .
وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ^(٤) .

(١) ق ي ه و ه و ه • وهو قول غير واحد من الفقهاء • الخ .

(٢) الزيادة من نسخة يه امش س .

(٣) ق ي ه و ه و ه • وإن لم ينسله •

(٤) هكذا قال الترمذی ، وهو خطأ منه . فإن الحديث ثابت من رواية همام بن الحرث
عن عائشة ، ومن رواية الأسود عن عائشة ، وأبو معشر : هو زياد بن كليب التيمي
الحنظلي الكوفي ، وهو ثقة ، قال ابن حبان : « كان من الحفاظ المتقنين » ومع ذلك
فإنه لم يتفرد برواية الحديث عن إبراهيم عن الأسود ، بل تابعه عليه غيره ، ومنهم
الأعمش نفسه كما ستري ، فليس من الصواب ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى ،
فإنهما - كلتيهما - روايتان صحيحتان .

والحديث رواه مسلم (١ : ٩٤) والنسائي (٩ : ٥٦) من طريق الأعمش
ومَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ عَائِشَةَ . ورواه ابن ماجه (١ : ٩٠)
من طريق الأعمش عن إبراهيم عن همام . ورواه ابن الجارود (س ٧١ - ٧٢) من
طريق مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ . ورواه أبو داود (١ : ١٤٣) والنسائي من
طريق شعبه من الحكم عن إبراهيم عن همام . ورواه مسلم أيضا من طريق أبي معشر
عن إبراهيم عن علقمة والأسود ، كلاهما عن عائشة . ورواه أيضا من طريق أبي معشر
ومغيرة وواصل الأحمد ومَنْصُورٍ ، كلهم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة .
ورواه النسائي وابن الجارود من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أيضا
النسائي وابن ماجه من طريق مغيرة عن إبراهيم عن الأسود ، ورواه أبو داود وابن
الجارود من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود . ||

٨٦

[باب]

[غسل المني من الثوب^(١)]

١١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية^(٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ^(٣) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ^(٤) عَنْ عَائِشَةَ : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »^(٥) .
قال أبو عيسى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

[وفي الباب عن ابن عباس^(٦) .

وحديث عائشة : « أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

وقال أبو داود : « وافقه مغيرة وأبو معشر وواصل » يعني أنهم وافقوا حماد بن أبي سليمان في روايته عن إبراهيم بن الأسود . وهذه الروايات بعضها مطول وبعضها مختصر .

فهؤلاء : مغيرة وواصل الأحدب وحماد بن أبي سليمان والأعمش ومنصور . كلهم وافقوا أبا معشر على روايته أن الحديث رواه إبراهيم بن الأسود عن عائشة ، وهو عند بعضهم أيضاً عن إبراهيم بن همام عن عائشة . فالروايتان صحيحتان فابتنانه والحمد لله .

(١) الزيادة من س و ح .

(٢) في نه « أبو عوافة » وهو خطأ .

(٣) « مهران » بكسر الميم .

(٤) في ح « عن سليمان بن يسار » وهذه الزيادة غلط .

(٥) الحديث أخرجه الأئمة الستة .

عليه وسلم : « ليس بخالفٍ لحديث الفرق ، لأنه وإن كان الفرقُ يجرى :
 فقد يستعقبُ للرجل أن لا يرى على ثوبه أثرُهُ . قال ابن عباس : المني
 بمنزلة الخطأ ، فأما منك ولو بإذخيرة (١) .

٨٧

باب

[ما جاء (٢)] في الجنبِ يتأَمُّ قبل أن يغتسلَ

١١٨ - حدثنا حمادٌ حدثنا أبو بكر بن عيَّاشٍ عن الأعمش عن
 أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسولُ الله (صلى الله
 عليه وسلم يتأَمُّ وهو جنبٌ [و (٣)] لا يمسُّ ماءً » .

١١٩ - حدثنا حمادٌ حدثنا ربيعٌ عن سفیان عن أبي إسحق :
 نحوه (٥) .

(١) الإطالة : الإزالة . و « الإذخر » بكسر الهمزة وإسكان الذال وكسر الخاء المعجمة :
 حشيش طيب الريح . وقد جمع الخطابي في معالم السنن (١ : ١١٥) بين الحديثين بذلك
 أيضاً فقال : « هذا لا يخالف حديث الفرق ، وإنما هذا استحباب واستظهار بالنظافة
 كما قد يصل الثوب من النضامة والخطأ ونحوه . والحديثان إذا أمكن استعمالهما لم يجر
 أن يحمل على التناقض » .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) في هـ و ك و ن « كان النبي » .

(٤) الزيادة من ج و هـ و ك و ن .

(٥) الحديث رواه الطيالسي (رقم ١٣٩٧) عن سفیان عن أبي إسحق . ورواه أحمد =

قال أبو عيسى : وهذا قولُ سعيد بن المسيَّب وغيره ^(١) .
وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن الأسودِ عن عائشة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ » ^(٢) .
وهذا أصحُّ من حديث أبي إسحاق عن الأسود .
وقد رَوَى عن أبي إسحاق هذا الحديث شُعْبَةُ والثَّوْرِيُّ وغيرُ واحدٍ .
وَيَرْوَنَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ ^(٣) من أبي إسحاق ^(٤) .

= (٦ : ٤٣) عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش . ورواه أيضاً (٦ : ١٧١) عن
هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق . ورواه أبو داود (١ : ٩٠) من
طريق الثوري عن أبي إسحاق . ورواه ابن ماجه (١ : ١٠٦) من طريق الأعمش
وأبي الأحوس والثوري ، كلهم عن أبي إسحاق .

(١) كلمة « وغيره » لم تذكر في ع وهي ثابتة في سائر الأصول .

(٢) رواه الطيالسي (رقم ١٣٨٤) عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن
عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان جنباً فأراد أن ينام أو يأكل
توضأ » . ورواه البيهقي (١ : ٢٠٢) من طريق الطيالسي عن شعبة . ورواه مسلم
(١ : ٩٧) وأبو داود (١ : ٨٩) والنسائي (١ : ٥٠) من طرق عن شعبة .
وورد مثل ذلك من غير رواية الأسود عن عائشة عند البخاري ومسلم وغيرهما .

(٣) في س « ويرون هذا غلطاً » . وما في سائر الأصول هو الأصح ، لأنه موافق لما نقله
ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) عن الترمذي .

(٤) روى ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١١٥ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « سمعت
نصر بن علي يقول : قال أبي : قال شعبة : قد سمعت حديث أبي إسحاق أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان ينام جنباً - : ولكنني أتفيه » . وقال أبو داود : « ثنا الحسن
بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هرون يقول : هذا الحديث وهم ، يعني حديث أبي
إسحاق » . ونقل الحافظ في التلخيص عن أحمد أنه قال : « لأنه ليس بصحيح » ثم قال
الحافظ (ص ٥١) : « وأخرج مسلم الحديث دون قوله : ولم يمس ماء ، وكأنه
حذفها عمداً ، لأنه علمها في كتاب التمييز ، وقال عن أحمد بن صالح : لا يعمل أن يروي
هذا الحديث . وفي عال الأثرم : لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا لإبراهيم وحده
لكفي ، فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود ، وكذلك روى عروة وأبو سلمة =

== عن عائشة . وقال ابن مفلح : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحق . كذا قال ،
وتساهل في نقل الإجماع ! فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا إسحق قد بين سماعة من
الأسود في رواية عنه . وجمع بينهما ابن سريج على ما حكاه أخاكم عن أبي الوليد الفقيه
عنه . وقل الدارقطني في الملل : يشبه أن يكون الخبران صحيحين ، قاله بعض أهل العلم .
ثم قال الحافظ (ص ٥٢) : « ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن
عائشة مثل رواية أبي إسحق عن الأسود ، وما رواه ابن خزيمة وابن حبان وصحبهما
عن ابن عمر : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أينما أحدنا وهو جنب ؟ قال : نعم ،
ويتموضأ إن شاء . وأصله في الصحيحين دون قوله إن شاء » .

هكذا قال العلماء في تفصيل الحديث ، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي في شرح
الترمذي (١ : ١٨١ - ١٨٢) قرعهم أن وجه الخطأ من أبي إسحق أنه اختصر
الحديث ، وتبعه في ذلك المباركفوري في شرحه أيضا (١ : ١١٥) والشوكاني في إبل
الأوطار (١ : ٢٧٣ - ٢٨٤) قال ابن العربي : « تفسير غلط أبي إسحق هو أن
هذا الحديث الذي رواه أبو إسحق ههنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل ، فأخطأ
واختصاره لياه . ونس الحديث الطويل ما رواه أبو غسان : حدثنا زهير بن حرب حدثنا
أبو إسحق قال : ثم أتيت الأسود بن يزيد ، وكان لي أخا وصديقا ، فقلت : يا أبا عمرو
حدثني ما حدثتك عائشة أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال
قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويحيي آخره . ثم إن كانت
له حاجة فضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول وثب ،
وربما قالت : قام ، فأفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن نام
جنباً نوضاً وضوء الرجل للصلاة . فهذا الحديث الطويل فيه : وإن نام وهو جنب
توضأ وضوءه للصلاة ، فهذا يدل على أن قوله : فإن كانت له حاجة فضى حاجته ثم
ينام قبل أن يمس ماء - أنه يحتمل أحد وجهين : إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان
من البول والغائط ، فيفضيها ثم يستنجي ولا يمس ماء وينام ، فإن وطئ توضأ ، كما
في آخر الحديث ، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء ، ويقول : ثم ينام ولا يمس ماء
يعني الاغتسال ، ومتى لم يحتمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره ،
فتوهم أبو إسحق أن الحاجة هي حاجة الوطء ، فنقل الحديث على معنى ما فهم » .

والذي حاوله القاضي أبو بكر رحمه الله موقوف بمعنى واحد ، وهو أن الرواية التي ==

= وقعت له من هذا الحديث الطول معرفة ، فثبته عليه ، ولم يتبين له تحريفها ، فتأول الخطأ على أبي إسحاق بما ترى . ١١

والصواب في رواية الحديث ما رواه البيهقي (١ : ٢٠١ - ٢٠٢) من طريق يحيى بن يحيى وأحمد بن يونس وعمرو بن خالد ، ثلاثتهم عن زهير بن معاوية عن أبي إسحاق قال : « سألت الأسود بن يزيد ، وكان لي جاراً وصديقاً ، عما حدثته عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال قالت : كان ينام أول الليل ويحيى آخره ، ثم إن كانت له إلى أهله حاجة قضى حاجته ، ثم ينام قبل أن يمس ماء ، فإذا كان عند النداء الأول ، قالت : وثب ، فلا والله ما قالت قام ، وأخذ الماء ، ولا والله ما قالت اغتسل ، وأنا أعلم ما تريد ، وإن لم يكن له حاجة توضأ وضوء الرجل للصلاة ، ثم صلى الركعتين » .

ورواه أحمد (٦ : ١٠٢) من طريقين عن زهير بنحوه . ورواه الطيالسي (رقم ١٣٨٦) : « حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت الأسود يقول : سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل ؟ فقالت : كان ينام أول الليل ، فإذا كان الحرأوتر ، ثم يأتي فراشه ، فإن كان له حاجة إلى أهله ألم بهم ثم ينام ، فإذا سمع النداء ، وربما قالت الأذان ، وثب ، وما قالت قام ، فإن كان جنباً أغاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ ثم خرج إلى الصلاة » . وقد حذف حذبة أيضاً أو الطيالسي كلمة « ولم يمس ماء » وهذا لا يؤثر في ثبوتها وصحتها .

قال البيهقي : « أخرجه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وأحمد بن يونس دون قوله : قبل أن يمس ماء - هو في صحيح مسلم (١ : ٢٠٥) - وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة ، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود ، وأن أبا إسحاق ربما دلس ، فقرأوها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية إبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود بخلاف رواية أبي إسحاق » .

ثم قال البيهقي : « وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية ، وذلك أن أبا إسحاق بين سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه ، والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة : فلا وجه لرده » . ثم نقل عن أبي العباس بن سريج أنه جمع بين هذا الحديث وحديث عمر في إثبات الوضوء للجنب إذا أراد النوم : بأن عائشة لما أرادت أنه كان لا يمس ماء للغسل ، وأن حديث عمر مفسر ذكر فيه =

باب

[ما جاء^(١) في الوضوء للجُنُب إذا أراد أن ينام]

١٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ عُمَرَ : « أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّنَا أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ ^(٢) » .

الوضوء . وتعقبه ابن الترمذی فی الجوهر النقی بأن هذا الجمع مخالف لمذهب الشافعی ، لأن الوضوء عنده مستحب ، قال : « وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب إمامه وهو : أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستنجاب ، وقوله عليه السلام على الجواز ، فلا تعارض . ويؤيد ذلك ما ورد في صحيح ابن حبان عن عمر : أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيُّنَا أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ فقال : نعم ويتوضأ إن شاء » . وهذا الجمع هو الصواب ، وإليه ذهب ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٠٦) قال : « إن هذا كله جائز : فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام ، ومن شاء غسل يده وذكره ونام ، ومن شاء نام من غير أن يغسل يده ، غير أن الوضوء أفضل .. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا مرة ليدل على الفضيلة ، وهذا مرة ليدل على الرخصة ، ويستعمل الناس ذلك ، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ » .

والروايات التي ذكرناها في حديث أبي إسحاق تدل على صحته كما قال البيهقي ، لأنه ذكر ألفاظ الحديث وثبت منها ، ولم يستعمل في بعضها الرواية بالمعنى ، ثم هو قد صرح بالسماح من الأسود في رواية زهير وشعبة عنه ، وتابعه على روايته هشيم بن عبد الملك عن عطاء عن عائشة كما نقل ابن حجر ، فارتفعت شبهة الطائفة ، وصح الحديثان جميعاً : بالوضوء وبتركه ، وأن الأمر على التغيير ، والوضوء أفضل .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقد قلنا في الباب السابق عن ابن حجر :

قال: وفي الباب عن عمار، وعائشة، وجابر، وأبي سعيد، وأم سلمة.
 قال أبو عيسى: حديث عمر أحسن شيء في هذا الباب وأصح.
 وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين،
 وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق،
 قالوا: إذا أراد الجنب أن ينام توضأ قبل أن ينام.

٨٩

باب

ما جاء في مَصَافِحَةِ الجنب

١٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ
 حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهِ وَهُوَ جُنُبٌ ، قَالَ : [فَأَنْبَجَسَتْ أَيْ (١)]

== في التلخيص أنه نقل هذا الحديث عن ابن عمر بزيادة « إن شاء » في آخره ، ونسبه
 لصحيفي ابن خزيمة وابن حبان ، ونقلنا عن ابن الترمذاني في الجوهر النقي أنه نقله عن
 عمر بهذه الزيادة ونسبه لصحيف ابن حبان . والذي أظنه أن الرواية عند ابن خزيمة
 وابن حبان بهذه الزيادة إنما هي من حديث عمر ، وأن ما في التلخيص خطأ من النسخ
 أو الطبع ، بل هذا هو الراجح عندي ، لأن الحديث معروف أنه حديث عمر ، وإن
 جاء في بعض الأسانيد ما يفهم منه أنه من حديث ابن عمر ، وانظر فتح الباري (١)
 ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(١) الزيادة من ع . وإنما رجعنا لإبانتها في الأصل لأن الحافظ ذكر في الفتح ==

فَانْحَنَسْتُ ، فَاغْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ بِهِ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ ؟ أَوْ : أَيْنَ ذَهَبْتَ ؟
 قُلْتُ : إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا . قَالَ : إِنَّ الْمُسْلِمَ ^(١) لَا يَنْجُسُ .
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ حُدَيْفَةَ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(٢)] .
 قَالَ أَبُو عِيسَى : [وَ ^(٣)] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جُنُبٌ] : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
 وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَصَاحِفِ الْجُنُبِ ، وَلَمْ يَرَوْا
 بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا .
 [وَمَعْنَى قَوْلِهِ « فَاَنْحَنَسْتُ » يَعْنِي : تَنَحَّيْتُ عَنْهُ ^(٤)] .

= (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) أَنَّهُ نَبَتْ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ بِالْفِظِ « فَاَنْجَسْتُ » بِالنُّونِ ثُمَّ
 الْبَاءِ لِلْوَحْدَةِ ثُمَّ الْجِيمِ ، وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ أَبَا بَكْرٍ الْعَرَبِيَّ شَرَحَهَا فَقَالَ : « وَقَوْلُهُ : فَاَنْجَسْتُ
 بِالنُّونِ ثُمَّ الْبَاءِ الْمَعْجَمَةُ بِوَاحِدَةٍ ، بِمَعْنَى انْدَفَعَتْ مِنْهُ ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : فَاَنْجَسَتْ مِنْهُ
 اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ، أَيْ تَفَجَّرَتْ وَانْدَفَعَتْ » .

وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهَا فِي رِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَمِمَّا هَا مُتَقَارِبٌ : فِي
 رِوَايَةِ عَبْدِ الْبَاقِي « فَاَنْحَنَسْتُ » بِالنُّونِ ثُمَّ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةُ ثُمَّ النُّونِ ، وَالْمَعْنَى : مُضَيِّبٌ
 عَنْهُ مُسْتَخْفِيًا . وَلِذَلِكَ وَصَفَ الشَّيْطَانُ بِالْحُنَاسِ . وَفِي أُخْرَى عَنْهُ « فَاَنْسَلْتُ »
 وَفِي أُخْرَى أَيْضًا « فَاَنْجَسْتُ » بِنُونٍ ثُمَّ تَاءٍ مُثَنًى فَوْقِيَّةً ثُمَّ جِيمٍ ، أَيْ اعْتَقَدْتُ نَفْسِي نَجِسًا
 بِالإِضَافَةِ إِلَى طَهَارَتِهِ وَجَلَالَتِهِ . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١ : ٩٢) « فَاَنْحَنَسْتُ » بِالْحَاءِ
 الْمَعْجَمَةِ ثُمَّ التَّاءِ الْمُثَنًى ثُمَّ النُّونِ ثُمَّ السِّينِ . وَالْمَعْنَى : تَأَخَّرْتُ وَتَوَارَيْتُ .

(١) فِي هـ وَ هـ وَ هـ « إِنْ الْمُؤْمِنُ » ، وَهِيَ مُوَافِقٌ لِرِوَايَةِ الْبَاقِي
 (١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) وَمُسْلِمٍ (١ : ١١١) . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ ج وَنَسَخَةُ بِهَاشِمٍ .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ ج .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ س وَ هـ ، وَلَكِنْ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا مُقَدِّمَةٌ فِي ج عَقِبَ قَوْلِهِ « حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

٩٠

باب

ما جاء في المرأة ترى في المنام ^(١) ما يرى الرجل

١٢٢ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت : « جاءت أم سليم بنت ^(٢) ملحان ^(٣) إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستخفي من الحق ، فهل ^(٤) على المرأة - تنبي غسلاً ^(٥) - إذا هي رأت في المنام مثل ما يرى الرجل ؟ قال : نعم ، إذا هي رأت الماء فلتغتسل . قالت أم سلمة : قلت لها : فضحت النساء يا أم سليم ^(٦) ١١ » .

(١) كلمة « مثل » لم تذكر في « ه » .

(٢) في « ه » و « ه » و « ه » و « ه » و « ه » و « ه » .

(٣) « ملحان » بكسر الميم وإسكان اللام وبالحاء للهجمة . وأم سليم هي أم انس بن مالك ابن النضر ، قتل مالك مشركاً ، فأسلمت هي بعده ، وخطبها أبو طلحة فأبى أن يتزوجها إلا أن يعلم ، فأسلم وتزوجها .

(٤) في « ه » « هل » بدون الفاء ، وهو مخالف لسائر الأصول .

(٥) في « ه » « النسل » وكان أصل الكلمة فيها « غسلاً » ثم صححت « الفصل » .

(٦) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٢ - ٧٣) مختصراً عن هشام بن عروة ، ورواه البخاري (١ : ٣٣١ - ٣٣٢) من طريق مالك ، ورواه أيضاً من طريق أخرى عن هشام بن عروة (١ : ٢٠٢ و ٦ : ٢٦١ و ١٠ : ٤٢١ و ٤٣٥) . ورواه مسلم (١ : ٩٨) من طريق ، ومنها عن ابن أبي عمير كإسناد الترمذي ، وقد =

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وهو قول عامة الفقهاء : أن المرأة إذا رأت في المنام ^(١) مثل ما يرى الرجل فأتزأت : أن عليها الفسل . وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي . [قال ^(٢)] : وفي الباب عن أم سليم ، وخولة ، وعائشة ، وأنس .

٩١

باب

[ما جاء ^(٣) في الرجل يستد في المرأة بعد الفسل]

١٢٣ - حدثنا هناد حريث عن حريث ^(٤) عن الشعبي عن

= سبق الكلام على رواية أنس لئلا يخل هذا الحديث عن أم سليم : في شرحنا على

الحديث (رقم ١١٣) .

(١) في « إذا رأت الماء في المنام » وزيادة كلمة « الماء » خطأ ، ولا وجه لها ، وهي مخالفة لسان الأصول .

(٢) الزيادة من ج و س .

(٣) الزيادة من ج .

(٤) « حريث » بالحاء المهملة المضبوطة وفتح الراء وآخره ثاء مثناة . وفي ج « حريث

ابن أبي بكر » وهو خطأ ، إذ هو « حريث بن أبي مطر » باليم والطاء المهملة والراء

وأبوه أبو مطر اسمه « عمرو » . وحريث هذا هو الفزارى الحنات . بالحاء المهملة

والنون . الكوفي ، وكنته « أبو عمرو » وقد ضمه أكثر العلماء ، وقال البخاري :

« فيه نظر » وقال مرة أخرى : « ليس بالنوى » عندم .

مُسْرُوقٍ مِنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « رَأَيْتُ أَعْتَمَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْجَنَابِ ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَأَ بِي ^(١) فَصَبَّغْتُهُ إِلَى أَنْ لَمْ أَغْتَسِلْ ^(٢) » .
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِالْمُتَّادَةِ بِأَسَنِ ^(٣) .
 وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْطَّابَعِينَ : أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بَأَن ^(٤) يَسْتَدْفِئَ بِأَمْرَانِهِ وَيَنَامُ مَعَهُمَا قَبْلَ أَنْ تَقْدِرَ لِلرَّأَةِ . وَبِهِ يَقُولُ سَفِيحَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَالثَّانِفِيُّ ، وَاحِدٌ ، وَاسْحَقٌ .

٩٢

باب

[مَا جَاءَ فِي ^(٥) التَّيْمِمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ]

١٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَا : حَدَّثَنَا

(١) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِي سَدِ وَبِهِ « فَاسْتَدْفَأَنِي » بِالتَّوْنِ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ « ثُمَّ يَسْتَدْفِئُ بِي قَبْلَ أَنْ أَغْتَسِلَ » .

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٥٠) عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي عَجِيْبَةَ عَنْ شُرَيْكٍ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ

(٣) قَالَ الْهَافِضُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِهِ (١ : ١٨٩) : « وَحَدَّثَ لَمْ يَصْغُ وَلَمْ يَسْتَقِمَّ

فَلَا يَثْبِتُ بِهِ شَيْءٌ » وَنَقَلَ الْبَارِكَفُورِيُّ فِي شَرْحِهِ (١ : ١١٧) أَنَّ الْفَارِسِيَّ قَالَ فِي

الْمَرْفَاقَةِ : « وَنَدَّهَ حَسَنٌ » .

(٤) فِي « وَأَن » .

(٥) الزِّيَادَةُ مِنْ ح .

أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ^(١) عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ^(٢) عَنْ أَبِي قِلَابَةَ^(٣) عَنْ
عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ^(٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ^(٥) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِنَّ الصَّيِّدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ لِلْمُسْلِمِ^(٦) ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ ،
فَإِذَا^(٧) وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمِصْهُ بِشَرَّتِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ » .

وقال محمود في حديثه : « إِنَّ الصَّيِّدَ الطَّيِّبَ وَضُوهُ الْمُسْلِمِ » .
[قال^(٨)] : وفي الباب عن أبي هريرة ، وعبد الله بن عمرو ، وعمران
بن حصين .

قال أبو عيسى : وهذا كذا رَوَى غير واحد عن خالد الحذاء عن
أبي قِلَابَةَ عن عمرو بن بُجْدَانَ عن أبي ذَرٍّ .

و [قد^(٩)] رَوَى هذا الحديثُ أبو بَرْزٍ عن أبي قِلَابَةَ عن رجلٍ من بني

(١) سُفْيَانُ : هو الثوري .

(٢) « الحذاء » : يفتح الحاء المهملة وتشديد الدال المعجمة وهو خالد بن مهران - بكسر الميم -
قال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ لاق ٢ ص ٢٣) : « لم يكن بحذاء ، ولكن كان يجلس
إليهم ، وقال نهد بن حيان الفيس : لم يجد خالد قط ، وإنما كان يقول : اهدوا علي هذا
النحو ، وألق الحذاء » .

(٣) « قِلَابَةَ » : بكسر القاف وتخفيف اللام .

(٤) « بُجْدَانَ » : ضم الباء الموحدة وإسكان الجيم والدال المهملة وآخره نون . وفي ج
« بُجْدَانَ » بالنون في أوله ، وفي نه « بُجْدَانَ » باليم ، وكلاما خطأ وتحييف .

(٥) « ذَرٍّ » : وضوهُ المسلم ، وهو مخالف لسائر الأصول ، وهو خطأ أيضا ، لأن الترمذی
سبذكر عقب هذا أن لفظ « وضوهُ المسلم » في رواية محمود بن غيلان ، فهذا يدل على أن
رواية محمد بن بشر تخالف ذلك في اللفظ .

(٦) في ج « وإذا » وما هنا هو الواو في سائر الأصول .

(٧) الزيادة من ج و ب .

(٨) الزيادة من هـ و ك و هـ .

عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَلَمْ يُسَمَّ .

[قَالَ (١)] : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ (٢)] .

(١) الزيادة من ج .

(٢) الزيادة من ج و س و هـ وإثباتها هو الصواب ، لأن المحدث بن عيسى نقله في المتن وقيل عن الزمذني تصحيحه (١ : ٢٣٧ نيل الأوطار) ، وكذلك المنقري في اختصاره .
للسان ابن داود فيها حكاه عنه في موطأ المبيد (١ : ١٣١) ، وكذلك غيرهم مما استفاد في السلام على الحديث .

وهذا الحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ١٨٠) عن أبي أحمد الزبيري بهذا الإسناد ، وفيه « وضوء السلم » كرواية عمرو بن غيلان .

ورواه أبو داود (١ : ١٢٩ - ١٣٠) والحاكم (١ : ١٧٦ - ١٧٧) والبيهقي (٢٢٠ : ١) من طريق خالد الواسطي عن خالد الهذلي . ورواه الدارقطني (س ٦٨) والبيهقي (١ : ٢١٢ و ٢٢٠) من طريق يزيد بن زريع عن خالد الهذلي ، كما هم يقول : « عن خالد الهذلي عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كرواية الزمذني . ورواية أبي داود والحاكم والبيهقي أطول من هذه الرواية .

ورواه النسائي (١ : ٦١) عن عمرو بن هشام عن غنم بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر . ورواه الدارقطني (س ٦٨) من طريق عبد الحميد بن محمد بن المستام - بضم الميم وإسكان السين المهملة - وثبت الباء المثناة الفوقية ، وهو ثقة ، ورواه البيهقي (١ : ٢١٢) من طريق عمرو بن هشام وأحمد بن بكر ، ثلاثهم عن غنم بن يزيد عن الثوري عن أيوب السخيتي وخالد الهذلي معاً عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر .

وقال البيهقي : « تفرد به غنم بن يزيد ، وغيره يرويه عن الثوري عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل عن أبي ذر ، وعن خالد عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر » كما رواه سائر الناس .

والروايات التي يشتمل عليها كلها رواها أحمد في المسند (٥ : ١٥٥) : « حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب السخيتي وخالد الهذلي عن أبي قلابة ، كلاهما ذكرهما : خالد عن عمرو بن بجدان ، وأيوب عن رجل عن أبي ذر » . وتفسير هذا : أن عبد الرزاق رواه عن الثوري عن رجلين : هما أيوب وخالد ، وأنها كلاهما =

= روي عن أبي قلابه ، ولكن اختلفا في شيخ أبي قلابه ، فذكر خالد اسمه ، وقال : « عن عمرو بن مجدان » واتهمه أيوب فلم يذكر اسمه ، وقال : « عن رجل » .
ولكن رواية محمد بن يزيد عن الثوري - التي ذكرناها - دلت على أن أيوب يعرف اسم هذا الرجل المجهول ، وأنه هو عمرو بن مجدان الذي ذكره خالد الحذاء . فالظاهر أن أيوب كان يعرف اسم هذا الشيخ ، ويضام في بعض أحيانه ، فتارة يستبيح وتارة يسميه . ومحمد بن يزيد ثقة ، واسميت له شيخ أبي قلابه زيادة عنه مقبولة ، وقد تأيدت صحة هذه الزيادة برواية خالد الحذاء .

وأما الرواية التي أشار الترمذي إلى أن أيوب رواها ، عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر ، فهي رواية مطوَّعة ، رواها أحمد في المسند (٥ : ١٤٦) عن إسماعيل بن علية : « ثنا أيوب عن أبي قلابه عن رجل من بني عامر ، قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فإذا شئخ في نفسي ، ولقد كنت لي أبو ذر ، فجاءت فدخلت مسجد بني ، فمرقته بالماء ، فإذا شيخ معروق آدم ، غايه حلة قطري ، فذهبت حتى قف إلى جنبه وهو يصل ، فليفت عليه فلم يرد علي ، ثم صل صلاه ، أتتها وأحسنتها وأطوَّعتها ، فلما فرغ ردت علي ، قلت : أنت أبو ذر ؟ قال : إن أهلي يرمعون ذلك ! قال : كنت كافراً فهداني الله للإسلام ، ومعى أهلي ، وكنت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فتوقع ذلك في نفسي ؟ قال : هل تعرف أبا ذر ؟ ! قلت : نعم ، قال : فإن اجترأت الدينية ، قال أيوب : أو كلمة نحوها ، فأمر لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدرد من ليل ونعم ، فشكيت أكون فيها ، فحككت أعزب عن الماء ومعى أهلي ، فتصيبني الجنابة ، فوقع لي عني أن قد هلكت ، ففقدت على غير منها ، فأنشيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الثمار ، وهو جالس في ظل المسجد في ثمر من أصحابه ، وثارت عن البعير ، وقالت : يا رسول الله هلكك ! قال : وما أملاكك ؟ فغدته ، فضحك ، ففعلوا إنساناً من أهله ، فقامت جلوسه متودده بعض فيه ماء ، فمأخوذ بلال ، لأنه لم يفضض ، فاستترت بالبعير ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من القوم ففترني ، فاعترفت ، ثم أتيتها ، فقال له : إن الصبيد الطيب مأمور فأمم بجملة الماء ، ولو إلى عشر حجج ، فإذا وجدت الماء فأمن بشركك » . قوله : يشوع معروق : هو بالفتح والقاف ، أي قليل اللحم ، ويقوم في المسند في معروف وبالفاء ، وهو خطأ . وقوله : قطري : هو بكسر القاف وإسكان الظاء المهلهلة . وهو : ضرب من البرد فيه =

== حمرة ولها أعلام فيها بعض المشقة ، وقيل : حلل جواد تحمل من البحرين ،
قال في النهاية :

وهذه النسخة الطويلة رواها أحمد أيضاً بنحو ذلك (١٤٦ : ١٤٧) عن
عبد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قيس
عن أبي ذر ، وهذا الرجل هو الأول نفسه ، لأن بني قيس من بني عامر ، كما في
الاشتقاق لابن دريد (ص ١٨١) وهو عمرو بن بجدان نفسه .

ورواها أبو داود في سننه (١ : ١٣١) يعني من الاختصار ، من طريق جواد
ابن سنان عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر .

وقد صحح الحاكم في المستدرک هذا الحديث من رواية خالد الخذاء ، كما صححه الترمذي
ووافقه الذهبي على تصحيحه ، ومن المجب أن الذهبي يوافق الحاكم على تصحيحه ،
وهو يقول في التزيان (٢ : ٢٧١) في ترجمة عمرو بن بجدان في السلام على هذا
الحديث نفسه : « حسن الترمذي ، ولم يرق إلى الصحة لجهالة بحال عمرو » ، روى
منه أبو قلابة وما قال سمعت ، ورواه أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر ،
ومرة جاء عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني قيس ، وقيل غير ذلك ، وقد
وثق عمرو مع جهالة « ١١ » ونقل الذهبي عن الترمذي أنه لم يصححه بخالفه الثابت
في الأصول الصحيحة ، ومخالفه الثابت في أقل غيره عن الترمذي تصحيحه ، وينافض
الذهبي نفسه في إقرار هذا من إقراره تصحيح الحاكم إياه !

ونقل الزيلعي في نصب الراية (١ : ٧٧ - ٧٨) أن ابن حبان رواه أيضاً في
صححه ، ثم قال :

« وضعف ابن القطان في كتابه « الوهم والإيهام » هذا الحديث ، فقال : وهذا حديث
ضعيف بلا شك ، إذ لا بد فيه من عمرو بن بجدان ، وعمرو بن بجدان لا يعرف له
حال ، وإنما روى عنه أبو قلابة ، واختلف عنه : فقال خالد الخذاء عنه : من عمرو
ابن بجدان ، ولم يختلف على خالد في ذلك ، وأما أيوب فإنه رواه عن أبي قلابة ،
واختلف عليه : فبهم من يقول عنه عن أبي قلابة : عن رجل من بني قلابة - كذا
في الأصل ، ولعله تحريف ، صوابه : من بني عامر ، كما سبق مراراً - ومنهم من يقول :
عن رجل ، فقط ، ومنهم من يقول : عن عمرو بن بجدان ، كقول خالد ، ومنهم
من يقول : عن أبي الملب ، ومنهم من لا يحمل بهما أحداً ، فيجعل من أبي قلابة
عن أبي ذر ، ومنهم من يقول : من أبي قلابة أن رجلاً من بني قيس قال : يا بني الله ما كنت

وهو قول عامة الفقهاء : أن الجنب والحائض إذا لم يجدا^(١) الماء
تيمما وصلياً .

ويروى^(٢) عن ابن مسعود : أنه كان لا يرى التيمم للجنب ، وإن لم
يجد الماء .

ويروى عنه : أنه رجع عن قوله ، فقال : يتيمم إذا لم يجد الماء .

== هذا كله اختلاف على أيوب في روايته عن أبي لابة ، وجبته في سنن السارقيني وعمله ،
التمهي . قال الشيخ تقي الدين - يعني ابن دقيق العيد - في الإمام : ومن المعجب كون
ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذ في معرفة حال عمرو بن مجدان مع تفرده بالمحدث
وهو قد قل كلامه : هذا حديث حسن صحيح ! وأى فرق بين أن يقول : هو ثقة ،
أو يصحح له حديثاً مفرد به ؟ ! وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه إلا
أبو لابة ، فليس هذا بمقتضى مذهبه ، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواة في نفي جهالة الحال ،
فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه بعد وجود ما يقتضى تدليله ،
وهو تصحيح الترمذ . وأما الاختلاف الذي ذكره من كتاب الدارقطني فيقبض على
طريقته وطريقة الفقه أن ينظر في ذلك ، إذ لا تعارض بين قولنا : عن رجل ، وبين
قولنا : عن رجل من بني عامر ، وبين قولنا : عن عمرو بن مجدان ، وأما من أسقط
ذكر هذا الرجل فيؤخذ بالزيادة ويحكم بها ، وأما من قال : عن أبي المهب : فإن كان
كثيرة لعمرو فلا اختلاف ، وإلا فهي رواية واحدة مخالفة احتمالاً ، لا يقيناً ، وأما
من قال : إن رجلاً من بني قشير قال يائي الله : فهي بخالفة ، فمكان يجب أن ينظر روى
إسنادها على طريقته ، فإن لم يكن ثابتاً لم يطل بها . انتهى كلامه .

أقول : وهذا الذي حققه ابن دقيق العيد بديع بمنع ، وهو الصواب المطابق
لأصول هذا الفن . وأنا أظن أن رواية من قال : إن رجلاً من بني قشير قال يائي
الله - : فيها خطأ ، وأن أصلها ما ذكرته من رواية ابن أبي عروبة عند أحمد في
السند . عن رجل من بني قشير ، فذكر القصة في أنه أتى أبا ذر وسأله وأجاب ، وأن
يكون سقط من بعض الرواة ذكر أبي ذر خطأ فقط .

(١) في هـ و هـ . لم يجد . بالإنفراد ، وهو خطأ .

(٢) في عـ و وروى .

وبه يقولُ سفيانُ [الثوري^(١)] ومالكُ ، والشافعيُّ ، وأحمدُ ، وإسحقُ .

٩٣

باب

[ما جاء ^(٢) في المُسْتَحَاضَةِ]

١٢٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو معاويةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « جَاءَتْ فَاطِمَةُ بُنْتُ ^(٣) أَبِي حُبَيْشٍ ^(٤) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْمِئُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِرْقٌ ^(٥) ، وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ^(٦) ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ دَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أُدْبِرَتْ فَاغْسِلِي مَنِّكَ الدَّمَ وَصَلِّي » .

(١) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في هـ و هـ و هـ « ابنة » .

(٤) « حبش » بضم الهاء المهملة وفتح الباء الموحدة وآخره شين معجمة .

(٥) بكسر الميم وإسكان الراء .

(٦) قال الخافظ في الفتح (١ : ٣٤٨) : « بفتح الهاء ، كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كامهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة ، لكن الفتح هنا أظهر . وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين ، لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض . وأما قوله : فإذا أقبلت الحيضة : فيجوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً انتهى كلامه . وأقوى في روايتنا بفتح الهاء في الموضعين ، والله أعلم » . وكذلك هو بفتح الهاء في الموضعين رواية واحدة يدون خلاف في اللغة .

البيرونية من البخاري (١ : ٦٨ - ٦٩) .

قال أبو معاوية في حديثه: «وقال: تَوَضَّئُ (١) لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ» (٢).

(١) في س و ح «قال أبو معاوية في حديثه: تَوَضَّئُ ه الخ ، وما هنا هو الموافق لما في ه و ك و ن ه ، وأنا رجحناه لأن الزبلي نقل ذلك عن الترمذی بهذا المنظر في نصب الراية (١ : ١٠٦ - ١٠٧) وابن حجر نقل العبارة في التلخيص (ص ٦٢) بناءً على ما في س و ح ، ولكن المعروف بالتبليغ أن الزبلي يحرص على النقل بالنص الكامل ، وابن حجر يختصر في بعض الأحيان .

(٢) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٧٩ - ٨٠) والبخاري من طريق مالك (١ : ٣٤٨) . ورواه ابن سعد (٨ : ١٧٨) عن وكيع بن الجراح ، والدارمي (١ : ١٩٨) عن جعفر بن عون . ورواه البخاري أيضاً من طريق ابن مينة وأبي أسامة وزهير بن معاوية (١ : ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٢٦٣) : كلهم عن هشام بن مروة . ورواه مسلم بأسانيد من طريق هشام (١ : ١٠٣) . ورواه أبو داود (١ : ١١٣ - ١١٤) من طريق زهير ومالك عن هشام . ورواه النسائي (١ : ٤٠ و ٦٥) عن إسحاق بن إبراهيم عن عبدة ووكيع وأبي معاوية ، كما رواه الترمذی ، ورواه أيضاً في الموضعين بأسانيد أخرى من طريق هشام . ورواه ابن ماجه (١ : ١١١) من طريق حماد بن زيد ووكيع . والدارمي (١ : ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة . وابن الجارود (ص ٥٨ - ٦٠) من طريق جعفر بن عون : كلهم عن هشام . ورواه أحمد في المسند (٦ : ١٩٤) من طريق يحيى بن سعيد النطن ووكيع عن هشام . ورواه في آخره : «قال يحيى : قلت لهشام : أغسل واحد ، تغسل ، وتوضأ عند كل صلاة ؟ قال : نعم» .

والزيادة التي زادها أبو معاوية في روايته رواها البخاري أيضاً (١ : ٢٨٦) إذ روى الحديث من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه ، وقال في آخره : «قال يحيى وقال أبي : ثم تَوَضَّئُ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ» . فخطأ . قال ه هـ : هشام ، وأبوه هو عروة بن الزبير . وصحيح البخاري هذا يوم بين الناس أن هذا القول ملحق ، وليس موصولاً بالإسناد ، منهم ، الزبلي في نصب الراية (١ : ١٠٦ - ١٠٧) «وهو خطأ» . قال الحافظ في الفتح : «وإدعى بعضهم أن هذا ملحق ، وليس بصواب» . بل هو بالإسناد المذكور عن محمد بن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذی في روايته . فإدعى آخرون أن هذا القول من كلام عروة ، وليس من الحديث المرفوع عنه» .

[قال (١)] : وفي الباب عن أم سلمة .
قال أبو عيسى : حديث عائشة [: « جاءت فاطمة (٢) »] حديث حسن صحيح .

وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

مدرج فيه . قال المصنف : « وفيه نظر ، لأنه لو كان كلامه لقال : ثم تنوضا : بصيغة الإخبار ، فلما أتى بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي في المرفوع ، وهو قوله : فاغسل » .
ورواه النسائي (١ : ٤٥) من طريق حماد بن زيد عن هشام ، وقال فيه : « وإذا أدبرت فاغسل عنك أثر الدم وتوضى ، فإذا ذلك هرق وليست بالحيفة . قيل له : فاغسل ؟ قال : ذلك لا يفك فيه أحد » . ثم قال النسائي : « لأعلم أحدا ذكر في هذا الحديث : وتوضى : غير حماد بن زيد . وقد روى غير واحد عن هشام ولم يذكر فيه : وتوضى » . وصحح مسلم في صحيحه نحوه من هذا تطيلا لهذه الكلمة ، فروى الحديث من طريق حماد بن زيد ، ولم يذكرها ، وقال : « وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركها ذكره » .

وهذا التطيل من مسلم والنسائي لهذا الحرف في رواية حماد بن زيد : ليس بجيد .
لأن أبا معاوية نابه عليه كما ترى عند الترمذي والبخاري .

وأما فقد تابعهما عليه حماد بن سلمة فرواه الدارمي (١ : ١٩٩) من طريق حماد بن سلمة عن هشام ، وقال فيه : « فإذا ذهب قدرها فاغسل عنك الدم وتوضى وصل . قال هشام : فكان أبي يقول : تغسل غيل الأول ، ثم ما يكون بعد ذلك فإنها تطهر وتصل » .

وأما فقد تابعهم عليه أبو حزة السكري ، فذكر الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٠٦) أن ابن حبان رواه في صحيحه من حديث محمد بن علي بن الحسن بن شقيق : سمعت

أبي يقول : « فإنا أبو حزة عن هشام بن عروة النخ ، وقال فيه : « فإذا أدبرت فاغسل ، وتوضى لكل صلاة » .

وانظر تلخيص الحبير (ص ٦٢) .

(١) لزيادة من .

(٢) الزيادة من ح .

وبه يقول سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي: أن
المستحاضة إذا جاوزت أيام أقرائها أغتسلت وتوضأت لكل صلاة.

٩٤

باب

ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة.

١٢٦ - حدثنا قتيبة، حدثنا شريك عن أبي اليعقوب عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المستحاضة: «تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها، ثم تغتسل وتوضأ بعد كل صلاة، وتصوم وتصلّي».

١٢٧ - حدثنا علي بن حنبل أخبرنا شريك: نحوه بمناه^(١). قال أبو عيسى: هذا حديث قد تفرّد به شريك عن أبي اليعقوب. [قال^(٢)]: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت عن أبيه عن جده، جده عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمداً اسمه. وذكر^(٣)

(١) الحديث رواه الدارمي (٢٠٢: ١) عن محمد بن عيسى وأبو داود (١١٩: ١) - (١٢٠) عن محمد بن جعفر بن زياد وعثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن ماجه (١١٩: ١) عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن موسى: كلهم عن شريك، وهو شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة.

(٢) الزيادة من س و ح.

(٣) في س و ذكره بالبناء المفعول.

لحمدين قول يحيى بن سعيد: أن اسمه «دينار» فلم يقبأ به^(١).
وقال أحمد وإسحق في المستحاضة: «إن اغتسل لكل صلاة هو أحوط
لها، وإن توضأت لكل صلاة أجزأها، وإن جمعت بين الصلاتين^(٢)
بفسل واحد^(٣) [أجزأها].

٩٥

باب

[ما جاء^(١)] في المستحاضة:

أنها تجمع بين الصلاتين بفسل واحد

١٢٨ — حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو عامر العقدي^(١) حدثنا زهير
بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه

(١) الحديث ضعفه أبو داود أيضا . وأبو اليقطين اسمه «عثمان بن عمير» بالتصغير ، وهو
ضعيف جدا ، قال أبو حاتم : «ضعيف الحديث» منكر الحديث ، كان شعبة لا يرضاه ،
وذكر أنه حضره فروى عن شيخ ، فقال له شعبة : كم منك ؟ فقال : كذا ، فإذا قد
مات الشيخ وهو ابن ستين .

وجد عدي بن ثابت لم يعرف ، وتضاربت فيه الأقوال جدا ، وانظر تفصيل ذلك
في التهذيب في ترجمة ثابت الأنصاري (٢ : ١٩ - ٢٠) .

(٢) في ح : «بين صلاتين» .

(٣) الزيادة من ح و هـ .

(٤) الزيادة من ح .

(٥) «العدي» بالعين المهملة والفاء المنوحتين . وأبو عامر اسمه : عبد الملك بن عمرو .

عمران بن طاحنة عن أمه حنمة بنت^(١) جحش^(٢) قالت: «كنت أستحاض^(٣) حِيضَةً كَثِيرَةً^(٤) شَدِيدَةً^(٥)، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأَخْبِرُهُ فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أَخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ^(٦) جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْتَحَاضُ حِيضَةً كَثِيرَةً^(٧) شَدِيدَةً^(٨)، فَا تَأْمُرُنِي فِيهَا، فَقَدْ^(٩) مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ؟ قَالَ: أَمَعْتُ لَكَ الْكَرْسُفُ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمُ^(١٠)» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَتَلْجَمِي^(١١) قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا تُنْجِ نَجْمًا^(١٢) فَقُلْ

(١) في ع و ه و ك «ابنة»

(٢) «حنمة» بفتح الحاء المهملة وإسكان الميم وفتح النون، وحنمة بنت جحش من أخت زينب بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها، وهي زوجة طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة.

(٣) «كثيرة» بالناء المثناة. وفي نسخة عند ه و ك «كبيرة» بالباء الموحدة. ونقل الشارح من دلائل القاري قال: «كثيرة في الكمية، شديدة في الكيفية» والمراد واضح بكل حال.

(٤) في ع «ابنة».

(٥) في ه و ك «قده».

(٦) «الكرسف» بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وآخره فاء، وهو القطن. كأنه ينحت لها لتحتشى به فيمنع نزول الدم ثم يقطعه.

(٧) قال القاضي أبو بكر البرقي: «وقوله: تلجمي: كلمة غريبة، لم يلق في تفسيرها في كتاب وإنما أخذتها استقراء» قال الحليل: «اللعجم معروف، أخذناه من هذا، كأن معناه: افعل فعلا يمنع سيلانه واحترساله، كما يمنع اللعجم استرسال الدابة». وقال ابن الأثير في النهاية: «أي اجعل موضع خروج الدم عصابة تمنع الدم، تشبهاً بوضع اللعجم في فم الدابة».

(٨) يعني أن تجعل ثوباً تحت اللعجم، مبالغة في الاحتياط من خروج الدم.

(٩) «النجم» بالناء المثناة والجيم: صب الدم وسيلانه بشدة.

الذي صلى الله عليه وسلم : سَأْمُرُكَ بِأَمْرَيْنِ : أَيْهَمَا (١) صَنَعْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ ، فَإِنْ قَوَّيْتَ عَلَيْهِمَا قَانَتْ أَعْلَمُ . فقال : إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ (٢) ، فَتَحَيَّيْنِي سَنَةً أَوْ سِنَةً أَيْامَ (٣) ، فِي عِلْمِ اللَّهِ ، ثُمَّ اغْتَسَلِي ، فَإِذَا رَأَيْتِ

(١) بالنصب ، مفعول مقدم .

(٢) قال الخطابي في المصنف (١ : ٨٩ - ٩٠) : « أصل الركن الضرب بالرجل والإصابة بها . يريد به الإضرار والإفساد ، كما تركض الدابة وتعييب برجلها . ومعناه : والله أعلم : أن الشيطان قد وجد ذلك طريقاً إلى التلبس عليها في أمر دينها ، ووقت ظهرها وصلاتها ، حتى أنساها ذلك ، فصار في التندير كأنه ركعة نالتها من ركضاته . وإضافة النسيان في هذا إلى فعل الشيطان كقول قوله سبحانه : فَأُپِيَا الشَّيْطَانُ ذَكَرَ رَيْبَهُ لَوَكَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ نَسَى الشَّيْطَانُ شَيْئاً مِنْ صَلاَتِكَ فَبُيْهَوَا . وَأَوْ كَمَا قَالَ : أَيْ : إِنْ نَاسِيَ عَلَى ... »

(٣) قال في النهاية : « تحيض المرأة : إذا قدمت أيام حيضها تنتظر انقطاعه . أراد : عدى نفسك جازياً وافقاً ما تفعل الحائض . وإنما خصّ الدت والسبع لأنهما الغالب على أيام الحيض . »

وقال الخطابي في المعالم : « إنما هي امرأة مبتدأة ، لم يتقدم لها أيام ، ولا هي مميزة . ولها به وقد استمر بها الدم حتى غلبها ، فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها سيحطك للفرق الظاهر والأمر الغالب من أحوال النساء ، كاحل أمرها في تحيضها كل شهر بفترة واحدة على الغالب من عاداتهن . ويدل على ذلك قوله : كما تحيض النساء ويظهرن . فمن مفايت حيضهن وطهرهن . وهذا أصل في قياس أمر النساء بمضن على بعض في باب الحيض والحمل والبلوغ ، وما أشبه هذا من أمورهن ، ويشبه أن يكون ذلك منه صلى الله عليه وسلم على غير وجه التخيير بين السنة والسبعة . لكن على معنى اعتبار من حالها وحالها منهن منهن ، مثل سننها من نساء أهل بيتها ، فإن كانت مائة مثلاً منهن ، فإن قيل يستأقبت سنناً ، وإن سبعا فبعضاً . »

وهذا هو الذي قال أبو سليمان الخطابي جيد ، إلا فيما جزم به أن سنة كانت مبتدأة لا غير دوما : فإن هذا لم أجد نصاً فيه من قبل الرواية ، والخبر يثل . هذا عن غير قول صحيح لا يقبل . وسواء برى بهذا إلى ما يقول الفقهاء من الفرق بين المبتدأة وبين غيرها ، وإلى الجمع بين الأحاديث ، والواقع والصحيح أن مرد الأمر في هذا إلى عادات النساء وما يعرفن من حيضهن وطهرهن ، وإلى لباس من ليست لها عادة معرفة ، أو كانت

أَنَّكَ قَدْ طَهَّرْتَ وَاسْتَقْنَأْتَ^(١) فَصَلَّى أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً^(٢) وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي وَصَلَّى^(٣)، فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي، كَمَا

== لها ونسبتها : على الغالب من أحوال النساء ممن هن في مثل سنها ومثل حالها وصحتها وسقمها . ولا يقاس على الأمر النادر والشاذ من أحوال النساء ، ومن أعرف بهذا كله من الرجال .

(١) قاله الفارح (١ : ١٢٠) : « قال أبو البقاء : كذا وقع في هذه الرواية بالألف ، والصواب : استقنعت ، لأنه من : نقي الشيء وأغبطه : إذا نظفته ، ولا وجه فيه للألف ولا للهمزة ، انتهى . وقال الفارسي في المرقاة : قال في المغرب : الاستقناء مبالغة في تغلية البدن ، لباس ، ومنه قوله : إذا رأيت أنك طهرت واستقنعت ، والهمزة فيه خطأ ، انتهى . قال : وهو في الفسخ كما هو ، يمي نسخ المشكاة ، بالهمز ، مضبوط ، فيكون جرأة عظيمة من صاحب المغرب بالذهبة إلى المدلول الضابطين الجافظين ، مع إمكان حله على الشذوذ ، إذ الياء من حروف الإبدال ، وقد جاء : ششة ، مهموز بدل من : شبية ، شاذًا ، على ما في الشافية » .

أقول : والقي قاله العلامة ملا علي الفارسي في شرح المشكاة جيد وصواب ، إلا في حل هذا الحرف على الشذوذ ، فإنه ليس شاذًا ، بل هو استعمال جائز ومسموع ، إذ أن همز مائيس مهموز كثير في كلام العرب . قال يونس : « أهل مكة يخالفون غيرهم عن العرب ، فهمزون النبي والبريشة والدريشة والحاشية ، فله السبوطي في الزهر (ج ٢ ص ١٢٣) . وقال الجوهري في الصحاح (مادة رث ي) : « ابن السكيت قالت امرأة من العرب : رثأت زوجي بأبيات ، وهمزت ، قال الفراء : ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهزوا مائيس بمهموز ، قالوا : رثأت الميت ، ولأنت بالبحر ، وحلأت السويق تحاية وإنما هو من الخلاوة » .

وهذا الحرف « استقنأت » لم أره في شيء من روايات هذا الحديث مرويا بالياء ، إلا في رواية الدارقطني . وأما أبو داود والترمذي والحاكم فإنه مروى منقطع بالهمزة ، وكذلك هو بالهمزة في نسخة مخطوطة صحيحة عتيقة من التحقيق لابن الجوزي ، رواه فيه بإسناده من طريق مسند أحمد بن حنبل ، وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة قديمة من التتلي للجد بن تيمية .

(٢) كذا في ح وهو الصواب ، وفي سائر الأصول « أربعة وعشرين ليلة أو ثلاثة وعشرين ليلة » .

(٣) في ب « فصل وصومي » .

تَحِيضُ النِّسَاءِ وَكَأَيُّهُنَّ ، إِذَا تَأْتِ حَيْضُهُنَّ وَطُمُرُهُنَّ ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرَ الظُّهْرَ وَتُعْجِلَ الْمَصْرَ ^(١) ، ثُمَّ تَمْسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ ^(٢) ، وَتَمْسِلِينَ الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ جَمِيعًا ، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ ^(٣) الْمَغْرِبَ ، وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ تَمْسِلِينَ ، وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ - : فَأَقِمِّي ، وَتَمْسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتَصَلِّيْنَ ^(٤) ، وَكَذَلِكَ فَأَقِمِّي ، وَصُورِي إِنْ قَوِيَتْ عَلَى ذَلِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [وَ] ^(٥) هُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرِ بَيْنَ ^(٦) إِلَى .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ورواه عُبَيْدُ اللَّهِ ^(٧) بْنُ عُمَرَ وَأَبُو قَتَّةٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَثُمَّ بِكَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١) في نسخة التعقيب لابن الجوزي - التي أشر إليها آتفا - : « على أن تؤخرين الظهر وتمجلين المصير » بإجمال « أن » الناصبة ، وهو شاهد آخر لما قلناه في شرح الحديث (رقم ١٠٥) .

(٢) في « حتى تطهرين » وهو خطأ .

(٣) في « و تؤخرين » .

(٤) كلمة « وتصلين » لم تذكر في « ح » .

(٥) الواو لم تذكر في « ح » .

(٦) الحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ٥١ - ٥٢) عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - وهو ثقة عند الشافعي - عن عبد الله بن محمد بن عقيل . ورواه أحمد في المسند (٦ : ٣٨١ - ٣٨٢ و ٤٣٩ - ٤٤٠) من طريق شريك بن عبد الله ، و (٦ : ٤٣٩) من طريق زهير ، وأبو داود (١ : ١١٦ - ١١٧) من طريق زهير أيضا ، وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق ابن جريج ، والدارقطني (ص ٧٩) من طريق زهير ، والحاكم (١ : ١٧٢ - ١٧٣) من طريق زهير أيضا ومن طريق عبيد الله ابن عمرو الرقي : كلهم عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، ورواه البيهقي (١ : ٣٣٨ - ٣٣٩) من طريق الحاكم ومن طريق أبي داود ، وبعض هذه الروايات مطول وبعضها مختصر .

(٧) « عبيد الله » بالتصغير ، وفي « ح » و « هـ » والمستدرک « عبد الله » بالكبير ، وهو خطأ .

بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمرو عمران عن أمه
حننة إلا أن ابن جريج يقول : « عمر بن طلحة » ، والصحيح « عمران
بن طلحة »^(١) .

[قال]^(٢) : وسألتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن
[صحيح]^(٣) .

[و]^(٤) هكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث حسن صحيح^(٥) .

(١) رواية ابن جريج عند ابن ماجه كما ذكرنا آنفاً .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) الزيادة من ب و ج .

(٤) الزيادة من ج و ه و ك و ن .

(٥) اختلفت أقوالهم في هذا الحديث : فقال أبو داود في السنن : « سمعتُ أحمد يقول :
حديث ابن عقيل في نفسه منه شيء » . وهذا يخالف ما نقله الترمذی عنه هنا من تصحيحه
وأعله يريد إلى أن في نفسه شيئاً من جهة الفقه والاستنباط والجمع بينه وبين الأحاديث
الأخرى ، وإن كان صحيحاً ثابتاً عنده من جهة الإسناد .

وقال ابن أبي حاتم في المطالب (رقم ١٢٣ ج ١ ص ٥١) : « سألتُ أبي عن حديث
رواه ابن عقيل عن إبراهيم بن محمد عن عمران بن طلحة عن أمه حننة بنت جعش
في الخيض ؟ فوهنه ولم يقوَّ إسنادهُ » .

وقال الخطابي في معالم السنن (١ : ٨٩) وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر ،
لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك » .

وقال البيهقي : « بلغني عن أبي عيسى الترمذی أنه سمع محمد بن إسماعيل البخاري
يقول : حديث حننة بنت جعش في المتعة هو حديث حسن ، إلا أن إبراهيم بن محمد
ابن طلحة هو قديم ، لأدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن
حنبل يقول هو حديث صحيح » .

أما ابن عقيل فقد قدّمنا أنه ثقة صحيح الحديث ، ولا حجة لمن تسكّم فيه .

وأما المسألة الأخرى التي نقلها البيهقي عن الترمذی عن البخاري في الشك في سماع
ابن عقيل من إبراهيم بن محمد بن طلحة : فإنها علة لا تقوم لها قائمة ، لأن ابن عقيل
تابعي سمع كثيراً من الصحابة ، ومات بن سني ١٤٠ و ١٤٥ ويقال سنة ١٤٢ =

وقال أحدُ وإسْحَقُ في السَّحَاظَةِ : إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حَيْضَهَا بِإِقْبَالِ
الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ ، وَإِقْبَالُهُ ^(١) أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى
الضُّفْرَةِ ^(٢) . - : فَالْحُكْمُ لَهَا ^(٣) عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ ، وَإِنْ
كَانَتْ السَّحَاظَةُ لَهَا أَلَامَ مَعْرُوفَةٍ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ : فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ
أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي ، وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ
وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامَ مَعْرُوفَةٍ وَلَمْ تَعْرِفِ الْحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ : فَالْحُكْمُ
لَهَا عَلَى حَدِيثِ سَخْمَةَ بِنْتِ جُبَيْشٍ .
[وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٤) .]

== وإبراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة ١١٠ فهما متعاصران ، وابن عقيل سمع من م
أقدم موتا من إبراهيم هذا .

والحديث كما قال أحمد بن حنبل والترمذي : حديث حسن صحيح .

وقوله في آخر الحديث : « وهو أنجب الأمرين إلى » : هو مرفوع من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم ، كما هو ظاهر واضح . وقال أبو داود يدر روايته : « رواه عمرو
ابن ثابت عن ابن عقيل فقال : قالت حمة : هذا أنجب الأمرين إلى » - لم يحمله قوله
النبي صلى الله عليه وسلم ، جملة كلام حمة . قال أبو داود : كان عمرو بن ثابت رافضيا
وذكره عن يحيى بن معين .

يعني أن أبا داود ذكر عن يحيى بن معين الطعن في عمرو بأنه كان رافضيا .
وهذه العبارة نقلها ابن حجر في التهذيب (٨ : ١٠) بزيادة عما في نسخة السنن
قال : « وقال أبو داود في السنن لآخر حديث في الاستحاضة . ورواه عمرو بن ثابت
عن ابن عقيل وهو رافضى خبيث ، وكان رجل سوء ، زاد في رواية ابن الأعرابي :
ولكنه كان صدوقا في الحديث » .

وعمره هذا ضعفه أكثر أهل العلم ، وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن
الأنبياء » . وأحسن أمره أن يكون صدوقا في الرواية كما روى ابن الأعرابي عن
أبي داود ، فإن قبل حديثه في ذاته : فلا يقبل ما يخالف فيه الثقات الحافظين للمروءين .

(١) في هـ و ك « وإقباله » .

(٢) في ع « إلى صفرة » .

(٣) في هـ و ك « فالحكم فيها » .

(٤) الزيادة من ع .

وقال الشافعي : المستحاضة^(١) إذا استمر بها الدم في أول ما رأت
فدامت^(٢) على ذلك : فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً ،
فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك : فإنها أيام حيض ، فإذا رأت
الدم أكثر من خمسة عشر يوماً : فإنها تقضي صلاة أربعة عشر يوماً ، ثم
تدع^(٣) الصلاة بعد ذلك أقل ما يحيض النساء^(٤) ، وهو يوم وليلة .
قال أبو عيسى : واختلف^(٥) أهل العلم في أقل الحيض وأكثره .
فقال بعض أهل العلم : أقل الحيض ثلاثة^(٦) ، وأكثره عشرة .
وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة ، وبه يأخذ^(٧) ابن المبارك .
وروي عنه خلاف هذا .

وقال بعض أهل العلم ، منهم عطاء بن أبي رباح : أقل الحيض يوم
وليلة^(٨) ، وأكثره خمسة عشر [يوماً]^(٩) .
وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبي عبيد^(١٠) .

(١) في ج « وقال الشافعي في المستحاضة » الخ .

(٢) في هـ « ودامت » .

(٣) في ج « وتدع » .

(٤) في نسخة عند هـ « يحيض النساء » .

(٥) في هـ و هـ « واختلف » .

(٦) في هـ و هـ « ثلاث » .

(٧) في س « وبه أخذ » .

(٨) كلمة « وليلة » عذوفة في هـ ونسخة في هـ .

(٩) الزيادة من هـ ونسخة في هـ .

(١٠) كلمة « وأبي عبيد » عذوفة في هـ ونسخة في هـ .

٩٦

باب

ما جاء في المستحاضة :

أَنَّهُ تَفْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ

١٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَ ^(٢) : لَا ، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ صَلِّي . فَكَانَتْ تَفْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : قَالَ اللَّيْثُ : لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَفْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ^(٣) ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلَّمَتْهُ هِيَ ^(٤) . »

(١) في س « بنت جحش » . قال الأمير الصنعاني في سبل السلام (١ : ١٣٩) : « أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين ، وحمنة ، وأم حبيبة ، قيل لانهن كن مستحاضات كاهن ، وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة ، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب ، وقد عد العلماء للمستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشر نسوة » .

(٢) في ع « قال » .

(٣) في ع « لكل صلاة » .

(٤) قال الشافعي في ألأم (١ : ٥٣ - ٥٤) : « إِنَّمَا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَفْتَسِلَ وَتَصَلِّي ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَفْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ . . . وَلَا أَشْكُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنْ غَسَلَهَا كَانَ تَطَوُّعًا ، غَيْرَ مَا أَمَرَتْ بِهِ ، وَذَلِكَ وَاسِعٌ لَهَا » .

قال أبو عيسى : وَبُرَوِّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرَى عَنْ عَمْرَةَ عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ : « اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ [رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ^(١) .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ .
وَرَوَى ^(٢) الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرَى عَنْ عَمْرَةَ وَعَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ ^(٣) .

(١) الزيادة لم تذكر في ه و ك .

(٢) في نه « ورواه » .

(٣) ليس ما ذكر أبو عيسى تعليلاً للحديث ولا اختلافاً بين الرواة ، وإنما الزهرى سمعه من
عمرو بن الزبير ومن عمرو كلاماً عن عائشة ، فكان مرة يرويه عنهما ، ومرة يذكر
هذا ، ومرة يذكر تلك ، وكل صحيح ثابت .

والحديث رواه مسلم (١ : ١٠٣) والنسائي (١ : ٤٤ و ٦٥) عن قعبية
بإسناده كما هنا .

ورواه البخارى (١ : ٣٦١ - ٣٦٢) وأحمد (٦ : ١٤١) من طريق ابن
أبي ذئب ، ومسلم وأبو داود (١ : ١١٤) والنسائي (١ : ٤٤) من طريق عمرو
ابن الحرث ، والدارى (١ : ١٩٦) وابن ماجه (١ : ١١١) من طريق الأوزاعى
والنسائي (١ : ٤٣ - ٤٤) من طريق النعمان والأوزاعى وأبي معبد ، وأحمد في المسند
(٦ : ٨٢) من طريق القيث : كل هؤلاء عن الزهرى عن عمرو بن الزبير وعمرة
بنت عبد الرحمن ، كلاماً عن عائشة .

ورواه الشافعى في الأم (١ : ٥٣) عن إبراهيم بن سعد وسفيان ، وأحمد في المسند
(٦ : ١٨٧) ومسلم (١ : ١٠٣) من طريق إبراهيم بن سعد ، والنسائي (١ :
٦٥) من طريق سفيان : كلهم عن الزهرى عن عمرة عن عائشة .

ورواه الدارى (١ : ١٩٨ و ٢٠٠) من طريق ابن إسحق ، و (١ : ١٩٩)
من طريق الأوزاعى : كلاماً عن الزهرى عن عمرو عن عائشة .
وهذه أسانيد ثابتة صحيحة ، لا مطلق في شيء منها ، والحمد لله .

* فائدة : ذكر القاضى أبو بكر بن العرى في شرحه هنا تقسيم أحوال النساء في الحيض
والاستحاضة ، ولخص أحوال الفقهاء والعلماء في ذلك تلخيصاً جيداً ، وقد أحببنا أن
ننقل كلامه بضم من الصرف البسيط ، لتحريف النسخة المطبوعة ، ونصحه على قمر
الإمكان . التماساً للفائدة فيها لقل ، على أننا لا نلتزم شيئاً مما اختاره هو أو ذهب إليه .
قال رضى الله عنه :

== النساء على ضربين : ظاهر وحائض . والحائض شيء كتبه الله سبحانه على بنت آدم ، والتقصير في علومه ومسائله أمر لم يزل يتفاهم ، وقد كنا جناسه نحواً من خمسمائة ورقة ، أحاديثه نحو من مائة ، وطرقاتها نحو من مائة وخمسين ، ومسائله بتفريعاتها ودليلها مثلها ، إلا أنه أمر يأكل الكبد ، ربهض الكتف ، ولا ينهض به منك أحد . فتغير إلى الأصح نحو مقصد أبي عيسى ، إذ لم يذكر منه إلا رموزاً ، فنقول :

إذا كان الحائض شيئاً كتبه الله على بنات آدم ولزمهن ذلك بقضاء الله سبحانه : صار عادة مستمرة ، وقضية مسقرة ، لكن النساء لسن فيه على باب واحد ، ولا في حقة مفردة ، بل تختلف فيه أحوالهن باختلاف البلدان ، والأسنان ، والأهوية ، والأزمان وترخي الرحم الدم لإرخاء مختلفاً بحسب ذلك ، فيكثر تارة ويقل أخرى .

ولذلك اختلف فيه فتوى العلماء بحسب عادة ما رأوا وسمعوا ، وعلموا أن ذلك أمر حنبلي على العامة . فكان مالك يقول : أقله خمسة ، وكان الشافعي يقول : أقله يوم وليلة . وكان أبو حنيفة يقول : أقله ثلاثة أيام ، وكان ابن الماجشون يقول : أقله خمسة أيام .

وكل يحيل على الوجود ، وربما تعلق بظاهر من ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم لأصل بعضها ، ولا حجة فيما صح منها . وكذلك منهم من يقول : أكثر الحائض عشرة أيام ، وهو أبو حنيفة ، ومنهم من يقول : خمسة عشر يوماً ، قاله الشافعي ، ومنهم من يقول : سبعة عشر يوماً ، قاله مالك ، وقد كنّ نساء ابن الماجشون يحضن "سبعة عشر يوماً ، ومنهم من يقول : ثمانية عشر يوماً ، قاله ابن قافع ، وكل منهم إنما أحال على عادة رأها أو سمعها .

فإذا ثبت أن ذلك يختلف باختلاف الماني ، كما قدمناه : ركبت المسائل على ذلك ، وردت معاني الآثار المختلفة إليه . فنقول :

الحائض على ضربين : مبتدأة ومعتادة ، فأما المبتدأة فإن حاضت حيضاً لداتها ، - بمعنى أهل سننها ، وقيل أفراحتها - : حكم لها بحكم الحائض ، وإن زادت عليه فقبل تستظهر بثلاث ، وهو ضعيف ، فإن الاستظهار في الحديث إنما جاء في المعتادة ، وليست المبتدأة في معناه . وقيل أكثر الحائض ، وقيل أيام لداتها خاصة . والأوسط من الأقوال الأوسط .

وأما المعتادة ففيها خمسة أقوال : الأول : نقيم خمسة عشر يوماً ، ثم هي مستحاضة . الثاني : عاداتها خاصة . الثالث : تستظهر بثلاثة أيام ، وعليه ظاهر الحديث ، وإن كان ضعيفاً لكنه حسن ، وعليه ثبت مالك . الرابع : تنقل عند الزيادة على العادة ، ثم تصوم وتصل ، ولا يأتيتها زوجها ، ثم تنظر إلى حالها : فإن كان انتقالاً لم يضرها بامتناع الوطء ، وإن كانت استحاضة كانت قد احتاطت ، قاله النفري وأبو مصعب ، ==

== فإن حق الزوج أولى أن يثبت من حق الله سبحانه ، لحاجة الزوج وانفطاره ، وغنى الله سبحانه عن ذلك كله . الخامس : مثله ، ويصحبها زوجها ، قاله ابن اللطيم في كتاب عقد .

إذا ثبت هذا فإذا تمادى بها الدم وحكنا أنها مستحاضة على أى هذه الأقوال حملت ونجرت أحكامها - : قلنا : المستحاضة على قسمين : مبتدأة ومعتادة ، وهما على قسمين مميزة وغير مميزة . فهي إذن على أربعة أقسام : الأولى : مبتدأة مميزة ، الثانية : مبتدأة غير مميزة ، الثالثة : معتادة من غير تمييز ، الرابعة : معتادة بتمييز .

فأما الأولى فحيضها مدة تمييزها ، بشرط أن لا يزيد على أكثر الحيض ، فإن زاد على أكثره لم يكن حيضاً . والأصل في اعتبار التمييز حديث لا بأس به يرويه العلماء عن فاطمة بنت أبي حبيش : « إن دم الحيض أسود يبرق » وقد خرجه من طريق حسنة لها مدخل في الصحة ، يعضده قوله في الصحيح - حسب ما تقدمناه - لها : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وفي هذا الحديث عندى نظر عظيم ، والأول أقرب إلى الحاجة وأسلم ، واضح المنجبة .

وأما الثانية ، وهي مبتدأة من غير تمييز : وقد تقدم للذهب فيها ، فالصحيح جلوسها خمسة عشر يوماً ، ثم يحكم لها بالاستحاضة .

وأما الثالثة ، وهي المعتادة من غير تمييز : فإنها على أربعة أقوال : أحدها : تقدم عاداتها ، قاله الزبيدي وأبو مصعب وابن القاسم ، على تفصيل متقدم ، وهو الصحيح ، وعليه يدل حديث أم سلمة المتقدم . الثاني : تبلغ خمسة عشر يوماً . الثالث : سبعة عشر يوماً . الرابع : ثمانية عشر يوماً ، وهو أصحها عندى ، اعتباراً بالوجود الذى عليه معمول القول في الحيض .

وأما الرابعة ، وهي المعتادة بتمييز : فالرد إلى العادة يدل عليه حديث أم سلمة ، والرد إلى التمييز يدل عليه حديث فاطمة : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين ، ومذهب مالك اعتبار التمييز ، لأنه جمع بين الحديثين ، ولأن التمييز أولى ، لأن العادة قد تختلف ، والتمييز لا يختلف ، ولأن النظر إلى اللون اجتهاد ، والنظر إلى العادة تقليد ، والاجتهاد أولى من التقليد .

خاتمة : إذا ثبت هذا القول التأصيل والبناء ، فإن القول في التفرع على هذه الأصول - لتعارضها ودخول بعضها على بعض - لا تحتمل هذه المعارضة ، وفي هذا التقدير كفاية ، لكن لابد من التعرض لتراجم قصدها أبو عيسى ، لئلا نكون ممن تكلم سبب ثم أغفل ذلك السبب .

== وهي أربعة مسائل : الأولى : حقيقة المستحاضة ، وقد تقدم بيانها . الثانية : هل تتوضأ المستحاضة لكل صلاة ؟ وعندنا لا تتوضأ إلا استحباباً ، وقال الشافعي وأحمد : تتوضأ ، لأن قوله « تتوضأ لكل صلاة » إنما هو من قول عروة ، لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأن حكم حدث الميض قد سقط فلا يوجب طهارة . الثالثة : متى تغتسل المستحاضة ؟ فمتى إذا كانت مميزة من طهر إلى طهر ، وإن لم تكن مميزة فصلها عند الحكم بالاستحاضة بجزئها ، وقال أحمد : يستحب لها أن تغتسل لكل صلاة . وقال ابن المسيب : تغتسل المستحاضة من طهر إلى طهر ، واختلف في روايته : فمنهم من رواه بالطاء المهملة ، ومنهم من رواه بالفاء المعجمة ، وكلا الروايتين عن مالك « واستبعد الخطائي أن يكون « من طهر إلى طهر » بالطاء المعجمة ، وقال : وأي معنى له ؟ ! وإنما علق الفصل على الطهر بالتمييز أو المادة . والذي استبعد صحيح ، لأنه إذا سقط لأجل المشقة عنها الاغتسال لكل صلاة فلا أقل من الاغتسال مرة في كل يوم عند الظهر في ذى النهار ، وذلك لتنظيف . والصحيح سقوط الاغتسال بسقوط الحكم بأنه حدث . الرابعة : هل تجتمع المستحاضة بفصل واحد بين صلاتين ؟ روى ذلك كما تقدم في حديث عمران عن حنة ، وذلك صحيح كما بيناه ، فينبغي أن يكون مستحباً ، وذلك أولى من قول ابن المسيب من رأيه . انتهى كلام القاضى أبى بكر ابن العربي .

وقوله في أول كلامه : « وبهيض الكتف » بفتح الياء ، من قولهم « هاض العظم بهيضة هيضاً فانهاض » وهو فعل ثلاثى : أى كسره بعد ما كاد ينجر ، فهو « بهيض » و « الكتف » بفتح التاء المثناة وبكسرها : مجتمع الكتفين . فكأنه يريد أن هذا الحمل ينوء به صامعاً ، ويكاد يكسر عظامه من ثقله ، ووقع في النسخة المطبوعة « بهيض » بالميم بدل الماء ، وهو تصحيف وتعمير .

٩٧

باب

ما جاء في الخائض :

أنها لا تقضى الصلاة

١٣٠ - حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن معاذة^(١) : « أن امرأة سألت عائشة ، قالت^(٢) : أتقضي إحدانا صلاتها أيام حيضها^(٣) ؟ فقالت : أحرورية أنت^(٤) ؟ لقد كانت إحدانا تحيض »

(١) « معاذة » بضم الميم وتخفيف الميم الممثلة وفتح الذال المعجمة ، وهي معاذة بنت عبد الله العدوية ، وهي ممدودة في فقهاء التابعين .

(٢) في ح « فقالت » وهذه المرأة المهمة في هذه الرواية هي معاذة نفسها ، وقد بين ذلك في رواية عند مسلم وأخرى عند الاسماعيلي .

(٣) في هـ « أيام حيضها » .

(٤) قال في الفتح (٨ : ٣٥٨) : « الحروري : منسوب إلى حروراء ، بفتح الحاء وضم الراء المهملةين ويبدل الواو الساكنة راء أيضاً : على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد . قال المبرد : نسبة إليها حروراء ، وكذلك ما كان في آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحروري بحذف الزوائد . ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج : حروري : لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة ، فاشتهروا بالنسبة إليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم للاتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار . وزاد مسلم في رواية عاصم عن معاذة : هلت لا ، ولكني لأسأل . أي سؤالاً مجرداً لطلب العلم لا للتنصت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل ، فاقصرت في الجواب عليه دون التعليل . والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام : أن الصلاة تتكرر ، فلم يجب قضاؤها ، للخرج ، بخلاف الصيام ، ولم يقول بأن الخائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بأنها لم تخاطب بالصلاة أصلاً . وقال ابن دقيق العيد : =

فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : أَنَّ الْخَائِضَ لَا تَقْضَى الصَّلَاةُ .

وهو قول عامة الفقهاء ، لا اختلاف بينهم [في] (٢) أَنَّ الْخَائِضَ تَقْضَى الصَّوْمَ وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةُ (٣) .

== اكتهاء عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به : يحتمل وجهين : أحدهما : أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء « فبتسك به حتى يوجد المارض » وهو الأمر بالقضاء ، كما في الصوم . ثانيهما - قال : وهو أقرب - : أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده صلى الله عليه وسلم ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم ، كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم .

أقول : وأمر الخائض بقضاء الصوم وترك أمرها بقضاء الصلاة لما هو تعبد صرف لا يتوقف على معرفة حكمته ، فإن أدركناها فذاك ، وإلا فالأمر على العبد والرأس ، وكذلك الشأن في جميع أمور الشريعة ، لا كما يفعل الخوارج ، ولا كما يفعل كثير من أهل هذا العصر : يريدون أن يحكموا عقولهم في كل شأن من شؤون الدين ، فاقبلته قبله ، وما عجزت عن فهمه وإدراكه أنكروه وأعرضوا عنه ، وشاعت هذه الآراء المنكرة بين الناس ، وخاصة التعللين منهم ، حتى ايسكاد أكثرهم يمرض عن كثير من العبادات ، وينكر أكثر أحكام الشريعة في المعاملات ، اتباعا للهوى ، ويزعمون أن هذا هو ما يسمونه روح الذمير أو حكمة التفرغ . ولأنه ليضئ على من ينهب هذا المذهب الرديء أن يخرج به من ساحة الإسلام المنيرة إلى ظلام الكفر والردة . والبياد بالله من ذلك ، ونسأله أن يعصمنا باتباع الكتاب والسنة ، والاهتداء بهديهما .

(١) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة ، ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٣٣) وابن الجارود (ص ٥٦) .

(٢) الزيادة من ح و ه و ك و ه .

(٣) قال في المتح (١ : ٢٥٧) : « نقل ابن المنذر وغيره لإجماع أهل العلم على ذلك . وروى عبد الرزاق عن معمر : أنه سأل الزهري عنه ؟ فقال اجتمع الناس عليه . وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه . وعن سمرة بن جندب

٩٨

باب

مَا جَاءَ فِي الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ :

أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَنَّ الْقُرْآنَ^(١)

١٣١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالحسنُ بْنُ هَرْقَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْرَأُ^(٢) الْحَائِضُ ، وَلَا الْجَنْبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

[قَالَ]^(٣) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ^(٤) .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ » .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، مِثْلُ : سَفْيَانَ [الثَّوْرِيِّ]^(٥) ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَحْمَدَ ،

= أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِهِ ، فَأَسْكُرْتُ عَلَيْهِ أَمْ سَلَمَةُ . لَكِنْ اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ ، كَمَا قَالَ الزَّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ .

(١) فِيهِ « بَابُ الْجَنْبِ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ » وَهُوَ غَيْرُ جَدِيدٍ ، وَخَالَفَ لِأَثَرِ الْأَصُولِ .

(٢) بِكَسْرِ الهمزة لِلتَّخَافُصِ مِنَ التَّنَاقُصِ السَّاكِنِينَ ، وَهُوَ نَهْيٌ ، وَضَبُّهُ بِذَلِكَ فِي ع .

وَلَوْ قُرِئَ بِضَمِّ الهمزة : كَانَ نَهْيًا ، وَمَعْنَاهُ النَّهْيُ أَيْضًا ،

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ سَوْحٍ .

(٤) حَدِيثٌ عَلَى صِيغَتِي فِي الْبَابِ (رَقْمُ ١١١) لِإِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(٥) الزِّيَادَةُ مِنْ هَوَ وَكَ وَه .

وإِسْحَاقَ ، قالوا : لَا تَقْرَأِ الْخَائِضُ [وَلَا] ^(١) الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا ، إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْحَرْفِ ^(٢) ونحو ذلك ، وَرَخَّصُوا لِلْجَنْبِ وَالْخَائِضِ فِي التَّنْبِيحِ وَالتَّمْلِيلِ .

قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : إن إسماعيل بن عياش يروى عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث منا كبر ^(٣) . سمأه ضَعْفُ روايته عنهم فيما ينفرد به ^(٤) . وقال : إنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام . وقال أحمد بن حنبل : إسماعيل بن عياش أصح من بَقِيَّةَ ، وإِسْمَاعِيلُ أَحَادِيثُ مَنَا كَبِيرُ عَنْ ^(٥) الذَّنَاتِ ^(٦) .

قال أبو عيسى : حدثني أحمد بن الحسن قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول ذلك ^(٨) .

- (١) كلمة « لا » سقطت من ب ، وهو خطأ ، وخالف لسائر الأصول .
 (٢) « والحرف » بالنصب معطوف على « طرف » وضبط في ك بالجهر ، وهو غير جيد .
 (٣) كلمة « أحاديث منا كبر » سقطت من ع ، وهو خطأ ، وخالف لسائر الأصول .
 (٤) في هـ و ك « ينفرد » بالهاء المثناة بدل التون .
 (٥) في هـ و ك « من » بدل « عن » وهو خطأ .
 (٦) هنا في نه زيادة حديث على « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً » وهي زيادة وإن كانت مناسبة للباب ، إلا أنها زيادة غير جيدة ، لأن هذا الحديث سيأتي في الباب (رقم ١١٩) في جميع الأصول بما فيها نسخة نه « ثم إن زيادة هذا الحديث هنا فيها غرابة ، لأنه وضع بين كلمة أحمد بن حنبل وبين إسناد الترمذي الذي رواها به .

- (٧) في ع « أخبرني » .
 (٨) في ع و نه « سمعت أحمد بن حنبل بذلك » ، وهو مخالف لسائر الأصول .
 وإسماعيل بن عياش ثقة ، وما تكلم فيه أحد بمحجة ، وأكثر ما زعموا أنه يخطئ في روايته عن أهل الحجاز والـ عراق ، ولا بأس بذلك ، فإذا قلنا خطأه في حديث احتزننا منه ، وكل الرواة يخطئون ، فمنهم الأكثر ومنهم القليل . قال ابن المديني : « وجلان هما صاحباه حديث بلدهما : إسماعيل بن عياش وعبد الله بن لهيعة » ، وقال

== يعقوب بن سفيان : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل ، أعلم الناس بحديث الثام . وأكثر ما قالوا : يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال يزيد بن هرون : « ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش ، ما أدري ما سفيان الثوري ؟ ! » وهذه الشهادة من يزيد بن هرون غاية في التوثيق ، إذ فضله على سفيان الثوري في الحفاظ ، وقد وثقه يحيى بن معين فبارواه عنه أبو داود وعباس .

والحديث رواه ابن ماجه (١ : ١٠٧) والدارقطني (ص ٤٣) والبيهقي (١ : ٨٩) كلام من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، ورواه الدارقطني أيضاً من طريق إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر : كلاماً عن نافع . وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه عن هذا الحديث فقال : « هذا باطل » كما نقله الذهبي في الميزان وابن حجر في التهذيب . ونقل ابن أبي حاتم في الملل (رقم ١١٦ ج ١ ص ٤٩) عن أبيه قال : « هذا خطأ ، إنما هو عن ابن عمر قوله » . يعني أن الصواب وثقه على ابن عمر ، ولكن أين الدليل ؟ !

ورواه الدارقطني أيضاً من طريق عبد الملك بن مسلمة : « حدثني المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقر الجنب شيئاً من القرآن » وهذا الإسناد متابعه جيدة لرواية إسماعيل بن عياش ، وهو إسناد صحيح ، فإن المغيرة بن عبد الرحمن الخزامي ثقة ، وعبد الملك بن مسلمة وثقه الدارقطني . فقد قال بعد ذكر الحديث : « عبد الملك هذا كان بصراً ، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن ، وهو ثقة » . والتوثيق هنا من الدارقطني واضح أنه يريد به عبد الملك ، ولذلك صحح ابن سيد الناس هذا الإسناد كما حكاه عنه ابن حجر في التلخيص (ص ١٠٥) ثم عقب عليه . بأنه خطأ في ذلك ، لأن عبد الملك بن مسلمة ضعيف « فلو سلم منه لصح إسناده » ، ولم أجده لعبد الملك هذا ترجمة إلا في الميزان ، ونقل عن ابن يونس أنه قال فيه : « منكر الحديث » وعن ابن حبان قال : « يروى مناكير كثيرة من أهل المدينة » . نقل ذلك في إسان الميزان ولم يزد عليه ، ويعارض هذا توثيق الدارقطني وتصحيح ابن سيد الناس ، وأكثر ما في رواية بن عياش خوف الغلط منه ، فتابعه مثل عبد الملك بن مسلمة له ترفع احتمال الخطأ ، وتؤيد صحة الحديث .

٩٩

باب

ما جاء في مُبَاشَرَةِ الحائض^(١)

١٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ^(٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَحَّانِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ
سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حِضَّتْ يُأْمُرُنِي أَنْ أَنْزِرَ ، ثُمَّ
يُبَاشِرُنِي^(٣) » .

قال^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ .

قال أبو عيسى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم ، من أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْعَابِدِينَ ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

(١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة دار الكتب المصرية ، التي رخصنا إليها بحرف م .
(٢) في ح « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ » وهو نفسه ، و « بَنْدَارٌ » لقب له ، وأصلها كلمة
أعجمية ، تطلق على « من يكون مكثراً من شيء » ، يشتري منه من هو أسفل منه وأخف
حالا وأقل مالا منه ، ثم يبيع ما يشتري منه من غيره . كما قال السمعاني في الأنساب .
وإنما لقب محمد بن بشار بذلك لأنه كان بنداراً في الحديث ، جمع حديث بلده .

(٣) الحديث رواه الشيخان وغيرهما .

(٤) « وقال كلمة » سقطت من هـ و هـ و هـ .

١٠٠

باب

ما جاء في مؤاكلة الحائض وسؤرها^(١)

١٣٣ - حَدَّثَنَا عِبَّاسُ الْمَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْقَلَاءِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ
حِرَامِ بْنِ مَعَاوِيَةَ^(٢) عَنْ عَمَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُوَاكَلَةِ الْحَائِضِ ؟ فَقَالَ : وَآكِلَهَا^(٣) » .

[قَالَ]^(٤) : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَنْسٍ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^(٥) .

(١) في هـ و ك « مؤاكلة الجنب والحائض وسؤرها » وهو غير جيد ، إذ لا مناسبة هنا
لذكر الجنب ، والصواب ما في سائر الأصول .

(٢) هكذا سمي في هذا الإسناد في جميع الأصول « حرام بن معاوية » . ويظهر أنه هكذا
في رواية الترمذی ، وفي نسخة عند الشارح « حرام بن حكيم » وهي مخالفة لسائر الأصول
وإن كان هذا هو الراجح في لسه ، فإنه « حرام بن حكيم بن خالد بن سعد بن الحكم
الأنصاري » وسماه بعض الرواة « حرام بن معاوية » وظنهما البخاري شخصين ففصل
بينهما ، والصحيح أنه هو هو . وقد وثقه المجلي والدارقطني وغيرهما ، وضعفه بعضهم
بغير مستند . وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر (٤ : ١٠٤) .

(٣) في ن « وآكلها » وهو خطأ يخالف لسائر الأصول .

والحديث سبق الكلام عليه في التعليق على الحديث رقم (١١٤ ص ١٩٤) تفصيلا .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) بل هو حديث صحيح ، كما قلنا آنفا .

وهو قولُ عامة أهل العلم : لم يَرَوْا بِمَوَاسِكَةٍ^(١) الحائضِ بَأْسًا .
واختلفوا في فضلِ وضوئِها^(٢) : فرَخَّصَ في ذلك بعضهم ، وَكَرِهَ بعضهم
فَضْلَ طَهْوِهَا .

١٠١

باب

ما جاء في الحائض

تتناولُ الشيء من المسجد

١٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَمِيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ
ثَابِتِ بْنِ عُثَيْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ [لِي^(٣)] عَائِشَةُ : « قَالَ لِي
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : تَأْوِلِيَنِ الْحُمْرَةَ^(٤) مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَتْ : قُلْتُ :

(١) كلمة « مَوَاسِكَةٍ » ذكرت هنا وفيما مضى من العنوان ، والحديث يلتقط « مَوَاسِكَةٍ » بالهمز
في النسخ المطبوعة ، وذكرت في الأصول المخطوطة بدون الهمز ، وكلاهما جائز ، ولكننا
رجحنا عدم الهمز لمناسبة ذكر المادة بالواو في اللفظ النبوي ، في قوله « وَآكَلَهَا » ولم
يقُلْ « آكَلَهَا » .

(٢) في ع « طَهْوِهَا » وعنده في نسخة بحاشيته « وضوئِها » وهو الموافق لما في سائر
الأصول ، وقد وضع عليه في م علامة الصحة .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الحُمْرَةُ : بضم الحاء المعجمة وإسكان الليم ، قال ابن الأثير في النهاية : « هي مقدار ما يضع
الرجل عليه وجهه في سجوده » من حصير أو نبيجة خوس ، ونحوه من النبات ، =

إِنِّي حَائِضٌ . قَالَ : إِنَّ خَيْضَتَكَ ^(١) لَيْسَتْ فِي يَدِكَ . . .

[قَالَ ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ ^(٣)] .

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ : بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ
أَنْ تَتَنَاوَلَ الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ .

١٠٢

بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِتْيَانِ الْحَائِضِ

١٣٥ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ

= وَلَا تَكُونُ حَمْرَةً إِلَّا فِي هَذَا الْقَدَارِ ، وَسَمِعْتُ خَمْرَةَ لِأَنَّ خَبْرَهَا مَسْتَوْرَةٌ بِسَفْهَاءِ . . .
هَكَذَا أَسْرَتْ ، وَقَدْ جَاءَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَتْ قَارَةُ فَأَخَذَتْ نَجْرَ
الْفَتِيلَةِ فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْحَمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِدًا
عَلَيْهَا فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ دَرَمٍ . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِطْلَاقِ الْحَمْرَةِ عَلَى الْكَبِيرِ مِنْ
نَوْعِهَا .

(١) يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهْمَلَةَ ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَصُولِ الْمَصْحُوحَةِ ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاسٌ فِي مَشَارِقِ
الْأَنْوَارِ (١ : ٢١٧) : « كَذَا صَبَّطَهُ الرُّوَاةُ وَالْفَقَهَاءُ يَفْتَحُ الْحَاءُ ، وَزَعَمَ أَبُو سَلِيحٍ
الْحَطَّابِيُّ أَنَّ صَوَابَهُ بِكَسْرِ الْحَاءِ ، كَالْمُعْدَةِ وَالْجَلْسَةِ ، يَرِيدُ حَالَةَ الْخَيْضِ أَوِ الْإِسْمِ .
قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الصَّوَابَ مَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا نَفَى عَنْ يَدَيْهَا الْخَيْضَ الَّذِي هُوَ الدَّمُ وَالنَّجَاسَةُ الَّتِي يَجِبُ تَجَنُّبُهَا وَاسْتِقْدَارُهَا
فَأَمَّا حَكْمُ الْخَيْضِ وَحَالَاتُهَا الَّتِي تَصِفُ بِهَا الْمَرْأَةَ فَلَازِمٌ يَدُهَا وَجِبْهَاهَا ، وَلَمَّا جَاءَتِ الْقَمْلَةُ
فِي مِثْلَاتِ الْأَفْئَالِ كَالْمُعْدَةِ وَالْجَلْسَةِ ، لَافٍ الْأَحْكَامَ وَالْأَحْوَالَ » .

(٢) طَبْعٌ « قَالَ » لَيْسَتْ فِي يَدَيْهَا وَهِيَ وَهِيَ .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ م وَ ه وَ ك . وَهِيَ زِيَادَةٌ جَيِّدَةٌ ، لِأَنَّ الْمَدِينَةَ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ
(١ : ٩٦) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَغَيْرُهُمْ .

مَهْدِيٌّ وَبَهْرُ بْنُ أَسَدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَكِيمِ الْأَنْزَلِيِّ عَنْ أَبِي تَيْمَةَ الْمُجَنَّبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ أَمْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا : فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » [صلى الله عليه وسلم^(١)].

قال أبو عيسى : لا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ الْأَنْزَلِيِّ عَنْ أَبِي تَيْمَةَ [الْمُجَنَّبِيِّ^(٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَإِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّعْلِيلِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَتَى حَائِضًا فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ »^(٣) .

فَلَوْ كَانَ إِيَّانُ الْحَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ . وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ . وَأَبُو تَيْمَةَ الْمُجَنَّبِيُّ اسْمُهُ « طَرِيفُ بْنُ مُجَالِدٍ »^(٤) .

(١) الصلاة لم تذكر في م و ه و ه . وهي زيادة من الناسخين في باقي الأصول ، وليست من اللفظ النبوي كما هو واضح .
(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .
(٣) في س « بنصف دينار » وهو خطأ ، وكذلك في م ولكن كتب بحاشيتها « بدینار » وعليه علامة التصحيح . وهو الصواب الموافق لسائر الأصول ، وبؤيده أن السند في حاشيته على ابن ماجه (١ : ١١٤) نقل كلام الترمذی بلفظ « بدینار » .
(٤) « أبو تيممة » بفتح التاء لاثنا العونية ، و « المجنبي » بضم الهاء وفتح الجيم . و « طريف » بفتح الطاء المهملة . و « مجالد » بضم الميم وبالجيم .
والحديث رواه أحمد في المسند عن عفان وعن وكيع كلام من حماد بن سلمة =

١٠٣

باب

ما جاء في الكفارة في ذلك

١٣٦ - حدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ خُصَيْفٍ^(١) عَنْ

= (رقم ٩٢٧٩ و ١٠١٧٠ ج ٢ ص ٤٠٨ و ٤٧٦) ورواه أيضا الدارمي (١) :
(٢٥٩) وأبو داود (٤ : ٧١ - ٢٢) وابن ماجه (١ : ١١٤) وابن الجارود
(ص ٥٨) : كلهم من طريق حماد بن سلمة ، وكلهم يذكر في الكاهن « أو كاهنا
فصدقه بما يقول » ، ولعل الترمذی اختصره .

ونسبه في عون المعبود أيضا للحاكم . ونقل عن المنذرى قال : « وأخرجه البخاري
في تاريخه الكبير عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن أبي تيمية ، وقال : هذا
حديث لم يتابع عليه » ، ولا يعرف لأبي تيمية سماع من أبي هريرة . وقال الدارقطني :
تفرد به حكيم الأثرم عن أبي تيمية ، وتفرد به حماد بن سلمة عنه ، يعني عن حكيم .
وقال محمد بن يحيى اليبابوري : قلت لأملي بن المديني : حكيم الأثرم من هو ؟ قال :
عيانا هذا . »

هكذا نقل النيسابوري عن ابن المديني ، وقال ابن أبي شيبة « سألت عنه ابن المديني ؟
فقال : ثقة عندنا » . نقله في التهذيب ، ونقل أيضا توثيقه عن أبي داود وابن حبان .
فهذا يرد " تضعيف الحديث » ، ويجعل إسناده صحيحا .

وقد روى أحمد في المسند بعض هذا الحديث بإسناد آخر (رقم ٩٥٣٢ ج ٢
ص ٤٢٩) قال : « ثنا يحيى بن سعيد عن عوف قال : ثنا خلاص عن أبي هريرة
والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد
كفر بما أنزل على محمد » .

وهذا إسناد صحيح ، متصل من حديث أبي هريرة : خلاص - بكسر الخاء المعجمة
وتخفيف اللام وآخره سين مهملة - بن عمرو : تابعي ثقة ، اختلفوا في سماعه من
أبي هريرة ، وهو معاصر له بكل حال ، وهو كاف في اتصال الإسناد كما هو معروف .
وحديث الحسن مرسل اعتضد بالموصول ، وكلاهما متابعة جيدة لحديث حكيم الأثرم في بعض
روايته ، وتؤيد أنه حديث صحيح .

(٢) « خصيف » بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، وهو ابن عبد الرحمن الخزري =

مِقْتَمٍ^(١) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « في الرجل يَتَقَعُ عَلَى أَمْرٍ أَيْدِيَهُ وَهُوَ حَائِضٌ ، قَالَ : يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ »^(٢) .

١٣٧ — حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَخْبَرَنَا^(٣) الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي حَزْزَةَ الشَّكْرِيِّ^(٤) عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ^(٥) عَنْ مِقْتَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَلْيَبْنَارْ ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَلْيَنْصَفْ دِينَارٍ »^(٦) .

قال أبو عيسى : حديثُ السَّكَّارَةِ في إتيانِ الجائِضِ قد رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْفُوعًا وَمَرْفُوعًا^(٨) .

= الحضري — بكسر الحاء وإسكان الضاد المعجمتين ، نسبة إلى قرية من قرى اليمامة — ضمه بعضهم من قبل حفظه ، ووثقه ابن معين وأبو زرعة وابن سعد وغيرهم .

(١) « قسم » بكسر الهمزة وإسكان القاف وفتح اللين المهملة ، وهو ابن بجرة أو نجدة . ويقال له : مقسم مولى ابن عباس ، للزومه له . وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث ابن نوفل . وقد ضمه بعضهم بغير حجة ، قال أحمد بن صالح المصري : « ثقة ثبت لا شك فيه » وقال المجلي : « مكى تابعي ثقة » ووثقه أيضاً يعقوب بن سفيان والدارقطني وغيرهم .

(٢) سيأتي الكلام على طرق الحديث وألفاظه وتعليقه .

(٣) ق ح « حدثنا » .

(٤) « الشكري » بضم السين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة ، قال الدوري : « لم يكن يبيع السكر ، وإنما سمي الشكري لخلاوة كلامه » وأبو حزة هذا اسمه « محمد بن ميمون المروزي » .

(٥) عبد الكريم هنا هو « عبد الكريم بن مالك الجزري الحضري أبو سعيد » وهو ابن عم خفيف . وليس بابن أبي الخارق ، لأن عبد الكريم بن أبي الخارق أبا أمية لم يذكر في الرواة عن مقسم ، ولا في شيوخ أبي حزة الشكري .

(٦) ق ح و ه و ك « وإن كان » .

(٧) سيأتي الكلام عليه أيضاً .

(٨) ق س « قد روى عن ابن عباس مرفوعاً وهو خطأ واضح . وفي ح « قد روى عن ابن عباس مرفوعاً » . وفي م مثل ذلك ، إلا أن كلمة « موقوف » =

وهو قولُ بعضِ أهلِ العلمِ . وبه يقولُ أحمدُ ، وإسحقُ .

= رسمت هكذا بدون ألف ، على قاعدة من يكتب المنسوب بغير الألف ، وكتب فوقها هكذا .

وحديث ابن عباس هذا في كفارة إتيان الخائف قد روى بأسانيد كثيرة ، وبألفاظ مختلفة ، واضطربت فيه أقوال العلماء جدا . وسنحاول أن نبين وجه الصواب فيه . وتصحيح الصحيح من رواياته .

وقد وجدت له نحواً من خمسين طريقاً أو أكثر ، وذكرها مفصلة يطول به الأمر كثيراً . وسأشير إليها وإلى مواضعها بالإيجاز مع الدقة في التعليل والترجيح ، إن شاء الله تعالى .

ومداره في أكثر الأسانيد على مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس . وهو المادة في روايته . ورواه بعضهم من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وليس بالثابت ، لضعف روايته عن عكرمة ، وقد يكون هذا شاهداً فقط لحديث مقسم ، كما سيأتي .

وقد ذكر الترمذی من طرقه لإسنادين . هما صحيحان في أصل رواية الحديث : أولهما : رواية شريك عن خفيف عن مقسم ، وقد رواه نحوه الدارمی (١ : ٢٥٤) وأبو داود (١ : ١٠٩) وأحمد في المسند (رقم ٨ : ٢٤ ج ١ ص ٢٧٢) والبيهقي (١ : ٣١٦) . كلهم من طريق شريك عن خفيف عن مقسم عن ابن عباس حرفواً .

ورواه أيضاً الدارمی (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن خفيف ، نحو رواية شريك .

ورواه أحمد في المسند (رقم ٢٩٩٧ ج ١ ص ٣٢٥) من طريق الثوري عن خفيف ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق الثوري عن خفيف وعلى بن بدعة كلاهما عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه ابن عباس عندهما ، ولكن قال أحمد عقب روايته : « وقال شريك : عن ابن عباس » ، ورواية الدارمی له من طريق سفيان الثوري موصولة تدل على أن سفيان كان يرويه مرسلًا وموصلاً ، فأرساله لا يضر ، إذ ثبت أنه موصول عنده .

الإستاد الثاني : رواية أبي حنزة السكري عن عبد الكريم عن مقسم . وقد رواه نحوه الدارمی (١ : ٢٥٥) والدارقطني (ص ٤١٠ - ٤١١) كلاهما من طريق أبي جعفر الرازي عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه ابن ماجه (١ : ١١٦) من طريق أبي الأحوس ، وابن الجارود (ص ٥٩) والبيهقي (١ : ٣١٧) من طريق سميد بن أبي عروبة : كلاهما عن عبد الكريم بهذا الإسناد .

وقال ابن المبارك : يستغفرُ ربّه ، ولا كفارةَ عليه .

== وعبد الكريم في هذه الأسانيد - عندنا - هو الثقة عبد الكريم بن مالك الجزري .
ورواه الدارمي (١ : ٢٥٤) من طريق الثوري عن ابن جريج عن عبد الكريم
عن رجل عن ابن عباس موقوفاً : ورواه أحمد (رقم ٣٤٧٣ ج ٢ ص ٣٦٧) عن
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم وغيره عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً .
ورواه البيهقي (١ : ٣١٦) من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن عبد الكريم
عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً أيضاً ، ولكن فيه التصريح بأن عبد الكريم هو
أبو أمية البصري ، وأخشى أن يكون التصريح بأنه أبو أمية خطأً من أبي الأسود
الاضمر بن عبد الجبار الذي رواه عن نافع بن يزيد ، فإن أبا الأسود ثقة وليس بالمافظ .
وهاتان الروايتان ، رواية عبد الرزاق ونافع بن يزيد : فيهما بيان الميهم الذي
في رواية الثوري . وفيهما زيادة رفع الحديث ، وهما زيادتان من ثقتين ، وهما قبولتان .
ورواه الدارقطني (ص ٤٧١) من طريق ابن لهيعة عن ابن جريج عن عبد الكريم
البصري « أنه أخبره أن مقسماً مولى ابن عباس حدثه أنه سمع ابن عباس » فذكره
مرفوعاً .

وهذا إسناد جيد ، ولعل ابن جريج سمعه من عبد الكريم بن مالك الجزري ومن
عبد الكريم بن أبي الخارق البصري . والله أعلم بصواب ذلك .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٧) من طريق هشام الدستوائي عن عبد الكريم عن
مقسم عن ابن عباس موقوفاً ، وصرح بأن عبد الكريم هو أبو أمية ، يعني البصري .
ورواه الدارقطني (ص ٤١٠) من طريق عبد الله بن محرز ، ومن طريق عبد الله
ابن يزيد بن الصلت : كلاهما عن عبد الكريم وخصيف وعلى بن بزيمة - بفتح الياء
الموحدة وكسر الذال المعجمة - : ثلاثتهم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، بافتلين
مختلفين ، وصرح في رواية ابن محرز بأن عبد الكريم هو ابن مالك ، يعني الجزري ،
وهذان إسنادان ضعيفان جداً ، أضعف ابن محرز وابن الصلت .

والحديث رواه عن مقسم أيضاً ثقات آخرون . منهم : قتادة :

فرواه أحمد (رقم ٢١٢١ و ٢١٢٥ و ٢٨٤٤ و ٣١٤٥ ج ١ ص ٢٢٧ و
٣١٢ و ٢٣٦) والبيهقي (١ : ٣١٥) من طرق عن حميد بن أبي عروبة عن
قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وقال أحمد عقب الحديث (٢١٢٢) :
« ورواه عبد الكريم أبو أمية مثله بإسناده » .

ولقد زعم البيهقي أن قتادة لم يسمعه من مقسم ، وسنتكم هل ذلك قريباً إن شاء الله .
ومنهم : يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ، وهو مقبول الحديث ، ضعفه أحمد وابن

= معین وغیرہا ، وقال ابن عدی : « له أحادیث صالحة ، وهو ممن يكتب حديثه »
وعنده غرائب » وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ١٠٥ » ، وكان
له يوم مات ٨٦ سنة ، وربما أخطأ ، يعقب حديثه من غير رواية زمة عنه ، فإن
الطبر إذا اعتبر حديثه الذي بين السماع فيه ، ولم يرو عنه إلا ثقة : لم يجد إلا الاستقامة .
وقال ابن التزكاني في الجوهر النقي (١ : ٣١٨) : « أخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في المستدرک ، وذكر ابن عدی أنه ممن يكتب حديثه ، فأقل أجواله أن يتابع
بروايته . اتقدم » :

فرواه البيهقي (١ : ٣١٨) والدارقطني (ص ٤١٠) كلاهما من طريق أبي بكر
ابن عياش عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، وأبو بكر بن عياش ثقة .
وممنهم : أبو الحسن الجزري الشافعي ، قال ابن المديني « مجهول » وقال الحاكم
في المستدرک (١ : ١٧٢) : « أبو الحسن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجزري ثقة مأمون »
ولم يتعبه الذهبي في مختصره :

فرواه أبو داود (١ : ١٠٩ و ٢ : ٢١٧) والحاكم (١ : ١٧٢) والبيهقي
(١ : ٣٨٨) من طريق علي بن الحكم عن أبي الحسن الجزري عن مقسم عن ابن
عباس موقوفا .

قال الحاكم : قد أرسل حسنا الحديث وأوقف أيضا ، ونحن على أصلنا الذي
أصلناه : أن القول قول الذي يستند ويصل ، إذا كان ثقة ، ووافقه الذهبي .

وممن رواه عن مقسم أيضا : عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب المدني ،
وهو ثقة مأمون ، وكان واليا على الكوفة لعمر بن عبد العزيز ، ومن طريقه جاءت
الأسانيد المضاعف في هذا الحديث ، بل هي أصح أسانيد وأوثقها :

فروى أبو داود في سننه (١ : ١٠٨ و ١٠٩) قال : « حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن شعبة قال حدثني الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته ومن حائض ، قال : يتصدق بدینار أو
نصف دينار . قال أبو داود : هكذا الرواية الصحيحة ، قال : دينار أو نصف دينار
وربما لم يرفعه شعبة » .

والحكم هو ابن عثبة - بضم العين المهملة وفتح الفاء المشددة الفوقية وإسكان الياء
التحتية وفتح الياء الموحدة - الكندي ، وهو إمام تابعي مشهور ، وكان ثقة فته
ففيها حالاً زاهياً كثير الحديث . وكان معاصراً لمقسم ، فإن مقسم مات سنة ١٠١
والحكم مات ما بين سنتي ١١٣ و ١١٥ ، ومع ذلك فإن العلماء اختلفوا في سماعه من =

مقسم ، وجزم أحمد بن حنبل ويحيى القطان بأنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ، ذكرها في التهذيب ، ومنها هذا الحديث في إثبات المائض ، وهذا يرد على أبي حاتم ما جزم به من أن الحكم لم يسمعه من مقسم . (انظر علل ابن أبي حاتم رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ - ٥١) . ولكن أكثر الروايات التي سنذكرها رواه فيها الحكم عن عبد الحميد بن مقسم ، فيظهر أنه سمعه من مقسم ومن عبد الحميد عن مقسم ، فكان يرويه على الوجهين .

ورواه النسائي (١ : ٥٥ و ٦٦) عن عمرو بن علي عن يحيى ، ورواه ابن ماجه (١ : ١١٤) عن محمد بن بشر عن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عمير ، ورواه أحمد (رقم ٢٠٣٢ ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) عن يحيى وعمد بن جعفر (رقم ٢٥٩٥ ج ١ ص ٢٨٦) عن محمد بن جعفر ، ورواه ابن الجارود (ص ٥٨ - ٥٩) عن محمد بن يحيى عن وهب بن جرير ، وعن أحمد بن محمد الشافعي عن الحسن بن علي الحلواني عن سعيد بن عامر ، ورواه الحاكم في المستدرک (١ : ١٧١ - ١٧٢) من طريق مسدد عن يحيى ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٤) من طريق الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن شميل : كل هؤلاء عن شعبة عن الحكم عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا .

ورواه البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطر الوراق عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا ، ولم يذكر فيه عبد الحميد .

وقال البيهقي : « هكذا رواه جماعة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم . وفي رواية شعبة عن الحكم دلالة على أن الحكم لم يسمعه من مقسم ، إنما سمعه من عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مقسم » .

هكذا قال البيهقي ! وليس ذلك بجديد . بعد أن صرح أحمد ويحيى بأن هذا الحديث مما سمع الحكم من مقسم . ولا مانع أن يرويه عنه مباشرة ويرويه عنه بواسطة إذ كان سمعه منهما معا .

وقد اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه من طريق الحكم ، وحكى شعبة هذا الاختلاف بألفاظ متعددة ، وكان يرويه موقوفا في بعض أحيانه ، ولكن رواية مطر الوراق تؤيد رفعه ، خصوصا وأن شعبة واثق من رفعه وموقن ، ولكن رواية غيره بالوقف جملته يتردد في بعض أحيانه فيرويه موقوفا ، وفي بعضها يرويه مرفوعا ، كما حكاه عنه أبو داود فيها مضي .

ومن رواه موقوفا : الأعمش : فروى الدارمي (١ : ٢٥٥) عن عبد الله بن محمد عن حفص بن غياث عن الأعمش عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس موقوفا .

= ومنهم : ابن أبي ليلى : رواه عن مقسم وعن عطاء كلاهما عن ابن عباس موقوفا ، وقد رواه الدارمی (١ : ٢٥٥ - ٢٥٦) عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن مقسم ، وعنه عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، كلاهما عن ابن عباس ، وعن عمرو بن عرون عن خالد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس .

فهذا الاختلاف في الرفع والوقف كان له أثره عند شعبة ، ولكن القاعدة الصحيحة أن الرفع إذا كان من ثقة فإنه زيادة مقبولة ، ولا يدل المرفوع بالوقوف ، إلا أن يكون الرفع ممن لا تقبل زيادته .

وهذه كلمات شعبة التي وجدت منقولة عنه في السلام على رفته ووقفه ، ليتبين أن الحق ما قلناه من ترجيح الرفع :

قل ابن أبي حاتم في العلل (رقم ١٢١ ج ١ ص ٥٠ - ٥١) عن أبيه قال : « اختلفت الرواية : فمنهم من يروى عن مقسم عن ابن عباس موقوفا ، ومنهم من يروى عن مقسم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا . وأما من حديث شعبة فإن يحيى ابن سعيد أسنده ، وحكى أن شعبة أسنده وقال : أسنده لي الحكم مرة ووقفه مرة » . ورواه الدارمی (١ : ٢٥٤) عن أبي الوليد عن شعبة موقوفا ، وعن سعيد ابن عامر عن شعبة موقوفا أيضا ، وقال : « قال شعبة : أما حفظي فهو مرفوع ، وأما فلان وفلان فقالا غير مرفوع . قال بعض القوم : حدثنا بحفظك ودع ما قال فلان وفلان ! فقال : والله ما أحب أني عمرت في الدنيا عمر نوح وأني حدثت بهذا أو سكنت عن هذا ! » .

وقد ذكرنا فيما مضى رواية ابن الجارود من طريق سعيد بن عامر عن شعبة ، وفيها الحديث مرفوع ، وقد حكى عقبها عن شعبة مثل ما حكاه الدارمی هنا .

ثم رواه ابن الجارود (ص ٥٩) عن محمد بن زكريا الجوهري عن بشير عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة موقوفا ثم قال : « قال عبد الرحمن : فقال رجل لشعبة : إنك كنت ترفعه ؟ قال : كنت مجنونا فصححت » .

وقال البيهقي نحو هذا عن شعبة (١ : ٣١٥) من طريق أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن مهدي ، ولم أحده في مسند أحمد ، ولكن أشار إلى ذلك في المسند عقب روايته عن يحيى ومحمد بن جعفر عن شعبة مرفوعا (رقم ٢٠٣٢) فقال : « ولم يرفعه عبد الرحمن ولا بهز » .

فهذه الروايات عن شعبة تفهم منها أنه كان واقفا من حفظه وموقوفا برفعه ، ثم تردد واضطرب حين رأى غيره يخالفه فيروي موقوفا ، ثم جعل هو يروي موقوفا أيضا وهذا عندنا لا يؤثر في بقية الأول برفعه ، وقد تابعه فيه غيره .

وقد ظهر من كل ما ذكرنا أن الحديث في أصله صحيح ، وأن الاختلاف بين الرفع والوقف وبين الإرسال والوصل - لا يؤثر في صحته ، وأن القول قول عن زاذ الرفع والوصل .

وقد ذكرنا فيما مضى أيضاً رواية أحمد والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، وأشارنا إلى تعليل البيهقي لها ، فقد قال (١ : ٣١٥ - ٣١٦) : « لم يسمعه قتادة من مقسم » ، ثم رواه من طريق موسى بن الحسن بن عبادة عن عبد الله بن بكر عن سعيد عن قتادة عن عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً ، ثم قال : « ولم يسمعه أيضاً من عبد الحميد » ، ثم رواه من طريق هدية بن خالد : « حدثنا حماد بن الجعد حدثنا قتادة حدثني الحكم بن عتيبة أن عبد الحميد ابن عبد الرحمن حدثه أن مقسماً حدثه عن ابن عباس » فذكر الحديث مرفوعاً .

ولست أدري ما قيمة هذا التعليل ؟ ! فإنه إن صح ما ذكره كان الحديث موسولاً معروف المخرج في وصله . وإن لم يصح كان إسناده الأول على الوصل . وفتادة تابعي ثقة ، مات سنة ١١٧ أو ١١٨ ، وكان معاصراً لمقسم ، وسمع من هم أقدم منه ، فلا يبعد سماعه منه .

والإستاذان اللذان ذكر البيهقي في الأول منهما « موسى بن الحسن بن عبادة » لأدري من هو ؟ ولم أجده له ترجمة . وفي الثاني منهما « حماد بن الجعد » متكلم فيه ، غصقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وقال ابن حبان « منكر الحديث » . وأنا أرجح أنه ثقة ، لأن أبا داود الطيالسي تلميذه قال : « كان إمامنا أربعين سنة » ، مارأينا إلا خيراً ، والنفس تطمئن إلى شهادة من عرفه أربعين سنة وروى عنه .

وقد رواه أيضاً عكرمة عن ابن عباس ، وإن كانت الأسانيد إليه غير صحيحة ، ولكنها قد تصلح متابعة أو شاهداً :

فرواه أحمد (٢٢٠١ ج ١ ص ٢٤٥) عن يونس عن حماد بن سلمة ، و (٢٧٨٩ ج ١ ص ٣٠٦) عن سريج - بضم السين المهملة وآخره جيم - عن أبي أسامة حماد ابن أسامة ، و (٣٤٢٨ ج ١ ص ٣٦٣) عن أبي كامل مظفر بن مدرك الحارثاني عن حماد بن سلمة ، ورواه البيهقي (١ : ٣١٨) من طريق محمد بن المهنا عن يزيد ابن زريع : قالهم عن عطاء المطار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ، وعطاء بن عجلان الحنفي المطار ضعيف جداً ، ورواه البيهقي أيضاً (١ : ٣١٧) من طريق سعيد =

= ابن أبي عروبة عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ، وقد سبق أن ذكرنا أن سعيداً رواه عن عبد الكريم عن مقسم ، ورواه عن قتادة عن مقسم ، فإن كان عبد الكريم هو أبو أمية : كان له شيخان : مقسم وعكرمة ، وإن كان هو الجزري : كان لكل منهما شيخ فيه ، وكل ذلك محتمل ، ولا يؤثر في أصل صحة الحديث ، إذ أنه قد ثبت من طرق أخرى .

هذا عن أصانيد الحديث وتعليقها وتصحيح الصحيح منها وقد اختلفت الروايات أيضا في متنه ، فروى بالفاظ متعددة :

فمنهم من رواه « يتصدق بدينار أو نصف دينار » ومنهم من رواه « بدينار » ومنهم من رواه « بنصف دينار » ومنهم من رواه على التفصيل « بدينار فإن لم يجد فنصف دينار » ومنهم من جعل التفصيل موقفا بوقت الدم ، إن كان في أول الحيض أو في حرة الدم فدينار ، وإن كان في أواخره أو في صفة الدم فنصف دينار .

وهذه الروايات - فيما نرى والله أعلم - من تصرف الرواة وخطئهم في الحفظ . وأصحها عندنا رواية من قال : « بدينار أو نصف دينار » وهي التي صحح لفظها أبو داود بقوله : « هكذا الرواية الصحيحة » قال : بدينار أو نصف دينار ، وهذه الرواية هي اللفظ في جميع الروايات التي ذكرناها عن الحكم بن عتيبة ، وتاجه عليها قتادة ومقرب بن عطاء عن مقسم ، وكذلك عبد الكريم عن مقسم في بعض الروايات عنه ، وغيرهم .

وقد روى الدارمي في رواية أبي الوليد عن شعبة عن الحكم - موقفا « بدينار أو نصف دينار » أن شعبة قال : « شك الحكم » . وقد يكون هذا صوابا لو اقرده الحكم بهذا اللفظ ، أما وقد ثبت من غير طريقه عن مقسم : فإنه يدل على أنه ليس التردد بين الدينار ونصف الدينار شكا من الحكم .

واقى أرجح أنه أن الروايات التي فيها الاختصار على الدينار وحده ، والتي فيها الاختصار على نصف الدينار - إنما هي اختصار من الرواة أو سهو .

وأما التفصيل بين حالي الدم أو وقتيه : فإنه تفسير من الرواة قطعا ، ثم دخل على بعض الرواة عنهم فظنوه من متن الحديث ، فنقلوه كذلك ، وقد حفظ لنا سعيد بن أبي عروبة الدليل الصريح على أن التفسير أو التفصيل إنما هو من بعض الرواة ، ففي رواية البيهقي (١ : ٣١٥) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بدينار أو نصف دينار : « ففسره قتادة قال : إن كان واجداً فدينار ، وإن لم يجد فنصف دينار » . وفي رواية أيضا (١ : ٣١٧) =

== من طريق عبد الوهاب عن سعيد عن عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً : « وفسر ذلك مقسم ، فقال : إن غشيها في الدم فدينار ، وإن غشيها يمد انقطاع الدم قبل أن تفصل فنصف دينار » . وفي رواية أيضاً من طريق روح بن عبادة عن سعيد عن عبد الكريم أبي أمية عن عكرمة عن ابن عباس ، فذكر نحو هذا ، ونسب التفسير إلى مقسم أيضاً ، مع أنه ليس في هذا الإسناد .

وقتل المطالب في المالم (١ : ٨٤) أن أحمد بن حنبل كان يقول : « هو خير بين الدينار والنصف دينار » . وهذا يدل على أن أحمد كان يرى أن أصل اللفظ في الحديث على التخيير ، لا على الشك كما نقل عن شعبة ، ولا على التفصيل كما رواه بعض الرواة . وإذا ثبت أن أصل الحديث الأمر بالتخيير بين الدينار وبين نصف الدينار : فإن رأى أن الأمر فيه ليس للوجوب ، ولم ، وللندب ، لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب على الحقيقة ، ولا يكون للندب إلا مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي ، والقرينة هنا في نفس اللفظ ، لأن التخيير في الأمور به بين أن يكون قليلاً أو كثيراً من نوع واحد : يدل على أن الزائد عن القليل ليس واجباً ، لأن الدينار الواحد له نصفان ، وقد أمر بخير بين أدائه كله وبين أداء نصف من نصفه ، فإذا أدى النصف كان آمناً بالأمور به في أحد شقي الأمر ، ولم يأت إلا ببعضه في الشق الآخر ، وبرئت ذمته بما أتاه من الأمور به ، فكان الذي لم يأت به غير واجب عليه ، بنفس دلالة اللفظ ، فدل لفظ الأمر على أن بعض مدلوله ليس مراداً به الوجوب ، فخرج بذلك عن الحقيقة إلى المجاز ، وإذا خرج في بعض مدلوله عن الحقيقة لهذه القرينة القاطعة : خرج في كل مدلوله ، لامتناع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازها . مما ، وتحقيق ذلك في موضعه من علم الأصول .

وليس هذا من باب الواجب التخيير — المعروف في الفقه والأصول — لأن الواجب التخيير إما أن يكون في التخيير بين أنواع مأمور بها ، لافي التخيير بين القليل والكثير من خروج واحد ، وهذا ثابت بالنسبة ، وواضح بالمبدئية .

وبعد : فإننا لم نفرد بتصحيح هذا الحديث ، وإن افتردنا بتحقيقه على هذا الوجه الذي لم نسبق إليه فيما رأينا مما بين أيدينا من الكتب ، والحمد لله على التوفيق .

وقد صححه كثير من العلماء السابقين . قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، ومقسم أخرجه البخاري . وعبد الحميد أخرجه له الشيبان » . وكل من في الإسنادين قبله من رجال الصحيحين ، فلهذا أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه . وصححه أيضاً ابن القطان » ==

وقد روى نحو^(١) قول ابن المبارك عن بعض القاهين ، منهم : سعيد بن جبير ، وإبراهيم [النخعي . وهو قول عامة علماء الأئصار^(٢)] .

١٠٤

باب

ما جاء في غسل دم الحيض من الثوب

١٣٨ - حدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان [بن عيينة^(٣)] عن

وذكر الخلال عن أحمد قال : ما أحسن حديث عبد الحميد ، يعني هذا الحديث ، قيل له : تذهب إليه ؟ قال : نعم ، إنما هو كفارة .

وقال المافظ في التلخيص (ص ٦١) : « والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومثله كثير جداً » ثم قال : « وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث ، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه ، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الإمام ، وهو الصواب ، فكأن حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا ، كحديث بئر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما . وفي ذلك ما يرد على النزوي في دعواه في شرح المذهب والتفويض والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه ، وأن الحق أنه ضعيف باتفاقهم ، وتبع النزوي في بعض ذلك ابن الصلاح . فهو لاه : أحمد بن حنبل ، والحاكم ، وابن القطان ، وابن دقيق العيد ، والذهبي في تلخيص المستدرک ، وابن حجر : كلهم ذهبوا إلى صحة هذا الحديث ، وهو الذي ذهبنا إليه ورجعناه ، بتطبيق القواعد الصحيحة ، مع الإنصاف والتزهد عن العصبية . والحمد لله رب العالمين .

(١) في هـ و ك « مثل » .

(٢) الزيادة من م و ح و س ، ما عدا كلمة « غامة » فإنها زيادة من م وحدها .

(٣) الزيادة من م و س .

هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت (١) أبي بكر :
« أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب يصبه الدم من
الخصية ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حُتِيهِ (٢) ، ثم اقرصيه
بالماء (٣) ، ثم رشيده ، وصلى فيه . »

[قال (٤) :] وفي الباب عن أبي هريرة ، وأم قيس بنت مخضن .
قال أبو عيسى : حديث أسماء في غسل الدم حديث حسن صحيح (٥) .
وقد اختلف أهل العلم في الدم يكون على الثوب فيصلى فيه قبل أن يفسله .
قال (٦) بعض أهل العلم من التابعين : إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم
يفسله وصلى فيه أعاد الصلاة .
وقال بعضهم : إذا كان [الدم (٧)] أكثر (٨) من قدر الدرهم (٩) أعاد
الصلاة . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك .

(١) في ع و ه : ابنة .

(٢) حُتِيهِ : بالحاء المهملة والتاء المثناة الفوقية ، قال في النهاية : الحك والمث والقصر :
سواء .

(٣) قال في النهاية : الفرس : ذلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى
يذهب أثره ، والتريص مثله ، يقال : قرصته وقرصته وهو أبلغ في غسل الدم
من غسله بجميع اليد .

(٤) الزيادة من م و ن و ه : .

(٥) الحديث رواه الشيخان وغيرهما .

(٦) في ع و ه و ك : فقال .

(٧) الزيادة من ع و ه و ك : .

(٨) « أكبر » رست في م و ن بدون فقط ، فيمكن أن تقرأ « أكثر » بالنون المثلثة
و « أكبر » بالياء الموحدة ، وكبت بالمثلثة في سائر الأصول .

(٩) في ع : من درهم .

قال أبو عيسى : هذا حديث [غريب ^(١)] لا نعرفه إلا من حديث
أبي سهل عن مُسَّة [الأزديّة ^(٢)] عن أم سلمة .
واسم أبي سهل « كثير بن زباد ^(٣) » .
قال محمد بن إسماعيل : على بن عبد الأعلى ثقة ، وأبو سهل ثقة .
ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل ^(٤) .

(١) الزيادة من م .

(٢) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٣) هو البرساني ، بضم الباء الموحدة وإسكان الراء وباليين المهملة وبعد الألف نون ،
وهو من أكابر أصحاب الحسن ، ووثقه أيضا ابن معين وأبو حاتم والنسائي .

(٤) الحديث رواه أبو داود (١ : ١٢٣) والحاكم (١ : ١٧٥) والدارقطني (ص ٨٢)
والبيهقي (١ : ٣٤١) : كلهم من طريق زهير عن علي بن عبد الأعلى ، ورواه
ابن ماجه (١ : ١١٥) عن علي بن نصر الجهضمي شيخ الترمذي هنا بإسناده .
ورواه البيهقي أيضا من طريق أبي بدر الكندي ، والدارقطني من طريق يعقوب
ابن إبراهيم : كلاهما عن شجاع بن الوليد .

ورواه أيضا أبو داود والحاكم والبيهقي من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس بن
خافع عن كثير بن زياد قال : « حدثني الأزديّة يعني مسّة قالت : حججت فدخلت على
أم سلمة ، فقالت : ياأم المؤمنين ، إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة الخيض ؟
فقلت : لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين
ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس » ، هذا لفظ أبي داود .
والمراد بنساء النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث غير أزواجه من سرية أو بنت
أو قريبة لله ، كما هو ظاهر ، لأن نساء الرجل أعم من زوجاته ، لدخول البنات وسائر
القربات تحت ذلك .

ورواه أيضا الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن محمد المرزى — بتقديم الراء على
الزاي — عن أبيه عن الحكم بن عتيبة عن مسّة عن أم سلمة ، مرفوعا مختصرا .
وهذا إسناد ضيف ، لضعف محمد بن عبيد الله المرزى .

أما الإسنادان الأولان فصحيحان ، أحدهما أثبت عليه البخاري ، وهو طريق علي
بن عبد الأعلى ، والآخر صححه الحاكم وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »
(١٧٤ — سنن الترمذي — ١)

وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم على أن النفس تدع الصلاة أربعين يوماً ، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، فإنها تنقل وتصلى ^(١) .

فإذا رأيت الدم بعد الأربعين : فإن أكثر أهل العلم قالوا : لا تدع الصلاة بعد الأربعين ، وهو قول أكثر الفقهاء .

وبه يقول سفيان [الثوري ^(٢)] ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد وإسحق .

وبُروقي عن الحسن البصري أنه قال : إنها تدع الصلاة خمسين يوماً إذا لم تر الطهر ^(٣) .

= ولا أعرف في معناه غير هذا « ووافقه الذهبي ، ونقل ابن حجر في بلوغ المرام تصحيح الحاكم وأقره فلم يعترض عليه .

وقال في التلخيص (ص ٦٣) : « أم بسة مة : مجهولة الحال ، وقال الدارقطني : لا يقوم بها حجة . وقال ابن النطان : لا يعرف حالها ، وأغرب ابن خبان قضعه بكثير بن زياد ! فلم يصب . وقال النووي : قول جماعة من مصنفى الفقهاء : إن هذا الحديث ضعيف — : مردود عليهم .

و « مة » هذه قال عنها ابن حجر في التلخيص : « مقبولة » . ونقل صاحب عون المعبود (١ : ١٢٣) عن البدر المنير الإجابة عن قول من ضعفها بجهالة حالها وعينها فقال : « لاسلم جهالة عينها ، وجهالة حالها مرتفعة ، فإنه روى عنها جماعة : كثير ابن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين ، ورواه محمد بن عبيد الله المرزى عن الحسن بن مة أيضا ، فهؤلاء رووا عنها ، وقد أتى على حديثها البخاري ، وصحح الحاكم لإسناده ، فأقل أحواله أن يكون حسنا .

(١) هذا هو الصحيح الموافق للحديث ، وقد زعم ابن حزم في المحلى (٢ : ٢٠٣) أن أكثر النفاس سبعة أيام فقط ، وقاس ذلك على أيام الحيض ، ولئن لم يعترف بأنه ليس بل أغرب فزعم أن دم النفاس دم حيض ! وهذا الذي قاله لم نجد مثله عن أحد من العلماء .

(٢) الزيادة من به و ه و ك .

(٣) في ه و ك « إذا لم تطهر » .

وَبُرِّوْىَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّافِعِيِّ : سِتْنِ يَوْمًا ^(١) .

١٠٦

باب

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ

١٤٠ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ [عُمَدُ بْنُ بِشَّارٍ ^(٢)] حَدَّثَنَا أَبُو أَحَدٍ ^(٣) حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ ^(٤) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ^(٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ ^(٦) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ كُلِّ نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ ^(٧) » .

(١) في س و ح زيادة « وهو قول للشافعي » . وفي هامش م « وبه يقول الشافعي » ورمز إليها بعلامة نسخة . وهذه الزيادة غير جيدة ، لأنه سبق أن نسب الترمذي للشافعي القول بأربعين يوما ، وإن خالف ذلك مذهب للشافعي .

ويؤيد صحة نسبة الترمذي القول بالأربعين إلى الشافعي أن التذوي قال في المجموع (٢ : ٥٢٢) « وحكى أبو عيسى الترمذي في جامعه عن الشافعي أنه قال : أكثره أربعون ، وهذا عجيب ، والعروف في المذهب لمسبق » أى سبعون .

ويظهر له أن بعض الشافعية زاد هذه الزيادة في بعض النسخ لما يعرفه من مذهبه ، ونسى أن الترمذي نسب له غير ذلك .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن الزبير : الزبيرى الكوفى .

(٤) هو : الثورى .

(٥) في ه « عن أنس بن مالك » .

(٦) في ه و ه « رسول الله » .

(٧) الحديث نسب المجد بن تيمية في المنتقى للجماعة إلا البخارى ، وتعليقه الشوكانى في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) فقال « الحديث أخرجه البخارى أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه في الساعة الواحدة =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ^(٢) .
 قال أبو عيسى : حديث أنسٍ حديث حسن صحيح [أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد ^(٣)] .
 وهو قول غير واحد من أهل العلم ، منهم الحسن البصري : أن لا بأس أن يعود قبل أن يتوضأ .
 وقد روى محمد بن يوسف هذا من سفيان قتال : عن أبي هريرة ^(٤) عن أبي الخطاب عن أنس .
 وأبو عروة هو : « مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ » . وأبو الخطاب : « قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ » ^(٥) .
 [قال أبو عيسى : ورواه بعضهم عن محمد بن يوسف عن سفيان عن ابن أبي عروة ^(٦) عن أبي الخطاب .

= من الليل والنهار ، ومن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين » .

(١) الزيادة من م و ع و س .
 (٢) حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود (١ : ٨٨) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه ، يغسل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت له : يا رسول الله ، ألا تجعله غيلاً واحداً ؟ قال : هذا أركي وأطيب وأطهر » .

ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٠٧) ونسبه الشوكاني في نيل الأوطار (١ : ٢٨٩) للترمذی ، وهو خطأ ، تبع فيه الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ٥٢) إذ نسب لأصحاب السنن ، ولم أجده في سنن النسائي أيضاً ، ولعله في السنن الكبرى .
 (٣) الزيادة من ع .

(٤) في م « عن أبي عروة » وكتب بحاشيتها بنفس الخط مانعه : « سواه : أبو هريرة واسمه معمر بن راشد » .

(٥) « دعامه » بكسر الدال المهملة .

(٦) في م « عن أبي عروة » وهو خطأ . من الناسخ قطعاً في هذا الموضع ، لأن =

وهو خطأ ، والصحيح : عن أبي عروة ^(١) .

١٠٧

باب

ما جاء [في الجنب ^(٢)] إذا أراد أن يعودَ تَوَضُّأً

١٤١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عاصمِ الْأَخْوَلِ
عَنْ أَبِي التَّوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
« إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا ^(٣) » .
[قال ^(٤)] : وفي الباب عن عُمر ^(٥) .
قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

= الترمذى يحكى ما أخطأ فيه بعضهم ، وأنه جعل اسم الراوى « ابن أبي عروة » وأن
الصحيح فيه « عن أبي عروة » .

(١) الزيادة من م و ع .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الحديث رواه الجماعة إلا البخارى ، كما قال المجدى المتقى . وقال الشوكانى (١ : ٢٧١) :
« ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا : فإنه أنشط للعود » .

(٤) الزيادة من م و ع و ب .

(٥) كذا في ع و ه و ك و ن . وفي م و ب « عن ابن عمر » ولم يمكن
الترجيح بينهما أيهما الصحيح ، فإنى لم أجدهما فى هذا الباب عن عمر ، ولا عن
ابن عمر . وقال الشوكانى (١ : ٢٧٢) : « قد روى من عمر وابن عمر
بإسنادين ضعيفين » وقال الشارح المباركفورى (١ : ١٣١) : « لم أقف على من
أخرج حديثهما » .

وهو قولُ هرَّ بن الخطاب .

وقال به غيرُ واحد من أهل العلم ، قالوا : إذا جامع الرجل أسرَّته ثم أراد أن يعود فليتوضأ قبل أن يعود .

وأبو التَّوَكَّل اسمُه « عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ » .

وأبو سعيد الخدريُّ اسمه « سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ » .

١٠٨

باب

ما جاء إذا أُقيمت الصلاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

١٤٢ — حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٢)] حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ^(٣) : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ يَبْدُو رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ ، وَكَانَ إِمَامَ قَوْمِهِ^(٤) ، وَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) في م « دؤاد » بضم الدال المهملة في أوله وبعدها همزة مضمومة ثم ألف ليننة وآخره دال مهملة أيضا . ولا يمكن الترجيح بين الروایتين ، لأن هذا الاسم مختلف فيه بهذين القولين : « داود » و « دؤاد » كما في التهذيب والتعريب والمشتبه فذهب .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) الفائل « قال » هو عروة بن الزبير ، كما هو واضح ، لا عبد الله بن الأرقم ، إذ هو المحكى عنه . وبين هذا رواية مالك في الموطأ (١ : ١٧٤) عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه ، فحضرت الصلاة يوما ، فذهب لحاجته ، ثم رجع فقال : إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا أراد أحدكم المناط فليبدأ به قبل الصلاة .

(٤) في ع و ه و « وكان إمام القوم » :

يقول : « إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخِلَاءَ فَلْيَبْذَأْ بِالْخِلَاءِ »^(١) .
 قال^(٢) : وفي الباب من عائشة ، وأبي هريرة ، وثوبان ، وأبي أمية .
 قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح .
 هكذا^(٣) روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان^(٤) وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم .
 وروى وهيب^(٥) وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم^(٦) .

(١) الحديث رواه أيضاً أحمد بن المسند (٤٨٣ : ٣) و (٣٥ : ٤) وأبو داود (٣٣ : ١) والدارمي (٣٣٢ : ١) والحاكم (١٦٨ : ١) وقال « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في هـ و ك . وفي نه « قال أبو عيسى » .

(٣) في ع « وهكذا » .

(٤) كلمة « القطان » لم تذكر في ب .

(٥) في ع « زهير » وهو خطأ ، لأن زهيراً رواه عنه أبو داود كرواية مالك ومن معه .

(٦) من أول قوله « وروى وهيب » إلى هنا سقط خطأ من م . وأما ب فخطأها أفحش ، فإن فيها « هكذا » روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد وغير واحد من الحفاظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل عن عبد الله بن الأرقم ، فحذف ما حكى عن وهيب ، وجعله هو رواية مالك ومن معه ، وهو خطأ صرف .
 والذي حكاه الترمذي حكى نحوه أبو داود ، قال : « روى وهيب بن خالد وشبيب بن إسحق وأبو ضمرة هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل حدثه عن عبد الله بن الأرقم ، والأكثر الذين رووه عن هشام قالوا كما قال زهير » .

وقال الزرقاني في شرح الموطأ (٢٨٨ : ١) : « قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في هذا الإسناد ، وتابعه زهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث وعمد بن إسحق وشجاع بن الوليد وحامد بن زيد ، ووكيع وأبو معاوية ، والمفضل ابن فضالة ، وعمد بن كنانة : كلهم رووه عن هشام كما رواه مالك . ورواه وهيب ابن خالد وأنس بن عياض وشبيب بن إسحق عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل =

وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
وبه يقول أحد وإسحق ، قالوا : لا يقوم إلى الصلاة وهو يجد شيئاً من
الغائط والبول . وقالوا : إن دخل في الصلاة فوجد شيئاً من ذلك فلا ينصرف
مالم يشغله .

وقال بعض أهل العلم : لا بأس أن يصلي وبه غائط أو بول ، مالم يشغله
ذلك عن الصلاة .

١٠٩

باب

ما جاء في الوضوء من الموطأ^(١)

= حديثه عن عبد الله بن الأرقم ، فأدخلوا بين عروة وبين عبد الله بن الأرقم رجلاً .
ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام بن عروة [عن أبيه]
قال . خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري ، فأقام الصلاة ، ثم قال
صلوا ، وذهب لحاجته ، فلما رجع قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا
أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط ، فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك
ومن تابعه متصلة ، لتصريحه بأن عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم ، وابن جريج
وأيوب ثقتان حافظان .

وقد سقط من نسخة الزرقاني في إسناد رواية عبد الرزاق كلمة «عن أبيه» وزدناها
بين قوسين كما ترى ، لأن ذلك ضروري في الإسناد ، والواضح أنه سهو من الناصحين
وقد احتج الزرقاني بهذه الرواية على سماع عروة ، فلو كان قوله «عن أبيه» غير موجود
لجعله من سماع هشام بن عروة .

(١) هذا الحرف اختفت نسخ الترمذی جداً في ضبطه ، هنا وفي حديث ابن مسعود الذي
سيأتي في الباب .

فرسم في «الموطأ» هكذا بدون همز ، ولم يضبط ، وقد ضبطناه رقم
لمسختنا «الموطأ» أي بفتح الهمزة وإسكان الواو وفتح الطاء المهملة وكسر الهمزة ، =

== وهو الصواب كما صنف ذكره بعد . ورسم في هـ و ك و ن « المَوْطِي »
وضبطه الشارح بفتح اللام وكسر الطاء ، ورسم في ع « المَوْطِي » بضم اللام مع
فتح الطاء ، وأما م فإنه كتب فيها في عنوان الباب « المَوْطَاء » وكتب فوقه
علامة التصحيح « صح » وكتب بحاشيته مستخان مكنا « المَوْطُو » و « المَوْطِي »
وفي الحديث الآتي كتب فيها « المَوْطِي » وكتب بحاشيتها « المَوْطَاء » وعليه علامة
التصحيح أيضا .

وكتب أيضا في نسخة ع من سنن أبي داود في حديث ابن مسعود هذا
« من مَوْطِي » بدون همز ، وضبط بتشديد الياء في آخره .

وكل هذه الأوجه في كتابته غير جيدة ، إلا الوجه الذي اختاره « المَوْطَاء »
فإنه هو الصواب ، وبذلك ضبط في النهاية بالقلم ، ولكنه لم يضبط بالحروف . وكذلك
في لسان العرب .

قال في القاموس مع شرحه للزبيدي : « والوطاء موضع القدم » كالمَوْطَاء
بالفتح شاذ « وَالْمَوْطِي » بالكسر على القياس ، وهذه عن الليث ، يقال : هذا
موطي قدمك .

ونقل صاحب اللسان عن الليث قال : « المَوْطِيُّ الموضع ، وكل شيء يكون
الفعل منه على فِعْلٍ يَقْتَلُ قَالْفَعْلُ منه مَفْعُولُ الْعَيْنِ ، إلا ما كان من بنات
الواو على بناء وَطِيٍّ يَطَأُ وَطَاءً ، وإنما ذهبت الواو من يَطَأُ فلم تثبت كما
تَثَبَّتْ في وَجَلٍ يَوْجَلُ : لأن وَطِيٍّ يَطَأُ بُنِيَ على توهم فِعْلٍ يَقْتَلُ ، مثل :
وَرِمَ يَرِمُ ، غير أن الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَقْتَلُ في هذا الحد
إذا كان من حروف الخلق الستة : فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح ، ومنه ما يُقَرَّ
على أصل تأسيسه ، مثل وَرِمَ يَرِمُ ، وأما وَسِعَ يَسِعُ : فتفتحت لتلك العلة .
وقد نقل شارح القاموس كلام الليث مختصراً ، ثم تعقبه فقال : « قال في المشرف :
وكان الليث نظر إلى أن الأصل هو الكسر ، كما قال صديقه ، فيكون كاللوعده ، =

١٤٣ - حَدَّثَنَا [أَبُو رَجَاءَ^(١)] : قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
قَالَتْ^(٢) : قُلْتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ : « إِنِّي أَمْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ
الْقَدِيرِ ؟ فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ^(٣) » .

= لكن هذا أصل مرفوض فلا يعتمد به ، وإنما يعتبر اللفظ المستعمل ، فذلك كان الفتح
هو القياس .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى (١ : ٢٣٧) : « الموطأ :
مفعل ، بكسر العين ، من وطئ ، وهو اسم للموضع ، فيكون معناه : « الموضع من
الموضع القدير ، والتقدير : الموضع من وطئ الموضع القدير . ويكون بفتحها ، والمعنى
واحد . وفيه كلام كثير » .

وقد عرف ما فيه مما مضى ، والظاهر من هذا كله أن فتح الطاء أعلى وأرجح
من كسرها .

(١) الزيادة من ب .

(٢) في ب « قال » وهو خطأ واضح .

(٣) الحديث في موطأ مالك من رواية يحيى (١ : ٤٧) ومن رواية محمد بن الحسن

(ص ١٦٣) . ورواه أيضا الدارمى (١ : ١٨٩) وأبو داود (١ : ١٤٧)

وابن ماجه (١ : ٩٨) : فلا تتم من طريق مالك . وعندهم جميعا ، عن أم ولد لإبراهيم

ابن عبد الرحمن بن عوف ، كما سيصححه الترمذى في آخر الباب ، وهو الصواب .

والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « هذا

الحديث مما رواه مالك فضح ، وإن كان غيره لم يره صحيحا » .

والعلة فيه جهالة أم الولد هذه . وقال الذهبي في الميزان : حميدة : سألت أم سلمة ،

هى أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، تفرد عنها محمد بن إبراهيم التيمي .

وأما ابن حجر في التهذيب فإنه لم يجزم بأن حميدة هى أم الولد ، بل جوز ذلك فقط ،

وقال في التقريب إنها مقبولة . وهذا هو الراجح ، فإن جهالة المالكة فى مثل هذه الناحية

لا يضر ، وخصوصا مع اختيار مالك حديثها وإخراجها فى موطئه ، وهو أعرف الناس

بأهل المدينة ، وأشداهم احتياطا فى الرواية عنهم .

قال^(١): «وفي الباب عن عبد الله بن مسعود قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَنُوضُّ مِنَ الْمَوَاطِئِ^(٣)» .

قال أبو عيسى: وهو قول غير واحد من أهل العلم، قالوا: إذا وَطِئَ الرجلُ على المكان القذر أنه^(٤) لا يجبُ عليه غسلُ القدمِ، إلا أن يكونَ رطباً فيفسَلَ ما أصابهُ .

[قال أبو عيسى^(٥)] وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «عَنْ أُمِّ وَلَدِهِ لُؤْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَوَيْبٍ عَنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ» .

(١) كلمة «قال» لم تذكر في هـ و هـ .

(٢) في س «مع الي» .

(٣) في ح و هـ و هـ و هـ «كنا نغسل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تنوض من الموطأ» مع الاختلاف السابق ذكره في رسم كلمة «الموطأ» وهذا اللفظ موافق لرواية الحاكم (١ : ١٣٩) .

والحديث رواه أيضاً أبو داود (١ : ٨٢ - ٨٣) ولفظه: «قال عبد الله: كنا لا تنوض من موطئ ولا نكف شعرا ولا ثوبا» . ورواه ابن ماجه (١ : ١٦٧) ولفظه: «عن عبد الله قال: أمرنا أن لا نكف شعرا ولا ثوبا ولا تنوض من موطئ» . قال الخطابي في المعالم (١ : ٧٣) «ولأنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يبيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم، لأنهم كانوا لا يسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها» .

وبنحو هذا قال صاحب النهاية ومن تبعه من أهل اللغة، كاللسان والقاموس . ولكن يظهر أن الترمذي لم يفهمه على هذا النحو، ولأنما تأوله على أنه لا يسل قدمه إذا وطئ على قدر يابس، ولأنما يسلها إذا كان القذر رطباً، وقد نقل ذلك عن غير واحد من أهل العلم .

(٤) في ح و هـ و هـ «أن» .

(٥) الزيادة من م و ح و هـ و س .

وهو وهم ، [وليس لعبد الرحمن بن عوف ابنٌ يقال له
«هُود»^(١)] .

ولما هو «عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن
أم سلمة» وهذا الصحيح^(٢) .

١١٠

باب

ما جاء في التيمم

١٤٤ — حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس^(٣) حدثنا يزيد
بن زريع حدثنا سعيد^(٤) عن قتادة عن عذرة^(٥) عن سعيد بن عبد الرحمن
بن أبيزي^(٦) عن أبيه عن عمار بن ياسر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الزيادة من م و ع و س . وانظر أسماء أولاد عبد الرحمن بن عوف وأسماء
أمناتهم في طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٩٠) .

(٢) في نه « وهو الصحيح » . وتختلف نسخ الترمذی بالتقديم والتأخير بين كلمات الترمذی
في هذا الباب ، من أول قوله « وفي الباب » إلى هنا ، مما لم نر حاجة إلى بيانه ، تفاديا
من الإطالة .

(٣) « عمرو » بفتح العين ، و « الفلاس » بالفاء . وفي س « عمر » و « الفلاس »
وهو تحريف .

(٤) هو سعيد بن أبي عروبة .

(٥) « عذرة » بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وفتح الراء ، وفي م و نه و س

« عروة » وهو خطأ . وعذرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي السكوفي ،
وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن المديني وابن حبان وغيرهم .

(٦) « أبيزي » بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الزاي ، مقصور ، وعبد الرحمن =

أَمْرُهُ بِالتَّيَمُّمِ لِلْوُجْدِ وَالسَّكْفَيْنِ^(١) .

[قال^(٢)] : وفي الباب عن عائشة ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : حديثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ مُصَحِّحٌ . وقد رُوِيَ عن

عَمَّارٍ من غير وجه .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،

منهم : عليٌّ ، وعَمَّارٌ ، وابنُ عباسٍ ، وغيرُ واحدٍ من التابعين ، منهم :

السَّهْمِيُّ ، وعطاءٌ ، ومكحولٌ ، قالوا : التَّيَمُّمُ ضَرِيَّةٌ لِلْوُجْدِ وَالسَّكْفَيْنِ .

وبه يقول أحدُ وإسحق .

وقال بعضُ أهل العلم ، منهم ابنُ عمرَ ، وجابرٌ ، وإبراهيمُ ، والحسنُ ،

== بن أبيزى صحابيٌّ ، ولَمْ يَكُنْ في عهد عمرَ ، ففى صحيح مسلم أن عمر قال لنافع بن الحرث

المزاهي : « من استعملت على مكة ؟ قال : عبد الرحمن بن أبيزى ، قال : استعملت عليهم

مولي ؟ قال : إنه قارئ الكتاب الله عالم بالفرائض » . نقله الحافظ في الإصابة .

وابنه سعيد وثقه النسائي وغيره .

(١) الحديث رواه الدارمي (١ : ١٩٠) وأحمد في المسند (٤ : ٢٦٣) وأبو داود

(١ : ١٢٨) وابن الجارود (ص ٦٧) والبيهقي (١ : ٢١٠) : كلهم من طريق

قتادة . قال الدارمي بعد روايته : « صح إسناده » .

وقد روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن أبيزى قال : « جاء

رجل لله عمر بن الخطاب فقال : إني أجنبت فلم أصب الماء ، فقال عمار بن ياسر لعمري بن

الخطاب : أمانتكم أنا كنا في سفر ، أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأنا ما أنا فتمكنت

فصليت ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما

كان يكفيك هكذا : وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكتفيه الأرض وفتح فيها ثم مسح

بهما وجهه وكفيه . . اللفظ لبخاري ، وانظر فتح الباري (١ : ٣٧٥ - ٣٧٧) .

(٢) الزيادة من غ وفي نه قال أبو عيسى .

قالوا^(١) : التميم ضرب للوجه وضربة لا يدين إلى المرفقين .

وبه يقول صفیان [الثوري^(٢)] ، ومالك ، وأبو المبارك ، والشافعي .

وقد روى هذا الحديث^(٣) عن عمار في التميم أنه قال : « للوجه

والكفين^(٤) » من غير وجه .

وقد روى عن عمار أنه قال : « تيممنا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب والآباط^(٥) » .

فَضَعَفَ بعضُ أهل العلم حديثَ عمارٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم للوجه والكفين لما روى عنه حديثُ المناكب والآباط .

قال إسحاق بن إبراهيم [بن مخلد الخنظلي^(٦)] حديثُ عمارٍ في التيمم

للوجه والكفين : هو^(٧) حديث [حسن^(٨)] صحيح . وحديثُ عمارٍ « تيممنا

(١) كلمة « قالوا » لم تذكر في ه و ك .

(٢) الزيادة من ه و ه و ك .

(٣) في ه و ك « هذا الوجه » وهو غير جيد . قال الشارح : « وفي نسخة قلمية صحيحة

وقد روى هذا الحديث عن عمار ، وهو الظاهر » .

(٤) في م و ه و ك « الوجه والكفين » بدون حرف الجر ، قال الشارح : بالجر على الحكاية » .

(٥) رواية التيمم إلى المناكب والآباط عند أبي داود والنسائي وابن ماجه . وانظر نصب الراية (١ : ٨١) .

(٦) الزيادة من ه . وهو المعروف بإسحاق بن راهويه . وفي هامش الملامة نقلنا عن

تهذيب المزني : « قال أبو الفضل أحمد بن سلمة : سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول :

قال لي عبد الله بن طاهر : لم قيل لك ابن راهويه ؟ وما معنى هذا ؟ وهل شكره أن

يقال لك هذا ؟ قال : اعلم أيها الأمير أن أبي ولد في طريق مكة ، فقالت المروزة :

راهويه ، بأنه ولد في الطريق ، وكان أبي يكره هذا ، وأما أنا فقلت أكرمه » .

(٧) في ه « وهو » وزيادة الواو هنا غير جيدة .

(٨) الزيادة من م و ك .

مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الناكب والآباط: ليس هو ^(١) مُخَالَفٍ ^(٢) لحديث الوجه والكفين ، لأن عماراً لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بذلك ، وإنما قال : « فعلنا كذا وكذا » ^(٣) ، فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالوجه والكفين [فانتفى إلى ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوجه والكفين ^(٤)] ، والدليل على ذلك : ما أفقني به عمار بعد النبي صلى الله عليه وسلم في القيم أنه قال : « الوجه والكفين » ففى هذا دلالة أنه ^(٥) أنتفى إلى ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم [فعلمه إلى الوجه والكفين ^(٤)] .

[قال : وسمعت أبا زرعة عبيد الله بن عبد الكريم يقول : لم أر بالبصرة أحفظ من هؤلاء الثلاثة : علي بن المديني ، وابن الشاذكوني ^(٦) ، وعمر بن علي الفلاس ^(٤)] .

(١) كلمة « هو » لم تذكر في هـ و هـ .

(٢) في م « مخالف » وضبط بالرفع ، وهو خطأ .

(٣) في ع و هـ و س « فعلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا » وما هنا هو الموافق لما في م و هـ و هـ .

(٤) الزيادة من ع .

(٥) في هـ و هـ « دلالة على أنه » .

(٦) « الشاذكوني » يفتح الشين والذال للمجهدين وبينهما ألف وبضم الكاف وفي آخره نون . قال السمعاني في الأنساب (ورقة ٣٢٤) : « هذه النسبة إلى شاذ كونة . قال أبو بكر بن مردويه الحافظ الأسبغاني في تاريخه : إنما قيل له الشاذكوني لأن أباه كان يهجر إلى اليمن ، وكان يبيع هذه اللصريات الكبار ، وتسمى شاذكونه ، فنسب إليها . والاشهور بهذه النسبة : أبو أيوب سليمان بن داود بن بشر بن زياد النخعي البصري ، المعروف باسم الشاذكوني ، من أهل البصرة ، كان حافظاً مكثراً ، جالس الأئمة والحفاظ ببغداد ، ثم خرج إلى إسبانيا فمكتها ، وانتشر حديثه بها . وله ترجمة في اللبزان ولبان اللبزان ، وقد تكلم فيه بعض العلماء وضموه من جهة صدقه ، =

[قال أبو زرعة : وَرَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا^(١)].

١٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى^(٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا

هَاشِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْقُرْمِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمَمِ ؟ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ
الْوُضُوءَ : (فَانْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ، وَقَالَ فِي التَّيْمَمِ :
(فَاْمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ) وَقَالَ : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
أَيْدِيَهُمَا) فَكَانَتِ السَّنَةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَّيْنِ ، لِأَنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ^(٣) ،
يَعْنِي التَّيْمَمَ^(٤) . »

ودافع عنه بعضهم ، ومات سنة ٢٣٤ ، وله ترجمة أيضاً في تاريخ إصبيان لأبي نعيم
(١ : ٣٣٣ - ٣٣٤) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢ : ٦٥ - ٦٦) .

(١) الزيادة من ع . ويؤيد صحة ثبوتها هنا أن الحفاظ نقلها في التهذيب عن الترمذی
باختصار في ترجمة الفلاس (٨ : ٨١) ، ثم وجدتها هي والزيادة التي قبلها ثابتان
في م في الباب (رقم ١١٤) بعد قول البخاری في السلام على الحديث (رقم ١٥١)
« أخطأ فيه محمد بن فضيل » . ولا موضع لهما هناك ولا مناسبة ، بل موضعها
المناسب هنا .

(٢) في نه « يحيى بن محمد » وهو خطأ ، فإنه « يحيى بن موسى البلخي » .
(٣) في م و ه و ك . « والكفين » بالجر . قال الشارح : « والظاهر أن يقول :
الكفان : لأنه خبره بطريق المطب ، إلا أن يقال . إنه بمحذوف المضاف وإبقاء جر
المضاف إليه على حاله ، أي : إنما هو مسح الوجه والكفين ، وهو قليل ، ولكنه وارد
كقراءة ابن جاز : (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة ، أي : عرض الآخرة ، أي متاعها
قاله أبو الطيب السندي » .

(٤) هذا الحديث من النوادر التي تستفاد من كتاب الترمذی وحده ، فإن لم أجده مروباً
في شيء من كتب السنة التي بين يدي ، ومنها مسند أحمد على سبعة ، ولم أجده أحد من
العلماء نقله أو تكلم عليه ، وهو حديث مرفوع حكماً ، لقول ابن عباس : « فكانت
السنة » ، والصحيح عند علماء الحديث أن قول الصحابي « من السنة كذا » : من
للمرفوع . وانظر تدريب الراوي (ص ٦٢) وشرحنا على ألفية السيوطي (ص ٢٣) =

قال أبو عيسى : « هذا حديث حسن غريب صحيح »^(١) .

١١١

[ما جاء^(٢)] في الرجل يقرأ القرآن على كل حال
 ما لم يكن جنباً^(٣)

١٤٦ - حديث^(٤) أبو سعيد [عبد الله بن سعيد^(٥)] الأشج حديثنا

= وفيه من الفوائد أنه لا يقل للسنن في التيمم ، واحتجاج لها باستنباط دقيق من القرآن ، وقد حكى القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه (١ : ٢٤١ - ٢٤٢) عن سماه « بعض الجهلة » أنه اعترض على هذا الاستنباط بقوله : « كيف نحمل عبادة على عقوبة ! » قال القاضي : « فجهله نظر إلى ظاهر الحال ، وخفى عليه في ذلك وجه التبخر في العلم ! » ثم قال : « فهذه إشارة حبر الأمة وترجمان القرآن : إن الله حدد الوضوء إلى المرفقين ، فوقفا عند تحديده ، وأطلق القول في اليدين [في التيمم] ، فحملناه على ظاهر مطلق اسم اليد ، وهو الكفان ، كما فعلنا في السرقة ، فهذا أخذ بالظاهر . لا قياس للعبادة على العقوبة » .

وقد روى ابن جرير في تفسيره (٥ : ٧٠) عن مكحول نحو هذا الاستنباط في التيمم ، ولم يذكر حديث ابن عباس .

(١) في هـ و ك « حسن صحيح غريب » وفي ج و ز « حسن صحيح » وفي م « حسن صحيح » وكتب بالهامش « غريب » وفوقها علامة التصحيح (ص) .

(٢) الزيادة من ب .

(٣) لم يذكر من العنوان إلا كلمة « باب » في ز و هـ و ك .

(٤) في ب « أخيراً » .

(٥) الزيادة من م و ب .

حفص بن غياث وعقبة بن خالد قالوا : حدثنا الأعمش وابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة^(١) عن علي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأنا^(٢) القرآن على كل حالٍ مالم يكن^(٣) جنباً^(٤) » . قال أبو عيسى : حديث علي [هذا^(٥)] حديث حسن صحيح^(٦) .

(١) سلمة : هنا يفتح السين المهملة وكسر اللام ..

(٢) في ع « يقرأ بنا » وهو خطأ .

(٣) في م « تكن » بالنون في أوله ، وهو خطأ أيضاً .

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٦٢٧ و ٦٢٩ و ٨٤٠ و ٨٠١١ و ١١٢٣ و

ج ١ ص ٨٣ و ٨٤ و ١٠٧ و ١٢٤ و ١٣٤) وأبو داود (١ : ٩٠ - ٩١)

والنسائي (١ : ٥٢) وابن ماجه (١ : ١٠٧) وابن الجارود (ص ٥٢ - ٥٣)

والحاكم (٤ : ١٠٧) .

(٥) الزيادة من ع و م .

(٦) الحديث صححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي ، وقال ابن الجارود بعد أن رواه من طريق

يحيى بن سعيد عن شعبة عن عمرو بن مرة : « قال يحيى : وكان شعبة يقول في هذا

الحديث : نمرق ونسكر . يعني : أن عبد الله بن سلمة كان كبير حيث أدركه عمرو » .

وقال في هون المعبود عن الحافظ المنذرى قال : « ذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى

عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخارى عن عمرو

ابن مرة : كان عبد الله يعني بن سلمة يحدثنا فنسرف ونسكر . وكان قد كبر ، لا يتابع

في حديثه . وذكر الإمام الشافعى رضى الله عنه هذا الحديث وقاله : لم يكن أهل الحديث

يشتبهون . قال البيهقى : ولما اتوقف الشافعى في ثبوت هذا الحديث لأن مسنده على

عبد الله بن سلمة الكوفى ، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة ،

ولما روى هذا الحديث بعد ما كبر .. قاله شعبة . هذا آخر كلامه . وذكر الخطابى

أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث علي هذا « ويضعف أمر

عبد الله بن سلمة » .

وعبد الله بن سلمة هذا قال المجلى : « تابعى ثقة » وقال يعقوب بن شيبة :

« ثقة ، يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة » . وقد توابع عبد الله =

وبه قال غير واحد من أهل العلم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .

قالوا : يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ .

وبه يقول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١١٢

باب

ما جاء في البول يُصِيبُ الْأَرْضَ

١٤٧ — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَا :

= ابن سلمة في معني حديثه هذا عن علي ، فارتفعت شبهة الخطأ عن روايته ، إذا كان سيء الحفظ في كبره كما قالوا .

فقد روى أحمد في المسند (رقم ٨٧٢ ج ١ ص ١١٠) : « حدثنا عائذ بن حبيب حدثني عامر بن السمط عن أبي الفريغ قال : أتى علي رضي الله عنه بوضوء ، فضمض واستنشق ثلاثا ، وغسل وجهه ثلاثا ، وغسل يديه وفراعيه ثلاثا ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ ثم قرأ شيئا من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس يجنب ، فأما الجنب فلا ، ولا آية . » وهذا إسناد صحيح جيد . عائذ بن حبيب أبو أحمد العباسي شيخ الإمام أحمد : ثقة ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الأثرم : « سمعت أحمد ذكره فأحسن الثناء عليه ، وقال : كان شيخا جليلا عاقلا » . ورواه ابن معين بالزائدة ورد عليه أبو زرعة بأنه صدوق في الحديث . وعاصم بن السمط — بكسر السين المهملة وإسكان الميم — : وثقه يحيى بن سعيد والنسائي وغيرهما . وأبو الفريغ — بفتح الفين المعجمة وكسر الراء وآخره فاء — : اسمه « عبيد الله بن خليفة الهمداني المرادي » ذكره ابن حبان في =

حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « دخل أعرابي المسجد ، والنبي صلى الله عليه وسلم جالس ، فسلم ، فقال : « دَخَلَ أَعْرَابِيَّ الْمَسْجِدَ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ ، فَصَلَّى ^(١) ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْحَنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا ، فَالتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَقَدْ تَحَجَّزْتَ وَاسِمًا ، فَلَمْ يَلْبَسْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَمْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَهْرَبُوا ^(٢) عَلَيْهِ سَجَلًا ^(٣) مِنْ مَاءٍ ، أَوْ دَلُّوا مِنْ مَاءٍ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّمَا يُعْتَمِرُ مُعْتَمِرِينَ وَلَمْ يُبْعَثُوا مُعْتَمِرِينَ ^(٤) » .

١٤٨ — قال سعيد : قال سفيان : وحدثني يحيى بن سعيد عن أنس بن مالك نحو هذا ^(٥) .

= الثقات ، وكان على شرطه على ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، تقبل متابعتة لغيره .

(١) كلمة « فصل » لم تذكر في م وهو خطأ ظاهر .
(٢) في النهاية : « الماء في : هراق : بدل من همزة : أراق ، يقال : أراق الماء يريقه ، وهراقه يهرقه ، بفتح الهاء ، هراقة . ويقال فيه : أهرقت الماء أهرقه إهرافا ، فيجمع بين البدل واللبدل » . وفي ذلك كلام طويل . ينظر في شرح القاموس مادة (هرق) .

(٣) السجل - بفتح السين المهملة وإسكان الجيم - : الدلو الملائى ماء ، ويجمع على سجال ، بكسر السين . قاله في النهاية . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : « الدلو مؤنثة ، والسجل يذكر » ، فإن لم يكن يها ماء فليست بسجل ، كما أن القدح لا يقال له كأس إلا إذا كان فيه ماء .

(٤) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٧٢٥٤ ج ٢ ص ٢٣٩) عن سفيان بن عيينة عن الزهري . ونسبه في المتن (١ : ٥١ . من نيل الأوطار) للجماعة إلا مسلما .

(٥) حديث أنس رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (١ : ٥٣) .

[قال^(١)] : وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ،
ووائلة^(٢) بن الأسقع .

قال أبو عيسى : [و^(٣)] هذا حديث [حسن^(٤)] صحيح .
والعمل على هذا عند بعض^(٥) أهل العلم . وهو قول أحد ، وإسحق .
وقد روى يونس هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
عن أبي هريرة^(٦) .

[آخر كتاب الوضوء^(٧)]

-
- (١) الزيادة من ع .
(٢) « وائلة » بالناء الثلاثة ، وفي بعض الطبقات حمل بالهمزة بدل الناء ، وهو تصحيف
شنيع .
(٣) الزيادة من م و س .
(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .
(٥) كلمة « بعض » لم تذكر في ع .
(٦) رواه أحمد (رقم ٧٧٨٦ و ٧٧٨٧ ج ٢ ص ٢٨٢) من طريق معمر بن طريق
يونس كلاهما عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة .
(٧) الزيادة من س .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَبْوَابُ الصَّلَاةِ

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١)

١١٣

بَابُ

مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

[عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)]

١٤٩- حَدَّثَنَا هَنَّادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٣)] حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّعَادِ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ، وَهُوَ^(٤)

(١) كذا في ع ولم تذكر البسملة والعنوان في س و[ما ذكرنا بهامشها نقلا عن بعض

الفسخ . وفي هـ و هـ و هـ ذكر العنوان أولا والبسملة ثانياً . وفي س لم تذكر

البسملة وكتب العنوان « كتاب الصلاة » .

(٢) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ . وفي هـ « عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم » .

(٣) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ و هـ .

(٤) كلمة « وهو » لم تذكر في ع .

ابن عباد بن خنيفة^(١)، أخبرني نافع بن جبيرة بن مطعم^(٢) قال: أخبرني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أُمِّي جَبْرِيلُ [عليه السلام]^(٣)» عند البيت مرتين، فصلّى الظهر في الأولى منهما حين كان النّوى، ومثل الشّراك^(٤)، ثمّ صلى العصر حين كان كل شيءٍ مثل ظلّه^(٥)، ثمّ صلى المغرب حين وجبت الشمس^(٦) وأفطر الصّائم، ثمّ صلى العشاء حين غاب الشفق، ثمّ صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطّعام على الصّائم وصلى المرّة الثّانية الظهر حين كان ظلّ كل شيءٍ مثله^(٧)، لوقت العصر بالأمس، ثمّ صلى العصر حين كان ظلّ كل شيءٍ مثله، ثمّ صلى للمغرب لوقته الأوّل، ثمّ صلى العشاء الآخرة^(٨) حين ذهب ثلث الليل، ثمّ صلى

(١) «عباد» بفتح العين المهملة وتشديد الباء الواحدة، و«حنيفة» بضم الحاء المهملة. وحكيم بن حكيم هذا ثقة. ووقعه الذهلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وصححه أيضاً الترمذي وابن خزيمة وغيرهما.

(٢) «جبيرة» بضم الجيم، أو «مطعم» بضم الميم وكسر العين المهملة.

(٣) الزيادة من م و ب.

(٤) النّوى: ظل الشمس بعد الزوال، سمي بذلك لأنه ينفذ، أي يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق. والعشراك: قال ابن الأثير في النهاية: «أحد سيور النعل التي تكون على وجهها، وقدره هنا ليس على معنى التعديد، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل، وكان حينئذ بمكة هذا القدر. والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وإنما يبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل، فإذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق السكينة: لم ير لشيء من جوانبها ظل، فكل بلد يكون أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر، وكل ما بعد عنهما إلى جهة الشمال يكون الظل أطول».

(٥) في ب «حين كان ظل كل شيء مثله» وكذلك في م ولكن فيها «صار» بدل «كان».

(٦) أصل الوجوب: السقوط والوقوع. ومنه «وجبت الشمس وجبا» بفتح الواو وإسكان الجيم - ووجوباً أي غابت، كأنها سقطت مع الغيب.

(٧) كلمة «كل» سقطت من ح خطأ.

(٨) في ح و هـ «الآخرة».

الصَّبْحَ حِينَ أَسْقَرَتِ الْأَرْضُ ، ثُمَّ الْفَتَّ إِلَى جَبْرِيلَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا
وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ^(١) ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ ^(٢) الْوَقْتَيْنِ ^(٣) .

(١) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٢٥٧ - ٢٥٨) : « قوله : هذا وقت الأنبياء قبلك : يفترق إلى بيان المراد به ، فإن ظاهره يوم أن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبله من الأنبياء ، فهل الأمر كذلك أم لا ؟ والوجه فيه أن نقول والله الموفق : ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريلاً قال له ذلك ، والمعنى فيه : هذا وقتك الم شروع لك ، يعني الوقت الموسع المحدود بطرفين : الأول والآخر ، وقوله : ووقت الأنبياء قبلك : يعني ومثله وقت الأنبياء قبلك ، أي كانت صلواتهم واسعة الوقت وذات طرفين مثل هذا ، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا المقاييس إلا لهذه الأمة خاصة . وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها » .

(٢) كلمة « هذين » لم تذكر في ح .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند عن عبد الرزاق وعن أبي نعيم : كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحرث بن عبيد (رقم ٣٠٨١ و ٣٠٨٢ ج ١ ص ٢٣٣) ، ورواه مختصره عن وكيع عن سفيان (رقم ٣٣٢٢ ج ١ ص ٣٥٤) . ورواه أبو داود (١ : ١٥٠ - ١٥١) عن مسدد عن يحيى عن سفيان . ورواه ابن الجارود (ص ٧٧ - ٧٩) عن أحمد بن يوسف عن عبد الرزاق عن سفيان ، وعن محمد بن يحيى عن أبي نعيم ومحمد بن يوسف كلاهما عن سفيان . ورواه الحاكم أيضاً (١ : ١٩٣) من طريق سفيان ومن طريق عبد العزيز بن محمد كلاهما عن عبد الرحمن بن الحرث . وسفيان في هذه الأسانيد هو الثوري ، وعبد العزيز في إسناد الحاكم هو الدراوردي . ونسبه في التلخيص (ص ٦٤) للشافعي وابن خزيمة والدارقطني ، ونقل تصحيحه عن ابن عبد البر . وصححه القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي (١ : ٢٥٠ - ٢٥١) ، ورواه بإسناده من طريق البخاري في غير الصحيح . وقال : « ورواه حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير ، لاسيما وأصل الحديث صحيح في صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما هذه الرواية تفسير مجمل ولا يوضح مشكل » .

وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١١٦) : « وعبد الرحمن بن الحرث هذا - يعني ابن عباس - أربعة - تكلم فيه أحمد ، وقال : متروك الحديث ، هكذا حكاها ابن الجوزي في الضعفاء ، وإليه النسائي وابن معين وأبو حاتم الرازي ، ووثقه ابن سعد وابن حبان . قال في الإمام : ورواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه . وقال ابن عبد البر في التمهيد : وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له ، ورواه =

قال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي هريرة ، وبريدة ، وأبي موسى ، وأبي مسعود [الأنصاري ^(١)] وأبي سعيد ، وجابر ، وعمر بن حزم ، والبراء ، وأنس .

١٥٠ — أخبرني ^(٢) أحمد بن محمد بن موسى أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا ^(٣) حسين ^(٤) بن علي بن حسين أخبرني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أمني جبريل » فذكر نحوه حديث ابن عباس بمعناه ^(٥) ، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس ^(٦) » .

= كلهم مشهورون بالعلم ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحارث بإسناده ، وأخرجه أيضاً عن العمري عن عمر بن قافع بن جبر بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه . قال الشيخ : وكأنه اكتفى بشهرة العلم مع عدم الجرح الثابت . وأكد هذه الرواية بتأنيده ابن أبي سبرة عن عبد الرحمن ، ومتابعة العمري عن عمر بن قافع بن جبر بن مطعم عن أبيه ، وهي متابعة حسنة . انتهى كلامه .

وقال الزيلعي أيضاً أن ابن حبان رواه في صحيحه .

(١) الزيادة من ع .

(٢) في ع و ه و ه و ه « حدثنا » بدل « أخبرني » .

(٣) في ع و ه و ه و ه و ه « أخبرني » .

(٤) في ع « الحسين » . وحسين هذا هو ابن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

ويقال له « حسين الأسفر » وثقه النسائي وابن حبان .

(٥) في ع « فذكر نحوه هذا حديث ابن عباس بمعناه » وزيادة كلمة « هذا » غير جيدة .

(٦) حديث وهب بن كيسان عن جابر رواه أحمد في المسند (رقم ١٤٥٩٠ ج ٣ ص ٣٣٠ -

٣٣١) عن يحيى بن آدم . ورواه النسائي (١ : ٩١ - ٩٢) عن سويد بن نصر .

والحاكم (١ : ١٩٥ - ١٩٦) من طريق عبدان بن عثمان : كلهم عن عبد الله

ابن المبارك .

ولفظه في مسند أحمد : « عن جابر بن عبد الله ، وهو الأنصاري : أن النبي صلى الله

عليه وسلم جاءه جبريل ، فقال : ثم صلى ، فصلى الظهر حين زالت الشمس ، ثم جاءه =

قال أبو عيسى: [هذا حديث حسن صحيح غريب^(١)].

[و^(٢)] حديث ابن عباس حديث حسن [صحيح^(٣)].

وقال محمد: أصبح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

= العصر ، فقال : قم فصله . فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، أو قال : صار ظله مثله ، ثم جاء المغرب ، فقال : قم فصله ، فصلى حين وجبت الشمس ، ثم جاءه المشاء ، فقال : قم فصله ، فصلى حين غاب الشفق ، ثم جاء الفجر ، فقال : قم فصله ، فصلى حين برق الفجر ، أو قال : حين سطع الفجر ، ثم جاءه من الغد للظهر ، فقال : قم فصله ، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه العصر ، فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه ، ثم جاء للشاء حين ذهب نصف الليل ، أو قال : ثلث الليل ، فصلى المشاء ثم جاءه للفجر حين أسفر جداً ، فقال : قم فصله ، فصلى الفجر ، ثم قال : ما بين هذين وقت .

قال الحاكم : « هذا حديث صحيح مشهور من حديث عبد الله بن المبارك ، والشيخان لم يخرجاه لقلة حديث الحسين بن علي الأصغر » ووافقه الذهبي .

(١) الزيادة من ج . وهي زيادة جيدة ، لأن حذفها إسقاط لفائدة الكلام على حديث وهب بن كيسان عن جابر ، وهو حديث صحيح ، كما صححه الحاكم والذهبي ، وقد وصف الترمذی له بأنه « غريب » : نظر ، لأنه سيذكر من رواه عن جابر غيره وهب ، وبذلك لا يكون غريباً .

(٢) الزيادة من ج .

(٣) الزيادة من ج ومن نسخة بهامش س . وهي زيادة جيدة أيضاً ، إذ هي تدل على تصحيح الترمذی لحديث ابن عباس ، وإن خالف في ذلك بعضهم . نعم قد أقل المجد بن تيمية في المنتقى في الكلام عليه أن الترمذی قال : « هذا حديث حسن » . انظر نيل الأوطار (١ : ٣٨١) وكذلك في نسخة عتيقة بخطوطه من المنتقى ، ولكن يعارضه أن الزيلعي نقل في نصب الراية (١ : ١١٦) أن الترمذی قال : « حديث حسن صحيح » .

فيظهر أن النسخ القديمة من الترمذی فيها اختلاف : بعضها فيه التحسين فقط ، وبعضها فيه التحسين والتصحيح ، والحديث صحيح بكل حال .

قال : وحديثُ جابرٍ في المواثيقِ قد رواه عطاء بنُ أبي رباحٍ وعمرو
ابنُ دينارٍ وأبو الزُّبَيْرِ عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) .

١١٤

[باب]

[مِنْهُ ^(٢)]

١٥١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ^(٣) عن الأعمش عن
أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ
لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وَآخِرَ
وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ ^(٤) الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ

(١) لم أجده من هذه الروايات إلا رواية عطاء بن أبي رباح ، فرواه أحمد في المسند (رقم
١٤٨٤٦ ج ٣ ص ٣٥١ - ٣٥٢) من طريق سليمان بن موسى عن عطاء . ورواه
النسائي (١ : ٨٩) من طريق قدامة بن شهاب . والحاكم (١ : ١٩٦) والبيهقي
(١ : ٣٦٨ - ٣٦٩) من طريق عمرو بن بشر الحارثي : كلاهما عن برد بن سنان
عن عطاء .

(٢) العنوان زيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) « فضيل » بالصغير ، وفي م و ب « محمد بن الفضل » وهو خطأ ، بل هو محمد
ابن فضيل بن غزوان الضبي .

(٤) كلمة « صلاة » لم تذكر في ع .

وَقْتُهَا ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفَرُ الشَّمْسُ ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ
تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ ^(١) ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ
الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأَفُقُ ^(٢) ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ
الْأَيْلُ ، وَإِنْ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ ، وَإِنْ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ
تَطْلُعُ الشَّمْسُ ^(٣) .

[قال ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

قَالَ أَبُو عِيْسَى ^(٥) : [وَ ^(٦)] سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : حَدِيثُ الْأَعْمَشِ عَنْ
مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيتِ : أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، وَحَدِيثُ
مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ ، أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ^(٧) .

حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ [أَبِي إِسْحَاقَ ^(٨)] الْهَزَارِيُّ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : كَانَ يُقَالُ : إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ؛ فَذَكَرَ
نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ^(٩) .

(١) كَذَا فِي م وَ ن ه و س ، وَوَضَعَ فَوْقَهُ فِي م عَلَامَةُ الصَّحَةِ (صَح) وَهُوَ الْمَوْفَقُ

لِمَا فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَسَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ . وَفِي ع وَ ه و ك « الشَّقَقُ » وَالْمُرَادُ وَاحِدٌ .

(٢) فِي ع « الشَّقَقُ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي سَائِرِ الْأَصُولِ .

(٣) سَيَأْتِي السَّلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ م وَ س .

(٥) قَوْلُهُ « قَالَ أَبُو عِيْسَى » لَمْ يَذْكُرْ فِي ن ه .

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ م وَ ن ه و س .

(٧) فِي ن ه و ه و ك « الْفَضِيلُ » بِزِيَادَةِ « أَل » .

(٨) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَ ن ه و ه و ك .

(٩) حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمُ ٧١٧٢ ج ٧ ص

٢٣٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ بِإِسْنَادِهِ . وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ (١ : ٢٧٥ - ٣٧٦)

وَابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ (٣ : ١٦٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَضِيلٍ .

= وأراد الترمذى برواية أثر مجاهد أن يذكر لإسناده ليدل على الرواية التي رآها البخارى صوابا وهي أن هذا الحديث موقوف من كلام مجاهد .

وكذلك فعل البيهقى ، فقد روى هذا الأثر بإسناده من طريق زائدة عن الأعمش عن مجاهد ، ثم قال : « وكذلك رواه أبو إسحق إبراهيم بن محمد الفزارى وأبو زيد عيسى بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد » .

ولم ينفرد البخارى بتعليل حديث ابن فضيل المرفوع بأثر مجاهد الموقوف ، فقد نقل ابن أبي حاتم في العلل (رقم ٢٧٣ ج ١ ص ١٠١) عن أبيه أنه قال : « هذا خطأ ، وهم فيه ابن فضيل ، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد ، قوله » .

ونقل البيهقى عن العباس بن محمد الدوري قال : « سمعت يحيى بن معين يضعف حديث محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، أحسب يحيى يريد : إن الصلاة أولا وآخرأ ، وقال : إنما يروى عن الأعمش عن مجاهد » .

وهذا التعليل منهم خطأ ، لأن محمد بن فضيل ثقة حافظ ، قال ابن المدينى : « كان ثقة ثباتا في الحديث » ولم يظعن فيه أحدا لا يرميه بالتشيع ، وليست هذه التهمة بما يؤثر في حفظه وثبته .

وقد رد ابن حزم هذا التعليل وقال : « وما يضر إسناده من أسند لإيقاف من أوقف » .

ونقل الزيلعى في نصب الراية (١ : ١٢٠ - ١٢١) عن ابن الجوزى أنه قال في التحقيق : « ابن فضيل ثقة ، يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسلأ ، ومن أبي صالح مستندا » .

ونقل أيضا عن ابن القطان قال : « ولا يبعد أن يكون عند الأعمش طريقان : أحدهما مرسلأ ، والأخرى مرفوعة ، والذي رفعه صدوق من أهل العلم ، وثقه ابن معين ، وهو محمد بن فضيل » .

والذى أختاره أن الرواية المرسلأ أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ، ولا تكون تمليلا لها أصلا .

١١٥

[باب]

[منه^(١)]١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مَنِيعٍ^(٢) وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ^(٣)

وَأَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى ، اللَّعْنَى وَاحِدٌ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ
الْأَزْرَقُ عَنْ سَفْيَانَ [الثَّوْرِيِّ^(٤)] عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَرِيذَةَ^(٥)
عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟
فَقَالَ : أَقِمَّ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِإِلَالَةٍ فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ
بَيَاضُهُ مُرْتَفِعَةٌ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْغَدِ فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَهُ
بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ^(٦) أَنْ يُبِيرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ
وَقْتِهَا فَوَفَّى مَا كَانَتْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ ،

(١) العنوان زيادة من م .

(٢) « منيع » بفتح الميم .

(٣) « الصباح » بتشديد الباء الموحدة وآخره جاء مهملة . وفي هـ و ك « صباح » بدون « آل » و « البزاز » بزاي ثم راء .

(٤) الزيادة من م و هـ و س .

(٥) « بريذة » بالباء الموحدة والتصغير ، وهو صحابي معروف ، وهو ابن الحصب - بالخاء . والصاد المهملين مضمراً - الأسلمي .

(٦) « أنعم » : أي أفضل وزاد ، قال في النهاية : « أي أطال الإبراد وآخر الصلاة ، ومنه قولهم : أنعم النظر في الشيء » : إذا أطال التفكير فيه .

ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ . ثُمَّ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : أَنَا ، فَقَالَ : مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ^(١) صحيح .
[قال ^(٢)] : وقد رواه شعبة عن علقمة بن مرثد أيضاً ^(٣) .

١١٦

باب

ما جاء في التَّغْلِيسِ ^(٤) بالفجر

١٥٣ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ^(٥) قَالَ : وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَنْ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ

(١) قوله « غريب » لم يذكر في له .

(٢) الزيادة من م و ه و س .

(٣) الحديث رواه أحمد في المسند (٥ : ٣٤٩) عن إسحق بن يوسف الأزرق . ورواه مسلم (١ : ١٧١) وابن الجارود (م ٧٩ — ٨٠) كلاماً من طريق الأزرق أيضاً . ورواه النسائي (١ : ٩٠) من طريق محمد بن يزيد عن الثوري . ورواه ابن ماجه (١ : ١١٨) من طريق الأزرق ومحمد ماً .

وأما رواية شعبة التي أشار إليها الترمذي فإنها في صحيح مسلم (١ : ١٧١) .

(٤) ع « بالتغليس » وهو خطأ . والتغليس : التكبير في الفليس — بالعين المعجمة واللام المفتوحين — وهو ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح .

(٥) هنا في ه و ه زيادة حرف ح إشارة إلى تحويل المسند .

(٦) في ع « مالك بن أنس » .

قالت: « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ ^(١) النساء ، قال الأنصاري : فَيَمُرُّ ^(٢) النساء مُتَلَفَّاتٍ بِمِرْطَاهِنَّ مَا يُعْرِفُنَّ مِنَ الْفَلَسِ » وقال قتيبة : « مُتَلَفَّاتٍ ^(٣) » .
 [قال ^(٤)] : وفي الباب عن ابن عمر ، وأنس ، وقيلة بنت ^(٥) مخزومة .
 قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

(١) في نه « فتصرف » . وما هنا هو الذي في الموطأ .

(٢) في ع و ه و ه و ك « فتمر » .

(٣) المروط : جمع مرط ، بكسر الميم وإسكان الراء ، وهو كساء يكون من صوف أو خز ، و « متلفعات » بقاء بعد ما عين مهملة : هو ، بمعنى « متلفعات » بقاءين . قال ابن الأثير : « أي متلفعات بأكتفيتين ، والقناع ثوب يحل به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، وتلفع بالثوب : إذا اشتمل به » .

ورواية الموطأ « متلفعات » يالعين . وقال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : رواية يحيى بقاءين ، وتسمه جماعة ، ورواه كثير منهم بقاء ثم عين مهملة . وعزاه القاضي عياض لأكثر رواة الموطأ » .

والحديث في الموطأ (١ : ٢٠ — ٢٢) . وأخرجه أحد أصحاب السكك السنة ، كما في المنتقى (١ : ٢٠) من نيل الأوطار .

(٤) الزيادة من م و س .

(٥) في ه و ك « ابنة » .

(٦) « قيلة » بنوع القاف واللام وبينهما ياء تحية مثناة ساكنة ، و « مخزومة » مفتوح الميم والراء وبينهما خاء معجمة ساكنة : وقيلة هذه صحابة تيمية من بني النضر ، لها ترجمة في التهذيب والإصابة (٨ : ١٧١ — ١٧٣) وطبقات ابن سعد (٨ : ٢٢٨) . وحديثها في قصة طويلة ، ذكرها ابن حجر في الإصابة ، وأسمها للطبراني وابن منده ، ونقل عن ابن عبد البر قال : « هو حديث طويل أفصح حسن ، وقد شرحه أهل العلم بالغريب » .

وموضع الشاهد منه قولها في حكاية رحلتها إلى المدينة : « حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالناس صلاة الغداة ، قد أقيمت حين شق » .

[وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة نحوه ^(١)] .
 وهو الذي اختاره غيره واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، ومن بعدهم من التابعين .
 وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : يَسْتَحِبُّونَ التَّغْلِيصَ
 بصلاة الفجر .

١١٧

باب

ما جاء في الإسفار بالفجر

١٥٤ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ [هو ابن سليمان ^(٢)] عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عُمَرَ بن قَتَادَةَ عن محمود بن أَبِيهِ عن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ^(٣) قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ ، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ » .

== الفجر ، والنجوم شابكة في السماء ، والرجال لا تكاد تعارف مع ظلمة الليل ، فصفت مع الرجال ، وأنا امرأة حديثة عهد بالجاهلية ، فقال لي الرجل الذي يأتي من الصف : امرأة أنت أم رجل ؟ فقلت : لا ، بل امرأة ، فقال : إنك كدت تفتنيني ، فصرخ ورواه في النساء « إلى آخر الحديث .

(١) الزيادة من ع . وهي زيادة جيدة ، ورواية الزهري عن عروة في الصحيحين وغيرهما . فقد رواه الزهري عن عروة وعن عمرة كلاهما عن عائشة والروایتان صحيحتان .

(٢) الزيادة من م و س . وفي ع « عبد بن سليمان » .

(٣) « خديج » بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة وآخره جيم .

[قال^(١)] : وقد روى شعبة والثوري هذا الحديث عن محمد بن إسحق .
 [قال^(٢)] ورواه محمد بن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة^(٣) .
 [قال^(٤)] : وفي الباب من أبي برزّة^(٥) [الأسلمی^(٦)] ،
 وجابر ، وبلال .
 قال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن [صحيح^(٧)] .
 وقد رأى^(٨) غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم والتابعين الإسناد بصلة الفجر .
 وبه يقول سفيان الثوري .

- (١) الزيادة من م و ب .
 (٢) يعني أن عبدة لم ينفرد بروايته عن ابن إسحق ، بل تابعه شعبة والثوري ، وأن ابن
 إسحق لم ينفرد بروايته عن عاصم بن عمر بن قتادة ، بل تابعه ابن عجلان ، والحديث رواه
 الطيالسي (رقم ٩٥٩) والداري (٢٧٧ : ١) وأحمد (٤٦٥ : ٣) و ٤ : ١٤٠ .
 و ١٤٢ و ١٤٣) وأبو داود (١ : ١٦٢ — ١٦٣) والنسائي (١ : ٩٤)
 وابن ماجه (١ : ١١٩) والبيهقي (١ : ٢٧٧) والطحاوي في معاني الآثار
 (١ : ١٠٥ — ١٠٨) . من هذه الطرق التي ذكرها الترمذی ، ومن غيرها ، ونسبه
 الحافظ في التلخيص (ص ٦٨) للطبراني وابن خبان .
 (٣) الزيادة من م و ب ، وفيه « قال أبو عيسى » .
 (٤) « برزّة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وتفتح الزاي . وفي م « بردة »
 وهو خطأ .
 (٥) الزيادة من م .
 (٦) الزيادة من م و ب و هـ و هـ و ل . وهي زيادة صحيحة ثابتة . فإن كل
 من حكى كلام الترمذی في هذا الحديث حكاه هكذا ، منهم المجدد بن تيمية في المنقح
 (١ : ٤٢٢) والزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٣) وابن التركاني في الجوهر النقي
 (١ : ٤٥٨ من سنن البيهقي) والمذنب في حكاية عنه في عون المعبود (١ : ١٦٢) .
 (٧) في م « روى » وهو خطأ .

وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار : أن يَضِحَ (١) الفجرُ فلا يُشَكَّ فيه ، ولم يَرَوْا أنَّ معنى الإسفار تأخيرُ الصلاة (٢) .

(١) « يَضِح » بفتح الياء وكسر الصاد المعجمة وآخره حاء مهملة : مضارع « وضع » يقال : وضع الفجر يضح : إذا أضاء ، وفي « يضيء » وهو خطأ مخالف لظاهر الأصول ، وقد نقل ابن حجر في التلخيص (ص ٦٨) عبارة الترمذي كما هنا ، وشرح الكلمة بما شرحناها به .

(٢) قد حاول بعض العلماء تضعيف حديث رافع بن خديج ، لظنهم أنه يعارض الأمر بالإسفار ، فلم يحسنوا في ذلك ، إذ هو حديث صحيح ، وحاول بعضهم الجمع بينهما ، كما نقل الترمذي هنا عن هؤلاء الأئمة الثلاثة ، وكما فعل الخطابي في المعالم (١ : ١٣٣) .
ونقل الشارح هنا بعض أقوال العلماء في التأول للجمع بين الحديثين ، ثم قال (١ : ١٤٥) :

« أسلم الأجوبة وأولاهما ما قال الحافظ ابن القيم في إعلام المولعين ، بعد ذكر حديث رافع بن خديج ما نقله : وهذا بعد ثبوته لأنما المراد به الإسفار دواماً ، لا ابتداء ، فيدخل فيها مفلاً ، ويخرج مسفراً ، كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم ، بقوله موافق لفعله ، لا مناقض له ، وكيف يظن به الواطية على فعل ما الأجر الأعظم في خلاله ؟ انتهى كلام ابن القيم ، وهذا هو الذي اختاره الطحاوي في شرح الآثار ، وقد بسط الكلام فيه ، وقال في آخره : قالذي يلغى الدخول في الفجر في وقت التنفيس ، والمخرج منها في وقت الإسفار ، على موافقة ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن . انتهى كلام الطحاوي » .

١١٨

باب

ما جاء في التعجيل بالظهور^(١)

١٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَادُ [بْنُ السَّرِيِّ^(٢)] حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ

سَفْيَانَ^(٣) عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

« مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَا مِنْ عُمَرَ^(٤) » .

[قال^(٥)] : وفي الباب عن جابر [بن عبد الله^(٦)] ، وخباب ،

وأبي بَرَزَةَ ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأنس ، وجابر بن سمرّة .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن^(٧) .

(١) في س و م ذكر في أول الباب الحديث الآتي (رقم ١٥٦) ، ثم كرر في س

مرة أخرى في آخر الباب . وقد اتبعنا هنا سائر الأصول .

(٢) للزيادة من س و س .

(٣) سفیان : هو الثوري .

(٤) قال يحيى بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قول ، وإنما

كان يقال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر وعمر - : ليسلم أن

النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو عليها » . نقله الخطابي في معالم السنن (١ :

١٣٢ - ١٣٣) .

(٥) الزيادة من م و ه و س .

(٦) الزيادة من م و ه و ه و ه و ه ونسخة في ح .

(٧) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (٦ : ١٣٥) عن وكيع ، ورواه الطحاوي

في معاني الآثار (١ : ١٠٩) من طريقين عن سفیان الثوري عن حكيم بن جبير =

وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

قال علي [بن المدني ^(١)] : قال يحيى بن سعيد : وقد تكلم شعبه في

= عن إبراهيم ، ورواه أيضا البيهقي في السنن (١ : ٤٣٦) من طريق سفيان أيضا
عن حكيم .

وهو حديث صحيح ، وإنما حسنه الترمذي فقط لمكان حكيم بن جبير فيه وتوهم أنه
انفرد به ، وسيأتي الكلام على حكيم ، ومع ذلك فإنه لم ينفرد به ، فقد قال البيهقي :
« هكذا رواه الجماعة عن سفيان الثوري ، ورواه إسحق الأزرق عن سفيان عن
منصور عن إبراهيم » . ثم رواه بإسناده من طريق أبي عبد الرحمن الأذري - يفتح
الهمزة ولمكان الدال المعجمة وفتح الراء وبعدها ميم - عن إسحق بن يوسف الأزرق
وقال : « فذكره بنحوه دون قوله : ما استثنى أباهما ولا عمر ، وهو وهم والصواب
رواية الجماعة ، قاله ابن حنبل وغيره ، وقد رواه إسحق مرة على الصواب » .

ورواية إسحق التي يشهر لإيها البيهقي رواها أحمد في المسند (٦ : ٢١٥ - ٢١٦)
عن إسحق عن سفيان عن حكيم بن جبير . ويريد البيهقي بذلك أن يسلل الرواية
الأخرى التي رواها إسحق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم . وأيس ذلك بطلان ،
لأن إسحق بن يوسف الأزرق ثقة مأمون ، فروايته الحديث على الوجهين : مرة عن
سفيان عن حكيم بن جبير عن إبراهيم ، ومرة عن سفيان عن منصور عن إبراهيم - :
دليل على أن الحديث عنده عن سفيان عن الراويين ؛ وبذلك يرتفع توهم الخطأ من حكيم
بن جبير ، وثوقه بصحة الحديث .

قاعدة : لفظ الحديث في المسند من رواية وكيع : « ما رأيت أحداً كان أشد تعجيلاً
لظهور من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر » وهو مقارب لما رواه
الترمذي هنا وموافق له في المعنى . ولفظه عند البيهقي والطحاوي : « ما استثنى أباهما
ولا عمر » . والذي أرجحه هو رواية أحمد والترمذي ، لأنها من رواية وكيع ،
وناهيك به في الحفظ والتثبت .

(١) الزيادة من م و ح و س .

حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى ^(١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُفْنِيهِ ^(٢) » .

قال يحيى : وروى له سفيان وزائدة ، ولم يروي بحديثه بألفاً .

قال محمد : وقد روى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تمجيد الظاهر ^(٣) .

١٥٦ - حدثنا الحسن بن علي الخلوائي أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا

معمّر عن الزهري قال : أخبرني أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهري حين زالت الشمس » .

(١) في ج « رواه » .

(٢) سيأتي هذا الحديث في الترمذي في « باب من تحمل له الزكاة » (ج ١ ص ١٢٦ من طبعة بولاق ، وج ٢ ص ١٩ من شرح المباركغوري) .

(٣) أما حكيم بن جبير فقد تخبر الله في توثيقه ، وإن ضعفه شعبة وغيره ، وإنما تكلم فيه شعبة وترك الرواية عنه من أجل حديث ابن مسعود في سؤال الناس ، وقد قال الترمذي هناك (١ : ٢٢٦ طبعة بولاق) : « وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث » ثم رواه عن محمود بن غيلان عن يحيى بن آدم : « حدثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا الحديث ؟ فقال له سفيان : وما لحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : نعم . قال سفيان : سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد » . فهذا سفيان الثوري يشكر على شعبة تركه لحديث حكيم ، ويؤكد إنكاره بأن زبيدا روى الحديث كروايته ، فلم يرق ذلك وجها لترك الرواية عن حكيم . وقد وثقه أيضا أبو زرعة ، فقل في التهذيب عن ابن أبي حاتم قال : سألت أبا زرعة عنه ؟ فقال : في رأيه شيء ، قلت : ماعله ! قال : الصدق إن شاء الله . ورأيه الذي يشير إليه أبو زرعة : أنه كان شيعيا ، وليس هذا سببا لإجرح إذا كان الراوى من أهل الصدق .

[قال أبو عيسى^(١)] : هذا حديث صحيح^(٢). [وهو أحسن حديث في هذا الباب^(٣)] [وفي الباب عن جابر^(٤)].

١١٩.

باب

ما جاء في تأخير الظهر في شدة الحر

١٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ^(٥) إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ ^(٦) » .

(١) الزيادة من ع . وفي م « قال : وهذا » .

(٢) في م « حسن صحيح » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) الزيادة من م و ع . وهي زيادة لا لزوم لها بعد أن ذكر فيما مضى من روى عنهم في الباب ، ولولا أنها في نسختين صحيحين لما أثبتناها . وحديث أنس هذا قال الدارق : « أخرجه البخاري بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر . الحديث » .

(٥) في م « بالظهر » بدل « عن الصلاة » وهو مخالف لسائر الأصول ، ولجميع الروايات في هذا الحديث ، وإن كان المراد بهذه الصلاة الظهر ، كما هو واضح ، وكما ورد في حديث أبي سعيد عند البخاري بلفظ « أبردوا بالظهر » .

(٦) الحديث نسبة المجد بن تيمية في المنتقى لأحد وأصحاب الكتب الستة . واغفل نيل الأوطار (١ : ٣٨٤) .

قال : الخطابي في المعالم (١ : ١٢٨ - ١٢٩) : « معنى الإبراد في هذا =

[قال^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيد ، وابن ذرّ ، وابن عمر ، والخيرة ،
والقاسم بن صفوان عن أبيه^(٢) ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وأنس .
[قال^(٣)] : ورؤي عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ،
ولا يصح^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
وقد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر في شدة الحر .
وهو قول ابن المبارك ، وأحمد ، وإسحق .
قال^(٥) الشافعي : إنما الإبرادُ بصلاة الظهر إذا كان مسجداً^(٦) .

= الحديث انفكسار شدة حر الظهيرة . وقال محمد بن كعب القرظي : نحن نكون في
السفر ، فإذا قامت الآفياء ، وهبت الأرواح قالوا : أبردم فالرواح . . . وقوله
عليه الصلاة والسلام : فيح جهنم ، معناه : سطوع حرها وانتشاره ، وأصله في
كلامهم : السعة والانتشار ، ومنه قولهم مكان أفيح ، أي واسع ، وأرض فيحاء ، أي
واسعة . ومعنى الكلام يحتمل وجهين : أحدهما : أن شدة الحر في الصيف من
وهج جهنم في الحقيقة ، وروى : إن الله تعالى أذن لجهنم في نقيض ، نفس في الصيف
ونفس في الشتاء ، فأشد ماتجدونه من الحر في الصيف فهو من نفسها ، وأشد ماتجدونه
من البرد في الشتاء فهو منها . والوجه الآخر : أن هذا الكلام إنما خرج مخرج التخييل
والتقريب ، أي كأنه نار جهنم ، فاحذروها واجتنبوا ضررها .

(١) الزيادة من م و ع و س .
(٢) أبوه هو صفوان بن محزمة القرشي الزهري ، وحديثه نسبة ابن حجر في الإصابة (٣ :
٢٤٩) لأحمد والحاكم ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٦) للطبراني
في الكبير .

(٣) الزيادة من ح .
(٤) ما روى عن عمر ذكره الهيثمي في المجمع (١ : ٣٠٦) ونسبه إلى أبي بلى والبراء .
وقال : « فيه محمد بن الحسن بن زبالة ، نسب إلى وضع الحديث » .

(٥) في م و ه و د . وقال . . .

(٦) في م . السجد . . .

أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ ، فَأَمَّا الْمَصْلَى وَحْدَهُ وَالَّذِي يَصَلِّي فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ : فَالَّذِي أَحْبَبَ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ^(١) .

قال أبو عيسى : وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوَّلَى وَأَشْبَهُ بِالْآتِبَاعِ .

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرِّخْصَةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ وَالشَّقَّةِ^(٢) عَلَى النَّاسِ - : فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ .

قال أبو ذَرٍّ : « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَأَذَّنَ بِإِلَالِ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بِلَالُ أَبْرِدْهُمْ أَبْرِدْ » .

فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ : لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى ، لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ .

١٥٨ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ [الطَّيَالِسِيُّ^(٣)]

قال : أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرٍ أَبِي الْحَسَنِ^(٤) عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ^(٥) فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ ، فَأَرَادَ^(٦) ،

(١) انظر الأم للشافعي (١ : ٦٣) .

(٢) فِي ه و ك و ن ه « وَلِشَّقَّةِ » ، وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ ، لِأَن قَوْلَهُ « لِشَّقَّةِ » مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « مَنْ يَنْتَابُ » .

(٣) أَنْزِيَادَةُ مِنْ م و ع .

(٤) كَتَبْتُ فِي ع « أَبِي الْجَيْشِ » وَهُوَ خَطَأٌ ، ثُمَّ صَحَّحْتُ فِيهَا تَصْحِيحًا غَيْرَ وَاضِحٍ . وَمُهَاجِرٌ هَذَا هُوَ أَبُو الْحَسَنِ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ الصَّائِغُ مَوْلَى بَنِي تَيْمِ اللَّهِ ، وَهُوَ تَابِعِي ثِقَةٌ . وَوَقَعَ اسْمُهُ فِي مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (رَقْم ٤٤٥) « مُهَاجِرُ بْنُ الْحَسَنِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٥) كَلِمَةٌ « كَانَ » سَقَطَتْ مِنْ ع خَطَأً .

(٦) فِي س « فَأَرَادَ بِلَالٌ » ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ تَذْكَرْ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ ، وَلَا فِي

مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ .

أَنْ يُقِيمَ ، قَالَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) : أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ ، قَالَ ^(٢) : حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَنَيعِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ ^(٣) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢٠

باب

ما جاء في تعجيل العصر

١٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَظْهَرَ النَّفْيُ مِنْ حُجْرَتِهَا ^(١) » .

(١) في ع « فقال : أبرد » وفي م « فقال رسول الله : أبرد » .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في م .

(٣) الحديث رواه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود .

(٤) الحديث رواه البخاري (٢ : ٢٠ من فتح الباري) والنسائي (١ : ٨٨) كلاهما عن

قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ بهذا الإسناد ، وقالوا فيه أيضا : « لم يظهر النفي من حجرتها » .

ورواه أحمد في لاسند (٦ : ٣٧) عن سفيان بن عيينة عن الزهري ، وفيه :

« لم يظهر النفي بعد » . ورواه البخاري (٢ : ٢٠) ومسلم (١ : ١٧٠)

وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق ابن عيينة بنحوه . ورواه مسلم أيضا من طريق

٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

== يونس عن الزهري : وفيه : « لم يظهر النية في حجرتها » . ورواه أحمد (٦ : ٢٠٤) عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس واقفة في حجرتي » . ورواه مسلم كذلك من طريق وكيع . ورواه أحمد أيضاً (٦ : ٨٥) عن محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن الزهري ، بلفظ : « يصلي العصر وإن الشمس اطالعة في حجرتي » ، و (٦ : ١٩٩) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، بلفظ : « يصلي العصر قبل أن تخرج الشمس من حجرتي طالعة » . ورواه البخاري أيضاً من طريق أنس بن عياض عن هشام عن أبيه بلفظ : « يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها » وقال البخاري : « وقال أبو أسامة عن هشام : من قصر حجرتها » .

ورواه مالك في الموطأ (١ : ١٩) عن الزهري عن عروة قال : « ولقد حدثني عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر والعصر في حجرتها قبل أن تظهر » ورواه البخاري (٢ : ٦٦) ومسلم (١ : ١٧٠) وأبو داود (١ : ١٥٨) من طريق مالك بهذا اللفظ .

ففي لفظ مالك عن الزهري : أن الشمس لم تظهر ، وفي لفظ الليث وابن عيينة ويونس عن الزهري : أن النية لم يظهر .

قال الخطابي في المعالم (١ : ١٣٠) شرحاً للفظ مالك : « معنى الظهور ظهور المصعد ، يقال : ظهرت على الشيء : إذا علوته ، ومنه قول الله تعالى : ومعارج عليها يظهرون . قلت . وحجرة عائشة ضيقة الرقعة ، والشمس تقاس عنها سرياً ، فلا يكون مصلياً العصر قبل أن تصعد الشمس عنها إلا وقد بكر بها » .

وقال البخاري بعد روايتي الليث وابن عيينة عن الزهري : « وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة : والشمس قبل أن تظهر » .

قال الخافض في الفتح (٢ : ٢٠ - ٢١) : « وقوله : لم يظهر النية : أي في الموضع الذي كانت الشمس فيه ، وقد تقدم في أول المواقيت من طريق مالك عن الزهري بلفظ : والشمس في حجرتها قبل أن تظهر ، أي ترتفع . فهذا الظهور غير ذلك الظهور . وعصاه : أن المراد بظهور الشمس خروجها من الحجرة ، وبظهور النية انبساطها في الحجرة ، وليس بين الروايين اختلاف ، لأن انبساط النية لا يكون إلا بعد خروج الشمس » . ثم قال « والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر ==

[قال^(١)] : وفي الباب عن أنس ، وأبي أرزوى^(٢) ، وجابر . ورافع بن خديج .

[قال^(٣)] : ويرؤى عن رافع أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في تأخير العصر ، ولا يصح^(٤) .

قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح .

وهو الذي اختاره بعض [أهل العلم من^(٥) أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم : عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعائشة ، وأنس ، وغير واحد من التابعين : تمجيل^(٦) صلاة العصر ، وكرهوا تأخيرها^(٧) .
وبه يقول عبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

== في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، وكذا الراوى عنها عروة ، واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر ، كما تقدم .

(١) الزيادة من م و س . وفيه « قال أبو عيسى » .

(٢) « أروى » بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الواو .

(٣) الزيادة من م و ه و س .

(٤) في ه « ولا يصح هذا » وكلمة « هذا » ليست في سائر الأصول ، وما أظنها ثابتة .

وهذا الذي ضعفه الترمذی نسبة الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٨) للدارقطني

والبيهقي والبخاري في التاريخ الكبير ، وقال تضعيفه أيضا عن هؤلاء الثلاثة .

والحديث الصحيح عن رافع بن خديج مارواه أحمد والبخاري ومسلم قال : « كنه

نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم ، ثم

نطبخ فتأكل لحمه نضيجا قبل مغيب الشمس » وانظر ثيل الأوطار (١ : ٣٩٢) .

(٥) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٦) في ع « في تمجيل » وفي ه « رأوا تمجيل » .

(٧) في ع « تأخير » .

١٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ الْقَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ أَنْصَرَفَ مِنَ الظَّهِيرِ، وَدَارُهُ يَحْتَسِبُ الْمَسْجِدَ^(١)، فَقَالَ: قُومُوا فَصَلُّوا الْقَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا أَنْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: تِلْكَ صَلَاةُ الْمُتَأَنِّي، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ^(٢)

(١) فِي م «تحت المسجد» وهو مخالف لسان الأصول ولسان الروايات .
(٢) قَالَ الْمُطَابَّبِيُّ فِي الْعَالَمِ (١ : ١٣٠ - ١٣١) : «اختلفوا في تأويله على وجوه :
فَقَالَ قَائِلٌ : مَعْنَاهُ مُقَارَنَةُ الشَّيْطَانِ الشَّمْسِ عِنْدَ دُخُولِهَا لِلْمَرْوَبِ ، عَلَى مَعْنَى مَا رَوَى : أَنَّ الشَّيْطَانَ يَقَارِنُهَا إِذَا طَلَعَتْ ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارْقَاهَا ، فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارِنُهَا ، فَإِذَا زَالَتْ فَارْقَاهَا ، فَإِذَا دَنَتْ لِلْمَرْوَبِ قَارِنُهَا ، فَإِذَا غَرَبَتْ فَارْقَاهَا . فَحُرِّمَتْ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ لِذَلِكَ . وَقِيلَ : مَعْنَى قَرْنِ الشَّيْطَانِ : قُوَّتُهُ ، مِنْ قَوْلِكَ : أَنَا مُقَرَّنٌ هَذَا الْأَمْرِ ، أَيْ مُطَبَّقٌ لَهُ قُوَّةٌ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يَقْوَى أَمْرُهُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ، لِأَنَّهُ يَسُوِّلُ لِعِبَادَةِ الشَّمْسِ أَنْ يَسْجُدُوا لَهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الثَّلَاثَةِ . وَقِيلَ : قَرْنُهُ حَزْبُهُ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ ، يُقَالُ : هَؤُلَاءِ قَرْنٌ ، أَيْ نَشْرٌ جَاءُوا بِسَدِّ قَرْنٍ مَضَى . وَقِيلَ : إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ ، وَتَرْبِيئِهِ ذَلِكَ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَذَوَاتِ الْقُرُونِ إِنَّمَا تَعَالَجُ الْأَشْيَاءَ وَتُدْفَعُهَا بِقُرُونِهَا ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا دَافَعُوا الصَّلَاةَ وَأَخْرَجُوا مِنْ أَوْقَاتِهَا بِتَسْوِيلِ الشَّيْطَانِ لَهُمْ حَتَّى اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ - : صَارَ ذَلِكَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ مَا تَعَالَجُ ذَوَاتِ الْقُرُونِ بِقُرُونِهَا وَتُدْفَعُ بِأَرْوَاقِهَا . وَفِيهِ وَجْهٌ خَامِسٌ ، قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ : أَنَّ الشَّيْطَانَ يَقَابِلُ الشَّمْسَ حِينَ طُلُوعِهَا ، وَيَنْتَصِبُ دُونَهَا ، حَتَّى يَكُونَ طُلُوعُهَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ ، وَهِيَ جَانِبَا رَأْسِهِ ، فَيَنْقَلِبُ سَجُودَ الْكُفَّارِ لِلشَّمْسِ عِبَادَةً لَهُ . وَقَرَأَ الرَّأْسَ فَوَدَّاهُ وَجَانِبَاهُ .»

وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ (ص ١٥٤ - ١٥٦) فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِيهَا الدَّهْيُ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَطُلُوعِهَا بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ : «فَكَرِهْنَا لَنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَصَلِّيَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَسْجُدُ فِيهِ عِبَادَةُ الشَّمْسِ لِلشَّمْسِ ، وَأَعْلَمْنَا أَنَّ الشَّيَاطِينَ حِينَئِذٍ ، أَوْ أَنَّ إِبْلِيسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي جِهَةِ مَطْلَعِ الشَّمْسِ ، فَهُمْ يَسْجُدُونَ لَهُ بِسُجُودِهِمْ لِلشَّمْسِ . وَلَمْ يَرِدْ بِالْفَرَنِّ مَا نَصُورُهُ»

قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا (١) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٢١

باب

ما جاء في تأخير [صلاة (٢)] العصر

١٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ

= في أنفسهم من قرون البقر وقرون الناء ، ولما القرن منها حرف الرأس ، والرأس قرنان ، أي حرفان وجانبان ، ولا أرى القرن الذي يطلع في ذلك الموضع سمي قرنا : إلا باسم موضعه ، كما تسمى العرب الشيء باسم ما كان له موضعاً أو سبباً ، فيقولون : رفع عقيرته ، يريدون صوته ، لأن رجلاً قطعت رجلاه واستغاث من أجلها ، فقبل لمن رفع صوته : رفع عقيرته . ومثل هذا كثير في كلام العرب . وكذلك قوله في المشرق : من هنا يطلع قرن الشيطان - لا يريد به ما يسبق إلى وهم الصامع من قرون البقر ، وإنما يريد : من هنا يطلع رأس الشيطان . . . والقرون أيضاً خصل الشعر ، كل خصلة قرن ، ولذلك قيل للروم : ذات القرون ، يراد أنهم يطولون الشعر . فأراد صلى الله عليه وسلم أن يعلمنا أن الشيطان في وقت طلوع الشمس وعند سجود عبادتها لها : مائل مع الشمس ، فالشمس تجري من قبل رأسه ، فأمرنا أن لا نمضي في هذا الوقت الذي يكثُر فيه هؤلاء ويصلون للشمس ولشيطان ؛ وهذا أمر مفيد عنا ، لا نعلم منه إلا ما علمنا . والذي أخبرتك به شيء يحتمل التأويل . وما قاله ابن قتيبة واضح وصحيح .

(١) الحديث رواه أيضاً مسلم (١ : ١٧٣) عن يحيى بن أيوب ومحمد بن الصباح وقتيبة وعلي بن حجر : كلهم عن إسماعيل بن جعفر ، ورواه النسائي (١ : ٨٩) عن علي بن حجر وحده : ورواه أيضاً مالك في الوطأ (١ : ٢٢١) عن العلاء بن عبد الرحمن ، ورواه أبو داود (١ : ١٥٩ - ١٦٠) من طريق مالك .

(٢) الزيادة من ب و ه و ك .

عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشدَّ تعجِلاً لظَهْرِ مِنْكُمْ ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِلاً لِلْهَرَمِ مِنْهُ » .
قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث [عن إسماعيل بن عليّة ^(١)]
عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة نحوه .

١٦٢ — [ووجدت في كتابي : أخبرني علي بن حنبل عن إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج] .

١٦٣ — [وحدثنا بشر بن معاذ البصري قال : حدثنا إسماعيل بن عاتية عن ابن جريج بهذا الإسناد نحوه] .
[وهذا أصح ^(٢)] .

(١) الزيادة من ع . وفي نسخة جهامش م « عن ابن عليّة » .
(٢) هذه الزيادات ، من أول قوله « ووجدت في كتابي » : من ع . وهي زيادات جيدة زاد لنا بها إسماعيل لهذا الحديث .

وأراد الترمذي بكل هذا أن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة روى عنه هذا الحديث من طريقين : أحدهما عن ابن جريج ، والآخر عن أيوب ، ورجح الترمذي أن الأصح أن ابن عليّة رواه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .
وهذا الترجيح عندنا تحسب لادليل عليه ، لأن علي بن حجر رواه عن ابن عليّة على الوجهين كما ترى ، وعلى بن حجر ثقة حافظ متقن ، فلا نراه بالوهم في روايته عن ابن عليّة عن أيوب إلا لدليل صحيح قوي ، ولم يوجد .

وأما رواية بشر بن معاذ وغيره للحديث عن ابن عليّة عن ابن جريج : فإنما تكون تأييداً لرواية ابن حجر الثانية ، ولإثبات أن ابن جريج حفظه عن ابن عليّة من الطريق الأخرى .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند مرتين (٦ : ٢٨٩ و ٣١٠) عن إسماعيل بن عليّة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة .

١٢٢

باب

ما جاء في وقت المغرب

١٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ^(١) حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ^(٢) » .

[قَالَ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، [وَالضَّنَّاجِيِّ^(٤)] ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَأَنْسٍ ، وَزَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَأُمِّ حَبِيبَةَ ، وَهَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ ، [وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)] .

= وهذان الإسنادان للحديث صحيحان . ولم أجده في شيء من الكتب الستة وغيرها إلا في الترمذي ومسنده أحمد .

(١) في نه « حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ نَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ » وزيادة « عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ » في الإسناد هنا خطأ ، ومخالفة لسائر الأصول .

(٢) الحديث رواه البخاري (٢ : ٣٦) عن المكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال : « كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَغْرِبَ إِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ » هكذا رواه مختصراً ، وهو من ثلاثياته . أي التي يروىها وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة شيوخ فقط . ورواه مسلم (١ : ١٧٦) عن قتيبة ، كرواية الترمذي هنا . ورواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه .

(٣) الزيادة من م و ب . وفي نه « قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ » .

(٤) الزيادة من ع ونسخة بهامش م . وهي زيادة جيدة ، لأن حديث الضنجاجي رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات ، كما نقل ذلك الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١١) .

(٥) الزيادة من م وكتب فوقها « خ » علامة أنها نسخة ، وهي زيادة جيدة . لأن =

وحديثُ العباسٍ قد رُوِيَ موقوفًا عنه ، وهو أصحُّ ^(١) .
 [والصَّنَابِجِيُّ لم يَسْمَعْ من النبيِّ صلى الله عليه وسلم . وهو صاحبُ
 أبي بكرٍ رضى الله عنه ^(٢)] .
 قال أبو عيسى : حديثُ سَلَمَةَ بنِ الْأَكْوَعِ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
 وهو قولُ [أكثر ^(٣)] أهلِ العلم من أصحابِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم
 ومن بعدهم مِنَ الْقَائِمِينَ : اخْتَارُوا تَجْزِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، وَكَرَهُوا تَأْخِيرَهَا ،
 حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَيْسَ لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٌ ، وَذَهَبُوا
 إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَيْثُ صَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ ^(٤) .
 وهو قولُ أَبِي الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ .

-
- == حديث ابن عباس في الواقيت مضي برقم (١٤٩) وفيه « ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس » وفيه في المرة الثانية « ثم صلى المغرب لوقته الأول » .
- (١) حديث العباس رواه ابن ماجه (١ : ١٢١) عن محمد بن يحيى عن إبراهيم بن موسى عن عباد بن العوام عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعا : « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشبك النجوم » . ونقل شارحه السندي عن الزوائد أنه قال : « لإسناده حسن » . وقال ابن ماجه : سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث يفتاد . فذهبت أنا وأبو بكر الأعمش إلى العوام بن عباد بن العوام ، فأخرج إلينا أصل أبيه ، فإذا الحديث فيه .
- (٢) الزيادة من ع . وقد مضى الكلام على الصنابجي في الباب (رقم ٢ من ٧ - ٨) .
- (٣) الزيادة من ع و ه و ك .
- (٤) كما مضى في حديث ابن عباس (رقم ١٤٩) .
- (٢٠ - سنن الترمذى - ١)

١٢٣

باب

ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة

١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّازِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : « أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لِمِثْلَةِ (١) » .

١٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَجْبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ (٢) .

قال أبو عيسى : رَوَى (٣) هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « هُشَيْمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ ثَابِتٍ » . وَحَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ أَصَحُّ هَذَا ، لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ (٤) .

(١) سَيَأْتِي السَّلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي آخِرِ الْبَابِ .

(٢) هَذَا الْإِسْنَادُ مُؤَخَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ ، وَكَانَ هَذَا أَلْسَبَ ، وَهُوَ الَّذِي فِي سَائِرِ الْأَصُولِ .

(٣) فِي سَائِرِ « وَرَوَى » .

(٤) قَالَ الْفَاضِلُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَرَبِيِّ فِي الْمَارِضَةِ (١ : ٢٧٧) : « حَدِيثُ النَّعْمَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَلَئِنْ لَمْ يُخْرِجْهُ الْإِمْلَاءُ ، فَإِنَّ أَبَا دَاوُدَ خَرَجَهُ عَنْ مُسَدَّدٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ =

= ابن أبي الشوارب ، كلاهما عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشر بن ثابت عن حبيب بن سالم . فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشر : فقال أبو حاتم هو ثقة ، وأما بشر بن ثابت . فقال يحيى بن معين : لاه ثقة . فلا كلام فيمن دونهما ، وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشر عن حبيب بن سالم بإسقاط بشر ، وما ذكرناه أصح ، وكذلك رواه شعبة وغيره . وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرج عن الصحة .
والحديث رواه أحمد (٤ : ٢٧٤) عن عفان ومريج ، ورواه الدارمي (١ : ٢٧٥) عن يحيى بن حماد ، ورواه أبو داود (١ : ١٦١) عن مسدد ، ورواه النسائي (١ : ٩٢) عن عثمان بن عبيد الله عن عفان ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤ - ١٩٥) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل ، ورواه البيهقي (١ : ٤٤٨ - ٤٤٩) من طريق مسدد : كلهم عن أبي عوانة بهذا الإسناد ونحوه .
ورواه أحمد (٤ : ٢٧٢) عن يزيد بن هرون ، والحاكم (١ : ١٩٤) من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن أبي بشر ، نحو رواية أبي عوانة .
ورواه أيضا أحمد (٤ : ٢٧٠) وأبو داود الطيالسي (رقم ٧٩٧) كلاهما عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ١٩٤) من طريق عمرو بن عون عن هشيم : عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، ولم يذكر في الإسناد « بشر بن ثابت » .
قال الحاكم : « تابعه رتبة بن مصقلة عن أبي بشر . هكذا اتفق رتبة وهشيم على رواية هذا الحديث عن أبي بشر عن حبيب بن سالم ، وهو إسناد صحيح . وخالفهما شعبة وأبو عوانة ، فقالا : عن أبي بشر عن بشر بن ثابت عن حبيب بن سالم » .
ورتبة بن مصقلة الذي أشار الحاكم إلى روايته : ثقة . و « رتبة » بالراء والقاف والياء الواحدة الفتوحات ، و « مصقلة » بفتح الميم وإسكان الصاد المهملة وفتح القاف واللام ، ويقال فيه « مصقلة » بالسين المهملة بدل الصاد .
وروايته عند النسائي (١ : ٩٣) عن محمد بن قدامة عن جرير بن عبد الحميد عن رتبة .

فقد اختلفت الرواية عن أبي بشر كما ترى ، فبعضهم رواد عنه عن حبيب بن سالم مباشرة ، وبعضهم رواد عنه عن بشر بن ثابت عن حبيب . وقد رجح الترمذي وتابعه ابن العربي رواية من زاد « عن بشر بن ثابت » وصرح ابن العربي بأن هشيم أخطأ في روايته ، ولكن متابعة رتبة بن مصقلة له تبعد احتمال الخطأ ، والظاهر أن أبا بشر سمعه من حبيب وسمعه من بشر بن ثابت عن حبيب ، فكان يرويه مرة مكثرا =

= ومرة هكذا ، كما رآه كثيراً في صنيع الرواية ، والإستاد صحيح في الحالين .
ثم إن في الحديث شيئاً من الاختصار هنا عند الترمذی ، فإن في سائر الروايات
ذكر بيان « هذه الصلاة » أنها « صلاة المشاء الآخرة » وإن كان ذلك مفهوماً فيه
من عنوان الباب .

وأيضاً فإن شعبة كان يشك في الليلة التي حكاهما النعمان فيقول : « كان يصلها
مقدار ما يقب القمر ليلة ثالثة أو رابعة » هذا لفظ روايته في مسند أحد ، ونحوه في
المستدرک ، وصرح بأن الشك من شعبة .

والروايات الأخرى كلها ليس فيها هذا الشك ، فالصحيح أن الوقت الليلة الثالثة .
والمراد بقوله « السقوط القمر لثالثة » : وقت مقب القمر في الليلة الثالثة من الشهر .
وقد استدل بعض علماء الشافعية بهذا الحديث على استحباب تعجيل المشاء ،
(انظر المجموع للنووي) (٣ : ٥٥ - ٥٨) وتمقيهم إلى التركاني في الجوهر النقي
(١ : ٤٥٠) فقال : « إن القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين ونصف
ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المخرجة على ثانی عشرة ساعة ، والشك في
الأحرار ينب قبل ذلك بزمن كثير ، فليس في ذلك دليل على التعديل عند الشافعية
ومن يقول بقولهم » .

وقد يظهر هذا النقد صحيحاً دقيقاً في بادى الرأي ، وهو صحيح من جهة أن
الحديث لا يدل على تعجيل المشاء ، وخطأ من جهة حساب غروب القمر ، فلم
ابن التركاني وأب غروب القمر في ليلة ثالثة من بعض الشهور ، ثم ظن أن موعد غروبه
متحد في كل ليلة ثالثة من كل شهر .

وليس الأمر كذلك ، كما يظهر لك من الجدول الآتي لوقت غروب القمر في الليلة
الثالثة من كل شهر من شهور العام الهجرى الحاضر ، وهو عام ١٣٤٥ هـ وقد استخرجناه
من التقويم الرسمي للحكومة المصرية ، المسمى « نتيجة الحب » وقد ذكرنا فيه وقت
المشاء ووقت الفجر ووقت غروب القمر ، بالساعة التي تسمى في اصطلاح أهل مصر
الحاضر الساعة العربية ، بتقسيم اليوم واللييلة إلى ٢٤ ساعة ، واحتساب مبدئها من
غروب الشمس .

ومنه يظهر خطأ ابن التركاني ، فإنك إذا قسمت الوقت بين غروب الشمس وبين
طالع الفجر إلى اثني عشر قسمًا - سماها ابن التركاني ساعات - وجدت أن القمر يقرب
في بعض الأيام الثالثة قبل الوقت الذي ذكر ، وفي بعض الأيام بعده .

== ومنه يظهر أيضاً أن النعمان بن بشير لم يستقر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم العشاء استغراء تاماً ، ولعله صلاها في بعض المرات في ذلك الوقت ، فظن النعمان أن هذا الوقت يوافق غروب القمر لثلاثة دائماً .

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله لم يكن يلتزم وقتاً معيناً في صلاتها ، كما قال جابر بن عبد الله في ذكر أوقات صلاة النبي صلى الله عليه وسلم : « والشاء أحياناً يؤخرها وأحياناً يسجل : إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطلوا أخر » . وهو حديث صحيح رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والناشي .

وها هو الجدول الذي وعدنا به فيما مضى ، ولقد رجعت أيضاً إلى تقاويم لسنين أخرى غير هذه السنة ، فوجدت أن ماذكرته من اختلاف وقت غروب القمر صحيح ، ولولا خشية الإطالة لذكرت في الجدول بضع سنين .

جدول أوقات غروب القمر

في الليالي الثالثة من شهور سنة ١٣٤٥

بحساب مدينة القاهرة المعزية

اليوم	العشاء		الفجر		غروب القمر	
	ق	س	ق	س	ق	س
الثلاثاء ٣ عرم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٦	١	٣٢	١	٢١	٨	٥٧
الأربعاء ٣ صفر ١١ أغسطس	١	٢٥	١	٣	٩	٢٥
الجمعة ٣ ربيع الأول ١٠ سبتمبر	١	١٩			١٠	٣٣
الأحد ٣ هـ الثاني ١٠ أكتوبر	١	١٧	١	٥٦	١٠	٤٧
الاثنين ٣ جادى الأول ٨ نوفمبر	١	١٩	١	٤٢	١١	٣١
الأربعاء ٣ جادى الثانية ٨ ديسمبر	١	٢٣	١	١١	١٢	٦
الجمعة ٣ رجب ٧ يناير سنة ١٩٢٧	١	٢٣	١	١٠	١٢	٥١
الديت ٣ شعبان ٥ فبراير	١	١٩	١	٤٠	١١	٢٤
الاثنين ٣ رمضان ٧ مارس	١	١٧	١	٥٢	١٠	٤
الثلاثاء ٣ شوال ٥ أبريل	١	١٩	١	٥٦	٩	٣٩
الخميس ٣ ذى القعدة ٥ مايو	١	٢٥	١	٥٩	٨	٢١
الجمعة ٣ ذى الحجة ٣ يونية	١	٣٢	١	١٨	٨	٤٦

١٢٤

باب

ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة

١٦٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مَحْمُودٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ^(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَلَّأَ أَنْ أَشُقَّ »

== تلييه : هذا البحث كتبه في سنة ١٣٤٥ في شرحي على كتاب التحقيق لابن الجوزي ، ولكنه لم يطبع ، ولذلك نقلته هنا .

وزيادة في تأييد ماقلته أنقل جدولا آخر بهذه المواقيت عن الشئخة الحاضرة

سنة ١٣٥٦ هـ

اليوم		العشاء		العجندر		غروب القمر	
ق	س	ق	س	ق	س	ق	س
١٧	١	٣٥	١٠	٣	٣	٣	٣
٢٠	١	٣٨	٩	٤٥	٢	٤٥	٢
٢٧	١	٤٥	٨	١٧	٢	١٧	٢
٣٤	١	١١	٨	٣٠	٢	٣٠	٢
٣٢	١	١٩	٨	٤٢	١	٤٢	١
٢٥	١	١	٩	٣٩	١	٣٩	١
١٩	١	٥٦	٩	١٦	١	١٦	١
١٧	١	٥٢	١٠	٤١	١	٤١	١
١٩	١	٣٩	١١	٣٣	١	٣٣	١
٢٣	١	١٠	١٢	٩	٢	٩	٢
٢٣	١	١٢	١٢	٣٣	٢	٣٣	٢
٢٠	١	٤٣	١١	٤٥	١	٤٥	١

(١) في ج : « رسول الله » .

عَلَى أَمْنِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ (١) .

(١) في نه « أو إلى نصفه » . والحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٧٤٠٦ و ٩٥٨٩ و ٩٥٩٠ ج ٢ ص ٢٥٠ و ٤٣٣) من طريق عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . ورواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢١) من طريق عبيد الله عن سعيد بن أبي هريرة . وفي هذه الروايات الشك في ثلث الليل أو نصفه . ورواه الحاكم (١ : ١٤٦) من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد بن أبي هريرة ، وفيه « إلى نصف الليل » بغير شك .

ورواه أحمد أيضاً بإسناد آخر (رقم ١٠٠٦٢٦ ج ٢ ص ٥٠٩) قال : حدثنا ابن أبي عمري عن محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صفية . قال أحمد : وقال يعقوب : صبية ، وهو الصواب - عن أبي هريرة . قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ، ولأخرت صلاة العشاء الآخرة إلى ثلث الليل الأول ، فإنه إذا مضى ثلث الليل الأول هبط إلى السماء الدنيا إلى طلوع فجر ، يقول قائل : ألا داع يجاب له ، ألا سائل يعطيه ، ألا مذهب يستغفر فيغفر له .

و « صبية » بضم الصاد المهملة وتفتح الباء الموحدة ، وهو الصواب ، ومن قال « أم صفية » فقد أخطأ وصحف .

وسعيد بن أبي سعيد المقبري سمع من أبي هريرة . ومن شعبة من الصحابة ، فلا يبعد أن يكون سمع هذا الحديث من أبي هريرة ومن عطاء مولى أم صفية عن أبي هريرة ، وقد يكون أرسله عن أبي هريرة ولم يسمه منه ، والأمر قريب بكل حال ، لأن عطاء مولى أم صفية ثقة .

ويظهر من هذه الروايات أن الشك في ثلث الليل أو نصفه إنما هو من سعيد المقبري أو من الرواة عنه .

وقد رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بلفظ « إلى ثلث الليل » من غير شك . قال أحمد في المسند (رقم ٧٥٠٤ ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩) : « حدثنا أبو عبيدة الحداد ، كوفي ثقة ، عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء» ، أو مع كل وضوء سواك ، ولأخرت عشاء الآخرة إلى ثلث الليل » وهذا بإسناد صحيح .

[قال^(١)] : وفي الباب عن جابر بن سمرّة ، وجابر بن عبد الله ،
وأبي بركة ، وابن عباس ، وأبي سعيد [الخدري^(٢)] ، وزيد بن خالد ،
وإبن عمر .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
وهو الذي انفخاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين [وغيرهم] : رأوا^(٤) تأخير صلاة^(٥) العشاء الآخرة .
وهو يقول أحد ، وإسحق .

١٢٥

باب

ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها

١٦٨ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هشيم أخبرنا عوف^(١) .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) الزيادة من ه و ل .

(٣) الزيادة من م .

(٤) كلمة « رأوا » لم تذكر في م .

(٥) كلمة « صلاة » لم تذكر في ج .

(٦) في ج « عون » وهو خطأ . وإنما هو « عوف » بالناء في آخره ، وهو

ابن أبي جيلة - يفتح الجيم - المروفي في الأعراب .

قال أحمد : وحدثنا عباد [بن عباد ^(١)] [هو المهلب ^(٢)] وإسماعيل بن
عليه : جميعا عن عوف ^(٣) عن سيار بن سلامة [هو أبو النعمان الرياحي ^(٤)]
عن أبي برزة ^(٥) قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم : يسكره النوم
قبل العشاء ^(٦) والحديث بعدها ^(٧) » .

- (١) الزيادة من م و ح و ه و ط .
(٢) الزيادة من ح و ه و ه ، وفي س « وللهي » بإو العطف ، وهو خطأ .
وهو عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي العنكي ، بالسين المهملة
والهاء المثناة المفتوحتين .
(٣) في ه و ه « عون » . وقال ه : « كذا في النسخ المطبوعة بالنون ، والظاهر
أفه تصحيف من الكاتب ، والصحيح : عوف ، بالفاء ، وهو ابن أبي جيلة الأعرابي ،
واقه أعلم ، ومقصود الترمذي بهذا : أن لأحمد بن منيع ثلاثة شيوخ : هشيم ، وعباد
بن عباد ، وإسماعيل بن علي : فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ : أخبرنا ،
ورواه عباد بن عباد وإسماعيل بن علي عن عوف بلفظ : عن » .
(٤) الزيادة من م و س و « سيار » بفتح السين المهملة وتشديد الياء المثناة النعتية و
« الرياحي » بكسر الراء وتخفيف الباء المثناة النعتية وكسر الحاء المهملة والذي يفهم
من كلام الذهبي في المشبه (ص ٢١٣) أنه نسبة إلى « رياح بن يربوع ، بطن من تميم » .
(٥) « برزة » بفتح الباء الموحدة وإسكان الراء وفتح الزاي . وأبو برزة اسمه : فضة
بن عبيد الأسدي ، وهو صحابي معروف ، و « فضة » بفتح النون وإسكان الصاد
المعجمة ، و « عبيد » بالتصغير .
(٦) في ح « قبل صلاة العشاء » .
(٧) الحديث رواه أحمد (٤ : ٤٢٣) قاله : « حدثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن أبي
النعمان قال : قال لي أبي : انطلق إلى أبي برزة الأسدي ، فانطلقت معه حتى دخلنا
عليه في داره ، وهو قاعد في ظل علو من قصب ، فجلسنا إليه في يوم شديد الحر ،
فسأله أبي : حدثني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل المكتوبة ؟ قال :
كان يصل المجير التي تدعوها الأولى حين تدحض الشمس ، وكان يصلي المصير ثم
يرجم أحدهما إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، قال : ونسيت ما قال في المغرب
قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعوها الصلوة ، قال : وكان يكره »

[قال^(١)] وفي الباب عن عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وأنس .
قال أبو عيسى : حديث أبي بَرزَةَ حديث حسن صحيح .
وقد كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^(٢)] والحديث
بعدها^(٣) [ورخص في ذلك بعضهم .
وقال^(٤) عبدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ^(٥) .
ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء^(٦) في رمضان .
[وسَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ : هُوَ أَبُو الْغُبَالِ الرَّيَّاحِيُّ^(٧)] .

= النوم قبلها والحديث بعدها ، قال : وكان يقتل من صلاة الفداة حين يعرف أحداً
جالسه ، وكان يقرأ بالستين إلى المائة . ورواه أيضاً (٤ : ٤٢٥) عن حجاج عن
شعبة عن سيار ، وقال فيه : « وكان يقرأ فيها مابين الستين إلى المائة ، قال سيار :
لا أدري في إحدى الركعتين أو في كليهما » .
ولم يرو الترمذی في كتابه من هذا الحديث إلا القطعة التي هنا ، اختصره اختصاراً ،
ورواه أحمد أيضاً (٤ : ٤٢٠ و ٤٢٤) مطولاً ، و (٤٢١ و ٤٢٣) مختصراً ،
ورواه الطيالسي عن شعبة (رقم ٩٢٠) مطولاً ، ورواه البخاري (٢ : ٥٩ -
٦٠ و ٢٠٩) ومسلم (١ : ١٧٨ - ١٧٩) والداري (١ : ٢٩٧ - ٢٩٨)
وأبو داود (١ : ١٥٥) والنسائي (١ : ٩١ و ٩٢) مطولاً ، ورواه أيضاً
البخاري (٢ : ٤١) وابن ماجه (١ : ١٢٣) ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل
(ص ٤٥) مختصراً ، وروى النسائي (١ : ١٥١) قطعة منه ، وابن ماجه (١ :
١١٩ و ١٤١) قطعتين منه .

- (١) الزيادة من م و ج و ب ، وفي نه « قال أبو عيسى » .
- (٢) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٣) الزيادة من ج و ب و س ونسخة بهامش م .
- (٤) في نه « قال » وهو غير جيد .
- (٥) وضع عليه في نه علامة الصحة « صح » . وفي هـ و ك « الكرامة » .
- (٦) في نه « العشاء الآخرة » .
- (٧) الزيادة من ج ومى مناسبة عنده ، لأنه لم يذكر ذلك في أثناء الإسناد .

١٢٦

باب

ما جاء من الرخصة في السَّجْدِ بعدَ العشاء

١٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عن الأَعْمَشِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن عمرَ بن الخطاب قال : « كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَسْمُرُ مع أبي بَكْرٍ في الأمرِ من أمرِ المسلمين وأنا مَعَهُمَا » .
وفي الباب عن عبيد الله بن عمرو^(١) ، وأوس بن حذيفة^(٢) ، [وعمران بن حصين^(٣)] .

قال أبو عيسى : حديثُ عمرَ حديثٌ حسنٌ .

وقد رَوَى هذا الحديثُ الحسنُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ عن إبراهيمَ عن علقمةَ عن رجلٍ [مِنْ^(٤)] جَعْفَرٍ^(٥) يُقالُ له « قَيْسٌ » أو « ابنُ قَيْسٍ » عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : هذا الحديثُ في قصةٍ طويلةٍ^(٦) .

(١) هذا هو الصواب ، وحديثُ عبيد الله بن عمرو نُسِبَ الشارحُ إلى أبي داود وصحيح

ابن خزيمة ، وفي س و ه « عبد الله بن عمر » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ح و ه و ه و ه و ه .

(٣) كلمة « من » لم تذكر في م .

(٤) في م « جعفر » .

(٥) في م و م « عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه » وفي الحديث قصة طويلة .

ثم إن من أول قوله « وقد روى هذا الحديث الحسن » إلى هنا : مقدم في م و س

قبل قوله « وفي الباب » وما هنا هو الذي في باقي الأصول ، وهو أجود وأنب

في ترتيب الكلام .

= والحديث نسبة للشوكاني (١ : ٤١٧) للنسائي ورواه محمد بن نصر المروزي ، في قيام الليل (ص ٤٦) : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عمر بن الخطاب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر الليلة كذلك في الأمر من أمور المسلمين ، وإنه سمى عنده ذات ليلة وأنا معه ، وذكر الحديث » .

ورواه أحمد في المسند مطولا (رقم ١٧٥ ج ١ ص ١٥) قال : « حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : جاء رجل إلى عمر رضي الله عنه وهو بعرفة قال [أبو] معاوية : وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن ليس بن مروان : أنه أتى عمر رضي الله عنه فقال : جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة ، وتركتهما رجلا على المصاحف من ظهر قلبي ، فغضب وانفخ ، حتى كاد يعلأ ما بين شجتي الرجل ! فقال : ومن هو ويحك ؟ قال : عبد الله بن مسعود ، فما زال يعلأ ويسرى عنه الغضب ، حتى عاد إلى حاله التي كان عليها ، ثم قال : ويحك ! والله ما أعلمه بنى من الناس أحد هو أحق بذلك منه ، وسأحدثك عن ذلك : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبي بكر رضي الله عنه الليلة كذلك في الأمر من أمر المسلمين ، وإنه سمى عنده ذات ليلة وأنا معه ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه ، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته ، فلما كدنا أن نعرفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سره أن يقرأ القرآن رطبا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد ، قال : ثم جالس الرجل يدعو فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول له : سل تعطه ، سل تعطه ، فقال عمر رضي الله عنه . قلت : والله لأغدوَنَّ إليه فلا يبشره ، قال : فغدوت إليه لأبشره ، فوجدت أبا بكر رضي الله عنه قد سبقني إليه فبشره ، ولا والله ما سبقته إلى خير قط إلا وسبقني إليه » .

ورواه أيضا ابن أبي داود في كتاب المصاحف (ص ١٣٧) من طريق أحمد بن سنان ، ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) من طريق أحمد بن عبد الجبار : كلاهما عن أبي معاوية ، ولكن لم يذكر البيهقي رواية الأعمش عن خيثمة ، وإنما أشار إليها تعليقاً .

تنبيه : جاءت كلمة « الرجل » في المسند وكتاب المصاحف والبيهقي « الرجل » بالجيم ، وهو تصحيف ، وصوابه بالحاء المهملة الساكنة .

وروى البيهقي قطعة من أوله (١ : ٤٥٣) من طريق أبي نعيم عن الأعمش =

== عن إبراهيم عن علقمة ، ثم قال : « وفي آخره : قال محمد بن الطائر للأعمش : أليس قال خيثمة إن اسم الرجل قيس بن مروان ؟ قال : نعم » .

وهذان الإسنادان للحديث - إسناد إبراهيم عن علقمة ، وإسناد خيثمة عن قيس بن مروان ، كلاهما عن عمر - : إسنادان صحيحان . وسنذكر على إسناد علقمة قريباً . وأما الإسناد الآخر : فإن خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة ، ثقة من غير خلاف ، قال العجلي : « كوفي تابعي ثقة ، وكان رجلاً صالحاً ، وكان سخيّاً ، ولم ينج من فتنة ابن الأعمش إلا هو وإبراهيم النخعي » . وقيس بن مروان ، وهو قيس بن أبي قيس الجعفي : تابعي ثقة ، ذكره ابن حبان في الثقات .

وأما إسناد إبراهيم عن علقمة : فقد أشار الترمذي إلى تمليبه بأن علقمة لم يسمعه من عمر ، وإنما رواه « عن رجل من جعفي يقال له قيس أو ابن قيس من عمر » ونسب ذلك لرواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن علقمة :

وقد أخطأ الترمذي في هذا في موضعين ، أحدهما : أن الحسن بن عبيد الله إنما رواه عن إبراهيم عن علقمة عن القبرقع - بفتح القاف وإسكان الراء وفتح الاء الثلاثة وآخره عين مهملة - عن قيس أو ابن قيس من عمر ، وثانيهما : أنه لم يذكر في روايته قصة السمر . وهذا نص رواية الحسن بن عبيد الله :

قال أحمد في المسند (رقم ٢٦٥ ج ١ ص ٣٨) : « حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن علقمة عن القبرقع عن قيس أو ابن قيس ، رجل من جعفي ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معه وأبو بكر رضى الله عنه على عبد الله بن مسعود وهو يقرأ ، فقام فسمع قراءته ، ثم ركع عبد الله وسجد ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سل تعطه ، سل تعطه . قال : ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه من ابن أم عبد . قال : فأدخلت إلى عبد الله بن مسعود لأبشره بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فلما ضربت الباب ، أو قال : لما سمع صوتي قال : ما جاء بك هذه الساعة ؟ قلت : جئت لأبشرك بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : قد سبقك أبو بكر رضى الله عنه . قلت : إن يفعل فإنه سبق بالخيرات ، ما سبقتنا خيراً قط إلا سبقتنا إليها أبو بكر » .

وقد أشار البيهقي إلى ذلك (١ : ٤٥٣) فقال : « وهذا الحديث لم يسمعه علقمة ==

وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، ومن بعدهم في السَّمر بعد [صلاة^(١)] العشاء الآخرة: فذكره قوم منهم السَّمر بعد صلاة العشاء، ورخص بعضهم إذا كان في مَنَعَى العلم وما لا بُدَّ منه^(٢) من الحوائج. وأكثَرُ الحديث على الرخصة.

= من قيس بن عمر، إنما رواه عن الفرغ عن قيس بن عمر، ثم استنداه من طريق عفان عن عبد الواحد بن زياد، فذكر أوله ثم قال: «فذكر القصة بعنايه، إلا أنه لم يذكر قصة السَّمر».

وأخطأ الحافظ ابن الترمذى في تعقبه على البيهقي هنا إذ قال: «عائمة سمع من عمر حديث «الأعمال بالنيات» خرجه الجماعة من روايته عنه، فيجعل على أنه يسمع منه حديث الصمر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى، ويدل على ذلك أن الترمذى خرج الحديث من طريق عائمة عن عمر وحسنه، فدل على أنه متصل عنده» - فإن عائمة راوى هذا الحديث: هو عائمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي البكرى، وأما عائمة راوى حديث «الأعمال بالنيات» فهو عائمة بن وقاص بن حصن اللبني، وكلاهما من المخضرمين الذين ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وعائمة بن قيس اختلفوا في تاريخ وفاته ما بين سنتي ٦١ و ٧٣ ومات وله ٩٠ سنة، وقد سمع من عمر ومن غيره من كبار الصحابة، ويحتمل - كما قال ابن الترمذى - أن يكون سمع هذا الحديث من عمر مباشرة وسمعه عنه بواسطة. والإسناد صحيح بكل حال.

والحسن بن عبيد الله - الذي روى الزيادة في الإسناد - كوفي ثقة، وسب البخاري الاضطراب إلى عامة رواياته، وعلى كل الأحوال فإن الأعمش أوثق منه وأحفظ. فلا يمال ما يرويه الأعمش بما يرويه الحسن، وقال الحافظ في التهذيب: «ضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثنا للحسن خاتمه فيه الأعمش - الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش».

وقد روى الحاكم من هذا الحديث قوله: «من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد» من طريق سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عائمة عن عمر (٣: ٣١٨) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(١) الزيادة من عمر.

(٢) كلمة «منه» لم تذكر في ح و هـ.

وقد رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَمَرَّ إِلَّا بِمُصَلٍّ أَوْ مُسَافِرٍ ^(١) » .

١٢٧

باب

ما جاء في الوقت الأول من الفضل

١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعُمَيْرِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ غَفَّامٍ عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ قُرَوَّةَ ، وَكَانَتْ

(١) رواه أحمد في المسند (رقم ٣٦٠٣ ج ١ ص ٣٧٩) عن جرير عن منصور عن خيشمة عن رجل من قومه عن عبد الله بن مسعود ، بلفظ : « لا يمر بعد الصلاة ، يعني للمشاء الآخرة ، إلا لأحد رجلين : مصلي أو مسافر » . ورواه أيضا عن يحيى عن سفيان عن منصور مختصرا (رقم ٤٢٤٤ ج ١ ص ٤٤٤) ورواه عن هناد وعن محمد بن جعفر : كلاهما عن شعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله مرفوعا (رقم ٣٩١٧ و ٤٤١٩ ج ١ ص ٤١٢ و ٤٦٣) ورواه الطيالسي (رقم ٣٦٥) عن شعبة عن منصور عن خيشمة عن عبد الله بن مسعود . ورواه البيهقي (١ : ٤٥٢) عن طريق سفيان عن منصور ، وذكر فيه الراوى المجهول .

وقال الحافظ الميثمي في مجمع الزوائد (١ : ٣١٤ - ٣١٥) : « رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ، فأما أحمد وأبو يعلى فقالا : عن خيشمة عن رجل عن ابن مسعود ، وقال الطبراني : عن خيشمة عن زياد بن حدير ، ورجال الجميع ثقات ، وعند أحمد في رواية : عن خيشمة عن عبد الله ، بإسقاط الرجل » . وذكر الشوكاني في نيل الأوطار هذا الحديث (١ : ٤١٦) ونسبه لترمذي ، وهو سهو منه ، فإن الترمذي لم يخرج به ، وإنما ذكره مطلقا كما يرى ،

يَمْنٌ بَابِمْ^(١) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا^(٢) » .

١٧١ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ^(٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ سَمِيعٍ

بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ
بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ : « يَا عَلِيُّ ، ثَلَاثٌ^(٤)
لَا تُؤَخَّرُهَا : الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ^(٥) ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرْتَ ، وَالْأَيْمُ^(٦)
إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفُوًا^(٧) » .

(١) ف ب و هـ و هـ « بَابِمْ » وما هنا هو القى في النسخ المخطوطة

م و ع و م

(٢) سيأتي السلام على هذا الحديث عند كلام الترمذی عليه .

(٣) كلمة « قَالَ » لم تذكر في م و هـ .

(٤) في ع « ثَلَاثَةٌ » .

(٥) « آتَتْ » مثل « حَانَتْ » وزنا ومعنى . وفي م و هـ « آتَتْ » بتاءين من الإيمان ، وما رواه إسماعيل بن عوفان في نسخ الترمذی . قال القاضي أبو بكر بن العربي في المعارضة (١ : ٢٨٤) : « كذا رويته بتاءين كل واحدة منهما معجمة بإثنتين من فوقها ، وروى : إِذَا آتَتْ ، بتون وتاء معجمة بإثنتين من فوقها ، بمعنى حانت » تقول : آتَ الشيءُ يَتِيْنُ آتِيًا ، أى : حان يَحِيْنُ حينًا » .

ونقل الشارح المباركفوى (١ : ١٥٥) عن الرافعة للاعلى الفارى قال : « قَالَ التَّوْدِشِيُّ : فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمُقْرَؤَةِ : آتَتْ ، بِالتَّاءِ ، وَكَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، وَالْحِفْظُ مِنْ ذَوَى الْإِثْنَانِ : آتَتْ عَلَى وَزْنِ حَانَتْ ، ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ » .

والصحيح أنهما روايتان صحيحتان ، ومعناهما متقارب .

(٦) « الْأَيْمُ » بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة : هى التى لازوج لها ، بكرأ كانت أو ثيبا ، مطلقه كانت أو متوفى عنها .

(٧) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٨٢٨ ج ١ من ١٠٠) عن هرون بن معروف عن ابن وهب . ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ٦٩) والسيوطى =

[قال أبو عيسى : هذا حديث غريب حسن ^(١)] .

١٧٢ - حديث ^(٢) أحمد بن منيع حدثنا يعقوب بن الوليد اللدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَقَبُ اللَّهِ ^(٣) » .

= في الجامع الصغير مستدرک الحاكم ، ولم أجده فيه ، ويحتاج إلى بحث عنه . وروى ابن ماجه منه النهى عن تأخير الجنازة فقط (٦ : ٢٣٣) عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب .

(١) الزيادة من ب و ج واسفة في م . ولكن قوله قال أبو عيسى لم يذكر في ج .

وهذا الحديث لإسناده صحيح ، ورواه ثقات .

وقد نقله الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٨) عن الترمذی ، ونقل أنه قال : « حديث غريب وما أرى إسناده يمتثل » . وهكذا نقل الحافظ في التلخيص أيضا (ص ٦٩) عن الترمذی ، وليس في شيء من النسخ التي معي من الترمذی عبارة « وما أرى إسناده يمتثل » وكذلك قال للشارح المباركفوري (١ : ١٥٥) إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والفدية الموجودة عنده . وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة إلى كلام الترمذی على حديث عائشة زائدة برقم (١٧٤) وأن الحافظ ابن حجر نقل منه تقليدا له فقط .

(٢) هذا الحديث مقدم في ه و ه و ك عقب الحديث (رقم ٢٧٠) .

(٣) الحديث رواه الحاكم (١ : ١٨٩) بلفظ : « خير الأعمال الصلاة في أول وقتها » وقال : « يعقوب بن الوليد هذا شيخ من أهل المدينة ، سكن بغداد ، وليس من شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد » . وتعبه الذهبي فقال : « يعقوب : كذاب » .

ورواه الدارقطني (ص ٩٢) بإسنادين باللفظين : لفظ الترمذی ولفظ الحاكم . ورواه البيهقي (٢ : ٤٣٥) من طريق أحمد بن منيع شيخ الترمذی . ونقل عن أبي أحمد بن عدى الحافظ أنه قال : « هذا الحديث بهذا الإسناد باطل » . ثم قال البيهقي : « هذا حديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدني ، ويعقوب منكر الحديث ، ضعفه يحيى بن معين وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، ونسبوه إلى الوضع ، فعوذ بالله من الخذلان » .

[قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ^(١) .]

[وقد رَوَى ابنُ عباسٍ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم نحوه^(٢) .]

[قال^(٣) : وفي الباب عن عليٍّ ، وابنِ عمرَ ، وعائشةَ ، وابنِ مسعودٍ .]

= وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٧) : « قال ابن حبان : يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات ، لا يصح كتب حديثه إلا على شذيل التمعج ، وما رواه إلا هو . انتهى . وقال أحمد : كان من الكذابين الكبار . وقال أبو داود : ليس بثقة . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال البيهقي في المعرفة : حديث الصلاة في أول الوقت رضوان الله : إنما يعرف يعقوب بن الوليد ، وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ ، قال : وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة ، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله . انتهى . وأنكر ابن القطان على أبي محمد عبد الحق كونه أصل الحديث باليمري وسكت عن يعقوب ! قال : ويعقوب هو عائشة ، فإن أحده قال فيه : كان من الكذابين الكبار وكان يضع الحديث ، وقال أبو حاتم : كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع ، وابن عدي إنما أعلاه به دون باب ذكره . انتهى كلامه . »

وعما لأزوال أعجب منه أن الشافعي رحمه الله يذكر هذا الحديث محتجا به بدون إسناد وهو حديث غير صحيح ، بل هو حديث باطل ، كما نص عليه العلماء الحفاظ فيما قلناه عنهم ! أفلا الشافعي ذكره في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٠٩ من هامش الجزء السابع من الأم) فقال : « وقال رسول الله : أول الوقت رضوان الله » وذكره مرة أخرى (ص ٢١٠) فقال : « وأثبت الحجج وأولاهها ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ، ثم قول رسول الله : أول الوقت رضوان الله » . وكذلك احتج به في الرسالة من غير أن يذكر لإسناده (ص ٤٩ طبعة بولاق) وانظر أيضا الأم (ج ١ ص ٦٨) .

(١) الزيادة من م و ح و س .

(٢) الزيادة من م و ح و س ، إلا أن في م و س « رواه » بدل « روى » .
ولي س لم تذكر كلمة « نحوه » .

وحديث ابن عباس هذا الذي أشار إليه الترمذي : نسبه ابن حجر في الملتصق (ص ٦٧) إلى البيهقي في الخلافيات ، وقال : « فيه نافع » . أبو هريرة ، وهو متروك .

(٣) الزيادة من ح .

قال أبو عيسى : حديثُ أمِّ فروةَ لا يُروى إلا من حديث عبد الله [بن عمر^(١)] العُمريِّ وليس [هو^(٢)] بالقوى عند أهل الحديث . واضطربوا^(٣) [عنه^(٤)] في هذا الحديث [وهو صدوقٌ ، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيدٍ من قبيل حفظه^(٥)] .

- (١) الزيادة من م و ح و ه و ه و ك .
- (٢) الزيادة من ح و ه و ه و ك . وفي ه و س « وهو ليس بالقوى » .
- (٣) في ح « اضطربوا » .
- (٤) للزيادة من ح ونسخة في م .
- (٥) الزيادة من م و ح و س . ولكن قوله « وهو صدوق » مؤخر في ح بعد كلام يحيى بن سعيد .

وهذا الحديث مضطرب الإسناد ، كما قال الترمذى ، ولكن ليس اضطرابه من قبل عبد الله بن عمر العمري ، بل من قبل شيخه القاسم بن غنام الأنصارى البياضى ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره العقيلى في الضعفاء ، وقال : « في حديثه اضطراب » . والذي يظهر لى أنه روى هذا الحديث عن امرأة من أهلها ، هي جدته الدنيا ، أو هي جدته أم أبيه ، كما بين في بعض الروايات ، عن جدته العليا : أم فروة ، فصار يرويه تارة فيذكر الوسطة المبهمة ، ويرويه أخرى فيحذفها ويقول : « عن أم فروة » .

وقد وصف جدته أم فروة في بعض الروايات بأنها كانت ممن بايع تحت الشجرة ، وبأنها كانت من المهاجرات الأول (الحاكم ١ : ١٨٩ والدارقطنى ص ٩٢) .

وأم فروة هذه اختلف فيها : لفرجع الطيى . أنها أنصارية ، أخذ ذلك من ظاهرو بعض الروايات أنها جدة القاسم بن غنام الأنصارى ، وتبناه غره من العلماء ، وجزم الفاضى أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٢٨٢) بأنها : « هي بنت أبي قحافة ، أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، زوجها أبو بكر الأشعث بن قيس ، فولدت له محمد بن الأشعث وغيره ، وقد قال فيه بعضهم : إنها أنصارية ، وهو غلط » . وقال المنذرى - فيما نقل صاحب عون المعبود (١ : ١٦٣) - : « أم فروة هذه هي أخت أبي بكر الصديق لأبيه ، ومن قال فيها : أم فروة الأنصارية فقد وهم » . وهذا هو الراجح عندنا ، والظاهر أنها جدة عليا للقاسم بن غنام الأنصارى من جهة =

= أمه أو أم أبيه . وقد صرح في بعض الروايات بأنها من المهاجرات الأول ، فهذا يدل على غلط من ظن أنها أصارية .

وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ثقة ، وليس منقطع هذا الحديث من قبله ، إنما ضعفه من إيهام الواسطة بين القاسم بن غنم وبين جدته العليا الصغاية .

وقد وهم الترمذی في جزمه بأن هذا الحديث « لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري » لأنه رواه غيره ، كما سيظهر من الروايات الآتية :

والحديث رواه عن القاسم بن غنم ثلاثة : عبد الله بن عمر العمري ، وأخوه عبيد الله بن عمر العمري ، والضحاك بن عثمان الأسدي الخزاعي - بكسر الحاء المهملة - وفتح الزاي - المدني القرشي .

أما رواية الضحاك بن عثمان فقد رواها الدارقطني (ص ٩٢) من طريق ابن أبي فديك : « أخبرني ، الضحاك بن عثمان عن القاسم بن غنم البياضي عن امرأة من المنايمات » ونسبها ابن حجر في الإصابة لطبراني (٨ : ٢٦٦) .

وأما رواية عبيد الله - بالتصغير - فرواها أبو داود عن محمد بن عبد الله بن عثمان الخزازي وعبد الله بن مسلمة (١ : ١٦٣) ، ورواها ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن مزون والفضل بن ذكين (٨ : ٢٢٢) ، ورواها أحمد في المسند عن أبي عاصم وعن منصور بن سلمة الخزازي وعن يونس عن الليث بن سعد وعن يزيد بن مزون (٦ : ٣٧٤ - ٣٧٥ و ٤٤٠) ، ورواها الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم ومن طريق إسحق بن سليمان ومن طريق الليث بن سعد (ص ٩٢) : كلهم عن عبيد الله بن عمر العمري .

وأما رواية . عبيد الله - بالتصغير - فرواها الحاكم من طريق منصور بن سلمة الخزازي ومن طريق الليث بن سعد : كلاهما عن عبيد الله . وأنا أخشى أن يكون ذكر عبيد الله - بالتصغير - في المستدرک : خطأ من الناسخين أو من العليم ، لأن الحاكم قال بعد رواية هذين الإسنادين : « سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت أبا العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قد روى عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنم ، ولم يرو عنه أخوه عبيد الله بن عمر » ولكي لم أنجزم بأن هذا غلط في نسخة المستدرک لأن الحافظ ابن حجر ذكر في الإصابة (٨ : ٢٦٦) أن الحاكم رواه « من طريق عبيد الله الصغير أيضا » وذكر في التهذيب (٨ : ٣٢٨) =

١٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ النَّزَارِيُّ عَنْ
أَبِي يَعْفُورٍ ^(١) عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْغِزَارِ ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ^(٣) : « أَنَّ

= الرواة عن القاسم بن غنام : « الضحاك بن عثمان الحزامي وعبيد الله بن عمر العمري وأخوه عبد الله بن عمر » . ولعل الحاكم نقل كلام ابن معين ليظهر خطأه فيما جزم به .
ورواه الدارقطني أيضا (ص ٩٢) من طريق معتز بن سليمان ومن طريق محمد بن بشر العبدى ، ومن طريق قزعة بن سويد : ثلاثهم عن عبيد الله - بالتصغير - عن أنقاس .

وهذه الروايات اضطربت عن القاسم بن غنام : ففي بعضها « عن أم فروة » بدون واسطة ، وفي بعضها « عن بعض أمهاته » وفي بعضها « عن أهل بيته » وفي بعضها « عن عماته » وفي بعضها « عن بعض أهله » : كل هؤلاء عن أم فروة .
وأوضح الروايات روايتا الحاكم : ففي الأولى منهما : « عن القاسم بن غنام عن جدته الدنيا عن جدته أم فروة » وكانت ممن بارعت النبي صلى الله عليه وسلم ، وكانت من المولجات الأول : أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم : وسئل عن بعض الأعمال فقال : الصلاة لأول وقتها . وفي الثانية : « عن القاسم بن غنام الأنصاري عن جدته أم أبيه الدنيا عن أم فروة جدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه » .
ولمنا قد نفهم من هذا الإسناد أن الضمير في « جدته » عائد إلى « أبيه » فتكون أم فروة جدة أبيه ، ويكون القاسم قد رواه عن جدته أم أبيه عن أمها جدة أبيه .
ولست نرضى الجزم بشيء من هذا .

والحديث ضعيف بكل حال ، لجهل واسطة بين القاسم بن غنام وبين أم فروة .
(١) « يعفور » بفتح الباء المثناة التحتية وإسكان العين المهملة وضم الفاء وآخره راء . ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٥٦) أنه وقع في بعض نسخ الترمذى « أبى يعقوب » قال : « وهو غلط » وهو كما قال .

وأبو يعفور هذا هو : عبد الرحمن بن عبيد - بالتصغير - بن أسطاس ، بكسر الهمزة وإسكان السين المهملة ، النبطي ، بالناء المثناة ، وهو ثقة .
(٢) « الغيزار » بفتح العين المهملة وإسكان الياء التحتية وفتح الزاي وآخره راء ، والوليد هذا عبدى كوفي ثقة ،

(٣) « الشيباني » بالسين المعجمة ، وأبو عمرو هذا اسمه « سعد بن إيسر » وهو ثقة يجمع على توثيقه ، وهو من الخضر بن ، عاش ١٢٠ سنة ومات سنة ٩٦ وشهد القادسية وعمره نحو ٤٠ سنة . وقد ذكره بعضهم في الصحابة .

رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : سَأَلْتُ عَنْهُ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا . قُلْتُ : وَمَاذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ . قُلْتُ : وَمَاذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : [وَ ^(٢)] الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح .

وَقَدْ رَوَى الْمَسْعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَ [سَلْيَانُ ^(٣)] [هُوَ أَبُو إِسْحَقَ ^(٤)] الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْيَمِيزَارِ : هَذَا الْحَدِيثُ ^(٥) .

(١) كلمة « عنه » لم تذكر في ع .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الزيادة من م و ع .

(٤) الزيادة من ع . وأبو إسحاق الشيباني هو « سليمان بن أبي سليمان » .

(٥) الحديث رواه الطيالسي والداري والبخاري ومسلم والنسائي ، ورواه أيضاً الترمذي فيما سيأتي في أبواب البر والصلة (١ : ٣٤٦ من طبعة بولاق و ٣ : ١١٦ من شرح المباركفوري) .

وقوله « الصلاة على ميعاتها » اختلفت فيه ألفاظ الرواة ، وسيأتي في الترمذي بلفظ « الصلاة لميعاتها » . وفي لفظ شعبة عند البخاري « الصلاة على وقتها » . قال الحافظ في الفتح (٢ : ٨) : « اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب » وهو قوله : على وقتها ، وخالفهم علي بن حفص ، وهو شيخ صدوق من رجال مسلم ، فقال : الصلاة في أول وقتها ، أخرجه الحاكم . والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبير وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي العمري في اليوم واليلة عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك . قال الدارقطني : تفرد به العمري ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ : على وقتها . ثم أخرجه الدارقطني عن الجما - لي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن العمري وهم فيه ، لأنه كان يحدث من حفظه . وقد أطلق النووي في شرح المذهب : أن رواية في أول وقتها ضعيفة اه لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن =

مالك بن مغول عن الوليد ، وفرد عثمان بذلك ، والمروفي عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف - يعني البخاري - وغيره . وكان من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذ من لفظة : على : لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت ، فيتمين أوله . قال القرطبي وغيره : قوله : لوقتها : اللام للاستقبال ، مثل قوله تعالى : فطفوهم لعدتهم ، أي مستقبلات عدتهم ، وقيل : للابتداء ، كقوله تعالى : أقم الصلاة لذالك الشمس ، وقيل : بمعنى في : أي في وقتها . وقوله : على وقتها قيل على بمعنى اللام ، فيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وثابته تحقق دخول الوقت يقع الأداء فيه .

والروايات التي فيها « في أول وقتها » رواها الحاكم (١ : ١٨٨ - ١٨٩) من طريق الحسن بن مكرم وبنار كلاهما عن عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار ، وقال : « هذا حديث يعرف بهذا اللفظ بحمد بن بشار بنادار عن عثمان بن عمر ، وبنادار من الحفاظ المتفقين الأوثان » . ثم قال : « فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثقتين : بنادار بن بشار والحسن بن مكرم : على روايتها عن عثمان بن عمر . وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي على ذلك .

ثم رواه من طريق حجاج بن الشاعر عن علي بن حفص المدائني عن شعبة عن الوليد كذلك ، وقال : « قد روى هذا الحديث جماعة عن شعبة » ولم يذكر هذه اللفظة غير حجاج بن الشاعر عن علي بن حفص ، وحجاج حافظ ثقة ، وقد احتج مسلم بعلي بن حفص .

ثم رواه من طريق محمد بن المثنى : « حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة أخبرني عبيد المكتب قال : سمعت أبا عمرو الشيباني يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها » قال الحاكم : « الرجل هو عبد الله بن مسعود ، لإجماع الرواة فيه على أبي عمرو الشيباني » .

و « المكتب » بضم الميم وإسكان الكاف وكسر التاء « وقد يضبط بفتح الكاف وتشديد التاء مع كسرها أيضاً ، وهو : عبيد بن مهران السكوبي ، وهو ثقة . فهذا الإسناد صحيح أيضاً ، وجهالة الصحابي لا تنضر ، ومع ذلك فقد عرف أنه ابن مسعود كما قال الحاكم .

١٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ بَزِيدٍ ^(١) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ^(٢) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمْرٍو ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً لَوْ قَتَمَا الْآخِرَ مَرَّتَيْنِ ^(٤) حَتَّى يَقْبِضَهُ اللَّهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ [حَسَنٌ] ^(٥) غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ ^(٦).

(١) هو الجمعي - بضم الجيم وفتح الميم وبالهاء المهملة - المصري ، وهو ثقة ، من رجال الكتب الستة .

(٢) سعيد بن أبي هلال الليثي المصري : ثقة معروف ، وهو من شيوخ الليث بن سعد . لكنّه روى عنه هنا بالواسطة - ووقع اسمه في المستدرک «سعيد بن هلال» وهو خطأ مطبعي فيأرأى .

(٣) في نه «عن أبي إسحاق بن عمر» وهو خطأ .

(٤) اختلفت نسخ الترمذی في هذه الجملة اختلافاً كثيراً : فإما هو الذي في ب و هـ و له وهو الموافق لرواية الحاكم من طريق قتيبة ، ولرواية البيهقي عن الحاكم . وفي م بحذف كلمة «مرتين» وهو خطأ من النسخ فيأظن . وفي نه «لوقتها الآخر» إلا مرتين . بزيادة «إلا» وهو يوافق ما نقله الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٢٧) وصاحب جمع القوائد (١ : ٦٠) كلاهما عن الترمذی . وفي ج «لوقتها الآخر» إلا مرتين من عذرین . وزيادة «من عذرین» لم أجد لها ما يؤيدها .

(٥) الزيادة من م و ج و هـ . ولم يذكرها الزيلعي في نصب الراية ولا ابن حجر في التهذيب في ترجمة إسحاق بن عمر عند ما نقل كلام الترمذی .

(٦) الحديث رواه الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق محمد بن شاذان من قتيبة ، ورواه البيهقي (١ : ٤٣٥) عن الحاكم ، ورواه الدارقطني (س ٩٢) من طريق هرون بن عبد الله عن قتيبة . قال البيهقي : «هذا مرسل» ، إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة . قال الزيلعي (١ : ١٢٧) : «وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إسحاق بن عمر روى عن موسى بن وردان ، روى عنه سعيد بن أبي هلال : مجهول ، انتهى . وكذلك قال ابن الطائفي كتابه : إنه منقطع ، وإسحاق بن عمر مجهول ، انتهى . ولم يميزه الشيخ تقي الدين في الإمام إلا للدارقطني فقط ، ونقل عن ابن عبد البر أنه =

قال الشافعي : والوقت الأول من الصلاة أفضل . ومما يدلُّ على فضل أول الوقت على آخره : اختيارُ النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ وعمر ، فلم يكونوا يختارون إلا ما هو أفضل ، ولم يكونوا يدعون الفضل ، وكانوا بضلُّون في أول الوقت .

== قال : لإسحاق بن عمر أحد المجاهيل ، روى عنه سعيد بن أبي هلال ، انتهى . وأخرجه إنا أرقطى أيضا عن عمرة عن عائشة نحوه ، وفي سنده : مولى بن عبد الرحمن ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ؟ فقال : متروك الحديث . وأخرجه أيضا عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ، وفيه الواقدي ، وهو معروف عندهم .

وقد ترك الزيلعي أمح إسناد لهذا الحديث : فقد روى الحاكم (١ : ١٩٠) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم قال : « حدثنا الليث بن سعد عن أبي النضر عن عمرة عن عائشة قالت : ماضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ورواه البيهقي (١ : ٤٣٥) عن الحاكم .

وأبو النضر - شيخ الليث - هو سالم أبو النضر مولى عمر بن عبید الله ، وهو يجمع على توثيقه .

وهذا الحديث هو الذي أشار الزيلعي إلى أن الدارقطني رواه من طريق مولى بن عبد الرحمن عن الليث ، وهو في سنن الدارقطني (ص ٩٢) ، وقد أشار البيهقي إلى رواية مولى ، ومولى هذا ليس بثقة ، كان يضع الحديث ، ولكن الرواية صحيحة برواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث .

قال الحاكم : « وله شاهد آخر من حديث الواقدي » وليس من شرط هذا الكتاب . ثم رواه من طريق محمد بن علي الأزرق عن محمد بن عمر الواقدي عن ربيعة بن عثمان بن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن عائشة . وكذلك رواه الدارقطني (ص ٩٢) من طريق إسحاق بن أبي إسحاق الصغار ، عن الواقدي عن ربيعة ، وعن الواقدي عن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة . وقد صرح الواقدي بإسجاع من ربيعة بن عثمان ، ومن عبد الرحمن بن عثمان بن وثاب . وهذان الإسنادان من طريق الواقدي شاهدان جيدان بعد صحة الإسناد الأول .

قال (١) : حدثنا بذلك أبو الوليد المكي عن الشافعي (٢).

١٢٨

باب

ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر

١٧٥ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث [بن سعد (٣)] عن نافع عن

(١) الزيادة من ب

(٢) لم أجد هذا الذي رواه الترمذي عن الشافعي في شيء من كتب الشافعي المطبوعة .

وقال القاضي أبو بكر بن البرقي في العارضة (١ : ٢٨٤ - ٢٨٥) : « اتفق أكثر الفقهاء على أن الصلاة في أول الوقت أفضل ، ولم يختلف أبو حنيفة وأصحابه في أن تأخيرها أفضل ، وهذا يبق على خلاف في مسألة أخرى ، وهي : أن الصلاة حل تجب في أول الوقت أم لا ؟ ولو شاء ربك لم يختلف أحد في مثل هذا مع ظهوره ، ولكن القلوب والخواطر بيد مالك النواصي ، يصرف الكل كيف يشاء . وصورة المذهب : أن الشمس إذا زالت توجه الخطاب على المكلف بالأمر ، وضرب له في امتثاله أحداً موسماً يربى على صورة الفعل . وأبو حنيفة قد وافقنا على الواجب الواسم الوقت ، كالسكفارات وقضاء رمضان ، ولا خلاف بين الأمة فيه ، والدليل عليه قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس . وأياً ما كان البلوك : الزوال أو الغروب . فهو حجة لنا ، فإن الخطاب بالأمر يتوجه فيه ، فالفاعل يكون بمثابة . والمسئلة أصولية ، وقد بيناها في كتاب الحصول . وإذا ثبت هذا فالمباحرة إلى امتثال الأمر ، والمباحرة إلى قضاء الواجب : متفق عليه من الأئمة ، وإنما يخالف أبو حنيفة وأصحابه في فضل تقديم الصلاة ، لاعتقادهم أن الصلاة تجب في آخر الوقت ، فقالوا : إن وقت الوجوب أفضل ، وقد بينا فساد . والله أعلم » .

والذي نقله القاضي أبو بكر عن أبي حنيفة وأصحابه ليس معروفاً عندهم ، وهو يخالف

المنصوص عليه في كتبهم .

(٣) الزيادة من ع

ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ
فَكَأَنَّمَا وَزَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ » (١) .

وفي الباب عن بُرَيْدَةَ ، وَنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عمر حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

(١) الحديث رواه . مالك في الموطأ (١ : ٢٩ - ٣١) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه
البخاري (٢ : ٢٤) ومسلم (١ : ١٧٤) وأبو داود (١ : ١٦٠) والنسائي
(١ : ٨٩) : كلهم من طريق مالك . ورواه أيضاً الدارمي (١ : ٢٨٠) ومسلم
والنسائي وابن ماجه (١ : ١٢٠) من طريق الزهري عن سالم . ورواه الدارمي
أيضاً من طريق عبيد الله عن نافع .

وقوله « أهله وماله » : قال الحافظ في الفتح : « هو بالنصب عند الجمهور ، على
أنه مفعول ثانٍ لوتر ، وأضر في وتر مفعول لم يسم فاعله ، وهو عائذ على الذي فاتته .
فالعنى : أصيب بأهله وماله وهو متمدد إلى مفعولين ... وقيل : وتر هنا بمعنى نقص ،
على هذا يجوز نصبه ورفع ، لأن من ردَّ النقص إلى الرجل نصب وأضر ما يقوم مقام
الاعمال ، ومن رده إلى الأهل رفعه . وقال الفرطى : يروى بالنصب ، على أنه وتر
بمعنى سلب ، وهو يهدى إلى مفعولين ، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ ، فيكون أهله
هو المفعول الذي لم يسم فاعله » .

ثم قال الحافظ : ويؤيد التزمذي على حديث الباب : « جاء في السهو عن وقت
مصر . فحمله على السامى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث : أنه يلحقه من الأسف عند
معاينة الثواب لمن صلى - ما يلحق من ذهب منه أهله وماله ... ويؤخذ منه التنبيه على
أن أسف العائد أشد ، لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا
الحديث إشارة إلى تحقير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال
لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال : حافظوا على الصلوات .
وقال : لا يوجد حديث فيه تسكين للمحافظة غير هذا الحديث » .

وقال الخطابي في العالم (١ : ١٣١) : « معنى وتر : أى نقص أو سلب ، فبني
وتراً فرداً ، بلا أهل ولا مال . يريد : فليكن حذر من فوتها كحذر من
ذهاب أهله وماله » .

وقد^(١) رواه الزهري [أيضاً^(٢)] عن سالم عن أبيه [ابن عمر^(٣)] عن النبي صلى الله عليه وسلم .

١٢٩

باب

ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرجها الإمام

١٧٦ - حدثنا محمد بن موسى البصري حدثنا جعفر بن سليمان الضبي^(٤) عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت^(٥) عن أبي ذر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ^(٦) ،

(١) في م « قد » بدون الواو .

(٢) الزيادة من ع و ن ه و ه و ك .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « الضبي » بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة وبالعين المهملة ، نسبة إلى « بني ضبيعة » - بوزن جبهينة - بن قيس « وعم بطن من بكر بن وائل . وكان جعفر بن سليمان ينزل في بني ضبيعة فنسب إليهم ، وهو مولى بني الحريش .

(٥) عبد الله بن الصامت : هو الفقاري - بكسر الهمزة المعجمة وتخفيف الفاء - البصري ، وهو ابن أخي أبي ذر ، سمع من عمه ، وهو تابعي ثقة .

(٦) قال النووي في شرح مسلم (٥ : ١٤٧) : « معنى يميتون الصلاة : يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه ، وللإراد بتأخيرها عن وقتها : أي وقتها المختار لا عن جميع وقتها ، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها ، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع » . وقال الحافظ في الفتح (٢ : ١١) : « قال المذهب : المراد بضمييمها تأخيرها عن وقتها المستحب ، لا أنهم أخرجوها عن الوقت . كذا قال ، وبعده جماعة ، وهو »

فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا ، فَإِنْ صَلَّيْتَ ^(١) لَوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ .

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن الصامت .

قال أبو عيسى : حديث أبي ذرٍّ حديثٌ حسنٌ ^(٢) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم : يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ لِلصَّلَاةِ لِمِيقَاتِهَا ^(٣) إِذَا أَحْرَزَهَا الْإِمَامُ ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وأبو عمرٍو أن الجوني في اسمه « عبد الملك بن حبيب » ^(٤) .

== مخاف للوائح : فقد صح أن الحجاج وأبيه الوليد وغيرهما : كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها ، والآثار في ذلك مشهورة ، منها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : أخر الوليد الجمعة حتى أمسى ، فحُثَّ فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر وأنا جالس لئلا وهو يغضب . وإنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل . ومنها : ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال : صليت إلى جنب أبي جعيفة ، ففسى الحجاج بالصلاة ، فقام أبو جعيفة فصلى . ومن طريق ابن عمر : أنه كان يصلي مع الحجاج ، فلما أخر الصلاة ترك أن يشهداهما ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال : كنت بمصر وصعبت قرأ للوليد ، فأخروا الصلاة فنظرت إلى سعيد بن جبيرة وعطاء يومئذ لئلا ، وهما قاعدان .

(١) « صليت » بالبناء المجهول ، أي : إن صلى الأمراء صلاتهم في وقتها وصليتها أنت معهم كانت صلاتك معهم نافلة ، وإن أخروها فلم يصلوها في الوقت : كنت قد احتلت صلاتك وحصلتها وصلتها .

(٢) بل هو حديث صحيح . رواه مسلم (١ : ١٧٩ - ١٨٠) وأبو داود (١ : ١٦٤) والدارمي (١ : ٢٧٩) . ونسبه المنذرى أيضاً للنسائي وابن ماجه .

(٣) في « لوقتها » .

(٤) « الجوني » بفتح الجيم وإسكان الواو وبالنون : نسبة إلى « جون » بطن من الأزد . =

١٣٠

باب

ما جاء في النوم عن الصلاة

١٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتِ الْبَغَايِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ [الأنصاري^(١)] عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : « ذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي التِّيَقَظَةِ ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ^(٢) » .

وفي الباب عن ابن مسعود ، وأبي مرثمة ، وعمران بن حصين ، وجبير بن مطعم ، وأبي جحيفة ، [وأبي سعيد^(٣)] ، وعمر بن أمية الضمري^(٤) ، وذو مخبر [ويقال ذى مخمر^(٥)] وهو ابن أخى النجاشي .

= وم بنو الجون بن أنمار بن عوف بن خزيمة بن مالك بن الأزد . وانظر الأنساب السماعي (١٤٣ ط) والاشتقاق لابن دريد (ص ٢٩١) .

(١) الزيادة من هـ و هـ و لـ .

(٢) الحديث فيه قصة طويلة رواها أحمد في المسند (٥ : ٢٩٨ و ٣٠٢ و ٣٠٧) [ومسلم (١ : ٢٨٩ - ١٩٠) وأبو داود (١ : ١٦٧ - ١٦٩) بروايات بعضها مطول وبعضها مختصر ، ورواه النسائي مختصراً (١ : ١٠٠ - ١٠١) وابن ماجه (١ : ١٢٢) .

(٣) الزيادة من م و ج و ب .

(٤) يفتح الصاد المعجمة وإسكان الميم . نسبة إلى « بني ضمرة بن بكر » .

(٥) الزيادة من ع و هـ و د مخبر « يكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح =

قال أبو عيسى : وحديثُ أبي قتادةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد اختلف أهلُ العلمُ في الرجل يَنَامُ عن الصلاة أو يَنَسَاهَا فيستيقظُ
أو يَذْكُرُ وهو في غير وقتِ صَلَاةٍ ^(١) ، عند طلوع الشمس أو عند غروبها :
فقال بعضهم : بصلاتها إذا استيقظ أو ذكر ^(٢) ، وإن كان عند طلوع
الشمس أو عند غروبها . وهو قولُ أحد ، وإسحاق ، والشافعي ، ومالك ^(٣) .
وقال بعضهم : لا يُصَلِّي حتى تَطْلُعَ الشمسُ أو تَغْرُبَ .

١٣١

باب

ما جاء في الرجل يَنَسِيَ الصلاةَ

١٧٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ [بْنِ مَالِكٍ ^(٤)] قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

= الباء الموحدة ، ويقال بذلك الباء مع . وفي التهذيب أن الأوزاعي كان لا يقوله إلا بالميم ..

وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ من ١٤١) : « ونحو أصوب وأكثر » .

(١) في ع « الصلاة » وهو غير جيد .

(٢) في ه و ه « وذكر » .

(٣) لم يذكر في م و س « والشافعي ومالك » ولم يذكر في ع و ه .

« ومالك » .

(٤) الزيادة من م و ع و س ..

« مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ^(١) » .

وفي الباب من سَمَرَةٍ ، وأبي قتادة .

قال أبو عيسى : حديثُ أسن حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسِي الصَّلَاةَ

[قَالَ ^(٢)] : « يُصَلِّيْهَا مَتَى » [مَا ^(٣)] ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ . وَهُوَ

قَوْلُ [الشَّافِعِيِّ ، وَ ^(٤)] أَحْمَدُ [بْنُ حَنْبَلٍ ^(٥)] ، وَإِسْحَاقُ .

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ : أَنَّهُ نَامَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ

غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ^(٦) .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا .

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا ^(٧) فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٨)] .

(١) قال الشارح « رواه الجماعة » يعني أحمد وأصحاب الكتب الستة . ورواه أيضا الدارمي

(١ : ٢٨٠) وابن الجارود (س ١٢٥) :

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) الزيادة من م و ح و ه و س .

(٤) الزيادة من م و ح ونسخة بهامش س .

(٥) الزيادة من ه .

(٦) لم ينف الشارح على من أخرج أثره على وأبي بكره اللذين علمهما الترمذی ، وأنا لم

أجدما أيضاً .

(٧) يعني أهل الحديث .

(٨) الزيادة من ح و ه و س .

١٣٢

باب

ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتين يبيد

١٧٩ — حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ
بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي عُمَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [بْنِ مَسْعُودٍ^(١)] قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
[بْنُ مَسْعُودٍ^(٢)] : « إِنَّ الْأَشْرَكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ
بِلَالًا فَأَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ » .

قال^(٣) : وفي الباب عن أبي سعيد ، وجابر^(٤) .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في ه .

(٤) أما حديث جابر فبأني . وأما حديث أبي سعيد فرواه الشافعي في الأم (١ : ٧٥) :
« أخبرني ابن أبي نديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد
عن أبي سعيد المدري قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب
يموي من الليل حز كفيتنا . وذلك قول الله عز وجل : وكفى الله المؤمنين القتال .
وكان الله قويا عزيزا . فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بلالا ، فأمره فأقام الظهر
فصلاها ، فأحسن صلاتها ، كما كان يصلها في وقتها ، ثم أقام العصر فصلاها
كذلك ، ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ، ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا . قال : —

قال أبو عيسى : حديث عبد الله ليس بإسناده بأس ، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله ^(١) .

وهو الذي اختاره بعض أهل العلم في الفوائت : أن يُقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاها . وإن لم يُقيم أجزاءه . وهو قول الشافعي ^(٢) .

١٨٠ [و] حديث ^(٣) محمد بن بشار [بُدَار] ^(٤) [حدثنا مُعَاذُ بن هُشَامٍ حَدَّثَنِي ^(٥)] أبي من يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سَلَمَةَ بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله : « أن عمر بن الخطاب قال يوم الخندق ، وجعل يسب »

== وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف : فرجالا أو ركباناً . ونقل المشوكاني (٢ : ٨) عن ابن سيد الناس أنه قال : « هذا إسناده صحيح جليل » وهو كما قال . ورواه أيضا الطيالسي في مسنده مختصراً ، برقم (٢٢٣١) : « حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه » . ورواه أيضا أحمد في المسند من طريق ابن أبي ذئب (رقم ١١٢١٦ و ١١٢١٧ و ١١٤٨٥ و ١١٦٦٧ ج ٣ من ٢٥ و ٤٩ و ٦٧ و ٦٨) .

ورواه النسائي (١ : ١٠٧) والبيهقي (١ : ٤٠٢) كلاهما من طريق ابن أبي ذئب ونسبه ابن حجر في التلخيص أيضا (من ٧٣) لابن خزيمة وابن خبان في صحيحهما ، وقال : « صحيحه ابن السكن » .

(١) حديث ابن مسعود رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ٣٥٥٥ و ٤٠١٣ ج ١ من ٣٧٥ و ٤٢٣) والنسائي (١ : ١٠٧) كلاهما من طريق أبي الزبير . وهو منقطع ، كما قال الترمذي ، ولكنه يعترض به حديث أبي سعيد الخدري ، وقد ذكرناه وصححه آتاه . (٢) من أول قوله « قال أبو عيسى : حديث عبد الله » إلى هنا : مؤخر في م في آخر الباب بعد حديث جابر .

(٣) في م « وحدثنا » وهذا الحديث ذكر في م في أول الباب الآتي ، وهو وضع غير جيد ، لأنه لا مناسبة له به .

(٤) الزيادة من م .

(٥) في م و ب « حدثنا » .

كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قال : يا رسول الله ؟ ما كَذْتُ أَصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى تَقْرُبَ ^(١) الشَّمْسُ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتَهَا ^(٢) . قال : فَزَوَّلْنَا بِطُحَانَ ^(٣) ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَضَّأْنَا ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بِعَدِّهَا الْمَغْرِبَ ^(٤) . [قال أبو عيسى ^(٥)] : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣٣

باب

مَا جَاءَ ^(٣) فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى ^(٦) أَنَّهَا الْعَصْرُ

[وقد قيل : إنها الظهر ^(٧)]

١٨١ - حَدَّثَنَا ^(٨) مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ

(١) في ع « غربت » وكذلك في حاشية م على أنها نسخة ، ووضع فيها فوق « تقرب » علامة الحجة « صح » .

(٢) أي : ما صليتها ، و « إن » نافية .

(٣) « بطحان » بضم الباء الموحدة وإسكان الطاء وفتح الحاء المهملة ونون ، قال ياقوت في معجم البلدان : « كذا يقوله المحدثون أجمعون . وحكى أهل اللغة بطحان بفتح أوله وكسر ثانيه ، وكذا قيده أبو علي القالي في كتاب البارع وأبو حاتم والبكري وقال : لا يجوز غيره . وقرأت بخط أبي الطيب أحمد بن أخي محمد الشافعي ، وخطه حجة بطحان بفتح أوله وسكون ثانيه . وهو : واد بالمدينة ، وهو أحد أوديتها الثلاثة ، وهي : العقيق ، وطحان ، ووقاء » .

(٤) الحديث رواه أيضا أحمد والبغاري ومسلم والنسائي . وانظر الفتح (١ : ٥٥ - ٥٧) .

(٥) الزيادة من م و ه و س .

(٦) في ه و ه و ه و ه « الصلاة الوسطى » .

(٧) الزيادة من م و ع و س .

(٨) هذا الحديث وتصحيح الترمذي له : لم يوجد في م وهو في ه و ه و ه .

وأبو النضر عن محمد بن طلحة بن مُصَرِّف^(١) عن زُبَيْدٍ^(٢) عن مُرَّةٍ
الهمداني^(٣) عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْمَصْرِ^(٤) » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ [حسن^(٥)] صحيحٌ .

١٨٢ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَزَّزٍ عَنْ سَعِيدٍ^(٦) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
الْحَسَنِ^(٧) عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ^(٨) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :

= مؤخر بعد الحديث الآتي (رقم ١٨٢) وإثباته في النسخ هو الصواب ، لأنه قد ذكره
الحمد بن تيمية في المنتقى (١ : ٣٩٧ من نيل الأوطار) ونسبه للترمذی ، وكذلك
الديوطي في الذر المنثور (١ : ٣٠٣) . وغيرهما .

(١) « مصرف » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الزاء المشددة .
(٢) « زبيد » بالنصير ، وهو بالزاي والباء الموحدة ، وهو ابن الحارث بن عبد الكريم
وهو ثقة .

(٣) « مرّة » بضم الميم ، وهو ابن شراحيل - بفتح الهمزة المعجمة - ويلقب « مرّة الطيب »
و « مرّة الخير » : لبيادته . وهو تابعي ثقة .

(٤) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (رقم ٣٦٦) بهذا الإسناد مطولاً ،
ولفظه : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم ناراً » .
ورواه أحمد في المسند (٢٧١٦ ج ١ ص ٣٩٢) عن يزيد بن محمد بن طلحة . ورواه
مسلم (١ : ١٧٤) عن عون بن سلام عن محمد بن طلحة . ورواه غيرهم ، وسيأتي
الحديث بهذا الإسناد في الترمذی في كتاب « التفسير » (ج ٢ ص ١٦٣ طبعه بولاق
وج ٤ ص ٧٧ من شرح المباركفوري) .

(٥) الزيادة من غ وهو زيادة صحيحة ، فإنها توافق ما نقله الحمد بن تيمية في المنتقى
عن الترمذی

(٦) « سعيد » هو ابن أبي مروة ، وزعم الشارح المباركفوري أنه سعيد بن المسيب ،
وهو خطأ .

(٧) « الحسن » هو البصري .

(٨) « سمرة » بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء و « جندب » بضم الجيم وإسكان
النون وضم الدال المهملة ويجوز فتحها أيضاً .

« صلاة الوسطى ^(١) صلاة العصر ^(٢) » .

[قال ^(٣)] : وفي الباب عن عليّ ، [وعبد الله بن مسعود ^(٤)] ، [وزيد بن ثابت ^(٥)] ، وعائشة ، وحفصة ، وأبي هريرة ، وأبي هاشم بن عتبة ^(٦) .
قال أبو عيسى : قال محمد : قال عليّ بن عبد الله : حديث الحسن عن

(١) في ع و ه و ك « أنه قال في صلاة الوسطى » . وفي ه ه « في

الصلاة الوسطى » وما هنا موافق لباقي الروايات ولما سيأتى في كتاب التفسير .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (ج ٥ ص ٧ و ١٢ و ١٣) . ورواه أيضا الترمذی

فيما سيأتى في كتاب التفسير (١ : ١٦٣ طبعة بولاق) .

(٣) الزيادة من م و س .

(٤) الزيادة من م و ع و س . وهي زيادة لا بأس بها ، ولكن حديث

ابن مسعود مضى قبل هذا .

(٥) الزيادة من م و ع و ه . وهي زيادة جيدة ، لأن الترمذی ذكر

ذلك فيما سيأتى في كتاب التفسير . وكأنه يريد يذكر زيد بن ثابت أن له حديثا في أن

الصلاة الوسطى هي الظهر ، وحديثه هذا رواه أحمد وأبو داود وغيرهما . وانظر قيل

الأوطار (١ : ٤٠٩) والهر المنثور (١ : ٣٠٩) .

(٦) هو أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي ، وهو خال معاوية بن أبي سفيان ،

وأسلم يوم الفتح . وحديثه هذا ذكره ابن حجر في الإصابة (٧ : ١٩٨) قال : « من

طريق كهيل بن حرملة قال : قدم أبو هريرة دمشق ، فنزل على أبي كلثوم الدوسي ،

فأبيناه ، فتذاكرنا الصلاة الوسطى ، فاختفنا فيها ، فقال أبو هريرة : اخلفنا فيها

كما اختلافتم ، ونحن بفناء بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيها الرجل الصالح :

أبو هاشم بن عتبة ، فقام فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان جريئا

عليه ، ثم خرج إلينا فأخبرنا أنها العصر » وذكره السيوطی في الدر المنثور بنحوه

(١ : ٣٠٤) ونسبه ابن حجر لأبي داود والترمذی والنسائي والبخاری والمالك أبي

أحمد ، ونسبه السيوطی لابن سعد والبراء وابن جرير والطبرانی والبخاری . وقد

بحث عنه في ابن داود والترمذی والنسائي فلم أجده . ويؤيد ذلك أن الحافظ الهيثمي

ذكره في مجمع الزوائد (١ : ٣٠٩) وقال : « رواه الطبرانی في الكبير والبراء ،

وقال : لا أعلم روى أبو هاشم بن عتبة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث

وحديثا آخر . قلت : ورجاله موثقون ، ولو كان مرويا في أحد الكتب الستة ، كما

سَمُرَةٌ [بن جُنْدُب ^(١)] حديثٌ صحيحٌ ^(٢) ، وقد سَمِعَ منه ^(٣) .
 وقال أبو عيسى : حديثُ سَمُرَةَ في صلاةِ الوسطى حديثٌ حسنٌ ^(٤) .
 وهو قولُ أكثرِ العلماء من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
 وقال زيدُ بنُ ثابتٍ وعائشةُ : صلاةُ الوسطى صلاةُ الظهر .
 وقال ابنُ عباسٍ وابنُ عمر ^(٥) : صلاةُ الوسطى صلاةُ الصبح .
 حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ حَبِيبِ
 بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ : قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : سَلِ الْحَسَنَ : يَمْنَنُ سَمِعَ حَدِيثَ
 الْمَقِيَّةِ ؟ فَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ ^(٦) : سَمِعْتُهُ مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ :
 قَالَ أَبُو عِيسَى : وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ^(٧) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 [بن المَدِينِ ^(٨)] عَنْ قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

== زعم الحافظ ابن حجر : لما ذكره الهيثمي في الزوائد . وأيضا : فإنه لم يذكره العلامة
 عبد الله النابلسي في ذخائر الموارث ، وهو أطراف الكتب الستة والنوطا ، ولو كان
 في واحد منها لبيته . وكذلك لم أجده في طبقات ابن سعد . وقد رواه أيضا الحاكم
 أبو عبد الله في المستدرک (٣ : ٦٣٨) .

- (١) الزيادة من م و ه و س .
- (٢) في م و ه و س « حديث حسن » . والذي هنا هو الصواب ، لما
 سيأتي من إعادة نحو هذا الكلام عن ابن المديني .
- (٣) في م « وقد سمع من سمرة » . وفي ه و س « وقد سمع عنه »
 وهو غير جيد .
- (٤) هذه العبارة كلها لم تذكر في م . وحديث سمرة هذا حديث صحيح ، لصحة
 إسناده ، وليست له علة ، وقد صححه الترمذي فيما سيأتي في كتاب التفسير .
- (٥) في م زيادة « وغيره » . ولو صحت أكان الأحسن أن يقول « وغيرهما » .
- (٦) في م و ه و س « قال » .
- (٧) في م « قال حدثني » وفي م و ه و س « عن » .
- (٨) الزيادة من م و ه و س .

قال محمد : قال علي : وسماعُ الحسن من سَمْرَةَ صحيحٌ . واحتجَّ بهذا الحديث^(١) .

١٣٤

باب

ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر

١٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ^(٢) عَنْ قَتَادَةَ^(٣) [قَالَ^(٤)] : أَخْبَرَنَا^(٥) أَبُو الْعَالِيَةِ^(٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَكَانَ مِنْ أَجَبِهِمْ إِلَيَّ : أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) في سماع الحسن من سمرة خلاف طويل قديم ، والصحيح أنه سمع منه ، كما رجحه ابن المديني والبخاري والترمذي والحاكم وغيرهم ، قال الحاكم في المستدرج بعد رواية حديث من الحسن عن سمرة : « وحديث سمرة لا يتوهم منوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة ، فإنه قد سمع منه » .

وانظر تفصيل الكلام في ذلك في التهذيب في ترجمة الحسن (٢ : ٢٦٣ - ٢٧٠) ونصب الرابة (١ : ٤٦ - ٤٨) .

وأما الخلاف في تفسير الصلاة الوسطى ، فإنه خلاف معروف في كتب التفسير والحديث ، والقول فيه يطول جدا ، والصحيح الذي تدل عليه الأحاديث الثابتة للراجحة هو أنها صلاة العصر

(٢) « زاذان » بالزاي ثم الذال المعجمين .

(٣) الزيادة من ع و هـ .

(٤) في « هـ » أخبرني .

(٥) أبو العالية : اسمه « رفيع بن مهران الرياحي » ورفيع : بالتصغير ، ومهران : بكسر =

نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَعَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ^(١) .

[قال ^(٢)] : وفى الباب عن علي ، وابن مسعود ، وعقبة بن عامر ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وسمرة بن جندب ، وعبد الله بن عمرو ، ومعاذ بن عفراء ، والضئناجى [ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣)] ، وسلمة بن الأكوع ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، وكعب بن مرة ، وأبي أمية ، وعمر بن عبسة ^(٤) ، [ويعلى بن أمية ، ومعاوية ^(٥)] .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح . وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم : أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد [صلاة ^(٦)] العصر حتى تغرب الشمس . وأما ^(٧) الصلوات الفوائت فلا بأس أن تُتفخى بعد العصر وبعد الصبح .

قال علي بن المدنى : قال يحيى بن سعيد : قال شعبة : لم يسمع قتادة من

= الميم والمساكن الماء ، والرياحى : بكسر الراء وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وكسر الماء المهملة .

(١) اخذت رواه أيضا أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و ه و ه .

(٤) عبسة ، بالعين المهملة والياء الموحدة والسين المهملة المفتوحة .

(٥) الزيادة من ه و ه و ه . وفيهما وفي ع مخالفة لما هنا في التقديم والتأخير في أسماء هؤلاء الصحابة .

(٦) الزيادة من ع و ه .

(٧) في ع و ه د قاء .

أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : حَدِيثَ عُمرَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْتَقِى لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُؤُسُ بْنُ مَتَّى ^(١) » وَحَدِيثَ عَلِيٍّ : « الْقَضَاءُ ^(٢) ثَلَاثَةٌ ^(٣) » .

١٣٥

بَاب

مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هَظَّاءَ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ ^(٥) » عَنْ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ لَمْ يَعُدَّ لَهُمَا ^(٦) » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَأَبِي مُوسَى .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦ : ٣٢٤ و ١٣ : ٤٢٩) .

(٢) فِي س « قَضَاء » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) حَدِيثٌ عَلَى هَذَا لَمْ أَجِدْهُ مَعَ كَثَرَةِ الْبَحْثِ عَنْهُ . وَلَكِنْ فِي مَعْنَاهُ حَدِيثٌ بِرِوَايَةِ ،

وَسَيَأْتِي فِي التَّرْمِذِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١ : ٢٤٨ طَبْعَةُ بُولَاق) .

(٤) فِي ه وَ ه « رَسُولُ اللَّهِ » .

(٥) فِي ج « شَغَلَهُ » بِدُونِ الْفَاءِ .

(٦) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابن عباس^(١) حديثٌ حسن^(٢) .
وقد رَوَى غيرُ واحدٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) : « أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ
العصرِ ركعتين » .

وهذا خلافُ ما رَوَى [عنه^(٤)] : « أَنَّهُ نَهَى مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ
حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

وحديثُ ابن عباسٍ أصحُّ^(٥) حيثُ قال « لَمْ يَكُنْ لَهَا^(٦) » .

وقد رَوَى عن زيد بن ثابتٍ نحوُ حديثِ ابن عباسٍ^(٧) .

- (١) قوله « حديث ابن عباس » لم يذكر في نه .
 - (٢) الحديث نسبته ابن حجر في التلخيص (س ٧١) لابن حبان أيضا . وقال في المنتج (٢ : ٥٢) : « هو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه » .
 - (٣) في نه « وقد روى غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » .
 - (٤) الزيادة من ع و ه و ه و ه .
 - (٥) في س « أصح حديث حيث قال ، وزيادة كلمة « حديث » خطأ صرف . ومخالفة لسائر الأصول .
 - (٦) في نه « ثم لم يرد لها » .
 - (٧) في ع « صفوان » بدل « ابن عباس » وهو خطأ . وحديث زيد بن ثابت في مسند أحمد (٥ : ١٨٥) ونصه « حدثنا حسن بن موسى حدثنا ابن هبيرة حدثنا عبد الله بن هبيرة قال : سمعت قبيصة بن ذؤيب يقول : إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عندها ركعتين بعد العصر ، فكانوا يصلونها . قال قبيصة : فقال زيد بن ثابت : ينفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! إنما كان ذلك ، لأن أناساً من الأعراب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجير ، فقدموا يسألونه ويخبرهم حتى صلى الظهر ولم يصل ركعتين ، ثم قدم يفتيهم حتى صلى العصر ، فأنصرف إلى بيته ، فذكر أنه لم يصل بعد الظهر شيئا ، فصلاهما بعد العصر ، ينفر الله لعائشة ! نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة ! نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بعد العصر » .
- وهذا الحديث ليس في الكتب الستة ، وإسناده عند أحمد لإسناد صحيح .

وقد روى عن عائشة في هذا الباب روايات :

رُويَ عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخلَ عليهما بعدَ العصرِ إلا صلى ركعتين ^(١) » .

ورُويَ عنها عن أم سلمة ^(٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٣) « أنه نهى

(١) حديث عائشة بهذا رواه البخاري (٢ : ٥٢ - ٥٣) بعينه بألفاظ مختلفة ، وكذلك مسلم (٢ : ٢٣٠) ورواه أيضا أحمد وغيره .

(٢) قوله « عن أم سلمة » ثابت في جميع الأصول ، إلا أن في م وضع عليه علامة الإنشاء : وضعت كلمة « لا » فوق المين من « عن » وكلمة « إلى » فوق الهاء من « سلمة » . وسبقني الكلام على رواية أم سلمة في هذه المسألة .

(٣) في هذا الموضع في ح زيادة نصها : « هذا » . وروى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم « وهذه الزيادة محل نظر ، لأن معنى إثباتها أن يكون المروي عن عائشة من أم سلمة المواظبة على الركعتين بعد العصر ، وأن عائشة روى عنها النهي . وأما على حذفها فاللهي أن عائشة روى عنها أنها روت النهي عن أم سلمة . وهذا هو الذي وجدته أو قريبا منه في الروايات التي رأيتها ، ولم أجده في شيء منها أن أم سلمة روت المواظبة على هاتين الركعتين . وعن هذا رجحت حذف هذه الزيادة .

وليبيان ذلك أذكر هنا الروايات التي وجدتتها عن أم سلمة في هذا الباب ويكون اماتة فيها كلام أو رواية ، وأذكر حديثا اماتة يوافق رواية أم سلمة :

قال أحمد في المسند (٦ : ١٨٣ - ١٨٤) : « حدثنا علي بن عاصم قال أخبرنا حفظة السدوسي عن عبد الله بن الحرث بن نوفل قال : صلى معاوية بالناس العصر ، فالتفت فإذا أناس يصلون بعد العصر ، فدخل ودخل عليه ابن عباس وأما معه ، فأوسع له معاوية على السرير ، فجلس معه ، قال : ما هذه الصلاة التي رأيت الناس يصلونها ، ولم أر النبي صلى الله عليه وسلم يصليها ولا أمر بذلك ؟ قال : ذلك ما يفتيم ابن الزبير فدخل ابن الزبير فسلم فجلس ، فقال معاوية : يا ابن الزبير ! ما هذه الصلاة التي تأمر الناس يصلونها لم نر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاحها ولا أمر بها ؟ قال : حدثني عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاحها عندها في بيتها . قال : فأمرني معاوية ورجلا آخر أن تأتي عائشة فنسألها عن ذلك . قال : فدخلت عليها ، فسألتهما عن ذلك ، فأخبرتني بما أخبر ابن الزبير عنها : فقالت : لم يحفظ ابن الزبير ، إنما حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى هاتين الركعتين بعد =

عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس .

== العصر عندي ، فسأله ، قلت : إنك صليت وركعتين لم تكن تصليهما ؟ قال : إنه كان أثنائي شيء فشلت في قسمته من الركعتين بعد الظهر ، وأثنائي بلال فناداني بالصلاة ، فكبرهت أن أحبس الناس ، فصليتهما . قال : فرجعت فأخبرت معاوية . قال : قال ابن الزبير : أليس قد صلاهما ؟ فلا ندعهما . فقال له معاوية : لا تزال مخالفاً أبداً ؟ . وهذا إسناد حسن لأبأس به ، عبد الله بن الحرث بن نوفل تابعي ثقة معروف ، وهو ابن أخت معاوية ، وحفظه السدوسي ضعفه بعضهم من أجل اختلاط روايته بعد ما كبر ، ولكنه صدوق وقد روى عنه شعبة ، وهو لا يروى إلا عن ثقة . وحسن له الترمذي حديثاً آخر .

وقد رواه أحمد بإسناد آخر مختصراً (٦ : ٣١١) قال : « حدثنا أحمد بن جعفر قال : حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال : سألت عبد الله بن الحرث عن الركعتين بعد العصر ؟ فقال : كنا عند معاوية فحدث ابن الزبير عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما ، فأرسل معاوية إلى عائشة وأنا فيهم ، فسألناها ؟ فقالت : لم أسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن حدثني أم سلمة » فسألناها ؟ فحدثت أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر ، ثم أتى بشيء فجعل يقسمه حتى حضرت صلاة العصر ، فقام فصلى العصر ، ثم صلى بعدها ركعتين ، فلما صلاهما قال : هاتان الركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، فقالت أم سلمة : ولقد حدثتني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما . قال : فأثبت معاوية فأخبرته بذلك ، فقال ابن الزبير : أليس قد صلاهما ، لا يزال أصليهما ؟ ! فقال له معاوية : إنك لخالف ، لا تزال تحب الخلاف ما بقيت . » . ورواه أحمد أيضاً (٦ : ٣٠٣) عن عبيدة عن يزيد بن أبي زياد . وهذا إسنادان حسان أو صحيحان . يزيد بن أبي زياد صدوق ، تكلموا فيه من قبل حفظه فقط ، وقد تابعه على روايته هذه حفظة السدوسي ، فرواية كل منهما تقوى الأخرى ، إذ لا يمتز عليهما في صدقهما ، وبذلك يكون الحديث صحيحاً .

وروى الدارمي (١ : ٣٣٤) عن كريب مولى ابن عباس : « أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن الأزهر والصور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً ، وسألهما عن الركعتين بعد العصر ، وقل : إنا أخبرنا أنك تصليهما ، وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما ؟ قال ابن عباس : وكنت أضرب مسم عمر بن الخطاب الناس عليهما ، قال كريب : فدخلت عليهما ، وبلغتهما ما أرسلوني به . فقالت : سل أم سلمة ، فخرجت إليهم ==

== فأخبرتهم بقولها ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ، ثم رأيتهم يصلحهما ، أما حين صلاهما : فإنه صلى العصر ثم دخل وعندى له ردة من بني حرام من الأنصار فصلاهما ، فأرسلت إليهما الجارية ، فقالت : قولى بجنبه فقوى : أم سلمة تقول : يا رسول الله ، ألم أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصلحهما ؟ فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ، قالت : فقلت الجارية ، وأشار بيده فاستأخرت عنه ، فلما انصرف قال : يا أباة أبي أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، لأنه أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، فسفلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان .

ومذا حديث صحيح . رواه البخارى فى أواخر (أبواب العمل فى الصلاة ج ٣ ص ٨٤ من الفتح) وفى (أبواب المغازى ج ٨ ص ٦٧) وروى قطعة منه بغير إسناد فى أبواب الواقيت (ج ٢ ص ٥٢) ويظهر أن الحافظ الزيلعى لم يثر عليه فى البخارى فقد نقل فى نصب الراية (١ : ١٣١) أن البخارى علقه ، ثم قال : وينظر البخارى فى المغازى فكأنه وصله فيه . ورواه أيضاً مسلم فى صحيحه (١ : ٢٢٩) .

وروى أحمد فى المسند (٦ : ٢٢٩ - ٣٠٠) قال : « حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيرى قال : حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن موهب قال : حدثنى عمى ، يعق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، قال : حدثنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام قال : أجمع أبى على العمرة ، فلما حضر خروجه قال : أى بنى المو دخلنا على الأمير فودعناه ، قلت : ماشئت ، قال : فدخلنا على مروان وعنده فر ، فيهم عبد الله بن الزبير ، فذكروا الركعتين اللتين يصلحهما ابن الزبير بعد العصر ، فقال له مروان : ممن أخذتهما يا ابن الزبير ؟ قال : أخبرنى بهما أبو هريرة عن عائشة . فأرسل مروان إلى عائشة : ما ركعتان يذكرهما ابن الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلحهما بعد العصر ؟ فأرسلت إليهما : أخبرتنى أم سلمة . فأرسل إلى أم سلمة : ما ركعتان زعمت عائشة أنك أخبرتهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلحهما بعد العصر ؟ فقالت : يقرأ الله عائشة ! لقد وضعت امرى على غير موضعه : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقد أتى بمال ، فقعد يديه حتى أتاه المؤذن بالعصر ، فصلى العصر ، ثم انصرف إلى ، وكان يومى ، فركع ركعتين خفيفتين ، فقالت : هاتان الركعتان يا رسول الله ، أمرت بهما ؟ قال : لا ، ولكنهما ركعتان كنت أركعهما بعد الظهر ، ففعلت قسماً هذا المال حتى جاءنى ==

والذي اجتمع^(١) عليه أكثر أهل العلم : على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس^(٢) ، إلا ما استثنى من ذلك ، مثل الصلاة بمكة بعد العصر^(٣) حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس بعد^(٤) الطواف ، فقد^(٥) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة في ذلك^(٦).

= المؤذن بالعصر ، فكرهت أن أدعهما . فقال ابن الزبير : الله أكبر ، أليس قد صلاهما مرة واحدة ! والله لأدعهما أبداً ! قالت أم سلمة : ما رأيته صلاهما قبلها ولا بعدهما . وهذا إسناد صحيح .

وقال أحمد أيضاً (٦ : ٣٠٩) : « حدثنا ابن زبير قال : حدثنا طلحة بن يحيى قال : زعم لي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها : هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئاً ؟ قالت : أما عندي فلا ، ولكن أم سلمة أخبرتني أنه فعل ذلك ، فأرسل إليها فاسألها ، فأرسل إلى أم سلمة ، فقالت : نعم ، دخل على بعد العصر فصلّى سجدتين ، قلت : يا نبي الله ، أزل عليك في هاتين السجدتين ؟ قال : لا ، ولكن صليت الظهر فشغلت ، فاستدركتهما بعد العصر . وهذا إسناد صحيح أيضاً . وروى البيهقي (٢ : ٥٧) حديثاً مختصراً بهذا المعنى عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة .

(١) في م « أجمع »

(٢) من أول قوله « والذي اجتمع عليه » إلى هنا سقط من س . وهو خطأ واضح ، وإثباته هو الصواب ، لاتفاق سائر الأصول عليه . وفي س خطأ أغرب : لأنه ذكر بدل هذا النص كلمة « بعد الطواف » وليس لها أي معنى في هذا المقام .

(٣) قوله « بعد العصر » سقط من س وثبت في سائر الأصول .

(٤) كلمة « بعد » سقطت من س خطأ .

(٥) في ع و م « وقد » .

(٦) يشير به إلى حديث جابر بن مطعم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يأتي هيد متاف لا تخموا أبداً صاف بهذا البيت وصلى أبة ساعة شاء من ليل أو نهار . وهو حديث صحيح ، سيأتي في هذا الكتاب ، إن شاء الله ، في أبواب الحج (١٦٤) .

وقد قال به قومٌ من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

وبه يقول الشافعي وأحمد ، وإسحاق .

وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن
بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر وبعد الصبح .

وبه يقول سُفيان الثوري ومالك بن أنس ، وبعض أهل الكوفة .

١٣٦

باب

ما جاء في الصلاة قبل المغرب

١٨٥ — حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ كَهْمَسٍ بْنِ الْحَسَنِ ^(١) عَنْ
عبد الله بن بُرَيْدَةَ عَنْ عبد الله بن مُغَلٍّ ^(٢) عَنْ النبي صلى الله عليه وسلم
قال ^(٣) : « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، لِمَنْ شَاءَ » ^(٤) .

= ١٦٥ من طبعة بولاق وج ٢ ص ٩٤ - ٩٥ من شرح المباركفوري) وانظر قبل
الأوطار (٣ : ١١٥ - ١١٦) .

(١) في نه وه و ه « كهمس بن الحسن » وقال الشارح : « كذا في النسخ
الحاضرة بالمصغير » وهو خطأ . والصواب « الحسن » بالكبير ، كما في سائر
الأصول وكتب الرجال . و « كهمس » بفتح الكاف وإسكان الهاء وفتح الميم
وآخره سين موهلة .

(٢) « مغل » بضم الميم وفتح الغين المعجمة وفتح الفاء المعجمة .

(٣) في نه « أنه قال » .

(٤) هذا مختصر ، رواه مسلم (١ : ٢٣٠) بلفظ « بين كل أذانين صلاة » قالها ثلاثاً ، =

وفي الباب عن عبد الله بن الزبير^(١) .
 قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن مفضل^(٢) حديث حسن صحيح .
 وقد اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قبل المغرب :
 فلم يَرَ بعضهم الصلاة قبل المغرب .
 و [قد^(٣)] رَوَى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :
 أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين ، بين الأذان والإقامة^(٤) .
 وقال أحمد وإسحاق : إن صلاحها لحسن . وهذا عندهما^(٥) على
 الاستصحاب^(٦) .

== قال في الثالثة : لمن شاء . . ورواه أيضاً نحوه وقال فيه : « قال في الرابعة : لمن شاء » .
 ورواه البخاري (٢ : ٨٨ - ٨٩ و ٩١) وليس فيه ذكر الرابعة . ورواه غيرهما .
 (١) حديث عبد الله بن الزبير رواه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص ٢٦) ولفظه :
 « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها سجدة » . ونسبه الزيلعي في نصب الراية
 (١ : ٢٨٨) لصحيح ابن حبان .

وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري (٢ : ٨٩) قال : « كان المؤذن إذا
 أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتندرون السواري حتى يخرج النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم كفلهم ، يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بينهما شيء » .
 ورواه مسلم أيضاً نحوه .

وفيه أيضاً عن عقبة بن عامر . روى البخاري (٣ : ٤٦) عن مرثد بن عبد الله
 البرقي قال : « أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك من أبي عيم ! يركع
 ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : إنا كنا نقوله على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت : فما عنك الآن ؟ قال : التثفل » .

(٢) في ع « المفضل » بزيادة حرف التثنية .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) الروايات عنهم كثيرة ، قد روى بعضها محمد بن نصر المروزي في قيام الليل .

(٥) في ع « عدنا » وهو غير جيد .

(٦) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة في هذا الباب (١ : ٣٠٠) : « الحديث =

١٣٧

باب

ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس

١٨٦ - حدثنا [إسحاق بن موسى^(١)] الأنصاري حدثنا مَنُ

حدثنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بُسر بن
سميد عن الأخرج يُحدثونه عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « مَنْ أدرك من الصُّبحِ ركعة^(٢) قبل أن تطلع الشمس فقد
أدرك الصُّبحَ ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد
أدرك العصر^(٣) » .

= فيه صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صحيح ومُسند . واختلف فيه الصحابة ،
ولم يفعله بعدهم أحد . وأُظن الذي منع منه المبادرة بالإقبال على صلاة المغرب .
وهذا تعليل غريب لمخالفة الأحاديث الصَّحاح ، وهو يعترف بصحتها ، وصدق يحيى
بن آدم : « لا يحتاج مع قول رسول الله إلى قول » ،

وقال الحافظ في الفتح (٢ : ٩٠) : « وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف
فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم - : فردود بقول محمد بن نصر : وقد روينا عن
جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب . ثم أخرج ذلك
بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعبد الله بن بريدة ، ويحيى بن عليل ،
والأخرج ، وعامر بن عبد الله بن الزبير ، وعراك بن مالك . ومن طريق الحسن
البحري أنه سئل عنها فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بها . وعن سعيد بن النسيب
أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين » .

(١) الزيادة من م و ع و س .

(٢) في م و ه و ك « عن » بدل « أن » .

(٣) في س « ركعة من الصبح » .

(٤) الحديث نسبه الجحد في التنقي لأحد أصحاب الكتب الستة . وانظر نيل الأوطار (١ : =

(٢٣) - سنن الترمذي - (١)

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ^(١)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا ^(٢) [وَ ^(٣)] الشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعَذْرِ ، مِثْلُ الرَّجُلِ يَتَأَمَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ ^(٤)

أَوْ يَسَاهَا فَيَسْتَمِيقُ وَيَذْكُرُ ^(٥) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ ^(٦) غُرُوبِهَا ^(٧) .

١٣٨

بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ [فِي الْخُضْرِ ^(٨)]

١٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش عن حبيب

١٢٤ - ١٢٦) . والحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٢ - ٢٣) ورواية محمد بن الحسن (ص ١٢٨) .

(١) حديث عائشة نسبه الفارح (١ : ١٦٥) لأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(٢) كلمة « أصحابنا » لم تذكر في نسخة .

(٣) الزيادة من ع و م .

(٤) في ع « من صلاته » .

(٥) في ع « فيذكر » .

(٦) في ع « أو عند » .

(٧) قال الحافظ في الفتح (٢ : ٤٦) : « نقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر » .

(٨) الزيادة من م و ن و ه و نسخة بهامش س .

بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ ، مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ . قَالَ : فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا أَرَادَ بِذَلِكَ ؟ قَالَ ^(١) : أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ ^(٢) » .

وفي الباب من أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قد رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : رَوَاهُ ^(٣) جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ ^(٤) .

(١) في نه « فقال » .

(٢) « يخرج » بضم الياء المثناة التحتية ، مضارع « أخرج » و « أمته » بالنصب مفعول . وبذلك ضبط في م . ونقل الفارح عن ابن سيد الناس أنه يجوز فيه أيضاً « تخرج » بفتح التاء التوقية وفتح الراء ويرغم « أمته » على أنه فاعل . والمعنى صحيح في كليهما .

(٣) في نه « وقد رواه » .

(٤) « العقيلي » بضم العين المهملة وفتح القاف وإسكان الياء ، نسبة إلى المصنف . ووقع في ب « العقلي » بحذف الياء وهو خطأ . والترمذي لم يبين درجة هذا الحديث من الصحة . وهو حديث صحيح ، رواه مالك وأصحاب الكتب الستة وغيرهم .

أما الروايات التي أشار إليها : فإن رواية جابر بن زيد ، وهو أبو العشاء ، رواها البخاري ومسلم وغيرهما . وأما رواية سعيد بن جبير فإنها هنا في الترمذي وفي صحيح مسلم وغيرهما . وأما رواية عبد الله بن شقيق فإنها عند مسلم (١ : ١٩٧) : « عن عبد الله بن شقيق قال : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة ، الصلاة ! قال : فجاء رجل من بني تميم ، لا يفتر ولا يفترق : للصلاة ، الصلاة ! فقال ابن عباس : أتعلمون بالسنة لأأم لك ؟ ثم قال . رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . قال عبد الله بن شقيق . خالف في صدري من ذلك شيء » فأنبت أبا هريرة فسأله ؟ فصدق مقالته » .

وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا .
 ١٨٨ — حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري حدثنا المعتمر بن سليمان
 عن أبيه عن حنّس عن عكرمة من أبي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَايَرِ » (١) .
 قال أبو عيسى : وَحَنَّسٌ (٢) هَذَا هُوَ : « أَبُو عَلِيٍّ الرَّحَبِيُّ » وَهُوَ
 « حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ » وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (٣) .

= ورواية سعيد بن جبير رواها أيضا مالك في الموطأ (١ : ١٦٦) : « مالك عن أبي الزبير
 المكي عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس أنه قال : صلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً : في غير خوف ولا سفر .
 قال مالك : أرى ذلك كان في مطر .
 هذا نص الموطأ . فقد جاء في بعض الروايات : « من غير خوف ولا مطر » ،
 وفي بعضها : « غير خوف ولا سفر » . ومالك سمع الثانية ولم يسمع الأولى فتأول
 الحديث على عذر المطر . قال ابن حجر في الفتح (٢ : ١٩) : « لكن رواه
 مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بإلفظ ، من
 غير خوف ولا مطر . فانهى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر » .
 ونقل الثوكاني في نيل الأوطار (٣ : ٢٦٤) عن ابن حجر أنه قال : « وأعلم
 أنه لم يقع مجوعاً بالثلاثة في شيء من كتب الحديث ، بل للجمهور : من غير خوف
 ولا سفر » . ولم أجد هذا الذي نسبته إليه ، لاق الفتح ولا في التلخيص ، فأنه أعلم .
 ولئن كان الحافظ قال ذلك فإنه مردود عليه بأن رواية مسلم وأصحاب السنن : « بالمدينة
 من غير خوف ولا مطر » : تنجم الثلاثة ، إلا إن كان يريد لفظ « سفر » بحروفه
 فقط لا بمعناه .

(١) نقل الشارح عن النواوي أن الحاكم رواه في المستدرک وصححه ، وأن الذهبي رد ذلك
 عليه . ولم أجده في المستدرک .

(٢) « حنّس » بالحاء المهملة والنون المفتوحين والشين المعجمة ، وهو لقب له ، واسمه
 « حسين بن قيس الرحبي » بالراء والحاء المهملة المفتوحين والياء الموحدة ، نسبة إلى
 « ربيعة بن زرعة » . وفي « و » « وهو حنّس بن قيس » ، وفي نسخة
 بهامش « وهو حنين بن قيس » وهذا الأخير خطأ .

(٣) حنّس هذا ضعيف جداً ، قال البخاري : « أحاديثه منكورة ، ولا يكتب حديثه » . =

والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السقر أو بعرفة .

ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض .
وبه يقول أحمد ، وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين في المطر .
وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
ولم ير الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين ^(١) .

= وقال القليل ؟ « في حديثه : من جم بين صلاتين فقد أتى بابا من الكبائر - :
لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ولا أصل له ، وقد صح عن ابن عباس : أن النبي
صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر الحديث .
(١) هكذا حكى الترمذی الأقوال هنا ، وقد قال في آخر كتابه ، في أول (العلل) (٢ :
٣٣١ س و ٤ : ٣٨٤ ك) : « جميع ما في هذا الكتاب من
الحديث فهو معقول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ، ما خلا حديثين : حديث
ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب
والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر . وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه . وقد بينا علة الحديثين جميعا في
الكتاب » . وهو هنا لم يبين علة لحديث ابن عباس ، بل ذكر حديثا يمارسه من
طريق حش وضعفه من أجله ، وإنما احتج بالعمل فقط ، ونقل أقوال بعض الفقهاء .
وقد ردّ النووي على الترمذی في شرح مسلم (٥ : ٢١٨) فقال : « وهذا
الذي قاله الترمذی في حديث شارب الخمر هو كما قاله ، فهو حديث مفسوخ ، دل
الإجماع على نسخه . وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ، بل لهم
أقوال : منهم من تأوله على أنه جمع بعد المطر ، وهذا مشهور عن جماعة من
الكبار المتقدمين ، وهو ضعيف بالرواية الأخرى : من غير خوف ولا مطر ، ومنهم
من تأوله على أنه كان في غيم فصل الظهر ثم انكشف الغيم وبأن وقت العصر دخل
فصلاهما ، وهذا أيضاً باطل ، لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر - :
لا احتمال فيه في المغرب والعشاء . ومنهم من تأوله على تأخير الأولى إلى آخر وقتها =

١٣٩

ما جاء في بدء الأذان

١٨٩ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدثنا أبي حدثنا محمد بن

فصلاها فيه ، فلما فرغ منها دخلت الثانية فصلاها ، فصارت صلاته صورة جمع ، وهذا أيضاً ضئيف أو باطل ، لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل ، وفعل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب ، واستدلاله بالحديث لتصويب فعله ، وتصديق أبي هريرة له ، وعدم إنكاره - : جريح في رد هذا التأويل ، ومنهم من قال : هو محمول على الجهم بعذر المرض ، أو نحوه مما في معناه من الأعذار ، وهذا قول أحمد بن حنبل والقاضي حسين بن أصحابنا ، واختاره الخطابي والمتولي والرويان من أصحابنا ، وهو المختار في تأويله ، انظار الحديث ، وانعل ابن عباس وموافقة أبي هريرة ، ولأن المشقة فيه أشد من المطر ، وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة ، لمن لا يتخذ عادة ، وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك ، وحكاها الخطابي عن الففال من أبي إسحق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر ، ويؤيد ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يخرج أمته ، فلم يعمله بمرض ولا غيره .

وكلام الخطابي في العالم (١ ، ٢٦٥) نصه : « هذا حديث لا يقول به أكثر الفقهاء ، واستفاده جيد ، إلا ما تكلموا فيه من أمر حبيب ، وكان ابن المنذر يقول [به] ويمكبه عن غير واحد من أصحاب الحديث . وسمت أبا بكر الففال يحكيه عن أبي إسحق المروزي . قال ابن المنذر : ولا معنى لحل الأمر فيه على عذر من الأعداء ، لأن ابن عباس قد أخبر بالعلة فيه ، وهو قوله : أراد أن لا يخرج أمته . وحكى عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأساً أن يجمع بين الصلاتين إذا كانت حاجة أو شيء ، ما لم يتخذ عادة . »

هذا هو الصحيح الذي يؤخذ من الحديث ، وأما التأويل بالمرض أو العذر أو غيره فإنه تكلف لادليل عليه ، وفي الأخذ بهذا دفع كثير من المزج عن أناس =

إِسْحَاقُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [بْنِ الْحَرْثِ ^(١)] التَّمِيمِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كُنَّا أَصْحَابَنَا أَتَيْنَا ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا ، فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ أَرُؤِيَا حَقًّا ، فَنَمَّ مَعَ بِلَالٍ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى ^(٣) وَأَمَدٌ ^(٤) صَوْتَا مِنْكَ ، فَأَلْقَى عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ ، وَلَيْتَا نَذِلَّكَ ، قَالَ ^(٥) : فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَجْرُ إِزَارُهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِمْلَكَ الَّذِي قَالَ ^(٦) ، [قَالَ ^(٧)] : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : فَاللَّهُ الْحَمْدُ ، فَذَلِكَ أَتَيْتُ ^(٨) .
[قَالَ ^(٩)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ ^(١٠) .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ [حَدِيثٌ ^(١١)] حَسَنٌ صَحِيحٌ .

== قد تضطرب أعمالهم أو ظروف قاهرة إلى الجمع بين الصلاتين ، ويتأخرون من ذلك ويتعرجون ، ففي هذا ترفه لهم وإعانة على الطاعة ، ما لم يتخذ عادة ، كما قال ابن سيرين .

- (١) الزيادة من م و س .
- (٢) في ع و ه « أتيت » .
- (٣) « أندى » قال في النهاية : « أي أرفع وأعلى ، وقيل : أحسن وأعذب ، ونيل : أبعد » . و « أمد » أي أطول .
- (٤) في م و س « أو أمد » .
- (٥) كلمة « قال » لم تذكر في ه .
- (٦) في ه « مثل الذي رأى » .
- (٧) الزيادة من م ع و ه و ه .
- (٨) سياق الكلام على الحديث قريباً .
- (٩) الزيادة من م و س .
- (١٠) لم تذكر الجملة كلها في ع . بل ذكر حديث ابن عمر عقب حديث عبد الله بن زيد مباشرة .
- (١١) الزيادة من ع و م و ه و ه و ه .

وقد رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقَ أَيْمَنَ مِنْ هَذَا
الْحَدِيثِ وَأَطْوَلُ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةَ الْأَذَانِ مَثْنًى مَثْنًى وَالْإِقَامَةَ مَرَّةً (مَرَّةً) (١).

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

ورواية إبراهيم بن سعد التي أشار إليها الترمذي ورواها أحمد في المسند (٤ : ٤٣)
عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه عن ابن إسحاق ، ورواها أبو داود
(١٨٧ : ١٨٩) عن محمد بن منصور الطوسي عن يعقوب . والحديث رواه
أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٤) عن أبي عبيد محمد بن عبيد بن ميمون عن محمد
بن سلمة الخزازي عن ابن إسحاق ، وفي كل هذه الروايات صرح ابن إسحاق بسماحه
من محمد بن إبراهيم . ورواه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى (١ : ٣٩٠ - ٣٩١)
بأسانيد من طريق إبراهيم بن سعد . ثم روى عن محمد بن يحيى الذهلي قال : « ليس
في أخبار عبيد الله بن زيد في قصة الأذان خبر أصح من هذا ، يعني حديث محمد
بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد ، لأن محمداً سمع
من أبيه ، وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد » . ثم نقل عن كتاب العلل
الكبير للترمذي قال : « سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال :
هو عندي حديث صحيح » .

وأصل الحديث مروى في سيرة ابن إسحق التي أخذها ابن هشام وعرفت باسمه (س ٣٤٦ - ٣٤٧ طبعة أوروبا و ٢ : ١٢٨ - ١٢٩ طبعة التجارية) ونصه : « قال ابن إسحق ، فلما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة واجتمع إليه أخوانه من المهاجرين ، واجتمع أمر الأنصار - : استحکم أمر الإسلام ، فقامت الصلاة ، وفرضت الزكاة والصيام ، وقامت الحدود ، وفرض الحلال والحرام ، وتبوأ الإسلام بأنظروهم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها إنما يجتمع الناس إليه للصلاة لحين موافقتها بغير دعوة ، نعم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل بوقا كبقوق يهود ، التي يدعون به لصلاتهم ، ثم كرهه ، ثم أمر بالناقوس فتعنت ليضرب به للسعد بن الصلة ، لميناهم على ذلك رأى عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه أخو بلعرت بن الخزرج النداء ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : يا رسول الله ، إنه طاف في هذه الليلة طائف ، مر في رجل عليه ثوبان أخضران يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع هذا الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قال : قلت : ندعو به إلى الصلاة ، قال : أما أدلك على خير من ذلك ؟ قال : قلت : وما هو ؟ قال : تقول : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر =

وعبد الله بن زيد هو ابن عبد ربّه ، [ويقال ابن عبد ربّه ^(١)] .
ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً يصحُّ إلا هذا الحديث
الواحد في الأذان ^(٢) .

= أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ،
أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، حيّ
على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أخبر بها رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقها عليه ، فلوّذن
بها ، فإله أمدى صوتاً منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته ،
فخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يجرّ رداءه ، وهو يقول :
يا نبي الله ، والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأي ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : فقه الحمد .

والظاهر أن هذه الرواية رواية فيها شيء من التصرف من ابن إسحاق ، ليناسب سياق
السيرة ، وأن أول الحديث قوله « وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدمها » .
وقال ابن إسحاق بعد روايته : « حدثني بهذا الحديث محمد بن إبراهيم بن الحرث
عن محمد بن عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه عن أبيه » .

(١) الزيادة من ح . و ه و ه . وهذا القول لم أجده في موضع
آخر ، ولما اختلف في نسب عبد الله بن زيد : فقال ابن إسحاق ما قلناه سابقاً ،
وسأله ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ق ٢ ص ٨٧) هكذا : « عبد الله بن زيد
بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد بن الحرث بن الخزرج » ثم قال : « وقال عبد الله
بن محمد بن عمار الأنصاري : ليس في آبائه ثعلبة ، وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه
بن زيد بن الحرث ، وثعلبة بن عبد ربه أخو زيد وعم عبد الله ، فأدخلوه في نسبه ،
وهذا خطأ » . والنسب الذي سأنه ابن سعد هو الصحيح ، وكذلك سأنه الحاكم
في المستدرک (٣ : ٣٢٥) .

(٢) نقل ابن حجر في الإصابة : (٤ : ٧٢) كلام الترمذي هذا : ثم قال : « وقال
ابن عدي : ولا نعرف له شيئاً يصح غيره . وأطلق غير واحد أنه ليس له غيره .
وهو خطأ ، فقد جاءت عنه عدة أحاديث ، ستة أو سبعة ، جمعها في جزء » . ثم
قل أن له في سنن النسائي حديثاً ، وهو في المستدرک للحاكم (٣ : ٣٣٦) .
وذكر حديثاً آخر عن العاريف الكبير البخاري ، وهو في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ٢ ص ٨٧) والمسنند (٤ : ٤٢) .

وعبد الله بن زيد بن عامر المازني له أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو عمّ عبّاد بن تميم .

١٩٠ - حديث^(١) أبو بكر [بن النضر^(٢)] بن أبي النضر حدثنا حجاج^(٣) بن محمد قال : قال ابن جريج : أخبرنا نافع عن ابن عمر قال :

== فائدة : حديث عبد الله بن زيد في الأذان رواه أيضا محمد بن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد . وهو في مسند أحمد (٤ : ٤٢ - ٤٣) رواه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق ، وقد وهم الحفاظ ابن حجر في التلخيص (ص ٧٣ - ٧٤) فنسبه لأحكام ، ثم نقل كلام الأحكام عليه ، ولم أجده في المستدرک ، ولكن تكلم عليه في ترجمة عبد الله بن زيد (٤ : ٣٣٦) فقال : « وهو الذي أرى الأذان الذي تداوله فقهاء الإسلام بالقول ، ولم يخرج في الصحيحين لاختلاف الناقلين في أسانيده . وأمثل الروايات فيه رواية سعيد بن المسيب ، وقد توهم بعض أئمتنا أن سعيداً لم يلحق عبد الله بن زيد ، وليس كذلك ، فإن سعيد بن المسيب كان فيمن يدخل بين علي وبين عثمان في التوسط ، وإنما توفي عبد الله بن زيد في أواخر خلافة عثمان ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب مشهور ، رواه يونس بن يزيد ومعمّر بن راشد وشعيب بن أبي حمزة ومحمد بن إسحق وغيرهم . » وقد تبع الشوكاني في قيل الأوطار (٢ : ١٦) ابن حجر في الوهم في نسبه لأحكام . وأما الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٣٦) فإنه لم ينسبه له ، وإنما نقل كلامه فقط .

(١) هذا الحديث والسلام عليه إلى آخر قوله « من حديث ابن عمر » مذکور في ع و م و س بين حديث عبد الله بن زيد وبين الكلام على إسناده ، ففي م و س بعد قوله « حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر » : « وحديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح . وقد روى إبراهيم بن سعد » الخ وفي ع مثل ذلك ، ولكن مع زيادة « قال أبو عيسى » قبل قوله « حديث عبد الله بن زيد » . وهذا ترتيب غير جيد ، والذي اختاره أنسب ، وهو الذي في ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من س . قال في التهذيب : « أبو بكر بن النضر بن أبي النضر هاشم بن القاسم البغدادي ، وأكثر ما ينسب إلى جده » .

(٣) في ه و ه و ه و ه « الحجاج » .

« كان المسلمون حين قَدِمُوا المدينةَ يَجْتَمِعُونَ ^(١) فَيَتَحَيَّيْنُون ^(٢) الصَّلَواتِ ، وَلَيْسَ يُنَادَى بِهَا أَحَدٌ ، فَتَسْكُمُوا يوماً في ذلك ، فقال بعضهم : آتخذُوا نَافُوساً مثلَ نَافُوسِ النَّصَارَى ، وقال بعضهم : آتخذُوا ^(٣) قَرَنًا مثلَ قَرَنِ الْيَهُودِ ^(٤) ، قال ^(٥) : فقال عمر [بن الخطاب ^(٥)] : أَوْ لَا تَبْعَثُونَ ^(٦) رجلاً يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ قال ^(٧) : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَا بَلَاءُ ، قُمْ فَتَنَادِ بِالصَّلَاةِ ^(٧) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، غريب من حديث ابن عمر ^(٨) .

(١) قال في الفتح (٢ : ٦٥) : « جاء مهلة بعدها مشاة تحتانية ثم نون . أى يقدرُونَ أحبائها ليأتوا إليها ، والحين : الوقت والزمان » .

(٢) كلمة « آتخذُوا » لم تذكر في ع .

(٣) في رواية البخارى « أو كما مثل قرن اليهود » ، قال في الفتح : « ووقع في بعض النسخ : قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائى ، والبوق والقرن معروفان ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شمار اليهود ، ويسمى أيضاً : الشبور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة » .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ع .

(٥) الزيادة من ع .

(٦) هكذا في م و ه و ك ، وهو موافق لرواية البخارى وغيره .

قال في الفتح : « الهزة للاستفهام » ، والواو للمطغ على مندر ، كما في نظائره .

قال الطيبى : الهزة لانكار الجملة الأولى ، أى القدرة ، وتقرير الجملة الثانية .

وفى م « أو لا تبعثوا » وفى س « ألا تبعثوا » وفى ع « ألا تبعث » .

(٧) فى ع « قم يا بلال فأذن بالصلاة » .

(٨) حديث ابن عمر رواه أيضا البخارى (٢ : ٦٥ - ٦٦) ومسلم (١ : ١١٢)

والنسائى (١ : ١٠٢ - ١٠٣) وأحمد فى المسند (رقم ٦٣٥٧ ج ٢ ص ١٤٨) .

ويظهر أن القاضى أبا بكر بن العربى نسي أن هذا الحديث فى الصحيحين ، فافترض

على تصحيح الترمذى لياه ، فقال (١ : ٣٠٧) : « وعجب لأبى عيسى بقول : =

== حديث ابن عمر صحيح ! وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالأذان لقول عمر ،
ولأنما أمر به أقول عبد الله بن زيد ، ولأنما جاء عمر بعد ذلك حين سمعه ١١ .

قال الحافظ في الفتح (٢ : ٦٦) : « قوله : فتاد بالصلاة . في رواية الاسماعيل :
فأذن بالصلاة . قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها ، لا خصوص الأذان
المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي غلب قوله : أذن : على الأذان
المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر ، وقال : عجباً لأبي عيسى كيف صححه
والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد ! انتهى . ولا تدفع
الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع ، كما قدمنا . وقد قال ابن مندة في
حديث ابن عمر : لأنه مجمع على صحته . »

والجمع بينهما الذي أشار إليه الحافظ قوله قبل ذلك (٢ : ٦٥ - ٦٦) :
« قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي
صلى الله عليه وسلم بادر عمر فقال : أولاً تبهشون رجلاً ينادي : أي يؤذن ، للرؤيا
المذكورة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : قم يا بلال ، فلي هذا فالتقاء في سياق
حديث ابن عمر هي الفصحة ، والتقدير : فافتروا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله
بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه : أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وسلم
فقال له : ألقها على بلال فليؤذن بها ، قال : فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال : لقد رأيت مثل الذي رأى . فدل على أن عمر لم يكن حاضراً
لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بإرساله رجلاً ينادي
للاصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعله ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك ،
وأنه أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عمروته من
الأصابع قالوا : أهتم النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً كيف يجمع الناس لها ،
فقبل : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فإذا رأوها أذن بعضهم بعضاً ، فلم يسعبه ،
الحديث ، وفيه : ذكروا الفتح ، بضم الفاء وسكون النون ، يعني البوق ،
وذكروا النافوس ، فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهمم ، فأرى الأذان فتدا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك ، فسكتهم عشرين
يوماً ، ثم أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال :
سبقتني عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال
قم فانظر ما يأمر بك به عبد الله بن زيد فانقله . ترجم له أبو داود : بدء الأذان =

= وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومكان متقاربة ، وهي من وجوه حسان ، وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالف ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قصّ مناه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت - : لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب لإخبار عبد الله ، بل متراخيا عنه ، لقوله : ما منكم أن تخبرنا ؟ أي عقب لإخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التي ذكرتها : فسمع عمر الصوت فخرج فقال - : فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله ، والله أعلم . أقول : والذي جمع به الحفاظ بين الروايات ظاهر وجيد ، والرواة يختصرون في الروايات ، وبعضهم يذكرون ما لا يذكر الآخر ، ولا تضرب بعضها ببعض . وقد جاء من حديث ابن عمر رواية أخرى فيها شيء من التفصيل : فروى ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٨) من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يجعل شيئاً يجمع به الناس للصلاة ، فذكر عنده البوق وأهله ، فسكره ، وذكر النافوس وأهله ، فسكره ، حتى أرى رجل من الأنصار يقال له عبد الله بن زيد الأذان ، وأريه عمر بن الخطاب تلك الليلة ، فأما عمر فقال : إذا أصبحت أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما الأنصاري فطرق رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ، فأخبره ، وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن بالصلاة ، وذكر أذان الناس اليوم ، قال : فزاد بلال في الصبح : الصلاة خير من النوم ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبست فيما أرى الأنصاري . ورواه ابن ماجه (١ : ١٢٤ - ١٢٥) بنحوه مع شيء من الاختصار ، وزاد في آخره : « قال عمر : يا رسول الله ، قد رأيت مثل الذي رأي ، ولكنه سبقني » .

وفي إسنادي ابن سعد وابن ماجه إلى الزهري شيء من الضعف ، ولكن اختلاف عرج الإسنادين يجعل لهذه الرواية أصلاً ، مع ما يؤيدها من سائر الأحاديث في حكاية بدء الأذان .

١٤٠

باب

ما جاء في الترجيع في الأذان^(١)

١٩١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ [البصري^(٢)] حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ [قال^(٣)] : أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدَنِي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْدَمَهُ وَالتَّقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : مِثْلُ أَذَانِنَا قَالَ بِشْرٌ : فَتَلَّتْ لَهُ : أَعِدَّ عَلَيَّ ، فَوَصَفَ الْأَذَانَ بِالترْجِيعِ » .

قال أبو عيسى : حديثُ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

وعليه العملُ بمكة ، وهو قولُ الشافعي^(٤)

- (١) الترجيع : إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بصوت منخفض .
 (٢) الزيادة من م و ب .
 (٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه .
 (٤) حديث أبي مخذورة رواه الترمذي ههنا مختصراً ، اكتفاء بما علم من ألفاظ الأذان بالتواتر العمل ، وهو مروي مفصلاً أيضاً في كتب السنة . وعمن رواه مفصلاً الشافعي في الأم (١ : ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة عن عبد الله بن محيرز - وكان يتيماً في حجر أبي مخذورة - عن أبي مخذورة ، وقال ابن جريج في آخره : « فَأَخْبَرَنِي ذَلِكَ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ آلِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ عَلَى نَحْوِ مَا أَخْبَرَنِي ابْنُ عَجْرٍ » .

ثم قال الشافعي : « وَأَدْرَكَتْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدُورَةَ يَوْزَنَ كَمَا حَكَى ابْنُ عَجْرٍ » . قال الشافعي : وسمعت يحدّث عن أبيه عن ابن محيرز =

١٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ
عَنْ عَامِرٍ [بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ^(١)] الْأَخْوَلِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَيْرِيزٍ عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ : « أَنَّ الْمُثَنَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ
تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ^(٢) » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

= عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَعْنَى مَا حَكَى ابْنُ جَرِيرٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ :
وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ - وَحَكَى الشَّافِعِيُّ الْإِقَامَةَ مَفْصَلَةً - وَحَسِبْتُ سَمِعْتُهُ يَحْكِي الْإِقَامَةَ خَبْرًا كَمَا
يَحْكِي الْأَذَانَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَالْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ كَمَا حَكَيتُ عَنْ آلِ أَبِي مَخْذُومٍ ،
فَمَنْ نَقَلَ مِنْهَا شَيْئًا أَوْ قَدَّمَ ، مُؤَخَّرًا أَعَادَ ، حَتَّى يَأْتِيَ بِمَا نَقَلَ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ
فِي مَوْضِعِهِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا الدَّارِقُطِيُّ (ص ٨٦) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١ : ٣٩٣) مِنْ طَرِيقِ
الشَّافِعِيِّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ خَالِدٍ ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي مَعَانِي الْأَنْبَاءِ (١ : ٧٨) وَالدَّارِقُطِيُّ
(٨٦) وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِثْبَاتِ (ص ٦٨٠) مِنْ طَرِيقِ رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ .
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١ : ١٩٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٢٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَامِرٍ .
وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١ : ١٠٣ - ١٠٤) وَالدَّارِقُطِيُّ (ص ٨٦) مِنْ طَرِيقِ
حُجَّاجٍ : كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْمَزِينِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحِيرِيزٍ عَنْ أَبِي مَخْذُومٍ . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٣ : ٤٠٩) عَنْ
رُوحِ بْنِ عَبَادَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ وَالتَّحَاوِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عُثْمَانَ .
بْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ السَّائِبِ مَوْلَى أَبِي مَخْذُومٍ وَعَنْ أُمِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَخْذُومٍ :
أَتَيْنَاهُمَا سَمِعَاهُ مِنْ أَبِي مَخْذُومٍ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

- (١) الزِّيَادَةُ مِنْ مَوْسَمٍ .
- (٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الطَّلِبَالِيُّ مُخْتَصَرًا (رَقْم ١٣٥٤) وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (٣ : ٤٠٩)
وَبُخَارِيُّ (٤٠١ : ٦) وَالدَّارِمِيُّ (١ : ٢٧١) وَمُسْلِمٌ (١ : ١١٢) وَأَبُو دَاوُدَ
(١ : ١٩١ - ١٩٢) وَالنَّسَائِيُّ (١ : ١٠٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٢٥) -
(١٢٦) وَابْنُ الْجَارُودِ (ص ٨٥ - ٨٦) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ طَابِطِ الْأَخْوَلِ . وَفِي
كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ذِكْرُ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ تَفْصِيلًا .

وأبو مخذولة اسمه « سمرّة بن معير »^(١) .
وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا في الأذان .
وقد روى عن أبي مخذولة : أنه كان يُفرد الإقامة^(٢) .

(١) « معير » بكسر الميم وإسكان العين المهملة وفتح الباء المثناة النجبية وآخره زاء ،
بوزن « منبر » كما ضبط في المعقبه والتقريب والقاموس وغيرها . وفي م
« معير » وفي ع « معيرة » وكلاما تصحيف . واختلف في اسم أبي مخذولة ،
ف قيل « سمرّة » وقيل « سلمة » وقيل « أوس » وهذا القول الأخير اختاره
ابن سعد في الطبقات (٥ : ٣٣٢) فقال : « أوس بن معير بن لؤذان بن ربيعة
بن هويج بن سعد بن جح . قال : وسميت من ينسب أبا مخذولة فيقول : اسمه
سمرّة بن عمير بن لؤذان بن وهب بن سعد بن جح . وكان له أخ من أبيه وأمه اسمه
أوس ، قتل يوم بدر كافراً ، وأسلم أبو مخذولة يوم فتح مكة ، وأقام بمكة
ولم يهاجر » . ثم نقل عن الواقدي قال : « فتوارت الأذان بعد بمكة : ولده
وولد ولده إلى اليوم في المسجد الحرام ، وتوفي أبو مخذولة بمكة سنة ٥٩ هـ » .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٤ : ٨١) : وفي هذا الحديث حجة بيّنة ودلالة
واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد ، وجمهور العلماء : أن الترجيع في الأذان ثابت
معروض ، وهو المود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولها مرتين بخفض
الصوت ، وقال أبو حنيفة والكوفيون : لا يرفع الترجيع ، عملاً بحديث عبد الله
بن زيد ، فإنه ليس فيه ترجيع . وحجة الجمهور هنا الحديث الصحيح ، وللزيادة
مقدمة ، مع أن حديث أبي مخذولة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد ، فإن
حديث أبي مخذولة سنة ثمان من الهجرة ، بعد حنين ، وحديث ابن زيد في أول
الأمر ، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار ، وباتة التوفيق .
واختلف أصحابنا في الترجيع : هل هو ركن لا يصح الأذان إلاّ به ، أم هو سنة ليس
ركناً ، حتى لو تركه صح الأذان مع فوات كمال الفضية ؟ - : هل وجهين ، والأصح
عندهم أنه سنة ، وقد ذهب جماعة من المحدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع
وتركه ، والصواب إثباته .

وقد يكون الراجح عند علماء الشافعية أنه سنة وليس ركناً في الأذان ، فهم
أعلم بما يرجحه الدليل لديهم . ولكن لا يكون هذا قول الشافعي ورأيه ، فإن =

١٤١

باب

ما جاء في إفراد الإقامة

١٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَبُزَيْدُ بْنُ زُرَيْعٍ

= كلامه الذي نقلنا آنفا صريح في أنه ركن في الأذان منسبه ، إذ يقول : « فمن قس منها شيئاً أو قدم مؤخراً : أعاد ، حتى يأتي بما نقص ، وكل شيء في موضعه » .

وفي الموطأ (١ : ٩١) : « سئل مالك عن ثنية الأذان والإقامة ؟ . . . فقال : لم يبلغني في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما الإقامة فلأنها لا تنسى ، وذلك الذي لم يزل عليه أهل القلم يبلدنا » . ومعنى هذا تواتر الأذان بالترجيح وإفراد الإقامة في المدينة كما تواتر في مكة . وانظر شرح الهاجي على الموطأ (١ : ١٣٤ - ١٣٥) .

وفي المدونة (١ : ٥٧ - ٥٨) حكى ابن القاسم الفاظ الأذان والإقامة عن مالك ثم قال : « قال ابن وهب : قال ابن جريج : قال عطاء : ما علمت تأذين من مضى يخالف تأذينهم اليوم ، وما علمت تأذين أبي مخذرة يخالف تأذينهم اليوم ، وكان أبو مخذرة يؤذن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى أدركه عطاء وهو يؤذن . ابن وهب : وقال الليث ومالك » .

وقال الميهقي في السنن الكبرى : (١ : ٤١٩) : وفي رواية الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي ، في مسألة كيفية الأذان والإقامة : « قال الشافعي : « الرواية في الأذان تكلف !! الأذان خمس مرات في اليوم والليله ، في المسجدين ، على رؤس الأنصار والمهاجرين ، ومؤذنو مكة آل أبي مخذرة ، وقد أذن أبو مخذرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلمه الأذان ثم =

عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أُمِرَ بِإِلَالَةِ أَنْ
يُسْفَعَ الْأَذَانُ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةُ (١) .

وفي الباب عن ابن عمر .

قال أبو عيسى : [و (٢)] حديث أنس حديث حسن صحيح .

وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين .
وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

١٤٢

باب

ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى

١٩٤ - حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا عتبة بن خالد عن ابن أبي ليلى

= ولله بحكمة ، وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالمديقة ، وزمن أبي بكر رضى الله عنه : كلهم يحكمون الأذان
والإقامة والقنوية وقت الفجر كما قلنا ، فإن جاز أن يكون هذا غلطا
من جماعتهم ، والناس يحضرونهم ، ويأتينا من طرف الأرض من يُعلمنا :
جاز له أن يسألنا عن عرفة وعن منى ثم يخالفنا ١١ ولو خالفنا في المواقيت
كان أجوز له في خلافنا من هذا الأمر الظاهر المعمول به .

وهذا كله من أقوى المنهج على إثبات الترجيع في الأذان والإفراد في الإقامة .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٢) الزيادة من .

عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال :
« كان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعاً شفعاً : في الأذان
والإقامة ^(١) » .

قال أبو عيسى : حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن
عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى [قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله
عليه وسلم ^(٢)] : « أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » :
وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ^(٣) : « أن
عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام » .
وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى ^(٤) .

(١) الحديث رواه الدارقطني (ص ٨٩) عن أحمد بن إسحق بن بهلول عن أبي سعيد
الأشج ، بهذا الإسناد .

(٢) الزيادة من ع و م وم زيادة ضرورية هنا ، وسندين وجه ذلك فيما يأتي
قريباً إن شاء الله .

(٣) في ه و و ك و ن في هذا الموضع زيادة : قال : حدثنا أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع حذف الزيادة السابقة من رواية الأعمش ،
وهذا خطأ صرف ، ستقيم الدليل عليه إن شاء الله .

(٤) خلاصة هذا : أن الرواية اضطربت عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،
فبعضهم رواها عنه « عن عبد الله بن زيد » أو « أن عبد الله بن زيد » وهذه
رواية مرسل ، لأنه لم يذكره ، وهذه هي التي رجحها الترمذي ، وبعضهم رواها عنه
« قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » وهذه رواية متصلة ، لأن جولة
الصحابي لا تضر ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى أدرك نحو مائة وعشرين من الصحابة .
وهذه الرواية نقلها الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٤٠) عن مصنف ابن أبي شيبة
قال فيه : « حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
قال : حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : أن عبد الله بن زيد الأنصاري جاء إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه
بردان أخضران ، فقام على حائط ، فأذن مثني مثني ، وأقام مثني مثني » . قال الزيلعي :
« وأخرجه البيهقي في سننه عن وكيع به . قال في الإمام : وهذا رجال الصحيح ، =

وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد .
 وقال ^(١) بعض أهل العلم : الأذان مثنى مثنى ، والإقامة مثنى مثنى .
 وبه يقول سفيان [الثوري ^(٢)] ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة .
 [قال أبو عيسى : ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى]
 كان قاضي الكوفة ، ولم ^(٣) يسمع من أبيه شيئا ، إلا أنه يروى عن رجل
 من أبيه ^(٤) .

== وهو متصل على مذهب الجماعة في عدالة الصحابة ، وأن جهالة أسانئهم لا تضره . وهو
 في سنن البيهقي كما قال الزيلعي (١ : ٤٢٠) وقال البيهقي : « مكذرا رواه جماعة عن
 عمرو بن مرة ، وقيل عنه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ » ورواية
 عبد الرحمن عن معاذ فيها كلام « لأنه لم يذكره أيضاً » .
 وهذه الرواية التي ذكرناها عن وكيع تدل على أن ما أئقناه من الزيادة في رواية
 وكيع عن نسفي ع و م هو الصواب ، وأن حذفها خطأ ، لأنه لا يعمل
 فرقا بينها وبين رواية شعبة ، وأن إثباتها في رواية شعبة - كما في ه و ه
 و ه - أشد خطأ .

ومما يؤيده أيضا قول الدارقطني يبعد روايته من طريق أبي سعيد الأشج بإسناده
 هنا : « ابن أبي ليلى هو القاضي محمد بن عبد الرحمن » ضعيف الحديث سيئه الحفظ :
 وابن أبي ليلى - يعني عبد الرحمن - لا يثبت سماعة من عبد الله بن زيد . وقال الأعمش
 والمصمودي : عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل ، ولا يثبت ،
 والصواب ما رواه الثوري وشعبة عن عمرو بن مرة وحديث ابن عبد الرحمن عن
 ابن أبي ليلى ، مرسل .

(١) في ه و ه « قاله بدون الواو .

(٢) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٣) في م « لم بدون الواو .

(٤) الزيادة من م و ع و ه .

١٤٣

باب

ما جاء في التَّرسُّلِ في الأذان^(١)

١٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى^(٢) بْنُ أَعْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَغْنَمِ ، هُوَ^(٣) صَاحِبُ السَّكَّاءِ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءُ عَنْ جَابِرٍ [بِنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٥)] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦) قَالَ لِبِلَالٍ : « يَا بِلَالُ ، إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ فِي أَذَانِكَ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَأَحْدَرْ^(٧) ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ ، وَالشَّارِبُ

(١) يقال : ترسل الرجل في كلامه ومشيئه : إذا لم يسجل ، وترسل وترسيل بمعنى ، وهو التحقيق بلا عجلة . قال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (١ : ٣١٣) : « والسنة في الأذان الترسل والترقيق ، لأنه يكون لإسماع جميع المصلين ، وعنده يحصل الإعلام » .

(٢) في ع « ممل » بدون حرف التعريف .

(٣) في هـ و هـ و هـ و هـ « وهو » .

(٤) في ع ونسخة بهامش ب « السقيا » : وهو مخالف لكل ما في كعب الرجال .

(٥) للزيادة من هـ .

(٦) في ع « أن النبي صلى الله عليه وسلم » .

(٧) « احدر » بإسكان الحاء وضم الدال المهملتين ، أمر من الفعل الثلاثي ، يقال : حدر يحدر حدورا ، أي أسرع ، من باب « نصر » . قال القاضي أبو بكر بن العربي :

« يسرع في الإقامة لأنها اختاج الصلاة وتقدمتها ، لإعلام من حضر في المصل ، فلذلك قال : فاحدر ، يعني أسرع » .

من شُرْبِهِ ، وَلِلْمُعْتَصِرِ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ ^(١) ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي .

١٩٦ — حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يونسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْمُنْعَمِ نَحْوَهُ ^(٢) .

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ هذا حديثٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، من حديث عبد المنعم ، وهو إسنادٌ مجهولٌ .
[وعبدُ المنعم شيخُ بصرى ^(٣)] .

(١) « المعتصر » بضم الميم وإسكان العين المهملة : هو الذي يحتاج إلى الفائت ليتأهب للصلاة قبل دخول وقتها ، وهو من العصر أو من العصر - الأول بإسكان الصاد والثاني بفتحها مع فتح العين فيهما - وهو الملجأ والمستغنى . قاله في النهاية .

(٢) هنا في ح زيادة « قال أبو عيسى : عبد المنعم شيخ بصرى » وستأتي هذه الجملة في آخر الباب من بعض النسخ الأخرى ، وموضعها هناك أنسب .

(٣) الزيادة من م وسنخه بهامش س .

وعبد المنعم هذا هو ابن نعيم - بالتصغير - الأسواري صاحب السقاء ، وهو ضعيف ، قال البخاري وأبو حاتم : « منكر الحديث » وقال النسائي : « ليس بثقة » . وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند الترمذي وحده .

وشيعته « يحيى بن مسلم » هو يحيى البسكاه . بفتح الموحدة وتشديد البسكاه ، وهو ضعيف أيضا ، قال أحمد والنسائي : « ليس بثقة » . وضعفه أيضا أبو داود وابن حبان والدارقطني ، وقال ابن سعد : « كان ثقة إن شاء الله » ومدار هذا الحديث عليه ، وقد رواه عنه راو آخر ضعيف ، فرواه الحاكم في المستدرك (١) : (٢٠٤) من طريق عمرو بن فائد الأسواري « ثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر » ، فذكره ، وقال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ، والباقيون شعيب بن عبيدة البصرة ، وهذه سنة غريبة ، لا أعرف لها إسنادا غير هذا ، ولم يخرجاه ، وسمعه الذهبي فقال : « قال الدارقطني : عمرو بن فائد متروك » .

ومن الطريف فيه أن له إسنادين ضعيفين هرف الترمذي أحدهما ولم يعرف الآخر وعرف الحاكم الثاني ولم يعرف الأول .

١٤٤

باب

ما جاء في إدخال الإصبع [في^(١)] الأذن عند الأذان

١٩٧ - حدثنا محمود بن غيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان [الثوري^(٢)] عن عوف بن أبي جحيفة^(٣) عن أبيه قال : « رأيت بلالاً يؤذن ويدور ، ويتبع فاه هاهنا وههنا »^(٤) ، وإصبعاه في أذنيه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبته له مخراة أراه قال : « من أدم »^(٥) ، فخرج بلال بين يديه بالعترة^(٦) فركزها^(٧) بالبطحاء^(٨) ، فصلى إليها رسول الله صلى الله

(١) الزيادة من م و ح و ه .

(٢) الزيادة من م و ح و ه و ه و ه .

(٣) بضم الجيم وفتح الهاء المهملة .

(٤) « يتبع » من الإتياع ، بمعنى يدور فاه ههنا وههنا ، يمينا وشمالا ، وفي رواية وكيم عن الثوري عند أحمد « فكنت أتبع فاه هكذا وهكذا : يميني وشمالا » وزاد في روايته عند سلم « يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وسند كل مواضع هذه الروايات ، قال الحافظ في الفتح (٢ : ٩٤) : « والحاصل أن بلالا كان يتبع بقبه الناحيتين » ، وكان أبو جحيفة ينظر إليه ، فكل منهما متبعم باعتبار .

(٥) « الأدم » بالهمزة والدال المهملة المفتوحين ، وهو جمع « آدم » وقيل اسم جمع ، والأدم : الجلد ما كان ، وقيل : الأحمر . وقيل : هو المدبوغ .

(٦) في ه « بالعترة بين يديه » وهو عقال لسائر الأصول في التقديم والتأخير . و « العترة » بالعين المهملة والنون والزاي المفتوحات - : هي عصا مثل نصف الرمح أو أكبر شيئا ، وفيها سنان مثل سنان الرمح ، وللعكازة قريب منها . قاله في النهاية .

(٧) في ج « فركزها » بالواو بدل الراء ، وهو خطأ ومعنى ركزها : غرزها .

(٨) في ب « في البطحاء » وما هنا هو الموافق لسائر الأصول ولنسخة بهامش س =

عليه وسلم ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحَارُ ، وَعَلَيْهِ حَلَّةٌ حَرَاءٌ ^(١) ، كَأَنِّي ^(٢)
أَنْظَرُ إِلَى بَرِّيقٍ سَاقِيَةٍ ، قَالَ سَفِيَانُ : زُرَاهُ حَبْرَةً ^(٣) .

= ولرواية أحمد في المسند من عبد الرزاق عن سفيان (٤ : ٣٠٨) . والبطحاء : يعني
بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذي يقال له : الأبطح ، ويقال له
أيضا : المحصب .

(١) قال في النهاية : « الحلة ، واحدة اللل ، وهي : برود البين ، ولا تسمى حلة إلا أن
تكون فويين من جنس واحد » .

(٢) في م « فلكنائي » وهو مخالف لسائر الأصول .

(٣) « الحبرة » بكسر الميم المهلة وفتح الباء الموحدة وفتح الراء : نوع من برود البين
يكون موشى مخططا . وقول سفيان هذا معناه أن شيعته حين حدثه وصف الحلة بأنها
حرراء ثم رجح سفيان أنه وصفها بأنها « حبرة » أي من هذا النوع ، إذ يكون فيه
نون آخر . وقوله « نراه » بضم النون في أوله ، وفي ح و ه و نراه «
مالتاء امتثاة بدل النون ، وهو غير جيد ، وما هنا هو الموافق لسائر الأصول وسائر
الروايات .

والحديث رواه الشيخان ، إلا أنهما لم يذكر فيه إدخال الأصبعين في الأذنين
ولا الاستدارة ، كذا قال الشارح . وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٦) : « ورواه
النسائي بلفظ : فيصل يقول في أذانه هكذا ، ينحرف يمينا وشمالا » . ورواه ابن ماجه
وعنده : فرأيت يدور في أذانه ، لكن في إسناده حجاج بن أرطاة . ورواه الحاكم
من حديث أبي جحيفة بألفاظ زائدة ، وقال : قد أخرجهما إلا أنهما لم يذكر فيهما
إدخال الإصبعين في الأذنين والاستدارة ، وهو صحيح على شرطهما . ورواه
ابن خزيمة بلفظ : رأيت بلالا يؤذن يتبع بفيه يميل رأسه يمينا وشمالا . ورواه
طريق أخرى وفيه وضع الأصبعين في الأذنين ، وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه .
ورواه أبو نعيم في مسنده وخرجه وعنده : رأى بلالا يؤذن ويدور وإصبعاه في أذنيه .
وكذا رواه البزار . وقال البيهقي : الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة ، لأن
مدارها على سفيان الثوري ، وهو لم يسمعه من هون ، إنما رواه عن رجل عنه ،
والرجل يتوهم أنه الحجاج ، والحجاج غير محتج به . قال : وروى عبد الرزاق في إدرجه .
ثم بين ذلك بما أوضحته في المدرج ، وتعبه ابن دقيق العيد في الإمام بما يراجع منه «
والذي نقله الحافظ عن البيهقي فيه شيء من التصرف الذي أومأ أن الحديث لم يسمعه
سفيان من هون ، وإنما يريد البيهقي أن الاستدارة في الأذان هي التي لم يسمعا
سفيان . ونص كلامه في السنن الكبرى (١ : ٣٩٦) : « وقد رواه إجازة =

قال أبو عيسى : حديثُ أبي جَعْفَرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وعليه العملُ عند أهل العلم : يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَدْخُلَ الْمُؤَذِّنُ إِمَامِيهِ
فِي أُذُنِهِ فِي الْأَذَانِ .
وقال بعض أهل العلم : وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضاً ، يَدْخُلُ إِمَامِيهِ فِي أُذُنِهِ .
وهو قولُ الأوزاعيِّ .

== عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جعيفة مدرجا في الحديث ، وسفيان
لإساروي هذه اللفظة في الجامع - رواية المدني عنه - : عن رجل لم يسمه
عن عون .

وقد تعقب ابن الترمذي في الجوهر النقي بأن الحديث رواه الترمذي والحاكم وصحاه ،
ثم قال : « وهذه حكاية فعل ، حكاه أبو جعيفة عن بلال ، فلا أدري ما معنى قول
البيهقي مدرجا في الحديث ؟ » وقد وقعت لهذه الرواية متابعة : فأخرجه أبو عروبة
الاسفرائيني في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن أبيه - وروى أبو نعيم
الحافظ في مستخرجه في كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون
عن أبيه قال : رأيت بلالا يؤذن . ثم قال : وحدثنا أبو أحمد حدثنا المطرز حدثنا بندار
ويعقوب قالوا حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن عون عن أسامة رأى
بلالا يؤذن ويدور ، إلى آخره . ثم تعقب احتجاج البيهقي برواية المدني بأن المدني هو
عبد الله بن الوليد ، وأنه ضعيف جداً ، ضعفه علي بن المديني .

أقول : وعبد الله بن الوليد مختلف في ضعفه ، وقد وثقه الدارقطني ، وغيره ،
ولكن روايته لا تمل الروايات الأخرى ، وقد صرح الثوري بإسقاط الحديث من عون
في رواية وكيع عن الثوري عند مسلم (١ : ١٤٢) وعند أحمد (٤ : ٢٠٨ -
٢٠٩) ولفظ مسلم « فأذن بلال فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا ، يقول عينا وشمالا ،
يقول : حي على الصلاة ، حي على الفلاح » . وهذا معنى الاستدارة . وأما رواية
عبد الرزاق التي رواها الترمذي فإنها عند أحمد أيضاً (٤ : ٢٠٨) عن عبد الرزاق .
ولا تمل الأحاديث بمثل هذه التمايلات الواهية التي صنع البيهقي رحمه الله . وانظر نصب
الرأية (١ : ١٤٥) .

وَأَبُو جُعَيْفَةَ أَسَمَهُ « وَهْبٌ » [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١)] [السَّوَّائِي^(٢)] .

١٤٥

بَاب

مَا جَاءَ فِي التَّوْبِ فِي الْفَجْرِ

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ قَالَ : قَالَ [إِلَى^(١)] رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُتَوَبَّنَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ^(٢) » .

[قَالَ^(٣)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ^(٤) .

- (١) الزيادة من م و ع و س .
 (٢) « السَّوَّائِي » بضم السين المهملة وفتح الواو المضممة ، والهمزة ، أسبغة إلى « بنى سواة » بن عامر بن صعصعة ، من هرازن . كما ضبط في الأنساب ، والقاموس وغيرهما .
 (٣) في س « بالفجر » وهو مخالف لسائر الأصول ، وغير جيد أيضاً .
 (٤) سيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله .
 (٥) الزيادة من م و ع و س ، وفي ه « قال أبو عيسى » .
 (٦) قال الشاذح (١ : ١٧٧) : « أخرجه أبو داود ، قال : قلت : يا رسول الله ، علمت سنة الأذان ، الحديث ، وفي آخره : فإن كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ورواه ابن حبان في صحيحه . وفي الباب عن أنس قل : من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح : الصلاة خير من النوم . أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي في سننهما ، وقال البيهقي : إسناده صحيح . كذلك في نصب الراية =

قال أبو عيسى : حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل
الملائي^(١).

وأبو إسرائيل^(١) لم يسمع هذا الحديث من الحكم [بن عتيبة^(٢)]
قال : إنما رواه عن الحسن بن عمار عن الحكم [بن عتيبة^(٣)].
وأبو إسرائيل اسمه «إسماعيل بن أبي إسحق» ، وليس [هو^(٤)]
بذاك^(٥) القوي عند أهل الحديث^(٦).

== وقال الحافظ في التلخيص (ص ٧٥) : « رواه أبو داود وابن حبان معطولا من
حديثه ، وفيه هذه الزيادة ، وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخذوة ، وهو غير
معروف الحال ، والحرث بن عبيد ، وفيه مقال . وذكره أبو داود من طريق أخرى
عن أبي مخذوة ، منها ما هو مختصر . وصححه ابن خزيمة من طريق ابن جريج قال :
أخبرني عثمان بن السائب أخبرني أبي وأم عبد الملك بن أبي مخذوة عن أبي مخذوة .
وقال يقي بن مخلد : حدثنا يحيى بن عبد الحميد حدثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز
بن ربيع سمعت أبا مخذوة قال : كنت غلاما صبيتا فأذنت بين يدي رسول الله
صلى الله عليه وسلم الفجر يوم خيبر ، فلما انتهيت إلى حى على الفلاح قال : ألقى
فيها : الصلاة خير من النوم . وزواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن
أبي سلمان عن أبي مخذوة ، وصححه ابن حزم » .

والروايات الثلاث التي أشار إليها الحافظ ، وهي : رواية عثمان بن السائب ، ورواية
أبي سلمان ، ورواية محمد بن عبد الملك - رواها أحمد في المسند (بأرقام ١٥٤٤١
و ١٥٤٤٣ و ١٥٤٤٤ ج ٣ ص ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(١) « الملائي » بضم الميم وتخفيف اللام وكسر الهضرة . وضبطه في الأندلس بفتح الميم ،
وهو خطأ ، ثم قال : « هذه النسبة إلى الملا ، والملاء هو المرط الذي تستقر به المرأة
إذا خرجت ، وظنى أن هذه النسبة إلى يمه » .

(٢) قوله « وأبو إسرائيل لم يسمع » إلى آخره - : « وأخبرني ع عقب قوله فيما يأتي
وليس هو بالقوي عند أهل الحديث » .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) في ع و ه و ه و ه « بذلك » .

(٦) يظهر لي أن ضعفه أكثره من سوء حفظه ، فقد قال ابن معين : « صالح الحديث » =

وقد اختلف أهل العلم في تفسير التثويب :

فقال بعضهم : التثويب أن يقول في أذان الفجر : « الصلاة خير من النوم » وهو قول ابن المبارك وأحمد .

وقال ^(١) إسحاق في الفتويب غير هذا ، قال : [التثويب المكروه ^(٢)] هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا أذن للأذان فاستبطن النوم قال بين الأذان والإقامة : « قد قامت الصلاة » ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح .

[قال ^(٣)] : وهذا الذي قال إسحاق : هو التثويب الذي [قد ^(٤)] كرهه أهل العلم ، والذي أحدثوه بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

= وقال الفلاس : « ليس من أهل الكذب » وقال أبو حاتم : « حسن الحديث جيد القاء ، وله أغاليط ، ولا يجمع بحديثه ، ويكتب حديثه ، وهو سيء الحفظ » وقال ابن المبارك : « لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل » وقال ابن سعد : « يقولون : إنه صدوق » وقال حسين الجعفي : « كان طويل اللحية أحق » .

وقد أخطأ الحافظ ابن حجر ، في كنيته في التلخيص (ص ٧٥) فقال عن هذا الحديث : « فيه أبو إسحاق الملائي » والخطأ أصلي في الكتاب وليس من الخطأ المطبعي ، لأن المشوكاني نقله عن التلخيص هكذا (٢ : ١٧) .

والحديث رواه أيضاً ابن ماجه (١ : ١٢٦) والبيهقي (١ : ٤٢٤) كلاهما من طريق أبي إسرائيل عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال . قال البيهقي : « وهذا أيضاً مرسل ، فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق بلالا » .

وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد . فإن معناه صحيح ، لأن قول المؤذن « الصلاة خير من النوم » لم يرد في الأحاديث إلا في أذان الفجر . وهو موضعه المناسب له ، إذ أن وقت الفجر وقت غفلة ونوم ، وأما الأوقات الأخرى فهي على غير ذلك .

(١) في ع « قال » بدون الواو .

(٢) الزيادة من م و ع و ه .

(٣) الزيادة من م و س .

والذى فسر ابن المبارك وأحمد : أن التثويب أن يقول المؤذن
في أذان^(١) الفجر : « الصلاة خير من النوم » .

وهو قول^(٢) صحيح ، ويقال له « التثويب »^(٣) أيضاً .

وهو الذى اختاره أهل العلم ورأوه .

وروى عن عبد الله ابن عمر أنه كان يقول في صلاة الفجر : « الصلاة
خير من النوم » .

وروى عن مجاهد قال : دخلت مع عبد الله [بن عمر^(٤)] مسجداً وقد^(٥)
أذن [فيه^(٦)] ، ونحن نريد أن نصل [فيه^(٧)] ، فتوب المؤذن ، فخرج

(١) كذا في م و ع وهو أجود ، وفي س و ه و ك « صلاة »
بدل « أذان » وفي نسخة بهامش س « في أذان صلاة الفجر » وكأنه من بعض
الناسخين ، جمع بين السختين .

(٢) في م و ه و ك « فهو قول » وما هنا أجود وأصح .

(٣) في س و ه و ك « التثويب » بالتاء للتثاء ، والتاء المثناة المتوحيات

مع ضم الواو المشددة ، وهو خطأ صرف ، لأن « التثويب » إنما يكون مصدر

« تفعّل » ولا معنى هنا لفعل « تثويب » . ويظهر أنه تحريف من الناسخين ،

لأنهم يفهموا كلام الترمذى ، وظنوا أنه حين نقل تفسير ابن المبارك وأحمد للمعنى

« التثويب » أراد أن يذكر أن لهذا المعنى لفظاً آخر ، وهو « التثوب » وليس هذا

مراد الترمذى ، بل مراده : أن « التثويب » يطلق على المعنى الذى فسره إسحاق

بن راهويه ، ويطلق أيضاً على المعنى الذى فسره أحمد وابن المبارك ، فهو يريد أن

اللفظ له معنيان ، لا أن المعنى الأخير يدل عليه لفظان . وبؤيده اسعد لاه عقب ذلك بقول

ابن عمر ، إذ صنع التثويب المستحب ، وأنكر على المبدع التثويب الذى أحدهم للناس .

(٤) الزيادة من م و ه و س و ه و ك .

(٥) في ه « قد » بدون الواو .

(٦) الزيادة من م و ع و ه و ه و ك .

عبد الله بن عمر من المسجد، وقل: أَخْرِجْ بَنَّا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُتَقَدِّعِ ۖ
وَلَمْ يُصَلِّ^(١) فِيهِ^(٢).

[قال^(٣)] وَإِنَّمَا كَرِهَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ التَّثْوِيبَ الَّذِي^(٥) أَخَذَتْهُ النَّاسُ
بَعْدُ^(٦).

(١) في ح « فصل » بالنون .

(٢) أخر ابن عمر ورواه أبو داود باللفظ آخر (١ : ٢١١ - ٢١٢) : « عن مجاهد قال : كنت مع ابن عمر فتوب رجل في الظهر ، أو العصر قال : أخرج بنا ، فإن هذه بدعة » وهذا اللفظ مختصر وسواء أكان الذي كرهه ابن عمر أن التوب فعل ذلك في الظهر أو العصر ، أم أنه توب باللفظ غير الوارد في السنة - : فإن عمله في الحالين بدعة ومكروه ، لأنه تجاوز المذموم المأذون به .

(٣) الزيادة من م و خ و س .

(٤) في نسخة بهامش ح « إن الذي كره » الخ .

(٥) في ح « لما رأى » بدل « الذي » وهو خطأ ، لأن التركيب به يكون ناقصاً غير صحيح .

(٦) قال في لسان العرب : « يقال : تَوَبَّ الداعي تَتَوَيَّباً : إذا عاد مرة بعد أخرى . ومنه تَتَوَيَّبُ المؤذن إذا نادى بالأذان للناس إلى الصلاة ثم نادى بعد التماذين فقال : الصلاة رحمكم الله ، الصلاة ، يدعو إليها هوداً بعد بدء . والتثويب : هو الدعاء للصلاة وغيرها . وأصله : أن الرجل إذا جاء مُسْتَعْصِرِ خَالِجٍ بثوبه لِيَرَى وَيَشْتَهَرَ ، فسكان ذلك كالدعاء ، فسُمِّيَ الدعاء تَتَوَيَّباً لذلك ، وكل داع مُتَوَيَّبٌ وقيل : إنما سُمِّيَ الدعاء تَتَوَيَّباً - : من ثَابَ يَتَوَيَّبُ إذا رجع ، فهو رَجُوعٌ إِلَى الْأَمْرِ بالمبادرة إلى الصلاة ، فإن المؤذن إذا قال حيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فقد دعاهم إليها ، فإذا قال بعد ذلك : الصلاة خير من النوم : فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها . =

١٤٦

باب

ما جاء أن من أذن فهو يُقيم

١٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى [بَنُو عُبَيْدٍ ^(١)] عَنْ
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ^(٢) الإفريقي عن زياد بن أنعم ^(٣) الحضرمي
عن زياد بن الحرث الصدائي ^(٤) قال : « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

= وقد ظهر من كل ما تقدم أن التثويب السنون الوارد هو قول المؤذن في أذان الفجر
خاصة « الصلاة خير من النوم » مرتين ، وأن ما عداه بدعة ، وقد اختلف الناس
في الابتداء في ذلك بأنواع متعددة . كما مضى مما حكاه الزمذني ، وما نقله صاحب اللسان ،
وقال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (١ : ٣١٣ - ٣١٤) : « وقد شاهدت
فنا من التثويب ، في دار السلام ، وهو أن يأتي المؤذن إلى دار الخليفة فيقول : السلام
عليك يا أمير المؤمنين ، ورحمة الله وبركاته ، حتى على الصلاة ، مرتين ، حتى على الفلاح
مرتين . ورأيت الناس في مساجدهم في بلاد إذا قامت الصلاة يخرج إلى باب المسجد من
ينادي : الصلاة رحمكم الله ، وهذا كله تنويب مبتدع ، وإنما الأذان مشروع للإعلام
بالوقت إن بعد ، والإقامة لإعلام من حضر ، حتى لا تأتى العبادة على غفلة ، »

- (١) الزيادة من م .
(٢) « أنعم » بفتح الهمزة وإسكان النون وضم العين المهملة .
(٣) « نعم » بالتصغير وبالعين المهملة ، وفي م « أنعم » وهو خطأ صرف . وزياد
هذا هو ابن ربيعة بن نعم بن ربيعة بن عمرو الحضرمي ، نسب هنا إلى جده ، وهو
تابعي ثقة .

(٤) « الصدائي » بضم الصاد ، وتخفيف الدال المهملة ، وكسر الهمزة ، نسبة إلى « بني
صداء » من قبائل مذحج من اليمن ، قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٤٢) :
« وصداء : فعال ، من قولهم : سمعت صداه ، أي صياحه » . وعلى هذا فالقياس في =

أَنْ أَوْذَنْ^(١) فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، فَأَذَّنْتُ ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أَخَا صُدَائِرَ قَدْ أَذَّنَ ، وَمَنْ^(٢) أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ^(٣) .
[قَالَ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

قال أبو عيسى : وحديث^(٥) زيادٍ إنما نعرفه من حديث الإفريقي .
و [الإفريقي^(٦)] هو ضعيفٌ عند أهل الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد : لا أكتب حديث الإفريقي .
[قَالَ^(٧)] : ورأيتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ ، ويقول : هو مُتَكَرِّبُ الْحَدِيثِ^(٨) .

= النسبة إليه « صدائير » كما ضبطناه ، وكما هو في كتب الحديث والقاموس ، وقال في لسان العرب (١٩ : ١٨٩) : « والنسب إليه صدائير على غير قياس » .
وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ من ١٩٥) : « وتولى زياد بن الحرث حصر » وروى عنه الصريون .

- (١) في به « أذن » فعل أمر .
- (٢) في م و س « فمن » .
- (٣) سبأ في الكلام عليه قريباً إن شاء الله .
- (٤) الزيادة من م و ع و ب .
- (٥) في به « حديث » بدون الواو .
- (٦) الزيادة من ع و به و ب و ه و د .
- (٧) الزيادة من م و ع و ب و ه و د .
- (٨) عبد الرحمن بن زياد بن أنس الإفريقي سبى لنا الكلام في توجيهه مفصلاً ، في شرح الحديث رقم (٥٤) وبيننا هناك أنه ثقة ، وأن من ضعفه فقد أخطأ .

وكان عبد الرحمن هذا من كبار الرجال : شجاعة وقوة يقين ، ثقل ياقوت في معجم البلدان عنه (١ : ٣٠٤ - ٣٠٥) قال : « كنت أطلب العلم مع أبي جعفر أمير المؤمنين قبل الخلافة ، فأدخلني يوماً منزله ، فقدم إلي طناً ومريقة من حبوب ، ليس فيها لحم ، ثم قدم إلي زبيباً ، ثم قال : يا جارية اعندك حلواء ؟ قالت : لا ، قال : ولا التمر ؟ قالت : ولا التمر ! فاصطلي ثم اقرأ هذه الآية : [هسى ربك أن يهلك =

والعملُ على هذا عند [أكثر^(١)] أهل العالم: [أن^(٢)] من أذن
فهو يقيم^(٣).

عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] قال : فلما ولي المنصور الملائنة أرسل إلى " ، فقدمت عليه ، فدخلت والريبع قائم على رأسه ، فاستدناي ، وقال : يا عبد الرحمن ! بلغني أنك كنت تفد إلى بني أمية ؟ قلت : أجل ، قال : فكيف رأيت سلطاناً من سلطانهم ؟ وكيف ما مررت به من أعمالنا حتى وصلت إلينا ؟ قال : فقلت : يا أمير المؤمنين ! رأيت أعمالاً سيئة ، وظلماً فاشياً . ووالله - يا أمير المؤمنين - ما رأيت في سلطانهم شيئاً من الجور والظلم إلا ورايته في سلطانك ، وكنت ظننته لبعد البلاد منك ، فنجست كلها دنوت كان الأمر أعظم ، أنذرك - يا أمير المؤمنين - يوم أدخلني منزلك فقدمت إلى طعاماً ومريقة من حبوب لم يكن فيها لحم ثم قدمت زبيباً ثم قلت يا تجارية عندك حلواء ؟ قالت لا قلت : ولا التمر قالت ولا التمر فستليت ثم نلوت [عسى ربكم أن يهلك عدوك ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون] - : فند - والله - أهلك عدوك ، واستخلفك في الأرض ، ما تعمل ؟ ! قال : فتكسر رأسه طويلاً ، ثم رفع رأسه إلى " ، وقال : كيف لي بالرجال ؟ قلت : أليس عمر بن عبد العزيز كان يقول : إن الوالي بمنزلة السوق : يجلب إليها ما ينق فيها ، فإن كان براً أتوه ببرهم ، وإن كان فاجراً أتوه بفجورهم ! فأطرق طويلاً ، فأومأ إلى الريبع : أن اخرج ، فخرجت وما عدت إليه .

- (١) الزيادة من م و ع و س و ه و ك .
 (٢) الزيادة من م و ع و ه و س .
 (٣) حديث زياد بن الحرث الصدائي فيه قصة طويلة ، قد اختصر الترمذي منه مرواه هنا ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠١) من طريق عبد الله بن عمر بن غانم ، وابن ماجه (١ : ١٢٦) من طريق يعلى بن عبيد ، والبيهقي (١ : ٣٩٩) من طريق سفيان الثوري :
 قالهم من عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، روه مختصراً كما هنا .
 ورواه أحمد في المسند (٤ : ١٦٩) عن وكيع عن الثوري عن عبد الرحمن بن زياد ، ورواه أيضاً عن محمد بن يزيد الكلابي الواسطي عن عبد الرحمن . ولكن وقع في نسخة المسند المطبوعة خطأ في الإسناد الأخير ، لأنه فيه « حدثنا محمد بن يزيد الواسطي الإفريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي » وهذا خطأ صوابه « عن الإفريقي » أو « حدثنا الإفريقي » .

= وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة (٣ : ١٨) أن أحمد أخرج الحديث بطوله ،
ولكن لم أجده فيه مطولا ، فلا أدري هل سقط من نسخة المسند التي طبع عنها ؟
أو سمها الحافظ قتل أنه في المسند وليس فيه ؟

وقد روى الترمذي في السنن (١ : ٣٨١) قطعة مطولة منه من طريق أبي بكر
القطيعي عن الحافظ بشر بن موسى الأسدي عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن
عبد الرحمن بن زياد .

ورواه الحافظ الزبيدي بطوله في تهذيب الكمال بإسناده إلى القطيعي عن بشر
بن موسى ، وطبع متن الحديث بحاشية (تهذيب التهذيب) للحافظ بن حجر بدون
الإستاد .

ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في كتاب فتوح مصر (ص ٣١٢ -
٣١٣ طبعة لبنان) عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن عبد الرحمن بن زياد .

وقد رأينا نقله بضمه هنا من رواية ابن عبد الحكم ، لما فيه من فوائد كثيرة ،
ولأنه حديث صحيح ، ورواه ثقات ، ولم يتكلموا فيه إلا من أجل الإفريقي ، ولدرجته
أنه ثقة :

قال زياد بن الحرث الصَّدَّائِي : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَبَايَعْتُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَدْ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى قَوْمِي ، فَتَلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرُدُّدِ الْجَيْشَ وَأَمَّا لَكَ بِإِسْلَامِ قَوْمِي وَطَاعَتِهِمْ ، فَقَالَ :
أَتُؤْمِرُكَ بِفَرْدِهِمْ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ رَاحِلَتِي قَدْ كَلَّتْ ، وَلَكِنْ
أَبْعَثْ إِلَيْهِمْ رَجُلًا ، قَالَ : فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَجُلًا ، وَكَتَبْتُ مَعَهُ إِلَيْهِمْ ، فَرَدَّهُمْ ، قَالَ الصَّدَّائِي : فَقَدِمُوا وَقَدِّمُوا بِإِسْلَامِهِمْ ،
فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَخَا صَدَّاءَ ، إِنَّكَ لَمُطَاعٌ فِي
قَوْمِكَ ، قُلْتُ : بَلِ اللَّهُ هَدَانِي لِلْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : أَفَلَا أُوَمِّرُكَ عَلَيْهِمْ ؟ قُلْتُ : بَلَى ، فَكَتَبَ لِي كِتَابًا بِذَلِكَ ، =

= فقلت : يا رسول الله ، مُرّني بشيء من صدقاتهم ، فكتب لي كتاباً آخر بذلك ، وكان ذلك في بعض أسفاره ، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلاً ، فأتي أهل ذلك المنزل يشكّونَ علمهم ، يقولون : أخذنا بشيء كان بيننا وبينه في الجاهلية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو فعلوا ؟ قالوا : نعم ، فالتفت إلى أصحابه وأنا فيهم فقال : لا خير في الإمارة لرجل مؤمن ، قال الصدائي : فدخل قوله في نفسي ، قال : ثم أتاه آخر ، فقال : يا رسول الله ، أعطني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سأل الناسَ عن ظَهْرٍ غَنَى فهو صدّاعٌ في الرأس وداءٌ في البطن ، فقال السائل : فأعطني من الصدقة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يَرْضَ بحكم نبيٍّ ولا غيره [في الصدقات] حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك - أو أعطيتك - حَقك ، قال الصدائي : فدخل ذلك في نفسي ، لأنني سألتُه من الصدقات وأنا غنيٌّ ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتشى من أول الليل ، فلزمته ، وكنتُ قويّاً ، وكان أصحابه ينفطمون عنه ويستأخرون ، حتى لم يبقَ معه أحدٌ غهري ، فلما كان أو أن صلاة الصبح أمرني فأذنتُ ، وجعلتُ أقول : أقيم يا رسول الله ؟ فينظر إلى ناحية المشرق ويقول : لا ، حتى إذا طلع الفجرُ نزل فبهرز ، ثم انصرف إلى وقد تلاحق أصحابه ، فقال : هل من ماء يا أخا صدّاء ؟ فقلت : لا ، إلا شيء قليل لا يكفيك ، فقال : اجعله في إناءٍ ثم اثنى به ، ففعلتُ =

== فوضع كفه في الإناء ، فرأيت بين كل إصبعين من أصابعه ميناً تَقُورُ ، فقال : لولا أني أَسْعِجِي من ربي - يا أخا صُدَّاءِ - لَسَقَيْنَا واستَقِينَا ، نَادٍ في الناس : مَنْ لَهُ حَاجَةٌ في الْمَاءِ ، فَنَادَيْتُ فِيهِمْ ، فَأَخَذَ مِنْ أَرَادَ مِنْهُمْ ، ثُمَّ جَاءَ بِلَالٍ فَأَرَادَ أَنْ يَقِيمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ أَخَا صُدَّاءِ أَذِنَ ، وَمَنْ أَذِنَ فَهُوَ يُقِيمُ ، قَالَ الصَّدَائِيُّ : فَأَقَمْتُ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ أَتَيْتُهُ بِالْكِتَابَيْنِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَعَفِنِي مِنْ هَٰذَيْنِ ، فَقَالَ : وَمَا بَدَا لَكَ ؟ فَقُلْتُ : إِنِّي سَمِعْتُكَ تَقُولُ : لَا خَيْرَ فِي الْإِمَارَةِ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ ، وَأَنَا أَوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَسَمِعْتُكَ تَقُولُ لِلسَّائِلِ : مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنِيٍّ فَهُوَ صَدَاعٌ فِي الرَّأْسِ وَدَلَالٌ فِي الْبَطْنِ ، وَقَدْ سَأَلْتُكَ وَأَنَا غَنِيٌّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ ذَاكَ ، إِنْ شِئْتَ فَلَقَبَلْ وَإِنْ شِئْتَ فَادْعُ [قُلْتُ : أَدْعُ] فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ لَنِي عَلَى رَجُلٍ أَوْمَرُهُ عَلَيْهِمْ ، فَدَلَّتْهُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَنَا بَيْتٌ إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ وَسَعَيْنَا مَأْوَاهَا فَاجْتَمَعْنَا عَلَيْهَا ، وَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ قُلَّ مَوَاهُ فَتَفَرَّقْنَا عَلَى مِيَاهٍ حَوْلَنَا ، وَقَدْ أَسْلَمْنَا ، وَكُلُّ مَنْ حَوْلَنَا لَنَا عَدُوٌّ ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فِي بَيْتِنَا أَنْ يَسَعَنَا مَأْوَاهَا فَاجْتَمَعَ عَلَيْهَا وَلَا تَفْتَرِّقَ ، قَالَ : فدعا بسبع حصيات ، فمركهن في يده ودعا فيهن ، ثم قال : اذهبوا بهذه الحصيات ، فإذا أنيتم البئر فآلفوها واحدةً واحدةً واذكروا اسمَ الله ، قال ==

١٤٧

باب

ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء

٢٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ معاوية بن يحيى [الصدقي^(١)] عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ^(٢) : « لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » .

=الصدائي : ففعلنا [ما قال لنا] ، فما استطعنا بعد ذلك أن ننظر في قَعْرِهَا ، يَعْنِي الْبَيْتَ » .

هذا لفظ ابن عبد الحكم ، وقد صححنا بعض أحرف فيه وزدنا بعض أحرف ، من رواية المزي المطبوعة بحاشية التهذيب ، وما زدناه كتبناه بين قوسين هكذا [] . وقوله في الحديث « اعتشى من أول الليل » : قال في النهاية : « أي صار وقت المساء ، كما يقال : استعر وابسكر » .

(١) الزيادة من ع . و « الصدق » بفتح الصاد والـ دال المهملتين وبالفاء ، نسبة إلى « الصدق » بفتح الصاد وكسر الدال ، وهي قبيلة من حمير نزلت مصر . ومعاوية بن يحيى هذا ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « كان يفتري الكذب » ، ويحدث بها ، ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم . وقال الساجي : « كان اشترى كتاباً للزهري من السوق فروى عن الزهري » .

والإسناد في س فيه زيادة غريبة في هذا الموضع ، هي خطأ صرف ، ونصه : « حدثنا علي بن حجر حدثنا الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى [عن الوليد حدثنا ابن مسلم عن معاوية بن يحيى] عن الزهري » .

(٢) في ه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال » ، وفي ع : « عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم » .

٢٠١ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الله بن وهب عن يونس
عن ابن شهاب قال : قال أبو هريرة : لا يُنادى بالصلاة إلا متوضئاً .
[قال أبو عيسى ^(١)] : وهذا أصحُّ من الحديث الأول .
[قال أبو عيسى ^(٢)] : وحديثُ أبي هريرة لم يَرَفَعْهُ ابنُ وهب ، وهو
أصحُّ من حديث الوليد بن مسلم .
والزهريُّ لم يسمع من أبي هريرة ^(٣) .
واختلف أهلُ العلم في الأذان على غير وضوء :
فكرهه بعضُ أهل العلم ، وبه يقول الشافعيُّ ، وإسحاقُ .
ورخصَ في ذلك بعضُ أهل العلم ، وبه يقول سفيانُ [الثوري ^(٤)] ،
وابن المبارك ، وأحمدُ .

(١) الزيادة من ع | و ه و ه و ك .

(٢) الزيادة من م | و س .

(٣) الحديث لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا الترمذی . ورواه البيهقي (١) :
(٣٩٧) من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . ثم قال البيهقي : « هكذا رواه معاوية
بن يحيى الصدقي ، وهو ضعيف ، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره عن
الزهري قال : قال أبو هريرة : لا يُنادى بالصلاة إلا متوضئاً » .

وهو حديث ضعيف على كل حال ، للاقطاع بين الزهري وأبي هريرة ، ورواية
معاوية بن يحيى التي هنا ، ضعيفة بذلك وبضعف راويها ، ورواية البيهقي ضعيفة بمعاوية
هذا أيضاً .

(٤) الزيادة من ع | و ه .

٢٤٨

باب

ما جاء : أن الإمام^(١) أحق بالإقامة

٢٠٢ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا إسرائيل
أخبرني سمّاك بن حرب سمع جابر بن سمرة يقول^(٢) : « كان مؤذّن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يُبهِلُ فلا يُقيمُ ، حتى إذا رأى^(٣)
رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) قد خرج أقام الصلاة حين يراه » .
قال أبو عيسى : حديث جابر بن سمرة [هو^(٥)] حديث حسن
[صحيح^(٦)] .

وحديث [إسرائيل عن^(٧)] سمّاك لا نعرفه إلا من هذا الوجه^(٨) .

(١) في نه « أن الإمام » .

(٢) كلمة « يقول » لم تذكر في نه .

(٣) في نه « حتى يرى » وهو غير جيد .

(٤) الصلاة على النبي لم تذكر في نه .

(٥) كلمة « هو » لم تذكر في نه .

(٦) الزيادة من نه وهي زيادة مفيدة ، لأن الحديث صحيح ، رواه مسلم كما سيأتي .

(٧) الزيادة من نه و ب .

(٨) الحديث رواه مسلم (١ : ١٦٨) من طريق تميم عن سمّاك بن حرب عن جابر

بن سمرة قال : « كان بلال يؤذن إذا حضرت ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله

عليه وسلم ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه » . ونسبه في المتن أيضا لأحد

وأبي داود والنسائي : (٢ : ٣١٠ من بيل الأوطار) .

وحكذا قال بعض أهل العلم : إن المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة^(١) .

١٤٩

باب

ما جاء في الأذان بالليل

٢٠٣ - حدثنا قتيبة حدثنا الميث عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن النبي^(٢) صلى الله عليه وسلم قال : « إن يلاً يؤذن بإيل ، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم^(٣) » .

(١) - هذا لفظ حديث عن أبي هريرة مرفوعاً : « المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة » ذكره الحافظ في بلوغ المرام (رقم ٢١٦) وقال : « رواه ابن عدي وضمه » .

قال القاضي أبو بكر بن العريق في العارضة (ج ٢ ص ٣) : « إن الإقامة حق الإمام ، لا تقام إلا بأمره . وقد شاهدت جنازة في المسجد ، فأقام المؤذن الصلاة ، وهو يستند أن الإمام قد حضر ، فإذا به قد وهم ، فلما طلبوا الإمام فلم يوجد فقاموا غيره ، فقام لهم : أعيدوا الإقامة ، فأعادوها ، وأفكر ذلك جميع أهل المسجد بجهلهم » .

(٢) في ح « أن رسول الله » .

(٣) ابن أم مكتوم : اختلاف في اسمه ، قال ابن سعد في الطبقات (ج ٤ ق ١ ص ١٥٠) : أما أهل المدينة فيقولون : اسمه عبد الله ، وأما أهل العراق وهشام بن محمد بن السائب فيقولون : اسمه عمرو ، ثم اجتمعوا على نسيه ، فقالوا : ابن قيس بن زائدة بن الأصم الخ . ثم قال : وأمه عاتكة . وهي أم مكتوم بنت عبد الله بن عنكثة بن عامر =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وعائشة ،
وأبيسة ^(٢) ، وأنس ، وأبي ذر ، وسمرّة .

قال أبو عيسى ^(٣) : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

وقد اختلف أهل العلم في الأذان بالليل :

فقال بعض أهل العلم : إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يُعيد ^(٤) .

وهو قول مالك ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق :

وقال بعض أهل العلم : إذا أذن بِلَيْلٍ ^(٥) أعاد . وبه يقول سفيان الثوري .

= بن مخزوم بن يقظة . وابن أم مكتوم هو الأعمى الذي مات الله عليه سنة ١٠ هـ .
عليه وسلم في شأنه .

والحديث رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما .

(١) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٢) « أبيسة » بالتصغير ، وهي بنت خبيب ، بالحاء المعجمة والتصغير أيضا . روى عنها

ابن أخيها خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب . وحديثها رواه أبو داود الطيالسي في
مسنده (رقم ١٦٦١) قال : « حدثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال : حدثني .

عني أبيسة قالت : كان بلال وابن أم مكتوم يؤذنان للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن

ابن أم مكتوم » فكنا نحبس ابن أم مكتوم عن الأذان فقول : كما أنت حتى تنسحر ؟ !

ولم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا . وهذا إسناد صحيح جدا ،

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (٨ : ٢٦٥) عن أبي داود وأبي الوليد الطيالسين .

ومما أحمد في المسند (٦ : ٤٣٣) عن عفان عن شعبة ، وعن محمد بن جعفر عن

نسبة ، ورواه أيضا عن هشيم عن منصور بن زاذان عن خبيب ، ولكن فيه أن

الذي كان يؤذن أولا ابن أم مكتوم ، بعكس رواية شعبة ، ويظهر أن هذا سهو من

بعض الرواة . والحديث ذكره ابن حجر في الإصابة (٨ : ٢٢) ونسبه أيضا للنسائي

وابن خزيمة ، ونسبه الشارح المباركفوري (١ : ١٨٠) فقلا عن الدراية لابن حبان .

(٣) قوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ .

(٤) في ج « ولا يعيد » .

(٥) في ج و هـ و هـ ، إذا أذن بالليل ، وفي هـ « إذا أذن المؤذن

بالليل » .

وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنْ بَلَلَا أَذَّنَ ^(١) بِلَيْلٍ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ : إِنْ الْعَبْدَ نَامَ ^(٢) » .
قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُخْفُوظٍ .

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ بَلَلَا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ^(٣) » .

[قَالَ ^(٤)] : وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ أَذَّنَ بِلَيْلٍ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ ^(٥) أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ ^(٦) .

(١) فِي « ه » « يُؤَذِّنُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) رَوَايَةُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ (١ : ٢٠٩ - ٢١٠) قَالَ : « حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَدَاوُدُ بْنُ شَيْبٍ ، اللَّعْنَةُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : أَنَّ بَلَلَا أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ : أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ ، أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ . زَادَ مُوسَى فَرَجَعَ فَنَادَى : أَلَا إِنْ الْعَبْدَ نَامَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ أَيُّوبَ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ .

(٣) حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١ : ٣٠١) قَالَ : « حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤَذِّنَانِ : بَلَلٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى ، فَلَمَّا رَسُلَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ بَلَلَا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ . قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيرَقُّ هَذَا » . ثُمَّ رَوَاهُ بِقَفْسِ الْإِسْنَادِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ . وَرَوَاهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ (٢ : ٨٧) .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ « م » وَ « ن » .

(٥) لَفْظُ « عُمَرُ » لَمْ يَذْكُرْ فِي « ه » .

(٦) قَوْلُهُ « فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ » لَمْ يَذْكُرْ فِي « م » .

وَرَوَايَةُ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ رَوَاهَا أَبُو دَاوُدَ بَعْدَ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ (١ : ٢١٠) قَالَ : « حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ مُؤَذِّنٍ لِعُمَرَ يَقُولُ لَهُ مَسْرُوحٌ أَذَّنَ قَبْلَ الصُّبْحِ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَدْ رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَوْ غَيْرِهِ : =

وهذا لا يصح [أيضاً^(١)] ، لأنه عن نافع عن عمر : مُنْقَطِعٌ .
ولعلَّ حماد بن سلمة أراد هذا الحديث^(٢) .

والصحيحُ روايةُ عُبَيْدِ اللَّهِ وغيرِ واحدٍ عن نافع عن ابنِ عمر ،
والزهري عن سالم عن ابنِ عمر أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ
بَلَالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٍ » .

قال أبو عيسى : ولو كان حديثُ حمادٍ صحيحاً لم يكنْ لهذا الحديث معنى ،
إذ قال رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ بَلَالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٍ » فَإِنَّمَا^(٣)
أَمَرَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، فقال : « إِنْ بَلَالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٍ » ولو أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ
الأذان حينَ أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ : لم يَقُلْ : « إِنْ بَلَالًا يُؤذِّنُ بَلِيلٍ » .

قال علي بن المديني : حديثُ حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن
ابنِ عمر عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : [هو^(٤)] غيرُ مُحْفُوظٍ ، وأخطأ فيه
حماد بن سلمة^(٥) .

== أن مؤذناً لعمر يقال له مسروح . قال أبو داود : رواه الدراوردي عن عبيد الله عن
نافع عن ابن عمر قال : كان لعمر مؤذن يقال له مسعود ، وذكر نحوه . وهذا أصح
من ذلك .

(١) الزيادة من ح .

(٢) يعني : لعل حماد بن سلمة سمع حديث ابن أبي رواد في حادثة مؤذن لعمر ، فغناه حفظه
فأخطأ في التحديث ، فلنا منه وهماً : أن الحادثة لبلال ، وأن الأمر بالإعادة هو
النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) في به « ولمنع » .

(٤) الزيادة من ح و ه ك .

(٥) قال الزيلعي في نصب الراية (١ : ١٤٩) : « قال البيهقي في الخلافيات ، بعد إخراجِه

حديث حماد هذا - : وحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين » قال أحمد بن حنبل : إذا
وأيت الرجل يرمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام ، إلا أنه لما طعن في السن ساء
حفظه ، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه ، وأما مسلم فإنه اجتهد في أمره ، =

= وأخرج من أحاديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تنفيره ، وما سوى حديثه عن ثابت فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً ، أخرجهما في الشواهد دون الاحتجاج ، وإذا كان الأمر كذلك فلا احتياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات ، وهذا الحديث من جملتها . وانظر أيضاً الملل لابن أبي حاتم (رقم ٣٠٨ ج ١ ص ١١٤) .

وأقول : أما أن يكون حماد أخطأ في هذا الحديث فليس الخطأ يستبعد على لسان غيره ، ولكن أين الدليل على خطئه هذا ؟ وهذا حديث غير الحديث الأول ، ووقوع حادثة مؤذن عمر لا يمنع حدوث مثلها لبلال ، والجمع بين الروايات ممكن ظاهر ، إذ الغالب أن بلالاً أذن قبل الفجر بوقت طويل ، على غير ما كان يؤذن عادة ، فإن المفهوم من الأحاديث أنه كان يؤذن ثم ينزل فيصعد ابن أم مكتوم .

وقد جمع الخطأ في العالم بينهما بإحتمالين آخرين ، فقال (١ : ١٥٧ - ١٥٨) : « ويشبه أن يكون هذا فيما تقدم من أول زمان الهجرة » ، فإن الثابت عن بلال أنه كان في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بليل ثم يؤذن بعده ابن أم مكتوم مع الفجر ، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . ثم قال : « وزدب بعض أصحاب الحديث إلى أن ذلك جائز إذا كان المسجد مؤذنان كما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأما إذا لم يؤذن فيه إلا واحد : فإنه لا يجوز أن يفعله إلا بعد دخول الوقت . فيحتمل على هذا أنه لم يكن لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي نهى فيه بلالاً : إلا مؤذن واحد ، وهو بلال ، ثم أجاز له حين أقام ابن أم مكتوم مؤذناً ، لأن الحديث في تأذين بلال قبل الفجر ثابت من رواية ابن عمر » .

ولو ذهبنا إلى ما قالوا هنا من تعارض الروايتين كان معنى هذا أن عمر يمنع الأذان قبيل الفجر ، وهو يعرف أن ينزل كان يفعل ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نظن عمر ينكر عملاً ظاهراً مثل هذا .

وأما كلامهم في حماد بن سلمة فليس فيه شيء من النصفة ، بل هو ثقة حجة . ويكنى أن يقول عبد الرحمن بن مهدي : « حماد بن سلمة صحيح السماع ، حسن الفتوى » . أدرك الناس ، لم يتهم بلون من الألوان ، ولم يلتبس بشيء ، أحسن ملكة فنه ولسانه ، ولم يظافه على أحد ، فلم حتى مات . وقد رد ابن حبان على البخاري في تجنبه حديثه فقال : « ولم ينصف من جانب حديثه واحتج في كتابه بابي بكر بن عباس ، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ » : فغيره من أقرانه ، مثل الثوري وشعبة : كانوا يخطئون ، فإن زعم أن خطأه قد كثر حتى تنفر : فقد كان ذلك في أبي بكر =

١٥٠

باب

[ما جاء^(١)] في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

٢٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ^(٢) عَنْ أَبِي الشَّيْثَانِ قَالَ : « خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْمَعْرِ^(٣) ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤) . »
قال [أبو عيسى^(٥)] : وفي الباب عن عثمان .

[قال أبو عيسى^(٦)] : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح^(٧) .

== بن عياش موجوداً ، ولم يكن من أقران حماد بن سلمة بالبصرة مثله في الفضل والدين والنسك والعلم والكتب والجمع والصلابة في السنة والفهم لأهل البدع . - وقال ابن حزم في المحلى (٦ : ٢١) ردّاً على ابن معين إذ خطأ رواية لحامد بن سلمة - : « وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ ، من غير أن يذكروا فيه تدليلاً - : فكلّاهم مطرح مردود ، لأنه دعوى بلا برهان . »

(١) الزيادة من ح و ه و ه و ه .

(٢) في ه و ه و ه و ه « مهاجر » .

(٣) في ح « المعصر » بمحذوف باء الجر .

(٤) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخاري .

(٥) الزيادة من ه و ه و ه و ه .

(٦) الزيادة من ح ، م ، س .

(٧) كلمة « صحيح » لم تذكر في ب وحذفها خطأ ، لمخالفتها سائر الأصول . ولأن الحديث صحيح .

وعلى هذا العمل^(١) عند أهل العلم من أصحاب النبي^(ص) صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم : أن^(٢) لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر :
أن يكون^(٣) على غير وضوء ، أو أمر لا بد منه .

ويروى عن إبراهيم النخعي^(٤) أنه قال : يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة .

[قول أبو عيسى^(٥)] : وهذا^(٦) عندنا لمن له عذر في الخروج منه .

وأبو الشعثاء اسمه « سليم^(٨) » بن أسود^(٩) ، وهو والد أشعث بن

أبي الشعثاء .

وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه^(١٠) .

(١) في نه « والعمل على هذا » .

(٢) في ع « من أصحاب رسول الله » .

(٣) كلمة « أن » لم تذكر في نه .

(٤) في نه « أو أن يكون » وهو غير جيد ، لأن المراد بيان أمثلة العذر .

(٥) كلمة « النخعي » لم تذكر في نه .

(٦) الزيادة من نه و ه و ك .

(٧) في ع « وهو » .

(٨) في نه « سليمان » وهو خطأ .

(٩) في نه و ه و ك « الأسود » .

(١٠) رواية أشعث عن أبيه رواها مسلم (١ : ١٨١) من طريق عمر بن سعيد عن أشعث .

ورواها أحمد (رقم ١٩٥٧٩ ج ٢ ص ٥٠٦) من طريق المسمودي عن أشعث ،

ورواها أيضا (رقم ١٠٩٤٦ ج ٢ ص ٥٣٧) من طريق المسمودي وشريك كلاهما

عن أشعث بن عمار ، وزاد في آخره ما نصه : « قال : وفي حديث شريك : ثم قال :

أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنتم في المسجد فتودى بالصلاة فلا يخرج

أحدكم حتى يصلي » .

وفي رواية شريك التي روى أحمد : فائدة جلية ، وهي التصريح برفع الحديث إلى

النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن قول الصحابي « من فعل كذا فقد عصي الرسول »

ونحو ذلك : مما اختلف في أنه مرفوع أو موقوف ، والصحيح الراجح أنه مرفوع .

انظر تدريب الراوي (ص ٦٤) وشرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ٢٣) .

١٥١

باب

ما جاء في الأذان في السفر

٢٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ
خَالِدِ بْنِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ^(١) قَالَ : « قَدِمْتُ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي ، فَقَالَ لَنَا : إِذَا سَافَرْتُمَا
فَأَذَّنَا وَأَقِيمَا ، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُ كَمَا ^(٢) » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

والعمل عليه ^(٣) عند أكثر أهل العلم : أخفوا الأذان في السفر .
وقال بعضهم : يُجْزَى الإقامة ، إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس -
والقول الأول أصح . وبه يقول أحمد ، وإسحاق .

(١) « الحويرث » بالهاء المهملة وبالتصغير .

(٢) الحديث رواه أحمد (٣ : ٤٣٦ و ٥ : ٥٣) ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة .

وفيه قصة ، وبعضهم أطال وبعضهم اختصر ، والمضى متقارب .

(٣) في «هـ» والعمل على هذا .

١٥٢

باب

ما جاء في فضل الأذان

٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ^(١) حَدَّثَنَاأَبُو حَزْمَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « مَنْ أَذَّنَ سَمِعَ سِتِّينَ مَحْسَبًا كُتِبَتْ^(٢) لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ^(٣) » .(١) « تيملة » بضم التاء المثناة في أوله وفتح الميم ، ووقع في س هنا وفيها سيأتي
« تيملة » بالمشاة ، وهو تصحيف .

(٢) في م و اب « كتب » وهو موافق لرواية ابن ماجه ، وكلاما جائزا .

(٣) الحديث رواه أيضا ابن ماجه (١ : ١٢٨) عن كريب عن مختار بن غسان عن
حنس بن عمر الأزرق ، وعن روح بن الفرغ عن علي بن الحسن بن شقيق عن
أبي حمزة : « كلاهما عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس . فقد رواه جابر الجعفي
لأذن من رجلين عن ابن عباس ، هما مجاهد وعكرمة ، ورواه أبو حمزة السكري عن
الجعفي بالوجهين ، والحديث ضعيف بكل حال ، لانفراد الجعفي به ، وسيأتي الكلام عليه
وقد كان للترمذي مندوحة أن يروي في فضل الأذان أحاديث صحاحا مما أشارهو إلى أنه في الباب « ويدع هذا الحديث الضعيف ، ومن الصحاح حديث معاوية عند
مسلم (١ : ١١٣) قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : للؤذنون
أطول الناس أعتافا يوم القيامة » . قال الفاضل أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ :
٨) : « روى بفتح الهمزة وكسرهما ، فإذا فتحت كانت جمع عنق ، يريد بطول أعتاقهم
الحقيقية ، وأنهم يبرزون على الخلق بطول الأعتاق ، حتى يظهروا بينهم فخرا ، كما علوا
عليهم في اللغات ، أو يريد أنهم آمنون لا يخافون ، فهم لا يتطاعون ولا يستغزون ،
وهو مجاز حسن . وإن كسرت الهمزة يريد بذلك العنق - بفتحين - ضربا من الليزر ،
يعني سرعتهم إلى الجنة قبل غيرهم » . وذكر في النهاية نحو ذلك ، وزاد أنه على الفتح
يكون أيضا بمعنى « أكثر أعمالا » ، يقال : فلان عنق من الخير ، أى قطعة . وبمعنى
« أنهم يكونون يومئذ رؤساء سادة ، والعرب تصف السادة بطول الأعتاق » .

قال [أبو عيسى^(١)] : وفي الباب من [عبد الله^(٢)] بن مسعود ،
وثنوبان ، ومماوية ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد^(٣) .
[قال أبو عيسى^(٤)] : حديث ابن عباس حديث غريب .
وأبو نميلة اسمه « يحيى بن واضح » .
وأبو حمزة السكري اسمه « محمد بن ميمون » .
وجابر بن يزيد الجعفي ضَعُفُوهُ ، تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن
بن مهدي .

قال [أبو عيسى^(١)] : سمعتُ الجارودَ يقول : سمعتُ وكيعاً يقول :
لولا جابر [الجعفي^(١)] لكان أهل الكوفة بغير حديث ، ولولا حماد
لكان أهل الكوفة بغير غيره^(٥) .

(١) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ه .

(٣) في أسماء هؤلاء الصحابة في نه تقديم وتأخير ، من غير زيادة ولا نقص .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) جابر بن يزيد الجعفي ، بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضعيف جداً ، قال ابن سعد
في الطبقات (٦ : ٢٤٠) : « كان ضعيفاً جداً في رأيه وحديثه » ، قال ابن عيينة :
« كنت معه في بيت فتكلم بكلام ينقض البيت أو كاذب ينقض أو نحو هذا » . وقد
تجنب الأئمة في كتبهم الرواية عنه ، فلم يرو له البخاري ولا مسلم ولا النسائي ، وروى
له أبو داود حديثاً واحداً في السجود في الصلاة (١ : ٣٩٨ - ٣٩٩) ثم قال :
« ليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث » . وقد اتهمه ابن مدين وغيره
بالكذب في الحديث .

١٥٣

باب

ما جاء أن الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤتمنٌ

٢٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ وَأَبُو معاويةَ عَنْ
الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ ^(١) ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ ^(٢) ، الْأَهْمُ أَرْشِدُ الْأُمَّةِ
وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِ ^(٣) » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٤)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ، وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَعُقَيْبَةَ

بْنِ عَامِرٍ .

(١) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : « أَرَادَ بِالضَّامِنِ هَهُنَا الْحَفِظَ وَالرَّعَايَةَ ، لِأَخْبَانِ الْفَرَامَةِ ، لِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَلَى الْقَوْمِ صَلَاتَهُمْ . وَقِيلَ : إِنْ سَلَا الْمُتَشَدِّينَ بِهِ فِي عَهْدِهِ ، وَصَحَّتْهَا مَقْرُونَةٌ بِصِحَّةِ صَلَاتِهِ ، فَهُوَ كَالْتَسَكُّفِ لَهُمْ بِصِحَّةِ صَلَاتِهِمْ » .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ (١ : ١٥٦) : « قَالَ أَهْلُ الْفَنَاءِ : الضَّامِنُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِثْلُ الرَّاغِي ، وَالضَّامِنُ مِثْلُ الرَّعَايَةِ » . وَالْإِمَامُ ضَامِنٌ : بِمَعْنَى أَنَّهُ يَحْفَظُ الصَّلَاةَ وَعَدَدَ الرُّكْعَاتِ عَلَى الْقَوْمِ ، وَقِيلَ : مِثْلُ ضَامِنِ الدَّعَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَخْتَسِرُ بِذَلِكَ دُونَهُمْ ، وَلَيْسَ الضَّامِنُ الَّذِي يُوجِبُ الْفَرَامَةَ مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ . وَقَدْ تَأَوَّلَ قَوْمٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ الْفَرَاءَةَ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، وَكَذَلِكَ يَتَحَمَّلُ الْقِيَامَ أَيْضًا إِذَا أَدْرَكَه رَأَى كَمَا . وَهَذَا التَّأْوِيلُ الْخَبِيرُ الَّذِي ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ - : يُعِيدُ مِنَ الْإِظْفَارِ وَالسِّيَاقِ .

(٢) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : « مُؤْتَمَنُ الْقَوْمِ : الَّذِي يَتَّقُونَ إِلَيْهِ وَيَتَخَذُونَهُ أَمِينًا حَافِظًا ، يُقَالُ : اتَّخَذْتُ الرَّجُلَ مُؤْتَمَنًا ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مُؤَذِّنُ أَمِينِ النَّاسِ عَلَى صَلَاتِهِمْ وَصِيَامِهِمْ » .

(٣) سَيَأْتِي السَّكْلَامُ عَلَى حِجَّةِ الْحَدِيثِ قَرِيبًا لِأَنَّهُ شَاءَ اللَّهُ .

(٤) الزِّيَادَةُ مِنْ ع وَ ه وَ ه وَ ه .

[قال أبو عيسى ^(١)] : حديث أبي هريرة رواه سفيان الثوري وحفص بن غياث ، وغير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حدثت ^(٣) عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٤) .

وروى نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن

(١) الزيادة من ع و م و س .

(٢) قوله « عن النبي صلى الله عليه وسلم » لم يذكر في هـ .

ورواية حفص بن غياث لم أجدها ، ورواية الثوري رواها أحمد في المسند عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن وكيع : كلاهما عن سفيان الثوري (رقم ٩٩٤٣ و ١٠١٠٠ ج ٢ ص ٤٦١ و ٤٧٢) .

ورواه أيضاً أحمد عن عبد الرزاق عن معمر والثوري : كلاهما عن الأعمش (رقم ٧٨٠٥ ج ٢ ص ٢٨٤) ورواه أيضاً عن محمد بن عبيد عن الأعمش ، وعن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش (رقم ٩٤٧٢ و ٩٤٧٣ ج ٢ ص ٤٢٤) ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن زائدة عن الأعمش (رقم ٢٤٠٤) : كل هؤلاء يقولون : عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، كرواية أبي الأحوص وأبي معاوية ورواه أيضاً الشافعي في الأم (١ : ١٤١) عن سفيان بن عيينة عن الأعمش (٣) في س « حديث » وهو خطأ وتصحيح .

(٤) رواية أسباط بن محمد لم أجدها ، وقد روى أحمد في المسند : « حدثنا محمد بن فضيل حدثنا الأعمش عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٧١٦٩ ج ٢ ص ٢٣٢) ورواه أبو داود في السنن عن أحمد بهذا الإسناد (١ : ٢٠٣ - ٢٠٤) . وقد روى أحمد أيضاً في المسند : « حدثنا عبد الله بن نعيم عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح ، ولا أراي إلا قد سمعته عن أبي هريرة » الحديث (رقم ٨٩٥٨ ج ٢ ص ٣٨٢) ورواه أبو داود في السنن . « حدثنا الحسن بن علي حدثنا ابن نعيم عن الأعمش قال : نبئت عن أبي صالح ، قال : ولا أراي إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة » .

النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث ^(١) .
 قال [أبو عيسى ^(٢)] : وسمعت أبا زرعة يقول : حديث أبي صالح عن
 أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح عن عائشة .
 قال [أبو عيسى ^(٣)] : وسمعت محمداً يقول : حديث أبي صالح عن عائشة
 أصح . وذَكَرَ عن علي بن المديني ^(٤) أنه ^(٥) لم يثبت حديث [أبي صالح
 عن ^(٦)] أبي هريرة ، ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا ^(٧) .

- (١) رواية نافع بن سليمان لم أجدها ، ولكنها في مسند أحمد ، كما يقوم من صحيح الحفاظ
 ابن حجر في تهجيل اللغة ، إذ ترجم لنافع هذا (ص ٤١٩) ورمز له برمز مسند
 أحمد . وقد ترجم أيضاً في التهذيب لمحمد بن أبي صالح وانتقد المزى لأنه لم يرمز له
 برمز الترمذي مع أنه أخرج له هذا الحديث المعلق ، ولكن فاب الحفاظ أن يستدرك
 على المزى فيترجم في التهذيب لنافع بن سليمان ، فوق فيما أنكره على المزى .
 ونافع بن سليمان وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : « صدوق يحدث عن الضعفاء
 مثل بقية » ، وصياتي الكلام على محمد بن أبي صالح .
 (٢) الزيادة من ع ه و ه . ولم تذكر الجملة كلها في ه .
 (٣) الزيادة من ه و ه .
 (٤) يعني أن البخاري نقل للترمذي عن علي بن المديني ماسياتي ، وق ع « قال : وذكر
 علي بن المديني » بحذف « عن » فيكون برقم « علي » .
 (٥) في ه « أنه قال » فيكون قوله « لم يثبت » — على هذا — بفتح الياء ،
 مضارع الثلاثي .
 (٦) هذه الزيادة حذف في س و كتبت في الهامش على أنها نسخة ، وإثباتها أولى ،
 كما في أكثر الأصول .
 (٧) الجملة كلها مختصرة في م ونصها « أنه لم يثبت حديث أبي هريرة ولا حديث
 عائشة » .

وهكذا اختلف العلماء في صحة هذا الحديث : فبعضهم رجح أنه عن أبي هريرة ،
 وبعضهم رجح أنه عن عائشة ، وبعضهم ضمه من الروایتين . وامل هذا هو الذي =

= محل البخاريّ ومسلماً على أن تجنبنا إخراجهم في الصحيحين ، وهو حديث صحيح ثابت كما يظهر مما سنذكره إن شاء الله .

قال ابن أبي حاتم في المال (رقم ٢١٧ ج ١ ص ٨١) : « سمعت أبي » وذكر سميل بن أبي صالح وعباد بن أبي صالح فقال : ما أخوان ، ولا أعلم لهما أخ ، إلا ما رواه حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان عن محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين » . والأعمش يروي هذا الحديث عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، [قلت] : فأيهما أصح ؟ قال : حديث الأعمش ، ونافع بن سليمان ليس بقويّ ، قلت : فمحمد بن أبي صالح هو أخو سميل وعباد ؟ قال : كذا يروونه .

ونقل في التهذيب (٩ : ١٥٨) عن ابن عدي قال : « من جعل محمداً بهذا إلخاً لسميل فقد وهم ، ليس ولد أبي صالح من اسمه محمد » ثم قال : « وقد ذكره أبو داود في الإخوة ، وكذا أبو زرعة الدمشقي » .

والراجح عندي أن محمد بن أبي صالح كان موجوداً ، فقد نقل في التهذيب أنه روى عنه هشيم أيضاً ، فلم يتفرد نافع بن سليمان بالرواية عنه ، ولعله كان غير مشهور في الرواة ، فلذلك خفي أمره على بعض العلماء ، وقد نقل في التهذيب أن ابن حبان ذكره في الثقات وقال « يحطى » ، ونقل فيه وفي التلخيص أن ابن حبان أخرج حديثه هذا في صحيحه ، ووقع الخطأ من الراوي في بعض رواياته لا يمنع إصابته فيما لم يخالفه فيه غيره ، وأولى أن يصيب فيما وافق غيره فيه .

وقد روى أحمد في المسند (رقم ٩٤١٨ ج ٢ ص ٤١٩) : « حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الله الأئمة ، وغفر للمؤذنين » وهذا إسناد صحيح ، لا مظن فيه . ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ٧٧) عن الحافظ ابن عبد الهادي قال : أخرج مسلم بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً . ونقل أيضاً أن الشافعي رواه عن إبراهيم بن أبي يحيى عن سميل عن أبيه عن أبي هريرة ، وأن ابن حبان رواه من طريق الدراوردي - هو عبد العزيز بن محمد - عن سميل به .

وقد نقل في التلخيص أيضاً في تعليقه كلاماً غريباً ! قال : وقال أحمد : ليس لحديث

== الأعمش أصل | وقال ابن المديني : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه ، وإنما سمعه من الأعمش ، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح ميقين ، لأنه يقول فيه : ثبت عن أبي صالح . وكذا قال البيهقي في المعرفة . وقال الدارقطني في العلل : رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الأعمش ، قال : وقال أبو بدر عن الأعمش : حدثت عن أبي صالح ، وقال ابن فضال عنه : عن رجل عن أبي صالح . وقال عباس عن ابن معين : قال الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح .

وهذا كله كلام لا يصلح طعنا في صحته ، لأن سهيل بن أبي صالح ثقة ، وقد قال فيه ابن عدي : « حدث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه ، وهذا يدل على تميزه : كونه ميز ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه » ، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار . فثقل بهذا لا بدلس عن أبيه في الرواية ، وأعله سمعه من أبيه وسمعه من الأعمش ، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا ، كما يحصل ذلك من كثير من الرواة . وأما الأعمش فالظاهر أنه سمعه من أبي صالح ثم وقع في نفسه الشك في سماعه ، فكان تارة يرويه عن أبي صالح ، وتارة يرويه عن رجل عنه ، وتارة يقول : « ثبت عن أبي صالح ولا أراي إلا قد سمعته منه » ، كما ذكرنا فيما مضى في روايتي أحمد وأبي داود . وقد نقل الثوري (٢ : ١٣) عن سنن الدارقطني أن في رواية لمريم بن حميد الرؤاسي : « قال الأعمش : وقد سمعته من أبي صالح » وأن في رواية هشيم عن الأعمش : « حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة » فهذان الروايتان تكفيان في ترجيح سماع الأعمش إياه ، وإن شك فيه بعد ذلك .

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر صحيحاً لا ملل فيه ، قال أحمد في المسند (رقم ٨٨٩٦ و ١٠٦٧٦ ج ٢ ص ٣٧٧ - ٣٧٨ و ص ٥١٤) : « حدثنا موسى بن داود حدثنا زهير عن أبي إسحق عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صل الله عليه وسلم : المؤذن مؤتمن ، والإمام ضامن ، اللهم أروشد الأئمة واغفر للمؤذنين » . فهذا زهير بن معاوية يرويه عن أبي إسحق السبيعي عن أبي صالح وهما إمامان ثقات ، فقد ثبت أن الحديث رواه أبو صالح يقيناً ، فلو شك الأعمش في سماعه منه لم يكن ذلك بضاراً شيئاً .

وقد صحح ابن حبان الحديث من رواية أبي هريرة ومن رواية عائشة ، ثم قال : « قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعاً » فله الحافظ في التلخيص . وهو الحق الذي قامت عليه الأدلة الواضحة ، والحمد لله رب العالمين .

١٥٤

باب

[ما جاء ^(١)] ما يقول [الرجل ^(٢)] إذا أذن المؤذن

٢٠٨ - حَدَّثَنَا [إسحاق بن موسى ^(٣)] الأنصاريُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ [قَالَ ^(٤)] : وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ^(٥) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ [اللَّيْثِيُّ ^(٦)] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ^(٧) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨) « إِذَا تَمَعْتُمُ الْفُتَا ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ ^(٩) » .

(١) الزيادة من ع .

(٢) الزيادة من م و ه و س .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٤) الزيادة من م و ع .

(٥) في م « فَمَا مَالِكٌ » .

(٦) الزيادة من ه و ه و ه و ه . وهي ثابتة في الموطأ من رواية يحيى (١) :

٨٦ - ٨٧) ومن رواية محمد بن الحسن (ص ٨٥) .

(٧) في م « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ » وهو خطأ . وفي الموطأ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ » .

(٨) في الموطأ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ » .

(٩) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وقوله « مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » يعني يقول

كل ألفاظ الأذان التي يقول المؤذن . وقد جاء في حديثين صحيحين : أحدهما عن

عطاءية في صحيح البخاري ، والآخر عن عمر في صحيح مسلم - : أن السامع يقول :

« لا حول ولا قوة إلا بالله » ، عند قول المؤذن « حي على الصلاة » و « حي على الفلاح »

قال الحافظ في التلخيص (٢ : ٧٥) : « قال ابن المنذر : يتمثل : أن يكون ذلك من

الاختلاف المباح ، فيقول تارة كذا وتارة كذا . وحكى بعض المتأخرين عن بعض

أهل الأصول : أن الخاص العام إذا أمكن الجمع بينهما وجب لهما ، قال : فلم

لا يستحب للسامع أن يجمع بين الجملة والمؤذنة ، وهو وجه عند الحنابلة ؟ » ثم =

قال [أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن أبي رافع ، وأبي هريرة ،
وأمّ حبيبة ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن ربيعة ، وعائشة ، ومعاذ
بن أنس ، ومعاوية .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح .
وهكذا روى مَعْمَرٌ وغير واحد عن الزهري مثل حديث مالك .
وروى عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري ^(٢) هذا الحديث عن سعيد
بن المسيّب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ورواية مالك أصح ^(٣) .

= أجاب عن ذلك بكلام طويل .

والظاهر عندى ما ذهب إليه ابن المنذر : أنه من الاختلاف المباح ، وأن السامع مخير
بين هذا وذلك ، لأن الجمع بينهما محل زائد لم يؤمر به ، ولا علمناه . وأثورا عن أحمد
يقضى به ، وإنما هو تكلف .

(١) الزيادة من قوله . وقوله « قال أبو عيسى » لم يذكر في هـ و ص .
(٢) في سـ « وروى عبد الرحمن بن إسحاق وغير واحد عن الزهري » وزيادة قوله
« وغير واحد » بخلافه لسائر الأصول ، وهي خطأ أيضا ، لأن الظاهر من أقوال
العلماء هنا أن عبد الرحمن بن إسحاق انفرد بهذه الرواية عن الزهري ، ولم يتابعه
عليها أحد .

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحرث بن كنانة الباهلي المدني ، يقال له أيضا
« بباد بن إسحاق » وهو ثقة ، أخرج له مسلم ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه .

وروايته عن الزهري - التي أشار إليها الترمذى هنا - أخرجها ابن ماجه (١) :

(٢٢٧) وقد نسبها الحافظ في الفتح إلى النسائي ، ولم أجدها في السنن ، ولها في السنن
السكري ، ولم أجدها أيضا في مسند أحمد على سنده .

وقال في الفتح (٢٠ : ٧٤) : « اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى
مالك أيضا ، لكنهم اختلفوا لا يفتح في صحته : فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري
عن سعيد عن أبي هريرة ، أخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم
وأبو داود والترمذى : حديث مالك ومن تابعه أصح . ورواه يحيى القطان عن مالك =

١٥٥

باب

ما جاء في كراهية أن يأخذ [المؤذن^(١)] على الأذان أجراً^(٢)

٢٠٩ — حَدَّثَنَا هَاشِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو زُبَيْدٍ وَهُوَ عَبِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ^(٣) عَنْ
أَشْعَثَ^(٤) عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ^(٥) قَالَ : « إِنْ مِنْ آخِرِ مَا عَهْدَ

عن الزهري عن السائب بن يزيد . أخرجه مسدد في مسنده عنه . وقال الدارقطني :
لأنه خصاً ، والصواب الرواية الأولى .

(١) الزيادة من هـ و هـ و ك وهي مكتوبة في ع ولكنها مضروبة
عليها لإلغائها .

(٢) في هـ « أجرة » .

(٣) قوله « وهو عبير بن القاسم » لم يذكر في هـ و « أبو زيد » بالتصغير
وآخره إبدال ، و « عبير » بفتح العين المهملة وإسكان الباء الموحدة وفتح التاء المثناة ،
ووقع في س « عتير » بالنون والتاء المثناة ، وهو تصحيف .

(٤) في ع « الأشعث » وأشعث زعم الشارح أنه هو ابن سوار — بفتح السين
المهملة وتشديد الواو — السكدي ، وهو ثقة ، وضاعفه بعضهم من قبل خطأه في بعض
رواياته . وقال البزار : « لا أعلم أحداً ترك حديثه إلا من هو قليل المعرفة » .

ولم أجد ما يؤيد ما ذهب إليه الشارح من أنه ابن سوار ، بل وجدت ما ينفيه ، قال
ابن حزم روى هذا الحديث في المحلى (٣ : ١٤٥) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة
« ثنا حفص بن غياث عن أشعث ، هو ابن عبد الملك الحراني ، عن الحسن » الخ
وأشعث بن عبد الملك ثقة مأمون .

(٥) في ت « العاصي » بإثبات الباء في آخره .

(٦) كلمة « من » لم تذكر في هـ .

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَّخِذَ^(١) مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمانَ حديثٌ حسنٌ [صحيح^(٢)] .
والعملُ على هذا عند أهل العلم : كَرِهُوا أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا ، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَتَحَسَّبَ فِي أَذَانِهِ^(٣) .

(١) « اتَّخَذَ » : بَوَصَلَ الْهَمْزَةَ وَبِالسَّكُونِ فِي آخِرِهِ ، فَهَلْ أَمَرَ ، وَكَذَلِكَ ضَبَطَ فِي مِ
وَيُحْزَرُ أَنْ يَقْرَأَ بَقِطْعِ الْهَمْزَةِ وَبِالنَّصْبِ ، فَعَلَا مُضَارِعًا .
(٢) الزيادة من م و س . ويظهر أن نسخ الترمذی مختلفة في إثباتها اختلافًا قديمًا ،
فإن نسخة م نسخة صحيحة قديمة ، ولكن الزيلعي في نصب الراية والنووي في المجموع
وابن قدامة في المغني نقلوا عن الترمذی تحسينه فقط . والحديث صحيح على كل حال .
فقد رواه أيضا ابن ماجه (١ : ١٢٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حفص
بن غياث ، كرواية ابن حزم التي أشرنا إليها آنفا . وهو إسناد صحيح لاعتداله .
ورواه أيضا أحمد (٤ : ٢١ و ٢١٧) وأبو داود (١ : ٢٠٩) والنسائي (١ :
١٠٩) : كلهم من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن لباس الجريري عن أبي العلاء
يزيد بن عبد الله بن الشخير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العباس
قال : « قلت : يا رسول الله ، اجعلني إمام قومي » قال : أنت إمامهم ، وأنت بأضعفهم ،
واتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا . وهذا إسناد صحيح لاعتداله . ورواه أيضا
الحاكم في المستدرک بأسانيد من طريق حماد بن سلمة (١ : ١٩٩ و ٢٠١) وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وروى مسلم (١ : ١٣٥) وابن ماجه (١ : ١٦١)
من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : « حدث عثمان بن أبي
العباس قال : آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أمت قوماً فأخف
بهم الصلاة » . وروى ابن ماجه نحو هذا أيضاً من طريق ابن إسحاق عن سعيد بن
أبي هند عن مطرف عن عثمان بن أبي العباس . وهذه الروايات تؤيد رواية أشعث
عن الحسن عن عثمان .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ٧٢) : « وأحب أن يكون المؤذنون متطوعين ، وليس
للإمام أن يبرزهم ولا واحداً منهم وهو يجد من يؤذن له متطوعاً ، فمن له أمانة ،
لأن يبرزهم من ماله . ولا أحسب أحداً يبلد كثير الأهل فيؤمره أن يجد ، مؤذناً أمينا =

١٥٦

باب

[ما جاء ^(١)] ما يقول [الرجل ^(٢)] إذا أذن المؤذن [من الدعاء ^(٣)]

٢١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَكِيمِ ^(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ^(٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

= لازماً يؤذن مطوعاً ، فإن لم يجد فلا بأس أن يرزق مؤذناً ، ولا يرزقه إلا من خمس الخمس : سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز له أن يرزقه من غيره من النبي ، لأن لكل مال كما وصفوا . قال الشافعي : ولا يجوز له أن يرزقه من الصدقات شيئاً ، ويجزى المؤذن أخذ الرزق إذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ، ولا يجزى له أخذه من غيره بأذنه رزق .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ١٢ - ١٣) : « وأكثر علمائنا على جواز الإجارة على الأذان ، وكرهها الشافعي وأبو حنيفة . وقال الأوزاعي : يجاعل عليه ولا يؤجر ، كأنه ألغى بالعمل المجهول . والصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وحبس الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وينيب في كل واحد منها ، فيأخذ النائب أجره ، كما يأخذ المستنيب . والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : ما تركت بعد نفقة عبائي ومؤنة عاملي فهو صدقة . قال الشوكاني في نيل الأوطار (٢ : ٤٤) : « يقاس المؤذن على العامل ، وهو يقاس في مصادمة النص » .

وانظر المغني لابن قدامة (١ : ٤٣٠) والمجموع للنووي (٣ : ١٢٥ - ١٢٨) .

(١) الزيادة من ح .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من هـ و ك .

(٤) « الحكيم » بالحاء المهملة والنصير ، وفي م و س « حكيم » بحذف الألف واللام .

(٥) في ح « سعيد » وهو خطأ ، لأنه « عامر بن سعد بن أبي وقاص » وهو يروى هذا الحديث عن أبيه .

قَدِّمِي وَسَلِّمْ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ (١) : وَأَنَا (٢) أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِعَمَلِهِ رَسُولًا . وَالْإِسْلَامَ دِينًا - غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ (٣) . »
 قَالَ أَبُو عِيْسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٤) غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ (٥) بْنِ سَعْدٍ عَنْ حُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَبَسٍ .

(١) فِي هـ وَ و ك بعد قوله « حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ » زِيَادَةٌ « حِينَ يُؤَذِّنُ » وَلَا تَوْجِدُ فِي سَائِرِ الْأَصُولِ ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ الَّتِي اطَّلَعْتُ عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَتْ شَبِيهَ تَرْجُحِ بَحْثِيهِ بَعْضَ النُّسخِ فَظَنَّا النَّاسِخُونَ مِنْ أَكْثَرِ الْحَدِيثِ فَأُدْرِجُوهَا فِيهِ .

(٢) كَلِمَةٌ « وَأَنَا » ثَابِتَةٌ فِي حَدِيثِ قَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ مِنْ سَنَدٍ كَرِهَ ، إِلَّا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَمٍ وَقَتِيبَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « وَلَمْ يَذْكُرْ قَتِيبَةَ قَوْلَهُ : وَأَنَا » فَلَمَّا لَقِيتُ أَخْصَرَ فِي بَعْضِ أَحْيَائِهِ ، أَوْ أَعْلَى مُسْلِمًا لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَرْفَ مِنْهُ .

(٣) فِي ع وَ و هـ « غُفِرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْأَصُولِ ، وَلَسَائِرِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١ : ١١٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١ : ٢٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (١ : ١١٠) وَآخَرُ (١ : ١٨١) : كَلِمَةٌ عَنْ قَتِيبَةَ عَنِ الْإِثِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١ : ٢٠٣) مِنْ طَرِيقِ قَتِيبَةَ . وَرَوَاهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ١٢٧) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَمٍ عَنِ الْإِثِ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْإِثِ ، وَرَوَاهُ ابْنُ السَّبْكِ قَدْ عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ عَنِ النَّسَائِيِّ (رَقْمٌ ٩٥) .

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّارِحُ الْمُبَارَكُ كُفُورِي (١ : ١٨٥) اعْتِرَاضَ مَبْرَكٍ عَلَى الْحَاكِمِ فِي إِخْرَاجِهِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مَعَ أَنَّهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَاعْتِرَاضَهُ عَلَى الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِهِ ذَلِكَ ، وَأَنَّ مَلَأَ عَلَى الْقَاضِي قَوْلَ ابْنِ الْمَرْقَاةِ : « لَمَّا لَمْ يَخْرُجِ الْحَاكِمُ لَهُ بِقَبْرِ السَّنَدِ الَّذِي فِي مُسْلِمٍ : فَلَمَّا نَظَرْتُهُ لِعَلِّمَ مَا فِيهِ ! » . وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا مَضَى أَنَّ الِاعْتِرَاضَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَمَّا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ قَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، وَهُوَ شَيْخُ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

(٤) كَلِمَةٌ « صَحِيحٌ » لَمْ تَذْكُرْ فِي م وَثَبَاتِهَا هُوَ الصَّوَابُ .

(٥) فِي م وَ و ب « لَيْثٌ » بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ .

١٥٧

باب

مِنْهُ آخِرُ^(١)

٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرٍ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَا : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ^(٢) [الْحَفْصِيُّ^(٣)] حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ حَدَّثَنَا^(٤) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُزَكَّكِيرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْعَامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَأَبْعَثْهُ مَعَايَا مُحَمَّدًا^(٥) » الَّذِي وَعَدْتَهُ^(٦) - : إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّقَاءَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(١) كلمة « آخر » لم تذكر في م . وفي ع « باب آخر منه » وفي هـ و هـ « باب منه أيضاً » .

(٢) « عياش » بفتح العين المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية وآخره شين معجمة . وعلى بن عياش هذا من كبار شيوخ البخاري ، لم يلقه من الأئمة أصحاب الكتب الستة غيره .

(٣) الزيادة من م و ع و س .

(٤) في م « أنا » وهو اختصار « أنا » .

(٥) قال الحفاظ في الفتح (٢ : ٧٨) : قال النووي : ثبت الرواية بالتنكير ، وكأنه حكاية للفظ القرآن . وقال الطبري : إنما نكره لأنه أفهم وأجزل ، كأنه قيل : قمأ أي مقام ، محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعضها من رواية علي بن عياش شيخ البخاري فيه : - بالتعريف ، عند النسائي ، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي ، والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب علي بن أنكر ذلك كالنوي .

(٦) قال أيضاً في الفتح « زاد في رواية البيهقي : لماك لا تخلف اليماد . وقال الطبري : =

قال أبو عيسى : حديثُ جابرٍ حديثٌ [صحيحٌ ^(١)] حسنٌ غريبٌ . من
حديثِ محمد بن المنكدر ، لا نعلم ^(٢) أحداً رواه غيرَ شعيب بن أبي حمزة
[عن محمد بن المنكدر ^(٣)] .
[وأبو حمزة اسمه « دينار » ^(٤)] .

المراد بذلك قوله تعالى [عسى أن يمَنَّكَ رَبُّكَ مقاماً محموداً] وأُسنق عليه الوعد ، لأن
عسى من الله واقع ، كما صح عن ابن عيينة وغيره والوصول إما بدل أو عطف بيان
أو خبر مبتدأ محذوف ، وليس صفة للشكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة
وغيرهما : المقام المحمود : بالآلف واللام ، فيصح وصفه بالوصول . والله أعلم .
وأقول : إن الوصول صفة للشكرة أيضاً على الرواية الراجعة بحذف الألف واللام
لأنه ليس شكرة في المعنى ، وإن كان لفظه لفظ الشكرة ، لأن الحديث أشار إلى
الذكور في الآية ، وكأنه صار علماً عليه وخاصاً به ، فيصح أن يماثل معاملة
المعرفة . وقد وجدت العلامة العيني أشار إلى ذلك إشارة مختصرة في شرحه على البخاري
(١٢٣ : ٥) .

وقد قتل البار كفتوى في شرح الترمذی (١ : ١٨٥) عن ملاء على الفاري في
المراقبة قال : « أما زيادة : الدرجة الرفيعة : المشهورة على الألسنة - : فقال البخاري :
لم أَرَهُ في شيء من الروايات » . وكذلك قال الحافظ في التلخيص (ص ٧٨) : « ليس
في شيء من طرق ذكر الدرجة الرفيعة » .
(١) الزيادة من - وحدها ، وهي زيادة جيدة ، وإن لم تذكر في سائر الأصول
لأن الحديث صحيح كما سيأتي .

(٢) في نه « ولا نعلم » .

(٣) الزيادة من م .

(٤) الزيادة من ع و م .

والحديث رواه البخاري (٢ : ٧٧ - ٧٩) وأحمد في المسند (رقم ١٤٨٧٣
ج ٣ ص ٣٥٤) كلاهما عن علي بن عياش الحمصي ، ورواه أبو داود (١ : ٢٠٨ -
٢٠٩) عن أحمد بن حنبل ، والنسائي (١ : ١١٠) عن عمرو بن منصور ، وابن ماجه
(١ : ١٢٧) عن محمد بن يحيى والعباس بن الوليد وعمد بن أبي الحسين : كلهم عن
علي بن عياش الحمصي ، ورواه ابن السني في عمل اليوم واليلة عن النسائي (رقم ٩٣) ||

١٥٨

باب

ما جاء في [أن^(١)] الدعاء [لا يُردُّ^(٢)] بين الأذان والإقامة

٢١٢ - حَرَّشَ مُحَمَّدُ [بْنُ غَيْلَانَ^(٣)] حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤)
وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نَعْمٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ^(٥) عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ^(٦) عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ

= قال الحافظ في الفتح (٢ : ٧٧) : « ذكر الترمذي أن شعيباً تفرد به عن ابن المنكدر ، فهو غريب مع صحته . وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر ، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه » .
وطريق أبي الزبير التي يشير إليها الحافظ وجدها أيضاً في مسند أحمد (رقم ١٤٦٧٢ ج ٣ ص ٣٣٧) وانظرها : « حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال حين ينادى المنادي : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة صلّ على محمد وارض عنه رضا لا ينقطع بعده - : استجاب الله له دعوته » . ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق أبي خيثمة عن الحسن بن موسى عن ابن لهيعة (رقم ٩٤) . وهذا إسناد صحيح ، ولكن المتابعة فيه بعيدة ، والظاهر أن دعاء آخر له ثوابه ، وليس هو الدعاء الذي رواه ابن المنكدر .

(١) الزيادة في الموضوعين من هـ و هـ و ك .

(٢) الزيادة من م و ع و هـ و س .

(٣) في ع « وكيع بن عبد الرزاق » وهو خطأ واضح .

(٤) سفيان هو الثوري .

(٥) « العمي » بفتح العين المهملة وتشديد الهم المكسورة . واختلاف في سبب نسبة

هذه الأقوال بعضهم : هو منسوب إلى « بني العم » وهم بطن من بني تميم . وقال علي بن

مصعب : « سمي : العمي » لأنه كان كلما سئل عن شيء قال : حتى أسأل عمي ! » .

وزيد هذا هو أبو الحواري زيد بن الحواري - بفتح الحاء المهملة وتخفيف الواو =

معاوية بن قرة عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة » .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن [صحيح ^(١)]
وقد رواه أبو إسحاق الهمداني ^(٢) عن يزيد بن أبي مريم ^(٣) عن
أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا ^(٤) .

= وكسر الراء ولشديد الباء - البصري فاضى هراة ، وهو صدوق ، في حفظه شيء ،
وقد ضعفه بعضهم جداً ، والحق أنه ثقة ، وثقه الحسن بن سفيان ، وإذا أخطأ في شيء .
من قيل حفظه رد ما أخطأ فيه .

(١) الزيادة من ع و م . وهي زيادة جيدة ، وأنا أرى صحة هذا الحديث ،
كأسياني .

(٢) « الهمداني » يأسكان الميم وبالدال المهملة ، وهو أبو إسحاق السبيعي بفتح السين
المهملة وكسر الباء الموحدة - والسبيع : بطن من همدان وأبو إسحاق اسمه « عمرو »
بن عبد الله ، وهو تابعي ثقة ، مات سنة ١٢٩ تقريباً وقد أجاز المائة ، وخبرنا
من شيخه في هذا الحديث يزيد بن أبي مريم الذي مات سنة ١٤٤ .

(٣) « يزيد » بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة وهو كذلك . في « ع و م »
و « ه » وفي « م و س » « يزيد » بفتح الباء التحتية وبالزاي ، وكذلك
في التلخيص (ص ٧٩) وهو تصحيف ، ولم ينقط في ع ولكن فيها « بن أبي قرة »
بدل « بن أبي مريم » وهو خطأ .

ويوجد في هذه الطبقة راويان متشابهان « يزيد بن أبي مريم » ويقال « يزيد بن ثابت »
بن أبي مريم ، وهو دمشق ، إمام الجامع بدمشق ، لم يرو عن أحد من الصحابة سماعاً ،
ولكنه رأى واقلة بن الأسقع ، ومات يزيد هذا سنة ١٤٤ أو سنة ١٤٥ ، وليس
هو راوي هذا الحديث ، ولم يرو عنه أبو إسحاق السبيعي ولا ابنه يونس بن
أبي إسحاق .

(٤) الحديث رواه أحمد رقم ١٢٢٢٦ ج ٣ ص ١١٩ وأبو داود (١ : ٢٠٥ - ٢٠٦)
كلاماً من طريق زيد الغمسي . ورواه أيضاً أحمد عن أسود وحسين بن محمد كلاهما عن =

٢٥٩

باب

[ما جاء^(١)] كم فرض الله على عباده من الصلوات

٢١٣ — حدثنا محمد بن يحيى [النيسابوري^(٢)] حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ميمون عن الزهري عن أنس بن مالك قال : « فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ أُشْرِي بِهَا الصَّلَوَاتُ^(٣) خَمْسِينَ ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا ، ثُمَّ نُودِيَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ، وَإِنَّ لَكَ بِهَذِهِ^(٤) الْخَمْسِ خَمْسِينَ » .

= إسرائيل عن أبي إسحق عن يزيد بن أبي مرثد عن أنس (رقم ١٢٦١١ و ١٣٧٠٣ ج ٣ ص ٢٥٥ و ٢٥٤) ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق يزيد بن زريع عن إسرائيل (رقم ١٠٠) ورواه أيضاً أحمد عن إسماعيل بن عمر الواسطي — وهو ثقة — عن يونس بن أبي إسحق السبيعي عن يزيد بن أبي مرثد عن أنس (رقم ١٣٣٩٠ ج ٣ ص ٢٢٥) وهذه الأسانيد صحاح لأعله لها . ونسبه الحفاظ في التلخيص (ص ٧٩) للنسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن أبي مرثد عن أنس .

(١) الزيادة من ح و ه و ه و ه .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) في ح و ه و ه و ه « الصلاة » بالإنفراد ، وهو جائز ، يراد به الجنس .

(٤) في ح و ه و ه « بهذا » ويحتاج لتأويل ، وما هنا هو الذي في النسخ الثلاث المتطابقة .

[قال (١)]: وفي الباب عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ،
وَأَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي قَبَادَةَ ، وَمَالِكِ بْنِ صَهْمَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (٢) .
قال أبو عيسى : حدثني أنسٌ حديث حسنٌ صحيحٌ [غريبٌ] (٣) .

١٦٠

باب

[ما جاء (٤)] في فضل الصلوات الخمس

٢١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ
بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ : « الصَّلَاةُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ » ، يَعْلَمُ تَغْشَى
الْكِبَائِرُ (٥) .

(١) الزيادة من ع و م و س وفي نسخة « قال أبو عيسى » .

(٢) من أول قوله « وأبي قباد » إلى هنا لم يذكر في نسخة .

(٣) الزيادة من ع و ه و ك وفي م « حسن غريب صحيح » .

والحديث قال الشارح (١ : ١٨٦) : « أخرجه أحمد والنسائي ، والحديث طرف
من حديث الإسراء القاضيل ، أخرجه الشيخان معلولا » .

(٤) الزيادة من م و ع و س .

(٥) في ه و ك « يعلم تغشى الكبائر » فتجاوز قراءتها أيضاً بفتح الياء في أوله على البناء
للفاعل مع نصب « الكبائر » على المفعولية .

والحديث رواه مسلم (١ : ٨٢) عن يحيى بن أيوب وقتيبة وعلى بن حجر :
ثلاثتهم عن إسماعيل بن جعفر . ورواه أحمد عن عبد الرحمن بن زهدى عن زهير عن
العلاء عن أبيه (رقم ١٠٠٣٩٠ - ج ٣ ص ٤٨٤) ، ورواه مسلم أيضاً من طريق =

[قال (١)] : وفي الباب عن جابر ، وأنس ، وحفظه الأسدي (٢) .
قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

== عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق عباد بن العوام عن هشام (رقم ٨٧٠٠ ج ٢ ص ٣٥٩) . ورواه مسلم أيضا من طريق ابن وهب عن أبي صخر حيد بن زياد عن عمر بن إسحق مولى زائدة عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه أحمد من طريق ابن وهب أيضا (رقم ٩١٨٦ ج ٢ ص ٤٠٠) ولفظه : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن مما اجتنبت الكبائر » . ورواه أحمد أيضا مختصرا من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد وصالح العلم وحيد ويونس عن الحسن بن أبي هريرة (رقم ٩٣٤٥ ج ٢ ص ٤١٤) .

ورواه أيضا أحمد مطولا بسياق آخر (رقم ١٠٥٨٤ ج ٢ ص ٥٠٦) قال : « حدثنا يزيد حدثنا العوام حدثني عبيد الله بن السائب عن رجل من الأنصار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الصلاة إلى الصلاة التي قبلها كفارة ، والجمعة إلى الجمعة التي قبلها كفارة ، والشهر إلى الشهر الذي قبله كفارة ، إلا من ثلاث . قال : فعرفنا أنه أمر حدث . إلا من الشرك بالله ، ونكث الصفة ، وترك السنة . قال : قلنا : يا رسول الله ، هذا الشرك بالله قد عرفناه ، فما نكث الصفة وترك السنة ؟ قال : أما نكث الصفة فأن تعطى رجلا يهتك ثم تقايله بيفك ، وأما ترك السنة فالخروج من الجماعة » . ورواه أيضا نحو هذا (رقم ٧١٢٩ ج ٢ ص ٢٢٩) عن هشيم عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن السائب عن أبي هريرة ، ولم يذكر الرجل المهم الذي في الإسناد السابق . وهو إسناد صحيح لولا إبهام الوسيلة بين عبد الله بن السائب وأبي هريرة ، ولكنه شاهد جيد لحديث الباب .

(١) الزيادة من م و ح و س وفيه « قال أبو عيسى » .

(٢) « الأسدي » بضم الهمزة وفتح السين المهملة وتشديد الباء المشابة التهجئة المكسورة نسبة إلى أحد أجداده « أسيد بن عمرو بن تميم » وحفظه هذا هو ابن الريس بن صفي بن رياح بن الحرث التميمي ، وهو حفظه الكاتب ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٣٦) : « قال محمد بن عمر : كتب للنبي صلى الله عليه وسلم مرة كتابا فسمي بذلك : الكاتب ، وكانت الكتابة في العرب قليلا » .

١٦١

باب

ما جاء في فضل الجماعة

٢١٥ - حَدَّثَنَا هَمَّادٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(١) » .
[قَالَ ^(٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي [بَنِي كَعْبٍ ^(٣)] وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنَسٍ [بَنِي مَالِكٍ ^(٤)] .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ ^(٥) عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ^(٦) » .
[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(٧)] : وَعَامَةٌ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا

(١) الحديث أخرجه أيضا أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم .

(٢) الزيادة من م و ح و س .

(٣) الزيادة من ح و ه و ك .

(٤) الزيادة من م و ه و ه و ك .

(٥) في ح « الجماعة » وفي س « الجم » .

(٦) لعل الترمذی نقله بالمعنى إذ رواه مطلقا بدون إسناد ، والحديث رواه مالك في الموطأ

(١ : ١٤٨) « عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » وكذلك رواه البخاري (٢ :

١٠٩ - ١١٠) عن عبد الله بن يوسف عن مالك .

(٧) الزيادة من س .

قالوا «خمس»^(١) وعشرين «إلا ابن عمر فإنه قال : «بسمع وعشرين» ،
 ٢١٦ — حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا مهن حدثنا
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله^(٢)
 صلى الله عليه وسلم قال : «إن صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده
 بخمسة»^(٣) وعشرين جزءاً^(٤) .
 قال أبو عيسى : لهذا حديث حسن صحيح^(٥) .

- (١) في م «خمس» وضبط فيها منصوباً ، وفي م «خمساً» .
 (٢) في م «أن النبي» .
 (٣) كذا في م و م وهو الموافق لما في الموطأ (١ : ١٤٩ - ١٥٠) وصحيح مسلم من طريق مالك (١ : ١٨٠) وفي م و س و ه و ك «بخمس» .
 (٤) في م «درجة» وهو مخالف لسائر الأصول .
 (٥) الحديث رواه أحمد والبخاري ، وقد أشرنا إلى روايته في الموطأ وصحيح مسلم ، ورواه غيرهم أيضاً .
 قال الحافظ في الفتح (٢ : ١١٠) : «قال الترمذي : عامة من رواه قالوا : خمساً وعشرين ، إلا ابن عمر ، فإنه قال : سبعاً وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك ، إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه : خمس وعشرين ، لكن العمري ضعيف . ووقع عند أبي عوانة في مستدرجه من طريق أبي أسامة عن سعيد الله بن عمر عن نافع ، فإنه قال فيه : بخمس وعشرين ، وهي شاذة بخلاف رواية الحافظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع ، وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع لم يظ : يضع وعشرين - : فليست بخاتمة رواية الحافظ ، لصدق يضع على السبع . وأما غير ابن عمر : فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة ، كما في هذا الباب - يعني في البخاري - وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت ، وكلها عند الطبراني ، وانفق الجميع على : خمس وعشرين ، سوى رواية

١٦٢

باب

ما جاء فيمن يسمع ^(١) النداء فلا ^(٢) يجيب

٢١٧ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ^(٣) عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ^(٤) : «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ فِقْدِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْخُطْبِ ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ، ثُمَّ أُحَرِّقَ

= أُنِي ، فقال : أربعم أو خمس ، على الشك ، وسنوى رواية لأبي هريرة عند أحمد ، قال فيها : سبع وعشرين ، وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لأبي عوانة : بضعا وعشرين ، وليست مقابلة أيضا ، لصدق البضم على الخمس . فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع ، إذ لا أثر للشك : واختلف في أيهما أرجح ؟ فقيل : رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل : رواية السبع ، لأن فيها زيادة من عدل حافظ . ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث ، وهو يميز العدد المذكور : ففي الروايات كلها التمييز بقوله : درجة ، أو حذف المميز ، لإلحاق حديث أبي هريرة ، ففي بعضها : ضعفا ، وفي بعضها : جزءا ، وفي بعضها : درجة ، وفي بعضها : صلاة ، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أبي إسحاق . والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة . . وقال الحافظ أيضا : لأن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . . ونقل الطبري عن التورينقي ما خلاصه : أن ذلك لا يدرك بالرأى ، بل مرجعه إلى علم النبوة التي قصرت علوم الأنبياء عن إدراك حقيقتها كلها . .

(١) في هـ و ك «سمع» .

(٢) في ح «ولا» .

(٣) «برقان» بضم الباء الموحدة وإسكان الراء .

(٤) في هـ «أنه قال» .

على أقوامٍ لا يشهدون الصلاة^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن [عبد الله^(٣)] بن مسعود ،
وأبي الدرداء ، وابن عباس ، ومعاذ بن أنس ، وجابر .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وقد روى عن^(٤) غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم
قالوا : من سمع النداء فلم يجب^(٥) فلا صلاة له .

وقال بعض أهل العلم : هذا على التقليظ والتشديد ، ولا رخصة لأحد
في ترك الجماعة إلا من عذر^(٦) .

٢١٨ — قال^(٧) مجاهد : « وسئل ابن عباس عن رجل يصوم النهار

(١) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من طرق ، وفي رواية
لأبي داود (١ : ٢١٥) من طريق يزيد بن يزيد عن يزيد بن الأصم : زيادة :
« قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عرف ، الجملة عن أو غيرهما ؟ قال : صدنا أذننا إن لم
أكن سمعت أبا هريرة يأثمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جملة
ولا غيرهما . »

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٤) كلمة « عن » لم تذكر في م و ه و خطأ .

(٥) في م « فلا يجب » .

(٦) يعني أنهم ذهبوا إلى أن صلاته صحيحة ولكنه آثم ، وذهب بعضهم إلى أن صلاته غير
صحيحة إلا في الجماعة إلا من عذر ، ومن ذهب إلى ذلك ابن حزم ، وقد أطال الكلام
في ذلك في المحلى (٤ : ٨٨ - ١٩٦) .

(٧) في م « وقال » وهو غير جيد ومخالف لمعاني الأصول ، لأنه يؤم أن هذا قول
آخر مقابل لقوله قبله . ولكن الترمذي لما أراد به أن يكون دليلا لما نقل عن
بعض أهل العلم .

ويقوم الليل ، لا يشهد جماعة ولا جماعة ؟ قال ^(١) : هو في النار . [قال ^(٢)] :
حدثنا بذلك هناد حدثنا النخعي عن كيث عن مجاهد ^(٣) .
[قال ^(٤)] : ومعنى الحديث ^(٥) : أن لا يشهد الجماعة والجمعة رغبة
عنها ، واستغناءً بحقها ، وتهاوناً بها .

١٦٣

باب

ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يترك الجماعة

٢١٩ - حدثنا أحمد بن منيع حدثنا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو
حدثنا جابر بن يزيد بن الأسود [العامري ^(١)] عن أبيه قال : « شهدت مع

(١) في ه و ك « قال » .

(٢) الزيادة من م و ج و س .

(٣) هذا إسناد صحيح ، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً ظاهراً على ابن عباس إلا أنه
مرفوع حكماً ، لأن مثل هذا مما لا يعلم بالرأى ، وليس من القسم ينقل عن أهل
الكتاب وغيرهم ، ولا يجوز ابن عباس في رجل يصوم النهار ويقوم الليل بأنه
في النار - : إلا عن خبر عنده عن رسول الله إلى شاء الله .

(٤) الزيادة من م و ج .

(٥) في ه « ومعنى هذا الحديث » .

(٦) الزيادة من م . وفي التهذيب « الخراعي » ، وفي : العامري « وفي طبقات

ابن سمه (٣٧٨ : ٥) « العامري من بني سواة » . وسواة : بضم السين

وتخفيف الواو .

النبي صلى الله عليه وسلم حَجَّجَهُ ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ ^(١) .
 [قَالَ ^(٢)] : فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَانْحَرَفَ ^(٣) إِذَا هُوَ ^(٤) بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ ^(٥) .
 لَمْ يُصَلِّيَا مَعَهُ ، فَقَالَ : عَلَىٰ بِهِمَا ، نَجِي . بِهِمَا تَرَعَدُ قَرَائِصُهُمَا ^(٦) ، فَقَالَ :
 مَا مَنَعَكَمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ فَقَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا ^(٧)
 فِي رِحَالِنَا ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلَا ، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا أُتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ
 فَصَلِّيَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ ^(٨) .

(١) « الخيف » بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء .

(٢) الزيادة من ع .

(٣) في هـ و هـ و ك « انحرف » بدون الواو .

(٤) في ع و هـ و هـ و ك « فإذا هو » ولكن كلمة « هو »

لم تذكر في هـ .

(٥) أخرى القوم : من كان في آخرهم . كما في القاموس والمعارف .

(٦) الفرائس بالمصاد المهملة : جم « فريسة » وهي اللحمة التي بين الجنب والكف تهتز .

عند الفزع ، و « ترعد » بالبناء (المفعول : أى ترجف وتضطرب من الخوف .

(٧) في ع و ب « قد كنا صلينا » .

(٨) الحديث رواه الطيالسي (رقم ١٢٤٧) عن شعبة ، ورواه أحمد (٤ : ١٦٠ -

١٦١) عن هشيم ، وعن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان ، وعن بهز عن أبي عوانة ،

وعن يزيد بن هرون عن هشام بن حسان وشعبة وشريك ، وعن محمد بن جعفر عن

شعبة ، ورواه ابن سعد في الطبقات (٥ : ٣٧٨) عن يزيد بن هرون عن هشام ،

ومن الطيالسي عن شعبة ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٥) عن حفص بن عمر عن

شعبة ، وعن ابن معاذ عن أبيه عن شعبة ، ورواه النسائي (١ : ١٣٧) عن زياد

بن أيوب عن هشيم ، ورواه الحاكم (١ : ٢٤٤ - ٣٤٥) من طريقين عن سفيان

الثوري : كل هؤلاء عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه .

قال الحاكم : « هذا حديث رواه شعبة وهشام بن حسان ، وغيلان بن جامع

وأبو خالد الدالقي وعبد الملك بن عمر ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم

عن يعلى بن عطاء ، وقد احتج مسلم بـ يعلى بن عطاء » ووافقه الذهبي على ما قال .

وقد نسبته الحافظ في التلخيص أيضا (ص ١٢٢) لابن حبان والدارقطني ، ونقل =

[قال ^(١)] : وفي الباب عن محجن [الديلي ^(٢)] ، ويزيد بن عامر ^(٣) .
قال أبو عيسى : حديث يزيد بن الأسود ^(٤) حديث حسن صحيح .
وهو قول غير واحد من أهل العلم .
وبه يقول سفيان الثوري ^(٥) ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .

= تصحيحه عن ابن السكن ، ثم قال : « وقال الشافعي في القديم : إسناده مجهول ، قال البيهقي : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لابنه جابر راو غير يعلى . قلت : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقه النسائي وغيره . وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى : أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق بقية عن إبراهيم بن ذى حمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر . »

(١) الزيادة من م و ع و ب وفي م « قال أبو عيسى » .
(٢) الزيادة من م و ع . وهو محجن بن أبي محجن الديلي . وحديثه في الموطأ (١ : ١٥٣) : « مالك عن زيد بن أسلم عن رجل عن بني الديلي يقال له بشر بن محجن عن أبيه محجن : أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأذن بالصلاة ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ، ثم رجع ومحجن في مجلسه لم يصل معه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما منعك أن تصل مع الناس ، أنت برجل مسلم ؟ ! فقال : بلى ، يا رسول الله ، ولست قد صليت في أهلي . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت » . ورواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٣٤) من طريق الثوري ومالك عن زيد بن أسلم . ونسبه الحافظ في التلخيص (ص ١٢٢) للنسائي وابن حبان والحاكم ، ونسبه أيضاً في الإصابة (٦ : ٤٧) للبخاري في الأدب المفرد وابن خزيمة . وهو في المستدرک (١ : ٢٤٤) من طريق مالك ، ومن طريق الشافعي عن عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم . ثم قال الحاكم : « هذا حديث صحيح ، ومالك بن أنس الحكم في حديث المدنيين ، وقد احتج به في الموطأ ، وهو من النوع الذي قدمت ذكره : أن الصحابي إذا لم يكن له راويان لم يخرجاه » .

(٣) حديث يزيد بن عامر رواه أبو دارد (١ : ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) في م « حديث جابر بن يزيد بن الأسود » .

(٥) كلمة « الثوري » لم تذكر في م .

قالوا : إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يُعِيدُ الصلوات^(١) كلها في الجماعة ، وإذا صلى الرجل المغرب وحده^(٢) ثم أدرك الجماعة . قالوا : فإنه يصليها معهم ويشفعُ بركعة ، والتي صلى وحده هي المكتوبةُ عندهم .

١٦٤

باب

ما جاء في الجماعة في مسجدٍ قد صَلَّى فيه مرّةً

٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا عَمِيْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الثَّعَالِبِيِّ [البصري^(٢)] عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ^(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَالَ : أَيُّكُمْ يَتَجَرَّرُ^(٥) عَلَى هَذَا ؟

(١) في س = الصلاة .

(٢) في ع = « وإذا صلى الرجل وحده المغرب » .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) في ع = « صلى الي » .

(٥) قال الزخشرى في الفائق (١ : ٩) : « في الحديث في الأصاحي : كانوا وادخروا

[وَاَتَجَرَّرُوا] : أي اتخذوا الأجر لأنفسكم بالصدقة منها ، وهو من باب الاشتواء

والإذباح [اتجروا] على الإدغام : خطأ ، لأن الممزة لا تدغم في الذاء ، وقد

غلط من قرأ [الذي أنمّن] ، وقولهم [أنزّر] : عاى والنصحاء على [أنزّر]

وأما ما روى : أن رجلاً دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قال =

= من . [يَتَجَرَّرُ] فيقوم فيضلي به - : فوجهه - إن صحت الرواية - أن يكون من التجارة ، لأنه يشتري بعمله المذوبة .

ونقل ابن الأثير في النهاية في مادة [أجز] عن المروى جواز الإدغام ، وقال في مادة [أزر] : « وقد جاء في بعض الروايات : ومي [مُتَزَرَّة] ، وهو خطأ ، لأن الهمزة لا تندغم في التاء . »

وفي لسان العرب في مادة [تحخذ] في الكلام على قوله [اتخذ] : « وليس من [أخذ] في شيء ، فإن الافتعال من أخذ [اتخذه] ، لأن فاعله همزة ، والهمزة لا تندغم في التاء . قال الجوهري : [الاتخاذ] افتعال من الأخذ ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما أكثر استعماله بلغظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه [فَعَلَ يَقَعْل] قالوا : [تَحَذَّ يَتَحَذُّ] ، قال : وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري . »

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١ : ٣٤٤) في تفسير قول عائشة [أَتَزَّرُ] وقد مضى في الحديث (رقم ١٣٢) : « كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فأأزر ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة ، يوزن : أفتل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتى قال صاحب الفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصغاني في بحر العين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ، ومنه قراءة ابن عيصن [فليؤد الذي أتمن] بالتشديد . »

وقال القاضي البضاوي : « وقرئ [الذي أيتمن] بقلب الهمزة ياء ، و [الذي أتمن] بإدغام الياء في التاء ، وهو خطأ ، لأن المنقلبة عن الهمزة في حكمها فلا تندغم ، قال الشهاب الحفاجي في حاشيته (٢ : ٣٥٢) : « قوله : وهو خطأ الخ - : تبع فيه الكشاف وأهل التصريف ، حيث قالوا : إن الياء الأصلية قبل تاء الافتعال تقلب تاء ، وتندغم ، نحو [أيتمر] وأما الهمزة والياء المنقلبة عنها فلا يجوز فيها ذلك ، وقول

فقام رجلٌ فصلّى معه ^(١) .

[قال ^(٢)] : وفي الباب من أبي أُمّامة ، وأبي موسى ، والحكم

بن عُقَيْر .

قال أبو عيسى : [و ^(٣)] حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ ^(٤) .

وهو قولٌ غير واحدٍ من أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم

وغيرهم من التابعين .

= الناس [أنزr] : خطأ . وهم كلهم يخطئون فيه ، فإنه سموع في كلام العرب كثيراً ،

وفد قل ابن مالك جوازه ، لكنه قال : لأنه مقصور على السماع ، قال : ومنه قراءة

ابن عيصن [أقمن] . ونقل الصغاني أن القول بجوازه مذهب الكوفيين .

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان صلى الله عليه وسلم يأمرني [فأَنزr] كما في

البخاري . قال للكرماني رحمه الله : فإن قلت : لا يجوز الإدغام فيه عند الصرفيين ،

وقد قال في المفضل : وقول من قال [أنزr] خطأ ؟ قلت : قول عائشة ، وهي من

الفصحاء : حجة على جوازه ، فالخطأُ مخطئٌ .

وكلمة الكرماني هنا فيصل في موضع الخلاف .

(١) سيأتي الكلام على الحديث إن شاء الله .

(٢) الزيادة من م و ع و س .

(٣) الزيادة من ه و ه و ك .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن سليمان (رقم ١١٠٣٢)

و ١١٤٢٨ ج ٣ ص ٥ و ٤٥) ومن طريق وهيب عن سليمان (رقم ١١٦٣٦ ج

٣ ص ٦٤) ورواه أيضاً عن علي بن عاصم عن سليمان (رقم ١١٨٣١ ج ٣ ص

٨٥) . ورواه الدارمي (٣١٨ : ١) وأبو داود (٢٢٤ : ٢٢٥) والمحاكم

(٢٠٩ : ١) كلهم من طريق وهيب عن سليمان . ورواه ابن حزم في المحلى (٤ :

٢٣٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة .

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . وقال ابن حزم : « لو ظفروا - يعني خصوه - بثقل

هذا لطاروا به كل مطار » . يريد بذلك أنه صحيح عنده لا مطمئن فيه .

قالوا : لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة ^(١) .
وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال آخرون من أهل العلم : يُصَلُّونَ فُرَادَى .

وبه يقول سفیان ، وابن المبارك ، ومالك ^(٢) ، والشافعي : يَحْتَمَرُونَ
الصلاة فُرَادَى ^(٣) .

(١) كتب في « صلا » بالالف ، فهو دليل على أنه مبنى للفاعل ، وضبط في
م يفتح الصاد أيضا ورفع « جماعة » . وفي ه و ك بحذف « جماعة »
فيتعين فيهما أن يكون « صلي » مبنيا للمفعول .

(٢) في م و ن بتقديم « مالك » على « ابن المبارك » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٣٦ - ١٣٧) : « وإذا كان للمسجد إمام راتب فقات
رجلا أو رجلا فيه الصلاة : صلوا فرادى ، ولا أحب أن يصلوا فيه جماعة ، فإن فعلوا
أجزأتهم الجماعة فيه . وإنما كرهت ذلك لهم لأنه ليس بما فعل السلف قبلنا ، بل
قد عابه بعضهم . قال الشافعي : وأحب كراهية من كره ذلك منهم لأنها كان لفرق
الكلمة ، وأن يرغب الرجل عن الصلاة خلف إمام جماعة فيختلف هو ومن أراد عن
المسجد في وقت الصلاة ، فإذا قضيت دخلوا لجمعوا ، فيكون في هذا الاختلاف وتفرق
كلمة ، وفيهما التكرره ، وإنما أكره هذا في كل مسجد له إمام يؤذن ، فأما
مسجد بني على ظهر الطريق أو فاحية ، لا يؤذن فيه ، يؤذن راتب ، ولا يكون له إمام
معلوم ، ويصلي فيه المارة ويستظلون - : فلا أكره ذلك فيه ، لأنه ليس فيه المعنى
الذي وصفت : من تفرق الكلمة ، وأن يرغب رجال عن إمامة رجل ، فيتخذون
إماما غيره . وإن صلى جماعة في مسجد له إمام ، ثم صلى فيه آخرون في جماعة بعدهم - :
كرهت ذلك لهم ، لما وضعت ، وأجزأتهم صلاتهم » .

وفي المدونة (١ : ٨٩) : « قلت : فلو كان رجل هو إمام مسجد قوم ومؤذنه ،
أذن وأقام ، فلم يأت أحد فصل وحده ، ثم أتى أهل المسجد الذين كانوا يصلون فيه ؟
قل : فليصلوا أفتادأ ، ولا يجمعوا ، لأن إمامهم قد أذن وصلى . قال : وهو قول
مالك . قلت : أرايت إن أتى هذا الرجل الذي أذن في هذا المسجد وصلى وحده ،
أتى مسجدا فأقيمت الصلاة - : أيعيد أم لا ، في جماعة ، في قول مالك ؟ قال : لا أحفظ
من مالك فيه شيئا ، ولكن لا يعيد ، لأن مالكا قد جعله وحده جماعة » .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢١) : « هذا معنى محفوظ في »

== الصريعة عن زيغ المبتدعة ، ثملا يتخاف عن الجماعة ثم يأتي فيصلي بإمام آخر ، ففذهب حكمة الجماعة وسبتها ، لكن ينبغي إذا أذن الإمام في ذلك أن يجوز ، كما في حديث أبي سعيد ، وهو قول بعض علمائنا .

والذي ذهب إليه الشافعي من المعنى في هذا الباب صحيح جليل ، ينبغي عن نظر ثاقب ، وفهم دقيق ، وعقل دراك لروح الإسلام ومقاصده ، وأول مقصد الإسلام ، ثم أجله وأخطره - : توحيد كلمة المسلمين ، وجمع قلوبهم على غاية واحدة ، هي إعلاء كلمة الله ، وتوحيد صفوفهم في العمل لهذه الغاية . والمعنى الروحي في هذا اجتماعهم على الصلاة وتسوية صفوفهم فيها ، أولاً ، كما قال رسول الله : « لتسوّن صفوفكم أو ييخلفن الله بين وجوهكم » وسيأتي (رقم ٢٢٧) وهذا شيء لا يدرك إلا من أثار الله بصيرته لاقتفه في الدين ، والفوس على درره ، والسمو إلى مداركه ، كالشافعي واضراب صفوفهم ، ولسوا ذلك بأيديهم ، إلا من بطلت خاصته ، وطمس على بصره . ولأنك لتدخل كثيراً من مساجد المسلمين فتري قوماً يمتثلون الصلاة مع الجماعة ، طلباً للجنة كما زعموا ! ثم يقيمون جماعات أخرى لأنفسهم ، ويظنون أنهم يقيمون الصلاة بأفضل مما يقيدها غيرهم ، ولئن صدقوا لقد حملوا من الوزر ما أضاع أصل صلاتهم ، فلا ينفعهم ماظنوه من الإنسكار على غيرهم في ترك بعض السنن أو المندوبات . وتري قوماً آخرين يمتثلون مساجد المسلمين ، ثم يتخذون لأنفسهم مساجد أخرى ، ضميراً وتقريراً لكلمة ، وشقاً لعصا المسلمين . نسأل الله العصمة والتوفيق ، وأن يهدينا إلى جمع كلمتنا ، إنه سميع الدعاء .

وهذا المعنى الذي ذهب إليه الشافعي لا يعارض حديث الباب ، فإن الرجل الذي فاتته الجماعة أئذ ، ثم تصدق عليه أخوه من نفس الجماعة بالصلاة معه - وقد سبقه بالصلاة فيها - هذا الرجل يشمر في داخلته نفسه كأنه متعهد مع الجماعة قلباً وروحاً ، وكأفقه لم تفته الصلاة . وأما الناس الذين يقيمون وحدهم بعد صلاة جماعة المسلمين فإنما يشعرون أنهم فريق آخر ، خرجوا وحدهم ، وصلوا وحدهم .

وقد كان عن تساهل المسلمين في هذا ، وشكهم أن إعادة الجماعة في المساجد جائزة مطلقاً - أن فشت بدعة منكورة في الجوامع العامة ، مثل الجامع الأزهر والمسجد المنسوب لآل الحسين عليه السلام وغيرهما بصر ، ومثل غيرها في بلاد أخرى ، فجعلوا في المسجد الواحد إمامين راتبين أو أكثر ، ففي الجامع الأزهر - مثلاً - إمام للقبلة =

[وسليمان الناجي بصرى ، ويقال « سليمان بن الأسود »^(١)].
[وأبو المتوكل اسمه « علي بن داود »^(٢)].

== القدية ، وآخر للقبلة الجديدة ، ونحو ذلك في مسجد الحسين عليه السلام ؛ وقد رأينا فيه أن الشافعية لهم إمام يصل بهم الفجر في القدس ، والحنفيون لهم آخر يصل الفجر بإسفار ، ورأينا كثيراً من الحنفيين من علماء وطلاب وغيرهم ينتظرون إمامهم ليصل بهم الفجر ، ولا يصلون مع إمام الشافعيين ، والصلاة قاعة ، والجماعة حاضرة ، ورأينا فيهما وفي غيرها جماعات تقام متعددة في وقت واحد ، وكلهم آمنون ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، بل قد بلغنا أن هذا المنكر كان في الحرم المكي ، وأنه كان يصل فيه أئمة أربعة ، ينتمونهم للمذاهب الأربعة ، ولكننا لم نر ذلك ، إذ أننا لم ندرك هذا العهد بمكة ، ولأنما حججت في عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حفظه الله ، وسمعت أنه أبطل هذه البدعة ، وجمع الناس في الحرم على إمام واحد راتب ، ونرجو أن يوفق الله علماء الإسلام لإبطال هذه البدعة من جميع المساجد في البلدان ، بفضل الله وعونه ، إنه سميع الدعاء .

(١) « الناجي » بالثون والجم قال ابن سعد في العيينات (ج ٧ ص ٢٠٤) : « كان نازلاً في بني ناجية ، لا ندري كان من أنفسهم أو مولى لهم ؟ وكانت عنده أحاديث . وسماه بعضهم « سليمان بن الأسود » كما قال الترمذي هنا ، وبعضهم يقول « سليمان الأسود » . وقد أخطأ الخاتم في المستدرک (١ : ٢٠٩) فقال : « سليمان الأسود » هذا هو سليمان بن سحيم ، قد احتج به مسلم ، لأن مسلماً لم يرو سليمان الأسود ، وهو ناجي بصرى ، يكنى أبا محمد ، وسليمان بن سحيم مدني مولى الخزاعة ، ويقال مولى آل حنين ، وكنى أبا أيوب . ومن القريب أن الذهبي تبع الخاتم في ختمه ولم يعقب عليه . والناجي هذا وثقه ابن معين وابن خبان وابن المديني وأحمد بن حنبل وغيرهم .

(٢) « داود » بفتح الدال الأولى ، على اسم النبي داود ، ويقال أيضاً « علي بن دؤاد » بضم الدال الأولى وفتح الهزرة ، ويجوز تسهيلها فيكون بفتح الواو . وأبو المتوكل هذا ناجي بصرى أيضاً ، وهو تابعي ثقة .

١٦٥

باب

ما جاء في فضل العشاء والفجر في الجماعة^(١)

٢٢١ - حَدَّثَنَا^(٢) مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا
سَفِيَانُ^(٣) عَنْ عُمَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ
قِيَامُ^(٤) نِصْفِ لَيْلَةٍ ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجَرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ^(٥) » .
[قَالَ^(٦)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنْسٍ ، وَعُمَارَةَ
بْنِ رُوَيْبَةَ ، وَجُنْدُبٍ [عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَفِيَانَ الْبَجَلِيِّ^(٧)] ، وَأَبِي^(٨)]

(١) في هـ و هـ في جماعة : وفي هـ « جماعة » بحذف في .

(٢) في ع و هـ « أخبرنا »

(٣) هو الثوري .

(٤) في ع و م « قيام » .

(٥) الحديث . رواه أحمد (رقم ٤٠٨ و ٤٩١ ج ١ ص ٥٨ و ٦٨) ومسلم (١ : ١٨٢)

كلاماً من طريق الثوري : ورواه أيضاً مسلم من طريق عبيد الواحد بن زياد عن

عثمان بن حكيم . ورواه أحمد (رقم ٤٠٩ ج ١ ص ٥٨) من طريق محمد بن إبراهيم

القيسي عن عثمان بن عفان ، ومثلهما الأخير لإسناد منقطع ، لأن محمد بن إبراهيم لم

يدرك عثمان .

(٦) الزيادة من م و ع و س .

(٧) الزيادة من ع و س ، قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٢٢) : « جندب

بن عبد الله بن سفيان البجلي ، وهو الملقب ، وعلة : بطن من بجيلة ، وبعضهم ينسبه

إلى أبيه فيقول : جندب بن عبد الله ، وبعضهم ينسبه إلى جده فيقول : جندب

بن سفيان . وهو واحد . و « علة » بالعين المهملة واللام المفتوحة .

(٨) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ .

وأبي موسى ، ورُبَّةٌ .

قال أبو عيسى : حديثُ عثمان ^(١) حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ^(٢) .

وتدروى هذا الحديثُ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقفاً ^(٣) ، وروى من غير وجهٍ عن عثمان مرفوعاً ^(٤) .

٢٢٢ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي هند عن الحسن بن جندب بن سفيان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فهو في ذِمَّةِ اللَّهِ ، فلا تُخَفَرُوا اللَّهَ ^(٥) في ذِمَّتِهِ » . [قال أبو عيسى : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ^(٦)] .

(١) في م : « هذا حديث » .

(٢) كلمة « صحيح » لم تذكر في م .

(٣) في م : « موقوف » بالرفع ، وكتب فوقه « كذا » .

(٤) في م : « مرفوع » بالرفع ، وكتب فوقه « كذا » . والكلام على حديث عثمان هذا ،

من أول قوله « قال أبو عيسى » إلى هنا : « مؤخر في الأصول » فيما عدا ع - بعد

الحديث الآتي (رقم ٢٢٢) واتبعنا ما في نسخة ع لأنه أصب للنساق .

(٥) « تخفروا » من الرباعي ، قال في النهاية : « أخفرت الرجل : إذا نقضت عهده

وذيما » ، والمهزة فيه الإزالة ، أي أزلت خفارته ، ككشـ كيته : إذا أزلت شكايته ،

وهو المراد في الحديث » .

(٦) الزيادة من ع وهو زيادة جيدة ، ولم تقع في سائر الأصول ، ولذلك قال الخارج

(١ : ١٩٢) : « لم يحكم الترمذي على حديث جندب بن سفيان بشيء » ، وهو حديث

صحيح ، أخرجه مسلم » .

والحديث رواه الطيالسي (رقم ٩٣٨) : « حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين سمع

جندبا البجلي يقول : من صلى الصبح فهو في ذمة الله عز وجل » ، ومن أخفرت ذمة الله

كبه الله على وجهه في النار » . ثم قال : « وروى هذا الحديث بغير بن الفضل

عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم » .

ورواية بشر بن الفضل التي أنشأنا إليها رواها مسلم (١ : ١٨٢) عن أنس بن مالك

المجهضمي عن بغيره ، فقد ذكره مرفوعاً ، ورواه أيضاً عن يعقوب الدورقي عن إسماعيل

٢٢٣ — حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكُحَّالِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْخُزَاعِيِّ عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ الْقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

[قَالَ أَبُو عِيسَى ^(١)] : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ^(٢)] [مَرْفُوعٌ ، هُوَ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ وَمَوْقُوفٌ إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٣)] .

١٦٦

باب

ما جاء في فضل الصَّفِّ الأول

٢٢٤ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ

= عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ سَبْرٍ عَنْ جَنْدَبٍ مَرْفُوعاً . فَلَا يَضُرُّ وَقْتُ شُعْبَةِ إِيَّاهُ بِعَدَدِكَ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤ : ٣١٢ وَ ٣١٣) بِإِسْنَادَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ جَنْدَبٍ مَرْفُوعاً . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ .

(١) الزيادة من م و س .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من م . والمحدث رواه أبو داود (١ : ٢٢٠) عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَفَّادِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكُحَّالِ بِإِسْنَادِهِ هُنَا . وَنَقَلَ شَارِحُهُ عَنِ الْمُسْنَدِ هُنَا الدَّارِ قُطَيْبِيُّ قَالَ : « تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبِّيُّ الْبَصْرِيُّ الْكُحَّالُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ » =

صُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلَهَا ، وَثَرْتُهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا ، وَثَرْتُهَا أَوَّلُهَا (١) .

[قَالَ (٢)] : وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، [وَابْنِ عُمر (٣)] ، وَأَبِي سَمِيدٍ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَالْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، وَأَنَسٍ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .
وَقَدْ رَوَى عَنْ الْعَبَّاسِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلصَّغِيرَةِ الْأُولَى ثَلَاثًا ، وَلِلثَّانِي (٤) مَرَّةً (٥) » .

ابن أوس . . وقال المنذرى فى الترغيب (١ : ١٢٩) : « رجال إسناده ثقات . ورواه ابن ماجه بإلفظه من حديث أنس » .
وإسماعيل الكحال قال أبو حاتم : « صالح الحديث » وذكره ابن حبان فى الثقات وقال : « مخطئ » وذكره فى الضعفاء وقال : « يتفرد عن المشاهير بمناكير » .
وعبد الله بن أوس الخزاز ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ابن القطان : « مجهول الحال » ، ولا تعرف له رواية إلا بهذا الحديث من هذا الوجه . . ولكن توثيق الحافظ المنذرى لرجال إسناده يكفى فى تصحيح الحديث أو تحسينه ، وتفرد إسماعيل وعبد الله به لا يضر ، لأن له شواهد كثيرة بمناه ، وبعضها بإلفظه أو بنحوه ، وبعض أسانيدھا صحاح وبعضها حسن ، من أحاديث بعض الصحابة ، وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وانظرها فى الترغيب (١ : ١٢٩ — ١٣٠) وجمع الزوائد (٢ : ٣٠ — ٣١) .

(١) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا البخارى ، كما نسبته فى المنتقى (٣ : ٢٢٤ من نيل الأوطار) .

(٢) الزيادة من ثم و ح و ب .

(٣) الزيادة من نه وحدها ، ولست أثنى بصحتها ، ولم أجد حديثا لابن عمر فى ذلك ، ولكن فى جمع الزوائد (٢ : ٩٣) حديث لعمر بن الخطاب مرفوعا بلفظ حديث الباب ، وقال : « رواه الطبرانى فى الأوسط » وفيه يزيد بن عبد الملك التوفلى ، ضعفه الجمهور ، وثقة ابن معين فى رواية وضعفه فى أخرى .

(٤) فى ه و ب « والثاني » بدون اللام .

(٥) ورد هذا مرفوعا من حديث العرياض بن سارية . رواه أحمد بأسانيد متمددة (٤ : ٤) =

٢٢٥ — وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن الناس يعلمون ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه »^(١) .
[قال^(٢)] حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :
مثله^(٣) .

٢٢٦ — وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ^(٤) .

(١٢٦ - ١٢٨) ورواه أيضا النسائي (١ : ١٣١) وابن ماجه (١ : ١٦٢) والمالك (١ : ٢١٤) وقال « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي .

وفي مجمع الزوائد (٢ : ٩٧) : « عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر للصف الأول ثلاثا ، وللثاني مرتين ، وللثالث مرة . رواه البزار وفيه أيوب بن عتبة ، ضعف من قبل حفظه » ، ولو صح هذا لم يمارض حديث العرياض ، لانهما حكايان عن واقفي حال . فعلى هذا مرة ، وهذا أخرى .

(١) الاستهم : قال الحفاظ في الفتح (٢ : ٧٩) : « أى الاقتراع ، ومنه قوله تعالى : [فساهم فساكن من الله حضين] قال الخطابي وغيره : قول له الاستهم : لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء ، فن خرج سهمه غالب » . وقوله « عليه » قال في الفتح أيضا (٢ : ٨٠) : « أى على ما ذكر ، ليشمل الأمهين : الأذان والصف الأول ، وبذلك يصح تبويب المصنف — يعني البخاري — وقال ابن عبد البر : الهاء عائدة على الصف الأول ، لاهل النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور ، ونازعه القرطبي ، وقال : إنه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لاقائده له ! قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى : [ومن يفعل ذلك يلق ألما] أى جميع ذلك » .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) كلمة « مثله » لم تذكر في م . وفي « مثله » وفي « فيه مثله » .

(٤) هذا الإسناد لم يذكر في م ، وذكر في م وعليه علامة أنه نسخة . وأما « و » فإن إسناده الحديث فيهما مكثفا : « حدثنا بذلك إسحاق بن موسى =

١٦٧

باب

ما جاء في إقامة الصفوف^(١)

٢٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ
النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا،
فَيُخْرِجُ يَوْمًا فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ مِنَ الْقَوْمِ، فَقَالَ: لَتَسَوِّيَنَّ صُفُوفَكُمْ
أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ»^(٢).

[قال^(٣)]: وفي الباب عن جابر بن مئيرة، والبراء، وجابر بن عبد الله،
وأنس، وأبي هريرة، وعائشة.

= الأنصاري نا معن نا مالك ح وثنا قتيبة عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله « وذكر في هامش ك أن في نسخة
ب مثله ».

والحديث اختصره الترمذی، وهو في الموطأ (١ : ٨٧ - ٨٨) ورواه البخاري
في مواضع من طريق مالك، ونسبه العيني في شرحه (٥ : ١٢٤) لمسلم والنسائي أيضا.
(١) في م و س « الصف » بالإنفراد.

(٢) قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة (٢ : ٢٥) : « يعني مقاصدكم، فإن استواء
القلوب يستدعي استواء الجوارح واعتدالها فإذا اختلفت الصفوف دل على اختلاف
القلوب، فلا تزال الصفوف تضطرب وتهمل حتى يبتل الله باختلاف المقاصد، وقد
قل، ونسأل الله حسن الخاتمة ».

والحديث رواه أبو داود (١ : ٢٥٠) ونقل شارحه عن الترمذی قال :
« وأخرجه مسلم والترمذی والنسائي وابن ماجه، وأخرج البخاري ومسلم من حديث
سالم بن أبي الجعد عن النعمان بن بشير - : الفصل الأخير منه ».

(٣) الزيادة من م و س و س.

قال أبو عيسى : حديثُ النعمان [بن بشير ^(١)] حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من تمام الصلاة
إقامة الصف ^(٢) » .

وروى عن عمر : أنه كان يؤكل رجلان ^(٣) بإقامة الصفين فلا يكبر
حتى يخبر أن الصف قد استقر ^(٤) .

وروى عن علي وعثمان : أنهما كانا يتماهدان ذلك ، ويقولان :
استموا ^(٥) .

وكان ملي يقول : تقدم يا فلان ، تأخر ^(٦) يا فلان .

(١) الزيادة من هـ و هـ و هـ .

(٢) روى أحمد في السند (رقم ١٤٥٠٦ ج ٣ ص ٢٢٢) : « حدثنا عبد الرزاق حدثنا
سمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن من تمام الصلاة إقامة الصف » . وهذا إسناد صحيح ، ونسبه الميشتي
في مجمع الزوائد (٢ : ٨٩) أيضا لأبي يعل والطبراني في الكبير والأوسط ، وروى
أحمد والشيخان من حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سـ ووا
صفوكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة » . وانظر نيل الأوطار (٣ : ٢٢٩) .

(٣) في حـ و هـ و هـ و هـ « رجلا » بالإنفراد .

(٤) في حـ و هـ و هـ و هـ « ولا » .

(٥) في الموطأ (١ : ١٧٣) : « نألك عن نائم : أن عمر بن الخطاب كان يأمر بصدرة
الصفوف ، فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استقرت - كبر » .

(٦) في الموطأ أيضا شئ « عن عثمان نحو ما روى عن عمر » .

(٧) في سـ « وتأخر » وزيادة الواو مخالفة لسائر الأصول ، وهي نافية عن موضعها هنا ،
وحذفها أعلى وأفصح .

١٦٨

باب

ما جاء ليلىني^(١) منكم أولو الأحلام والنهي

٢٢٨ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا يزيد بن زريع

حدثنا خالد الحذاء عن أبي موشى عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليلىني^(٢) منكم أولو الأحلام

(١) سيأتي الكلام على إثبات الياء قبل النون ، وهي ثابتة في كل الأصول ، ووضع عليها في م علامة الصحة « صح » .

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٤ : ١٥٤ - ١٥٥) : « ليلى : هو بكسر اللامين

وتخفيف النون من غير ياء قبل النون ، ويجوز لإثبات الياء مع تشديد النون على

التوكيد » . وهكذا طبع في صحيح مسلم بحذف الياء في طبعة بولاق (١ : ١٢٨)

وفي طبعة الاصطفاة (٢ : ٣٠) في حديث أبي مسعود وابن مسعود ، وكتب بهامشها

في حديث أبي مسعود أن في نسخة « ليلى » وضبط بتشديد النون وفتح الياء قبلها ،

ولكن في نسخة مخطوطة عندي من صحيح مسلم ، يفتح عليها الصحة ، لإثبات الياء

فيها من غير ضبط ، وكتب بهامشها في الموضعين أن في نسخة « ليلى » بحذف الياء .

وقال الشارح المباركفوري (١ : ١٩٣) : « قد وقع في بعض نسخ الرمزي : ليلى

بحذف الياء قبل النون ، وفي بعضها بإثباتها » .

أقول : وإن لم أرها في شيء من نسخ الرمزي بحذف الياء ، وأظن أن حذفها

فيه وفي غيره من تصرف الناسخين ، وكذلك ضبط الكلمة على إثبات الياء : بفتحها

وتشديد النون ، ذهاباً منهم إل الجادة في قواعد النحو ، يجوز القمل المعتل بحذف

حرف العلة ، وقد رأيت كثيراً من الناسخين والعلماء يجيزون لأنفسهم تغيير ماخالف

القواعد المعروفة ، ظناً منهم أنه خطأ ، والدليل على ظن التصرف منهم أن الشارح =

والنهي^(١) ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم وميشات الأسواق^(٢) .

[قال^(٣) : وفي الباب عن أبي بن كعب ، وأبي مسعود^(٤) ، وأبي سعيد ،

= نقل عن الطيبي قال : « من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء ، لأنه على صيغة الأمر . وقد وجدنا بانيات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث ، والظاهر أنه ملط » .
وإيس هذا غلطاً كما زعم الطيبي ، بل إثبات حرف الة في مثل هذا ورد في الحديث كثيراً ، وله شواهد من الشعر ، وقد بحث فيسه العلامة ابن مالك في كتاب (شواهد التوضيح) بمنا طويلاً (ص ١١ - ١٥) وذكر من شواهد في البخاري قوله عائشة : « إن أبا بكر رجل أسيف ، ولأنه متى يقوم مقامك لا يسم الناس » وحديث : « من أكل من هذه الشجرة فلا ينشأنا » وحديث « مروا أبا بكر فليصل بالناس » ووجه ذلك بأوجه متعددة ، أحسنها عندى الوجه الثالث : « أن يكون أجرى المعتل بجرى الصحيح ، فأثبت الألف - يعنى أو الواو أو الياء - واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع » .

(١) نقل الشارح (١ : ١٩٣) عن ابن سيد الناس قال : « الأحلام والنهي يعنى واحد ، وهى القول . وقال بعضهم : المراد بأولى الأحلام : بالنون ، وبأولى النهى : القلاء . فعلى الأول يكون المضاف من باب قوله : وألى قولها كذباً وميناً . وهو أن تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى ، وهو كثير في الكلام ، وعلى الثانى يكون لكل لفظ معنى مستقل » .

وقال الخطائى في المعالم (١ : ١٨٤ - ١٨٥) : « لما أمر صلى الله عليه وسلم أن يليه ذرو الأحلام والنهى ليعقلوا عنه صلاته ، ولكي يخلفوه في الإمامة إن حدث به حدث في صلاته ، وليرجع إلى قولهم إن أصابه سهو أو عرض في صلاته عارض ، في نحو ذلك من الأمور » .

(٢) قال الحنابى : « هيئات الأسراف : ما يكون فيها من الجلبة وارتفاع الأصوات وما يحدث فيها من الفتن . وأصله من الهوش ، وهو الاختلاط ، يقال : تهاوش قوم : إذا اختلطوا ودخل بعضهم في بعض ، وبينهم تهاوش ، أى اختلاط واختلاف » . وسياق الكلام على تخريج الحديث .

(٣) الزيادة من م و ع و ه و ب .

(٤) في س و ه و « وابن مسعود » وهو خطأ واضح ، وكذلك كانت في م ولكن صححت فيها بنفس الخط إلى الصواب .

والبراء ، وأئیس .

قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن [صحيح ^(١)] غريب .
و [قد ^(٢)] روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يُعْجِبُهُ أَنْ
يُطِيعَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، لِيَحْفَظُوا عَنْهُ ^(٣) » .

[قال ^(٤)] : « وَخَالِدُ الْحَذَّاءُ هُوَ خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ » يُسَكِّنِي « أبا الْمُنَازِلِ ^(٥) » .

[قال ^(٦)] : [و ^(٧)] سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ يقول : [يقال ^(٨)] : إنَّ

(١) الزيادة من م . وهي زيادة جيدة ، لأن هذا الحديث صحيح ، فقد رواه أيضا
أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي ، كما في عون المعبود (١ : ٢٥٣) ونيل الأوطار
(٣ : ٢٢٢) وثلاثا عن الترمذي أنه قال : « حسن غريب » . فيظهر أن اختلاف
النسخ فيه قديم . ونقل الشوكاني عن ابن سيد الناس قال : « لأنه صحيح ثقة رواه
وكثرة الشواهد له ، ولذلك حكم مسلم بصحته ، وأما غرابته فليست تنافي الصحة في
بعض الأحيان » .

ومن شواهد حديث أبي مسعود الأنصاري قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسبح مناكيتنا في الصلاة ، ويقول : استموا ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ،
لبنى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . قال أبو مسعود :
فأنتم اليوم أشد اختلافًا » ، رواه مسلم (١ : ١٢٨) ونسبه في المنقذ أيضا لأحمد
والنسائي وابن ماجه . (٢) الزيادة من م . و ب .

(٣) رواه ابن ماجه (١ : ١٦٠) من حديث أنس ، وإسناده صحيح .

(٤) الزيادة من م . و ب . و ج . و د .

(٥) « مهران » بكسر الميم ، و « المنازل » بضم الميم ، كما ضبطه الذهبي في المشبه والتفني
في المغني والزبيدي في شرح القاموس . ونقل الحافظ في التقريب فيه قولاً آخر أنه
يفتحها ، ولم أجد له متابعاً على ذلك .

(٦) الزيادة من م . و ب . و ج . و د .

(٧) الزيادة من م . و ب . و ج . و د . و هـ . و ز . و ح . و ط .

(٨) الزيادة من م . و ب . و ج . و د . و هـ . و ز . و ح . و ط . و يقال : « . »

خالدًا الحذاء ما حَدَا نَعْلًا قَطُّ ، إِنَّمَا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى حَدَاةٍ قَنَسَبَ إِلَيْهِ .
[قال ^(١)] : وَأَبُو مَعْشَرٍ أَسَمَهُ « زَيْادُ بْنُ كُثَيْبٍ ^(٢) » .

١٦٩

باب

ما جاء في كراهية الصَّفِّ بين السَّوَارِي

٢٢٩ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِيٍّ
بEN عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ ^(٣) عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَمْرٍو ^(٤) قَالَ : صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ
مِنَ الْأُرَاءِ ، فَأَضْطَرَّ نَا النَّاسُ ^(٥) فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ^(٦) ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا
قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^(٧) : كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٨) .

- (١) الزيادة من م و س .
(٢) بينما لم يمتض أنه ثقة ، في شرح الحديث (١١٦) .
(٣) في ع و س « عن عروة المرادى » وهو خطأ ، فإن « عروة المرادى »
جده يحيى بن هاني ، لا شيخه ، ويحيى هذا ثقة ، قال شعبة : « كان سيد أهل
الكوفة » ووثقه ابن معين والنسائي وغيرهما .
(٤) عبد الحميد بن عمرو هو « العولى » بفتح الميم وكسرهما ، لم يسكن العين المهملة وفتح
الواو وتخفيف اللام . وهو ثقة ، وقال عبد الحق في الأحكام : « لا يحتاج به » فرد
ذلك عليه ابن القطان وقال : « لم أر أحداً ذكره في الضعفاء » .
(٥) في م و س « فاضطرب الناس » .
(٦) في م و س « بين ساريتين » .
(٧) هاني في ع زيادة « قال » وهي خطأ .
(٨) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ١٢٣٦٦ ج ٣ ص ١٣١) عن عبد الرحمن بن =

وفي الباب عن قُرَّةَ بنِ إِبْرَاهِيمَ المُرِّيَّ (١) .

قال أبو عيسى : حديثُ أنسٍ حديثٌ حسنٌ [صحيحٌ] (٢) .

وقد كرهه قوم من أهل العلم أن يُصَفَّ بين السواري .

وبه يقولُ أحمد ، وإسحاقُ .

وقد رَخَّصَ قوم من أهل العلم في ذلك (٣) .

= مهدي ، وأبو داود (١ : ٢٥٢) عن محمد بن بشار عن ابن مهدي ، والنسائي (١ : ١٣١ - ١٣٢) عن عمرو بن منصور عن أبي نعيم : كلاهما عن سفیان الثوري بهذا الإسناد ، ولفظ أبي داود : « عن عبد الحميد بن محمود قال : صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة ، فقدمنا إلى السواري ، فقدمنا وتأخرنا ، فقال أنس : كننا تنق هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » . ورواه أيضا الحاكم بأسيانيد متعددة من طريق سفیان الثوري (١ : ٢١٠ و ٢١٨) وصححه هو والذهبي .

(١) « لباس » بكسر الهمزة وتخفيف الياء المثناة التحتية .

وحديث قرة هذا رواه الطيالسي (رقم ١٠٧٣) وابن ماجه (١ : ١٦٣) والحاكم (١ : ٢١٨) من طريق هرون بن مسلم عن لقادة عن معاوية بن قرة عن أبيه قال : « كننا شئى أن نصف بين السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واطرد عنها طرداً » هذا لفظ ابن ماجه ، وصححه الحاكم والذهبي ، ولسيه ابن حجر في التمهيد (١١ : ١١) أيضاً لابن خزيمة . وهرون بن مسلم قال أبو حاتم « مجهول » وذكره ابن حبان في المثقات .

(٢) الزيادة من هـ و ك . والذي قل في نيل الأوطار (٣ : ٢٣٥) وعون المعبود (١ : ٢٥٢) من الترمذی : التحين فقط .

(٣) قال القاضى أبو بكر بن العربي في المارضة (٢ : ٢٢ - ٢٨) في تطيل التهي : « إله لا تقطاع الصف ، وهو المراد من التوبيع ، ولما لأنه موضع جمع النعال ، والأول أشبه ، لأن الثاني محدث . ولا خلاف في جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما الواحد فلا بأس به ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم في السكبة بين سواريها » .

١٧٠

باب

ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده

٢٣٠ - حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (١) عَنْ حُصَيْنٍ (٢) عَنْ
 هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ (٣) قَالَ : أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ (٤) بِيَدِي وَنَحْنُ بِالرَّقَّةِ (٥) ،
 فقام بي على شيخٍ يقال له وابصة بن معبد (٦) من بني أسدٍ فقال زياد (٧) :
 حدثني هذا الشيخ : « أن رجلاً صلى خلف الصف وحده - والشيخ يسمع - (٨)

(١) « أبو الأحوص » بالحاء والصاد المهملتين ، هو : سلام بن سليم - بالتصغير - الحنفي الكوفي الحافظ .

(٢) « حصين » بالحاء والصاد المهملتين وبالتصغير ، و ل ح « حصين » وهو خطأ ، وهو : حصين بن عبد الرحمن السلمي - بضم السين المهملة وفتح اللام - وهو تابعي ثقة مأمون : مات سنة ١٣٦ .

(٣) « يساف » بكسر الياء وتخفيف السين المهملة ، كذا ضبطه الحافظ في التقريب ، ونقل في القاموس أنها قد تفتح ، وضبطه بالفتح آخرون . والراجح الكسر ، وقيل فيه أيضاً « إساف » بالهمزة بدل الياء مكسورة قولاً واحداً . وهلال هذا كوفي تابعي ثقة .

(٤) « الجعد » بفتح الجيم وإسكان العين المهملة . وزیاد هذا ذكره ابن حبان في الثقات .

(٥) « الرقة » بفتح « الزاء » وتشديد القاف ، وهي مدينة مشهورة على الفرات .

(٦) « وابصة » بكسر الباء الموحدة وفتح الصاد المهملة ، و « معبد » بفتح الميم وإسكان العين المهملة .

(٧) في م « زيد » وهو خطأ واضح .

(٨) قوله « والشيخ يسمع » جملة معترضة ، يريد بها هلال أن زياداً حدثه بالحديث عن وابصة بن معبد بحضرته وسماعه ، فلم ينكره عليه ، فيكون من باب القراءة على العالم ، وكأن هلالاً سمعه من وابصة ، ولذلك كان هلال يرويه في بعض أحيائه عن وابصة =

فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُعيد الصلاة (١) .

[قال أبو عيسى (٢) : وفي الباب عن علي بن شيبان (٣) .

= بدون ذكر زياد ، وهي رواية متصلة ليس فيها تدليس ، وإلى هذا يشير قول الترمذی .

فيما سيأتي : « وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة » .

(١) سيأتي الكلام على الحديث في آخر الباب إن شاء الله .

(٢) الزيادة من « وس » .

(٣) كلمة « علي » لم تذكر في ح . . . وحديث علي بن شيبان رواه أحمد في السند .

(٤ : ٢٣) قال : « حدثنا عبد الصمد وسريج قالوا : حدثنا ملازم بن عمرو حدثنا

عبد الله بن بدر أن عبد الرحمن بن علي حدثه أن أباه علي بن شيبان حدثه . أنه خرج

وافداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فصلينا خلف النبي صلى الله عليه

وسلم ، فليح بمؤخر عينيه إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، فلما انصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا معشر المسلمين ، إنه لأصلاة لمن لا يقيم صلبه

في الركوع والسجود ، قال : ورأى رجلاً يصلي خلف الصف ، فوقف حتى انصرف

الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استقبل صلاتك ، فلا صلاة لرجل

فرد خلف الصف » .

ورواه ابن ماجه مختصراً (١ : ١٦٣) عن أبي بكر بن أبي شعبة عن ملازم

بن عمرو ، ورواه ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣) من طريق محمد بن وضاح عن

أبي بكر بن أبي شعبة ، ورواه البيهقي (٣ : ١٠٥) من طريق صالح بن حرب

وأبي الثمان والحسن بن الربيع : ثلاثهم عن ملازم بن عمرو ، ونسبهم الزياتي

في نصب الراية (١ : ٢٤٤) لابن حبان في صحيحه والبراء في مسنده .

وهذا حديث صحيح : نقل السندى عن البوصيري في زوائد ابن ماجه أنه قال :

« إسناده صحيح ورجاله ثقات » ونقل المانظ في التلخيص (س ١٢٥) عن الأثرم

عن أحمد : « هو حديث حسن » ونقل الشارح المباركفوري (١ : ١٩٤) عن

ابن سيد الناس قال : « رواه ثقات معروفون » . وقال ابن حزم في المحلى :

« ملازم ثقة ، وثقة ابن أبي شعبة وابن نمير وغيرهما ، وعبد الله بن بدر ثقة مشهور ،

وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر ،

وهذا ليس جرحاً » . وما قاله ابن حزم هو الصحيح ، ومع ذلك فإن عبد الرحمن

بن بدر روى عنه أيضاً ابنه يزيد ووعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان

في الثقات ، ووثقه أبو العرب التميمي .

وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ^(١) .

قَالَ [أَبُو عَيْسَى ^(٢)] : [و ^(٣)] حَدِيثٌ وَابِصَةٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ،
وَقَالُوا : يَعْبُدُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ .

وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : يُجْزِئُهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ ^(٤) .

وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَيْضًا ،
قَالُوا : مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ يَعْبُدُ .

مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَوَكَيْعٌ .

وَرَوَى حَدِيثَ حُصَيْنٍ عَنْ هَلَالِ بْنِ إِسَافٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ

أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ وَابِصَةَ [بْنِ مَعْبُدٍ ^(٥)] .

وَفِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَلَالَاً قَدْ أَدْرَكَ ^(٦) وَابِصَةَ .

وَاخْتَلَفَ ^(٧) أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا :

(١) حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ وَابِصَةَ ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، نَسَبَهُ فِي تَجْمَعِ الزَّوَالِدِ

(٢ : ٩٦) : الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ .

(٢) الزِّيَادَةُ مِنْ ح وَ ه وَ ه وَ ه .

(٣) الزِّيَادَةُ مِنْ م وَ س .

(٤) مِنْ أَرَلِ قَوْلِهِ « وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ » إِلَى هُنَا - : سَقَطَ مِنْ م خَطَأً .

(٥) الزِّيَادَةُ مِنْ س .

(٦) فِي م « سَمِعَ » بِدَلِّ « أَدْرَكَ » .

(٧) فِي ه وَ ه « فَاخْتَلَفَ » .

فقال بعضهم : حديث عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة [بن معبد ^(١)] : أصح .

وقال بعضهم : حديث حصين عن هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة بن معبد : أصح .

قال أبو عيسى : وهذا عدى أصح من حديث عمرو بن مرة ، لأنه قد روى من غير حديث هلال بن يساف عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ^(٢) .

٢٣١ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : « أن رجلا صلى خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يُعيد الصلاة ^(٣) » .

(١) الزيادة من ع و ه .

(٢) عقب هذا في النسخ الثلاث المطبوعة س و ه و ك زيادة نصها : « حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة . قال : « و » . وهي زيادة لأصل لها ، وهي خطأ ، ولم تذكر في النسخ الثلاث المخطوطة م و ع و ه .

(٣) خلاصة القول في حديث وابصة : وجاء من رواية هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وجاء من رواية هلال عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، وجاء من رواية هلال عن وابصة بغير واسطة ، وجاء بأسانيد أخرى سند كرها ، ثم اختلف المحدثون في أي هذه الروايات أرجح ؟

أما رواية هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة : فقد رواها الترمذي هنا عن محمد بن بشر عن محمد بن جعفر عن شعبه عن عمرو بن مرة (رقم ٢٣١) ورواها الطيالسي (رقم ١٢٠١) قال : « حدثنا شعبه قال : أخبرني عمرو بن مرة قال : سمعت هلال بن يساف قال : سمعت عمرو بن راشد عن وابصة بن معبد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يصلي في الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » . وهذا إسناد متصل بالسند ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ١٠٤) من طريق =

= العياشي بهذا الإسناد ، ولكن فيه : « يعلى خلف الصف وحده » ورواه
أحمد عن محمد بن جعفر ، وعن يحيى بن سعيد : كلاهما عن شعبة عن عمرو بن مرة
(ج ٤ ص ٢٢٧ - ٢٣٨) . ورواه أبو داود (١ : ٢٥٤) عن سليمان
بن حرب وحنس بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة .

وأما رواية هلال عن وابصة ، أو عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة : فإنها عندنا
بمعنى واحد ، لأن هلالاً سمع الحديث من زياد بحضور وابصة وإقراره ، فهو كالقراءة
على الشيخ والمرض عليه ، كما قلنا آنفاً ، وقد رواه الترمذى هنا (رقم ٢٣٠) عن
هناد عن أبي الأحوس عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال : أن زياداً حدثه به
بمحضور وابصة ، وكذلك رواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن وكيع عن سفيان عن
حصين ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن حصين ، ورواه ابن ماجه (١ : ١٦٣)
عن أبي بكر بن أبي شعبة عن عبد الله بن إدريس عن حصين ، ورواه الدارمى (١ :
٢٩٤ - ٢٩٥) عن أحمد بن عبد الله عن غيث بن القاسم عن حصين ، ورواه
البيهقى (٣ : ١٠٤ - ١٠٥) من طريق الحميدى عن ابن عبيدة عن حصين : كلهم
كرواية الترمذى .

ورواه ابن الجارود (ص ١٦١) عن عبد الرحمن بن بشر عن عبد الزقاني عن
الثورى عن منصور عن هلال عن زياد عن وابصة ، وكذلك رواه البيهقى (٣ :
١٠٤) من طريق خلاد بن يحيى عن الثورى ، كرواية ابن الجارود .

ورواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن أبي معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن
هلال عن وابصة ، بدون ذكر زياد بن أبي الجعد . و« شمر » بكسر الشين المعجمة
وإسكان الميم والراء ، وهو الأسدى السكاهلى السكونى ، وهو ثقة ، وثقه ابن تيم
 وابن معين والعجلي والنسائى وابن سعد وغيرهم . وهذا إسناد صحيح رواه ثقات .

وأيضاً فقد رواه أحمد (٤ : ٢٢٨) عن وكيع عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد
عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، ورواه الدارمى (٢ :
٢٩٥) عن مسدد بن عبد الله بن داود ، ورواه البيهقى (٣ : ١٠٥) من طريق
مسدد عن عبد الله بن داود عن يزيد بن زياد ، كرواية وكيع . وهذا إسناد صحيح
أيضاً ، يزيد بن زياد ثقة أحمد وابن معين والعجلي وغيرهم ، وعمه عبيد بن أبي الجعد
ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان « مروفاً » عند
آل زياد بن أبي الجعد ، وأن ابنه يزيد كان ممن يتحرى فى الرواية ، فلم يسمع =

== الحديث من أبيه ، وسمي من عمه ، فرواه كما سمع .

ولاختلاف هذه الأسانيد ظن بعض العلماء أن الحديث مملول أو مضطرب ، فقد نقل الريس ونصب الراية (١ : ٢٤٤) عن البيهقي في المرفوعة قال : « وإنما لم يخرجته صاحبنا الصحيح لما وقع في إسناده من الاختلاف » نقل من الزائر أنه « رواه في مسنده بالأسانيد الثلاثة المذكورة ، ثم قال : أما حديث عمرو بن راشد فإن عمرو بن راشد رجل لا يعلم حديثه إلا بهذا الحديث ، وليس معروفًا بالمعالة ، فلا يخرج بحديثه . وأما حديث حصين فإن حصينًا لم يكن بالمناظر ، فلا يخرج بحديثه . وقد روى عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهلال لم يسمع من وابصة ، فأمكننا عن ذكره لإرساله » .

واختار بعض العلماء الترجيح بين هذه الأسانيد ، فرجع الترمذی هنا أن رواية حصين أصح ، وذكر ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٧١ ج ١ ص ١٠٠) أنه سأل أباه عن روايتي حصين وعمرو بن مرة عن هلال : أيهما أشبه ؟ وأن أباه قال : « عمرو بن مرة أحفظ » .

والراجح الصحيح أن هذه الروايات يؤيد بعضها بعضًا ، ولا يضرب بعضها بعضًا ، وكلها أسانيد صحيح ، رواها ثقات . كما قدمنا ، والظاهر عندى أن هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد عن وابصة ، ثم أتى وابصة بحضور زياد بن أبي الجعد ، وأن زيادًا حديثه به والشيوخ يسمون ، فصار يرويه في بعض أحبابه عن عمرو بن راشد . في بعضها عن زياد عن وابصة ، إذ هو أدنى حديث به ، وفي بعضها عن وابصة ، إذ سمع الشيخ حين التحديث ، وفي بعضها يحكى ما حصل من تحديث زياد بحضور وابصة ، وكل صحيح ، وكل ثابت ، وقد يكون اختلاف السياق في طريق زياد من تصرف للرواة ، ثم تأيد ذلك كله برواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عن زياد . وهذا هو الذي رويته ابن حزم في المحلى (٤ : ٥٣ - ٥٤) قال : « ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ، ومرة عن عمرو بن راشد - : قوة للغير ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره » .

وقال الريس في نصب الراية (١ : ٢٤٤) : « ورواه ابن حبان في صحيحه بالإسنادين الملقاة كورين ثم قال : وهلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فالمرآن محفوظان ، وليس هذا الخبر مما تفرد به هلال بن يساف ، ثم أخرجه عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن أبيه زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، فذكره » .

والحديث لإسناد آخر لا أس به يصلح المتابعة ، قال ابن أبي حاتم في الملل (رقم ٢٨١ ج ١ ص ١٠٤) : « سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن علي عن أشعث بن سوار عن بكير بن الأخنس عن حنش بن المنذر عن وابصة بن مباد عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً صلى خلف الصف وحده » . قاله أبي : . رواه بعض الكوفيين ==

قال [أبو هبسي ^(١)] : [و ^(٢)] سمعتُ الجارودَ يقولُ : سمعتُ وكيعاً يقولُ : إذا صلى الرجلُ خلفَ الصفِّ وحده فإنه يُعِيدُ ^(٣) .

١٧١

باب

ما جاء في الرجل يصلي ^(٤) ومعه رجلٌ

٢٣٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِرُ عَنْ عَمْرِو

= عن أشعث من بكير عن وابصة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبي : أما عمر فعله الصدق ، وأشعث هو أشعث ، قال أبو محمد : يعني أنه ضعيف الحديث ، وهو أشعث بن سوار ، قال أبو محمد : قلت لأبي: حنث أدرك وابصة ؟ قال : لا أبعد . وأشعث بن سوار وثقه ابن معين مرة وضعفه مرة ، وهو ممن يعتد بحديثه ، وقد أخرج له مسلم في المناقب . وقد وقع في النسخة المطبوعة من اللؤلؤ « بكير بن الأشعث » وهو خطأ ، صوابه « بن الأحنس » بالنون والسين المهملة ، ووقع فيها أيضاً « حنث بن المتمر » وهو خطأ ، صوابه « حنث » بالنون والسين المعجمة .

(١) الزيادة من ع و ه و ه .

(٢) الزيادة من م .

(٣) هذا هو الحق الذي يؤيده حديث وابصة وحديث علي بن شيبان . وإليه ذهب أحمد بن حنبل ، ونقل عبد الله بن أحمد في المسند (٤ : ٢٣٨) بعد حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث » . وإليه ذهب الدارمي أيضاً ، فقال في سننه بعد حديث وابصة : « قال أبو محمد : أقول بهذا » .

وفي مسائل الإمام أحمد لأبي داود (ص ٣٥) قال : « سمعت أحمد سئل عن رجل ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف ، وقد رفع الإمام قبل أن ينتهي إلى الصف ؟ قال : تجزئه ركعة ، وإن صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة » . والله قال أحمد هو الجواب الراجح والجمع الصحيح بين حديث وابصة وبين حديث أبي بكره الذي رواه البخاري وغيره : « أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، ثم مضى إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : زادك الله حرصاً ولا تدد » .

(٤) في ه « يصلي وحده » وزيادة « وحده » خطأ صرف .

بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَعْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَمَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ ^(١) » .

[قال أبو عيسى ^(٢)] : وفي الباب عن أنس .

قال [أبو عيسى ^(٣)] : [و ^(٤)] حديث ابن عباس حديث حسن صحيح .
والعمل على هذا عند أهل العلم ^(٥) من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، قَالُوا : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ .

١٧٢

باب

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ

٢٣٣ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ ^(٥) حَدَّثَنَا [عَمْدٌ ^(٦)] عَنْ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ : أَنَبَانَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَقْدِمَنَا ^(٧) »

(١) رواه البخاري ومسلم وغيرهما .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الزيادة من م و ه و ه و ه .

(٤) في ه « عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ » .

(٥) في م « حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ » وهو خطأ .

(٦) الزيادة من ه و ه .

(٧) اختلفت نسخ الترمذي في هذا الحرف كثيراً ، فاهنا هو الذي في م و

ه و ه . وفي م « أَنْ يَقْدِمَنَا لِإِمَامِنَا » . وفي ه « أَنْ يَقْدِمَ أَحَدُنَا » .

وهذه توافق ما نقله المجد بن تيمية في المنتقى (٣ : ٢١٩ من نيل الأوطار) =

أحدنا^(١) .

[قال أبو عيسى^(٢)] : وفي الباب عن ابن مسعود ، وجابر ، [وأنس

بن مالك^(٣)] .

قال [أبو عيسى^(٤)] : وحديثُ سمرة حديثٌ [حسن^(٥)] غريبٌ .

والعملُ على هذا عند أهل العلم^(٦) ، قالوا : إذا كانوا ثلاثة قام رجلان

خاف الإمام .

وروى عن ابن مسعود : أنه صلى بِمَلَكَمَةَ وَالْأَسْوَدِ فَأَقَامَ^(٧) أَحَدَهُمَا

عن يمينه ، والآخرَ عن يساره ، ورواهُ عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨) .

= وكذلك هو في مخطوط قديم من المتقي . وفي س « أن يتقدم منا أحدهما »
وأنا أظن أن هذا خطأ .

(١) هذا الحديث لم أجده مرويًا في غير سنن الترمذي ، ولم أجده أحدًا نسبته إلى غيرها .

(٢) الزيادة من م و س .

(٣) الزيادة من ع و م و س وهي زيادة جيدة - لأن حديث أنس في هذا

معروف ، وسيأتي في الباب التالي برقم (٢٣٤) .

(٤) الزيادة من ع و ه و ه و ك .

(٥) الزيادة من نسخة بهامش س ويرجع لإثباتها أن الشوكاني نقل عن الأطراف

لأن عساكر أنه نقل عن الترمذي قوله فيه « حسن غريب » .

(٦) في ه زيادة « من أحبب النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في سائر الأصول .

(٧) من أول قوله « قام رجلان » إلى هنا سقط من م فاضطرب فيها الكلام ،

لأنه يكون هكذا : قالوا : « إذا كانوا ثلاثة أحدهم عن يمينه » الخ .

(٨) حديث ابن مسعود بهذا رواه مسلم (١ : ١٥٠) من طريق الأعمش عن إبراهيم

عن الأسود وعقمة ، فذكره مطاولًا موقوفًا عليه ، ثم رواه أيضًا من طريق منصور

عن إبراهيم ، فذكره مختصرًا ، وفي آخره : « فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فهذا إذن مرفوع كله ، وقد وهم من ظن من العلماء أن مسلمًا

رواه موقوفًا ولم يروه مرفوعًا .

وقد تسكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم [المسكي^(١)] من قبل حفظه^(٢).

١٧٣

باب

ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء^(٣)

٢٣٤ - حدثنا [إسحاق^(٤)] الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك بن أنس^(٥) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : « أن جدته مليكة^(٦) دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صدقته ،

(١) الزيادة من هـ .

(٢) إسماعيل بن مسلم هذا تابع ، روى عن أبي الطفيل عامر بن واثله . وقد تسكلم فيه بعضهم من قبل حفظه كما قال الترمذی ، ولعله أخطأ في بعض أحاديثه فتسكلم فيه من تسكلم . وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٣٤) : « أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال : كان إسماعيل بن مسلم بصرياً ، ولكنه نزل مكة صنيئاً ، فتمعرف بذلك ، فلما رجع إلى البصرة قيل له المسكي ، وكان له رأي وفتوى ونصر وحفظ للحديث وغيره ، وكان الناس عليه وعلى عثمان البتي ، وكان مجلس إسماعيل ويونس بن عبيد واحداً ، فكنت أجيء فأجلس إليهما ، فأكتب على إسماعيل وأدع يونس ، لنباهة إسماعيل عند الناس ، لما كان شهرته من الفتوى . وهذه شهادة عظيمة من الأنصاري ، إذ رجحه على يونس بن عبيد ، وشهد له بحفظ الحديث ، وهو أعرف بشيخه .

(٣) في ع و هـ و هـ و هـ رجال ونساء .

(٤) الزيادة من ع و هـ و هـ و هـ .

(٥) الزيادة من م و ع و ب .

(٦) « مليكة » بضم الميم وفتح اللام ، وقد أخطأ من ضبطه بنتج الميم وكسر اللام . وقوله =

فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْمُوا فَانْفَضِّلْ بِكُمْ ، قَالَ أَنَسٌ : فَوَضَعْتُ إِلَى حَصِيرِ الْمَاءِ قَدْرَ

== « جدته » اختلف اختلافاً كثيراً في الضمير ، هل هو عائدة على أنس ، فتكون مليكة جدته هو ؟ أو على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، فتكون جدة إسحاق ؟ وقد ادّعى ابن عبد البر أن مليكة هي أم أنس بن مالك ، وأنها هي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري ، وأن الضمير في « جدته » عائدة على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، واستدل لذلك برواية عبد الرزاق لهذا الحديث عن مالك « عن إسحاق عن أنس : أن جدته مليكة ، يعني جدة إسحاق » وذكر الحديث يعني ما في الموطأ .
وقد كثير من العلماء ابن عبد البر في ذلك ، ورواية عبد الرزاق رواها أحمد في المسند (رقم ١٢٧٠٨ ج ٣ ص ١٦٤) وليس فيها قوله : « يعني جدة إسحاق » .

وما ذهب إليه ابن عبد البر خطأ ، فإن أم سليم بنت ملحان اختلفت في اسمها : فقيل النميماء ، وقيل : الرميماء ، وقيل : رميلة ، وقيل : رميثة ، وهذه الأسماء بضم الأول فيها كلها ، ولم يقل أحد إن اسمها « مليكة » . وأما مليكة « فهي أمها ، وهي جدة أنس لأمه » ، وهي جدة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، لأنها جدة أبيه عبد الله لأمه ، وكانت ابنتها أم سليم تحت مالك بن النضر ، فولدت له أنساً في الجاهلية ، وأسدت مع السابقين من الأنصار ، ففضض مالك وخرج إلى الشام ومات بها ، فتزوجها بعده أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري ، فولدت له عبد الله وأبا عمير ، وهؤلاء بنو ملحان معروفون ، لإخوة أشقاء : سليم وزيد وحرام وعباد وأم سليم وأم حرام ، أبوهم : ملحان ، بكسر الميم وإسكان اللام ، واسمه : مالك بن خالد بن زيد بن حرام ، من بني النجار ، مؤأمامهم : مليكة بنت مالك بن عدى بن زيد مناة بن عدى ، من بني النجار . (انظر الإجابة ج ٨ ص ١٩٠ - ١٩١ وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٧١ و ٧٢ وج ٨ ص ٢١٠) .

ويؤيد هذا ما نقله السيوطي في شرح الموطأ (١ : ١٦٩) عن فوائد المراقبين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المديني عن عبد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال : « أرسلني جدتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، واسمها مليكة ، فجاءنا فحضرت الصلاة » . فهذا مرجع في أنها جدة أنس لأمه . وانظر فتيح الباري (١ : ٤١١ - ٤١٢) .

اسودَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ^(١) ، فَضَحَّتهُ بِلِثَاءٍ^(٢) ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَضَفَفَتْ عَلَيْهِ^(٣) أَنَا وَالْيَتِيمُ وَوَدَّاهُ ، وَالتَّعْجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِنَا^(٤) رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ^(٥) .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث حسن صحيح .

والعمل عليه^(٦) عند [أ ك ز]^(٧) أهل العلم ، قالوا : إذا كان مع الإمام رجل وامرأة قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما .

وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة إذا كان الرجل خلف الصف وحده ، [و]^(٨) قالوا : إن الصبي لم تسكن له صلاة وكان أنسا كان خلف النبي^(٩) صلى الله عليه وسلم وحده [في الصف]^(١٠) .

(١) « ليس » بضم اللام وكسر الياء الموحدة والسين المهمله ، من اللباس ، أي « استعمل » وليس كل شيء بحسبه ، ومنه يؤخذ أن الاقتراش يسمى لبسا ، قال الرافعي : « كأنه يريد فرش . فإن ما فرش فقد ليسته الأرض ، كما أن ما يستر الكعبة والمهودج يسمى لباساً لها » .

ووقع في نسخة الموطأ طبعة الحلبي سنة ١٣٤٣ « لبث » وهو خطأ مطبعي ، وقد شرح السيوطي الكلمة على أنها « ليس » وكذلك الزرقاني .

(٢) في س « عباء » وهو الموافق لبنا في الموطأ .

(٣) كلمة « عليه » لم تذكر في س . وكذلك لم تذكر في الموطأ والبخاري .

(٤) في الموطأ والبخاري « فصلى لنا » .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه .

(٦) في س « على هذا » .

(٧) الزيادة من م و ه و س .

(٨) الزيادة من م و س و ه و ك .

(٩) في م و س و ه و ك « وكان أنس خلف النبي » .

(١٠) الزيادة من م و ه و س و ك .

وليس الأمر على ما ذهبوا إليه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامه مع
اليتيم خلفه ، فلولاً أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لليتيم صلاةً كما أقام
اليتيم معه ، [ولأقامه (١) عن يمينه (٢)] .

وقد روى عن موسى بن أنس عن أنس (٣) : « أنه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فأقامه عن يمينه (٤) » .

وفي هذا الحديث دلالة أنه إنما صلى تطوعاً ، أراد إدخال البركة
عليهم (٥) .

(١) في م و ع و ب « ولا أقامه » وهو خطأ .

(٢) الزيادة من م و ع و ب و ه و ك .

(٣) في ه « عن أبيه » بدل عن أنس .

(٤) رواية موسى بن أنس رواها أحمد في المسند من طريق شعبة عن عبد الله بن المختار عن

موسى بن أنس (رقم ١٣٠٥١ و ١٣٧٤٣ و ١٣٧٨٠ ج ٣ ص ١٩٤ - ١٩٥

و ٢٥٨ و ٢٦١) وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل أنساً عن يمينه ، وأمه

أم سليم وخالته أم حرام خلفهما ، وأسانيدهما صحاح . وروى أحمد هذا المعنى أيضاً

من حديث ثابت عن أنس (رقم ١٢٦٥٢ و ١٣٠٤٥ و ١٣٣٠٢ و ١٣٥٤٣ و

١٣٥٨٠ ج ٣ ص ١٦٠ و ١٩٣ - ١٩٤ و ٢١٧ و ٢٢٩ و ٢٤٢)

وأسانيدهما صحاح أيضاً .

(٥) جاء في رواية المنذير (١٢٦٥٢) التصريح بأنه صلى بهم تطوعاً . وليست صلاة

النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أنس وأمه وخالته وجدته حادثة واحدة ، بل هي

حوادث متعددة ، في بعضها أن مليكة جدة أنس دعته إلى طعام ، كما في حديث الباب ،

وفي بعضها أنه « دخل على أم سليم فأنته بتمر وسمن ، وكان صائماً ، فقال : أعيذوا

بتمركم في وعائه ، وسمنكم في سقائه » ثم قام إلى ناحية البيت ، فسلى ركعتين ، وصلينا

معه ، الحديث ، رواه أحمد بإسنادين صحيحين (١٢٠٧٨ و ١٢٩٨٥ ج ٣ ص

١٠٨ و ١١٨) وفي بعضها أنه صلى في بيت أم حرام ، فأقام أنساً عن يمينه وأم حرام

خلفهما ، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣١٥٠ ج ٣ ص ٢٠٤) وفي بعضها أنه

١٧٤

باب

[ما جاء^(١) مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ]

٢٣٥- حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عن الأعمش^(٢) [قال^(٣)]:

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو معاوية و [عبدُ الله^(٤)] بن مُعَيْزٍ عن الأعمش

== صلى الله عليه وسلم، وأم سليم، فجعل أنساً عن عيته وأم سليم خلفهما، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣٣٠٤ ج ٣ ص ٢١٧) وفي بعضها ما يدل على أنه كان يزورهم فربما حضره الصلاة، وهو في المسند بإسناد صحيح (رقم ١٣٢٤٢ ج ٣ ص ٢١٢) وهو يدل على أنه كان في بعض أحيائه يصلي الفريضة عندهم. وكل هذا يدل على أنها حوادث متعددة مختلفة، فلا تمارض بينها في اختلاف الروايات، ويدل على صحة ما قال الترمذي أنه «لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للتيقن صلاة لما أقام اليتيم معه ولأقامه من عيته». وانظر باقي روايات الحديث في المسند (رقم ١٢٢٢٥ و ١٢٣٦٧ و ١٢٥٣٤ و ١٢٧٨١ ج ٣ ص ١١٩ و ١٣١ و ١٤٩ و ١٧١).

ويجوز هذه الروايات يرد على من زعم أن مليكة هي أم سليم أم أنس احتجاجاً ببعض الروايات التي فيها أن أم سليم صلت خلفهما، لأنه تبين أنها حوادث متعددة مختلفة.

- (١) الزيادة من ج
- (٢) هنا في زيادة «عن أبي صالح عن أبي هريرة» وهي خطأ صرف، ليس لها أصل في الأصول ولا في كتب السنة.
- (٣) كلمة «قال» ليست في هـ و ك وفيهما بدلها «ج» وهي المعروفة لتحويل الإسناد.
- (٤) الزيادة من م ن و س

عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي^(١) عن أوس بن ضميج^(٢) قال^(٣) :
سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَاهُمْ
بِالسَّنَةِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ
سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا ، وَلَا يَوْمُ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى
تَكْرِمَةٍ^(٤) [فِي بَيْتِهِ^(٥)] إِلَّا يَأْذَنُهُ » . قال محمود [بن غيلان^(٦)] :
قال ابن نمير في حديثه : « أَقْدَمُهُمْ سِنًا^(٧) » .

- (١) « الزبيدي » بضم الزاي وبالدال ، وفي م « الزبيدي » بالراء ، وهو خطأ .
(٢) « ضميج » بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين المهملة وآخره جيم . وأوس
هذا تابعي كوفي ثقة ، أدرك الجاهلية .
(٣) كلمة « قال » لم تذكر في م .
(٤) في ع « مكرمته » وهو خطأ . و « التكرمة » بفتح التاء ، قال في النهاية :
« الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعد لإكرامه ، وهي تفعلة
من الكرامة » .
(٥) قوله في « بيته » لم يذكر في م و ع . وهو ثابت في الحديث .
(٦) الزيادة من ع .
(٧) يعني بدل « أكبرهم سنًا » .

والحديث رواه أحمد (٢٧٢ : ٥) عن أبي معاوية ، ومسلم (١ : ١٨٦) من
طريق أبي خالد الأحمر وجريز وأبي معاوية وابن فضال وسنيان ، وأبو داود (١ :
٢٢٨) من طريق ابن نمير ، والنسائي (١ : ١٢٦) من طريق فضيل بن عياض ،
وابن الجارود (ص ١٥٥) من طريق جرير : كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد .
ورواه أيضا الطيالسي (رقم ٦١٨) عن شعبة عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضميج
عن أبي مسعود ، ورواه أحمد (٤ : ١١٨) عن عفان ، و (٤ : ١٢١) عن محمد
بن جعفر ، و (٤ : ١٢١ - ١٢٢) عن يحيى : كلهم عن شعبة ، ورواه مسلم
(١ : ١٨٦) من طريق محمد بن جعفر ، ورواه أبو داود (١ : ٢٢٧ - ٢٢٨)
عن أبي الوليد الطيالسي وعن ابن معاذ عن أبيه : كلاهما عن شعبة ، ورواه ابن ماجه
(١ : ١٦٠) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، كرواية الطيالسي .

[قال أبو عيسى^(١)] : وفي الباب عن أبي سعيد ، وأنس بن مالك ، ومالك بن الحويرث ، وعمر بن سلمة^(٢) .
قال [أبو عيسى^(٣)] : [و^(٤)] حديث أبي مسعود^(٥) حديث حسن صحيح .

والعمل على هذا^(٦) عند أهل العلم .
قالوا : أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة .
وقالوا : صاحب المنزل أحق بالإمامة .
وقال بعضهم : إذا أذن صاحب المنزل لغيره فلا بأس أن يصلي به^(٧) .
وكرهه بعضهم ، وقالوا : السنة أن يصلي صاحب البيت .
قال^(٨) أحمد بن حنبل : وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « [و^(٩)] لا

(١) الزيادة من م و س .

(٢) « سلمة » بفتح السين المهملة وكسر اللام .

قال الشارح : « أما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم والنسائي ، وأما حديث أنس فلم أقف عليه ، وأما حديث مالك بن الحويرث فأخرجه الجماعة ، وأما حديث عمرو ابن سلمة فأخرجه البخاري » .

أقول : حديث أنس وجده في مسند أحمد مختصراً بلفظ : « يؤم القوم أقرؤهم للقرآن » (رقم ١٢٦٩٢ ج ٣ ص ١٦٣) ولم أجده في شيء من كتب الحديث في غير هذا الموضع .

(٣) الزيادة من ع و ه و ه و ه .

(٤) الواو لم تذكر في ع .

(٥) في ع « ابن مسعود » وفي ه « أبي سعيد » وكلاهما خطأ .

(٦) في م و س « والعمل عليه » .

(٧) في ه و ه « أن يصلي بهم » .

(٨) في ع « وقال » .

[قال أبو عيسى ^(١)] : وفي الباب عن عدي بن حاتم ، وأنس ، وجابر بن سمرة ، ومالك بن عبد الله ^(٢) ، وأبي واقد ^(٣) ، وعثمان بن أبي العاص ^(٤) ، وأبي مسعود ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس .

قال أبو عيسى : [و ^(٥)] حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

وهو قول أكثر أهل العلم : اختاروا ^(٦) أن لا يطيل الإمام الصلاة ، مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض .

[قال أبو عيسى ^(٧)] : وأبو الزناد اسمه « عبد الله بن ذكوان » . والأعرج هو « عبد الرحمن بن هرمز المديني » ^(٨) [و ^(٩)] يُكنى « أباداود » .

(١) الزيادة من س .

(٢) مالك بن عبد الله هو الخزازي ، وحديثه : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصليت خلف إمام يؤم الناس أخف صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم » : رواه ابن سعد في الطبقات (٦ : ٤١) ونسبه ابن حجر في الإصابة (٦ : ٢٦) للبخاري في التاريخ وابن أبي شيبه وابن أبي عاصم والبنوي ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ : ٧٠) لأحمد والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله ثقات » .

(٣) أبو واقد هو الليثي أو الكندي ، وحديثه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة بالناس ، وأطول الناس صلاة لنفسه » رواه أحمد في المسند (٢ : ٢١٩) ونسبه الهيثمي أيضا لأبي يعلى والطبراني في الكبير ، وقال : « رجاله موثقون » .

(٤) في س « العاصي » .

(٥) الزيادة من س و س .

(٦) في ع « اختاروا أهل العلم » الخ ، والزيادة غير جيدة ، ومخالفة لسائر الأصول .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) في س « المديني » .

(٩) الزيادة من س و ع و ه و س .

٢٣٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ
[بن مالك^(١)] قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَخَفِّ
النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ »^(٢) .

[قال أبو عيسى^(١)] : [و^(٢)] هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

[واسم أبي عوانة « وَضَّاحٌ »^(٣)] .

قال أبو عيسى : سَأَلْتُ قُتَيْبَةَ ، قُلْتُ : أَبُو عَوَانَةَ مَا سَمِيَهُ ؟ قَالَ : وَضَّاحٌ .

(١) الزيادة من م و ح و س .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد في المسند (رقم ١١٩٩١ و ١٢٠١٥ و ١٢٦٨١ و ١٢٧٦٢ و ١٢٨٠١ و ١٢٨٧٣ و ١٢٩٠٩ و ١٢٩١٠ و ١٣١٥٨ و ١٣٤٤٢ و ١٣٤٧٩ و ١٣٤٨٢ و ١٣٤٨٣ و ١٣٥٥٧ و ١٣٧٩٤ و ١٣٧٩٥ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٨٧ و ١٣٩٨٨ و ١٤٠١٠ و ١٤٠٤٢ و ١٤٠٥٤ ج ٣ من ١٠٠ و ١٠١ و ١٦٢ و ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٢ و ٢٠٥ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٤٠ و ٢٦٢ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٢) ورواه أيضا الشيخان وغيرهما .

وليس معنى التخفيف والإيجاز في الصلاة ما يفهم بعض الناس ويفعلونه : أن يصلوا صلاة لا يكادون يقومون ركوعها ولا سجودها ، ويظنون أن من الإيجاز أن يأتي بأقل ما يجزئ من التذبيح في الركوع والسجود ، وبأقل ما يجزئ من القراءة والحركات في الأركان ، إنما الإيجاز أن لا يطيل طولاً يلهي المؤمن ويضعف منه ، وأن يأتي بصلاة بآناة وتمام ، وقد فسر الرواة عن أنس وصف هذا الإيجاز ، فروى أحمد في المسند (رقم ١٢٦٨٨ ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣) : « عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك قال : ما رأيت أحداً أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الغلام ، يعني عمر بن عبد العزيز ، قال : فحزونا في الركوع عسر تبيعات ، وفي السجود عسر تبيعات » . وهو حديث صحيح ، ونسبه ابن حجر في التهذيب (١ : ١٣٧) لأبي داود والنسائي .

(٣) الزيادة من م و ه و ح .

(٣) الزيادة من م و ح .

قلتُ : ابنُ مَنْ ؟ قال : لا أدري ، كان عبداً لامرأةٍ بالبصرة ^(١) . [

(١) الزيادة من ج .

وهكذا قال أيضاً ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٤٣) : « أبو عوانة واسمه الواضح مولى يزيد بن عطاء ، وكان ثقة صدوقاً ، فلم يذکر اسم أبيه ، ولكن في الميزان والتهذيب والتقريب والجلاسة « واضح بن عبد الله الشكري » فسموا أباه « عبد الله » واه أعلم بصحة ذلك .

وقول قتيبة « كان عبداً لامرأة من البصرة » لم أجد ما يؤيده ، فإن المعروف أنه مولى يزيد بن عطاء ، وأن الذي أعتقه يزيد ، وعلته قصة طريفة مروية بأوجه مختلفة ، تستفاد من التهذيب (١١ : ١١٨ - ١١٩) ومن تاريخ بغداد للخطيب (١٣ : ٤٦٠) .

الحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله ، وسلم تليماً .
أتمت الجزء الأول من شرحي على الترمذی صبيحة يوم السبت ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٧ - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ، وأسأل الله سبحانه المعونة على إتمام شرح الكتاب كله بهدايته وتوفيقه . إنه سميع الدعاء .
عن كوبرى القبة بمصر

كتبه

أبو الأشبال

أحمد محمد رشيد

عفا الله عنه

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني ، وأوله :

« باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها »

فهرس

الجزء الاول من سنن الترمذى

تفہیم — 4

ما کتب فی الفہرس بحرف صغیر فهو من أبحاث الشرح

أبواب الطهارة

رقم الصفحة	رقم الباب	
٥		أبواب الطهارة
٥	١	باب لا تقبل صلاة بغير طهور
٦		الصدقة من القلول
٦	٢	» فضل الطهور
٨	٣	» مفتاح الصلاة الطهور
١٠	٤	» ما يقول إذا دخل الخلاء
١٢	٥	» » » خرج من الخلاء
١٣	٦	» النهي عن استقبال القبلة بفائط أو بول
١٤		تأويل الشافعي وأحمد لمعني الباب
١٥	٧	» الرخصة في ذلك
١٧	٨	» النهي عن البول قائما
١٩	٩	» الرخصة في ذلك
٢١	١٠	» الاستئثار عند الحاجة
٢٣	١١	» كراهة الاستنجاء باليمين
٢٤	١٢	» الاستنجاء بالحجارة
٢٥	١٣	» » بالحجرين
٢٩	١٤	» كراهية ما يستنجى به

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٠	١٥	باب الاستنجاء بالماء
٣١	١٦	» أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أبعد في المذهب
٣٢	١٧	» كراهية البول في الغسل
٣٤	١٨	» السواك
٣٦	١٩	» إذا احتفظ أحدكم من مقامه فلا يغمس يده في الإماء حتى يغسلها .

٣٧	٢٠	» التسمية عند الوضوء
٤٠	٢١	» المضمضة والاستنشاق
٤١	٢٢	» من كف واحد
٤٢		تذكير كلمة لا كفء وتأنيها
٤٣		زيادة التسمية
٤٤	٢٣	» تحليل اللحية
٤٧	٢٤	» مسح الرأس : أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخره
٤٨	٢٥	» أنه يبدأ بمؤخر الرأس
٤٩	٢٦	» مسح الرأس مرة
٥٠	٢٧	» يأخذ لرأسه ماء جديداً
٥١		تحقيق لفظ المحدث ومخطئة الرمزي في نقله عن ابن أبي عمير
٥٢	٢٨	» مسح الأذنين ظاهرها وباطنها
٥٣	٢٩	» أن الأذنين من الرأس
		تحقيق القول في عدم إدراج هذه الجملة
٥٦	٣٠	» تحليل الأضراس
٥٨	٣١	» ويل للأعقاب من النار

رقم الصفحة	رقم الباب	
٦٠	٣٢	باب الوضوء مرة مرة
٦٢	٣٣	» الوضوء مرتين مرتين
٦٣	٣٤	» » ثلاثا ثلاثا
٦٥	٣٥	» » مرة ومرتين وثلاثا
٦٦	٣٦	» فيمن يتوضأ ببعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثا
٦٧	٣٧	» وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان؟
٦٩		الرد على تظليهم شعبة في اسم شيخه
٧١	٣٨	» الفصح بعد الوضوء
٧٢	٣٩	» إسباغ الوضوء
٧٤	٤٠	» التمدل بعد الوضوء
٧٧	٤١	» ما يقال بعد الوضوء
٧٩		تحقيق القول في عدم اضطراب حديث الباب
٨٣	٤٢	» الوضوء بالمد
٨٤	٤٣	» كراهية الإمرار في الوضوء بالماء
٨٦	٤٤	» الوضوء لكل صلاة
٨٩	٤٥	» يصلى الصلوات بوضوء واحد

٩١	٤٦	» وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد
٩٢	٤٧	» كراهية فضل طهور المرأة
٩٤	٤٨	» الرخصة في ذلك
٩٥	٤٩	» أن الماء لا ينجسه شيء
٩٧	٥٠	» منه آخر [فيه حديث الثقلين]

رقم الصفحة	رقم الباب	
٩٨		تحقيق الكلام على حديث القلتين
١٠٠	٥١	باب كراهية البول في الماء الراكد
١٠٠	٥٢	» في ماء البحر أنه طهور
١٠٢	٥٣	» التشديد في البول
١٠٣		بدعة وضع الزهور على القبور
١٠٤	٥٤	» نضح بول الغلام قبل أن يطعم
١٠٦	٥٥	» بول ما يؤكل لحمه
		❦
١٠٩	٥٦	» الوضوء من الريح
١١١	٥٧	» الوضوء من النوم
		تحقيق الكلام على حديث «إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً»
١١٤	٥٨	» الوضوء مما غيرت النار
١١٦	٥٩	» ترك الوضوء مما غيرت النار
١٢٠		تحقيق الخلاف في ذلك
١٢٢	٦٠	» الوضوء من لحوم الإبل
١٢٤	٦١	» الوضوء من مس الذكر
		تحقيق صحة حديث يسرة في ذلك
١٣٦	٦٢	» ترك الوضوء من مس الذكر
١٣٣	٦٣	» ترك الوضوء من التبله
١٣٥		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
١٣٩		تحقيق الخلاف في الوضوء من لمس المرأة
١٤٢	٦٤	» الوضوء من القيء والرفاء
١٤٧	٦٥	» الوضوء بالنبيق
١٤٩	٦٦	» المضمضة من اللبن

رقم الصفحة	رقم الباب	
١٥٠	٦٧	باب كراهة رد السلام غير متوضي
١٥١	٦٨	» سور الكلب
١٥٣	٦٩	» سور المزة
١٥٥	٧٠	» السخ على الخمين
١٥٨	٧١	» » » » القسافر والمقيم
١٦٢	٧٢	» » » » أعلاء وأسفل
١٦٥	٧٣	» » » » ظاهرهما
١٦٧	٧٤	» » » » الجورين والنملين
١٧٠	٧٥	» » » » العمامة
١٧٣	٧٦	» الفصل من الجنابة
١٧٥	٧٧	» هل تنقض المرأة شعرها عند الفصل
١٧٦		السلام على رفع القمل بعد « أن »
١٧٨	٧٨	» تحت كل شعرة جنابة
١٧٩	٧٩	» الوضوء بعد الفصل
١٨٠	٨٠	» إذا التقى الختانان وجب الفصل
١٨٣	٨١	» الماء من الماء
١٨٦		تحقيق القول في هذا الباب
١٨٩	٨٢	» فيمن يستيقظ فيرى بللا ولا يذكر الصلاة
١٩٣	٨٣	» المني والمذي
١٩٧	٨٤	» المذي يصيب الثوب
١٩٨	٨٥	» المني » »

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٠١	٨٦	باب غسل المني من الثوب
٢٠٣	٨٧	» الجنب ينام قبل أن يفتسل
٢٠٣		تحقيق صحة حديث عائشة في ذلك
٢٠٦	٨٨	» الوضوء للجنب إذا أراد أن ينام
٢٠٧	٨٩	» مصالحة الجنب
٢٠٩	٩٠	» المرأة ترى في المنام مثيل ما يرى الرجل
٢١٠	٩١	» الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل
٢١٦	٩٢	» التيمم للجنب إذا لم يجد الماء
٢١٣		تحقيق صحة حديث أبي ذر في ذلك
٢١٧	٩٣	» في المستحاضة
٢٢٠	٩٤	» المستحاضة تتوضأ بكل صلاة
٢٢١	٩٥	» » تجمع بين الصلاتين بغسل واحد
٢٢٤		تحقيق كلمة « استنقأت » وهمز غير المهموز
٢٢٩	٩٦	» المستحاضة تغتسل عند كل صلاة
٢٣٠		كلام ابن العربي في أحوال النساء في الحيض والاستحاضة
٢٣٤	٩٧	» الحائض لا تقضي الصلاة
		عدم تحكيم العقل في الفريضة
٢٣٦	٩٨	» الجنب والحائض لا يقرآن القرآن
٢٣٩	٩٩	» مباشرة الحائض
٢٤٠	١٠٠	» مؤاكلة الحائض وسورها
٢٤١	١٠١	» الحائض تتناول الشيء من المسجد
٢٤٢	١٠٢	» كراهية إتيان الحائض
٢٤٤	١٠٣	» الكفارة في ذلك
٢٤٦		تحقيق حديث ابن عباس في ذلك

رقم الصفحة	رقم الباب	
٢٥٤	١٠٤	باب غسل دم الحيض من الثوب
٢٥٦	١٠٥	» كم تمسكت النفساء
٢٥٩	١٠٦	» الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد
٢٦١	١٠٧	» الجنب إذا أراد أن يعود توضأ
٢٦٢	١٠٨	» إذا أقيمت الصلاة ووجد أحدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء
٢٦٤	١٠٩	» الوضوء من الموطأ
		تحقيق كلمة « موطأ »
٢٦٨	١١٠	» التيمم
٢٧٢		حديث لابن عباس لم يروه إلا الترمذى
٢٧٣	١١١	» قراءة القرآن عالم يكن جنة
٢٧٥	١١٢	» البول يصيب الأرض
٢٧٨		أبواب الصلاة
٢٧٨	١١٣	» مواقيت الصلاة
٢٨٣	١١٤	» منه
٢٨٦	١١٥	» »
٢٨٧	١١٦	» التغايس بالنجر
٢٨٩	١١٧	» الإسفار بالنجر
٢٩٢	١١٨	» التمجيل بالظهور
٢٩٥	١١٩	» تأخير الظهور في شدة الحر
٢٩٨	١٢٠	» تمجيل المعصر
٣٠١		معنى أن الشمس بين قرني الشيطان
٣٠٢	١٢١	» تأخير صلاة المعصر

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٠٤	١٢٢	باب وقت المغرب
٣٠٦	١٢٣	» » العشاء
٣٠٨		تحقيق قول النعمان « لسقوط القمر لثلاثة »
٣١٠	١٢٤	» تأخير العشاء
٣١٢	١٢٥	» كراهية النوم قبلها والسر بعدها
٣١٥	١٢٦	» الرخصة في السر بعدها
٣١٩	١٢٧	» ما جاء في الوقت الأول من الفضل
٣٣٠	١٢٨	» السهو عن وقت العصر
٣٣٢	١٢٩	» تمجيل الصلاة إذا أخرها الإمام
٣٣٤	١٣٠	» النوم عن الصلاة
٣٣٥	١٣١	» الرجل ينسى الصلاة
٣٣٧	١٣٢	» الرجل تنوته الصلوات بأقنعه يبدأ
٣٣٩	١٣٣	» صلاة الوسطى أنها العصر أو الظهر
٣٤٣	١٣٤	» كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر
٣٤٥	١٣٥	» الصلاة بعد العصر
٣٥١	١٣٦	» » قبل المغرب
٣٥٣	١٣٧	» من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب
٣٥٤	١٣٨	» الجمع بين الصلاتين في الحضر
٣٥٨		ترجيح جوازه للحاجة أو الضرورة

٣٥٨	١٣٩	» بدء الأذان
٣٦٦	١٤٠	» الترجيع في الأذان

رقم الصفحة	رقم الباب	
٣٦٩	١٤١	باب أفراد الإقامة
٣٧٠	١٤٢	» أن الإقامة مثنى مثنى
٣٧٣	١٤٣	» الترسل في الأذان
٣٧٥	١٤٤	» إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان
٣٧٨	١٤٥	» التنويب في الفجر
٣٨٣	١٤٦	» من أذن فهو يقيم
٣٨٦		حديث زياد الصدائي مطولا من رواية ابن عبد الحكم
٣٨٩	١٤٧	» كراهية الأذان بغير وضوء
٣٩١	١٤٨	» الإمام أحق بالإقامة
٣٩٢	١٤٩	» الأذان بالليل
٣٩٧	١٥٠	» كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان
٣٩٩	١٥١	» الأذان في السفر
٤٠٠	١٥٢	» فضل الأذان
٤٠٣	١٥٣	» الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن
٤٠٧	١٥٤	» ما يقول إذا أذن المؤذن
٤٠٩	١٥٥	» كراهية أخذ الأجرة على الأذان
٤١١	١٥٦	» ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء
٤١٣	١٥٧	» منه آخر
٤١٥	١٥٨	» الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة
٤١٧	١٥٩	» كم فرض الله على عباده من الصلوات

رقم الباب	رقم الصفحة
باب فضل الصلوات الخمس	٤١٨
» فضل الجماعة	٤٢٠
» من يسمع النداء فلا يجيب	٤٢٢
» الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة	٤٢٤
» الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة	٤٢٧
شرح كلمة « يتجر » من الوجهة الصرفية	٤٢٧
— حكمة من تعدد الجماعات وقد أحوال بعض المساجد	٤٣٠
» فضل العشاء والنجر في جماعة	٤٣٣
» فضل الصف الأول	٤٣٥
» إقامة الصفوف	٤٣٨
» « ليليني منكم أولو الأحلام والنهي »	٤٤٠
إثبات حرف العلة في الفعل المتعلل المجزوم	٤٤٠
» كراهية الصف بين السواري	٤٤٣
» الصلاة خلف الصف وحده	٤٤٥
تحقيق الكلام في صحة حديث وابصة في ذلك	٤٤٨
» الرجل يصلي ومعه رجل	٤٥١
» » » مع الرجلين	٤٥٢
» » » ومعه الرجال والنساء	٤٥٤
تحقيق أن مليكة جدة أنس	٤٥٤
» من أحق بالإمامة	٤٥٨
» إذا أم أحدكم الناس فليخفف	٤٦١
معنى تخفيف الصلاة	٤٦٣